

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سوال کاغذی



مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کراچی۔ فون ۱۹۵۵۴۱

التَّحْوِيَّ الكَلَامُ كَالْمَلِجِ فِي الطَّعَامِ

الحمد لله رب العالمين كرمين زمان سعاد افرازان ما بشرح ملاهاجی لفظ
ظہیرت بیضا فیض شریعت غرامدرس بے بدل معلّم کتابی سائل مشکل
جمع العلوم المداد و تعدد الفنون الکافله اعنی ملا محمد مصباح کاتبی کنی

سوال کا بی

المکتبۃ الرشیدیہ

سِرْکِ رُودِ کُوتِہٖ ۰
APR 19 1908
ATAPRA

گرفت و قيل الادب نگہداشتن حدیث جزیرا و اما آداب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فهو العلم والخلق والحلم وفيه بحث من وجوه الاول والثاني كيف يتجملونهم متاديين بادابه والا يلزم قيام العرض الواحد بالمجلين المختلفين والتقلي في الاعراض كلاهما باطلان والثاني ان اضافة الادب الى الضمير للاستغراق فيفهم منه ان كل فرد الاصحاب الاول متاديين بجميع آدابهم الا ان المراد بذلك لان الكثير من الآداب من خواصه عليه السلام كالنبوة وغيره الثالث ان المتاديين جمع والجمع اذا دخل عليه الالف واللام ولم يكن قرينة خارجية على اعادة البعض يفيد الاستغراق فيلزم الاستغراق فيلزم المساواة بين جميع اصحاب الآداب ابا بطلان احبب عن الاول ان المراد بقوله بادابه مثل آداب لا عينه كما زعمت وعن الثاني ان اضافة الادب الى الضمير ناها هو للجنس لا للاستغراق وعن الثالث ان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل يكون موصوفاً بمفعول لا للتعريف الذين ثبت فيما بينهم التاديب والاصباغ بصيغة النبی صلی اللہ علیہ وسلم فناء هم في ذاته قوله اما بعد اصله مما يمكن من شئ في الدنيا بعد البسطة فهذا فوائد فخذ في فعل الشرط فبقی مما فہم فوائد بعد البسطة فقلبت الهاء هزرة فصارت ما ثم يقلب بالمكان بين الهزرة والميم فصارت ما ثم اعم الميم في الميم لسكون الاول وتحرک الثاني فصارت ما فہم فاجتمع حرفا الشرط والجزاء ثم اذ دخل بعد بينهما و بنى على الضم مجر النقصان الواقع فيه مجر المضان اليه بعد فان قيل ان هذه الفوائد موجودة للمص قبل الولادة قلنا اللزوم على ثلثة اقسام عادی كعادة الحفاظ اذا تم سورة واحدة بك بسورة اخرى ونفس امر كطلوع الشمس مستلزم لوجود النهار ودعائى وهو ان يتعلق شئ غير محقق الوجود بالبتة بامر هو محقق الوجود البتة لا فائدة جزا مخاطبين على انه محقق وقوى ولولم يكن محققا وقويا لا يتعلق بهذا والمراد من اللزوم هنا الثالث قوله فهذا فان قيل المشار اليه بهذا لا يخلو اما النقوش الدالة على الالفاظ المخصوصة واما الالفاظ الدالة على المعاني او المعاني المدلولة للالفاظ المخصوصة او اثنين منهما وهو النقوش والالفاظ والنقوش والمعاني والالفاظ والمعاني وكلها وهو النقوش والالفاظ والمعاني وكلها باطل لان بكلمة هذا يشير الى المحسوس الموجود المشهود في المشار اليه بالشادة المحسنة والمعاني ليست بمحسوسة وعلى هذا القياس غيرها قلت ان له قوله المتاديين آه فهو اما صفة الصحابة او الال او كلاهما والادب آداب نفسه ودرسه والمواد هيها آداب درسه من تبلغ الاحكام ولم يقل ما ديين او مهديين بهداية - موضع المتاديين لرعاية براعة الاستنباط هي ان يورد في اول الكتاب شئ يشعربان المقصود من الكتاب بهذا عبد الرحمن له قوله اما بعد الفاء في جواب اما الشرطية وعندك اما يكون الفاعل على توهم اما اجزاء الموصوم مجرى التحقيق او يكون في جواب اما المقدور كذا قالوا قيل جزا في اما المقدور اما امر او نهي في قوله تعالى وركب فكبر وفيما نحن فيه ليس بشئ منها فامل ۱۳ عبد الرحمن ۱۳ كما هو الظاهر في اضافة الجمع ۱۳ حاصل ان العبارة محمولة على المسامحة ۱۳ وذا مكره عند سم ۱۳ الفصل ۱۳ فم

بما ذكره في شرح طاجانی

الحظية لا يخالوا ما الحاقية وابتدأته فان كان الاول فالشار اليه بهذا هو ما بين الجدل بين وان كان
الثاني فالشار اليه بهذا هو ما حضر في الذهن ذلك بسبب الظن التام وكما لا انكشاف ناذلة
منزلة المحسوس المشهور في الخارج **قوله** فوالله جمع فائدة وهي مشتقة من الفيد يعني ان زيادة
وكرمة شوارداش ومال هكذا في عبد الغفور **قوله** وافية اسم فاعل صفة للفوائد اي كثيرة تامة
قوله بجرا الخ الباء بمعنى في **قوله** الكافية للتاء في المبالغة والنقل من الوصفية الى الاسمية لان الكافي
في الاصل مال الكفاية ومتصف بها ثم صار اسما لهذا الكتاب المخصوص فلا يرد ان الكافية
صفة الكتاب المطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التذكير التانيث وهما لم يوجبوا نقول
ان التاء للتانيث لكن الكافية صفة للرسالة المقدسة لا للكتاب في لا يرشدني **قوله** للعلامة
المشهر **فان قيل** الشهرة صفة للعلامة والمطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التذكير التانيث
وهما لم يوجد قلنا التاء للمبالغة والعلامة ايض صيغة مبالغة فيلزم زيادة المبالغة **فان قيل**
اذا كان الامر كذلك ينبغي ان يصح اطلاق العلامة على الله تعالى لانه الجدير بذلك مع انه لا يجوز
اطلاقه عليه قلنا ان تاء وان لم تكن للتانيث لكن لا تخلو عن شائبة التانيث والله تعالى
منزه عن التانيث وشبهه اما اطلاق صيغة التذكير على الله تعالى فحائز وان كان منزه عن التذكير
ايضا لان صيغة التذكير اصيل بالنسبة الى صيغة التانيث وانا نحتاج الى التعبير عنه والتعبير
بصيغة الاصل الى **قوله** في المشارق والمغارب الخ هاكنايتان عن جميع وجع الاض في
لا يرد ان شهرته في المشارق والمغارب لا يستلزم شهرته فيما بينهما في لا يحصل المقصود
وهو مدح المص **فان قيل** ان جمعية المشرق بالمشرق غير جائز لانه واحد والجمعية مستلزم للعدد
وكذا حال المغرب قلنا جمعية باعتبار كثرة المطالع فان للشمس من اول السلطان الى اول الجدة
في كل يوم مطالع جميع المطالع مائة واثنان وثمانون ثم يعود ذلك وكذا حال المغرب فلها
مشارق مغارب ذهابا ورجوعا وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع وجع الارض
كما في قوله تعالى رب المشرقين رب المغربين فتشبيته بناء على الادة مشرحة ان هاء التثنية والتثنية
للكل وكذا حال المغربين وقد وقع في القرآن بصيغة المفرد كما في قوله تع رب المشرق والمغرب الخ
وتوجيه المفرد ظاهر **فان قيل** ان لفظ المشرق والمغرب بالنسبة الى المشرق والمغرب ان يقول للعلامة
المشهور في المشارق والمغرب قلنا لفظ المشرق والمغرب كلفظ العلامة في المناسبة
بينهما اكثر من غيره **قوله** الشيخ بالجريد من العلامة او عطف بيان او بالنصب مفعول

محمد، قسیداً ازلاد خاں الحاج، بخاری، الاکتفایۃ، عبد الرحمن

المقصد وبالرفع خبر مبتدأ محذوف ای هو الشیخ ثم اعلما ان ههنا مراتب مرتبة الجنین واوله سته
اشهر الى سنتین ومرتبة الطفلیة وهو من اول الولادة الى سنتین ونصف عندنا وعند
لشافعی سنتین فقط ومرتبة الصبا وهو من هذا الى سبع سنین ومرتبة المراهقیة وهو من
هذا الى خمسة عشر سنة ومرتبة الشاب وهي من هذا الى احد وخمسين سنة ومرتبة الشيخ
وهی من هذا الى ثمانین سنة وبعد لثانیین مرتبة الكهول والهرثم الشیخ فی اللغة فواجه مقدا
وفی الاصطلاح من يتجاوز عن خمسين سنة الى ثمانین سنة ولم يستقم ههنا المعنی الاصطلاح
بل المراد هو المعنی اللغوی فلا یمد ما قبل ان ذکر لفظ الشیخ ههنا لیس فی محله لانه عبارة عن من يتجاوز
من خمسين سنة وابن الحاجب قد قبل حال كونه ابن خمس عشرین سنة قوله ابن الحاجب
اعلم ان علم المص عثمان والشیخ لقبه ابن الحاجب کنیتة وهو صفة الشیخ اوبدل منه قوله تعذه
الله تعالى اعلم ان التعلیل استعارة تشبیحیة وفی الضمیر المنصوب المتصل استعادة مكنیة ثم التعلیل
الستراى ستراى الله ما كان منه یغفر له اللاتق بجنابه والنازل من محض فضله من غیر سابقیة عمله
ویجوز ان یجعل کنایة عن الاحاطة ای احاط الله تعالى بغفرانه جعله شاملا له قال فی التاج
التعمد کما یوشیدن فلا بد من التجرد اذ لم یقصد باضافة الغفران الیه سبحانه وتعالى ما
ذکونه كما فی قوله تعالى ان الله یغفر له لئلا یمن المستجیر الحکم الایة قوله بحبوحة جنانه بحبوحة
الدار عبارة عن خیالها ووسطها والجنان بکسر الجیم عبارة عن الجنة یغفر الله تعالى
خیال جنانه سکنه قوله نظمتها النظم در درشته کشیدن ثم استعیرت للتالیف فی هذا الاستعارة
ایشارة الى ان کلامه کالد فی الصفاء والجلاء واما قال لفظ النظم دون التالیف ترغیبا للطلبة
قوله فی سلك البقر سلك شتة والاضافة من قییل باضافة التشبیہ الى المشبه لشبیه التقریر بل
لسلك فی الاحکام قوله وشمط التحریر سطر شتة مروارید سیا شبیه یا جزآن وهذا الاضافة مثل الاول
قوله للولاء العزیز العزیز ارجمذ وکیا بکراى قوله ضیاء الدین کضیاء البیت وسراجہ کانه ضیاء
یهدى به الى الدین وهو لقبه یوسف علیه قوله عن موجبات التلهف والتاسف الخ و
هما مترادفان وقیل التلهف الحسرة والحزن علی فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن علی
نزول امر مکرره وقیل التلهف الاضطراب بفعل ما کان فعله جرایما والتاسف الاضطراب بتر
ما کان فعله واجبا قوله الضیائیة صفة للفوائد والیاء للنسبة ای الفوائد المنسوبة الی
ضیاء الدین قوله لانه الخ دلیل للنسبة المفهومة

الشیخ الاعظم ان ههنا مراتب مرتبة الجنین واوله سته اشهر الى سنتین ومرتبة الطفلیة وهو من اول الولادة الى سنتین ونصف عندنا وعند لشافعی سنتین فقط ومرتبة الصبا وهو من هذا الى سبع سنین ومرتبة المراهقیة وهو من هذا الى خمسة عشر سنة ومرتبة الشاب وهي من هذا الى احد وخمسين سنة ومرتبة الشيخ وهي من هذا الى ثمانین سنة وبعد لثانیین مرتبة الكهول والهرثم الشیخ فی اللغة فواجه مقدا وفی الاصطلاح من يتجاوز عن خمسين سنة الى ثمانین سنة ولم يستقم ههنا المعنی الاصطلاح بل المراد هو المعنی اللغوی فلا یمد ما قبل ان ذکر لفظ الشیخ ههنا لیس فی محله لانه عبارة عن من يتجاوز من خمسين سنة وابن الحاجب قد قبل حال كونه ابن خمس عشرین سنة قوله ابن الحاجب اعلم ان علم المص عثمان والشیخ لقبه ابن الحاجب کنیتة وهو صفة الشیخ اوبدل منه قوله تعذه الله تعالى اعلم ان التعلیل استعارة تشبیحیة وفی الضمیر المنصوب المتصل استعادة مكنیة ثم التعلیل الستراى ستراى الله ما كان منه یغفر له اللاتق بجنابه والنازل من محض فضله من غیر سابقیة عمله ویجوز ان یجعل کنایة عن الاحاطة ای احاط الله تعالى بغفرانه جعله شاملا له قال فی التاج التعمد کما یوشیدن فلا بد من التجرد اذ لم یقصد باضافة الغفران الیه سبحانه وتعالى ما ذکونه كما فی قوله تعالى ان الله یغفر له لئلا یمن المستجیر الحکم الایة قوله بحبوحة جنانه بحبوحة الدار عبارة عن خیالها ووسطها والجنان بکسر الجیم عبارة عن الجنة یغفر الله تعالى خیال جنانه سکنه قوله نظمتها النظم در درشته کشیدن ثم استعیرت للتالیف فی هذا الاستعارة ایشارة الى ان کلامه کالد فی الصفاء والجلاء واما قال لفظ النظم دون التالیف ترغیبا للطلبة قوله فی سلك البقر سلك شتة والاضافة من قییل باضافة التشبیہ الى المشبه لشبیه التقریر بل لسلك فی الاحکام قوله وشمط التحریر سطر شتة مروارید سیا شبیه یا جزآن وهذا الاضافة مثل الاول قوله للولاء العزیز العزیز ارجمذ وکیا بکراى قوله ضیاء الدین کضیاء البیت وسراجہ کانه ضیاء یهدى به الى الدین وهو لقبه یوسف علیه قوله عن موجبات التلهف والتاسف الخ و هما مترادفان وقیل التلهف الحسرة والحزن علی فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن علی نزول امر مکرره وقیل التلهف الاضطراب بفعل ما کان فعله جرایما والتاسف الاضطراب بتر ما کان فعله واجبا قوله الضیائیة صفة للفوائد والیاء للنسبة ای الفوائد المنسوبة الی ضیاء الدین قوله لانه الخ دلیل للنسبة المفهومة

الکفاية لا الاخبار بازاله تعكاف في نفس الامر وهو ظاهر الثاني انه لا يجوز ان يقدر المبتدأ عند المعطوف بقريظة ذكره في المعطوف عليه تقديره هو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالأولى والثالث انه يجوز عطف القضية على القضية بدون ملاحظة الاخبارية والاشائية ومعنى عطف الفصلة على الفصلة على ما بينه السيل السند فلا عن صاحب الكشف ان يعطف الجملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فلما كانت المناسبة ثابتة بينهما كان العطف حسن من غير نظر الى كون الجملة اخبارية وانشائية **قوله** واعلم ان جواب سوال وهو ان المصم لم يخالف عن اب السلف لا دأبه ان يبتدأ بالجملة بعد البسطة بحيث يجعلون جزء من الكتاب باب بقوله واعلم ان حاصله ان النكتة في العد هي هضم النفس **قوله** هذا جواب السوال وهو ان المصم قد صدق مختصر الاصول والشافعية بالجملة هما من جملة تصنيفاته اجاب **قوله** هذا حاصله ان المراد بالرسالة هي الكافية لمطلتها **قوله** بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصم قد صدق رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح لم يصدق رسالته فاجاب بقوله بحمد الله محصل الجواب ان المراد من عدم التصديق بالرسالة انما هو بحمد الله لا مطلقا **قوله** بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت **قوله** بتخيلا ان جواب السوال وهو ان الجملة عباد وترك العباد انما هو من شمول النفس من هضمها اجماعا بقوله بتخيلا ان حاصله ان تركه ليس باعتبار ان عبادا بل باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق له ان يصدق بالجملة على سنتهم **قوله** من حيث ان كتابه ان جواب السوال هو ان كتابه فوق من كتبهم لان مشتملا على القواعد اللطيفة الشريفة فوق اشتمال كتبهم عليها اجماعا بقوله من حيث انه يعني باعتبار ان منسوبة اليه باعتبار ان مشتملا عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعولا لكلمة النفس اعني بما كلمته اوله منفي اعني التصديق اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للحرف وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم من ان انتفاء التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صدقها بالامر ليس كذلك لانه لم يصدق بالجملة صلا قلنا ان المفعول لكلمة لم يكن مفعولا بالتقاء والانتفاء فعل فاقبيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المفعول به للمفعول متحدا وهما ليس كذلك لان فاعلا لا تتقاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصم قلنا انه مفعول للفعل المشتب اعني بالترك الذي هو من لوازم الفعل المنفي الذي هو عدل التصديق لا يرد ذلك فاعلا الترك هو المصم ايضا فاقبيل الاصل ان يكون المفعول فعلا لفاعل المفعول به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المبحجة الانكسار وبالضم المملزة الكسر قلنا هذا مبني على مذاهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فاقبيل ان سلم ان به هضم النفس بلا استعلاءها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذ لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلا في نفسه نفس لمصم قد اعتادت مع الحمد وانما لكتب في تركه يحصل الاستعلاء والشغل

قوله في نفس الامر وهو ظاهر الثاني انه لا يجوز ان يقدر المبتدأ عند المعطوف بقريظة ذكره في المعطوف عليه تقديره هو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالأولى والثالث انه يجوز عطف القضية على القضية بدون ملاحظة الاخبارية والاشائية ومعنى عطف الفصلة على الفصلة على ما بينه السيل السند فلا عن صاحب الكشف ان يعطف الجملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فلما كانت المناسبة ثابتة بينهما كان العطف حسن من غير نظر الى كون الجملة اخبارية وانشائية قوله واعلم ان جواب سوال وهو ان المصم لم يخالف عن اب السلف لا دأبه ان يبتدأ بالجملة بعد البسطة بحيث يجعلون جزء من الكتاب باب بقوله واعلم ان حاصله ان النكتة في العد هي هضم النفس قوله هذا جواب السوال وهو ان المصم قد صدق مختصر الاصول والشافعية بالجملة هما من جملة تصنيفاته اجاب قوله هذا حاصله ان المراد بالرسالة هي الكافية لمطلتها قوله بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصم قد صدق رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح لم يصدق رسالته فاجاب بقوله بحمد الله محصل الجواب ان المراد من عدم التصديق بالرسالة انما هو بحمد الله لا مطلقا قوله بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت قوله بتخيلا ان جواب السوال وهو ان الجملة عباد وترك العباد انما هو من شمول النفس من هضمها اجماعا بقوله بتخيلا ان حاصله ان تركه ليس باعتبار ان عبادا بل باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق له ان يصدق بالجملة على سنتهم قوله من حيث ان كتابه ان جواب السوال هو ان كتابه فوق من كتبهم لان مشتملا على القواعد اللطيفة الشريفة فوق اشتمال كتبهم عليها اجماعا بقوله من حيث انه يعني باعتبار ان منسوبة اليه باعتبار ان مشتملا عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعولا لكلمة النفس اعني بما كلمته اوله منفي اعني التصديق اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للحرف وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم من ان انتفاء التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صدقها بالامر ليس كذلك لانه لم يصدق بالجملة صلا قلنا ان المفعول لكلمة لم يكن مفعولا بالتقاء والانتفاء فعل فاقبيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المفعول به للمفعول متحدا وهما ليس كذلك لان فاعلا لا تتقاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصم قلنا انه مفعول للفعل المشتب اعني بالترك الذي هو من لوازم الفعل المنفي الذي هو عدل التصديق لا يرد ذلك فاعلا الترك هو المصم ايضا فاقبيل الاصل ان يكون المفعول فعلا لفاعل المفعول به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المبحجة الانكسار وبالضم المملزة الكسر قلنا هذا مبني على مذاهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فاقبيل ان سلم ان به هضم النفس بلا استعلاءها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذ لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلا في نفسه نفس لمصم قد اعتادت مع الحمد وانما لكتب في تركه يحصل الاستعلاء والشغل

۳ والا انقلاب ازمنه تا کنون علیک الاصله علیہ الصمد
للمذکر و قد مر الكلام على السابقين لكون هذا أصلاً و قد مر هذا لهما كما لا يخفى ۳ مولوی ملا محمد غلام غفر له

له لان معانيها تتأثر في النفوس كالحج يتأثر في الابدان فكافا فردين كجنس التأثير المناسبة المعنوية ليست
مختصة في المعنى المطابق بل اعلم من ان يكون في المعنى المطابق او التضمن والالتزام او المطابق با
لتضمن او بالالتزام او التضمن بالالتزام كما اشار اليه مولينا عبد الغفور بقوله لا اشتقاق ان تجد
بين اللفظين تناسباً في احد المدلولات الثلاثة اعني المطابق والتضمن والالتزام واشتركاً
في جميع الحروف مرتباً كضرب من الضرب او غير مرتب كجذب من الجذب او في اكثر الحروف مع اتحاد
المخارج في الباقي كنطق من النطق فان قيل المعتبر في الدلالة الالزامية اللزوم الذي هو
عبارة عن امتناع انفكاك تصكو للزوم عن تصكو للالزام وهما ليس كذلك لانه ربما تلفظت
بالكلمة والكلام ولم تلفظت الى تأثيرها في النفوس اوجب عندها باندا شبه عليك الفرق بين
الاصلاحين لان ما ذكرته اصطلاح المنطق وما اصطلاح النحوي فالمعتبر في الدلالة الالزامية
وجود العلاقة الصحيحة للانساق من الملزوم الى الالزام وهما كذلك لانه كلما تصورا مثلاً الكلمة
فهو في قوة ان ينقل الذهن الى التأثير في النفوس فصح اشتقاقهما من الكلم فان قيل لم يشتق الكلام
من الكلمة وبالعكس مع وجدان المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى قلنا الاشتقاق انما يكون باعتبار
المعنى اللغوي وهما باعتبار المعنى اللغوي مراد فان فكيف يشتق الكلام من الكلمة وبالعكس لان
الاشتقاق يقتضي المخالفة قوله وقد عبر بعض اهل الفقه عن مقصود الشارع اثبات اشتقاقها
من الكلم وقد ثبت ذلك بقوله لتأثير معانيهما في النفوس في لا فائدة في قوله وقد عبر بعض اهل
قلنا ان الغرض من ان القول بالاشتقاق ضعف كما اشار اليه الشارع بصيغة الجمع لوجوه ثلاثة هي
والكلام اه ثم بعد هذا الضعف قال الشارع ان مع هذا الضعف بينهما علاقة وان ذلك العلاقة
علاقة قوية معتبرة كما عبر عنه بعض الشعراء بعين الحجج قوله ما جرح اللسان له كلمة ومصدق
فصا تقيد به جرح اللسان موصو او موصوفة وقوله جرح صلتها واصفها والعائد عند
تقديره ما جرحه اللسان فان قيل قل هذا الشعر على كرم الله وجهه فنية الشعر ليس سوادب
لقوله الشعراء كلاب جهنم فلا يلزم للشارح الجاهل ان ينسب الشعر اليه قلنا العلة لم يبلغ ان
قاله على كرم الله وجهه قوله والكلمة كخبر اشارة الى التوضيح يعني ان الكلمة مركبة من ثلثة
اجزاء واحد هو اللام والثاني الكاف والثالث التاء والشارح بين معنى كل واحد منها وفي اشارة الى
جواب سوال وهو ان الكلمة مبتدأ واللفظ خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولاً على المبتدأ وحمل
هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لان الكلم بكسر اللام جمع كما قال بعض النحاة واللفظ مفرد وحمل المفرد على الجمع

سوال کا بی

والا انقلاب ازمنه تا کنون علیک الاصله علیہ الصمد
للمذکر و قد مر الكلام على السابقين لكون هذا أصلاً و قد مر هذا لهما كما لا يخفى ۳ مولوی ملا محمد غلام غفر له

قوله كثر وتمر والغرض من هذا التشبيه ان كل لفظ اذا كان الفارق بينه وبين مفردة تاء يكون ذلك للفظ جنسا لاجتماع كثر وتمر **قوله** اليه يصعد الكلم الطيب يعني ان قوله الكلم موصوف وقوله الطيب صفة فلو كان قوله الكلم جمعا لزم انتصاف الجميع بالمرء وهو باطل لعدم المطابقة بينهما فاعلم ان ليس بجمع ولما لم يكن جمعا صار جنسا لعدم القائل بالفصل في لا يرد ما قيل ان الامة تدل على ابطال الجمعية ولا يلزم من ابطال الجمعية اثبات الجنسية اعلم ان ههنا مذهب هين مذهب الجهمي ومذهب صاحب الصحاح واللباب الجوهري مذهب حمكوا النخاعة انه جنس تمسكوا على وجوه احد ما قوله نعم اليه يصعد نحو اذ لو كان جمعا لوقعت صفة طيبة بالتاء نظرا الى تاويله بالجماعة والثاني وقوعه تميز للعد الاوسط تقولا حد عشر كلما والتميز للعد الاوسط لا يقع جمعا والثالث تصغير بكليم بدان ادخله الى اصل حيث لا يقال كلمته وعدا الاستدراك الى الاصل لطيفة الجنسية والرابع ان على هذا الوزن لم يوجد كجمع وامام مذهب الصحاح واللباب والجوهري انه جمع بدليل على اطلاقه على الواحد والاثنين واجابوا عما تمسك به الجهمي ان قوله والكلم الطيب مؤن لبعض الكلم فالطيب صفة البعض وهو مفرد مذكر فان الصاعد الى محل الاجابة ليس الا بعض الكلم هو الكلم الطيب ككلم التوحيد لا ان بحيث وتميز للعد الاوسط كلمة لا كلمة التصغير عند همكيت واجاب الجهمي عن ذلك ان عدم اطلاقه على الواحد الاثنين بعارض الاستعمال والجنسية فاعتبار اصل الوضع وباعتباره يقع على القليل والكثير والتاويل ببعض فخلافا الاصل ان الاصل عدم التاويل وامام تميز للعد الاوسط على كلمته بالتاء والتصغير على كلمته على ما حكته فخص تحكم وهو غير معتبر عند العلماء **قوله** واللام فيها للجنس نحو جواب سوال وهو ان اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون اسما او حرفا لا سبيلا الى كل واحد منهما اما الاول فلان الاسم يقتضي ان يكون مدخولا اسم الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحدة منهما ولا الى الثاني لانها كان حرفيا فلا يخلو ايضا اما ان يكون اللفظ او غير اللفظ لا سبيلا الى الاول لان الزائفة هي التي لا يختلف المعنى باسقاطها وههنا ليس كذلك لانه على هذا يلزم تكثير المبتدأ ولا الى الثاني لا يخلو ايضا اما ان يكون جنسيا او استغراقيا او عمدا خارجيا وذهنيا اما الاول لان فلانها ملزومان لكثرة والتاء ملزومة للوحد وبينهما منافاة وايضا في الاستغراق في يلزم تعريف الافراد وذا باطل لان الافراد غير منضبط فلا يصح تعريفها الا يقال ان المناقاة انما تجوز اذ كان كلاهما مقصودين بالذات وحادان لا يكون ههنا كذلك لانه لو كان كذلك فلا فائدة في ذكرهما كيف وان الجنس مقوم بكونه معرفة والتاء مقصود بكونه التاء على الواحد على ان الجنس المعرف هو الذي يتحقق في ضمن الواحد لا في ضمن الاثنين فوفقهما وامام الثالث

فلان العبد **له** قوله تنكير المبتدأ وذا باطل قول بطلاء ميني على المشهور والافعال التحقيق ملاصحة الاخبار عن الشي على الافادة وان كان نكرة كما حققه المحققون في موضع ١٢ مولوي شيخ عبد الصمد عنه فعلم ان كليهما مقصودان بالذات **له** جواب عن التوجيه الثاني للجهمي ١٢ **له** جواب عن التوجيه الثالث للجهمي ١٢ **له** اي حكم بلاد دليل ١٢

الخارجی یقتضی سبق ذکر المرجع ولا کلمہ ہنما مذکورہ فی السابق لصداۃ الکتاب علیہا وایضی یزید اثر
 الاخص بالاعم وهو باطل لان ہا یشیر الی زید مثلاً والتعریف اعم منه ومن غیرہ کعمرو ویکرو
 غیرہما واما الرابع فان مدخولہما فی قوۃ التکثیر فیلزم التکثیر المبتدأ اُجاب عنہ بقولہ اللام اہ حاصل
 ان المراد باللام حرف غیر رائد وجنس ولا منافاة بینہما لان الواحد علی اربعۃ اقسام جنسیۃ کلہا
 وفوعیۃ کالانسان وصنفیۃ کالانسان الرعی وقرئۃ کرزید مثلاً والمنافاة انما ہو بین الجنس
 والثلاثۃ الاخیرۃ لا بین الجنس الواحد الجنسیۃ فانقیل انعم لکن ہذا الواحد فردیۃ فکیف یصح اذا
 الواحد الجنسیۃ منہا قلنا انما انتقل الکلمۃ من المعنی اللغوی ما ہو مصطلح النحاة صار ذلک الواحد
 الفردیۃ وحده جنسیۃ فانقیل فغلہ ہذا صا الکلمۃ جنسا مثل الکلم فی لا یصح تشبیہا بتمر وتمرۃ قلنا
 ذلک التشبیہ بحسب اصل لوضع جنسیۃ بحسب اصطلاح فی المنافاة بینہما قولہ الواحد با
 الجنسیۃ فانقیل ان المقصود من ہذا القول انتفاء المنافاة بینہما وهذا المقصد قد حصل بقولہ تصا الجنس با
 لوحيد فلا حاجۃ الی قولہ الواحد بالجنسیۃ قلنا ذکرہ لیکون اشعارا علی ان بین الجنس الواحد تصدق
 یعنی تصا کل واحد منہما بالآخر قولہ ہذا الجنس فانقیل فغلہ ہذا لیکون الجنس مبتدأ والواحد
 خبرہ لان الجنس موصو والواحد صفتہ والمقصود ہذا قلنا نعم لکن الا وصافہ علم المخاطب
 بہا اخبارا والاخبار بعد لعلم بہا وصا لانہ لا یفید بہا فائدہ قولہ لیکون اہ یعنی لو سلم ان التاء
 للوحدۃ الفریبیۃ لکن اللام لیس للجنس بل للہمذ الخارجی وما ورد علیہ من الاعتراضین المذکورین
 فقد جاعلہ اشارہ بقولہ بارادۃ الکلمۃ مذکورۃ اہ حاصل الدفع الاول ان الشرط فی العهد التجار
 معلومیۃ مرجعہ السابق لا ذکرہ والکلمۃ المذکورۃ علی السنتہ النحاة معلومیۃ للمخاطب بالقرا
 لان العالم والمتعلم کلہما مخویان والکتاب کتاب الخو وحاصل الدفع الثاني ان باللام یشیر الی فرد
 الکلمۃ اللغویۃ لا فرد الکلمۃ المصطلحۃ کما توہمت اعلم ان الکلمۃ علی اقسام کلمۃ منطقیۃ وهو الفعل
 عند النحاة وکلمۃ لغویۃ وهو ما یطلق بہ الانسان مفردا کان او مرکبا وکلمۃ نحویۃ وہی لفظ وضع لمعنی
 مفرد ثم فی قولہ ویکن حملہا اہ اشارۃ الی الضعف وجہ الضعف ان ذکر قولہ لفظ وضع لمعنی مفرد
 بعد اللام مستدل لان فرد الکلمۃ اللغویۃ ہنالیس الا قولہ لفظ وضع لمعنی مفرد لان یحمل علیہ
 التفصیل بعد اجمال قولہ اللغویۃ اہ ثم ان اللفظ یحیی علی ثلثہ معان بمعنی مطلق الرعی بمعنی الرعی
 بالفرد بمعنی التکلم ومرادنا ہنما ہوا المعنی الاول لانه لو ارید بہ الاخر لکن فاستعمالہ

فی الاول لا یخلوا ما ۱۵ ای بین الجنس والوحدۃ ۱۲ مفتی عبدالرحیم ۱۶ وفیہ نظر لان
 الجنس یجمع مع الوحدۃ النوعیۃ والصنفیۃ ما ہنما مل حق التامل ۱۲ مولوی یعنی مولانا عبد الصمد الہمذانی ساکن
 من فضلک العیم ۱۲ ۱۷ بین الجنس والوحدۃ ۱۲ ۱۵ ای مقصودک لانک قلت بجواز اتصاف
 الجنس آہ مفتی ۱۲ الواردین علی تقدیر کون اللام للہمذ الخارجی ۱۲ مولوی محمد
 عبدالرحیم عفی عنہ

ان يكون بطريق الحقيقة والمجاز وكلاهما محظوران ^{في منظر} لأن على الأول يلزم عموم المشترك وعلى الثاني يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولو اريد به المعنى الأول ثم استعمل في الآخرين في لا يلزم المحظوران لأن ذكر العام وإرادة الخاص من قبيل الحقيقة القاصرة فلذلك اريد به هنا المعنى الأول دون الآخرين فقال الشارح في اللغة الرمي ولم يقل الرمي بالفم التكلم **قوله** اي رميتهما انخر جواب سوال وهو انه لا يطابق المثال المثل لا ندفعهم من المثالان المراد باللفظ الرمي بالفم حيث عطف **قوله** لفظت على **قوله** اكلت والتحقيق المذكور مشعر على ان المراد به هنا الرمي المطلق اجاب عن **قوله** اي رميتهما حاصل ان المراد بقوله لفظت مطلق الرمي فلذلك قال الشارح اي رميتهما ولم يقل اي لفظتها وانما صار **قوله** ارميتهما مشعر على ان المراد بقوله لفظت مطلق الرمي لأن العرب انما يستعملون اللفظ اذا رمى النواة باليد قبل ادخاله لقمة في الفم **قوله** ثم نقلناه جواب سوال وهو ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولاً على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل للزوم حمل صفة على الذات اجاب عن **قوله** ثم نقلناه حاصل ان الحمل لا يصح اذا كان اللفظ بالمعنى المصدري ويراد بالمعنى اللغوي وهو الرمي وههنا لا يتقرر الى المعنى الاصطلاحي اعني به **قوله** ما يتلفظ به الانسان فخر صادر من قبيل حمل المشتق على الذات **قوله** ابتداء اه فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب لأن التلفظ سبب ما يتلفظ به الانسان وانما نقلنا ابتداء محذراً عن مؤنة تعدد النقل **قوله** او بعد جعله اه فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وانما نقل بعد جعله بمعنى المفعول ليحصل التقريب بين القول والمقول اليه لأن التقريب بين الخاص العام اشد من التقريب بين السبب المسبب لأن العام يصلح على الخاص كما يقم الانسان حيوان والسبب لا يصدق على المسبب حيث لا يقم الوقت صلوته فان قيل معنى فتر اللفظ موقوف على معرفة ما يتلفظ به الانسان ومعرفة ما يتلفظ به الانسان موقوف على معرفة اللفظ لان معرفة اللفظ موقوف على معرفة فتر المجرد فخر يلزم الدرس قلنا المراد باللفظ المعرف هو اللفظ الاصطلاحي والعلم بالمزيد موقوف على معرفة فتر المعنى اللغوي وهو التكلم فاختلف الجهات فان قيل يصح تعريف اللفظ على اللسان لأن ما يتلفظ به الانسان هو اللسان قلنا ينبغي ان يجعل اللفظ الباقي **قوله** به للتعددية فيكون المعنى اللفظ ما اللفظ الانسان او بمعنى على ولا شك ان التلفظ لا يكون على اللسان بل باللسان على شيء اخر فيكون التلفظ فان قيل الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا تخلو اما ان تكون كلمة او لا فان كانت كلمة يلزم التركيب في زيد في نحو جاء في زيد من كلمتين فلا يكون اسماً لان قسم من الكلمة والكلمة مفردة وهو مركب فيكون فاعلا وان لم تكن كلمة يصدق تعريف الكلمة عليها لانها يتلفظ بها قلنا انها ليست بكلمة لأن المراد باللفظ المأخوذ في تعريف الكلمة هو ما يتلفظ به

له **قوله** على الذاة وهو لا يجوز لعدم الاتحاد بينهما وهذا الحمل على الاتحاد كما هو المشهور في افواههم ^{عبد الصمد} له الاول ان يقال حيث لا يقال لصلوة في يطابق المدعى المذكور ان كان هذا الصمد بينهما من الجانبين نفس الامر ^{عبد الصمد} له **قوله** يلفظ اه ووضعهما للفاعلية المفعولية

عبد الصمد - تنوير في تعريف اللفظ على اللسان

اصالة والحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا يتلفظ بها اصالة **فان قيل** هذا يستقيم في الحركات اعرابية وما في الحروف الاعرابية فلا لانها ما يتلفظ بها اصالة **قلنا** انها ليست بكلمة لان الماخوذ في التعريف هو اللفظ الموضوع وهي ليست بموضوع **فان قيل** هذا مخالف لما قاله الشارح فيما بعد حيث قال في تفسير الاعراب اى الامر اللام على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع **قلنا** في الجواب عن اصل السؤال انها كلمة ولا يلزم التركيب في زيد مثلا لان الاسم هو المعروض فقط دون المعروض العارض معاقوله كما نخلق اه جواب سؤال وهو ان النقل من المصدا الى المفعول كيف يكون فاجاب بقوله كما نخلق كانه نظير لاسكات المخاطب **قوله** حقيقة اه جواب سؤال وهو ان هذا التعريف باطل لعل الجمعية لان الصنائع المنوية كلها كلمات ولا يتلفظ بها اجاب عنه بما ترى **قوله** مهمل اه جواب سؤال وهو اخذ الوضع في تعريف الكلمة بعد ذكر اللفظ باطل **مسئله** خروج المهمات باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ الموضوع لان الناس يتكلمون بالموضوع لا بالمهمات اجاب بقوله مهمل اه حاصله ان اللفظ جنس التعريف والجنس بالتعميم يكون اجدر وتقديم المهمل على الموضوع مع عكس شرا فترد على دخول اللفظ لان ما يكون حقه التاخير **فتقد** يمهلا لا يخالوا عن نكتة وايضا المهمات مقد على الموضوعات طبعا لان الالفاظ في الاصل كلها مهملة فقد علية ضعفا ايضا ليوافق الوضع الطبع وانما قال او موضوعا ولم يقل والمستعملا كما ذكره جمهور النحاة ومنهم صاحب المتوسط لئلا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل بالموضوع قبل الاستعمال لانه ايضا لفظ لا يصح حصره كجهمك في المهمل والمستعمل لكن الجواب يصح عن جانبهم بان المراد بالمستعمل اللفظ يصح استعماله والموضوع قبل الاستعمال من هذا القبيل لكن كلامهم نظر وان كان محتملا فلذلك عدل المصنف عنهم **قوله** مفرد الخ جواب سؤال وهو ان ذكر المفرد في تعريف الكلمة مستل ان كان ذكره انما هو لا خارج المركبات وهي قد خرجت باللفظ اذا التبادر من اللفظ هو اللفظ المفرد اجاب بقوله مفرد اه حاصله ان اللفظ جنس الجنس الشمولي **قوله** اللفظ الحقيقي هذا شروعه في تفسير اللفظ الحقيقي والحكمي ترك تفسير اللفظ المهمل والموضوع والمفرد والركب لظهور ما قوله كزيد ضرب **فان قيل** لانه لا شراح مثلا الحرف قلنا ان كفاء بكاف التمثيل والواو العاطفة انما حرفان **قوله** والحكمي اه قد فهم من هذا العبارة المدعى الايجابي هو كون المفرد لفظا حكما والمركب لفظا

۱۴ ولم یجث عن الربواتی فلیجث الی اللاتین بلاضتها ۱۲ مولوی محمد ای کاف التمثیل واداء ۱۲

وهو عدل كون المتو لفظا حقيقيا ثم **قوله** اذ ليس من مقولة الخ دليل المدعى السلب ثم المنوى
عبارة عن الضمير المستتر كما في زيد ضرب وصيغته صيغة اسم المفعول ومعناه بالفارسية نيت
كرهه شره ولفظ المقول **قوله** اذ ليس من مقولة الخ عبارة عن المحمى عليه يعني لا يصح على المنوى
حل الحرف والصوحىث لا يقال المنوى حرف او صوت بخلاف اللفظ **الحقيقه قوله** ولم يوضع له لفظ اه
جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصير المتو من قبيل المعنى لان من قبيل اللفظ لان المعنى ليس من قبيل الخ
والصواب اجاب عنه بقوله ولم يوضع له اه وفي المعنى لا بد منه او تمهيدا لسوال بطريق اخر وهو انه
يجوز ان يوضع للمنى لفظ خاص هو يدل صريحا على انه من مقولة الخ والصواب فيكون ملفوظا
حقيقيا اجاب عنه بقوله ولم يوضع الخ **قوله** انما عبروا بالخ جواب سوال وهو ان العرب قد ذكروا
للمتو لفظا خاصا نحو هو وانت الاول في قوله زيد ضرب الثاني في قوله اضرب فلم قاله الشارح ولم
يوضع له اجاب بآية **قوله** واجروا الخ جواب سوال وهو ان هذا التحقيق لا يدل على ان المتو
لفظ حكمي بل يدل على ان المنوى ليس بلفظ حقيقى ولا يلزم من اتقاء لفظ حقيقى اثبات لفظ حكمي
بقوله واجروا اه حاصل ان اللفظ الحكمي عبارة عما يكون مشاركا في احكام اللفظ الحقيقى وهما كذلك لان
اللفظ الحقيقى كما يقع مسئلا اليه هذا الحال **قوله** وكذلك لك يقع المتوايى كما في قوله زيد ضربوا **قوله**
المحدث اه جواب سوال وهو ان المحدث مثل المتو في اسقاطه من اللفظ ومراده في المعنى فينبغي ان
يصير لفظا حكميا لا حقيقيا اجاب عنه بقوله والمحدث في الخ حاصل ان المحدث ليس كالمنوى
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وايضا في رد على المصر حيث قال في الايضاح
المنوى عبارة عن المحدث في معنى لا فرق بينهما لكن عبروا عن المحدث الذي هو الفاعل
بالمنى صوتا للسان من حد الفاعل ولما كان هذا ليس مرضيا للشارح فقال والمحدث
اه وحاصل الامر ان المتو ليس من قبيل المحدث في لانه قد يتلفظ به ولا يتلفظ بالمنوى اصلا لانه لو
كان كذلك لم يبق اللفظ الحكمي **قوله** فان قيل هذا الجواب انما يستقيم فيما اذا كان خذ فراجزا
ولا يستقيم فيما اذا كان خذ فراجبا لانه لا يتصوّر بالتلفظ في وقت من الاوقات قلنا ان
اللفظ الحقيقى عبارة عما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من شأنه ان يتلفظ به في بعض
الاحيان بطريق الوجود والمحدث في الخ واجب من قبيل الثاني **قوله** وكلمات الله تعالى
داخلة في المحدث ومع ان المحدث غير صادق عليه لان اللفظ الماخوذ في المحدث عبارة عما يتلفظ
به الانسان مع صدق رمعه وكلمات الله جل وعلى **شانه**

عه اى من ان يوضع وا ضح ۱۱ مفتي له ومعطوفا عليه مبدلا منه وغيره ۱۲ م **له** قد جمع مثال كل واحد
من الامور الثلاثة المذكورة في هذا المثال لان المنوى في ضرب مسئلا لمؤكد هو وذو الحال الركبا ۱۲ م **له**
اى لو كان المنوى كالمحدث في كونه يتلفظ به ۱۳ م **له** اى اذا خرج القوة الخالصة الى الفعلية فهو متصف بوجود

انما یصدّق عنہ لا عن غیرہ وھذا کلمات الملائکۃ والجن اجاب عنہ بقولہ وکلمات اللہ اہا صلہ
 ان کلمات اللہ تعالیٰ داخلہ فی اللفظ لانہا بما یتلفظ بہ الانسان حقیقہ فی بعض الاحیان او
 من شانہ ان یتلفظ بہ الانسان بطریق الوجود کما مر انفا **فانقبض** ان کلمات القائمة بذات اللہ علیہ
 تعالیٰ لا یتصور ان یتلفظ بہا الانسان **فینبغی** ان لا یصیر لفظا **قلنا** ان کلمات الملفوظہ ہی القرا
 المنزل علیہا والتلفظ علی الدال لتلفظ علی المد لول فصارت کلمات القائمة بذاتہ تعالیٰ بمنزلۃ المنو
 او نقول المراد بالکلمات ہی الکلمات المنقولۃ الینا **فلا** قدح فی اخراجہا **قوله** اللہ اللہ اللہ اللہ
 هذا رد علی بعض اشارین وتوضیح اقوالہم ان صاحب الرضی قد قال لا ینبغی للمصنّف ان یدکر
 فی تعریف الکلمۃ قید یخرج بہد واللہ لایرجع لانہا ایض موضوعۃ للمعنی مع انہا لایسمی بالکلمۃ اجاب عنہ
 صاحب الھند انہا قد خرجت بعید اللفظ لعدم تصوّر التلفظ بہا فلا حاجۃ الی قید اخر ثم اعترض
 علی جوابہ من جانب الرضی ان اللفظ جنس فی تعریف الکلمۃ وباجراہا یصیر الجنس فضلا **فج**
 یصیر التعریف ناقصا لعدا استعمالہ علی الجنس فی التعریف لاید من الجنس الفصل اجاب عنہ
 صاحب الھند انہ اذا کان بین الجنس الفصل عنہ وخصوص من جہ جانان یجعل احدهما
 جنسا والاخر فضلا لو ھما کذلک لان کثیرا لما یوجد اللفظ ولا یوجد المعنی کالمہلات قد
 یكون بالعکس کذلک واللہ لایرجع وقد یوجد ہما معا کاللفظ الموضوع کزید مثلا فہذا الاعتبار
 خرج اللہ اللہ لایرجع باللفظ والمہلات بالوضع ثم الشارح الکجافی رد علی ہذین المذہبین وقال
 والد اللہ اللہ لایرجع اہما حاصل الرد علی صاحب الرضی ان الاخراج فرع الی خود واللہ اللہ لایرجع لمدخل
 فی الجنس فلا حاجۃ الی قید یخرجہا التالیل اخرج المخرج واما حاصل الرد علی صاحب الھند
 ان تکلیفہ بالجواب عبث لعدا **و** رد الاعتراض من جانب الرضی ثم اللہ لایجمع دلتہ وہی
 شئ کائن یفہم منہ المعنی والخطوط عبارة عن النقوش الدالۃ علی المعنی والعقود جمع عقد وہی
 بالفارسیۃ بند انگشت وہی ما وضع لقلک معین من العدی عند التجار والنصب جمع نصیبۃ کصحف
 جمع صحیفۃ وہی ما نصب لتعین مسافت وطریقۃ الاشارة جمع اشارة والمراد بہا الاشارة
 الحسیرۃ وہی التي وضعت لتعین المشار الیہ **قوله** وانما قال الخ جواب سوال وہوان المصخالف
 عن حصا المفصل لانہ قال فی تعریف اللفظۃ الدالۃ علی معنی مفرد بالوضع حیث علی من لفظہ الی
 لفظ بغير التاء اجاب عنہ بقولہ وانما قال الی قولہ لو حدّاه فجو عبد اللہ علما کلمۃ عندہ لا عند حصا
 المفصل لان حدّ کلمۃ مقصود عند **قوله** والمطابقۃ غیرہ جواب سوال وہوان ینبغی ان یقال
 لفظہ بالتالیطابق الخبر بالمبتدأ فی التالیث اجاب عنہ بقولہ والمطابقۃ حاصلان وجوب المطابقۃ مشعر
 لہ بذاتہ الحقیقۃ تنعیم الخرد کما ہو وظیفۃ الجواب الاول بل مبنی علی تخصیصہ قال ۱۲ مفتی **عہ** وکذا امثالہا مثل ضرب
 انتقارۃ الدالۃ علی رکوب سلطان ۱۲ **عہ** مع ان الکافیۃ ماخوذة منہ ۱۲ **عہ** ای عن حصا المفصل لا عند
 ۱۲ مفتی **عہ** تفسیر عبارة وہو قولہ والدوال الاربع الی قولہ والاشارة ۱۲ مفتی محمد عبد الرحیم **عہ**

المنقولات اصلاً **قوله** اجیباً ہذا الجواب لبعض الشراح كالسيد اسند لكم ضعيف لان الاطلاق
المذكور في تعريف الوضع مطلق الاطلاق وهي ما مقيد بقيد الصحيح حمل التعريفات على المعنى المتبادر واجب
وهو مطلق الاطلاق صحيحاً كان او لا واجب ان المطلق على وجهين الاول الطبيعة المأخوذة من حيث
الاطلاق ويقال له الطبيعة المطلقة والثاني الطبيعة من حيث هي يقال له مطلق الطبيعة **قوله**
ولا يبعد هـ هذا جواب عن الاشكال المذكور وهو جواب من الشارح الجامي والغرض منه ان هذا الجواب
اولى من جواب القولان في جواب القوم مست الحاجة الى قيد ذائد هو قيد الصحيح اما في هذا الجواب
فلا حاجة اليه في ان في هذا الجواب ايضاً حاجة الى القيد لرائد وهو تاويل الاطلاق بالاستعمال في
محاوراتهم وبيان مقاصد هم اللهم الا ان يقال ان قيد الاستعمال في محاوراتهم بيان مقاصد هم مراد في
قوله متى اطلق فلا يبعد هذا قيداً ذائداً بخلاف قيد الصحيح في ان على هذا ايضاً للقوم ان يقولوا ان قيد
الصحيح مراد في قوله متى اطلق قد برز ما قيل ان حمل الاطلاق على استعمال الاله للسان في محاوراتهم من
قبيل حمل الاطلاق المطلق على المقيد كما ان حمل على الاطلاق الصحيح كذلك فغيره قيد ذائد ليس على ما
ينبغي لان استعمال الاطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق بخلاف الاطلاق
الصحيح كذا في الزيد **قوله** المعنى ما يقصد بالشئ اعم من ان يكون ذلك المقصد صريحاً كقصد المعنى
المطابق ونضمنا كقصد المعنى التضمني والاتراضياً كقصد المعنى الاتراضى واعلم من ان يكون بواسطة
الوضع ولا بل بواسطة الطبع كالم دلالة الطبعي او بواسطة العقل كالم دلالة العقل اعلم ان الدلالة
عبارة عن كون الشئ محال ليزا من العلم به العلم بئنه اخراً فالشئ الاول هو الدلالة والثاني هو الم دلالة
الدلالة ان كان لفظاً فالدلالة لفظية لا فغير لفظية والدلالة اللفظية ان توقف على الوضع فهي وضعية
والا فغير وضعية وغير الوضعية ان كانت بحسب اقتضاء الطبع فطبيعة كالدلالة لفظاً اخر على وجه
الصحة الا ففعلية كالدلالة لفظية المسموع من راء الجدار على وجود الالفاظ وغير اللفظية ان كانت
بحسب الوضع فوضعية كالدلالة الخط على اللفظ والافعلية كالدلالة الدخان على النار ثم الدلالة
اللفظية الوضعية ان كانت على تمام ما وضع له كالدلالة الانسان على الحيوان الناطق سميت
مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جز ما وضع له كالدلالة الانسان على الحيوان او
الناطق سميت تضمناً لكون المعنى المدلول في ضمن المعنى الموضوع له وان كانت على امر خارج يلزم
في الذهن اي يتمتع انفكاك تصكو المسموع عن تصوره كالدلالة الانسان على قابلية العلم وصنعة
الكتابة سميت التزاماً لكون المعنى المدلول لان ما ذهنا للمعنى الموضوع له

هذا
القول
الذي
هو
المراد
من
المراد
من
المراد

له قوله قد مر لعل اشار الى جواب الجواب الاعراض المذكورين فيما بعد بلا فصل ۱۲ مولوي محمد عبد الرحيم عفا
عنه ۱۱ جواب انا شارح الجامي ر ۱۲ مفتي ع ۱۷ من قبيل حمل الاطلاق المطلق على المقيد ۱۲ مفتي
عبد الرحيم ع ۱۷ وهو استعمال اهل اللسان في محاوراتهم ۱۲ مفتي رح لله كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق ۱۲ مفتي ع ۱۷ في كون اللفظ موضوعاً باذا ۱۲ مولانا مفتي عبد الرحيم عفا عنه

ثم المعنى في الاصطلاح عبارة عما ذكره الشارح وهو ما يقصد بشئ وفي اللغة اما مفعلا اسم مكان او مفعلا ميمي هو مصداق الذي يدل على الحد فقط وكان في اوله ميم او مخفف معني والشارح اعلمنا قدام المعنى الاصطلاحى على المعنى اللغوى مع ان المناسب بالعكس لان في المعنى اللغوى اضطراب الاصطلاح في صيغته كما علمت ولكونه مقصودا **قوله** بمعنى المفعول اي ينتقل من المعنيين هو الطرف والمصدا الى المفعول فيكون المعنى بمعنى المقصود ثم نقل عن المفعول الى المعنى الاصطلاحى هو ما يقصد بشئ وانما لم ينتقل عنهما ابتداء الى المعنى الاصطلاحى ليحصل القرب بين المنقول عنه المنقول اليه لئلا يكون القرب بين العام والخاص شديدا من قرب غيرهما فبمعنى المفعول ههنا عام بمعنى ما قصد من شئ اخر ولا يقصد منه والمعنى الاصطلاحى هو ما يقصد عن شئ اخر فبهذا الاعتبار يتعدى النقل وقيل ان قوله بمعنى المفعول جواب سوال وهو ان المعنى اللغوى اعم من المعنى الاصطلاحى والاصلاح ان يكون العالم هو على الخاص ههنا لا يصح التحمل لان المعنى باعتبار اللغة اما ظرف واما مصداق ولا يصح حملها على ما يقصد بشئ اجاب عنه بقوله بمعنى المفعول والمفعول ههنا عام يصح حمله على المعنى الاصطلاحى **قوله** او مخفف معنى قيل ينبغي ان يتقدا هذا الاحتمال على الاحتمالين الاولين باعتبار ورود الاعتراض عليهما دون الثالث وجوابه ان في الثالث ايضا خلا لا في حذف ياء المد غمة مع كسرة ما قبلها ومثل هذا الحد غير مشروع لكن التحلل في الاولين من حيث المعنى وفي الثانى من حيث اللفظ والخاتمة يتجوز عن الالفاظ فاخلل فيهما كلا خلا **فان قيل** لما كان مثل هذا الحد غير مشروع فلم يأتى الشارح بهذا الاحتمال **قلنا** الباعث عليه قول العلماء لا اهتم قالوا بمعنى الكلام ومعنى الكلام واحد فعلم ان مخفف عنه **قوله** ولما كان المعنى اجاب سوال وهو ان المعنى ما خوذ في الوضع لان المراد بالشئ الثاني هو المعنى فحينئذ ادتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لانه يلزم الاستثناك اجاب عنه بقوله ولما كان المعنى ما خوذ في الوضع فذكر المعنى بعد مبنى على تجريد عنه التجريد لوضع عن المعنى فيكون المراد بالوضع تخصيص شئ فقط **فان قيل** ما الباعث في ذكر المعنى بعد الوضع حتى احتاج الى التصريح بالتجريد فالاولى تركه لئلا يرد الاعتراض على ان منصب المص الم الاختصاصا **قلنا** ان المعنى قد يخرج خرج به حروف الهجاء والقييد لمخرج لابد ان يكون مذكورا مصرحيا ونقول ان المص اما ذكره لينقل الى كل فذهب ممكن المفرد **فان قيل** فعلم هذا لاحاجة الى ذكر اللفظ لانه ايضا ما خوذ في تعريف الوضع فلم يتعرض الشارح الى تجريد الوضع عن اللفظ كما في المعنى قلنا انما لم يتم من غير ليدل على انه لا يمكن السكن في وضع راجع الى اللفظ فلا حاجة الى التجريد **قوله** الدالة بالطبع انما لم يذكر الالفاظ الدالة باللفظ لانه لا يفتقر الى الالفاظ الدالة **اعه** وشارة الى جواز معنى الاصطلاحى ايضا **اعه** اي الاحتمالين الاولين **اعه** تأييد للاعتراض من لطاء العلامة ١٢ **الله** اي في لفظ المفرد من الاعراب الثلاثة ١٢ **صه** اي الى تجريد الوضع من اللفظ ١٢ **له** **قوله** مخفف معنى اسم مفعول كرمى والذي جراه على هذه الاحتمال مع بعده لفظا استعمالا المشدود بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعني واحد كذا قال فاضل اللارى ١٢ مفتى محمد عبد الرحيم

بالطبع لاتحاد علمتہا وہی عدل تعلق الوضع والتخصیص بہما فان قيل لما خرج الالفاظ الثلاثة
 بالطبع بالوضع فینبغ ان یدکر ہا عقیب الوضع **قلنا** اخرج الشئ بالشئ لایجئ الا بعد تحقق ذلك
 الشئ وتحقق الوضع انما ینکون بالمعنی **قول** حروف الہجاء تقطیع اللفظ بجزء فہا حروف الہجاء
 حروف یقطع اللفظ بہا ای حرف یرکب اللفظ منہا لکن بقی البحث ہنا وہنا وکثیرا من حروف الہجاء
 وضع للمعنی کھنہ الاستفہام ولام الجز غیرہما فلا یصح الحکم بخرج جمیع حروف الہجاء الا ان یقال
 ان قولہ الموضوع لغرض التركيب صفة احترازية لا صفة مساوية لحروف الہجاء فلا یحکم بقولہ
 لمعنی الا باخراج بعض حروف الہجاء لا کلہا کذا قال عصام **قولہ** لغرض التركيب اہ لا یقال
 انہا لما كانت موضوعات لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجہ للاحتراز
 عنہا بهذا القید لا نأقول ان الغرض من الشئ لایکون معنی لذلک الشئ اذا المعنی ما یقصد من اللفظ
 لاما وضع لاجل اللفظ والا لكانت حروف الہجاء کلہا مترادفات **قولہ** بازاء بعض اخواہ کلفظ
 اسم الموضوع لزیاد مثلا والفعل المضرب ویضرب مثلا والحرف لکلمتہ من والی مثلا **فان قيل** بعد تعریف
 المعنی ما یقصد بشئ کیف یصح ہذا السؤال **قلنا** لما تقرر عندنا سائل مقدّم وہمیتہ وہی ان
 المعنی لایکون لفظا لکثرة استعمال اللفظ فی مقابلة المعنی خص کلمتہ ما فی تعریف المعنی بما سوا اللفظ و
 تخصیص کلمتہ ما فی التعریفات بما سوا اللفظ ستمؤكد **قولہ** ما یعلق بہ القصد فان قيل انہ مخالف
 لما سبق من قولہ المعنی ما یقصد بشئ فان ما یعلق بہ القصد اعم من ان ینکون مقصودا بالشئ او لا ویکن
 ان یقال ان اللام فی القصد للعلل الخارجی ای ما یعلق بہ ذلک القصد المعنوی بالشئ فلا تخالف **قولہ**
 فان قلت اہ فان قيل ہذا الاشکال وارد علی المفرد فینبغ ان یدکرہ بعد قلنا منشا ہذا السؤال ہذا الجواب
 عن الاشکال الاول ونقول انہما اشارہا کان فی الجواب الثانی فلذلک قد مر علی المفرد **قولہ** کلفظ الاسم
 الخ فان قيل لان سلم ان الموضوع للمفہوم الکلی لان قولہ ما دل علی معنی فی نفسہ غیر مقرر باحد لا فتمت
 الثلاثة الفاظ ایضا لمفہوم کلی لانہ عبارة عما حصل فی العقل **قلنا** انہم لکن جعلنا ذلک تعبیرا عن
 المفہوم الکلی **قولہ** ان کان عاما الخ جواب سوالہ وهو ظاہر فی الحقیقتہ راجب عنہ بان ہذا الاعتراض
 غیر وارد لان الجواب عن الاشکالین مبنی علی مذهب المحقق القناتانی امثال الاضما ر عندنا ہا وہی
 موضوع المفہوم الکلی وھذا الاعتراض مبنی علی مذهب السید الشریف لان امثال الاضما ر عندہ موضوع
 لا فادکلا ہما ہی المفصو والمفہوم الکلی التملک حظہا فی لا یرد والذلک عند الاولان الشرط فی الموضوع
 لہ ان ینکون منضبطا ومنحصرا والاختصاص یوجد فی الافراد بل فی المفہوم الکلی وابتعاد المفہوم

والمفہومات لست بمعزلة ولا مکتوبة
 عن الوجود بل هي موجودة في
 عقولنا
 واما قولہ انہما اشارہا کان فی الجواب الثانی فلذلک قد مر علی المفرد
 الخ فان قيل لان سلم ان الموضوع للمفہوم الکلی لان قولہ ما دل علی معنی فی نفسہ غیر مقرر باحد لا فتمت
 الثلاثة الفاظ ایضا لمفہوم کلی لانہ عبارة عما حصل فی العقل
 قلنا انہم لکن جعلنا ذلک تعبیرا عن المفہوم الکلی
 قولہ ان کان عاما الخ جواب سوالہ وهو ظاہر فی الحقیقتہ راجب عنہ بان ہذا الاعتراض
 غیر وارد لان الجواب عن الاشکالین مبنی علی مذهب المحقق القناتانی امثال الاضما ر عندنا ہا وہی
 موضوع المفہوم الکلی وھذا الاعتراض مبنی علی مذهب السید الشریف لان امثال الاضما ر عندہ موضوع
 لا فادکلا ہما ہی المفصو والمفہوم الکلی التملک حظہا فی لا یرد والذلک عند الاولان الشرط فی الموضوع
 لہ ان ینکون منضبطا ومنحصرا والاختصاص یوجد فی الافراد بل فی المفہوم الکلی وابتعاد المفہوم

هو المذکور الحاصل في الذهن اولاً ثم الافراد ثانياً ونقول هذا ما اذا بعض المتأخرين اما عند المتقدمين
 فالمضمرة الموصولة واسماء الاشارات والمعرفة بلام العهد لخارجي موضوعه للمفهوم الكلي يستعمل في
 جزئية هكذا ذكر السيد السند قدس سره والمصنف ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون كذا قال مير
 جمال واعلم ان الوضع على اربعة اقسام احدها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين هوالذي
 يتصو الشئ بالمعنى العام وجعل المعنى العام موضوعاً لذلك الشئ كقوله الانسان بالحيوان الناطق
 وثانيها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما خاصين هوالذي يتصو الشئ بالمعنى الخاص وجعل ذلك المعنى
 الخاص موضوعاً له لذلك الشئ كقوله زيد بالحيوان الناطق مع هذا الشخص ثالثاً ما يكون الوضع
 والموضوع له خاصاً وهوالذي يتصو الشئ بالمعنى العام ولم يجعل ذلك المعنى العام موضوعاً لذلك الشئ
 بل صار له ملاحظة الافراد والموضوع له هو الافراد كقوله هو مثلاً لمفرد كذا ذكره لفظاً او معنى
 او حكماً فهذا المعنى ان صدق على زيد فالموضوع له زيد وان صدق على عمرو فالموضوع له عمرو و
 هكذا ورابعها ما يكون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً ولا وجود لهذا القسم في الخارج بل هو مجرد
 احتمال عقلي فقط كذا في الصادق **قال مفرد** قال الشارح وهو ما مجرداً على انه صفة لمعنى الشئ المعنى
 مجرد باللام المجردة فكذا المفرد بناء على ان اعراب الصفة يكون على طبق الموضوع قوله ما لا يدل على جزء
 لفظه على جزء وانما لم يقل على جزء معناه كما قال بعض النحاة لا لا يلزم للمعنى معنى ما لا احد ان يقول
 انه ينبغي ان يجعل إضافة المعنى الى الضمير بيانية لا بانقول ان ذلك خلاف المتبادر لان المتبادر من
 الإضافة الإضافة للامية وحمل اللفاظ والتعريفات على المعاني المتبادرة واجب قيل عليه انقول
 انه وجب للمعنى معنى كما ان الحيوان الناطق مع هذا الشخص معنى للفظ زيد ثم لفظ زيد معنى لكلمة
 هو فاما قبل عليه فعلى هذا صدق التعريف على المركبات لان عند دلالة جزء لفظه على جزء معناه اعم
 من ان يكون للمعنى معنى ولكن جزء اللفظ لا يدل على جزء معناه ولا فحينئذ ينبغي ان يصير المركبات مثل
 زيد قائمه حال كونه علماً مفردة كانه لا يدل على جزء لفظه على جزء معناه **قوله** وفيه انه يومهم الخ فيه
 اشارة الى الاعتراض حاصل ان

سأله وهو الشارح الهندي حيث قال هو لا يدل على جزء لفظه على جزء معناه مفق عبد الرحيم **قوله**
 يلزم للمعنى الخ فان الضمير في معناه راجع الى كونه ما هو عبارة عن المعنى مفق **قوله** ان يكون للمعنى معنى كونه الاضافة بيانية نعم يلزم ذلك كما
 الاضافة للامية مفق **قوله** فلا يلزم ان يكون للمعنى معنى **هـ** ٤٤٠ علم ان منشاء السؤال الاول هو لزوم المعنى للمعنى والغرض من هذا الاعتراض من بطلان
 كونه **هـ** ٤٤٠ **قوله** فاما لعل في اشارة الى الجواب هو ان يكون يقول ان المراد ان يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه تعريف فلا بد فيه من الشئ
 بان يكون جسم افردة كذا هو بطلان تخلفه في كثير من المواضع كما ان كان حال كونه علماً كذا في بعض حواشي الفوائد للصمغية مفق عبد الرحيم وكذا ان كان
 ان زيد من حيث انه معنى فلا يلزم ذلك من بطلان ان اريد ان يلزم قطع النظر عن وصف كونه معنى فلا بطلان لذلك كذا هو بطلان بطلان
 وقال الهند كحشية فلا يلزم للمعنى معنى لعل الحشية اشارة الى ما ذكرنا بقوله خال هو ملوكي **هـ** اي فهذا المعنى ليس ضوالة اللفظ هو بل هو الملاحظة
 الموضوع له هي الافراد كزيد وعمرو وكبر لانه ان صدق **ق آه** مفق عبد الرحيم **هـ** الضمير راجع الى المعنى ما التي هي عبارة عن المعنى الواحد
 في تعريف المفرد مفق عبد الرحيم **سأله** كذا ما نافية اي ليس لاحد ان يقول في الاعتراض **هـ**

جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوم من ان يكون المعنى متصفا بالافراد التركيب قبل الوضع وذابطا ووجه
 البطلان ظاهر لان الافراد والتركيب انما يعلم بالذات وبعدها لا يكونان الا بعد الوضع ومنشاء
 هذا الوهم هو القاعده المشهوره وهو ان اذا نسب الفعل وشبهه الى شئ هو متصف بشئ اخر فلا بد
 ان يكون هذا الشئ متصفا بقبل النسبة المذكوره كما اذا قيل ضربت زيد قائما فلا بد ان يكون
 اتصاف الزيد بالقيام قبل اسناد الضرب اليه وذلك في عرف اهل اللغة وهكذا
 نسبة الوضع الى المعنى فانه اذا اتصف بالمعنى بالمفرد فيلزم اتصافه قبل الوضع بناء على هذا القاعده
فان قيل في هذا كان وردا لا اعتراض قطعا فلم ورد الشارح بقيد يوم قلنا الظاهر جوابه هو
 ان اتصاف المعنى بالافراد قبل الوضع من قبيل التجوز ^{علم} كان من قبيل قوله تعالى اتي اعراسهم خمر
 وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وهذا المجاز من قبيل المجاز بالمشارف وهو قوله تعالى الى الحقيقة
 فلا تمتنع اذ تكاثر في التعريف **قوله** ومعناه خبر ما لا يد له جزء لفظه على جزء معناه واما المركب فبخلافه اي
 ما لا يد منه لانه على جزء المعنى في حصوله لا بد في تحقيق المركب من وجود الامور الاخره اربعة احدها ان
 يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لذلك الجزء دلالة على جزء المعنى والثالث ان يكون ذلك المعنى بعضا
 من معنى مقصود والرابع ان يكون دلالة ذلك الجزء على بعض من المعنى المقصود مقصود كونه
 السهم فان الرمي يدل على ذات صدك منها الرمي السهم يدل على جسم معين وهذه الدلالة لمقصود
 فيخرج عن حد المركب ما لا يكون له جزء اصلا كمن اذا جعل علما او يكون له جزء لكن لا يدل على شئ من
 اجزاء المعنى كزيد او مال جزء يدل على المعنى لكن لا على جزء من المعنى المقصود كعبك الله علما فان كلامه
 جزء يدل على جزء المعنى كما هو الظاهر لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كما العلمانية اعمما يكون له جزء
 دال على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على المعنى المقصود مقصود كالحيوان الناطق
 اذا جعل علما الشخص معين فعبد الله والحيوان الناطق علمان كزيد في الافراد باعتبار معناه
 العلماني وفي عدل قصده لا لجزء اللفظ على جزء معناه العلماني فالحاصل ان اللفظ الدال بالمطابقة ان
 تحقق فيه لفظي الاربعه المذكوره فهو مركب الا فهو مفرد وان اردت زيادة التحقيق فارجع الى كتب المنطق
فان قيل ينبغي ان يكون لفظ الانسان لخالق المركب لان جزء يدل على جزء المعنى على قانون اهل الحساب
 لان الالف الدال على الواحد النون على الخمسين السين على ستين ايضا ان صرح مثلا مفرد بالاتفاق ويدل
 جزء اللفظ على جزء المعنى لان جزء الفعل اعني به الهيئته الدال على الزمان الاخر اعني به المادة الدال على الحدث
 فينبغي ان يكون مثل **له** المشاره جزئي يورودن **له** ولا يخفى سبيلك في احوال موصوف بحال في الحقيقة فذكر **له** كاشا
 ايل الشارح بقوله فينبغي ان يتركب فيه تجوز **له** يعني ان اجزاء الاعراض كاظنا اذا كان الاعراض ضيفا فلذا اوردته بلفظ يوم **له** باعتبارها
 يوم لا بد من تحقق الوضع فيها فهو متصف المعنى بالافراد **له** عبد الرحيم **له** لان المراد بالجزء العنب انما سمي بالجزء باعتبار ما يؤول اليه كما حققه القاضي
 البصيص **له** والمراد بالجزء علم ان يكون حقيقة وحكما فلا بد من خواصه لا تقتصر انهما مركبان وليس لهما جزآن **له** هذا قوله **له** انما قد كونه علما لانه اذا لم
 يكن كذلك يكون متمم المركب كما لا يخفى **له** قوله **له** المجازي في تعريف المفرد انما قال ذلك لانه لما كان في التعريف غير ذلك فلم يتركب

هذا هو المعنى

ويجوز ان يكون

في الاولين لان حال النصب مغير عنها لان رسم الخط لان الاصل ان كل مفعول منصوب اذا كان خاليا
عن اللام والتاء والياء النسبته والالف المقصورة والاضافة ففي حالة النصب تكتب بعد الف وهمسا
ليس كذلك وهما لم يساعدا رسم الخط لان المفعول ليس ههنا ايضا في النصب وانما يجعل الالف في اخره
لينتقل الى ههنا الى كل مذهب ممكن فيمن الرفع والنصب والجو **قوله** فعله انه حال من المستكن **فان قيل**
ههنا ثلثة احتمالات لان اما ان يكون حالا من اللفظ او من المعنى او من المستكن **فان قيل** اما الاولان فظاهرا
بطلانهما لان الحال اما ان يكون من الفاعل او من المفعول واللفظ والمعنا ليسا منهما والثالث ايضا باطلا لان
المستكن في وضعه انما هو مفعول مالم يسم فاعله لا ضمير الفاعل **قلنا** ان المفعول حال من الضمير وفي وضعه
هو مفعول مالم يسم فاعله المفعول مالم يسم فاعله فاعل حقيقة عند صاحب المفصل و فاعل حكمه
عند الجمهور والفاعل ما خوفي تعريف الحال اعم من ان يكون حقيقة واحكاما **فان قيل** لا يسم ان يكون المفعول
حالا من الضمير في وضعه لان الحال فاجب ان تكون في جنب ذي الحال وههنا ليس كذلك **قلنا** هذا عند
الالتباس بذي الحال لاخر وههنا ليس كذلك **فان قيل** ان الالتباس بذي الحال لاخر موجود وهو ايضا
لان المعنى ايضا يصلح لان يكون ذا الحال للمفعول **قلنا** نعم لكن الافراد والتركيب اولا وبالذات من صفات
الالفاظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى فتوجب ان ههنا اولا الى انه حال عنه فلا التباس او نقول ان
المفعول حال من المعنى وهو مفعول به بواسطة اللام لان الحاد والمجرور مفعول به في الحقيقة **فان**
قيل ان حاله عن المعنى غير جائز لان المعنى نكرة وذو الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه
لئلا يلتبس الحال بالصفة حيث لم يجوز ايت دجلا دكبا بل تقوله رايت واكبا دجلا لكن ههنا في حالة
النصب واما في حالة الرفع وان لم يلتبس الحال بالصفة لعدم مطابقة الاعراب نحو جاءني مر جلد اكبا
لكنه محمول على حالة النصب في حق وجوب التقديم **قلنا** هذا فيما اذا لم يكن ذو الحال مجرورا واما
اذا كان مجرورا فلا يجب تقديم الحال عليه المعنى مجرور ههنا باللام المجردة لان المجرور لا يتقدم على الجار
فكذلك تابعه اما تقدمه على المجرور وتأخيره عن الجار فهو ايضا غير جائز للزوم الفصل بين الجار و
المجرور **فان قيل** ان الحال اذا كانت حالا عن الفاعل ينبغي ان لا يجوز تقديمها على الفعل نحو
قوله راكبا جاءني زيد لم جواز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك التقديم تابع ايضا مع انبجائز
قلنا عند جواز تقديم الفاعل على الفعل للضرورة وهو الالتباس بالمبتدأ وهو لم يوجد في
الحال انما لم ينعكس اى لم يجعل الفاعل مقدا على الفعل والمبتدأ مؤخر عنه لان تسمية المبتدأ
بالمبتدأ مقتضى التقديم واعلم ان ذا الحال اذا كان مجرورا بالاضافة فيجوز ان لا يجوز تقديم
الحال عليه اتفاقا لا يجوز قوله جاءني مجرورا عن الشباب ضارب بدين يجعل المجرور
له **قوله** اخره لا تخفى الاعراب والنصب وللاختلاف بين الرفع والنصب **قوله** لان الجارة والظن من النصب ثم يتبعها معاملة الالف المقصورة بالمجرور
لكن لا يجوز الاعراب المركب منها لان المركب المستقل فيكون كل باهره نداء في غير مستقل فيكون الاعراب المركب ههنا كذلك غير المستقل بغير اللام فلهذا من العرب ان يقولوا
او يقولون في الفاعل على مرتبة المفعول مرتبة في غير الفاعل فاذا خيرا في الفاعل عن الفعل كاتال حواشي ايف في بحث تقديم البتة على الخبر ما ملوى

صه ليس التعلق بالاول والثالث فلهذا ان مفعول مالم يسم فاعله فاعل الحال انما هو في تعريف الحال اعم من ان يكون فعلا حقيقة لوحكاما في مذكر

حالاً عن زيد بل تقول جاتني ضاربه زيد عرجا عن الثابت اما اذا كان عرجا بواسطة حرف الجر ففيه خلا
 فعد جمهور النخاع لا يجوز تقديها عليه للعلّة المذكورة فلا يجوز نحو قوله ذهبت ضاربه لهنّ وعند
 البعض كابن علي وابن كيسان وابن البرهان يجوز تقديها عليه لان هلك المجرور ليس بمجرور في
 الحقيقة بل هو منصوب لان حرف الجر فيه معيّن للفعل كمنه الافعال فكان تقديره اذ ذهبت ضاربه
 هناك لكن فيه كلف واستدلوا ايضاً بقوله تعد وما ادسّكناك الا كافة للناس يجعل كافة حالاً عن الناس
 الجوزي باللام لكن فيه نظر لا نسلم ان كافة حال عن الناس بل هو مفعول مطلق للفعل المحذوف وقد
 وما ادسّكناك الا ان كلف كافة للناس او حال عن الضمير المنصوب المتصل في ادسّكناك فان قيل لا
 نسلم ان كافة حال عن الضمير المنصوب المتصل في ادسّكناك والا لكان كالف وكون التاء لان المطابقة بين الحال
 وذی الحال شرط قلنا لا يجوز ان يكون التاء في كافة للمبالغة دون التانيث فلا يرد النقض قوله او
 من المعنى فانه مفعول به جواب سوال وهو ان حالة مفرد عن المعنى غير جائز لان الشرط في صحة الحالية
 ان يكون عاملاً محالاً وذی الحال متعدّد وههنا ليس كذلك لان العامل في المعنى هو اللام المجردة و
 العامل في المفرد هو وضع اجاب بقوله فانه مفعول به اي يعنى ان المعنى مفعول به بواسطة اللام والضايطرة
 المفهومة ان متعلق الشيء عامل فيه قوله ووجه صحة جواب سوال وهو ان حالته عن الضمير
 المستكن في وضع غير جائز لان الشرط في صحة الحالية ان يكون زمان الحال جامعاً لذی الحال متعدّد
 وههنا ليس كذلك لان الوضع مقدّم على الافراد فاجاب بقوله ووجه صحة قوله وقيد الافراد الخ
 لما يرد على تعريف الكلمة انه غير جامع لافراد ولا مانع عن قول الغير اما عد جامعاً التعريف فلان مثل
 للحد واثمة وبصر ونحوها كلمات حيث وجدنا فيها امادات الكلمة الواحدة وهي انها تعرب باعراب
 كلمة واحدة ولم يتناوها التعريف لان كل واحد منها موضوع للمعنيين لان اللام في الرجل دال على
 تعريف الرجل والرجل دال على المعنى وهكذا في غيره واما عد مانعاً فلان نحو عبدك الله والحيوان
 للناطق علماً مركب لانا واحد نا فيها امادات المركب وهي انها تعرب باعراب الكلمتين مع انه يدخل في
 تعريفها لانها موضوعة لمعنى مفرد فاشارة الى الجواب بقوله وقيد الافراد الخ حاصله ان خروج نحو الرجل
 وغيره غير مبطل لنا لاننا ليست بكلمة دلالة على المعنيين وما قلت انا واحد نا فيها امادات الكلمة فاجاب
 عنه بقوله لكن يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحدة قوله وامثالها فان قيل ان ذكرا لامثلة بعد كمثل
 في قوله مثل الرجل مستكناك قلنا المتناوضا الى ما بعد ليفيد عموم مدخوله فقط ومدخوله هو الاسم المطلق
 باللام والاسم المتبلس بقاء التانيث او بقاء النسبة واما عموم لفظ الامثال فبالنسبة الى سائر المركبات كلامية

له فيكون العامل في الحال وذی الحال متحد وهو لفظ وضع ما مفتوح على جميع
 ان يقال لا يصح حالية المفرد عن المعنى لان الحال ما بين يدي الفاعل او المفعول في الية ليس بفاعل لاحقيقة ولا محكوم ليس بمفعول بل هو كونه
 اجاب بقوله فانه مفعول به حال الجواب المحال ما بين يدي الفاعل او المفعول هو ان كان المفعول به واسطة او واسطة فقول بوجه مفعول به واسطة
 اللام ۱۲ لمعنى مفتوح على الجواب لاننا نسلم ان الوضع مقدّم على الافراد كمن لا يفرق لانه لا يفرق كاتو هم تحت يد النقض بل الوضع متناو للافراد كمثل ان يفرق

اللام ۱۲ لمعنى مفتوح على الجواب لاننا نسلم ان الوضع مقدّم على الافراد كمن لا يفرق لانه لا يفرق كاتو هم تحت يد النقض بل الوضع متناو للافراد كمثل ان يفرق

كانت كقولہ ضرب زيد عمرو وغيره مثل غلام زيد **قوله** اعرب باعراب حذاه فان قيل انهم من
سياق كلام الشارح ان كان اللائق بمثل الرجل قائمة ان يعرب باعرابين لكنه بواسطه شدة الامتزاج
اعرب باعراب احد الامر ليس كذلك لان احداً الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لاقتفاء التركيب
الموجب للاعراب قلنا المراد بالاعراب لحالة الواحد بان يترك الحالة المقتضية للجزء الاول والحالة
المقتضية للجزء الثاني لان رعاية الجزئين تقتضي اجتماع الاعراب البناء في كلمة واحدة ونحن نختار
حالة ثالثة لمجموع الجزئين هو اعراب الجزئين المجموعين كالحالة الواحدة التي هي اعراب الكلمة
الواحدة فصفا المجموع كلمة لشدة الامتزاج فلذلك اعرب باعرابها فيكون قرأ الشارح اعرب به
واحد مضافا اليه الاعراب لاصفة له وان كان حسن التقابل بقوله مع انهم مع باعرابين
يا بى عنها اى عن الاضافة **قوله** وبقي اه عطف على قوله وخرج يعني ان قول عبد الله علما ليس
بمضر لنا بل يليننا الادخال لانه موضوع لمعنى مفرغ مع انهم مع باعرابين **فان قيل** ان تعدد
الاعراب ليس لا تعدد المقتضى والمقتضى في الكلمة الواحدة واحد قلنا نعم لكن ذلك علم منقول
وقد يقترب في الاعلام المنقولة الوضع السابق وفي الوضع السابق مع باعرابين فكذلك بعد
التقارب مع باعرابين ليكون اشعاعا على النقل فالمضاف اليه مع با لاضافة والمضاف مع
بحسب ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب الجرا ونقول ان محلا الاعراب انما هو الجزء الاخير
من الكلمة في الجزء الاخير ههنا اعني به الهاء لما اشتغل باعراب الاضافة انتقل الاعراب عنه
الى الجزء الفادغ عنه وهو الدال على حسب ما يقتضيه العامل كما نقل اعراب ما بعد غير الدال
لفظ غير كافي قوله جاءنى القوم غير زيد فليس عبد الله المعرب باعراب واحد **فان قيل**
فعل هذا يلزم اجراء الاعراب في وسط الكلمة قلنا هذا مبني على قاعدة وهي ان اجراء الاعراب على
المجموع والمجموع غير صالح له فاجرى الاعراب على احداً الجزئين فافهم **قوله** ولا يخفى الجواب
وهو انه لو كان الامر بالعكس كان انصب حاصل الاعتراض ان الغرض من علم النحويين احوال واخر
الكلم من حيث الاعراب البناء مثل عبد الله علما لما كان مع باعرابين فينبغي ان يخرج
عن تعريف الكلمة واخرجه عن تعريفها انما يكون بذلك لتاء في اللفظ كما ذكر صاحب المفصل
ومثل الرجل وبقي وانهم لما كان مع باعراب احد فينبغي ان يدخلها في التعريف ودخلها انما
يكون بترك الافراد واجيب عن هذا الاعتراض بان عبد الله مركب علمي المركب لعلمي قسم من
الاسم الاسم كلمة والكلمة مفردة خل في الكلمة ومثل الرجل وبقي وقائمة خارج لان جزء اللفظ قيد
على جزء معناه فكان مركبا لفظا ومعنى وان كان لشدة الاتصال لفظا واحدة ومعرب باعراب احد
له والاحسن ان يتركز اى عن كون قول الشر واحد خصوصا في الاعراب لوجلي يخفى عليك **ط** حاشية من صنفه
بالنسبة قبل علم يقول بالنسبة الى غير المتألى ما بعد كالتثنية والجمع كالمسلمين لغير العلم كسراو المسلمات كما هو راي البعض كيف لا وكلاهما غير
كلامية يخرجها اخرجنا قول الشر لكن بعدة الاتصال الخ فادخلها في امثالها مالا يحترز عليه عاقل **هـ** في قوله باعراب احد

ثم الغرض من نقل عبارة صاحب الفصل بقوله لفظة دلالة على معنى مفرد بالوضع اشارة الى انه ينبغي للمفسر ان يذكر التعريف الذي ذكره صاحب الفصل لانه على تعريف المصير الاشكالين احدهما خروج ما حقه الدخول كما في نحو لرجل وغيره والثاني دخوله ما حقه الخروج كما في نحو عبد الله علما واما على تعريف صاحب الفصل فيرد الاشكال الواحد وهو خروج ما حقه الدخول بقيد الاخر كما في مثل الرجل **اجيب** بان نحو عبد الله داخل في المعنى لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة واذا اخرجناه من التعريف فلا يصير التعريف جامعا لافراده بخلاف الثلاثة الاخيرة فانها غير داخله في المعنى لدلالة جنسها على جزء المعنى فاذا دخلناه في التعريف لا يصير التعريف مانعا من دخول الغير **قوله** واعلم الخ جواب سؤاله وان قيد الدلالة المذكورة في تعريف صاحب الفصل لا يخلو اما ان يكون مرادنا في تعريف الكلمة او لا فعلى الاول صحتها تعريف المصير ناقصا وعلى الثاني صحتها تعريف صاحب الفصل مشتملا على امر ذاتي **اجيب** عنه بقوله واعلم وحاصله ان قيد الدلالة مراد في التعريف ولا يلزم من عدم الذكر نقصان في تعريف الكلمة لان المذكور في تعريف المصير والوضع والوضع يستلزم الدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد ذكر الوضع واما صاحب الفصل فقد كمل الدلالة او لا وهو لا يستلزم الوضع فاحتيج الى ذكره بعد ما فات قيل لان العلم ان الوضع يستلزم الدلالة لانه ينقص بحرف الهجاء لانه موضوع لغرض التركيب مع انها لا تدل على المعاني **قلنا** ان الالف واللام في الوضع للبعد في الوضع لمعنى يستلزم الدلالة على المعنى والوضع فيها ليس كذلك **قوله** لفظ دينا الخ انما قاله ليدقق زيد لم يقل زيد لان دلالة لفظ ديد المسموع من علماء الجدل على وجود الالف من قبيل الدلالة العقلية والوضعية جميعا **قوله** من وراء الجدل الخ انما قيد به احترازا عما اذا كان مسموعا من داخله لان الدلالة على وجود الالف بحسب المشاهدة ثم اعلم ان بين كل واحد من الدلالة الوضعية والطبيعية والعقلية عموم وخصوص من وجه فان اردت ايضا حجة فارجع الى كتب المنطق **قوله** اي الكلمة جواب سؤاله هو ان الضمير في قوله وهي لا يخلو اما ان يرجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها وكلاهما باطلان اما الاول فلان لفظ الكلمة اسم بقرينة دخول اللام عليها فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اعني بالفعل والحرف واما الثاني فلانه على هذا لا يطابق بين الواجب والرجوع فلجاب بقوله **اي** الكلمة وحاصله ان الضمير يرجع الى الكلمة باعتبار المفهوم **له** اقول في التقاء الالف واللام يقتضيان ايراد كلمة لو مقام **له** اذا كانا على ما وافق هذا الفرض لعل قوله اذا هو من ناسخ **له** قوله واما صاحب الفصل جواب سؤاله فيكون ان كان الوضع مستلزما للدلالة فينبغي ان يكون **اي** مستلزما للوضع فذكر الدلالة في تعريف صاحب الفصل مستلزما لاقوله واما صاحب الفصل في جواب سؤاله فيكون ان الوضع مستلزم للدلالة لا بد من كمال الوضع كما وقع في الفصل **ثم** **له** وابلان التقييم عبارة عن ضم القبول تحتها في مشترك وهذا الواحد يكون محولا متغافلا على كل انية له حاصل عن كل انية **ثم** خفي ان اشرك الشيء وحده في التقييم بين نفسه وغيره فلا يتصور اصلا **له** يعني ان وجود الالف جنبه يعلم بالمشاهدة لاسيما اللفظ **له** قوله باعتبار المفهوم امكن ان يكون حيث هو بقرينة محدود وليس باسم فعل بل من حيث انها موحدة بالوجود الخارجي وتحقق في ضمنه لفظا بطريق الاستخدام كما قال **له** سؤالا نورد محمد الدوق **له** وفي الدلالة حيث قال في تعريف الكلمة اللفظة الدلالة على معنى مفرد بالوضع **له** اي في تعريف الكلمة

فطابق الراجح بالمرجع وهم التقسيم قوله اي منقسمته اجواب سواله هو ان ضمير هي الراجح الى الكلمة مبتدأ وكل واحد من الثلاثة المذكورة خبره والخبر يكون محمولا على المبتدأ وهما لا يصح الحمل لان الكلمة جنس وكل واحد من الثلاثة المذكورة من انواعه حمل الانواع على الجنس باطل حيث لا يقال الحيوان انسان بل هو عكس فيلان الحمل عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتدأ ففهم من ان كل فرد من افراد الكلمة من قبيل الاسم من قبيل الفعل والحرف ايضا وهو باطل اجاب عنه بقوله اي منقسمه حاصلة انه اذا حمل الانواع على الجنس يراى به التقسيم لا الحمل الذي هو عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتدأ اجواب عن اسئلة ثلثة على الطريقة الاخرى احدها ان المطابقة بين المبتدأ والخبر شرط ولم يوجد ههنا والثاني ان الضمير اذا دبر بين المرجع والخبر في غاية الخبر اولي من المرجع لان الخبر محل الافادة ودخل في الكلام والمرجع خارج عنه فينبغي ان يقول هو والثالث ان الجمع مجزوف الجمع كما يجمع بلفظ الجمع فيعلم من ان الكلمة مجموع الامور الثلاثة والامر ليس كذلك فاجاب بقوله اي منقسمته الحاصلة ان الاسم ان الخبر هو قوله اسم وفعل وحرف بخبره محذوف وهي قوله منقسمه فحينئذ يطابق بينهما لان كلاهما مؤنث ودعاية الخبر ايضا ثابت لان الخبر مؤنث والامر من التقسيم تقسيم الكل الى الجزئيات لا تقسيم الكل الى الاجزاء وتفصيله ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء كما تقول السككيين خذ ماء وعسل والواو فيه وجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجه لثبوت الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق الحكم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السككيين لا يطلق على الخبز ولا على الصل ولا على الماء بل على المجموع وثانيه ما تقسيم الكل الى الجزئيات كما تقول الحيوان انسان فليس بقرا ولا بد في ان يكون الامور المنقسمة مشتركة فيصير اطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان الحيوان ان يطابق على كل واحد من الانسا ف الفرس والغنم والواو فيه لمطلق جمع الافراد ثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصير اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة واجيب عن الاول بوجاه وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر شرط اذا كانا اسمين ظاهرين او كان الخبر مشتقيا وهما ليس كذلك قوله الى هذه الاقسام الثلاثة وتفصيل المقام ان ههنا من ههين مذ هب لشارح ومذ هب غيره من الشارحين كالفاضل الهند فاما مذ هب غيره فهو ان الربط مقدر على العطف لان كل واحد من المعطوفات المعطوف عليه معرب اجزاء الاعراب على كل واحد منها ان الربط مقدر على العطف فاما مذ هب الشارح فهو ان العطف مقدر على الربط واللام يصح المحصر اما اجزاء الاعراب على كل واحد منها فبني على قاعدته وهي ان اجزاء الاعراب على المجموع والمجموع غير صالح لاجزاء الاعراب فاجاب عن اجزاء الاعراب على كل واحد من اجزائه فانهم اجواب سواله هو ان هذا المقام مقام التقسيم

Handwritten text in a cursive script, likely Urdu or Persian, written vertically on a page. The text is dense and fills most of the page area.

[illegible]

فينيغي ان يدكر دوات الحصر وهي ايمانها والا وغيرها وهما لم يوجب اجاب بقوله الى هذه الاقسام
 الخ حاصله ان العطف قد على الربط وهو مفيد للحصر لان حق الربط التقيد وتأخير ما حققه التقيد
 مفيد للحصر لان العطف من الاصل الى خلاف الاصل يكون لئلا تكون النكته والنكته ههنا الحصر **قوله** ومفهوم
 فيها الخ والغرض منه ان هذا اللفظ ليس بمذكور في المتن لكن فهم الشارح عن المقام لان المص سكت
 عنه والسكوت في موضع البيان بيان فيدل على الحصر وفهم عن التقسيم المتضمن لدعوى الحصر
 فلا يرد ما قيل ان قوله لانها امانان تدل لا يتخلو امانان يكون دليلا للحصر والتقسيم وكلاهما باطلان اما
 الاول فلان دعوى الحصر غير مذكورة في كلام المص واما الثاني فلان التقسيم عبارة عن انضمام قيود
 متباعدة او متخالفة الى الامر المشترك فهو مجرد التصوير والتصوير لا يحتاج الى دليل بل الحكم يحتاج الى
 والحكم امانا هو ثابت في الحصر لا في التقسيم فكيف جعل دليلا للتقسيم اجاب بقوله ومفهوم حاصله
 انه دليل للحصر الحصر موجود لان هذا الموضع موضع بيان الحصر والمص قد سكت عنه والسكوت
 في موضع البيان بيان **قوله** والوضع يستلزم الدلالة اه جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان حصر الكلمة
 في الاقسام الثلاثة باعتبار الدلالة وعددها باطل لانها ليسا مأخوذتين في تعريف الكلمة والثاني
 ان المشهور فيما بين العلماء ان حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة من قبيل الحصر العقلي لا الاستقرائي
 يفهم من عبادة المص ان الحصر استقل في فحينئذ صاد العقل مجوز للقسم الرابع وهي الكلمة المستقلة
 تدل على المعنى اصلا اي لا في نفسها ولا في غيرها والثالث ان في قوله الثاني الخ كذا حمل الخاص عن
 الخ على العام وهو قوله الثاني لان لفظ الثاني منقسم الى ما يدل على المعنى وغيره والى ما لا يدل اصلا
 فاجاب للشارح بقوله الوضع يستلزم الدلالة فحينئذ صادت الدلالة مأخوذة في التعريف فهذا
 انه فع سؤالا لا وادع عن الآخرين ان العقل غير مجوز للقسم الرابع لان الوضع المأخوذ في تعريفها
 مستلزم للدلالة لا لان تكون الا على المعنى **قوله** لانها امانان تدل الخ فان قيل ان كلمة ان حرف من
 الحروف المشبهة بالفعل اسمها هو الضمير الرجوع الى الكلمة اعني بها الهاء وقوله تدل بتاويل الدلالة باعتبار
 ان الناصبة المصداكية خبرها فصادت قد يره لانها امانا دلالة وهذا غير مستقيم لان خبرها يكون
 محمولا على اسمها وههنا لا يصح حمل الزوم حمل الصفة على الذات فلا يقال لا يدخر قلنا ان لفظ
 من صفها مقد في جانب خبرها فيكون تقد له لانها امانا من صفها دلالة الخ في لا يلزم حمل الصفة
 على الذات بل حمل الصفة على قول من صفها وبعضهم قال ان لفظ الحال والصفة مقد في جانب اسمها
 فصا تقديره لان حالها او صفها امانا دلالة قيل فعليه هذا يكون تقسيم الحال والصفة ولا وبالذات ما يليها

العرض لان المقام مقام بيان الاقسام والغائب في حصر المص قد سكت عنه **قوله** واعلم ان الحصر على اربعة اقسام **قوله** لان الحصر حاصله مجرد
 ملاحظة مظهرها هو قسما من غير مستغنى عن ملاحظة كونه اذ اربع النقي والاشياء كحصر شيء في المجرى والعدد اذ ان من المجرى كل شيء ما مرجه واحد وكيفية ان كان
 مستغنى عن ملاحظة استغنى عن كونه شيء في المجرى والاشياء كحصر شيء في المجرى والعدد اذ ان من المجرى كل شيء ما مرجه واحد وكيفية ان كان
 مستغنى عن كونه شيء في المجرى والاشياء كحصر شيء في المجرى والعدد اذ ان من المجرى كل شيء ما مرجه واحد وكيفية ان كان
 مستغنى عن كونه شيء في المجرى والاشياء كحصر شيء في المجرى والعدد اذ ان من المجرى كل شيء ما مرجه واحد وكيفية ان كان
 مستغنى عن كونه شيء في المجرى والاشياء كحصر شيء في المجرى والعدد اذ ان من المجرى كل شيء ما مرجه واحد وكيفية ان كان

ربنا اصرف عنا العذاب انا مؤمنون بحرمات النبي صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين ٦ ٦ ٦ ٦ ٦ ٦ ٦ ٦ ٦ ٦

ان المراد بالاقتران الاقتران الفهم من اللفظ لا الاقتران في الوجود يعنى يفهم ذلك الزمان عن اللفظ كما يفهم منه الحدث والنسبة فيكون كل واحد منهما معنى تضمنيا للفعول مجموعها معنى مطابقا لقوله عنها جواب سوال وهو انه يلزم ان قوله ان يقترن اياه ان يكون قولنا زيد ضارب عمروا الان او غدا او امس فعلا لا اقتران باحد الا ذمته الثلثة في الفهم وايضا ينقض بصوة الاتفاق كما اذا اتفق مع الفهم الزمان اجاب بقوله عنها الخ حاصله ان المراد بالاقتران الاقتران الذي يفهم من اللفظ اللام لا من شئ اخر وهو الان مثلا او الاتفاق قوله اى حين اياه جواب سوال وهو انه على هذا يلزم اقتران الشئ بنفسه لان احد الاذمة الثلثة في ضمن الامور الثلثة فلما اقترن الامور الثلثة فبالضرورة اقترن الزمان بالزمان اجاب بقوله اى حين اياه حاصله ان المراد بالمعنى المعنى تضمني عنه به الحد لا المطابق كما توهمت قوله من السمو جواب سوال وهو انه ما لمعنى اللغوى للاسم وما المناسب بين المعنى اللغوى والاصطلاحى اجاب بقوله من السمو ايه ومنشاء السؤال ان المعنى اللغوى مقدم على الاصطلاحى لانه منقول عن اللغوى فلا بد من بيان المنقول عنه واما المناسبة بينهما والباعث عليهما الاختلاف بين البصريين والكوفيين والشارح اشار الى ضعف مذهب الكوفيين بلفظ قيل وجعل الضميمة ان الفعل ايضا علامة على المعنى وان كان يمكن دفعه بانه لا يشترط الاطراد في وجعل التسمية قائل قوله لتضمن الفعل اللغوى يعنى ان لفظ الفعل في الاصل موضوع للمصدا ثم يسمى القسم الاول بذلك الاسم لانه يتضمن للمصدا فكان من قبيل تسمية المتضمن باسم المتضمن وتسمية الثاني باسم الاول ومن قبيل تسمية المعنى الاصطلاحى باسم المعنى اللغوى او من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قال وقد علمناه واما اختصار علمه دون غير لان العادة جرت باستعمال المعرفة لادراك الجزئيات والبسائط

قوله في الوجود اى في نفس الامر كما هو المتبادر من قوله في زمان في نفس الامر لكن لا يفهم الزمان من اللفظ بل من اللفظ لا من اللفظ لانه منقول عن اللغوى فلا بد من بيان المنقول عنه واما المناسبة بينهما والباعث عليهما الاختلاف بين البصريين والكوفيين والشارح اشار الى ضعف مذهب الكوفيين بلفظ قيل وجعل الضميمة ان الفعل ايضا علامة على المعنى وان كان يمكن دفعه بانه لا يشترط الاطراد في وجعل التسمية قائل قوله لتضمن الفعل اللغوى يعنى ان لفظ الفعل في الاصل موضوع للمصدا ثم يسمى القسم الاول بذلك الاسم لانه يتضمن للمصدا فكان من قبيل تسمية المتضمن باسم المتضمن وتسمية الثاني باسم الاول ومن قبيل تسمية المعنى الاصطلاحى باسم المعنى اللغوى او من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قال وقد علمناه واما اختصار علمه دون غير لان العادة جرت باستعمال المعرفة لادراك الجزئيات والبسائط

۱۲ مفتي عبد الرحيم عه و ههنا الفهم من لفظ الآله او الهند والاسم لانه لفظ ضارب مثلا **۱۳** لانه كان معناه مقترنا باحد الاذمة الثلثة والحال ان معناه امور ثلثة النسبة والحدث والزمان فكان احدا الاذمة الثلثة في ضمن الامور الثلثة **صه** او تقرير السؤل بوجه اخر وهو انه لم يسم هذا القسم بالاسم اجاب بقوله من السمو هو العلو لا شك انه عال على اخويه على الاسم كما كان مستندا **و** مستند اليه **۱۴** اى في فهم ضارب مثلا **۱۵** مفتي عه اى بيان المنقول عنه والمناسبة بينهما كما هو عليه **۱۶** **۱۷** **۱۸** **۱۹** **۲۰** **۲۱** **۲۲** **۲۳** **۲۴** **۲۵** **۲۶** **۲۷** **۲۸** **۲۹** **۳۰** **۳۱** **۳۲** **۳۳** **۳۴** **۳۵** **۳۶** **۳۷** **۳۸** **۳۹** **۴۰** **۴۱** **۴۲** **۴۳** **۴۴** **۴۵** **۴۶** **۴۷** **۴۸** **۴۹** **۵۰** **۵۱** **۵۲** **۵۳** **۵۴** **۵۵** **۵۶** **۵۷** **۵۸** **۵۹** **۶۰** **۶۱** **۶۲** **۶۳** **۶۴** **۶۵** **۶۶** **۶۷** **۶۸** **۶۹** **۷۰** **۷۱** **۷۲** **۷۳** **۷۴** **۷۵** **۷۶** **۷۷** **۷۸** **۷۹** **۸۰** **۸۱** **۸۲** **۸۳** **۸۴** **۸۵** **۸۶** **۸۷** **۸۸** **۸۹** **۹۰** **۹۱** **۹۲** **۹۳** **۹۴** **۹۵** **۹۶** **۹۷** **۹۸** **۹۹** **۱۰۰**

والعلم لا دالک الکلیات والمربکات ولذا یقال عرفت الله ولا یقال علمت الله ویقال الله اعلم دون اعرف
وهنا المعرف کل مرکب لان المركب من الجنس الفصل کلے قال بذلک وفي بحث من وجهین الاول
انه ینبغی ان یقول بذلک کاف لان ذلک للبعید ذلک القریب وجه الحصر قریب الثاني انه ینبغی
ان یقول بالضمیر لان الشئ اذا ذکر ثانیاً ذکر بالضمیر اجیب عن الاولان وجه الحصر لعظم شأنه نزل
منزلة البعید کما فی قوله نعم الله ذلک الکتب ووجه عظمتہ انه قد علم به حد کلو احد منها وعن
الثانی بان وضع المظهر موضع المضمیر لزيادة التکمیل فی الذهن وکمال الانکشاف ووجه التکمیل ان المشار الیه
بذلک لا یكون الا محسوساً ومحسوسية الوجه لا یعلم الا بذلک ولم یقفوا الا وقع فی الذهن و
وان یمان غیر محسوس حقيقة لکن کمال الانکشاف صا کالمحسوس حقيقة قوله اوجه الحصر
جواب سوال وهو ان لفظ ذلک عیس فی محله لان المشار الیه بذلک لابد ان یمان محسوساً وهما لیس کذلک
حتى یشار الیه بذلک اجاب بقوله ای بوجه الحصر الخ حاصله ان المشار الیه هنا وجه الحصر هو وان
کان غیر محسوس لکن المحسوس عم من ان یمان حقیقياً وحکماً وهما من هذا للقیل قال احد کلو واحد
اه فان قيل اضافة الکلی الی الواحد لا یخلو ما ان یمان معنی اللام ویمعنی من ولا یستقیم کلو واحد منهما
اما الاول فلان الاضافة بمعنی اللام یقتضی المغایرة بین المضاف والمضاف الیه لا مغایرة ههنا لان کلمة الکلی
لا حاطة افراد ما اضعیف هی الیه ولا تكون هی مغایراً اما اضعیف هی الیه فی المعضد اما الثاني فلان الاضافة
بمعنی تقتضی صحة المضاف الیه علی المضاف ولا یصح الحمل ههنا لانه لا یصح ان یقال الکلی واحد
قلنا یمان ان تكون الاضافة بمعنی اللام باعتبار ان کلمة کل جزئی لانها لا حاطة جزئیات ما اضعیف
ههنا علی سبیل الانفرد بان یمان کل مسمی بانفراده کان لیس مع غیره وقوله کلو واحد منها کل لانه
یصدق علی الاسم الفعول والخرف والجنسی مخالف عن الکلی فاذا ثبت المغایرة بین المضاف والمضاف
الیه كانت الاضافة بمعنی اللام لکن یمان یتمتع اظهارها لا بعد لتاویل بالجزئیات ولا یلزم انفکاک کلمة کل
عن الاضافة وذالک لانه لا یلزم الاضافة فیکون المعنی بعد الاضافة وقد علم بذلک حل الجزئیات
لهذا الکلی ولا یلزم ان تكون الاضافة بمعنی اللام ان یصح اظهارها بل یمان فاذ الاختصاص ان یمان

ان العلم ان الله اعلم دون اعرف
وهنا المعرف کل مرکب لان المركب من الجنس الفصل کلے قال بذلک وفي بحث من وجهین الاول
انه ینبغی ان یقول بذلک کاف لان ذلک للبعید ذلک القریب وجه الحصر قریب الثاني انه ینبغی
ان یقول بالضمیر لان الشئ اذا ذکر ثانیاً ذکر بالضمیر اجیب عن الاولان وجه الحصر لعظم شأنه نزل
منزلة البعید کما فی قوله نعم الله ذلک الکتب ووجه عظمتہ انه قد علم به حد کلو احد منها وعن
الثانی بان وضع المظهر موضع المضمیر لزيادة التکمیل فی الذهن وکمال الانکشاف ووجه التکمیل ان المشار الیه
بذلک لا یكون الا محسوساً ومحسوسية الوجه لا یعلم الا بذلک ولم یقفوا الا وقع فی الذهن و
وان یمان غیر محسوس حقيقة لکن کمال الانکشاف صا کالمحسوس حقيقة قوله اوجه الحصر
جواب سوال وهو ان لفظ ذلک عیس فی محله لان المشار الیه بذلک لابد ان یمان محسوساً وهما لیس کذلک
حتى یشار الیه بذلک اجاب بقوله ای بوجه الحصر الخ حاصله ان المشار الیه هنا وجه الحصر هو وان
کان غیر محسوس لکن المحسوس عم من ان یمان حقیقياً وحکماً وهما من هذا للقیل قال احد کلو واحد
اه فان قيل اضافة الکلی الی الواحد لا یخلو ما ان یمان معنی اللام ویمعنی من ولا یستقیم کلو واحد منهما
اما الاول فلان الاضافة بمعنی اللام یقتضی المغایرة بین المضاف والمضاف الیه لا مغایرة ههنا لان کلمة الکلی
لا حاطة افراد ما اضعیف هی الیه ولا تكون هی مغایراً اما اضعیف هی الیه فی المعضد اما الثاني فلان الاضافة
بمعنی تقتضی صحة المضاف الیه علی المضاف ولا یصح الحمل ههنا لانه لا یصح ان یقال الکلی واحد
قلنا یمان ان تكون الاضافة بمعنی اللام باعتبار ان کلمة کل جزئی لانها لا حاطة جزئیات ما اضعیف
ههنا علی سبیل الانفرد بان یمان کل مسمی بانفراده کان لیس مع غیره وقوله کلو واحد منها کل لانه
یصدق علی الاسم الفعول والخرف والجنسی مخالف عن الکلی فاذا ثبت المغایرة بین المضاف والمضاف
الیه كانت الاضافة بمعنی اللام لکن یمان یتمتع اظهارها لا بعد لتاویل بالجزئیات ولا یلزم انفکاک کلمة کل
عن الاضافة وذالک لانه لا یلزم الاضافة فیکون المعنی بعد الاضافة وقد علم بذلک حل الجزئیات
لهذا الکلی ولا یلزم ان تكون الاضافة بمعنی اللام ان یصح اظهارها بل یمان فاذ الاختصاص ان یمان

ان العلم ان الله اعلم دون اعرف
وهنا المعرف کل مرکب لان المركب من الجنس الفصل کلے قال بذلک وفي بحث من وجهین الاول
انه ینبغی ان یقول بذلک کاف لان ذلک للبعید ذلک القریب وجه الحصر قریب الثاني انه ینبغی
ان یقول بالضمیر لان الشئ اذا ذکر ثانیاً ذکر بالضمیر اجیب عن الاولان وجه الحصر لعظم شأنه نزل
منزلة البعید کما فی قوله نعم الله ذلک الکتب ووجه عظمتہ انه قد علم به حد کلو احد منها وعن
الثانی بان وضع المظهر موضع المضمیر لزيادة التکمیل فی الذهن وکمال الانکشاف ووجه التکمیل ان المشار الیه
بذلک لا یكون الا محسوساً ومحسوسية الوجه لا یعلم الا بذلک ولم یقفوا الا وقع فی الذهن و
وان یمان غیر محسوس حقيقة لکن کمال الانکشاف صا کالمحسوس حقيقة قوله اوجه الحصر
جواب سوال وهو ان لفظ ذلک عیس فی محله لان المشار الیه بذلک لابد ان یمان محسوساً وهما لیس کذلک
حتى یشار الیه بذلک اجاب بقوله ای بوجه الحصر الخ حاصله ان المشار الیه هنا وجه الحصر هو وان
کان غیر محسوس لکن المحسوس عم من ان یمان حقیقياً وحکماً وهما من هذا للقیل قال احد کلو واحد
اه فان قيل اضافة الکلی الی الواحد لا یخلو ما ان یمان معنی اللام ویمعنی من ولا یستقیم کلو واحد منهما
اما الاول فلان الاضافة بمعنی اللام یقتضی المغایرة بین المضاف والمضاف الیه لا مغایرة ههنا لان کلمة الکلی
لا حاطة افراد ما اضعیف هی الیه ولا تكون هی مغایراً اما اضعیف هی الیه فی المعضد اما الثاني فلان الاضافة
بمعنی تقتضی صحة المضاف الیه علی المضاف ولا یصح الحمل ههنا لانه لا یصح ان یقال الکلی واحد
قلنا یمان ان تكون الاضافة بمعنی اللام باعتبار ان کلمة کل جزئی لانها لا حاطة جزئیات ما اضعیف
ههنا علی سبیل الانفرد بان یمان کل مسمی بانفراده کان لیس مع غیره وقوله کلو واحد منها کل لانه
یصدق علی الاسم الفعول والخرف والجنسی مخالف عن الکلی فاذا ثبت المغایرة بین المضاف والمضاف
الیه كانت الاضافة بمعنی اللام لکن یمان یتمتع اظهارها لا بعد لتاویل بالجزئیات ولا یلزم انفکاک کلمة کل
عن الاضافة وذالک لانه لا یلزم الاضافة فیکون المعنی بعد الاضافة وقد علم بذلک حل الجزئیات
لهذا الکلی ولا یلزم ان تكون الاضافة بمعنی اللام ان یصح اظهارها بل یمان فاذ الاختصاص ان یمان

ہو ممد لوللام الا ترى ان الاضافة في يوم الاحد بمفعول الام ولا يصح اظهارها قوله اي من تلك
الاقسام اه في اشادة الى تعيين المرجع يعنى ان المرجع الاسم والفعل والحرف لالفاظ الاقسام الثلاثة و
الثالث لان هذا الالفاظ ليست بمقصودة تأمل قوله ان الحرف اه في اشادة الى ان بيان تعريف
كل واحد منها كيف يعلم من الدليل قوله لكنه مقترون اه دفع للتوهم الناشئ من الكلام السابق وهو
ان المتبادر من المعنى في قوله تدل على المعنى المطابق فتوهم انه غير مقترون ولا يلزم توصيف
الكل وهو المعنى المطابق باقتران الجزء اذا المقترون باحدا لا زمته ليس لا الجزء وذلك لان تصانيف غير
صحيحة فاحاصل الدفع ان المراد من الفعل معناه التضمن فلا يلزم المحطوط قوله فان كلمة مشتركة اه
فان قيل ان المقصود من قوله قد علم له المعنى المعرف الجامع المانع وهذا لا يتوقف على قد المشبهة بل
يتحقق بمجرد المميز فلا حاجة الى قوله والكلمة مشتركة وحاصل الدفع ان هذا القول لتحقيق المعرف
وتمت صيغته لهذا ادخل الشارح عليه الفاء التفسيرية ويمكن توجيهه بوجه اخر وهو ان الجمعية لا
يفهم الا من القى المشترك والمنفعة لا يفهم الا من المميز فلهذا اودعه الشارح تأمل قوله وليس المراد بحد
الخروج جواب سواله وان ينبغي للبص ان يذكر لفظ التعريف لان الحد عبارة عما يشتمل على آيات المحد
وبدليل الحصر ما يعلم من لالة وعددها والاقتران عددها وهذا كلاهما من عوارض لكلمة التام
وحاصله ان الفرق بين الحد والرسم بالآيات وغيرها عند المنطقين واما عند النحويين فما متحول
قوله والله در المصخر الخ جواب سواله هو انه لما علم بدليل الحصر حد كل واحد منها فيكون التصريح
الاتي مستدكا اجاب بما ترمي حاصله ان للبص من الله خير كثيرا لانه جعل الكلام في التعريف موافقا
لطبائع المتعلمين لان الطبائع متفاوتة فالاشادة كافية للزكي والتنبية للمتوسط والتصريح للغبى فللمص
اشاد او لا الى التعريف بوجه الحصر ثم شبه به بقوله وقد علم بذلك ثم صرح فيما سياتى بالتعريف صراحة
قوله الكلام الخ فان قيل ينبغي للبص ان يذكر العاطف ههنا لان الكلام موضوع لعلم النحو كالكمة في ينبغي
ان ياتي بالعاطف ليحصل الربط والمناسبة بينهما قلنا ان عددا ذكره باعتبار ان لا يتوهم ان الكلمة موضوع
لعلم النحو صالة والكلام بالتبع لان المعطوف تابع للمعطوف عليه قيل لا يتوهم ههنا في ذكره لان المعطوف
تابع للمعطوف عليه في الاعراب والبنية الحكم بل الحق في الجواب ان يقال ان الكلام بحث اخرفصا مشابها
بالباب بعد الباب بالفصل بعد الفصل فلذلك لم يات به ههنا كما لا يتوهم في الفصل بعد الفصل قوله ما

له اول الباء ههنا كنهان الاعتراض المذكور في الحاشية لانه قد علم ذلك ما يوفهم بها المستعرض الى المحطه ونحن متعرض اليه هو انه يتوهم مما سبق ان الاسم
ايضا كنهان لانه قد دخل في حد الفعل فذكره كنهان ١٢ لان المعروف يوفى على الجنس الشرعي وهو ههنا ليس الكلام فلذلك قال مفسرا في الكلمة آه ١٣
لعلنا ان سمي الحرف الفعل الاسم عند الاستقلال في دلالة والاستقلال في الاقتران الاستقلال مع عددك هو حاصل الشرح ١٤ لفظ الخ قد علم
ما ن يقول وقد علم بذلك تعريف كل واحد منها ١٥ ونقل ان المراد من هذا التعريف انما هو المانع مما ذكره من سبب ١٦ كنهان في تعريف
كل واحد من الفعل المحرف في بحث كل واحد منها وايضا لانه قد علم ذلك ما يوفهم بها المستعرض الى المحطه ونحن متعرض اليه هو انه يتوهم مما سبق ان الاسم
فصل آخر من الكلام فلما لعلنا انما سميت بالتسمية فيها منشأ التوهم المذكور في التسمية في الاحوال العارضة كنهان في طيعة العطف بمفعول كنهان فلذلك قال لا يرفع
في الجواب وان الجواب انما لعلنا في التوهم وجوبه في ١٧ مفسر في عمل الرحيم

قوله أي تضمنا أه جوابه إله هو أن قوله بالاسناد مفعول مطلق لتضمن عند النجاة ولا يصح حذف عليه كما ترى إجاب بقوله أي تضمنا حاصله أنه ظرف مستقر وقع مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المحذوف أعني تضمنا فيصير قوله بالاسناد مفعولا مطلقا لقوله تضمين مجازا باعتبار الموصوف المحذوف هو قوله تضمنا **قوله** بسبب الاسناد أه جواب سؤاله هو أن الاسناد جزء من الكلام لا أنه في التعريف كلفظ تضمن كلمتين الاسناد ليس بلفظ لأنه امر معنوي والمركب من اللفظ وغيره غير اللفظ ففسر النظم كلمة ما باللفظ غير صحيح حاصل الجواب باعتبار الاسناد في تعريف الكلام بطريق السببية والسبب لا يجب أن يكون اخلافاً وجزء السبب بل الغالب خروجه كالوقت بالنسبة وجوب صلوة الظهر **قوله** أحد الكلمتين أه فيه إشارة إلى أن اللام في قوله بالاسناد عوض عن المضاف إليه **قوله** والاسناد سببه أحد الكلمتين أه فيه إشارة إلى تعريف الاسناد لما هو في تعريف الكلام **فان قيل** إن النسبة ثابتة بين المدلولين لا بين الكلمتين بل بينهما التضمين لا ارتباط قلنا المراد بالنسبة الضم أي ضم أحد الكلمتين إلى الأخرى أو في العبارة حذف المضاف بقدره نسبة مدلول واحد من الكلمتين أه **فان قيل** إن تعريف الاسناد لا يصح على الاسناد في الكلام الشرطي نحو أن جاء زيد فأكتمه فإن هناك نسبة الجملة إلى الجملة وجوابه ما مرنا **قوله** فائدة تامة أه فيه أنه لا يصح على الاسناد في نحو ضرب زيد مثلاً لأن الحاجة ماسة إلى ذكر المفعول به غير من المفاعيل **اجيب** بأن المراد بالفائدة التامة أن لا يكون المخاطب متطوياً لفظاً آخر انتظار المحك والمحكوا عليه بخلاف الانتظار إلى المفعول به غيره فإنه ليس بهذه المثابة **قوله** فقولها الخ فيه إشارة إلى بيان الجنس الفصل **قوله** فإن كل واحد أه جواب سؤاله هو أن إطلاق الكلام على نحو هذا ولا تضمن لا يصح لأن الكلام ما تضمن الكلمتين هما كلمة واحدة فاجاب بما ترى **قوله** منوياً أه **فان قيل** إن نحو لا تضرب متضمن للكلمتين صريحاً أحدهما كلمة لا والأخر كلمة تضرب قلنا ان المراد بالضم أن يكون أحد هما مستند والأخر مستند إليه اللام حرف ليس بواحد منهما **قوله** وحيث أه جواب سؤاله هو أن تعريف الكلام باطل لعدا صدق على نحو زيد قائم أيوه فإنه كلام

له يعني أن السببية الجارية والمجوز مع متعلقه صفة لمجرد أو ظرف لغوي يكون يادته حاصله لبيان أصل المعنى لا التقدير التعلق كذا قال الفاضل السيالكوتي **له** وهو أن الكلام هو الجواز فقط والشرط قيد للحكم الذي في الجزاء والقيده خارج عن الحكم **له** فعلى هذا يصح قولاً أحدهما مفعولة والأخر منوياً **له** أو بغير قائم أو زيد قائم أيوه الأول مثال الكلام الذي خبره مركب من اسم الفاعل في قوله والذين في مثال الكلام الذي خبره جملة سميت والثالث مثال الكلام الذي خبره جملة فعلية **له** وهو كون معنى الفعل مشتقاً عليه من قبل استعمال الكل في الجزاء بهن ليس كذلك لأن معنى تضمن مثل على التضمن على قوله بالاسناد **له** أقول هذا مستند الكوفي لأن الراجح أن المضاف إليه يحذف الاسم بناءً المضاف والتضمن عليه أي آخره مثلاً فقط كما حققه مولانا جلال الدين في موضع آخر **له** قوله قلنا أه حاصله أن المراد من النسبة المعنى اللغوي هو الضم والقول كذا في المضاف فعلى الأول يمكن أن يستند على اللفظ حقيقة على الثاني مجازاً تسمية الدال به **له** أقول كذا قال الفاضل السيالكوتي **له** يعني ليس المراد بالكلمتين مطلق الكلمتين بل المراد بهما كون أحدهما مستنداً والأخر مستند إليه كما قال الشيخ وفيه سند **له** هو قوله أحد الكلمتين

هذا هو تعريف الاسناد

فقد لم یغنی النسبة بین الجملة والكلام ولا بد من بیان النسبة بینهما اجاب بقوله ثم اعلم اه وحاصل الجواب ان فی النسبة بین الكلام والجملة اختلاف والمهم اورد العبارة على وجه ينظر الیه ^{بمعنی} یبطل الى كلام المذاهبين رعاية لكلام المذاهبين **قوله** وفي بعض الحواشي ای الهندية **قوله** المقصود لذاته وهو الاسناد الذي يقصد به المتكلم الا فائدة للمخاطب فائدة قائمة ولا وبالذات سواء توقف الا فائدة على اسناد اخر ولا وأما غير المقصود لذاته فهو الذي يكون موقوفا على اسناد اخر هو المقصود لذاته ووسيلة لما هو المقصود لذاته كالاسناد الذي يكون بين اجزاء الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ وصفة للموصوف مثل زيد قائم اليه لان اسناد قائم الى ابوه هو وسيلة لاسناد شبه الفعل مع الفاعل الى زيد لان المتكلم قصد نسبة قائم والاب الى زيد وهذا موقوف على الاسناد بين جزئها فانهم **قوله** ای لا يحصل الخ جواب سوال هون الايتان من صفات العقلاء والكلام من غيرها اجاب بما ترى حاصله ان اذا نسب الايتان الى ذوى العقول يراد به المنسب بالاقسام واذا نسب الى غير ذوى العقول يراد به الحصول كما هو القاعد قيل عليهما كان المراد بالايتان هو الحصول فلم يرد كسر المص الحصول لا بتدء قلنا الكتابة ابينة من التصريح **قوله** ای الكلام اه فيه شاعرا الى ان بذلك اشارة الى الكلام لا الى التضمن لا الى الاسناد لان كلمة ذلك موضوعة للمعيد والكلام بمعيد **قوله** الا في الاستثناء مفرغ ای لا يحصل الكلام الا في احد هذين التركيبين فان قيل ما حکمة في ان المصصر في تقسيم الكلام بالحصول يصرح في تقسيم الكلمة بالحصول قلنا ان التركيب الثاني العقل يتوقف الى ستة اقسام كما بين الشارح والكلام لا يحصل الا في الاثنين منها فاحتمل الى الحصر لا خارج ما كان لها بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى يحتاج الى الحصر فان قيل ما السر في ان المصصر اخر المستند اليه حيث قال لا يتأتى ذلك والزمشري قد مر حيث قال ذلك لا يتأتى قلنا انما اخره المصصر اخراجه للكلام على مقتضى الظاهر لان السامع يكون خالفا له من غير متعدد في هذا الخبر ولا منك فلا يحتاج الى **له** نصاحب الفضل وصاحب الباقين هما الى ان زاد فيها حيث قال لا والى الكلام بوالركب من كل من سدرت احدهما الى الاخرى سبي كجدة التي بتو كركب الكلام بوجاهة بحري مجرا حيث لا يغير اسامع ويسمى كلاما وجملة كذا قال ليجاز صاحب التسهيل وسبيل الى بان الكلام اخص من الجملة لانه قبل الكلام في تفرقه بالاسناد المقصودى حيث قال الكلام ما تضمن من الكلام اسنادا مفيدا مقصودا لذاته كذا في التسهيل **م** **له** يعني ان المراد من بعض الحواشي شرح الهندى وانما يعبر عنه الحواشي لا فاهم كما وامن قيل يكتبون الشرح المذكور في حواشي الكافية ای في رياضها كذا قال عبد الرحمن **م** **له** ای الكلام فان قيل لم يحذف المصصر المضمم المستتر في قوله لا يتأتى ولم يقل لا يتأتى الا في اسمين اه قلنا لان ج توجها في قوله لا يتأتى آه تقسيم الاسناد وارجاها لصحاحه لكونه اقرب من قوله من جملته **م** **له** فكل لا يتأتى في كلام ولم يقدر يكون الكلام محلة اسمية فيل على الدوام والاشبات فان الاصل في السند الى المتقدم كذا فعل صاحب الفضل كذا قال عبد الرحمن **م** **له** ای فيما بعد من غير فصل حيث قال لا يتأتى في ذلك الا في اسمين او اسم واحد **م** **له** فانه قد يتوقف في تعريفنا الكلام بذكر الاسناد مطلقا سواء كان مقصودا لذاته او لا ولم يقدر بكونه مقصودا لذاته **م** **له** ای وما الاسناد الذي هو غير مقصود لذاته فهو **م** **له** من قبيل كذا العود والارادة اللازم لان الحصول لازم للايتان **م** **له** لان قوله ولا يتأتى في ذلك اه فليس الكلام فلا بد ان يشاء اليه **م** **له** لان من العين ان الكلام لا يحصل من الايتان ولا من الايتان بل من سنده مستند بهما لا يتحقق الا في اسمين او اسم وفصل **م** **له** ای في قوله ولا يتأتى في ذلك **م** **له** **ص** **له** قوله حيث قال فان التركيب ثلثي العقل بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة اقسام ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم وفصل وحرف وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفصل واسم وحرف وفصل وحرف وتتام التفصيل في الشرح **مفتي عبد الرحيم**

في ان لا يتأتى من الاقسام الثلاثة

التقو والتاکید فی حکم هذا الخبر بتكراد الاسناد بل يحتاج الى اصل حکم هذا الخبر اتفاقاً من المتحضرين
 اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لتزليل غير المتعدد بمثله المتعدد فقد مر ليفيد التقو والتاکید
 بتكراد الاسناد **قوله** فی ضمنه جواب سواله وان كان ذلك اشارة الى الكلام والكلام لا يكون
 الا من الاسمين واسم وفعل فحينئذ يلزم الاتحاد بين الظرف والمظروف فيصير المعنى ولايتاقي الكلام
 الا في الكلام ولايتاقي الاسمان الا في الاسمين ولايتاقي اسم وفعل الا في اسم وفعل وهو باطل
 اجاب بقوله فی ضمنه اه حاصله ان هذا ظرفية الخاص للعام لان الكلام الذي هو العام **يعني** باعتبار
 طبعيته مفهومه لا يوجد الا في ضمن الخاص الذي هو اسمين واسم وفعل فلا اتحاد بين الظرف
 والمظروف ويمكن الجواب بوجه اخر وهو جعل في بعضهم العلاقة بينهما ظاهرة لكن هذا
 ضعيف لانه على هذا يلزم تركيب الشئ عن نفسه وهو ايضا باطل **قوله** احد هما مسند الآخر
 مسند ليه اه جواب سواله وان كان مثلاً زيد وعمراً وغلام زيد وستة عشر اسماً مع انه ليس بكلام اجاب
 بقوله احد هما انما حاصله ان مجرد حصول الاسمين لا يكفي في حصول الكلام بل لابد من الاسناد
 وليس ههنا اسناد تأمل وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لا يستحقاق الجزئين التقديراً
 وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب اسم وفعل لا يستحقاق الاسم التقديراً وفي بعض
 النسخ او فعل اسم بتقديم الفعل على الاسم فقد مر في الذكر ليوافق الواقع **قوله** ونحو يا زيد
 اه جواب سواله وان نحو يا زيد كلام مع انه مركب من اسم وحرف اجاب بقوله ونحو يا زيد اه حاصله
 ان طرفي الاسناد ههنا مقادير هو الفاعل والفاعل فيكون الكلام ادعوم مع فاعله والمنادي من متعلقا
 الكلام كالمفاعيل بعد الفاعل في هذا الجواب **قوله** على من قال انه مركب من اسم الفعل الاسمين احدهما
 ملفوظ والاخر منطوق وفي هذا المقام بحث سيأتي في المنادى تأمل **قوله** اي كلمة جواب سوالين احدهما
 ان كلمة ما لا تخلو ما ان تكون عبارة عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم والكل باطل ما الاول فلانه
 ينقص بالمركبات مثل زيد قائم فانه لفظ دال على معنى اه مع انه ليس باسم واما الثاني فلانه ينقص
 بنقش زيد ما خوذ مع ذات الجدل لانه شئ دال على معنى في نفسه مع انه ليس باسم لانه مركب من اللفظ و
 غيره والمركب منهما ليس بلفظ واما الثالث فلانه يلزم الدلالة وان مقتضى المعرف موقوفة على كل جزء

له يعني ان هذا من قبيل تحقق للعام في ضمن الخاص لان قوله ذلك اشارة الى طبيعة كلمة فلا يلزم اتحاد الطرفين المظروف كذا قال عبد
 الرحمن **له** حاصله ان الكلام ان كان خاصاً يلزم المحال فيه وهو تركيب الشئ من نفسه وان كان عاماً فلا حاجة الى ارتكاب المجاز وهو محل
 في بعض من كذا في الحواشي **له** لا يقدم الفعل على الاسم في الجملة الفعلية طبعاً تقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع
له قوله بنقش زيد انما اقول هذا من الواو ساو كذا لا متراض لثاني لما فصلناه في تعريف الكلام فذكره **له** اي ضمير ذلك
 في قوله ولايتاقي ذلك **ع** وذا شائع واقع في كلامهم **له** وهي ان كل واحد منهما من الحروف الحجة **له**
 اي ليوافق الذكر الواقع لتقدم الفعل على الفاعل **له** وهو رجوع لان العدة هو الاحق بالتقديم ذكرنا **له** استمر في حرف
 الزاوية اسم فعل قبل الاستراكسا والافعال فيكون جزء الجملة كل ما ذكرنا لان احدهما يعني المسند بحرف النداء ملفوظ والاخرى
 المسند اليه استمر في المنادى على هذا ليس جزء الكلام ايضا **له** لان الاسم مفرد ولا ضم من الكلمة وهي مفردة فكذا هذا **له** مفتي

من اجزاء التعريف منها الاسم فيلزم الدار والثاني ان للبتك والخبر اذا كانا معا فتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما وهما معا فان كان الموصول مع الصلة معا فترينج ان يقول الاسم هو ما دل فاجاب بقوله لا كلمة وحاصل ان كلمة ما ليست عبارة عما ذكرته حتى ترد الاشكالات المذكورة بل عبارة من الكلمة فلا يرشئ ولما في كلمة ما بالبتك فلا بد الثاني لان ما موصوفة لا موصولة وتجويز السؤال هكذا ان تعريف الاسم بقوله ما دل باطل لعدم الاطراد لدخوله في الاربعة لانها ايضا اشياء تدل على المعاني وليست باسم وهو الظاهر حاصل الجواب ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والدار الاربعة ليست بكلمة وانما سرف قوله دل بدلت ليطابق الصفة **الموضو قوله** كائن اه فيه سراد على بعض الشارحين حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف لغو متعلق بقوله وجه الدار ان الصلة الكلمة من الحروف الجارة حرف الباء او على لا كلمة في واخذ في معنى الباء هجاء واخذ الجار في التعريف شنيع لان معنى التعريف على الايضاح ومبنى المجاز على الخفاء وبينهما تاني وما قد مر كائن بالجور ففيه رد على بعض خرافة حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعني به كائنا با لنصب على المعنى وجه الدار ان الحال قيد لما ملزى الحال في الاصل في التعريف العموم والتقييد يتنافى في العموم **قوله** في نفس ما دل المحجوب جواب سؤالا هو ان الضمير في نفس لا يخلو اما ان يرجع الى المعنى فحينئذ يلزم ظرفية الشيء لنفسه ايضا يلزم الظرفية في الاعراض لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا والمعنى ليس بواحد منهما وايضا لا يكون المفصل على فهم المجمع لان الضمير في المجمع ارجع الى الكلمة وهما الى المعنى او يرجع الى الكلمة فيلزم ارجاع الضمير الى كرا الى المؤنث وايضا يلزم الظرفية في الاعراض او يرجع الى الاسم فيلزم الدار لان تقديره على هذا الاسم اسم دل على معنى في نفس الاسم فينوقف عليه تعريف الاسم لتوقف الكل على الجزء ولو رجع الى ما لزوم التكرار لان كون المعنى في نفس الكلمة ليس لا كونها مدلول الكلمة ويعلم هذا من قوله ما دل ايضا اجاب عنه بقوله لا في نفس ما دل حاصل ان الضمير ارجع الى ما دل وليس فيه فساد لان مدلولية المعنى في الاول لا عم من ان تكون في نفسها او في غيرها وفي الثاني في نفسها **قوله** يعنى الكلمة المحجوب سؤالا هو ان ارجاع الضمير الى ما دل باطل لعدم المطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية لان الضمير مفرد وما دل مثني ايضا لا يصح ظرفية لان ما دل ليس من الزمان المكان والظرف لا يخلو عن احد هما اجاب بقوله يعنى الكلمة وحاصل ان الضمير ارجع الى ما لكن في كره التنبيه على ان ذكر الموصول

بدون **قوله** ليست كلمة لانها لا يلفظ بها القرية على تخصيص كلمة ما بالكلمة هي المقدم هو القيمة لا اعتبار في الاقسام كما قال بلدر خام **قوله**

ان صلة الدلالة اه وايضا اذا كان متعلقا بل يلزم الفصل بين الصفة والموضو بالاجنبى وبطل قول اربعة ههنا يقرن الموضو في قوله فصل بينهما في نفسه فحين جعل متعلقا بل كان من متعلقاته بمعنى فلما كان متعلقين بفعل واحد ليس احدهما ككلمة بالاجنبية بينهما فافصل بين تفسير الصفة والموضو جاز ليس باطل نعم الكلام في انه ترك الاول الوجه الثاني لعدم جعل الشارح في نفسه متعلقا بل لما هو بذا لا ما زعمه هذا الفاضل فكل من يظن ان سبيل جنية في هذه حكم بطلان كلامه **قوله** والارجاع فلان يلزم الفاصلة بين الراجع والمرجع **قوله** ان تعريف البتة اظاهروا ما تعريف الخبر فان الموصول اه **قوله** لان المجل هو دليل هذه الكلمة في ضمير نفسها ارجع الى الكلمة **قوله** اه اي في قوله ما دل ام

الصلة لا يجوز كذا في الحاشية الزبدة والجواب عن الثاني ان كامة في ليست للظرفية بل للاعتبار كما
ستقف عليه **قول** قد كبر الضمير الجواب سواله وانما فاستوما بكلمة فلا يصح تنكير الضمير بعد م
المطابقة بين الراجع والمرجع في التنكير الثاني وهي من شرط الادعاء وحاصل الجواب ان كلمة ما
اعتبارين اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فبالاعتبار الاول مذكرة بالاعتبار الثاني مؤنث فلا مخطوفا
قيل يلزم على الشارح اعتراضان الاول ان يلزم في كلام الشارح تناقض لانه يعلم من تفسيرها بالنكرة
ان ما موصوفة ويعلم من تصحيحه بقوله بناء على لفظ الموصول ان ما موصولة وكون الشيء الواحد
موصوفا وموصولا باطل لان الموصولة معرفة والموصوف نكرة والثاني عدم اشتمال التعريف بالجنس
على تقدير كون كلمة ما موصولة لان الموصول مع الصلة شيء واحد اجيب عن الاول بان صوة
كلمة ما محتمل لها ولذا في الشارح اولا بالنكرة وثانيا بالمعرفة حيث اطلق لفظ الموصول
وتفسيرها بالنكرة او لا مشعريان الاصل فيه للموصوفة لانه واقع موقع الخبر والاصل في الخبر
التنكير عن الثاني انه يجوز ان يكون المحذوقا وهو المحذوف بالفصل فقط كما جوزه بعض
المنطقيين تامل **قوله** قال المصنف في الايضاح اه هذا التوجيه لبيان معنى كون المعنى في نفسه جواز كون
ضمير في نفسه راجعا الى المعنى بناء على صحة كلمة في عن معنى الظرفية الى معنى اعتبار مدخولها كذا
في العصمة **قوله** الضمير فيما دل على اه اي الضمير البارز في قوله في نفسه الا فيه ضمير اخر لا يرجع الى
المعنى بل الى الموصول هو الضمير المستتر في ذلك **قوله** الضمير في نفسه يرجع الى المعنى لكان اخيرا حفظ من
المناقشة كذا في العصمة **قوله** ما دل على معنى الجواب عن السؤالين الاول ان الضمير اذا كان راجعا الى المعنى في
ظرفية الشيء لنفسه هو محال وايضا الظرف لا يخلو عن ما او مكان والمعنى ليست بواحدة منهما فاجاب عنه
بقوله اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه حاصله ان كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار لكون المعنى
معتبر في نفسه مستقلا بالمفهومية يعني بان اعتبار ما خارج عنه لحاظه والثاني انه على هذا يلزم كون
المعنى الاول مدلوله وهو باطل وهذا يعلم من القاعدة وهي انه اذا نسب الى المعنى شيء بواسطة في لا بد ان
يكون ذلك الشيء دالا على المعنى فالضمير في نفسه راجع الى المعنى فيكون دالا على نفسه فيلزم المحال
المدكور ما دفع هذا ايضا بقوله باعتباره في نفسه حاصله لانه ان هذا القاعدة فيما اذا كانت كلمة
في بمعنى الظرفية وهم بناء على الاعتبار فلا مخطوفا كذا في عبد الرحمن **قوله** الدال في نفسها
حكمها كذا اي الدال الملحوظة في حداتها لا باعتبارها من خارج عنها من كونها في وسط البلد او قرية
له قوله عدم اشتماله قول هذا الاعتراض بناء على زعم الفاضل هو ان الجنس هو ما دل على معنى وقول
نفسه غير مقترن به فصلان ادعى انه لا يختص بموصولة بل هو وارد على تقدير جعل ما موصولة ايضا بالدليل الذي ذكره مع ادنى تغيير
له قول لعل الشارح نقل ما في الايضاح من قول المصنف في علم النظر لا يتوجب على ان قل شيء تصح النقل بل العهد على المعنى ولكن لا اعتذار من جابها
له قوله المحظوظ في حداته لاني ضمن غيره كما في مقابلته الى الحرف **له** في هذا الصبح تنكير الضمير لراجع اليه **له** الموصولة
والموصوفة **له** بدل قوله الضمير فيما دل على المعنى في نفسه **له** اقول بهذا في صيغة دليل المحال المذكور فلو قال هو محال لان
الظرفية كان صحيحا **مفتي محمد عبد الرحيم عفي عنه**

الی مسجد لجامعہ والحماء اوداد الصلحاء والسوق **قوله** ولذلک لایجلان کلمتہ فی بعضہ لا اعتبار قیل
الحرف ماد علی معنی فی غیرہ ای باعتبار غیرہ وهو متعلقہ فیکون کلمتہ فی فی قولہ فی غیرہ
بعضہ لا اعتبار لک للظرفیۃ فلا یلزم ظرفیۃ الغیر لیکن الحرف فی **قوله** ومحصولہ الخ جواب سوال ناش
من کاف التشبیہ اللفظی فی قولہ لکوالدالسا فی نفسہا حکمہا کذلک تقریرہ انہ لا یصح ان یکون قولہ فی
نفسہ فی تعریفہ لا سم من قیل قولہما الدالسا فی نفسہا حکمہا کذلک لان فی مقابله قولہ فی
نفسہ فی غیرہ فی مقابله قولہ فی نفسہا لا فی نفسہا فقیاس قولہ فی نفسہ علی قولہ
الدالسا فی نفسہا الخ قیاس مع الفارق وحاصل الدفع ان مقصود المعنى التشبیہ بین المعنی والدالسا
باعتبار انفسہما ما امر خارج معہما تادہ وعلی ما یعتبر سا امر خارج معہما تاسرۃ
لان المؤدے فی الموضوعین واحد تاملہ ولو قیل ان قیاس الغائب علی الشاہد وهو
یفید لظن وافادۃ الظن غیر جائز لانہم یجتنون عن احوال اللفظ والظن من احوال المعنی قیل فی
الجواب ان تشبیہ المعقول بالمحسوس ان کان یفید الظن لکنہ غیر ملتفت عند الادباء لان
مقصودہم تشبیہ المعقول بالمحسوس یعنی کما ان المحسوس موجود قائم بذاتہ ویسمی جوہل وموجود
قائم بغیرہ ویسمی عرضاً کذلک لایحیی ان کل واحد منہما موجودین المعقول موجود قائم بذاتہ وهو کونہ ممکن
قصدا ویسمی مستقلاً وموجود قائم بغیرہ وهو کونہ ممکن کاتبعا ویسمی غیر مستقلاً وانما قلنا
کذلک لان الموجود علی قسمین خارجی وذہنی وکل واحد منہما علی قسمین قائم بذاتہ وقائم بغیرہ
ومعنی الموجود الخارجی القائم بغیرہ انہ محتاج فی المكان الی غیرہ کالاعراض مثل الالوان فانہا محتاجۃ
فی المكان الی الملون وهو الجسم ومعنی الموجود الخارجی القائم بذاتہ انہ لا یحتاج فی المكان الی
شئ اخر کالجسم ومعنی الموجود الذہنی القائم بذاتہ ان یکون الموجود مدراً کاقصد ایضاً لا یکون
الذہنی للاحظۃ الغیر کیعنی الاسم والفعل ومعنی الموجود الذہنی القائم بغیرہ ان لا یکون
الموجود مدراً کاقصد بل یکون الذہنی للاحظۃ الغیر کیعنی الحرف فانه الذہنی للاحظۃ الغیر
وهو ظاهر فی فی الاسم مشابہتہ للنوجود الخادجی القائم بذاتہ فی انہ کما لا یحتاج الی الغیر فی
المكان کذلک لایحتاج الی الغیر فیکون مستقلاً ومعنی الحرف مشابہتہ للموجود الخادجی القائم
بغیرہ فی انہ کما یحتاج الی الغیر کذلک معنی الحرف محتاج الی الغیر وهو المتعلق فیکون غیر مستقلاً
وانما قلنا انہ غیر محتاج فی المكان لکلا یرید ان الاجسام یحتاج فی الوجود الخادجی الی اللہ تم وتقول الشارح فالابتداء

قوله وقد محمولہ قال علی الرحمن فی حاشیہ ما کان کلام المعنی فی الايضاح مجازاً فصل الشارح بہنہا بقولہ محمولہ ای محمول بالمراد
فی الايضاح ما ذکرہ بعض المحققین ہو سید الشریف فی حاشیہ الرضی **قوله** والظن من آہ قول قال المحققون ان الظن ادعای سبط تنہی
ای غیر مرکب من الجانبا للرجح والرجح انہ من ان یکون متعلقاً باللفظ والمعنی وغیرہا وما رایت فی الکتاب المتداولۃ ازہن احوال للفظ فقط
لعل من یسئل انہ لا یزال **قوله** ای بان یکون امر الذہنی شیعۃ ادراک امر آخر ان یکون الذہنی للاحظۃ غیر ذلک ان یتوجہ العقل الی الغیر فی
نفسہ **قوله** قد لا یزال الشارح ان الذہنی مدراً کقصد ملحوظ فی الذہنی لایصح ان یکون مدراً کقصد مدراً کقصد مدراً کقصد
انہ للاحظۃ غیر ذہنی لایصح لشیء منہما صوریۃ فی معنیہم الابداء الذی جمع فیہ ان لا اعتبار ان وضع بارائہ باعتبار الاول لفظ الابداء الذی ہو
اسم واما باعتبار الثانی فلیس لفظ الابداء موضحاً بل ذکرہ فی تصور بعض من کذا فی العنصرۃ **قوله** یعنی فی تعریف الحرف فی الايضاح
۱۳ **قوله** ان التشبیہ الذہنی قیاس الغائب علی الشاہد وهو الدالسا **قوله** کل علم وروى الاعتراض لکذا باعتبار الظن ۱۳

تفسیر لما قبل یعنی ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصد وبالذات یعنی بغیر اضافۃ الی شیء اخر من المكان وغیرہ
 كان مستقلا بالمفہومیۃ وكان هذا المعنى اسميا لان الابتداء بهذا المعنى معناه في الفلاسفة انما ذكره
 مصداقاً للمصداق اسم معناه اسمی اذا لاحظه العقل تبعاً وبالعرض یعنی بالاضافۃ الی السیور من البصر كان
 بهذا الاعتبار مدلول کلمۃ من غیر مستقل بالمفہومیۃ **قوله** ملحوظ في ذاته الخ جواب سوالك هو ان الحرف
 ايضا مدلك قصد لان المدلك قد قصد يدلك اجاب بما تروى حاصل من المراد بالمدلك القصد ان يكون
 مستقلا لا يحتاج في التعقل الی تعقل امر آخر بخلاف معنى الحرف فانه يحتاج الی الغیر
 فی التعقل **قوله** يصلح له جواب سوالك ان كان المراد بادراك القصد هو الاستقلال
 بحيث لا يحتاج في التعقل الی امر آخر فينبغي ان يكون الاسماء المتضايفۃ من قبيل الحرف
 لانها تحتاج في التعقل الی امر آخر كالاب يحتاج في التعقل الی تعقل الابن مثلاً اجاب
 بقوله يصلح الخ **قوله** التلا محظرة غيره دفع دخله هو ان التوابع مثل الصفة والحال مدلك تبعاً
 للتبوع فينبغي ان تكون غیر مستقلة ولا مدلیس كذلك فاجاب بما تروى حاصل من المراد بالمدلك
 المدلك المتبع ان يكون التلا محظرة الغیر والتوابع المدكوة لیست كذلك **قوله** لزمه تعقل
 متعلقه جواب سوالك هو ان الابتداء من جنس النسبة بین المبتدأ به ^{الشيء} والفعل بین المبتدأ
 عنه الذي هو المكان فيتوقف تعقله على تعقلها بالضرورة فلا يكون معنى مستقلاً وحاصل
 الدفع ان توقفه لا يتبدل على المتعلق على قسمين احدهما على فعلاً ومكاناً ما كتوقف
 الفعل على فاعله ^{تبعاً} وثانيهما على فعل معين ومكان معين كتوقف من على السیور البصر فالاول
 يستلزم الجمالی والثانی تفصیلیا فالوقوف على طریق الاجمال لا یضر فی الاستقلال لان للضرر فی
 الاستقلال ما لا ید من كرم كما فی التفصیل فی الاجمالی لیس كذلك وتوقف الابتداء على تعقل
 الاستقلال بطریق الاجمال هو لا یضر لان المتعلق الاجمالی غیر ملتفت بالذات فكفت الدلالة
 علیه من غیر كرم ^{بل ملتفت بالشيء} **قوله** وهو بهذا الاعتبار ما ی الابتداء باعتبار كونه معنى مستقلاً بالمفہومیۃ
قوله مدلول لفظ الابتداء فقط لا يقال ان هذا المحصر منوع لان الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
 لفظ الاول ایضاً لا يقال ان المحصر بالقیاس الی کلمۃ من **قوله** فلا حاجة فی الدلالة ای فی مدلول لفظ
 الابتداء علیه ای على ^{تبعاً} **قوله** على متعلقه ای متعلق الابتداء **قوله** حاله بین السیور و
 البصر حاله الصفة قائمه وهو معنى قائم بالسیور بالقیاس الی البصر **قوله** لتعرف حاله بالحوال
 كون السیور مبتدأ به ^{تبعاً} **قوله** البصر مبتدأ به عنه كذلك فی الصفة فالحاصل ان المعنى ان كان يمكن
 له بخلاف ما لو كان ملتفتاً بالذات فانه لا بد من شيء من كرم متعلق بضم كرمه اخرى لتدل عليه ^{تبعاً} **قوله** هو انه ای الاله لا بد من اعتبار
 انه محظوظ قصد لزمه تعقل متعلق تبعاً مدلول لفظ الابتداء ای لا حاجة حیث فی دلالۃ لفظ الابتداء على متعلقه اجمالاً ای ضم كرمه اخرى لیه
 كما قال عز وجل الرحمن ^{تبعاً} **قوله** مقتد عبد الرحیم ^{تبعاً} **قوله** فقط اسم فعل معنی انتہا ^{تبعاً} **قوله** اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ
 الابتداء فانه عن جعله معنى من ^{تبعاً} **قوله** ای استفاد من لفظ فقط ^{تبعاً} **قوله** مقتد ^{تبعاً} **قوله** عبد الرحیم

تعقله تصويره بدين ذكر المتعلق فهو معنى مستقل بالمفهومية والا فلا قوله ولا ان يدل أولا
 يمكن ان يدل عليه قوله الحاصل جواب سوالين احدهما انه يفهم من قوله فالابتداء مثلا انه اذا
 تعقل الابتداء ههنا من الملاحظتين يكون مستقلا وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان يكون الشئ
 الواحد مستقلا وغير مستقل وبنيهما منافات والثاني انه لما كان لا مبتدا مستقلا فينبغي ان يكون
 كلمة من ايضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه الابتداء فاجاب بقوله والحاصل حاصله ان
 الاستقلال من جهة وعدمه من جهة اخرى لان لفظ الابتداء موضوع كلي وهو آغاز كردن مع قطع
 النظر من هذا المكان وهذا الفعل ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئيات المفهوم الكل وجزئيات
 المفهوم الكل آغاز كردن الزين فعل وازين مكان فالاستقلال من جهة اول وعدمه من جهة الثانية
 فلا منافات او تحريم السؤال هكذا ان الاستقلال عدمه ضد من فلما ورط ههنا مثلا لا واحد
 اعني لا مبتداء فدفعه بما تروى فان قيل ان بين الحاصل والمحصل منافات لان المحصول
 يدل على ان الابتداء امر واحد لكنه اذا لاحظه العقل قصدا كان مدلوله اسميا واذا لاحظ
 العقل من حيث انه حالتين السرد البصري كان مدلوله حرفيا والحاصل يفيد ان
 الابتداء الكل مدلوله اسمي وجزئيات مدلوله حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكل قلنا مدلول
 المحصول الحاصل واحد هو ان لفظ الابتداء موضوع للمعنى الكل هو الابتداء بدين ملاحظة ايضا
 فيكون المعنى واحد هو آغاز كردن لكنه ضمره لفظان هما الابتداء ومن لا بأس في تارة الفرق بين المحصول
 والحاصل ان الحاصل ما يفهم من الكلام لا تكلف المحصول ما يحصل يفهم من الكلام بتكلف كذا
 في العصمة قوله اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ما حوذا قصدا يمكن ان يعتبر النسبة اه فيه ضم
 هو ان كذا في كل انسان كاتب الة ملاحظة افرادة مع اعتبار النسبة بينه وبين غيره فلا بد من التخصيص
 كما سبق قلنا بان كذا الة ملاحظة افرادة وهذه الة ليست بمعتبرة وانما كانت مقبولة لو كان الة
 ملاحظة غير افرادة واذا كان كذلك لا يفيد هذا الة استقلا للكل حتى لا يكون مبتداء كذا
 في العصمة قوله واذ اتم هذا جواب سوال وهو ان صاحب الفصل اسرج الضمير في قوله في
 نفس الى المعنى المقص الى الكلمة ما هذا الا مخالفة عنه ايضا ان المعنى قريب فينبغي ان يجعل الة جاعلة بما تروى

له قوله لا ان يدل عليه بصيغة المجهول اى لا يمكن كون معنى الحرف مدلوله عليه بذكر الحرف عند اسرج الة بذكر اللفظ
 الدال على المتعلق معه به بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والافحوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال كذا في العصمة
 ١٢ هـ وبى الابتداء المخصوصة لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال ١٣ هـ
 قوله لا بد لئلا يلزم عدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا حجة
 ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدوا بالذات ليعتبر النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظا قصدوا بالذات فلا يصلح ان
 يكون محكوما عليها وبها ليعتبر النسبة بينهما كذا قال عبد الرحمن ١٤ هـ حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ١٥ هـ مفسر
 عه وهو الابتداء المطلق ١٦ هـ رب اعصر لى وتب على انك انت التواب الرحيم ١٧ هـ امين

الحاشية على
 شرح طاجي
 في بيان
 ما في
 قوله

حاصل نہ لا مخالفت لان مآلها واحد وهو ان كون المعنى مستقلا بالمفهومية يعجزان مرجع كينونة المعنى
 في نفسه كينونة المعنى نفس الكلمة الى امر واحد لان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله با
 المفهومية وبكينونة المعنى نفس الكلمة دلالتها عليها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله
 بالمفهومية **قوله** الى امر واحد وفيه بحث هو انه يجوز ان يكون المعنى غير مستقل بالمفهومية محتاجا
 في تعقله الى تعقل متعلقه لكن وضع اللفظ بازاء تلك المعنى مع متعلقه جميعا فلا يحتاج اللفظ الدال عليه
 الى انضمام متعلقه فيكون هذا المعنى نفس الكلمة فان الكلمة لا تحتاج الى انضمام امر اخر
 في الدلالة وليس في نفسه لعدم استقلاله في التعقل كالضارب مثلا فان معناه ذات من له الضرب
 والنسبة هي جزء من هذا المفهوم ولا شك انها محتاجة في تعقلها الى تعقل طرفيها والتمسك بحالها
 فلو تكن معنى كائنا في نفسه لكن اللفظ الدال عليها الموضوع بازاءها وهو الضارب يدل عليها
 من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى معها في الدلالة عليها فيكون مستقلا بالمفهومية بهذا الاعتبار
 فلم يكن مرجع كينونة المعنى في نفسه كينونة في نفس الكلمة الى امر واحد **أجيب** انا لان سلم ان تلك
 النسبة محتاجة في التعقل الى تعقل طرفيها نعم لو كانت تلك النسبة مأخوذة في ذلك للمفهوم
 تفصيلا محتاجة في التعقل الى تعقل طرفيها وهي مأخوذة اجمالا فلا تحتاج في تعقلها الى تعقل
 طرفيها فكان معنى الضارب معنى مستقلا بالمفهومية كما ان لفظ الضارب مستقلا في الدلالة عليه فلو كان
 استقلالها الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية كذا في العصمة **قوله** في هذا الكتاب الضمير
 اه جواب سواك هو انه لما كان مرجع كينونة المعنى نفس الكلمة ان كان الضمير اجمالا الى الكلمة و مرجع
 كينونة المعنى نفس ان كان الضمير اجمالا الى المعنى الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية فلم
 جزأ المص في الايضاح على ارجاء الضمير الى المعنى في هذا الكتاب عم من المعنى من ما الموصولة
 الذي هو عبارة عن الكلمة وحاصل الجواب ان المصداق ههنا مطابقة التعريف التصريحي وهو
 قوله ماد لعل معنى اه بالتعريف الضمني المستفاد من دليل المحصر في ان الضمير اجمالا الى الكلمة في
 وجه المحصر بقريظة تانيث الضمير في في نفسها فلهذا يجمع الى الكلمة باعتبار ما الموصولة
 بخلاف عبارة المفصل فانه ليس فيه التعريف الضمني لان صاحب المفصل لم يذكر دليل المحصر
 مقد ما على التعريف حتى يراعي المطابقة فلعدم مسبوقة التعريف التضمن جزأ المص في الايضاح
 شرح المفصل برجوع الضمير الى المعنى **قوله** وبما سبق اه جواب سواك هو ان حد الاسم غير جامع
 مخرج الاسماء اللادفئة الاضافة وحدها المحرف غير ما قلد قولها فيه لان **قوله** مرجع آه ضمني بمعنى الرجوع
 اذ كينونة المعنى في نفسه عبارة عن كونه مستقلا في التعقل لا يحتاج في تعقله الى تعقل امر اخر وبكينونة المعنى نفس الكلمة باعتبار ان الكلمة مستقلة في الدلالة
 فيه تخم ج الى انضمام كلمة اخرى معها في الدلالة وذكر كينونة الاولى بلا حظ ارجاء الضمير في نفسه الى المعنى والنسبة باعتبار ارجاءه الى ما الموصولة
 الكلية عن الكلية كذا في العصمة **قوله** همان تخلل ان ذو مثلا اسم مع ان تعريفه المحرف يصف عليه محتاج في الدلالة على معناه فهو محتاج
 الى انضمام كلمة اخرى اليه هو الدال وكذا اللفظ الفوق حصل الجواب ان معناه ليس صاحب الجليل بل صاحب شئ مطلقا لا صاحب شئ خاص كالفرس
 مثلا وهو مفهوم من فرد بلا ضم شئ اية كذلك معنى الفوق وهو فوق شئ مطلقا لا فوق زيد او عمرو وغيره وكذا البواني من الجهات الست
 كذا قال بلز الرحمن **قوله** اي في قوله لانها اما تدل على معنى في نفسها ولا آه **قوله** عفة عبد الرحيم عفة عنه

تعلق معانيها موقوف على تعلق الغير فان الفوقية مثلا لا يتصوَّبون الشخص اجاب بمات قول
 لكن لما جرت اه جواب سوالك هو انه لما كان معانيها مستقلة فلم تستعمل هذه الاسماء بدون الاضافة
 الى معين لما لم يستعملها مضافة الى الغير يكون تعلق معانيها وقوف على ذكر المضاف اليه المعين
 فثبت انها غير مستقلة فخرجت عن حد الاسم ودخلت في حد الحروف وحاصل الجواب انه
 لما جرت عادة النحاة باستعمال هذه الاسماء في مفهوماتها مضافة لتعين المضاف اليه لا لفهم اصل
 معانيها الكلية التي هي مدلولات لهذه الاسماء وتعين المضاف اليه لافادة المخاطب لان المخاطب
 عالم بالمعاني الكلية وغير عالم بتعين المضاف اليه فلا تدخل في حد الحرف لان اصل معناه
 موقوف على الغير **قوله** ولما كان الخ جواب سوالك هو ان المعنى المذكور في حد الاسم لا يخلو
 اما ان يراد به المعنى المطابق او التضمني او الاتراحي او اعم من الكل والكل باطلا اما الاول فلان المعنى
 المطابق عبادة عن جميع ما وضع اللفظ له فخرج عن حد الاسم الاسماء المشتقة كالضارب مثلا لان
 معناه الحدث والنسبة والحدث مستقل والنسبة غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل
 غير مستقل وايضا قوله ما دل على معنى في نفسه قد اشتراك بين الاسم والفعل فالمراد بالمعنى المذكور
 في حد الفعل ايضا معنى مطابق اعني الحدث والنسبة والزمان وهي غير مستقلة لان تصور النسبة
 يتوقف على تصور الطرفين اي المنسوب والمنسوب اليه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل
 فكما ان الحروف يخرج بقوله في نفسه كذلك يخرج الفعل ايضا بقوله في نفسه فاجاب بقوله
 غير مقتدر اه اخرج المخرج وهو باطل واما الثاني فلخرج الاسماء البسيطة عن حد الاسم التي
 لا جزء لمعانيها كقتر وضرب مثلا واما الثالث فلان اخذ المعنى الاتراحي ممكن في التعريفات
 واما الرابع فلان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص الخاص ليس بخال عن هذه الثلاثة فانه ان
 تحقق في ضمن المعنى المطابق يرد الاشكال الاول وان تحقق في ضمن الثاني يرد الثاني وان تحقق في
 الثالث يرد الثالث وان تحقق في الرابع يرد الرابع من غير فرق فاجاب عنه بقوله ولما كان الفعل اه
 حاصل ان المراد بالمعنى المذكور في التعريف اعم من المطابق والتضمني والاتراحي لانه ممكن في
 التعريفات لما كان الفعل الا على المعنى المستقل باعتبار معناه التضمني لذي هو الحد فدل على قوله
 ما دل على معنى في نفسه فانوجه بقوله غير مقتدر اه اما خروج الاسماء البسيطة فمنوع لان ههنا شيان
 ارادة العام وتحققه في الخاص العام محتاج الى الخاص في التحقق لا في الارادة والمراد ههنا الاداة
 فجاء ارادة المعنى العام بدون اداة المعنى الخاص وانما لم يرد الزمان بالمعنى التضمني للفعل مع ان
 الزمان مستقل بالمفهومية ايضا كالحديث لئلا يلزم اقتران الزمان بالزمان

بيان عدم ظهور الخ في حد الاسم

في الامور العامة

له اي الى متعلقات مخصوصة لانها يعرض من ضمنها **له** قوله فدل ان الفعل يدل على الحدث نعمنا وبه المعنى تضمني معنى في نفسه
 مستقل بالمفهومية لا يحتج في الفهم عن لفظ الفعل الى امر اخر فخرج بقوله غير مقتدر اه كذا في التاكد **له** فان ارادة الخاص يمكن
 كادارة الانسان والفرس والبقرة **له** وجود كالا فليدله تحقق الذي هو الانسان والفرس والبقرة **له** ارادة ان لا يتحقق في الخاص **له**

في تعريف الفعل كما ترى **قوله** في الفهم الجواب سوال هون مغنى الصك وسائر المشتقات معتبر باحد لازمة
 الثلاثة ^{في تعريف الفعل} وان قو لا يكون الا في زمان اجاب عنه بقوله في الفهم حاصله المراد بالاقتران الاقتران
 في الفهم كافي نفس الامر وذلك الاقتران ليس في الفهم بل في التحقيق فانه مقترب في نفس الامر
قوله عن لفظ الفعل الجواب سوال هون الضارب في قوله زيد ضارب الان او غدا او اصل اسم
 مع ان معناه مقترب باحد لازمة الثلاثة في الفهم اجاب عنه بقوله عن لفظ الفعل وفيه الزمان ههنا
 ليس من لفظ الضارب بل من لفظ الان او غدا او اصل فحينئذ لا يرد **قوله** مع احد لازمة
 الثلاثة فيلشارة الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع الاستعانة والسببية وغيرها
قوله بالصفة الاولى اه فيلشارة الى بيان الفصل بعين الجنس هو كلمتها **قوله** المراد بعد م
 الاقتران جواب سوال هون تعريف الاسم غير جامع نحو اسماء الافعال عنه مثله ودين فانها
 اسماء مع ان معانيها مقترنة باحد لازمة الثلاثة وغيرها ايضا لا دخولا لافعال المنسلخة عن الزمان
 فيه فانها افعال مع ان معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ غير مقترنة باحد لازمة الثلاثة
 وتعريف لفظ ايضا لا يكون جامعا ولا مانعا لخروج الافعال المنسلخة عنه ودخول اسماء الافعال
 فيه اجاب بقوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فحينئذ
 يصير جامعا ومانعا فان قيل ينتقض هذا لجواب بشتم وضرب علميين غير مصرفين
 فانها اسمان مع ان معانيهما مقترنة باحد لازمة الثلاثة باصل الوضع قلنا المراد بالاسم
 ماد علم معنى في نفسه باعتبار الوضع الحالى وكان لهذا الاعتبار غير مقترب فالمعنى الحالى في شتم
 وضرب غير متحقق في المعنى الاصل المدلول بحسب الوضع الاول حتى يرد ان المعنى العلفي شتم
 وضرب غير مقترب اه نعم يرد الاعتراض اذا جعل الفعل علما للمعنى الحالى الذي هو معتبر في الوضع
 الاول فحينئذ يصدق عليه انه علم معنى في نفسه بحسب الوضع الحالى مقترب ذلك المعنى بحسب
 الاول باحد لازمة ويمكن ان يقال ان المعنى العلمى لا يكون في الوضع الاول حاصل الجواب عن المراد
 بالمعنى الذي هو المدلول في الحال فالاسم كلمة تدل على معنى في حال غير مقترب باحد لازمة الثلاثة فان
 قيل على هذا يخرج نعر وبش عن حد لفعل فانها لا انشاء للمعنى والذ فكيف يكون معانيهما مقترنة باحد
 لازمة فلا يكون تعريف الفعل ناعا عن دخول غير اسم **ج** فلا بد ان لا بد في التعريف من الجرح الفصل الجرح معلوم بالضرورة وهو لفظ الوصول
 لا يفسر بالكلية حتى لا يهاجمه المشتري بين الاقسام الثلاثة فلا بد من بيان الفصل في الفصل ههنا **ج** يعني ان المادة بعين الاقتران ان يكون
 بحسب الوضع الاول الغير المسبوق بوضع فذل بهذا الاعتبار اسماء الافعال في هذا المخرج الافعال المنسلخة عن الزمان من متفادع السؤال ما دخل اسم الافعال
 فيه لان معانيها مقترنة باحد لازمة الثلاثة بحسب الوضع الثاني لا بحسب الوضع الاول فما خرج الافعال المنسلخة عن الزمان من معانيها المحالة
 بحسب الوضع الاول مقترنة باحد لازمة والاقترب ايضا منظوري نظر الواضع في ذلك الوضع الان جرد في الوضع الثاني عن الزمان كذا في بعض
ج اي ذلك المعنى المدلول بحال من حيث يمكن ذلك والتمسك في صدق على الفعل لعدم المعنى المحد في ١٢ **ج** فان معانيها
 الانشائية المدلوله لها من حيث هي كذلك لا تقترب باحد لازمة الثلاثة **ج** م **ج** كالمضرب الضاربة والمضرب مية ١٣
ج لا باعتبار دسة بل بمومن حيث هو وعلى هو لا يكون آه ١٢ م **ج** سبب اعطى في لوال في اللومنين

الاذنثة الثلاثة قلنا عن اصل الاعتراض بان المراد الاسم كقوله تدل على معنى نوعه غير مقترب باحد
الاذنثة الثلاثة ونوع نعمه بكن معنى فعله مقترب باحد الاذنثة الثلاثة **قوله** لان جميعها مأمونة
اه هذا العبادة من باب القلب تقدري لان جميعا منقولة اما عن المصادر الاصلية فلا يرد ما
قيل ان جميعا ليست بمنقولة عن المصادر الاصلية بل بعضها منقول عنها وبعضها عن الظرف
وبعضها عن الجائر المجزئ **قوله** نحو ويداه فانه مصغر ادا واد بجذوف الزوائد معنا
الرفقة **قوله** او غير صريح اه المراد بالنقل الصريح الذي كان المنقول بعد النقل مستعملا
في البعض المصكبي كما كان قبله مثله قيد فانه وقع مفعولا مطلقا في قوله تعالى اهلهم ويذل لقوله
اهل المراد بغير الصريح ان لا يكون مستعملا مصكبا الكنه على وزنه كهيئات فانه على وزن قيات
هو مصكبا فوق في اصطلاحهم واستعمالهم اضله قوقيه قلبت الياء الفاء ثم نقل الى معنى بعد **قوله**
نحو صاه فانه في الاصل من اسماء الاضوات ثم نقل عنه الى المعنى المصكبي وهو السكوت ثم نقل عنه
الى معنى **قوله** اما ملك فانه نقل عن معنى الظرفية الى معنى **قوله** عليك فانه نقل من
معنى الجار والمجرور الى معنى **قوله** وخرج عنه المضارع اه جواب سواله هو ان تعريف الاسم
غير مانع لصدقه على المضارع لان معناه مقترب زمانين لا باحد الاذنثة الثلاثة اجاب بما مر
حاصل المضاد يخرج عنه ايضا كما يخرج عنه الافعال المتسلخة لان فيه ثلثة مذهب الاول
انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني بالعكس والثالث الاشتراك في الاولين لا شك
في خروجه على الثالث ايضا يخرج لانريد له على ما بين ولفظا لاحد في تعريف الاسماء
من ان يكون في ضمن الاثنين او لا واما تعرض الشارح الى المذهب الثالث لانه على التقدير
الاولين لا يحتاج الى الجواب بخلاف الثالث **قوله** نعم اه جواب سوال وهو انه كما لا
يقدر في الدلالة على معنيين الدلالة على ما سواه فذلك لا يقدر في ادته اذ اذلة ما سوا
والامر ليس كذلك فاجاب بما مر **قوله** وابن الدلالة من الارادة **قوله**

له قوله نوعه اه قول ان اراد ان نوعه باعتبار بعض افراد مقترب نحو مسلم لكنه غير مفيد ان اراد ان باعتبار جميع الافراد كذلك فثبت
بعدل هو عليه كلام الال والواجبات في الحقيقة جوابا لمعنى المخرج عليه ارادة النوع من حيث هو نوعه بغير تقييد ولو لم تكن قلت
مضمتي فانه قوية ثابتة تحقيقا للمقام بما ينبغي **قوله** فلا يرد او نقول في فعلان حرف التقسيم اما في الحقيقة ليس بموجه الى منقولة
حتى يرد ما ذكر بل هي محفوظة وهي مقسمة لكل وجه في الاصل الى متعلقاتها وهي عن المصادر الاصلية او عن المصادر التي نحو وعن الظرف او معنى
توجيه جعل كل واحد منها قسما والاشكال في ان تخرج هذه الثلاثة من الجواب الذي قلبنا كما ينبغي من المال لكن بينها فرق **قوله** مثل رويد فانهم استعملوا
رويد ههنا كما في قوله تعالى اهلهم رويد فانهم في الآية مصدري الالمبال ثم نقل من معنى المصدر الى معنى اهل **قوله** او نعم فان كان معناها امر بمعنى
الحال الاستقبال **قوله** حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال بخلاف الحال حتى اختلف العقلاء فيه **قوله** فدل على معنيين ايضا في ضمن الاثنين
اذ لا يفرق في ازالة على حد معين بل على ما سواه **قوله** حيث قال في تقدير اشراك بين الحال والاستقبال **قوله** وبذلك لا يفرق في التفرع من جعل
الا على الحال لم يصرف الاستقبال بالقبول في الحقيقة والحال **قوله** نعم اه لا يرد عن ان منشأ خطأ من جعل الاول قد بزم **قوله** فارادة معنى
الحال يمنع عن ارادة معنى الاستقبال في زمان واحد لان كل واحد منهما مطلقا كذا قال عبد الرحمن **قوله** من عبد الرحمن

جواب سوالک ہوا نیبغ ان يكون الدلالة قیاساً علی الادارة لا اشتراكها فی كونها وصفین
 لشخص واحد وان كان وصفية الدلالة باعتبار بعض يغائر الادارة وهي فہم السامع المعنی
 من اللفظ فکما ان الشخص ذالاد من اللفظ الموضوع المعین المعنی الواحد لا يجوز ان يرد به سوا
 كذلك الدلالة اذا دل اللفظ علی معنی معین لا یدل علی ما سواه وحاصل الجواب ان الدلالة ما حوزة
 بالتعريف لا یدی تكون به صفة اللفظ وهو كون الشيء يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فلو
 اريد بالدلالة صفة المتكلم صار حالها كمال الادارة لمخرجة الالفاظ المشتركة من تعريف الاسم
 وهو باطل كلفظ العين فانه یدل علی معنی معین وقد یدل علی ما سواه ایضاً فقیاس الدلالة
 علی الادارة قیاس مع الفارق واین للاستفهام معنی بعد وهذا معلول العلة مقدمة وهي قوله
 اذ لا یقدح فی این الدلالة من الادارة اذ لا یقدح اه وحاصله ان بین الدلالة والادارة فرقا
 لان الدلالة فہم المعنی من اللفظ سواء كان مراداً او لا بخلاف الادارة فان معناها كون المعنی
 مراداً ومقتضون اللفظ فعلم ان الادارة اخص من الدلالة فالتكلم یمتنع له ادارة المعنی وقت
 الادارة المعنی الواحد من اللفظ المعین اللفظ المعین یدل علی معنی اكثر منه فلو حمل الدلالة علی الادارة
 لمخرجة الالفاظ المشتركة عن حد الاسم وهو باطل یغنیان هذا القیاس قیاس مع الفارق
 لانه یكون حكم القیاس والمقیس علیہ مختلف لان الدلالة صفة اللفظ علی تقدیر يكون اللفظ بحیث
 یفہم منه المعنی وصفة المعنی علی تقدیر يكون المعنی بحیث یفہم من اللفظ او صفة السامع علی تقدیر
 فہم السامع المعنی من اللفظ والادارة صفة المتكلم **قوله** ولما فرغ اه جواب سوالک ہوا ان قوله
 من خواص اشتغال بما لا یعنی لان المقضوبیان المرفوعات والمنصوبات والمجوزات فالاول
 ان یقتصر علی تعريف الاسماء لان البحث عن الشيء مسبوق بتعريفه وایضاً جواب سوالک ہوا
 ذكر الخواص بعد التعريف قبل التقسیم لم یصح لان التقسیم من تمة التعريف فكان فصلاً بین اجزاء
 التعريف بالاجنبی وهو لا یصح فكذا هذا اجاب بقوله ولما فرغ اه حاصل ان ذكر الخواص بعد
 التعريف یفید زیادة التعريف فیكون من تمة التعريف كالتقسیم فلم یكن فصلاً بالاجنبی والمعنی
 انما هو الفصل بالاجنبی **قوله** منها اه جواب سوالک ہوا ان صیغۃ الخواص صیغۃ جمع الكثرة والمذكور
 فی الكتاب خمس خواص هی من قبیل جمع القلة فینبغ ان صیغۃ جمع القلة لا الكثرة اجاب بقوله منها
 اه حاصل ان ذكر صیغۃ جمع الكثرة **س** قوله واین الاستفهام اه قال المفسر فی بحث الظروف ومنها این الى
 المكان استفهاماً ما وشرطاً فہما من قبیل الاول الاستبعاد حاصل معناه بعدت الدلالة من الادارة وقوله اذ لا یقدح متعلق بقوله یدل
 علی زمانین واند علم بالصواب **س** كلفظ العين المشترك اذ ارد به باحد معانیہ فانه یدل علی جميع معانیہ مع ان المراد واحد
 معین نہا كذا قال العلوی **س** ای یحصل بذكر الخواص ما لا یصل بالمعرفة بالاسم الاصل المعرفة والا یلزم تحمیل الحاصل لحصول
 اصل المعرفة بالتعريف علی من هذا ان الخواص من تمة التعريف كذا قال عبدالرحمن **س** جمع الكثرة ما یطلق علی ما فوق العشرة الى ما
 لانہاء جمع القلة ما یطلق علی ثلث عشرة وبلینہا **ع** في هذا جواب لا اشتراك **ع** في هذا جواب لا اشتراك **س** من المعنی الواحد **س**

لا یصح
 بالاجنبی
 و

الحد
 فیما یترق كلفظ
 الجواز

منبى على كثرة خواص الاسم لكن المذكور في المتن خمسة ومنها ثلث المتحركة وبقاء النسبة وكوت
 فاعلا ومفعولا وموصوفا وحالا وتميزا وتثنية وجمعا ومصغرا ومكبرا وغير ذلك واذا كان كذلك
 صم صيغة جمع الكثرة لكن المصطلح ذكر الخواص المشهورة منها ولذا اتى بصيغة من التبعية **قوله**
 ما يختص قيل في هذا التعريف بحث بوجوه احد هان معنى اختصاص الشئ بالشئ ^{بوجوه} ثبوته الاول
 للثاني وسلبه من غيره فلا حاجة الى قوله ولا يوجد في غيره قلنا بان قوله يختص بمعنى يوجد لكن
 ذكر قوله ولا يوجد في غيره تصريح بما علم ضمنا وثانها ان هذا التعريف دورى لان ذلك
 توقفت معرفة الخاصة على معنى ما يختص به الذي هو جزء من التعريف ومعرفة ما يختص
 به موقوفة على معرفة الخاصة بحيث ان الزيد يرد الى المجزى فيلزم تعريف الشئ بما يتوقف عليه معرفة
 وهو دورى اجيب ان بينهما تفاوت لان المعنى هو الخاصة المصطلح عليها والخاصة التي دل عليها قوله
 يختص خاصة لغوية فلا دور وفيه بحث لان هذا الجواب انما يتم اذا كانت الخواص المذكورة
 ههنا خواص اصطلاحية وهى ليست باصطلاحية لغوية لان الخاصة الاصطلاحية انما تكون محمولة
 على الشئ المختص لمحمول المواطة وان يكون خارجا عن ذلك الشئ نحو الانسان ضاحك
 والمحمول المواطة هو المحمل من حيث هو وبالتقدير ونحو وضرب وبلا تاويل باسم الفاعل
 مخو زيد عدلاى عاددا الخواص المذكورة ههنا هي دخول اللام والجور وغير ذلك ليست بمحمولة
 على الاسم بالمواطة بل بواسطة ذوا جيب بله جاز ذلك ان تختص لفظ ما بالخارج المحمول بمحمول المواطة
 بشهادة مثلا لشارح الكاتب بالقوة للانسان وقوله يختص بمعنى يوجد في الشئ مجردا عن الجزء
 العلوى واما ذكر الخواص المذكورة فمن قبيل المساحة المشهورة وهى كسر المشتق منه وادادة المشتق
 فالمراد بذكر دخول اللام والجور والتوين هو لدخول الجور والمنون والمراد بالاضافة والاسناد
 اليه المضاف والمسند اليه الخاصة في اللغة ما يوجد في شئ ولا يوجد في غيره سواء كان خارجا
 عنه محمولا عليه بمحمول المواطة كالنسبة الى الانسان واخارجا عنه لمحمول عليه بالمواطة
 كالكتابة بالنسبة اليه سواء كان داخل في جزء منه محمولا عليه بالمواطة كالناطق بالنسبة اليه

جواب واما اختاره الجلسان كلامها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف في البحث عن اختصاص حروف الجر وكثرة القون
 لا اختصاص في ذاته وما فيها والاضافة لا اختصاص كونه مضافا الى التعريف والتحقيق والاسناد الى اختصاص كونه موصوفا واذ احال مفعولا
 وميزا ايضا تلك الخواص خواص مزايانية مبينة في علم المعاني لا توجد في غير ما ذكره قال فاضل اللارى **جواب** قوله غير ذلك هو كونه متاوى
 منصوبا مستغنى او مستغنى منه ورجعا للضمير بلا تاويل منصرف وغير منصرف وابدال اسم صريح منه والاختيار مع لما شارة الفعل نحو كيف
 كنت القيام اذا خرجت الفاعل التعريف كونه كذا قال فاضل السالكوتى **جواب** واما لم يقل لا يوجد في غيره فانه اشارة الى النسبة
 بين المعنى اللغوى والمرتضى باخذه فيه كذا في حاشية **جواب** يعنى قوله لا يوجد في غيره فانه كذا قال فاضل السالكوتى **جواب** واجيب
 اليه التعريف تحقيقا بقصة تيسر من وجاهة من لفظي بقصة تفسير لول اللفظ والدر من مفهومة ... الا والاشارة الى كذا قال جمال الدين واجيب
 بان المراد من قوله لا يختص بالجزء من قبل ذكر الخاص واداة لى واجيب ايضا بتجريد الاختصاص من جزء سلب استعماله في الجزئية لا يختص
 ان لم يشته الا لا يندفع بهذين الجوابين ايضا فانهم كذا قال عبد الرحمن **جواب** لان معنى التخصيص كبر من جزئية الجوابى وهو قوله لا يوجد في شئ
 وسأله في غيره **جواب** حال كونه يختص مجردا عن جزئية اسمى بقوله لا يوجد في غيره **جواب** فكيف يمكن ما من الخاصة الاصطلاحية
 كونه جزءا من كلامه الفعل فانه يصير راجعا للضمير ايضا لكن التاويل بقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى **جواب** **مفتى**

الى الانسان ولا يكون محمولا عليه النطق بالنسبة ^{الى} والثالث ان تعريف الخاصية اللغوية على تقدير بقاء لفظها
 في حدتها على العموم من غير تقييد بالحاج غير ما يقع لصدقه على الجزء الداخلة المختص بالشئ كما
 لناطق بالنسبة الى الانسان ولصدقه على الاشياء المركبة كعريض الاظفار ^{الى الانسان} بادى الشئ مستقيم القائمة
 ضاحك بالطبع حيث يختص جملتها بالانسان مع كون الخاصية قسما من الكل ^{الى اللغوية} الحاد حتى المفرد لا المركب
 كما يدل عليه فوا هو كتب علم الميزان ^{الى اللغوية} اجيب بعد توافق اصطلاح النحات والمنطقين ان هذا
 التعريف يجوز ان يكون تعريفا بالاعم ويكون المقصود امتياز الخاصية عن الجنس و
 العرض العام ويمكن الجواب ايضا عن المادة الاولى المذكورة بقوله لصدقه على الجزء الداخلة
 بتخصيص كلمة ما بالخارج المحمول قيل فاعلم هذا عند دخول اللام وغيره من الخواص المذكورة المعقود
 لا يخرجوا عن خدشته وهو عدم صحة الحمل تام وعن المادة الثانية المذكورة بقوله لصدقه على
 الاشياء المركبة باستلزام الخاصية المركبة الخاصة التي يبحث عنها في كتب الميزان وهي الخاصية المفردة
 ولا يجرى ان هذا التعريف غير جامع لصدقه على الخاصية الاضافية كالما شئ بالنسبة الى الانسان
 قلنا عنه بعد تسليم طلاقه على الخاصية الاضافية بطريق الحقيقة لان المراد بالخاصية المعرفة
 هنا هي الخاصية الحقيقية لا مطلق الخاصية الشاملة للحقيقية والاضافية وخامسها انه ينتقض بالكتابة
 لانها خاصة حقيقة مع انما يوجد في الملف ايضا كقوله تعالى ^{الى الانسان} كل ما كاتين يعلمون ما تفعلون قلنا
 ان هذا مبنى على من هذا الحكماء حيث ليسوا قائلين بوجود الملك وسادسها ان بعض ما ذكره المفسر
 قد وجد في غير الاسم ايضا مثلا ان يقال في تمثيل الفعل والحرف كضرب وكن فانها
 يقعان مضافا اليه للكاف بعض المتل مع انهما فعلا حرف فلا يكون من خواص الاسماء جيب
 عنه بان من وطرب في المثاليين المذكورين اسمان اللتين وقعتا في التركيب فلا اشكال
قوله اي لام التعريف اه جواب سوال وهو ان يقال لان اسم ان دخول اللام من خواص الاسماء
 لا ينتقض بنحو قوله تعالى ليخبرني ويخبرني فان اللام موجود فيهما مع انهما ليسا اسمين بل
 بقوله اي لام التعريف حاصل ان اللام في قوله دخول اللام بدل عن المضاف اليه كما هو في الكوف
 والعهود الخارجى كما هو في البصريين **قوله** ولو قال اه اعترض على المص كما ترى
 قوله لكنه اه جوابه او نقول في الجواب ان عدم تعرضه الى الميم لجوزان الميم ليست للتعريف

له لعل فيه اشارة الى الجواب المذكور انما بقوله من قيل لسا حجة المشبهة آه **له** اي ويكون الجواب عن المادة الثانية
 وان قيل في الحقيقة اني لا اذكر كراماى على انهما كاتين بل يعلمون ما تفعلون جميعا كذا في الجملتين **له** اقول لا تكثر عن الكلام
 خلاف اتفاقا اهل السنة بل هو بدعيه والحداد واولي المؤمنين يفتن به بناء على ما عليه من فساد عن شرح العلامة العارفين في قول
 الحق غلط فاش **له** فيهم وقوعها مضافا اليه في المثاليين المذكورين **له** وايضا المراد من اللام التعريف المحرجه اعترض عن اللام
 الموصولة في نحو الضاربه المحرجه فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورتها كذا في ان شكك في **له** ويحتمل ان يكون للبعد من ههنا اي فرد ميم
 جنس اللام فحينئذ لغير الشرح اللام بل لام التعريف بل قوله دخول اللام لكان شاملا للميم مثل قوله على السلام ليس من امير مصيام في سفر في جواب جرى كلامه
 اه حاصله لو قال قول حرف التعريف بدل قوله دخول اللام لكان شاملا للميم مثل قوله على السلام ليس من امير مصيام في سفر في جواب جرى كلامه
 من امير مصيام في اسطر **له** اشارة الى اللام المعهود ولام التعريف اللام في المثاليين المذكورين ليس بل التعريف بل اللام في المثالين المذكورين

الغير كالعوامل النحوية فانها علامات باعتبار اثر المؤثر وهو المتكلم فالمؤثر الطبعي اولى واقوى من
المؤثر الاكتسابي ومخالفة الاثر من المؤثر ممنوع في المؤثر الاكتسابي ونون الطبع فان قيل ان النصب
اثر حروف النواصب هي ان ولن وكى واذن وهذا الحرف مختص بالفعل مع ان اثرها وهو
النصب غير مختص به بل يوجد في الاسم بمؤثر اخر مع انها مؤثرات اكتسابية قلنا ان ذلك اذا
لم يكن للاثر مؤثرات شتية واما اذا كانت له مؤثرات شتى فلا وهو هنا كذلك اذ ليس للجزمؤثر
سوى حرف الجر **قوله** في الجرور به اذ اعلم ان الضمير المجرور في قوله **جمع** الى حرف **قوله** لفظا و
نقدي لا قيد للضمير ولا يجوز ان يكون قيد للجرور والا لا ينحصر الجرور في اللفظ والتقدير وقد
يكون الجرور محليا كذلك في حاشية ميراث البقاء **قوله** فينبغي ان يدخل الاسم فيه انه لا شك ان
ادخال الهمزة وتضعيف العين في الفعل التعدي لا فضا معنى الفعل الى الاسم فلم لا يجوز ادخال الحرف
الذي لا فضا معنى الفعل الى الاسم ايضا على الفعل اجنب بان المفضى على نوعين نوع من حرف فاما في
دفع من حروف المعاني فالاول مختص بالفعل الثاني بالاسم كذا في العصمة **قوله** اما الاضا
اللفظية اذ جواب سوال المقد وهو ان حرف الجر ليست في الاضافة اللفظية عند الحكم ولا لفظا ولا
تقديرا فالمدعى عام وهو اختصاص مطلق الجر بالاسم الذي لا خاص يفيد اختصاصا بالجزئى هو اثر حرف
الجر بالاسم فاجاب بقوله اما الاضافة وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية يعنى
ان الجر الذي ليس اثر حرف الجر ليس الا في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف
الاصول وانما كانت فرعا لان في المعنوية فوائد كثيرة وهو التخصيص والتعريف والتخفيف واللفظية
التخفيف فقط والمضافي الاضافة اللفظية مشابه بالمضاف الى الاضافة المعنوية في سقوط تنوينه وما يقوم
مقامه **قوله** بان يختص به دفع توهم وهو ان لما قال الشارح فينبغي ان لا يخالف الاصل فكله قلا كيف
يكون المخالفة فيتن المخالفة بقوله بان يختص به **قوله** وسيجيئ في اخر الكتاب ه جواب سوال المقد
وهو ان يقال ما التنوين وما وجه اختصاصه بالاسم فاجاب الشارح بالحوالة على اخر الكتاب هو بحث
التنوين بقوله وسيجيئ اه **قوله** هو بالرفع اه دفع توهم وهو ان المتبادر من قوله الاسناد ان عطف
على قوله التنوين هو مضاف اليه للدخول فيكون الاسناد ايضا مضافا اليه للدخول في هذا باطل لان الدخول على ما
ذكره للشارح منتف في الاسناد فدفع بما تيمم **قوله** المراد به اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله اليه به

من غير ان يثبت

له منع مخالفة الاثر من المؤثر فيما اذا لم يكن له **له** اي يمنع مخالفة الاثر من المؤثر **له** اي فلا يمنع مخالفة الاثر من المؤثر في صورة
النقل للمؤثرات آخره من الحروف النواصب ذلك لا يمنع في وجوده في ماسو الفعل اعني الاسم **له** علم **له** قوله ارجع اه قول بل الضمير راجع
الى الوصول الذي هو على حرف الجر **له** قوله فرعه اه للاعتدال لما يحتاج اليه على ما ثبت به من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية وما على ما ذهب اليه
المع من تقدير حرف الجر فيها على ما يظهر على ما يظهر على ما يظهر **له** قوله ان لا اسنادا برفع عطف على اخر
لا على قوله التنوين لا المتبادر من الدخول في الاول كلف الله الحق بالآخر في الجر وكلاهما منتفيا في الاسناد كذا في الاضافة الاسناد وكذا لا فضا على
معنى مقتضى الاعراب ان كنى الاول والحق في الآخر من احكام اللفظ كذا في الحاشية الفوائد **له** اي او كان اثر حروف الجر او لا **له** اكون
الاسناد مضافا الى الاول باطل **له** بقوله لان المتبادر من الاسناد اه **له** كالحال والضمير والمراد به المضاف والمضاف عليه **له** مفعلة

راجع الى الاسم فيكون المعنى ومن خواص الاسم كون الاسم مسند اليه كون الاسم مسند اليه من
 خواصه مما لا يحتاج الى البيان فالحكم عليه بان من خواصه يكون لغوا لان الاصل في الخبر ان يفيد
 ما لا يفيد المبتدأ وهم هنا ليس كذلك وفي بعض الكتب السؤال هكذا ان قوله الاسناد اليه مبتدأ
 وقوله من خواصه خبر المقدّم والاسناد عرض والعرض القائم بالمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل آخر
 فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسند اليه مستفادة
 من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله من خواصه فاجاب بقوله والمراد به اه تفصيله انه
 قد يكون للشيء اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيد بالنظر الى بعض تلك ٢٢
 الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان لكونه كافي كات بالامكان العام فالحكم بالكتابة
 على الانسان انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان لا باعتبار الصفة المستفاد
 من صفة الكون وكما يقال في الانسان عرض عام فالحكم على المشي بالعرضية انما
 يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار المشي المضاف الى الانسان فان المشي المضاف
 اليه خاصة لا عرض ومثل هذا الاعتبار شائع في الكلام فكذلك الحكم بالخصوصية على
 الاسناد اليه انما يصح باعتبار طبيعة وهو الاسناد الى شئ لا باعتبار الصفة المستفادة من
 لفظ اليه المختصة بالاسم وهو الاسناد الى الاسم فيفيد خبر ما لا يفيد المبتدأ فان قيل بعد
 تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق النوعية بل صيغ صنف فكيف يحكم عليه بالخصوصية باعتبار
 الطبيعة النوعية وكذا بعد وصف الانسان بالتوقف على الاسم ذلك لان الصنفية اخص من النوعية
 مطلقا والاخص يستلزم الاعمال محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية لا محالة فاعرف قوله
 لان الفعل قد ضاع اه ليقال ان كونه موضوعا لان يكون مسندا ابدا فقط لا يستلزم عدل وقوعه
 مسندا اليه بطريق المجاز لا نأقول ان اللام في قوله لان يكون اه للغرض لا للصلة تقديره لان الغرض
 من وضع الفعل ان يكون مسندا ابدا فقط فلو وضع مسندا اليه لزم عدل وتب ما هو الغرض من
 وضعه عليه اللازم بط فالملزوم مثله كذلك في العصمة **قوله** اي كون الشئ اه جواب سؤال وهو
 ان قوله الاضافة عطف على قوله الاسناد فيكون لفظ اليه متعلقا بهما فيكون المعنى كون الشئ
 مضافا اليه فيؤيد عليه انه لم يقلوا الاضافة اليه فاجاب بقوله ان يكون الشئ اه حاصله ان قوله
 والاضافة عطف على مجموع قوله والاسناد اليه لا على قوله **له** قوله لان الاصل اه صلا ان قوله الاسناد
 يرتبط بقوله من خواصه خبره المقدم والاصل في الخبر ان يفيد المبتدأ وهي خصوصية كون الاسم مسندا اليه فيكون قوله من خواصه لغوا لان
 فيه ان اعلم **له** انما يذكر من التخصيص كون الخبر مفيد لما لا يفيد المبتدأ وانما ذكر الاعراض **له** ان من النوعية فكيف يحكم على الانسان
 بالنسبة للطبيعة النوعية للشيء **له** اي فاعرف هذا الاصل حفظ فانه ينبغي ان يكون من المواضع **له** هذا بان على ان تقر به ان اذا عطف
 على شئ لمحققة فيه فذكر المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المقيد محتمل فيجوز ان يكون الاضافة مشتركة للاسناد في اليه هكذا قال بعض المتأخرين
ع اي الاسناد بعد تقييده بالنسبة **ع** اي تقييد القول المذكور **ع** مفتحة محمد عبد الرحيم
له بدل قوله الاضافة في قوله الاسناد اليه **له** اي تقييد قوله والاضافة **ع** مفتحة محمد عبد الرحيم عطف عنه

في تفسير الاسم الى اللغة العربية

للتكاثر واما لان المعرب باق على حقيقة الاسم بان لا يكون مشاهبا بالفعل والحرف بخلاف المبني فانه مشابه
 بهما فيكون المعرب احق بالتقديم عليه **قوله** قسمان جواب سوالين الاول ان كلمة هو مبتدأ وقوله
 معرب مبني كلا واحد منهما خبره والخبر يكون محمولا على المبتدأ وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز
 لان الحمل عبادة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتدأ وليس كواحد من افراد الاسم معربا ولا مبنيا بل
 بعضها معرب ^{وتنص} فبني والثاني ان اقسام الاسم هو المعرب والمبني لا غيرهما فينبغي للمصنف ان يذكر ادوات
 الحصر ويقول ليس هو الاسم معرب ومبني اجاب عن الشك بقوله قسمان حاصله ان الخبر هو محمول
 لا كلا واحد منهما وايضا على ذلك التقيد يصار العطف مقدر ما على الربط وذلك مفيد للحصر
 فان قيل المعرب المبني من اقسام الاسم وقسم الشيء يكون اخص مطلقا عنه ومنكاجا محترة وكل
 واحد منهما اخص من الاسمين وجه لا مطلقا لانه كذا ما يوجد الاسم والمعرب جميعا كزيد في
 زيد قائم او يوجد الاسم ولا يكون معربا هكذا او بالعكس كالمضادع وكذلك يوجد الاسم والمبني في
 جميعا هكذا ويوجد الاسم ولا يكون مبنيا كزيد في زيد قائم او بالعكس كالمبني الفصل قلنا ان
 للمعرب المبني من اقسام الاسم بل هما اقلان للقسامين يعني ان مطلق الاسم مقسم واما الاسم المقيد
 بالمعرب فيقسم واحدا وبالمبنية قسم اخر فلا يريد **قوله** الذي هو قسم من الاسم اه جواب سوال وهو
 ان هذا التعريف لا يصير جامعا لا فزاده حيث خرج عنه المضادع مع انه معرب اجاب عن الشك
 بقوله الذي اه حاصله ان المراد بالمعرب هو الاسم المعرب لا غير **قوله** اي الاسم الذي ركب
 مع غيره اه جواب اسئلة ثلثة الاول ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخوله لغير حيث دخل
 فيه نحو ضرب في مثل ضرب زيد ونحو ضرب في اضرب زيد ونحو من في مثل من البصرة فان هذه
 الثلاثة مركبة مع غيره وليست بمشابهة بمبني الاصل لانها مبني الاصل باعتبار نفسة فلو شابهت مبني
 الاصل يلزم مشاهة الشيء بنفسه هو باطل مع انها ليست بمعربة فان جعل بناء احد هاء بمشاهة
 الاخرى كبناء الماضي باعتبار الامر فبناء الامر لا يخلو اما ان يكون باعتبار الماضي او باعتبار
 الحرف فبالاول يلزم ان المصريح والثاني فبناء الحرف لا يخلو اما ان يكون باعتبار ذلك الامر
 او باعتبار الماضي فبالاول يلزم ان المصريح ايضا والثاني يلزم ان المصريح كلاهما باطلان والثاني ان
 قول للمعرب مبتدأ وقوله المركب خبره والمبتدأ والخبر اذا كانا معا فثبتين لا بد من ضمير الفصل
 بينهما لئلا يلزم الالتباس الخبر بالصفة والثالث ان هذا التعريف لا يصير صادقا على فريضة من فريضة العرب

قوله قيل ان كلمة هو مبتدأ وقوله قسمان هما شرط قلنا ان كل شئبة اذا وقعت خبرا يكون ثبوتها في المفعول المجرى والواو
 والواو العاطف فكانه قال وهو قسمان في بعض المواضع **قوله** اي يوجد المبني لا يكون كالمبني الاصل في الحرف الفعل المرفوع الى المفعول
 كقوله يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلقكم من طين
 الى كلام كذا في الشرح بقوله الذي هو قسم من الاسم اه **قوله** وذلك لان المعرب ذكر احوال الاسم المعرب اه **قوله** قسمان في الاسم المعرب اه
 اي من الامر المصريح والمضمر **قوله** الثاني اقل منه من الواجبات كذا في الشرح جواب عن كل الالهام الالهية ومن جعل
 دخول معرفة كالمعرفة كمن اجتمع في الالهام كذا في الشرح **قوله** المصريح هو الذي لا يدخل في الالهام كذا في الشرح **قوله** المصريح هو الذي لا يدخل في الالهام كذا في الشرح
 يشترط ان لا يدخل في الالهام كذا في الشرح **قوله** المصريح هو الذي لا يدخل في الالهام كذا في الشرح **قوله** المصريح هو الذي لا يدخل في الالهام كذا في الشرح

لان كل فرد من افراد مفرد لا مركب لان المركب ما يدل على جزء المعنى وجزء زيد مثلاً في زيد قائم
لا يدل على جزء المعنى اجاب عن الاول بقوله لا الاسم يعنى ان المراد بالمركب هو الاسم المركب لا غير وعن
الثاني بقوله الذي مركب حاصل لان الاسم في قوله المركب سمي بمعنى الذي المركب بمعنى ذلك حرفي وهو لا يفيد
التعريف عن الثالث بقوله مع غيره حاصل لان المركب على قسمين مركب بمعنى مجموع المضمومين مركب بمعنى
المضموم الى شئ اخر فالاول يدل على جزء المعنى وعلاقتان يقع صلة كلمة من كما قال صاحب الفصل
في تعريف الكلام هو المركب من كلمتين الثاني لا يدل على جزء المعنى وعلاقتان يقع صلة كلمة مع
كزيد في قوله جاءني زيد مركب مع جاءني ومرادنا ههنا الثاني **قوله** تركيباً يتحقق اه جواب سأل
وهو ان هذه القاعدة صارت منقوضة على غلام في مثل غلام زيد لان اسم مركب مع غيره مع انه
ليس بمركب بل هو مبني كما لا يخفى وان كان المراد بالغير هو العامل في حينئذ لا يصير التعريف صادقاً
على المبتدأ والخبر فانهما معربان مع انهما ليسا بمركبين مع العامل لان العامل فيهما معنوي
وتركيب المعنى مع اللفظ غير متصوفاً اجاب عنهما بقوله تركيباً اه حاصل الجواب ان المراد من التركيب
تحقيق العامل وهو اعم من ان يكون لفظياً كما في جاءني زيد او معنوياً كما في المبتدأ والخبر
بخلاف غلام يسكون اليم في غلام زيد لانه وان كان مركباً مع غيره وهو المضاف اليه لكنه ليس بعامل في اللفظ
واما زيد في غلام زيد فمركب لان العامل فيه هو المضاف او المضاف اليه اي حرف جر ايضاً فيمد على الفاعل
المفتك حيث قال في الجواب عن الاعتراض بغلام زيد ان المراد بالغير في قوله دك مع غيره هو العامل و
غلام في غلام زيد لا يتركب مع عامل وجعل الراء عليه نه على هذا لا يصير التعريف صادقاً على المبتدأ و
الخبر فانهما معربان مع انهما ليسا بمركبين مع العامل لان العامل فيهما معنوي وتركيب المعنى مع اللفظ غير متصوفاً
قوله اي لو يناسبه جواب سأل هو ان هذا التعريف منقوض بآيتين في ابن زيد فانه اسم مركب
مع غيره تركيباً يتحقق مع عامله لان زيداً مبتدأ واين خبره ولم يناسبه الاصل مع انه ليس بمركب
اجاب بقوله اي لو يناسبه اه حاصل لان المراد بعد المشابهة على المناسبة واين في ابن زيد واين لم يكن
مشابهاً بمعنى الاصل لكنه مناسب بفتحة الاستفهام في كونه للاستفهام فصادا ما من قبيل ذكر العام واذا
الخاص بطريق السلب لان على المشابهة عام بالنسبة الى على المناسبة واما من قبيل ذكر
الخاص اداة العام بطريق الايجاب لان المناسبة عام بالنسبة الى المشابهة لان المناسبة على
اربعة اقسام مجازية ومماثلة ومماثلة ومماثلة فالاول عبارة عن اشتراك الشيئين في الجنس كزيد
وبقر اشتراك في الحيوانية والثاني عبارة عن اشتراك الشيئين في النوع كزيد وعمر و اشتراكا
في الانسانية والثالث عبارة عن اشتراك الشيئين في الوصف اللازم كالاسد والرجل

منه تحقيق العامل معنوي

له اشارة الى ان المركب موصوف بالاسم اللازم في معنى الذي فلا يراد به الاصل كذا قال جمال الدين **له** قوله مركب مع غيره اي الذي
هو زيد لكن لا يتحقق مع عامل بل يتحقق مع عامل المضاف اليه والحرف المقدّم المضاف اليه معرباً في الاشارة الى **له** بخلاف تقدير
الشارح فان المراد يتحقق العامل مع الوجود هو اعم من ان يكون لفظاً او معنى فيكون تعريف الشرح جامعاً وناهما **له** اذ المشابهة هي
الاشتراك في الوصف الكيفي كاشتراك الرجل الشجاع مع الاسد في الشجاعة وهو منتف بهما ١٢ مفتي عبد الرحيم

الجماع اشتراكاً في الشجاعة والرابع عبارة عن اشتراك الشئین في الشكل والصورة ^{سواء تسمى كذلك أم لا} ووقف السؤال بوجه آخر وهو ان المصّ ذكر في تعريف الاسم للبنی المناسبة حيث قال البنی ما ناسب مبنى الا وفي احد المتقابلين اذا ذكر القيد وجوداً في الاخذ ذكر عن فينبغي ان يذكر هنا عدل المناسبة اجاب بقوله لم يناسب يعني ان المراد بعد المشابهة عدل المناسبة **قوله** مناسبة مؤثرة اه جواب سوال وهو ان غير المنصرف كاحد مثلاً مشابه بالماضي في وجود الف عيتين مع انه معرب اجاب بقوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه كما يشابه بالماضي كذلك يشابه بالماضي ايضاً فشابهته بالمضارع يقتضيه ان يصير معرباً ومشابهته بالماضي يقتضيه ان يصير مبنيًا فنظرنا الى ان الاصل في الاسماء الاعراب فجعلناه معرباً او تحريراً للسؤال بوجه آخر وهو ان كل فرد من افراد المعرب مشابه بمبني الاصل من حيث اشتراكهما في الجنس وهو الكلمة اجاب بقوله مناسبة اه هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه لو جعل مؤثراً لكان الاسماء كلها من قبيل المبنيات فيبطل تقسيم الاسم الى المعرب والمبني **قوله** فالاضافة بيانية اه جواب سوال وهو ان البنی مضاف والاصل مضاف اليه وبين المضاف والمضاف اليه لا بد من المغاظة وهما لم يوجد اجاب بقوله فالاضافة بيانية **قوله** والامر بغير اللام اه فان قيل ان التقييد بغير اللام غير صحيح لان الامر عند النخاة عبادة عما يكون بغير اللام واما اذا كان مع اللام فهو مضارع مجزوم عند هم قلنا هذا التقييد لرعاية المبتدئ الذي فرغ من علم الضرر وشعر في الخوف ان عند لغز الامر على نوعين امر باللام وامر بغير اللام فلو قيل في الامر مطلقاً ليقول هذا هو الامر باللام ايضاً فينه فلذا قيد بغير اللام **قوله** اعلم ان صاحبه لكشاف اه واعلم ان كلمة اعلم على ثلاثة اقسام احدها الجواب عن السؤال اذا كان ما بعد اجاباً واثاناً للسؤال اذا كان ما بعد هاسوالاً واثاناً للتحقيق اذا كان ما بعد ما تحقيقاً وهما من قبيل الاول وقد تقدم السؤال صاحب المفصل لم يذكر التركيب في تعريف المعرب حيث قال المعرب ما لم يشبه مبنی الاصل فلم يخالف المصّ عنه اجاب بقوله اعلم انم حاصله ان صاحب المفصل لما لم يذكر التركيب في تعريفه ليتناول تعريف الاسماء المعددة فانها معربة عنه والمصّ انما ذكره لانها مبنية عند **قوله** وليس النزاع اه جواب سوال وهو انه كيف يجعل صاحب المفصل الاسماء المعددة معربة مع ان المعرب يصغر اسم المفعول من الاعراب بمعنى ما يعطى الاعراب لذلك الاسماء المعددة ليست من هذا القبيل **اجاب** بقوله وليس

مع اننا ليس كذلك

لما حصل ان المغاظة ضرورية بين المضاف والمضاف اليه فلو كان كذلك لكانت الاضافة بمعنى اللام ادبعت في وهما بخبر من بيانية فالمغاظة ههنا ليست اجزوية بل لادبعت الاضافة البيانية من معنى مخصوص في وجوده هو الوجود بما في المبنى الاصل ووجوده بدون الاصل في الاسماء البيانية ووجوده بدون البنی في الاسماء المعربة فان الاصل في الاسماء والاعراب الله اعلم كذا في النحويين **قوله** قلنا اه اقول هذا مبني على تسليم ان الامر عند النخاة ما يكون بغير اللام وليس بشئ لان الامر في عرفهم يستعمل في المقرون باللام ويضع الخصومة صرح العلامة التفاتاً الى وقال سيد قدس سر في الترجمة الشريفة امر در اصطلاح نخبان اطلاق كرده في شود بر غرضه معني بود خواه مجهول بر امر حاضر خواه معلوم خواه مجهول كما صرح به جمال الدين قدس سره فالامر عند هم يطلق على الامر باللام وعلى ما هو بغيره وبالحقيقة التقييد بغير اللام يفيد الاحتراز عن الآخر فقط **قوله** كذا في الامور المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص في الصورة **قوله** سواء كان مركباً مع غيره اولاً وسواء تحقق نوعاً مل بوجه التركيب اولاً

الذی لم یعمد لا یختلف باختلاف العوامل اجاب بقوله ذانا وصفة واختلاف اخر زيد باعتبار
 الصفة **قولہ** بحرف اخر حقيقة وحكما جواب سوال وهوان الحرف الاخر في نحو مسلمين الواقع في
 قولہ ذایت مسلمين مردت بمسلمين هو الياء انه لا یختلف باختلاف العوامل اجاب بقوله حقيقة و
 حکما **قولہ** بصفة اخرى حقيقة وحكما ه جواب سوال هوان الاخر في احد مثلا هو الذی لم یعمد
 صفة لا یختلف باختلاف العوامل في حالة النصب الجواب ما تاتي **قولہ** باختلاف العوامل فان قيل
 ان العوامل جمع عام له وهو فاعل صفتي الفاعل الصفتي من المنكر لا يجمع على وزن فاعل قلنا ان العامل
 ليس بصفة ههنا بل صار علما لما يتحقق به المعنى المقتضى للعرب **قولہ** الذی خلته عليه جواب سوال هوان
 حکم العرب غير صادق على قوله فتوافنا متى اذا سئل بها عن زيد وعمر وبكر الواقع في هذا التركيب
 جاء في زيد ورايت عمر ومي ت بيكر فان اخر هذه الثلاثة مختلف باختلاف العوامل مع انها
 ليست بمعرب اجاب بقوله الذی خلته عليه حاصل ان المعرب هو الاختلاف الذي حصل
 باعتبار العوامل المختلفة الذی خلته عليه بالذات وهذه العوامل انما دخلت على الاسماء المعد
 المستفهم عنها لا على هذه الثلاثة او تقدیر السؤال بوجه اخر وهوان حکم العرب لا يجرى
 على زيد الواقع في قولهم جاءني زيد وزيد قائم فان العوامل في هذين التركيبين مختلف
 لانه في الاول لفظي وفي الاخر معنوي مع انه لا یختلف اخر زيد اجاب بقوله الذی خلته
 عليه العامل في التركيب الاول داخل على المعرب لا في الثاني لان دخوله المعنى على اللفظ باطل
قولہ في العمل ههنا ايضا جواب سوال ظاهر ذكره الشارح فلا يحتاج الى بيانه **قولہ** نصب
 على التقيد او على المصدكية ه جواب سوال وهوان نصب قوله لفظا او تقدیرا لا يتخلو اما ان يكون
 على التميز او على المصدكية فان كان الاول فهو جائز لكن التميز عن نسبة الجملة لا يكون الا فاعلا
 او مفعولا وههنا من اتى قبيل وان كان الثاني فهو غير جائز لانه على ذلك التقدير يصاد قوله
 لفظا او تقدیرا مفعولا مطلقا والمفعول المطلق عبارة عما يكون الفعل المذکور
 له الراجح واحد من التثنية والجمع المذكور اسم في حالي النصب الجرم **قولہ** حاصل التبدل الذي انعم من ان يكون حقيقة وحكما
 فههنا وان لم يوجد التبدل حقيقة لكنه وجد كمالا انما بعد دخول النصب عليها انما بعد دخول الجار علامته الجرم حقيقة ۱۲ **قولہ** حاصل ان
 الاختلاف الصفتي اعلم من ان يكون حقيقة او حكما فههنا وان لم يوجد الاختلاف حقيقة لكنه وجد حكما لان الفتحة بعد دخول الجار علامته
 الجرم حكما كما انها بعد دخول النصب علامته النصب حقيقة ۱۳ مفتي عبد الرحيم **قولہ** فقال رجل مستفهم من في الاول ومنا في الثاني
 ومن في الثالث جاء على ما في الرضى انما اذا استفهمت بمن عن مذکور عاقل وقفت على من جازك حكایت اعرفك لذكور حكایت
 علامات تثنية وجمعة وتا نيته في لفظه من ۱۴ **قولہ** فخرج بقوله في العمل في المزمع ان لا يكون المبتدأ بل الجرم ايضا
 معربا املا وهو خد البطلان اما فهم ان دخول العامل على المعرب عبارة من كونه معتبرا معه مؤثرا فيه فذكره ۱۵ **قولہ** تقدیر
 يختلف في اختلاف لفظا وتقدیر فخرج من المضاف اقيم المضاف اليه مقامه اعطى له اعرابا المضاف انما لم يحذف بحمل التقدیر
 لانه على هذا احتياج الى خلاف الاصلين احد با حذف الموصوف الآخر جعل اللفظ بمعنى المفعول لصحة العمل ۱۶ مفتي عبد الرحيم

مشتق عليه كاشتمالك على الجزء وقوله ان يختلف مشتق على الاختلاف لا على اللفظ والتقدير اجاب
 بقوله نصب على التمييز حاصله ان كلا الوجهين ههنا مستقيم اما على الاول فبقوله لفظا او تقدير
 فاعل القول ان يختلف واما على الثاني فالمصاف وهو لفظ الاختلاف مقدر ههنا فاطلاق المفعول
 المطلق على قوله لفظا او تقدير مجازا باعتبار المضاف المحذوف وهو الاختلاف **قوله** الحركة
 او حرف جواب سوالين الاول ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرقتين فلا بد بينهما من ضمير الفصل
 فينبغي ان يقولوا لا عراب هو ما اه والثاني ان كلمتهما موصولة موضوعة للعموم فحينئذ
 يصدق المحذوف على العامل والمفعول المقصود فانها ما يختلف اخر المعرب لهما مع انها ليسا من
 قبيل الاعراب اجاب عنهما بقوله اى حركة او حرف اه فان قيل ان العامل قد يكون من قبيل الحرف
 ايضا كان في ان زيد قائم قلنا ان المراد من الحرف هو الحرف الذي يكون من قبيل حروف
 المباني وذلك من حروف المعاني فان قيل ان الالف والياء في مثل قوله جاءني مسلمان ورايت
 مسلمان ايضا يدل على المفعول لان الاول يدل على الفاعلية والثاني على المفعولية قلنا عن اصل
 الاعتراض ان المراد بالحرف ههنا ما يكون جزء المعرب فحينئذ لا يرد **قوله** من حيث هو معرب
 اه جواب سواله هو ان اخر غلامى في مثل جاءني غلامى يختلف لان اصله غلام مع ان ذلك
 الكسر ليست من الاعراب اجاب بقوله من حيث هو معرب اه ^{فان معربا هو اختيار المعرب} ^{ان المراد باختلاف} اخر
 المعرب اختلافه من حيث انه معرب اما اختلاف اخر نحو غلامى من جهة اقتضاء ياء التكلم
 فذلك صار الاعراب فيه تقديرية **قوله** وحين يرد بها الموصولة اه قيل هذا يناقض بقوله
 اى حركة او حرف لان يفهم من ان كلمة ههنا موصوفة حيث فسره بحرف وحركة متكررين ويفهم
 من قوله حين يرد بها الموصولة انها موصولة باعتبار تصريحه عليه قلنا ان ما موصولة لكن
 فسره في الاول بالحركة وبالحرف والمنكرين باعتبار انها موصولة ذهنية وهي في قوة المنكر
 او نقول ان فيه اشارة الى جواز كونها موصولة لكن الاولى كونها موصوفة لانها وقعت في
 موضع الخبر والاصل في الخبر التثنية كما لا يخفى **قوله** وبهذا القدر تم حله اه فلهذا
 اشارة الى جواب سواله هو ان حلا الاعراب تم جمعا ومنعا بقوله ما يختلف اخوه به فذا كونه
 ليدل على مستدرا لعدا الفائد في اجاب بقوله وبهذا القدر الخ حاصل الجواب انه ليس بلان
 ان يكون جمع قيود التعريف احترازية بل بعضها تكون للاحتراز وبعضها تكون للايضاح و
 ههنا قوله ليدل لا يضرنا ^{ان} وايضا فيه اشارة الى الرد على ^{ان} حاشية خبره فوشت است ^{ان}
 حاصله ان ^{ان} العامل والمفعول المقصود من قبيل الحركة سلم لكن لا سلم عما كون العامل حرفا فان ان مثلا في المثال المذكور عامل
 مع تحقق الحرفية فيه ^{ان} يعني لا سلم ان كل حرف في تعريف الاعراب الحرف الذي يكون من قبيل حروف المباني لان الالف ايا في اشارة
 ليدل كورين يدلان على المعنى مع انها من قبيل الاعراب ^{ان} فليس من حيث انه معرب وجوده قبل عامل الجبر بل قبل مطلق
 العامل بل من حيث انه قبل المصطلح المقصود ما قبلها ^{ان} لان المراد اى كلمة كانت لا على التقييد بحال الدين

فان قيل ان قوله ليدل لا يضرنا لان قوله ليدل لا يضرنا لان قوله ليدل لا يضرنا

في
سؤال
ثابتي

بقوله الى نواع اعراب الاسم بقرينة البحث عنه **قوله** ثلثة اه جواب سؤال هوان قوله انواعه
مبتدأ وكل واحد من الرفع والنصب والجر خبر وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل
حمل المفرد على الجمع **اي** ينبغي للمصنف ان يذكر ادوات الحصر لان انواع الاعراب ليس الا هذه الثلثة
فلجاب عنها بقوله ثلثة فحينئذ صا الخبر هو مجموع الثلثة لا كل واحد منها وايضا صار العطف مقدا
على الربط وذلك مفيد للحصر والاختصاص لان حق هذا الربط التقديم لان الرفع في قوله رفعه
نصبه علامة الحكم وتأخير ما حقه التقديم يفيد الحصر **قوله** علامة كون اه جواب سؤال الاول
ان عمل الشيء ما يكون خاصا له فيحمل عليه ههنا لا يصح الحمل حيث لا يقال لفاعل رفعه والثاني انه ينبغي ان
يقول المصنف علم لفاعل يدن الياء الجازا واختصار التمام بقوله الى علامة يعني ان الرفع ليس يعلم الفاعلية
بل علامة لها وعلامة الشيء لا يكون محمولا عليه عن الثاني بقوله كون الشيء اه يعني ان الرفع علامة كون
الشيء فاعلا وليس بعلامة لذات الفاعل لان ذات الفاعل موجود بدن الرفع كما في رايته زيد **قوله**
حقيقته وحكما اه جواب سؤال هوان الرفع كما يوجد في الفاعل كذلك يوجد في المبتدأ والخبر ايضا
فكيف يصح قوله فالرفع علم الفاعلية اجاب بقوله حقيقة وحكما حاصلان الفاعل اعم من ان يكون
فاعلا حقيقة وحكما فالمبتدأ فاعل حكما لان الفاعل كما يقع مسئلة اليه بالفعل كذلك المبتدأ يقع
مسئلة اليه للخبر وكذلك الخبر فاعل حكما لان الفاعل كما يقع جزءا خيرا من الكلام كذلك الخبر
يقع جزءا خيرا من الكلام **قوله** علامة كون الشيء مفعولا اه جواب سؤال بمثل ما ذكرنا **قوله**
حقيقة وحكما اه جواب سؤال هوان النصب كما يوجد في المفعول كذلك يوجد في الحال التميز ايضا
اجاب بقوله حقيقة وحكما حاصلان المفعول اعم من ان يكون مفعولا حقيقة وحكما فهما مفعولان
حكما لان المفعول كما يقع بعد تمام الكلام كذلك التميز والحال يقعان بعد **قوله** علامة كون
الشيء مضافا اليه جواب سؤال بمثل ما مر وهو ان حمله الجرح على الاضافة غير جائز حيث لا يقال الاضافة
جرح فكيف يكون علما لها وايضا ان الغلام في مثل غلام زيد مضاف معها ليس بمجوز اجاب عن
الاول بقوله اي علامة اه وعن الثاني بقوله كون الشيء مضافا اليه **قوله** واذا كانت الاضافة او
رفع لما قيل ان المصنف لم يغير الاسلوب بان لم يلحق الياء للصكاية بالاضافة كما الحق باختصاصها حيث
لم يغير المصنف اسلوب الاسم في الثلاثة فلما ان الاعراب وضع للملأ على المعاني وهي ثلثة فكذا الدالغ الاثر الاثر الاثر كان
الاعراب اقل من المعاني والاعراب اكثر من المعاني وكلما خلا الاصل كذا في بعض المحاشي **قوله** اه لان المصنف علم الفاعلية
لان كما يوجد الفاعل كذلك يوجد المبتدأ والخبر غيرهما **قوله** فالحقيقة ظاهرة الحكم وجوه غصنة الفاعل من كونه مسندة اليه كونه جزءا ثانيا
من الجرح **قوله** فالحقيقة ظاهرة الحكم وجوه غصنة المفعول من تعلل الفعل بوجوبه لتمامه **قوله** اه وانما لم يذكر اللفظ لانه عمدا على تقابل
الاضافة الفاعلية والمفعولية فان كون الشيء مضافا لا يقال لفاعلته والمفعولية كما هو الظاهر انما لم يقل حقيقة وحكما لان المصنف لم يست
بوجوده او قليلا بحسب ما وكله بانه مفتي عبد الرحيم **قوله** يعني ان المراد بالاصطلاح كون الشيء مضافا لا يقال لفاعلته في مثل غلام زيد مضافا
لا مضافه حتى لا يخلط بين الاسلوب **قوله** ايض العلم من الاسم والاعراب ليس كذلك **قوله** اه مولى مفتي محمد عبد الرحيم

لم يقل علم الاضافية اجاب بما ترى **قوله** اي عامل الاسم اه دفع لما قيل ان التعريف غير جامع لخروج عامل
المضارع لان في المضارع ليس معنى الفاعلية وغيره وحاصل الجواب ان التعريف لعامل الاسم لا المطلق
العامل فلا بأس بخروجه **قوله** لفظيا كان او معنويا اه دفع لما قيل ان المتبادر من العامل هو
اللفظ لكانه فعل هذا لا يكون التعريف ما نعالصده على الابتداء في تخويز قائم لانه شئ يحصل
به المعنى المقصود للاعراب وهو الرفع مع انه ليس بعامل لفظ اجاب بقوله لفظيا او معنويا حاصل ان
العامل اعم من ان يكون عاملا لفظيا او معنويا فالابتداء وان لم يكن عاملا لفظيا لكنه عامل معنوي
يدخل في التعريف فصدق التعريف عليه سيد **قوله** ما به يتقوم اه فان قيل ان الباء في قوله به
جار والنهير مجزور محلا متعلق بيتقوم وهو العامل في المتعلق والاصل فيه التقدير فينبغي ان
يقال العامل ما يتقوم به اه مع ان المصدق مما عليه قلنا انما قد مهما اهتماما على قرب الضمير
الى مرجعه **قوله** اي يحصل جواب سوالين احدهما ان التعريف ليس بما نعالصده قرع على المفعول
نحو زيد في جاء في زيد مثلا لانه شئ قائم بالمعنى وهو الفاعلية للمقتضية للاعراب مع انه ليس
بعامل و ثانيهما ان التقويم مشتق من القيام وهو صفة الاجسام لانه عبارة عن ضد لقفوه فكيف
يصح اسناده الى الاعراض والمعنى من الاعراض اجاب بقوله اي يحصل اه حاصل ان المراد من التقويم
الحصول لا القيام بالغير والقرينة عليه انه اذا نسب التقويم الى الاعراض يراد به الحصول اذا نسب
الى ذوى الروح يراد به ما يقابل القفو **قوله** اي معنى من المعاني اه دفع لما قيل من ان التعريف ليس
بما نعالصده على حرف المضارعة لانه شئ يحصل به المعنى وهو المشابهة باسم الفاعل للمقتضية
لاعراب المضارع مع انها ليست بعامل فاجاب بقوله معنى من المعاني يعنى ان المراد من المعنى معنى
من المعاني المعنوية لا مطلق المعنى والمشابهة بالاسم ليست من المعاني المعتودة وفسر بالنكرة اشادة
الى ان الاسم في اللغة للبعد الذي هو في قوة النكرة كذا في حاشية عصام او جواب سوالين
اخر وهو ان جاء مثلا في جاء في زيد عاملا لم يحصل به معنى للعرب اذ معنى العرب ههنا حيوان
ناطق مع هذا الشخص هو حاصل بنفسه اي بالوضع لا بالعامل حاصل الجواب ان الالف واللام
في المعنى ههنا راجع الى المعنى المذكور في المعاني المعتودة **قوله** في جاء زيد اه دفع لما قيل من ان
الفعل والحرف لا يقتضيان الفاعلية والمفعولية والاضافة لان الاقتضاء من خواص ذى الروح وهو لا ليس
كذلك فدفع بما ترى **قوله** الاسم المفعول اه اشادة الى ظهور الموضوع لان المفعول صفة فلا بد لها

له حاصلان لللفظ متضمنة بنفسها فلم يخرج الى الحاق الياء المتضمنة اليها بخلاف الفاعل والمفعول لانهما ليسا متضمنين بنفسها
فيخرجان الى الحاق الياء المتضمنة بهم **ثم** وانما قدم المفعول على الاعرابين المتقدمين حال المعربا ولا الاعراب كالمفعول للمعرب وقد اعراب على العامل
لا يربط بالاختلاف والعامل سبقت اولان معروفة مفهومة العامل توقف على معرفة المعنى المقصود للاعراب كذا في التا شكنت **ثم**
على خلاف ما قال في تعريف الاعراب لاختلاف آخره بين ما هما عنه **ثم** وانما كان المعنى المقصود بالعامل في هذا حاله في حصول المعنى
في زيد فجعل الرفع علامة مفتى عنه وهو حرف المضارعة الذي يحصل بالمعنى هو المشية ثم افعال المقصود للاعراب المضاعفة مع الرفع ليس لانهما حاصلان
في

من موصو وهو ليس بموجود ههنا فاشاد بقوله اى الاسم اه **قوله** الذى لم يكن مثله ولا مجموعا هذا
تفسير المفرد ودفع لما قيل ان المفرد المنصرف يصدر على غلام في جاء في غلام زيد ودايت غلام زيد ومرد
بغلام زيد لا نهى عن هذا النوع من الاعراب اى بالحركات الثلث في الاحوال الثلث مع انه ليس بمفرد
منصرف بل مضاف واجاب بقوله الله اه حاصله ان المفرد على اربعة اقسام احدها انه يطلق على ما يقابل
المركب كما في الكلمة وثانيها على ما يقابل المضاف شبهه كما في بحث المناد وتالها على ما يقابل الجملة
كما في بحث التميز وثالثها على ما يقابل التثنية والجمع وههنا هو المراد بقية ذكر مقابلة فيما بعد هو
قوله المثني **قوله** ولا غير منصرف اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازي **قوله** الذى لم يكن بناء
الواحدة دفع لما قيل ان كجمع المكسر المنصرف بعد قوله فالمفرد المنصرف مستكرك لان الجمع المكسر
المنصرف لا يكون الا مفردا منصرفا لانه ما خذ من التكسير والجمع بعد صادم منصرفا فاجاب بقوله
اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما حاصل ان المراد بالجمع المكسر هو الاصطلاح لا اللفظ
فان قيل ان لابد للمفرد ان يقول فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان ايجازا واختصارا قلنا ان صفتية
قوله منصرفان لقوله الجمع المكسر مسلم لعدم الفصل بينهما بالاجنبى لكن صفتية لقوله فالمفرد
غير مسلم الوجود الفصل بينهما بالاجنبى هو قوله المكسر واليس بصحيح **قوله** ولم يكن غير منصرف
فيه اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازي **قوله** فالاعراب اه دفع لما قيل ان هذا شروع في
بيان اصناف الاعراب الاسم فمن اى جهة قد م المفرد المنصرف والجمع المكسر على سائر احوالها اجاب بقوله
فالاعراب **قوله** فالاعراب فيهما فيه اشارة الى ان الجار والمجرور وهو قوله بالضمته متعلق بقوله
يعربان عند البصريين وبمعربان عند الكوفيين **قوله** اى حالة الرفع دفع لما قيل ان نصب قوله
دفعوا ونصبوا لا يخلو اما ان يكون على الظرفية او الحالية او المصككية والكل غير صحيح اما الاول
فلان الظرف ما وقع فيه الفعل ولا يقع الاعراب في الرفع والنصب والجروا يظن الظرف ما زما
او مكان والرفع واخواه لا تكون زمانا ولا مكانا واما الثاني فلان الحال يكون محمولا على
الحال ههنا لم يصح الحمل لانه حال عن ضمير يعربان او معربان وهو داجع الى المفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف وهما لا يكونان دفعا ونصبوا جروا واما الثالث فلان المفعول المطلق هو ان
يشترط معنى الفعل عليه اشتمال الكل على الجزء وههنا ليس كذلك لان يعربان يشترط على الاعراب لا
على الرفع اجاب بقوله حالة الرفع اه حاصله باختلاف الشق الاول وهو النصب على الظرفية مجازا
بتقدير مضاف تقدير يعربان بالضمته حالة الرفع اه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه في محتل
النصب على الحالية لكم مضافا وهي تادة مؤلة بالفاعل تارة **قوله** لا بد من تقدير المفرد المنصرف بكونه
غير الاسماء الستة والحق بالمثني والجمع مثلا كلا وعشرين لانها داخل في المفرد لان المراد من المفرد ما لم يكن مثني ولا مجموعا
لانها خارجة عن الحكم لان اعرابها بحروف جيب بل انها غير داخل في واسطة ذكر فيما بعد بيان اعرابها كذا في علم الغفران مفتي
الرحيم ربنا اغفر لكانه ولو الدبر ولا ستاذيد وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات يؤتى الحساب

انه لم يغوا لاسلوب حيث اضيف ذوالى الاسم الظاهر دون الكاف اجاب بقوله انما اضيف الى
 الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس لانه وضع الواضع وصلة
 لتوصيف الشيء بالاسم الجنس فلا يضاف الا الى اسماء الاجناس الضمير ليس باسم الجنس وكان الصفة
 يكون محولا على الموضوع واسم الجنس لا يحيل عليه الا بالاضافة فلا يقال في توصيف الرجل مثال مثلا
 جاعني رجلا مال بل ذو مال كما لا يخفى **قوله** فالاعراب اه فيلشادة الى ان قوله بالواو اه متعلق بقوله
 تعرب او معية **قوله** هذه الاسماء الستة اه دفعها قيل ان الحكم على قوله اخوك واووك الخ بقوله
 بالواو مستكاذ لانها معربة بالواو فلا حاجة الى قوله بالواو وايضا يستحيل كونها بالالف والياء لانها
 ليست معربة بالالف والياء بل الواو اجاب بقوله هذه الاسماء الستة حاصل ان المواد هي الاسماء للذ كود
 من حيث هي هي اى مع قطع النظر الى خصوصية الاعراب بالواو والالف والياء فان قيل لم يغوا الشارح
 نظرا لكافية حيث اخر قوله بضافته عن قوله بالواو اه والمقصود من على ذلك قلنا ان تولد مضافا
 اه حال عن الظرف وهو قوله بالواو والالف اه والظرف من قبيل العامل المعنوي وتقديره
 المحال على العامل المعنوي غير جائز فليكن لم يمتد م قوله بضافته على قوله بالواو وحده يكون
 العبارة محولة على التقدير والتأخير والتقديم في بعض النسخ محمول على السهون من تصرف
 الناشئين **قوله** لكن لا مطلقا دفعها قيل ان هذا الحكم منقوض بالآخر الذي وقع في نحو
 جاءني اخيتك ورايت اخيتك ومردت باخيتك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالحركات
 لا بالواو والالف والياء فاجاب بما ترى **قوله** وموحدة دفعها قيل ان هذا الحكم منقوض
 بالآخر الذي وقع في نحو جاءني اخوك ورايت اخوتك ومردت باخوتك وكذلك في نحو جاءني
 اخوانك ورايت اخوانك ومردت باخوانك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالفتحة
 والجمع لا بالواو والالف والياء فاجاب بقوله وموحدة **قوله** واغما يصح اه دفعها قيل انه اذا

كان صدق ان الحكم على هذه الاسماء المذكورة ليس بخصوصها بل بعبرها وكثيرا ما يجري الحكم على شخص براديه الحكم على نوعه كما يقال
 زيد صحت طبعه مستوي القامة مريد به الحكم على نوعه ذلك ان العام المذكور في ضمن الخاص كذا المطلق في ضمن المقيد فالحكم على الشخص
 وكذا على المقيد بغيره يصرف الى العام والطلاق الذي ذكر معه كذا قال مولانا نور الحق ١٢ مفتي ١٣ اى على اعتبار تقديم قوله
 بالواو اه على قوله بضافته اذ في النسبة الا ان المهم احزه عنى الذكر لكون شرط الامانة الى غير بقاء المتكلم مقرونا صريحا بالشرطين المذكورين
 ضمنهما واما قوله موحدة كذا قال الفاضل السيد كوكلى ١٢ مفتي ١٣ في ان المتعارف في امثلة التعرض لا التعرض عن المركز بل
 تعرض بغير تقديم المحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف ممتنع عند سببه وعند الاختشاق يجوز تقديم المحال على العامل المعنوي بشرط
 تقديم المبتدأ على المحال كونه يقيى في الدار ما نحن فيه كذلك فليحاجه الى العذر الذي يفتح باب التقديم وسيد باب المنع كذا قال جمال الدين
 ١٤ مفتي ١٥ حاصل الاعتراض ان الحكم على هذه الاسماء بهذه النوع من الاعراب منقوض في حالة التصديف نحو جاءني اخيتك لانها
 في حالة التصغير معربة بالحركات فكيف يصح كذا الحكم على سبيل الإطلاق حاصل الجواب ان الحكم على هذه الاسماء بهذه النوع من الاعراب
 ليس مطلق بل حال كونها مكتوبة اذ مصغراتها معربة بالحركات فتدفع الاعتراض فالأخ في الامثلة المذكورة ليس مكتوب بل مصغرة ١٦
 ١٧ حاصل الجواب ان هذا الحكم على هذه الاسماء ليس مطلق بل حال كون تلك الاسماء موحدة للمشئ والجمع منها معربة بالاعراب
 التنشئة الجمع فاندرفع الاعتراض فالأخ في الامثلة المذكورة ليس بموحدة للمشئ والجمع ١٨ **عبد الرحيم**

القيدين موادين فلم يذكروها فاجاب بقوله ^١ انما لم يصرح اه **قوله** ولم يكف اه دفع لما قيل انه لم
 لم يكف في هذا الشرط اعني قوله مضافة الى غيرياء المتكلمين كوالامثلة كما انك في الشرطين الاولين
 اعني قوله مكبرة موحد على ذكر الامثلة لان ذلك الامثلة الستة كما كانت مكبرة وموحد كذلك
 كانت مضافة الى غيرياء المتكلم فاجاب بقوله ^٢ لم يكف اه **قوله** وانما جعل اه دفع لما قيل ان هذه
 الاسماء مفردة كالقمر المنصرف فينبغي ان يكون اعوابها بالحركة كما عراب لان المفرد اصل بالنسبة
 الى المثني والمجموع والحركة ايضا اصل بالنسبة الى المحرف والمناسب للاصل هو الاصل فلم اعرب
 هذه الاسماء بالحرف اجاب بما ترى **قوله** تامة وانما زاد قوله تامة اشادة الى ان المناقرة التامة
 انما تلزم اذا جعل اعراب الاحاد كلها بالحركات ولما قيل لوحشة والمناقرة بالتامة فلا يريد
 ما قيل ان المناقرة يبقى ايضا كذلك لان كلامن المثني والمجموع معرب بالحروف قوله وانما
 اختاروا اسماء ستة اه دفع لما قيل ان فع الوحشة يكون بالزيادة والنقصان ايضا كذلك فلا اختاروا
 الستة فاجاب بما ترى **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء اه دفع لما قيل ان الاحاد كثيرة فصار
 تخصيص هذه الاسماء اعني اخوك وابوك اه اجاب بقوله ^٣ انما اختاروا اه **قوله** في كون
 معانيها منبئة اه اشارة الى ان هذه الاسماء مشابهة بالمثني والمجموع لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود
 حرف صالح للاعراب في اواخرها كما في المثني والمجموع واما معنى فلان معانيها منبئة عن التعدد
 كغنى الثنية والجمع **قوله** حين الاعراب سماعا دفع لما قيل كما ان هذه الاسماء الستة مشابهة لفظا
 ومعنى بالمثني والجمع كذلك الاسماء المحذوفة لا يجوز ان يكون لها معنى فاجاب ^٤ ليس لها مشابهة لفظا ومعنى
 اما لفظا فلوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها واما معنى فلان معانيها منبئة عن التعدد كما ليد
 يقتضيه ذى اليقظة الذي يقتضيه ذى الدم اجاب بقوله حين الاعراب سماعا اه تقرير الجواب
 انه لم يسمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة في اواخرها عند الاعراب فان الحروف التي
 في اواخرها محذوفة نسيا منسيا **قوله** وما يلحق به دفع لما قيل ان ذكر كل واحد ذكر المثنى مستكاف
 لانه تنبيه ايضا حاصل الجواب ان كل واحد ليس بمثنى بل من ملحقاته لانه عبادة عما يكون له مفرد
 من لفظه ليس لكلام مفرد من لفظه انما ليس له مفرد عند السماع من العرب **قوله** وكذا كلتا
 دفع لما قيل كما ان كلام معرب بهذا النوع من الاعراب فذلك كلتا معرب بهذا الاعراب فلا
 يحسن تخصيص كل واحد اجاب بقوله وكذلك كلتا اه وفيه اشادة الى ان هذه العبارة على حد
 المحذوف **قوله** ولم يذكروا جواب سواك هو انه لما كان اعراب كل واحد واحدا ^٥ له حاله لو انك
 بالاشارة في حق الاضافة توجب انما اضفتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع من الاعراب مع انه ليس كذلك ام ^٦ له حال الجواب لما كان
 كل واحد من التنبيه الجمع احوال ثلثة جعلوا في مقابلة كل حال اسماء علمية ام ^٧ له فان كل واحد منها يدل على معنى واحد ذلك المعنى
 ينبئ عن امر آخر كالاخ ينبئ عن الاخ والاب عن الابن والجمع عن المروءة والفم عن الهن عن حب ذوا عن الصاحب عما يصاحبه
^٨ له يعني انما يذكر المفعول كلتا لان كلا اصل وكلا فرع لذكر الاصل كذا الفرع وانما كان فرعا لكونه مؤنثا والمرث يكون فرعا للذكر ام

في كون
 في كون
 في كون

فلم یزید کلمۃ کلنا فاجاب بماترے **قوله** ای حال کون اہ جواب سوالہ ہوا ان قولہ مضافا حال من
 المثنی وکلا فاعترض علیہ بان تقید المثنی بالاضافة باطل لان الاعراب بالحقوف للمثنی ثابت سوا رکبان
 مضافا ولا او تحریب بالسوال ہکذا ان قولہ مضافا حال عن المثنی وکلا فلا مطابقة بین الحال ویدی
 الحال فی الافراد والتثنیۃ فاجاب بماتری حاصلہ انا لا نسلم ان قولہ مضافا حال من المثنی
 وکلا بل حال عن کلا فقط فی طریق الحال مع ذی الحال **قوله** وانما قید بذلک اہ جواب سوالہ و
 ہوا نہما الوجه للمضمر حیث اورد القید ہنا ولم یورد فی الجمع مع ان المثنی والمجموع کلاهما ۲
 معربان بالحروف وحاصل الجواب ظاہر **قوله** الذی ہوا الاصل اہ دفع لما قبلہ نہما الوجه فیما
 اذا اذیف کلا الی المظهر ودعی جانب لفظہ دون اللفظ واعرب بالحركات دون الحروف فاجاب
 بقولہ الذی ہوا الاصل حاصل ان المظهر اصل من المضممر لا نداد لمنہ علی المقصود واللفظ ۲
 اصل من المعنی لانہ موقوف علیہ والحركات اصل من الحروف فاعطى الاصل للاصل رعایتہ
 للتناسب **قوله** الذی ہوا الفرع اہ دفع لما قبلہ علی عکس ماترے فانہم **قوله** اثنان الخ فان
 قیل ان ذکر اثنان واثنان بعد المثنی مستدرک لکون اثنتین ایضا قلنا اھما ملحقان بالمثنی و
 لہما بتثنیین حقیقۃ لعدم الفرق لھما من جنسہما وانما یجعل اثنی واثنی مفرق لھما لانہ لو کان کذلک
 لصدق اثنان واثنان علی الاربع وذا باطل **قوله** وثبتان اشادیۃ الی ان هذا علی حذف المعطوف
 ایضا واما لید کہہ لکونہ فرع اثنان فلا یرد ما قیل کما ان اثنان واثنان معرب بہذا النوع عن الاعراب
 فکذلک ثبتان معرب بہذا النوع من الاعراب فلم یتمتع علی المعرب لہما ولم یتکف بذکر
 الاصل فی قولہ اثنان واثنان لمشاہتہما بصک الکلام بذکر الھمزۃ **قوله** فان هذا الالفاظ
 جواب سوالہ ہوا ان هذا الالفاظ مفردۃ والالف فی اخرہا من نفس الکلمۃ کاذائد ولذلک
 لا یقال بدون الالف فلما كانت مفردۃ فیلزم ان تكون معربۃ باعراب المفردات فذفع بماترے
قوله المفتوح الخ دفع لما قبلہ وھوا نہ یلتزم الالتماس بین المثنی والمجموع اذا کان النصب الخ
 فیہما بالیاء اجاب بقولہ المفتوح اہ **قوله** والمراد بہ اہ جواب سوالہ ہوا ان المراد بجمع المذکر
 السالم لا یخلو اما ان یکون حقیقیًا او مجازیًا وکلاھما فان کان الاول فلخلفیہ نحو مسلمون
 وخرج عنہ نحو **عہ** بر صفحہ ۳۳ در **عہ** وشتہ شد **عہ** واما ثانی الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف
 علیہ یکون جائزہا اکثریۃ لا کلیۃ ۱۲ مفتی عبدالرحیم **عہ** ونقول ان النکتۃ للفقار للفقار لان الذکر اصل ۱۲ **عہ**
 اذ المثنی ما حتی آخر مفردۃ الفاء ویا ووزن ولم یثبت ۱۲ مفتی عبدالرحیم **عہ** وھوالذی یکون مفردۃ مذکر الخی آخرہ
 واو ووزن او یا ووزن ۱۲ مفتی عبدالرحیم **عہ** تقریرہ انہ ما لوجہ فیما اذا اذیف کلا الی الضمیر ودعی جانب متناہ
 دون لفظہ واعرب بالحروف دون الحركات حاصل الجواب ان المضممر فرع من المظهر ولستہ فرع من الحركات فاعطى
 الفرع للفرع للتناسب ۱۲ مفتی عبدالرحیم **عہ** **قوله** سلمون لکون مفردۃ مذکر الخی آخرہ داوود
 او یا ووزن ۱۲ مفتی عبدالرحیم

سنتين لكون مفرداً مؤنثاً وان كان الثاني تضاداً بالعكس وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اجاب بقوله والمراد به اه... يعني ان المراد به هنا عموم المجاز وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرداً من كوا او مؤنثاً **قوله** وما لحي بـ اه جواب سوالك هو ان كوا ولو بعد جمع المذ كوال سالم مستند لك لانهم جمع ايضاً اجاب بقوله ما لحي بـ يعني فيه اشارة الى انه ليس بجمع من كـ حقيقة بل من ملحقته لعدم المفرد لمن جنس وان كان مفرداً لكنه ليس من جنس **قوله** لا عن لفظه اه جواب سوالك هو انما كان الوجود ذو فكيف يكون من الملحقات بل هو عين الجمع فاجاب بما ترى **قوله** اي نظائرهما اه جواب سوالك هو ان الاخوات... لا تستعمل الا في ذى الروح وعشرون واخواتها ليس كذلك بل من قبيل الالفاظ اجاب بقوله اي نظائرهما اه حاصل ان استعمال الاخوات في الالفاظ يعني النظائر من قبيل الاستعارة المصروفة لانها عبارة عن ذكر المشبهة ارادة المشبه وهما كذلك لان شبيهت الاخوات بالنظائر والامثال كذلك في المطوك غيره **قوله** وليس عشرون اه جواب سوالك هو ان ذكر عشرون بعد ذكر جمع المذ كوال سالم مستند لك لانهم جمع ايضاً اجاب بما ترى **قوله** وايضاً اه جواب ثان عن ذلك السؤال **قوله** رفعاه اه جواب سوالك هو ان الواو والجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيكون تقدير الكلام هكذا جمع المذ كوال سالم معرب بمجموع الواو والياء والامر ليس كذلك اجاب بما ترى **قوله** لانه الضمير المرفوع جواب سوالك هو انه لم يجعل الالف علامة الرفع في الجمع والواو علامة الرفع في التثنية فاجاب بما ترى فان قيل الواو فيه علامة الرفع فلو جعل ذلك اعراباً في حالة الرفع يلزم توارد العليين المؤثرتين على معاول واحد بالشخص وهو باطل قلنا ان ذلك المعنى ثابت لو كان المؤثرين لفظيين واما اذا كان احدهما لفظياً والاخر معنوياً فحينئذ يجوز ايراد المؤثرين على اثر واحد كما فيما نحن فيه هكذا الحكم في التثنية او نقول ان في الواو والالف اعتبارين اعتباراً بالذات واعتباراً بالخصوصية فكونه علامة باعتبار الذات وكونه اعراباً باعتبار الخصوصية ولا تعتبر هذا الابدع دخل العامل **قوله** لوقوع اه جواب سوالك هو انما حمل النصب على الجر فلم لم يحمل هو على الرفع حاصل الى ان اطلاق النصب على الياء ليس الا بطريق استعارة علام الجرد للنصب والاستعارة بينهما جائز لوقوع كل منهما فضلة في الكلام والاستعارة بين النصب والرفع غير جائز لان الرفع علامة العمدة فليتنا استعارة القوى للضعيف **قوله** ولما كان التقدير اقل اه جواب سوالك هو ان الاعراب باللفظ اصل **قوله** سالما وغيره فلا يتفرض نحو سنين جميع

فان الحاق الواو والياء والنون المعتمدين في مفهومه الاصطلاحي كما قال مولينا نذر الحق اه **قوله** فانه ليس المراد به لفظ بل افراد يؤمن زاد الله اه اي لوقوع موصوف كل واحد من النصب والجر فضلة في الكلام ولوقوع كل واحد من النصب والجر فضلة في الكلام ولما كان لفظ النصب والجر المنفصلين كان وجه مجيء **قوله** من الاعراب التقدير لان الاعراب اصل الكلام وان كان اللفظ **قوله** لا بد من الاعراب

والمصداشار الیه اولاً فیما سبق فلم اخره ههنا فاجاب بقوله ولما كان اه حاصله ان الاعراب
 التقديری لما كان اقلا ای سهل الضبط فیکون اولى بالتقدير لان الاعراب التقديری لا
 یجئ الا فی موضعین وهما التعذر والاستنقال **قوله** ای تقدیر الاعراب جواب سوال هوان
 هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى واسئل القرية فان لفظ الاهل مقد في هذه الالة مع انه
 لم يوجد فيه التعذر اجاب بقوله ای تقدیر الاعراب اه یعنی ان اللام فی قوله التقدير عوض
 عن المضاف الیه فالمراد تقدیر الاعراب لا مطلق التقدير فساد العبادة على حذف المضاف
 الیه وهذا رد على الفاضل الهندی حيث قال ان هذه العبادة على حذف الموصوف فساد التقدير ای
 الاعراب التقديری لان مقابله لقوله **اللفظ** فيما عدا اه ووجه الدان اللام ان كان عوضا عن
 الموصوف لزم حذف لفظ الاعراب ویاء النسبة وان كان عوضا عن المضاف الیه یلزم حذف
 الاعراب فقط وقلة المحذوف اولى من كثرة **قوله** ای فی الاسم جواب سوال هوان كلمة
 ما هم بها للجمهور فصار هذه القاعدة منقوضة على رمی ودعی مثلاً لانها شيئان يتعذر فيهما
 الاعراب وليست التقدير فيهما اجاب بقوله ای فی الاسم اه وهما فعلان **قوله** المعرب
 اه جواب سوال هوان هذا منقوض على نحو هذا فی جاء فی هذا لان اسم تعذر فيهما الاعراب
 ولا تقدير فيهما اجاب بقوله المعرب اه وهو مبني **قوله** الاعراب اه جواب سوال هوان
 الضمير فی تعذر راجع الى ما وتقدر الشيء فی الشيء فرع لثبوت المقدار فيه اذا تعذر المقدار
 فيه هو الاسم المعرب فلا يبق له وجود فی الخادج فكيف يوجد التقدير فيه حاصل الجواب ان
 الضمير فی تعذر ليس راجع الى ما بل الى الاعراب وايتم فيه رد على الشيخ الرضی لان قال
 فی توجیه المتن الذي تعذر اعرا به اه فيكون فاعل تعذر دعوت لفظ الاعراب لا الضمير
 المستتر فی تعذر فحذف الفاعل على لفظ الاعراب المضاف اقيم المضاف الیه عن الضمير
 مقام المضاف ثم استترى تعذر فعند الشيخ الفاعل محذوف والمضاف الیه هو الضمير المستتر
 فی تعذر راجع الى الاعراب والعائد محذوف وهو كلمة فيه ووجه الدان ظاهر وهو ان حذف
 الفضلة اهون من حذف العمق وايضا حذف الفاعل واقامة المضاف الیه مقام موع استنثا
 غير شائع وحذف العائد شائع فترك الشائع مع محذوف ارتكاب غير الشائع غير معقول

قوله فيه جواب سوال هوان اذا كان الضمير فی تعذر راجع الى الاعراب **له** یعنی ان القلة
 سبب التقييم باعتبار لازمه هو سهولة الضبط او لوى سيا لكوني **له** بخلاف اللفظي فانه يجئ فيما سواك موضعين جميعا
 عه ای عن التقديرى مع ان المناسب خيوعن اللفظي لان من حق العلامة الظهور فاللفظي اصل فی الاعراب حقيق
 تقويم نظر الى انه **له** لكون لفظ تعذر صلة ما وفى الصلة لا بد من العائد الى الموصول **له** مفتى **له** حاصل
 اسوال ان الضمير فی تعذر ان كان راجع الى كلمة ما يلزم فساد المعنى لان تقدير الشيء فی الشيء اه **له** مفتى عبد الرحيم
 رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين **له** فداى محمد دل وجان من و

في الموضعين
 ٢

بقي هذا الجملة بلا عائد ^{علم} والجملة اذا وقعت صلة لا بد فيها من العائد الى الموصول اجاب بقوله فيه
 حاصل ان العائد اعم من ان يكون حقيقيا او تقديريا وهما وان لم يوجد الاو لاكن وجد
 الثاني **قوله** اي امتنع جواب سوال وهو ان ذكر استتقال بعد تعذر مستكاث لا نهما يعنى النفس
 اجاب بقوله اي امتنع ام يعنى المراد من التعذر امتناع ظهور الاعراب وفي الاستتقال لم يوجد
 الامتناع **قوله** ظهوره جواب سوال هو ان تعذر الشيء في الشيء فرع لثبوت المقدك فاذا تعذر
 المقدك وهو الاعراب فلا يثبت الوجود له في الخارج فكيف يصح اطلاق التقدير عليه اجاب
 بقوله ظهوره يعنى ان المراد بالامتناع امتناع ظهوره لا امتناع وجوده **قوله** في لفظه جواب سوال
 وهو انه على هذا لم يكن المثال هو قوله كعصا مطابقا للممثل لانه ثبت ظهور الاعراب في المثال
 حاصل الجواب ان الاعراب على قسمين احدهما مقابل للبناء والثاني ما اختلف اخر المعرب
 به والمراد ههنا الثاني لانه لا يكون الا في الاسم المعرب **قوله** وذلك اذ الماه جواب سوال
 وهو ان ذكر قوله استتقال مستغن عن ذكر قوله تعذر لان امتناع ظهوره كما وجد في
 الاستتقال وجد في التعذر ايضا اجاب بقوله اذ لم يكن اه حاصل ان تعذر الاعراب ههنا
 من جهة ان في اخر المعرب الف غير قابل للحركة وتعذر الاعراب في الاستتقال من جهة اخرو
 هو ان في المعرب حرف قابل للحركة لكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيل على اللسان **قوله** كما في
 الاسم المعرب اه جواب سوال وهو ان الكاف في قوله كعصا يعنى مثل مضاف الى عصا فاضافة لا
 يخلو اما ان يكون بمعنى اللام او من او في فان كان الاول قد خل فيه ردحى وخرج عنه عصا لان
 المقصود في الاضافة اللامية هو المضاف والمضاف اليه قيد له هو خارج عن الشيء وان كان الثاني بالعكس
 لان القاعد في الاضافة البانية كون المضاف اليه عين المضاف وان كان الثالث يلزم ظرفية الشيء
 لنفسه هو باطل اجاب بقوله كما في الاسم اه حاصل ان المراد ههنا الاول والثاني لكن المراد بغير عصا
 كل اسم معرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة **قوله** في اخره الف مقصوداه الظرف هو الاخر وهو
 اعم من ان يكون الفا او غير الف والالف حينئذ خاص فيكون ظرفية العام للخاص هو جائز فلا يرد ان
 اخره ههنا ظرف والالف المقصورة من ظرف فيلزم ظرفية الشيء لنفسه لان اخر الاسم ليس الا الالف
 او نقول ان هذه العبادة على حذف المضاف تقديره اي في موضع اخره او في انبا اخره الف
 مقصورة **قوله** ساء كانت اه جواب سوال هو ان المثال لا يطابق للمثل لان المثال هو قول عصا وليت اخره
 له ههنا محذوف في لفظه فيلان العائد اه **قوله** فهذا القسم الثاني يمتنع ظهوره في المثال المذكور فلا يرد اه
 يعنى دخل في عصا فقط ولا يدخل فيه مثل عصا والامر ليس كذلك معنى عبد الرحيم پشا وري **قوله** ميت
 بها لانها ضد للممدودة ولا نهما ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بربيل مقابلته للممدودة و
 عدم اختصاص من لبع بالالف لتحقيقه في ميم غلامى ١٣ مولوى عبد الغفور **قوله** فان الالف المقصورة
 غير قابلة للحركة ١٢ مفتي عبد الرحيم رب اغفر لكاتب هذا الكتاب لوالديه لجميع المؤمنين والمؤمنات بربهم الحسا

الف المقصود اجاب بقوله سواء اه **قوله** فان الالف اه هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله**
وكما في الاسماء المعرب دفع لما قيل ان قوله غلامى معطوف على قوله عصاف صادا لكاف ههنا مقدرا
مضافا الى غلامى ^{اي على وزن عَصَافٍ} فهذه الاضافة ايضا لا يخلو اما لامية او بيانية او ظرفية فان كان الاول قد دخل
فيما نحن بآتي ^{كأنه بآتي} وخرج عنه غلامى ان كان الثاني فبالعكس ان كان الثالث يلزم ظرفية الشئ لنفسه
اجاب بقوله وكما في الاسماء المعرب اه حاصل الجواب انا نقول باختيار الشقين الاوليين لكن المراد
بمثله غلامى كل اسم معرب. با تحركة المضاف الى ياء المتكلم وفي هذا دد على بعض النحاة حيث قالوا
ان غلامى مبني لكونه مشددا لا متزاج بالمبنى بوجه الاول ان فيما بين المضاف والمضاف اليه شدة
الامتزاج والثاني ان فيما بين الضمير المتصل وما اتصل به ايضا شدة الاتصال والثالث ان الياء
ساكنة فالتلفظ بها علىحدة محال فصادق لشد الامتزاج اخره وسط الكلمة ولا يجري الاعراب
فيها ووجه الرد ان مضاف الى ياء المتكلم والاضافة تقوى جهة الاسميته وتضعف جهة المشاهدة
بالفعل فيكون معربا **قوله** فان قيل هذا منقوض بحيث واذا واذا لاها مبنيته مع الاضافة بل هي
باعتة على بناها غالبا لاضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى
مضمون الجملة فتشبه بحروف في الاحتياج قلنا ان معنى المنافاة موجود ههنا وهو ان الاضا
مانعة للبناء لا دافعة له يعني اذا كان الاسم الموجود في كلام العرب معربا قبل الاضافة ثم اضيف
الى المبنى فهذه الاضافة مانعة للبناء وان كان الاسم الموجود في بنينا قبل الاضافة ثم اضيف فهذه
الاضافة ليست بدافعة للبناء فالغلام في غلامى وجب معربا وحيث واذا واذا وجد وامبني **قوله**
فانه لما اشتغل اه هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله** في حالة الجر لفظ لان كسرة الميم قلما مقام
كل واحد من الاعراب واقتضاء اليه **قوله** غير مريض فيه اشارة الى ان قوله مطلقا ايضا دد على
بعض النحاة الاخر حيث قالوا ان اعراب غلامى في حالة الرفع والمنصب تقديرى وامافى حالة الجر
فاعرابه لفظ لان الكسرة مشتركة بين اقتضاء العام والياء ووجه الرد انها **له** لا قلنا ان المقصود
في الاضافة اللامية هو المضاف المضاف اليه فيلزم خارج عنه **له** اى في جعل غلامى مثالا لتقدير الاعراب معنى **له**
اى الذى يقتضيه الجملة به ففى ان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلاها ^{اي على وزن عَصَافٍ} تختص المضاف اليه هو المقصد المتضمن
الجملة ولهذا العز بها بعضهم قلت لاضافة الى المفرد لزوال علة البناء وهى لاضافة الى الجملة كذا في الفوائد **له** الاولى بان
يقال فتشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه بنيت مثلها **له** كذا في الفوائد **له** فانها كانت بمنزلة قبل
الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة البنية فذلك لاضافة لا تمنع ولا ترفع البناء **له** **قوله** غير مريض
ان كسرة اللام متقدمة على كسرة الاعراب براتب تقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضى المتقدم على الاعراب فلا يجوز
ان يكون هى اى اى اى قبل اللام يجوز زوال الاولى الاولى بعرض الثانية قلت لادوجه لزوالها لبقا سببها مع ان الاصل بقاء
الشئ على ما كان **له** معنى **له** لانه كان معربا قبل الاضافة فاذا اضيف الى المبنى فهذه الاضافة تمنع بنائه **له** **قوله**
له كما قال المصنف ولا تصناف الا الى في الاكثره **له** رب اعرف لكاتبه ولوالديه والاستاذية لجميع المؤمنين والمؤمنات

ان كانت مشتركة يلزم أن تورد المؤثرين المستقلين على ثواب واحد بالشخص وهو مستنق **قوله** اے
 فی الاحوال الثلث اہ فیہ اشارۃ الی ان نصب قولہ مطلقا علی الظرفیۃ **قوله** یعنی کون الاعراب اہ ہذا
 لدفع تخطیۃ البتہ لانی لا تہتم بملزۃ الطفل ویسمی اخر الکلام قد ہیہ ذمہ الی ان قولہ مطلقا قید
 لغلامی فقط فلذلک قال اشارہ یعنی کون اہ فعلہ منہ انہ قید لہما **قوله** غیر مختص ببعضہا
 تفسیر لقولہ فی جمیع الاحوال **قوله** کما فی الاسم الذی اہ جواب سواک ہوان الکاف فی قولہ
 کقاض بمعنی مثل مضاف الی قاض ہذا الاضافۃ ایضہ لا یخلو اما ان یکون لامیۃ اویانیۃ او ظرفیۃ
 فان كانت لامیۃ قد خل فیہ داء وخرج عنہ قاض وان كانت بیانیۃ فصاد بالعکس وان كانت ظرفیۃ
 یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ اجاب بقولہ کما فی الاسم اہ حاصلہ ان المراد بمثل قاض کل اسم یکون فی
 اخرہ یا مکسور ما قبلہا **قوله** سواء كانت جواب سواک ہوان ہذا المثال لیس بمطابق للمثل
 لانہ لیس فی اخر قاض یا مکسور ما قبلہا اجاب بقولہ سواء كانت الحاصلہ لجواب ان فی اخرہ
 یا مکسور ما قبلہا فی اصل الوضع **قوله** ای فی حالی الرفع اہ فیہ اشارۃ الی ان نصب قولہ رفعا
 وجرا علی الظرفیۃ وایضہ جواب سواک ہوانہ قولہ رفعا وجرا مفعول فیہ لتقدیر الاعراب من جہۃ
 الاستثقال ہوا ما زمان او مکان وھذا لیس بواحد منہما حاصلہ الجواب انہ مفعول فیہ محاذی باعتبارہ
 للمضاف المحذوف **قوله** لانی حالۃ النصب فیہ اشارۃ الی ان قولہ رفعا وجرا قیدان احتراز بان
قوله عطفت علی قولہ کقاض جواب سوال ہوان مسلمی عطفت علی قولہ کقاض وهو مدح
 الکاف ہذا ایضہ مدح لولہا فصاد معنہ کخو مسلمی قد کمر کلمتہ بخوبی الکاف مستدرک لانہ یفید
 ما یفید الکاف اجاب بقولہ عطفت علی قولہ کقاض لا علی قاض وحدہ وایضا هو مرد
 علی الفاضل الھندی حیث قال انہ معطوف علی قولہ قاض وحدہ ودخل تحت الکاف و
 معنہ کخو مسلمی ولا یلزم الاستدراک لانہ یفید بالکاف اشتراک مسلمی فی تقدیر الاعراب
 بقاض فی الاستثقال یفید بالنحو کلیۃ مسلمی یعنی ان المراد بنحو مسلمی کل جمع الذکر السالم للفتا
 الیاء المتکلم فانہ یکون اعرابہ فی حالۃ الرفع مقدرا مفادا احدہما مغائر عن الآخر ووجہ الرد
 ان کلیۃ مسلمی یرفہم من لفظہ لان ہذا تمثیل المقصوف لیس خصوصیتہ الذکورات بل المراد منہ
 ذکر الذکورات واخواتہا **قوله** یعنی تقدیر الاعراب الی قولہ رفعا جواب سوالین الاول ان الاصل
 فی العبارة لا یجوز الاختصار فینبغی للفظ ان لا ینزل کولفظ النحو وعطف قولہ مسلمی علی
 قولہ قاض وقال و مسلمی والثانی انہ **قوله** اے لعصا وغلای یظہر ان کون
 الاعراب تقدیر یا فی بنین النورین غیر..... مختص بحال دون حال کما ان القسم الثانی من الاستثقال
 مختص ببعض الاحوال کما یدل علیہ قولہ کقاض رفعا وجرا ونحو مسلمی رفعا کذا فی التاشکی
 مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

ما الوجه المصداق لذكر التقدير الاعراب من جهة التعدي مثالين كليهما معربين بالحركة وذكر
 تقدير الاعراب جهة الاستقلال مثالين احدهما معرب بالحركة والثاني معرب بالحرف
 اجاب بقوله يعني الحاصل الاول ان ذكر لفظ نحو ولم يعطف قوله مسلمي على قوله قاض بل عطف
 على قوله قاض تنبها على ان هذا نوع اخر من الاعراب التقديرية يعني ان الاعراب المتكسر في لفظ
 قاض من قبيل الحركات وفي مسلمي من قبيل الحروف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التعدي
 مختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين من نوع واحد ليكون اشتدادا على ذلك واما تقدير الاعراب
 من جهة الاستقلال فليس يختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين احدهما من النوع الاول والاخر
 من النوع الثاني **قوله** اذ قد يكون الاعراب بالحرف اه جواب سواله هو ان تقدير الاعراب
 بالحرف كما ياتي في حالة الرفع فقط نحو مسلمي فكل لك ياتي في الاسم للمعرب بالحرف في الاحوال
 الثلاث ايضا مثل جاءني ابو القوم ودايت ابو القوم ومردت بابي القوم فلم لم يتعرض المصنف الى ذلك
 اجاب بقوله اذ قد يكون الحاصل ان الشارح اتي بكلمة قد اشارة الى ان المصنف بصدد بيان الكلمة
 او الاكثية وهذا ليس بكلمة ولا اكثية بل في غاية القلة فلذا لم يتعرض المصنف الى
 اليه **قوله** المتلفظ به جواب سواله هو ان تخصيص الاعراب اللفظي فيما عدا المذكور غير
 صحيح لانه كما يكون فيما عدا المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا وحكما
 فالضمة والفتحة والكسرة المفروضة في المذكور لفظ حكمي لانه يجري عليها احكام اللفظ
 الحقيقية لانهما تدل على فاعلية الفاعل مفعولية المفعول كون الشيء مضافا اليه بالوضع كما
 ان الاعراب اللفظي الحقيقة يدل على فاعلية الفاعل اه مثل جاءني زيد اه اجاب بقوله
 المتلفظ به حاصل ان المراد من اللفظ اللفظ للغوي لا الاصطلاحي بقسرية الاستعمال
 من العرب لانهم اذا ذكروا المبداء اداد وامنه المشتقي فصا من قبيل تسمية الكل باسم الجزء
له يعني بالاسماء الستة المضافة الى الظاهر المعرب باللام وكذا جمع المذكر السالم المضاف الى الظاهر المعروف باللام
 نحو جاني صاحب القوم ورايت صاحب القوم ومررت بصاحب القوم كذا في العصمة ۱۲ **له** قوله جواب سوال الخ اعلم ان
 الحركات الاعرابية وان كان فيها وضع على ما ذهب اليه الرضوي لكنها ليست بلفظ كما حققناه في اللفظ بل هي من كيفية اللفظ
 فهذه الكيفية ان تعد ظهورا او استتقا فتعبر عنه اللفظية وهذا من مصطلحاتهم واذ عرفت هذا عرفت ان السؤال كذا
 جوابه من الواجبات العجيب كل العجيب من حاصل جوابه من ان المراد اه لان اللفظ لغة الرعي فهو ممتنع انه محال معنى له
 من مقولة الفعل الاصل ان الاعراب من مقولة الكيف والتبائن بينهما ظاهر لان المصنف مع ما قاله لبدء اصلا بل قال
 باللفظ وهو من المنسوبات فالجواب ان يقال انفسه الشارح بالمتلفظ به للاشارة الى ان المنسوبات في حكم المشتق
 ولا شك ان الاعراب اللفظي متلفظ به في اصطلاحهم باعتبار عدم تعدد ظهوره في اللفظ وعدم استتقاله ولا يلزم منه ان
 الاعراب نفسه لفظ وقد بقي التحقيق في زوايا الكلام بعد لكن ايراده يفضي الى غاية الطول ۱۲ اشح ۶۱۲
اللهم انت وليي في الدنيا والاخرة توفني مسلما وأحقق بالصالحين ه

قوله يعني فيما عداه ما ذكر جواب سوال وهو ان الضمير في قوله فيما عداه راجع الى ما تعدوا
استثنا والمطابقة بين الراجع والمرجع لازمة في الافراد والتثنية ولم يوجد ههنا حاصل
الجواب انهما مؤلان بتاويل ما ذكر والمراد منه ما تعدوا واستثنا لا مطلق ما ذكر فلا يثبت
ما قيل ان تاويل ما تعدوا واستثنا بما ذكر غير صحيح لانه كثير من ان الاعراب فيه لفظ مثل الكلمة
ولفظ ومفرد وغيرها مثل الكلام والاسم **قوله** ولما ذكرناه جواب سوالين الاول ان مقصود
المصنفين الاقسام الثلاثة والمقاصد الثلاثة وغير المنصرف ليس منها فلما عرفت واما الثاني فلا
لما عرفت فلم يعرف المنصرف مع اصله وتقدم في تفصيل انواع المعرب وجوده ايجاب
عن الاول بقوله ولما ذكر في تفصيل الاعراب المنصرف وغير المنصرف اه ولم يعلم المبتدئ به
فلما عرفت وعن الثاني بقوله ومعرفته يعرف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قيل
لم لم ينعكس ايجاب بقوله وكان غير المنصرف اقرب للمنصرف اه فلما عرفت غير المنصرف واكتفى
بتعريفه **قوله** واكتفى بتعريفه فان قيل لم يقل والمنصرف فيما عداه على قياس قوله واللفظ فيما
عداه اوجب بان المنصرف ما خوذ في غير المنصرف **قوله** اي اسم اه جواب اسئلة ثلثة الاول
المبتدئ والخبر اذا كانا معرقتين فلا بد بينهما من ضمير الفصل فينبغي ان يقول غير المنصرف هو
ما الخ والثاني ان لفظ غير مبتدئ نكرة لتوغل في الهمام لا يصير معرفة بالاضافة وكلمة ما
موصولة والموصول مع الصلة خبره فيلزم تنكير المبتدئ وتعریف الخبر وذا غير جائز والثالث
ان كلمة ما للعموم فغناه غير المنصرف ما اي شئ فيه علتان فعلى هذا تعريفه منقوض على لفظ
قوله لانه ايضا شئ فيه علتان الوصف والتانيث مع انه لا يكون غير منصرف ايجاب
عنها بقوله اي اسم حاصل ان كلمة ما عبارة عن الاسم بقرينة جعل غير المنصرف من
اقسامه فخرج ضمير لان فعله وما فسر كلمة ما بالنكر علم انهما موصوفة بقرينة وقوعها في
محل الخبر لان الاصل فيه التذكير وايضا يحتمل ابتداء ثبته لانه وان لم يكن معرفة لكن
نكرة مخصصة لان اضافة وان لم تعد التعريف لكنها تفيد التخصيص فتصح ابتداء ثبته
قوله معرب جواب لما قيل ان تعريفه ليس بما نتم لصدقه على خضار وثمار فان فيها
وجدت علتان التانيث والعلمية مع انها منصرفان ايجاب بقوله معرب وهما مبنيان لا
قوله تؤثران جواب سوال وهو ان تعريفه ليس بما نتم لصدقه على خضار وقائمة لانهما اسمان
معربان فهما علتان هما الوصف والتانيث مع انها منصرفان ايجاب بقوله تؤثران يعطيان الاول با

العلتين **له** لانه اذا علم ان غير المنصرف ما فيه علتان آه علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك **له** بان عرف المنصرف
واكتفى بتعريفه **له** فلما لم يقل في ذلك بخلاف اللفظ فانه غير ما خوذ في التقدير **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض
الثالث **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الاول **له** نكرة لا موصولة معرفة حتى يحتاج الى ضمير
الفصل **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الثاني **له** يعني ان المراد بالاسم المسمى بالاسم المسمى بالاسم المسمى بالاسم

ان تكونا مؤثرتين وهما غير مؤثرين لفوات شرط التاثير وهو العلمية للتاثير حاصلان ^{ثبت} التاثير
غير مؤثره فيهما لان شرط ان يكون علما وهما لا يكونان علمين لان العلمية لا تتجمع الوصفية
كما ستعرف **قوله** باجتماعهما جواب السؤال هو ان تعريفه ليس بصادق على كل فرد من افراد
لان لم يوجد العلتان المؤثرتان في فرد من افراد كطلمحة لان فيها علتين التاثير والعلمية و
لست بمؤثرتين لانه لو كانت كل واحد منهما مؤثره لكان زيد وقائمة غير منصرفين الاول
باعتبار العلمية والثاني باعتبار التاثير مع انه ليس كذلك اجاب بقوله باجتماعهما حاصل
الجواب ان المراد بالمؤثرتين باجتماعهما لا بانفرادهما ففي طلمحة مؤثرتين على سبيل الاجتماع
وفي زيد وقائمة غير مؤثرتين لانفرادهما **قوله** واستجماع شرائطهما جواب سوال
وهو ان هذا التعريف ليس بما نع لصدق على نوح لانه اسم معرب فيه علتان مؤثرتان
باجتماعهما كما في ابراهيم وهما العلمية والعجمية مع انه منصرف اجاب بقوله واستجماع
انه حاصل الجواب ان المراد بالعتين ان تكونا مؤثرتين مع استجماع شرائطهما وهنالك يوجد
شرط العجمية لان شرطها هو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد
منهما **قوله** اثنا ا ه جواب سوال وهو ان الاسلام ان هذين شرطان للعجمية لان
وجود المشروط بدون الشرط محال فهنا يوجد المشروط وهو العجمية في مثل نوح
بدون الشرط وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة اجاب بقوله اثنا ا ه كما صلت ان
هذه الشرائط شرائط للتاثير لا شرائط الوجود **قوله** من علت تسع في اشارة الى ان هذه العبارة
على حذف الموصوف وايضا في رد على الشيخ الرضوي حيث قال انه على حذف المضاف اليه
فتقديره من تسع عللا ووجد الرد ذكر قوله او واحد منها فان هذا لا يلزم بقوله ^{واحد} واجد فانه
على حذف الموصوف **قوله** بان تؤثر وحدها ا ه جواب سوال هو ان نسبة القيام الى قوله
واحد غير صحيح لانه يكون لذو الروح وقوله واحد ليس بذي روح اجاب بقوله بان تؤثر
انه اشارة الى ان المراد بالقيام ليس القيام المستعمل في ذوى الروح وهو الملك بالقدمين بل
المراد منه التاثير **قوله** جمع ما في هذين البيتين ا ه جواب لسؤال ثلاثة التي قد عرفتها
من قبل في قوله هي اسم فعل وحرف وفيه اشارة الى تقديم العطف على الربط وهو يفيد المحصر
قوله من الامور التسعة جواب سوال وهو ان المذكور في هذين ^{١٢} ١٢

لغة التاثير

١٢ اقول في السؤال الجواب كلاهما من الخارج قد بر ١٢ مولود ١٢ وهو لفظ العلة كما قال اشرار اوعلة واحدة

١٢ مولوى محمد عبد الرحيم عفا عنه ١٢ فلان اشارة في الاعداد وايضا سمينها

التي بقوله في اشارة الى ظهور الاسئلة او هي ١٢ مفتي محمد عبد الرحيم دب اغفر وارحم و

انت خير الراحمين آمين رب العالمين رب اشرح لي صدري ويسر لي امري

البتین قولہ ثم وقولہ من قبلہا وقولہ وهذا القول تقویب مع انہا لیست من تلك العلة فكيف يصح
الحکم علی العلة التسع حاصل الجواب ان کلمة ما عبارة عن التسعة **قوله** لا کلو واحد فیہ
اشارة الى ظهور الاستحالة وهي ان هذا من قبیل حمل المفرد علی الجمع وايضا لا بد لان ياتي بادوات
الحصر وايضا ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر في غاية الخبر والى اجاب بما تروى **قوله** و
العدل في عطف اه جواب سوالين الاول ان كلمة ثم للتراخي فيفسد تراخي عليه الجمع والتركيب عما
تقدم وليس كذلك لان ثبوت عليه الجمع والتركيب ليس متأخرا عن ثبوت عليه ما سبق والثاني انه
لم يغير الاسلوب حيث عدل من الواو الى ثم في الجمع والتركيب مع ان الواو اخصر من ثم فاجاب
بقوله والعدول اه **قوله** ذائق منصوب اه هذا رد على الفاضل الهندي حيث قال ان قوله ذائق
مرفوع على انه صفة لقوله والنون وهي مرفوعة على الخبرية فكذلك هذا لان اعلم بصفة يكون
على طبق الموصوف وقوله من قبلها الف باعتبار المتعلق صفة ثان لقوله والنون ووجه الرد
ان المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتكثير شرط وهو هنا لم توجد لان قوله والنون
معرب باللام وقوله ذائق نكرة وهذا الاعتراض وان كان محجبا بان اللام ذائق بقرينة خلو
سائر العلة عن لام التعريف لكن يرد عليه الاعتراض **قوله** اذ المعنى ومنع النون جواب سوال
وهو ان الحال لا يكون الا عن الفاعل او المفعول وقوله والنون ليس بواحد منها اجاب بقوله
اذ المعنى اه حاصله ان قوله والنون فاعل الفعل المحذوف اعني منع ويعلم هذا بقرينة دلالة لبيت
عليه وهو ع مواضع الضمير تسع كلما اجتمعت اثنتان منها فاللصوف تصويب **قوله** الف
فاعل الظرف اه في اشارة الى ظهور القول المردود وهو قول الفاضل الهندي وقوله ولو جعل
اه هذا رد عليه وقوله ولا يخفى اه هذا وجه الرد عليه قيل كيف المثال لما اذا ذكر في موضع اسم مشتق
يجرى على الغير وما بعد ظرف وما بعد الظرف اسم هو فاعل واريد به اشتراك ما بعد الظرف بما
قبله وتقدم ما بعد الظرف على ما قبله في وصف هذا المشتق فاشاد الشارح الى جوابه بقوله وهذا
كما اه فافهم في **قوله** وقوله وهذا القول تقريب اه في ثلثة فوائد اولها بيان ترجمة المتن وثانيها دفع
سوال وهو انك قلت غير المتضمن ما فيه علتان فانك لا تخلو اما تقول بان يؤول في وجود الحكم وهو منع
الضمير مجموع العلتين او كلو واحد منهما فان كان الاول ينبغي ان لا يصح اطلاق العلة على كلو واحد منهما
بطريق الحقيقة مع انه يصح اطلاق العلة على كل واحد منهما وان كان الثاني ينبغي ان لا يثبت الحكم
وهو منع الضمير بما لانه اذا ثبت الحكم بعللة لا يثبت بعللة **له** فيم فصح الحكم على العلة التسع بجمع ما في غير
البتين مفتي **له** اي الاسئلة الثلاثة التي ذكرها المحقق بجملة بقوله جواب اسئلة ثمة التي لا مفتي **له** الام التعريف في قوله والنون
مفتي **له** وهو عدم المطابقة بين الصفة والموصوف ام **له** تقديره على ما قال الشارح ومنع النون الضمير على كونها زائدة ام
له فان هذا المثال يدل على اشتراك زيد اخير في وصف الركوبية وتقدم اخير عليه في هذا الوصف ام **له** آقوله وهي عدل ام **له**
له حيث قال ثم جمع ثم تركيب **له** آقوله والنون فائدة **له** كلفظ زائدة في عبارة المصنف مفتي

جواب الاول ہوان اضافۃ الحکم الی ضمیر غیر المنصّر لا یصح لان حکم الشئ عبادۃ عن الاثر المرتب
 علی ذلک الشئ ومنع الجور والتون مرتب علی علتین او واحدۃ تقوم مقامہما الاعلیٰ غیر المنصّر
 اجاب بقولہ من حیث اہ حاصلہ ان اضافۃ الحکم الی غیر المنصّر مجاز باعتبار ادنی ملائسۃ
 و ہوان ذلک الحکم وان کان اثر العلتین لکن ثابت فیہ **قوله** والتون عطف علی قولہ لا علان
 و لیس بعطف علی قولہ انجور لان التون لیس من الاعواب **قوله** الذی ہو علامۃ
 التمكن دفع لما قبل و ہوان هذا الحکم منقوض علی مسلمات حین العلمیۃ حیث یدخل التون
 علیہما مع اجتماع السببین الثانی والثالث العلمیۃ اجاب بقولہ الذی اہ حاصلہ ان المراد من التون
 تون التمكن لا مطلق التون والتون فی مسلمات لیس بتون التمكن بل تون المقابلۃ **قوله**
 ای لا یمتنع اہ جواب سوالہ وانہ غیر المنصّر لرعاۃ التناسب مسلم جوازہ غیر المنصّر
 الشعر غیر مسلم لانہ لضرورۃ وزن الشعر واجب او تحریر السؤال ہکذا ان تعلیق قولہ للتناسب
 مع قولہ یجوز مسلم اما تعلیق قولہ للضرورۃ مع قولہ یجوز غیر مسلم لانہ لضرورۃ واجب لا جائز
 فكيف یصح قولہ یجوز صراحتا بقولہ لا یمتنع اہ حاصلہ ان الجواز علی نوعین احدهما بغير الامکان
 العام والثانی بغير الامکان الخاص المراد ہنا الاول والثانی لان الثانی عبادۃ عن صلب الضرورۃ
 عن الجانبین الاول عبادۃ عن سلب الضرورۃ عن الجانب المقابل فاذا حکم بالاثبات علم منہ ان
 الضرورۃ مسلوبۃ عن جانب مقلۃ وهو عدل الاثبات . . . ہنا ایض حکم بالاثبات وهو جوازہ فہو

منہن الضرورۃ **قوله** ہوان ہذا قولہ علی رود مبنی علی تسلیم استیحاء شرائط السببیین الا فالتا فی مسامۃ علماء المرنث

لیست متخصۃ للثانیث لذلک لہما علی الجمعیۃ وتخص الثانیث من شرائطہ لا مجال للتقدیر التا لان التا الظاہرۃ مانع عن تقدیر آخر
قوله اعلم ان الامکان العام عبادۃ عن سلب الضرورۃ عن جانب بل وجوہا کان عدفاذا قید بالوجود فسلب الضرورۃ عن العلم للذالمقابل و لہذا
 جانب لوجود مطلقا سوا کان ضروریا وغیر ضروریا کان الاول فهو المنسجم بالوجود لانہ عبادۃ عن ضرورۃ الوجود وعدا ضرورۃ العلم
 وان کان الثانی فهو الامکان الخاص فہو سلب الضرورۃ من الجانبین اذا قید بالعدم فسلب الضرورۃ عن الوجود فہذا العلم وان کان
 ضروریا فهو لا متسلع لای مفی ضرورۃ العلم وعدا ضرورۃ الوجود وان کان غیر ضروری فهو امکان خاص اذا عرفت ہذا
 فاعلم انہ ان قید بالوجود فی غیر عن موصوفہ بلا یمتنع وان قید بالعدم فی غیر عنہ بلا یجوز النسبۃ بینہما عمومًا و خصوصًا من جهة امثلۃ
 کل الواجب موجود بالامکان العام والخاص زید موجود بالامکان العام و شریک البکر لیس بموجود بالامکان العام ۱۲
قوله یعنی ان المراد بالجواز ہنا الامکان العام المقید بجانب الوجود یعنی قولہ دیکھو ضرورۃ اہ ان عدم ضرورۃ لیس بضرورۃ
 سوا کان صرف ضروریا کما فی ضرورۃ الشعرا وجائز کما فی التناسب فینا ول الوجود الجواز لان المملکۃ العامۃ ہی التي
 یحکم فیہا بارتفاع الضرورۃ المطلقة عن جانب المخالف للحکم فان کان الحکم فی القصنیۃ بالایجاب ان مفہومہا ارتفاع
 الضرورۃ عن جانب السلب لان المخالف للایجاب السلب ان کان الحکم فیہا بالسلب ان مفہومہا ارتفاع الضرورۃ عن
 جانب الایجاب لان المخالف للسلب ہوا لا یجاب کذا فی بعض السواشی ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰

مفتی محمد عبد الرحیم

مسبوته عن جانب مقابلة هو منع الضم فيبقى جانب الاثبات اعم من ان يكون صديا او غير
 ضروريا فان كان الاول فصرا واجب كما في قوله للضرورة وان كان الثاني فصرا جاز كما
 في قوله للتناسب **قوله** اي جعل في حكمه جواب سؤالك هو ان الاسم انما جاز صرا غير المنصغر
 بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التناسب لان بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التناسب
 لا يلزم الادخال لكسرة والتنوين على الاسم وبدون خولهما لا يلزم ادخال الاسم عن
 العلتين او واحدة منهما تقو مقامهما حتى يصير غير المنصغر منصرا فاحقيقا اجاب
 بقوله اي جعل اه حاصله ان هذه العبارة محمولة على المسامحة **قوله** فان غير المنصغر
 عند المصنف اه في اشارة الى ان غير المنصغر يصير بدخول الكسرة والتنوين منصرا فاحقيقة
 عند العلامة الزمخشري لانه عنده عبادة عما لا يكون فيه الجوز التنوين فلذا قال
 الشارح فان غير المنصغر عند المصنف ما فيه اه **قوله** وقبل اه هذا جواب ثان عن ذلك
 السؤال اشار اليه بصيغة قيل للاشارة الى ضعف وجهه ان كلامنا في بيان اسباب منع الضم
 لا في حكم فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصرف لا الى حكمه **قوله** والضمير في صرفه
 جواب سؤالك هو انه اذا كان المراد معناه اللغوي فيكون تقدير الكلام ويجوز تغير غير المنصغر
 للضرورة اه ولا يتصور التغير الا بجعله منصرا فاني نتجه علي ان غير المنصغر عند المصنف ما فيه
 علتان او واحدة تقو مقامهما وادخال الكسرة والتنوين عليه لا يخرج عن حقيقة اجاب
 بقوله الضمير اه فيكون تقديره ويجوز تغير حكمه للضرورة او للتناسب **قوله** اي ويجوز
 صرفه اه في اشارة الى ان قوله والتناسب معطوف على قوله للضرورة لان كلا واحد منهما
 مفعول له لقوله يجوز صرفه لكن الاول من قبيل ما فعل بسبب وجود الفعل المذكور والثاني
 من قبيل ما فعل لقصد تحصيله الفعل المذكور كما اشار اليه الشارح بقوله ليحصل التناسب اه
 فلولم يذكر اللام يوهمان الثاني من قبيل الاول فلا يد ما قيل انه ههنا لم يعطف المركب على المركب
 ولم يعطف المفرد على المفرد بان يتك اللام ويقول والتناسب مع ان الاصل في العبارة الایجاز
 والاختصار **قوله** ليحصل التناسب جواب سؤالك هو ان قوله والتناسب مفعول له لقوله يجوز
 والمفعول له علتان والعلتان مقتضى على المعلوك التناسب ليس بمقتضى على الضم اجاب بما تر
 حاصله ان هذا احد قسمي المفعول له الذي فعل لقصد تحصيله لا لاجل وجه كما فهمت
 وما قلت فهو في القسم الآخر **قوله** لان دعاية اه جواب سؤالك هو ان دعاية التناسب بين الكلمتين
 ليس بضرورية فكيف يصح جواز صرفه لرعاية التناسب اجاب بقوله لان دعاية التناسب

له فالادخول الصرف جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيلحقه المنصرف حقيقة حتى يرد

السؤال ٢٢ **له** فالنسبة بين غير المنصرف والمنصغر عند المصنف وعند الزمخشري عموم وخصوص مطلقا فان كل غير منصرف غير
 منصرف عند المصنف من غير عكس مفتي **له** كما في لغة عن الحرب جبهة والثاني كما في ضرب التاديب **١٢** مفتي

من اسباب منع الصرف غير صحيح لان منع الصرف من صفات الاسماء وهو مصدك بمعنى
 الخروج وهو من صفات المتكلمة تأنيها ان تفسيره بالخروج غير صحيح لان مصدك بمعنى الخروج وهو
 من صفات المتكلمة الخارج من صفات الاسماء فعله هذا يلزم تفسير صفة المباني بصفة المباني الاخر
 اجاب عنها بقوله مصدك بمعنى المفعول فكان العبد بمعنى العبد فيكون صفة اسم **قوله** كون
 الاسم معد لا جواب عن اسئله ثلثة الاول ان قوله فالعبد مبتدأ وقوله خرج خبره خبرية غير
 صحيح لان العبد بمعنى المعد لذات مع الصفة والثاني انه على هذا لا يصح عد العبد من
 اسباب منع الصرف والثالث ان العبد متعد والخروج لازمي فعلى هذا يلزم تفسير المتعد باللاذ
 وهو باطل اجاب عنها الشارح بقوله كون الاسم معد لا وهو من صفات الصفا ولازمي ايضا
 فيلزم حيازة الصفة على صفة الصفة ويصح عد من اسباب منع الصرف ولا يلزم تفسير المتعد باللاذ
قوله الخروج الاسم فان قيل اضافة الخروج الى ضيوط الاسم غير صحيح لان الاسم عبادة عن المادة
 والصورة والصيغة عبادة عن الصوة فقط فعلى هذا يلزم خروج الكل عن الجزء وذاباطلان
 الخروج فرع الدخول دخول الكل في الجزء غير جائز ضرورة بخلاف الجزء فانه اخل في الكلام فلو
 دخل الكل في الجزء يلزم دخول الشيء في نفسه **قلنا** ان هذا القائل حدث الضالفة خروج ما في الاسم
 فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو باطل **قلنا** ان خروج الجزء عن الجزء
 غير جائز اذ انه يكن احد الجزئين مشتملا على الجزء الاخر وهما مشتمل عليهما لان الصيغة القوة
 مشتملتان على المادة **قوله** اى كونه مخرجا اه جواب سواك هو ان كون الاسم معد لا من
 قبيل الحاصل بالمصدا والخروج مصدك فيلزم تفسير الحاصل بالمصدا نفسه غير جائز لعدم
 الاتحاد بينهما اجاب بقوله اى كونه مخرجا يعني ان المراد بخروج الاسم كونه مخرجا فيلزم
 تفسير الحاصل بالمصدا بالحاصل بالمصدا **قوله** اى عن صورته اه جواب سوال وهو ان
 الصيغة عبادة عن مجموع المادة والصورة كما يقال ضرب صيغة ما من فعله هذا التعريف
 ليس بجامع لافزاده لعد صدق على غيره وذكرا لانها مخرجا عن الصورة فقط لا عنهما اجاب
 بقوله اى عن صورته اه حاصله ان المراد بالصيغة ههنا هي الصورة فقط **قوله** التى اه هذا
 بيان لقوله الاصلية اذ الاصلية منسوب الى الاصل والمراد بالاصل ههنا القاعدة لا غيره كما
 الدليل ونحوه وايضا بيان لنسبة الصورة الى الاصل بحيث يقتضى الاصل ان يكون ذلك
 الاسم المعدل على تلك الصورة **قوله** ولا يخفى اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف
 ليس بمانع لصدق على جميع المشتقات مثل ضارب ومضروب لانها اسمين مخرجا عن
 الصيغة الاصلية وهى الضرب مع انه لم يكن فيهما العبد ولا يكونان غير منصرفين

له ولا شك ان عمر وزو كذا سائر الاسماء المندولة خارجة عن الصورة الاصلية ١٣ مفتحة محمد عبد الرحيم

عه بقرينة ان هذا المقام متقاه بحث الاسم ١٣ عه اى المادة والصورة ١٤ لان اصلها عامر وزافر ١٢

في حالة العلمانية ليس كذلك اجاب بقوله لا يخفى قوله وان للتبادلية عطف على قوله من صيغة
المصدر اه جواب سوال هون التعريف ليس بمانع لصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز
كيد ديم لانها اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية وهي يد ودم ودموع ان لم يكن فيهما عطف
والا لصار غير منصرفين في حالة العلمانية وليس كذلك اجاب بقوله وان المتبادر اه
قوله وان خروجه اه جواب سوال هون هذا التعريف ليس بمانع لصدق على المغيرات
القياسية كقوله مبيع لانها اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية مع بقاء المادة وهي
مقوله مبيع ومع ذلك هذا الخروج ليس بعدل الا لكانا غير منصرفين في حالة العلمانية
بقوله ان خروجه اه حاصله ان مجرد الخروج عن صيغة الاصلية مع بقاء المادة ليس كاف
للعديل بل مع مغايرة الصيغة الثانية عن الاولى بان يكون الاول اخلا تحت القاعدة والثاني
لا يكون داخل تحتها وهما كلاهما داخلان تحتها اما الاول فلان اسم المفعول من ثلاث في المخرج
على وزن المفعول اما الثاني فداخل تحت الاعلال الصادرة هون الضمة على الواو ثقيل **قوله**
واما المغيرات الشاذة اه جواب سوال هون هذا التعريف ليس بمانع لصدق على المغيرات الشاذة مثل
اقوس انيب لانها خرجا عن صيغة ما الاصلية مع بقاء المادة ومع مغايرة الثاني عن الاول بان يكون
الاول داخل تحت القاعدة لا التثنية لان الاصل في الاقوس ان يكون على وزن فعولان يجمع على الافعال
لا على افعال ههنا كذلك لان القوس انيب جمعها ولا على اقوس انيب ثم خرج اقوس انيب عنهما
وهذا الخروج لم يسم بالعدل الا لصار غير منصرفين في حالة العلمانية اجاب بقوله اما
المغيرات الشاذة اه حاصله اننا لانسلم انهما خرجا عن الصيغة الاصلية بل انهما خرجا عن القوس
والناب لانهما جمعا ولا على اقوس انيب على خلاف القياس لهذا سمي مجموع الشاذة في لا يوجد
الخروج **قوله** وقال بعض شارحين اه غرض شارح في نقل قول بعض الشارحين ثلاثه
اما جواب ثان عن الكراوات اعتراض بل اجاب اورد اخبري على المصنف حيث ذكر هذه
التكلفات في امالي الكافية مع عدم الاحتياج اليها لان المقصود من تعريف العدل هو
الامتياز عن بعض ما عدل لا عن كله فتعريفه بما هو اعم منه من غيره كاف فلا حاجة الى
اكتساب التكليفات قلنا عن هذا الرد ان تعريف الشيء بما هو اعم منه من هب المتقديين
لا المتأخرين للمصنف من المتأخرين **قوله** واعلمنا اه هذا ثم على القاضل الهند حيث
وضع في العدل مقدما ثلاثة احديهما ان العلم حاصل للجواب ان المشتقات خارجة عنه
بسبب ان الصيغة الى الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بل تغايرها في المعنى ضرورة ان ضربا من الصيغة
ضارب الاصل اه حاصل الجواب ان الاسماء المحذوفة الاعجاز خارجة عن العدل لعدم بقاء المادة فيها وبشرط في
العدل اه مفتحة محمد عبد الرحيم اه وكذا قوله ان خروجه عن صيغة الاصلية اه مفتحة
اه ولو لم يكن مغايرة لم يتحقق الخروج عن الصيغة اه علوى - اللهم ادعني

بالعدل مقدّم على العلم بمنع الضر في الأمثلة الأربعة أعني ثلث ومثلث وأخر وجمع فصا العدل فيها من قبيل
العدل التحقيقي وأما في غير ذلك فالعكس فحصول العدل فيها من قبيل العدل التقديري وثانيتها متفرعة
على الأولى فهو انقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري بالذات وثالثتها متفرعة على الثانية وهو ان
قوله المص تحقيقا وتقدير اصفة للخروج بحال الموضوع وهي عبارة عن الجارى عليه نحو مرت
برجلين هذا بعينه منشأ الخطية الفاضلة الهند حيث قال ان قوله تحقيقا وتقت اذا كان صفة
الخروج العدل عبارة عن الخروج تقسيمها لهما بالذات فردا شارح بقوله اعلم حاصله ان العلم
بمنع الضر مقدّم على العلم بالعدل في الكل فتفرع عليه ان العدل في الكل اعتبارى قيل فعلى هذا
تقسيم العدل إلى التحقيقي والتقديري يلزم تقسيم الشئ النفس إلى غيره وذاتا بطل اجاب بقوله و
لكن لابد ان حاصله ان كان الادل موجودا على وجود الاصل فهو من قبيل الاصل المتحقق الا
من قبيل المقتضى فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون الاصل متحققا او
مقتضا او قولا مص تحقيقا وتقدير اصفة للخروج بحال متعلق الموضوع وهو عبارة عن الجارى
على الغير نحو مرت برجلين غلامه فصا معنى خروجا كأننا عن اصل محقق او مقتضى ووجه الرد
ظاهر هو عبارة عن الخروج وهو امر اعتبارى فلا دليل عليه صلا واما الدليل على عدمه قياس
الى الاصل قوله ان لم يصلح للاعتبار جواب انه هو انه لم يعتبر واسبابا اخر من الاسباب التسعة
من الامور المحققة والعدل من الامور الاعتبارية وهذا القضية نظرية محتاجة الى الدليل وهو انه
عبارة عن الخروج وهو امر اعتبارى فالاعتبار فيه ممكن قوله لا انهم اشار الى ظهور القول المردود
قوله تحقيقا مفعول مطلق للخروج المذكور في المتن قيل هو عبارة عما يكون الفعل مشتملا عليه مثل
اشتمال الكل على الجزء والخروج المذكور في المتن مصك موضوع للعدل الساذج وليس يشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء قلنا ان ذلك الخروج مؤل بتاويلان مع الفعل فصا تقديري فالعدل
ان يخرج من جوا تحقيقا فحصوله تحقيقا مفعول مطلقا باعتبار الموضوع وهو خروجا كما
اشار اليه لشارح بقوله خروجا كأننا قوله معناه خروجا جواب انه هو ان قوله تحقيقا مفعول
مطلق لقوله خروجا لا يصح الحد عليه لعدا اشتمال معنى الفعل عليه لعدا اتحاد المعنى اجاب
بما توى حاصله انه مفعول مطلق مجازا باعتبار متعلق الموضوع وكذا حال قوله تقدير جوابا
سؤال قوله يد عليه صفة كاشفة لاصل محقق وهو مظهر للموضوع وبيان له قوله والدليل على
له هذا دليل لمطابقة المثال مع المثال قوله - فعلم انه الفاء للتفريع اى اذا كان معناهما مكررا
وتكراره مستلزم لتكرار اللفظ فعلم انه قوله وفيما وراهما الى عشار ومعشور خلاف فعند
البعض ان زين فعلا مفعول مجبى فيما وراهما ايضا لان ما فوقهما قياس على ما تحتهما والعلة
المشتركة بينهما ان الكل من اصول العدل فكما مجبى فيما تحتهما مجبى فيما فوقهما ايضا وعند
البعض لا يجبى فيهما العدل السما قوله الصواب مجبى بالوجود السما كافي قوله الشاعر

ولم یستشوک حتی دمیث فوق الرجل فضاء عشا **قوله** لان الوصفية هذا ليل لقوله الوصف
 اه وجواب سوال **قوله** ووصفية تلك مثلت من اسباب منع الضم لا يصح لانها عارضة لانها
 من الاعلاد ووضعا لمرتبة معينة هي ما فوق الاثنين ما تحت الاربعة وذلك ليس بصفة لان
 المعتبر في منع الضم الوصف الاصل دون العارضى انما بقوله لان الوصفية اه حاصله نعم ان
 تلك مثلت موضوعا لمرتبة معينة لكن اذا جزم على المعددات كما في قوله ثلثة فسواء صار وصفا و
 هذا الوصف وان كان عارضة بالنسبة الى ثلثة ثلثة لكن اصلية بالنسبة الى ثلثة مثلث لوجه
 في الموضوع له لان معناها ثلثة ثلثة والوصفية الاصلية عباد عما يكون موجوا في الموضوع
 لكما في الضارب والاحمر **قوله** لان معناه في الاصل اه جواب سوال وهو اننا لانسلم ان اخر اسم
 التفضيل لانه يد على زيادة المعنى فيه ليس الزيادة فيه بل كان بمعنى الغير كما في قوله جاءني زيد
 ورايت زيدا اخر اجاب بقوله لان معناه **قوله** وان صارت اه جواب سوال وهو ان جمع
 ليس بوصف بل بمعنى كلهم كما في جاءني القوم كلهم اجمعون اي كلهم اجاب بقوله
 وان صارت اه **قوله** على ما ذكرنا اي من انه لا بد في اعتبار العدل من الاربين
قوله ولا يرد المجموع الشاذ اه جواب سوال وهو انه على هذا ينبغي ان يكون حالا اقوس
 وانيب كحال الخروج في وجود الدليل على جواز الاصل لانه كما وجد الدليل على وجود
 الاصل في اخرجهم فكذلك وجد على وجهه في اقوس انيب لان الاصل في الاجوف اذا
 كان على وزن فعلن ان يجمع على افعال فاعلم منه ان القوس الناب يجعاز ولا على اقوس
 وانيب ثم عد عنهم الى اقوس انيب فاذا كان الامر كذلك فلم اعتبار العدل التحقيق في
 اخرجهم ولم يعتبر في اقوس وانيب فاجاب **قوله** ولا يرد المجموع الشاذ اه حاصله انه لا بد
 في اعتبار ^{من الاخرين} احد هما وجود الاصل للاسم المعدد ^{اثنين} اعتبارا لا اخرج عنهما
 وان جد الاصل لكن لم يعتبر اخرج عن عدم وجوب الباعث وهو عدل وجدانها في كلام العرب
 غير منصرفين بل وجد في كلامهم منصرفين بخلاف اخرجهم حيث اعتبروا اعتبارا فيها
 لوجوب الباعث وهما وجد في كلامهم غير منصرفين لم يجد فيهما سببا ظاهرا **قوله**
 كيف الخ هذا دليل بطريق العلاوة **قوله** ولا قاعدا اه جواب سوال وهو انه ينبغي ان يكون الشذوذ
 في هذا الجمعية باعتبار وجه الخ ^{بما} الف هذا الاسم المعدل عنه اجاب بقوله لا قاعدا **قوله**
 تبين الفرق بين الشاذ والمعدل له الاول هو الذي يكون له قاعدا ويخالف عنها ولا قاعدة
 لثاني اصلا **قوله** اخرجوا اه جواب سوال وهو انه لا تقدر مفعول مطلق لقوله اخرجوا هذا
 غير جائز لان معنى الخروج مشتمل على خروج الاعداء على تقدير اجاب بقوله اي خروجاء
 حاصله انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف عنه به الخ **قوله** قيل عليه
 له اي على عدم اعتبار العدل في اقوس وانيب ۱۳ مولود رحمه الله عليه

قبيل الثاني حاصل الثاني ان دلالة اعم المقتر سببية منع الضر هو الوصف الاصل لا العارض فلذلك
 قال المصنف وشروطه والى هذا اشار الشارح بقوله المقتر في سببية ما **قوله** في سببية منع
 الضر اه جواب سؤالا هو ان لا نسلم ان الوصفية في الاصل شرط لنفس الوصف فان نحو ادع
 من قبيل المحذور مع ان هذا الشرط منتف في اجاب بقوله في سببية منع الضر اه اشارة الى ان
 الوصفية في الاصل ليس بشرط لوجود الوصف بشرط اثره **قوله** وصفا اه اشارة الى ان قوله في الاصل
 ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر بقوله **قوله** الذي هو الوضع اشارة الى ان الالف و
 اللام في الاصل عهدى اشارة الى ما هو الاصل في الوضع و اشارة الى ان للاصل معنى اخر
 غير مراد ههنا اعني به ما يثبت عليه الغير بل المراد به هو الوضع **قوله** بان تخرجه اه جواب سؤالا
 وهو ان لا نسلم ان لا تضر الغلبة لانها تخرج الاسم من العموم الى خصوص اى يثبت اختصاص
 الاسم ببعض افراد الموضوع لاجاب بقوله بان تخرجه اه **قوله** ومع الغلبة اه جواب سؤالا
 هو ان الغلبة على الوصفية لا يخرجها عن سببية منع الضر والامر ليس كذلك كما قلت فان
 نحو احراز انكوصا منصرفا عند الاخفش بسبب غلبة التنكير مع انه كان في الاصل ضمنا
 اجاب بما ترمي **قوله** المذكور اه جواب سؤالا هو ان قوله لان لك اشارة ههنا الى امرين .
 اشتراط اصالته الوصف وعدم مضرة الغلبة والمطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه شرط
 ولم توجد ههنا اجاب بقوله المذكور يعني بؤالا لا ههنا بالمذكور **قوله** من اشتراط اصالته
 اه جواب سؤالا هو ان التاويل به ايضا غير صحيح لان من اول الكتاب الى هذا كلها من كونه
 وهو ليس بعلة لضر اربع في مرتب بنسب اربع وامتناع اسو وارتم اجاب بقوله من اشتراط اصالته
 يعني المراد بالمذكور ههنا ان الامران اعني شرط اصالته الوصف عدم مضرة الغلبة لا مطابق
 المذكور **قوله** قولهم اه اشارة الى ان دخول كلمة في ليست بصحيح على الجملة لانها من حروف
 الجادة وهي تدخل على الاسم هي ليست باسم **قوله** من الضر جواب سؤالا هو
 ان قوله امتنع فعل وقول اسو وارتم فاعلان له ههنا من كونه النسبت اليها غير
 صحيحة لانها ليسا بمتنوع بل موجودان مستعملان في المقنع ليس بوجود ولا مستعملان اجاب
 بقوله اى من الضر يعني المراد بالامتناع الامتناع من لضر لان الامتناع والوجود **قوله** مع
 ان الاصل اه جواب سؤالا هو ان لا نسلم يلزم من عدم الجزا بكونها اوصافا اصلية عند كونها
 اوصافا اصلية فلم يقر الضر على منعها بقوله مع ان الاصل حاصله الا الاولا عما هو جزء
 الدليل لا كله **قوله** اللفظ اه جواب سؤالا هو ان ذكر قوله المعكوك ذلك بعد قول للتانيث
 بالتأشير العلمية مستكاذ لان المعكوك لا يكون الا بالناء اجاب بقوله اللفظ **قوله** الحاصل اه اشارة الى
 ان قوله بالناء ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للتانيث اللفظ **قوله** في السببية اه جواب سؤالا
 وهو انه ينقض على نحو ضاربة فانه مؤنث مع ان العلمية غير موجودة فيها اجاب

بما ترمي قوله لا بالالف اشارة الى قوله بالناء قيدا حتر اذى قوله اى علمية الاسم الموثق
 فيه اشارة الى ان الالف اللام عوض عن المضاف اليه هو الاسم او جواب سوال هو ان
 العلمية ما وضع لشيء بعينه التانيث وصف تدل على ذات مهمة فيبين ما تضاد فلا يصح شرط
 التانيث للعلمية لانه من قبيل شرط الشيء بنقيضه فاجاب بما ترمي او تخير السؤال هكذا انه اذا كان
 شرط التانيث للعلمية يعني كون التانيث علما فاعلم هذا ينبغي ان يكون طلحة منصرفا لفظا وشرط
 التانيث لان شرطه ان يكون علما وهو ليس بعلم في طلحة بل العلم هو الاسم الموثق اجاب بقوله
 اى علمية اما حاصله ان اللام بدل من المضاف اليه قوله بقدا الامكان الخ جواب سوال
 وهو ان هذا منقوض بالمنادى المرغى نحو يا منصوبا صله يا منصوبا وهو علم مع انه يتصرف
 فيه ايضا المحذون الشرح اجاب بقوله بقدا الامكان اه قوله ولان العلمية اه اى
 علمية الاسم الموثق وضع ثان عن التذكير كما تقول في ضارب بعد عرض التاء عليه
 ضاربة قوله التانيث اشارة الى ظهور الموصوف لان المعنوية صفة لا بد له من الموصوف قوله في
 اشتراط العلمية جواب سوال هو اننا لا نشتم ان التانيث المعنوي كاللفظ لان اللفظ بظهور التاء
 المعنوي يتغير بها الجواب بما ترمي قوله ولا بد اه جواب سوال هو انه اذا كان العلمية
 شرط الجواز فيها الشرط ... لوجب منع اه جواب بقوله لا بد اه قوله شرط
 وجوبه اه فسر التحتم بالوجوب لانه قد يكون انما العلم باللفظ لا يثبت في اللفظ فلذا فسر بالوجوب قوله احد الامور الثلاثة اشارة الى تقديم العطف على الربط
 وهو مفيد للحصر الاختصاص فلا يرد ما قيل ان شرط التحتم لا هذا التلثم فلا
 بد ان ياتي بادوات الحصر قوله اى زياد حروف اه اشارة الى ان الالف اللام في الزيادة بدل
 من المضاف اليه او جواب سوال هو انه ينقض بزياد فان زيادة الحركات على الثلاثة ليست
 بوجود فيها مع انها غير منصرفة والمشروط لا يتحقق بدون الشرط اجاب بما ترمي حاصله ان
 الالف اللام عوض عن المضاف اليه المضاف اليه الحروف لا الحركات فالمراد بالزيادة زيادة
 الحروف ولا شك ان حروف في زياد اكثر من الثلاثة قوله لحر اشارة الى ظهور الموصوف لا الاول
 صفة فلا بد لها من الموصوف قوله ما وجواه كلمة ما اسم ليلدة وجوا اسم ليلدة اخر قوله
 وانما اشتراط اه او انما اشتراط واحد من تلك الثلاثة كان بعد وجوا واحد من تلك الثلاثة بان
 صارت الكلمة ثلاثية ساكن الاوسط عربية فصارت هي في غاية الخفة التي من شأنها ان تقابل و
 تعارض بثقل العدل لسبيين فتعارض هذا الخفة في عدل تأثيره فبقى علته واحد وهي لا تؤثر
 في منعة اما بوجود واحد من الثلاثة خرجت الكلمة من الخفة فسقطت تلك الخفة المعارضة حينئذ
 بقي سببا لمعارضة قوله ويجوز عدل صرفه فيه اشارة الى ان المراد بالجواز الجواز اخر
 بمعنى الامكان الخاص هو سلب الضورة من الجانبين اجابى الوجوه والعدل وقوله ٢

نظر مفعولہ لقولہ ویجوز عدل صر قولہ صرفہا اہ جواب عن اسولہ ثلثہ الاولان مجموع
قولہ زید بن سقر ماہ وجہ مبتداء ومنتع خبر والمطابقة بينهما شرط في التذكير والتانيث و
هنا لم توجد الثاني ان المطابقة بينهما ايضا شرط في الافراد والتثنية والجمعية وهنالم يوجد
والثالث ان نسبة الامتناع اليها غير صحيحة لانها مستعجلة وليست بمنتعنا جاب بقولها صر قولها
له حاصله ان المطابقة بينهما شرط اذا كان الخبر مشتقيا وحاملا للضمير وهو اجمع الى المبتداء
وهنا اجمع الى صرفه فعلى صحة النسبة اليها قولہ فان سمي به الفاء للتفصيل وهي تدخل
على تفصيل المجرى واجماله من حيث الحكم وهما كذلك لان التانيث بالتاء سبب لمنع الضم سواء
كان الاسم المؤنث علما للمؤنث او للمذكر وما التانيث المعنوي سبب لمنع اذا كان علما للمؤنث
واما اذا صار علما للمذكر وذاك تانيث بالعلمية للمذكر فلا يعلم الحال من الانصراف وعد قظرنا
الى ان كان يوجد الزيادة على الثلثة فغير منصرف لوجود السببين العلمية والتانيث المعنوي الحكم
لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث وقائم مقامها لان موضع تاء التانيث في كلام العرب ما
فوق الثلاثة فكذا الحرف الرابع قيل هذا منقوض بشاة وثبة قلنا ان الشاة في الاصل شاة ثم
وقع التاء في الموضع الرابع ثم حذف الهاء للتخفيف وثبة اصله ثوب اجو واوى وهو اسم وسط
الحوض او ثبي ناقص يائى وهو بمعنى الجماعة ثم وقع التاء في الموضع الرابع ايضا وان لم يوجد
الزيادة على الثلثة فنصر اصل قولہ صرفہا اہ جواب عن اسولہ ثلثہ تخريجه كتحريم سابق في
قولہ صرفہا اہ قولہ اى التعريف اہ جواب سوال وهو عدل المعرفة من اسباب منع الضم غير
صحيح لان سبب منعه هو وصف التعريف لاذات المعرفة اذ المعرف هو الاسم الذى فيه
التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذى فيه التذكير وانت تعلم ايضا ان الاسم الذى فيه التعريف
ليس بعلة كما ان الاسم الذى فيه التانيث والعجمة وهو المؤنث والعجمة ليس بعلة بالعلية هي
التانيث والعجمة اجاب بما ترى وانما يقل التعريف ليكون التفصيل على فحرج المجرى ولم يقدح في المجرى
التعريف لضرب وزن الشعر قولہ اى شرط ما ثيرها اہ اشارة الى ان العلمية ليست بشرط لوجود
المعرفة لان وجود المشروط بدون الشرط محال وهما ليس كذلك كما فى رجل قولہ اى يكون اہ
ولما ذكر المصنف المعرفة وهي مؤنث فأتى بصيغة المؤنث ايضا هي تكون ثم لما كان المراد من المعرفة
التعريف فلذا اتى الشارح بصيغة المذكر عنى يكون لان ضميره اجمع الى التعريف قولہ اہ
يكون هذا النوع من جنس التعريف اہ جواب عن اسولہ ثلثہ الاولان قولہ المعرف مبتداء و
وقولہ شرطها مبتداء ثان مضى الى الضمير وقولہ ان يكون مؤنثا وبلا مصداق باعتبار التانيث

مخبره وحاصل ان الضمير في منتعنا اجمع الى صر الثلثة والمطابقة انما لزمت اذا كان الخبر مشتقيا وحاملا للضمير
المبتداء وهنالم يوجد لان الضمير منتعنا اجمع الى الضمير والمبتداء له اولى لعل تفسيره ان يحذف منقول على
وجہين احدهما على صيغة المضارع المعلوم كاذمها لا المحضة والثاني بصيغة المصداق هو المشتهر الآن حرره عبد الرحيم ۱۲

المصدية وقوله علمية مؤل بكونها علما باعتبار الباء المصدكية وهذا الجملة في محل الرفع خبر المبتدأ
 الثاني وهو مع خبره في محل الرفع خبر المبتدأ الاول فتقدير المعرفة شرطها كونها كونها علما
 فيلزم تكرار الـ **الكون** في التعريف هو باطل الثاني ان الـ **الكون** الاول من الافعال الناقصة اسم وخبر
 في طلبه ضمير اسم اوست كون ثاني خبر اوست ويكون خبر الـ **الكون** محمول على اسمه فعلى هذا يلزم حمل
 الصفة على الذات لان ضمير هي ارجع الى المعرفة وهي الذات لانها عبارة عما قام به الصفة وهو
 من هذا القبيل لان الـ **الكون** قائم به الثالث ان الـ **الكون** الثاني ايضا من الافعال الناقصة اسم خبر
 طلبه ضمير اسم اوست علما خبر اوست خبره محمول على اسمه فعلى هذا يلزم حمل الذات على صفة الصفة لان
 العلم ذات لا نه قائم به الصفة هي التعريف الهاء ضمير ارجع الى التعريف هو صفة قائم بالعلم اجاب بقوله
 انه يكون هذا النوع اه على ان ليا مصدكية **قوله** او منسوبة الى علم اه اشارة الى الجواب الثاني واصله
 ان النفس انشائية من اليا المصدكية المحصلة في العلمية وههنا الباء النسبية اي منسوبة الى العلم **قوله**
 للتكرار ظهوره لان فوعة التعريف باعتبار مقابلة التكرير ومقابلة التكرير للتعريف لا للعلمية **قوله**
 وهي كون اللفظ اه جواب سواله هو ان على الجملة من اسما منع الصر غير صحيح لانها من صفات الاسم
 وهي عبارة عن الـ **الكنة** و **الكنة** من صفات المتكلم اجاب بقوله وهي كون اه **قوله** غير العرب اه
 قبل عليه ان هذا التعريف ليس بمانع لصحة الصوابون التور لا نهما ما وضعه غير العرب
 مع انهما ليسا بجملة قلنا ان في هذا التعريف قصور قد يراه كون اللفظ ما وضعه غير العرب لا غيره
 فخر لا يرد لانها ما وضعه العرب ايضا كغيره فصا والوضع فيهما مشترك **قوله** التاثير اه جواب
 سواله هو ان قول شرطها ان تكون علمية اه ظاهر ان العلمية شرط لذات الجملة وليس الامر
 كذلك لو جئنا بحال هو من قبيل الجملة وشرط العلمية متب فيه اجاب ما ترى حاصله انه ليس
 بشرط لذات الجملة كما قلت بل هو شرط لتاثير منع الصر فلذا لم يمنع صر في المثال الذي ذكر
قوله شرطان اه اشارة الى دفع ما قيل انه لم يرد كودات المحصر به اجاب بقوله شرطان اه يعني
 فيه اشارة الى تقديم العطف على الربط وهو مفيد للمحصر **قوله** في اللغة اه جواب سواله هو ان
 لفظ في الظرفية فجعل مدخولها ظرفا لما قبلها وظرفية قوله الجملة لما قبلها بصحيفة نظرفية
 الشيء لنفسه اجاب بقوله في اللغة انما قل لفظ اللغة لان الجملة صفة فلانها من الموصوفين لان
 انما اللغة بالجملة غير صحيح لان صفة الشيء محمول على شيء وههنا لا يصح حمل الجملة على اللغة اذ لا
 يصح ان يقال اللغة جملة اجاعنه مجدا بالنسبة تقديره في اللغة الجملة **قوله** حقيقة كادراهم حكما

جواب سوال

بضم صير على كونه صفة لهذا الواقع خبر يكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي لا نه من مطلق الخبر
 فاصل الجواب ان الشارح اول كونه علما بهذا النوع لقصد الرد على من علم عدم جواز حمل الباء على المصدكية لما ذكر من المقارن لم يقل المعرفة
 شرطها علمية كما قال انما ثبت بالشرط العلمية لئلا يحتاج الى التاويل لجواز حمل الباء على النسبة ايضا ولعدم صحة الحمل لان المراد من
 المعرفة تعريف لا نه سبب لمنع الصر فالصحة التعريف شرط كونه علما والتعريف ليس لعلم بل يوجد العلم بما لا بد من التحقيق انما يقتضي انما الطول

اجاب صاحب مجموع بقوله ان يكون هذا النوع من جنس هذا التعريف فاما ان يلزم المحل ذاتا في قوله او منسوبة محصلة ان الباء في قوله علمية ليست له صيغة كما زعم طالعجاني

وہو ان قولك شرطها ان تكون منسوبة الى العلم في اللغة العجمية منقوض بقالون لانه غير منقوض
مع انه ليس بمنسوب الى العلم في اللغة العجمية بل الى العلم في لغة العرب اجاب بقوله حقيقة واحكاما
حاصل ان نسبتها الى العلم في اللغة العجمية اعم من الحقيقة والحكمي ههنا وان لم يوجد الاول
لكن يوجد الثاني لانه لما نقل العرب من اللغة العجمية الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل لكانه
كان علما في اللغة العجمية **قوله** اي على ثلاثة حرف اشادة الى ان الالف واللام بدل من الضا اليه
قوله لان العجمة سبب ضعيف اه جواب سوال وهو ان حال العجمة كحال التانيث المعنوي
في كون كل واحد منهما امرا معنويا لما الوجه ان تانيث المعنوي مع سكون الاوسط يعتبر تارة
ولم يعتبر تارة والعجمة مع سكون الاوسط لم تعتبر اصلا اجاب بقوله لان العجمة سبب
ضعيف اه **قوله** لانه تذكيير الضمير مع رجوعه الى العجمة بملاحظة تناسب او مناسبة الخبر
وهو امر معنوي ثم للرد من الامر المعنوي انه لا علامة له في اللفظ والافساب منع الصرف
كلها امور معنوية كذا في العجمة **قوله** واما التانيث اه جواب وهو ان التانيث ايضا امر
معنوي فلما جاز عدم انصرافها للعامة والتانيث فينبغي ان يجوز عدم انصرافه
نحو نوح للعلية والعجمة ايضا اجاب بما ترى اه **قوله** صدها اه جواب سوالين الاول ان
المبتداء والخبر اذا كانا اسمين ظاهرين والخبر مشتقيا وجب المطابقة بينهما افراد وتثنية وههنا
لم توجد والثاني انا لانسلما هما ممتنعان فكيف يصح نسبتة الاستماع اليهما اجاب بما ترى **قوله**
واما خص اه جواب سوالين الاول ان للعجمة شرطين فينبغي للمص ان يتفرع على الشرط الاول
كما تفرع على الثاني بان قال فلجاء ونوح منصرف وشتروا ابراهيم ممتنع والثاني ان انصراف
نحو نوح انما هو لا انتفاء الشرط الثاني وامتناع شتروا ابراهيم انما هو لوجود الشرط الثاني فينبغي ان
يتقدم امتناعهما على انصرافه فيقال وشتروا ابراهيم ممتنع ونوح منصرف لان الوجود
اشرف من العدمي لانه منبع الكمالات والعدمي منبع للنقائص اجاب بقوله واما خص اه حاصل
الجواب ان غرض التنبيه على ما هو الحق عند من انصراف نحو نوح وهو يحصل بان كون نوح
وحد فلا حاجة الى ذكر اللجاء وحاصل الثاني انه اذا كان غرضه اه فصاد هو المقصود والمقصود
مقدم على غير المقصود **قوله** لان غرض التنبيه اه اما احتاج الى هذا التنبيه للرد على الزمخشري
حيث ذهب الى ان نوحا كمود في وجود العلة **قوله** والاولى تقديم ما هو متفرع اه هذه الاول
اذ انظر الى جلب المتفرع فالاولى بالتقديم تقديم المتفرع على انتفاء الشرط الثاني لان المتفرع
على الانتفاء هو انصراف نوح والمتفرع على وجوده هو منع صرف شتروا ابراهيم والاصل
في الاسماء الصرفة فتقدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني اولى لان المتفرع
على الانتفاء هو انصراف وعلى الوجود هو منع الصرف والاول وجوده والثاني
عدمي والوجود اشرف من العدمي فتقدم ما هو المتفرع على الانتفاء اقوى **قوله**

مع انه يرد عليه انه يلزم من انصرف انصراف انا عيم لا هما اصلا على ذنبة مفردة كما يصرف
فراذلة لا نه موازن كراهية ويمكن ان يقع بان سلا ويل مفردا عجمي ولا اعتبار لموازنة الا عجمي
او انه على تقدير العربية نادى لم ينجى غيره اصلا والنادى كالمعدوم فكان لا يظهر مفردا لمصا بيم
في العربية **قوله** ونحو جوار الواد وفيه للاستيناف وهذا الجملة استينافية وقعت في جواب
سوال وهو انه كان قائلا قال كلما كان على وزن فواعل فهو غير منصروف قبل الا علل
للجمعية وصيغة منتهى الجموع وبعد الا علل بقيت الجمعية فيه فقط فالتقول في نحو جوار
فقال ونحو جوار دفعا وجزا كقاض او اعتراضية وما بعد ها جملة معترضة لا تعلق لها لا بما
قبلها ولا بما بعد ها او ده البيان نكتة وهي ان في نحو جوار في حالة الرفع والتجرا اختلاف
قيل انه منصروف وقيل انه غير منصروف كما بينه الشارح واما في حالة النصب فهو غير
منصروف بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع مع الجمعية بالاتفاق فانظر في الضميمة
قوله كل جمع منقوض اه جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى جواب لا تخلو اما لامية او بيانية
او ظرفية فبال تقدير الاول دخل فيه دواعي وخبر عنه جوار وبالتقدير الثاني بالعكس وعلى
الثالث يلزم افساد المعنى وهو اضافة الشيء الى نفسه وحاصل الجواب ان المراد بالاضافة ههنا
الاولى والثانية لكن المراد بنحو جوار كل جمع اه **قوله** اى في حالتي اه فيه اشارة الى انهما
منصوبان على الظرفية بترفع المحافض والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف كذا في الغفوة
او جواب سوال وهو ان الطرف لا يكون لازمانا او مكانا والرفع والتجرا ليس بواحد منهما
اجاب بقوله اى في حالتي اه **قوله** اى حكمه حكم قاض جواب سوال وهو ان لا نسلم ان نحو
جوار كقاض لان جوار جمع وقاض مفرد ومشاهدة الجمع بالمفرد باطل حاصل الجواب
ان هذا التشبيه في الحكم لا في النفس لكن يرد عليان التشبيه من حيث الحكم ايضا باطل لان
نحو جوار منصروف على الاختلاف وقاض منصروف على الاتفاق فذ فع بقبوله بحسب الصورة
لكن يرد عليان التشبيه بحسب الصورة ايضا باطل لان نحو جوار على وزن فواعل بالنظر الى الاصل
وقاض على وزن فاعل بالنظر الى الاصل فع بقبوله في حذف الياء **قوله** بناء على ان الاصل
اه جواب سوال وهو ان صرفه وغيره كلاهما من احوال الكلمة فلم يبن الا علل على الصرف
اجاب بقوله بناء على ان الاصل اه **قوله** على وزن سلام اه فيه اشارة الى ان انصرف
هذا الاسم من وجهين الاول ان الاصل في الاسماء الانصراف والثاني انه على ذنبة
المفردات وهما سلام وكلام وغيرهما **قوله** لان المحذوف اه جواب سوال وهو ان صيغة
منتهى الجموع ههنا ليست باقية في نحو جوار كما هو الظاهر اجاب بماتر **قوله** والتون اه جواب
سوال وهو ان لا نسلم ان نحو جوار غير منصروف بعد الا علل والا فم اجرى التون فيه اجاب بقوله
والتون اه حاصله انه غير منصروف مع التون لان الممنوع من تنوين التمكن لا العوض **قوله**

وفي لغة بعض العرب واختلافه الكسائي و ابو زيد وابن عمرو بالجمله ههنا ثلثة مذاهب الاول
 الصرف مطلقا اي قبل الاعلال وبعدہ والثاني عدم الضم مطلقا والثالث الضم قبل الاعلال
 وعدمه بعدہ واما عدمه قبله وهو في بعض فلم يرين هب اليه احد **قوله** على تقدیم منع الصرف
 اه ووجه تقدیم منع على الاعلال انه وان كان حاله من احوال الكلمة ويعرض لها بعد تمامها لكن
 الصرف ومنعه مقصودان ههنا لا الاعلال فقد لا الهقام بشأنه **قوله** وهو صيرورة اه جواب
 سوال وهو ان التركيب في بعلبك لا يخلو اما ان يكون قبل العملية او بعد ها فان كان الاول فهو ممنوع
 كما هو الظاهر وان كان الثاني فالمركب هو الذي يدل جزء لفظه على جزء المعنى وهو ايضا ممنوع
 كما هو الظاهر اجاب بقوله وهو صيرورة اه حاصله ان المراد بالتركيب ههنا بعد
 العملية لكن ليس المراد بالمركب ههنا الذي هو المذكور في بحث الكلمة بل التركيب
 ههنا بمعنى الصيرورة او تحريكه بوجه اخر وهو ان عدم التركيب من اسباب منع الصرف ليس
 بجائزا لانها من صفات الاسم وهو من صفات المركب او من صفات المتكلم لان حصول فعله
 اجاب بقوله وهو صيرورة **قوله** من غير جزئية حروف اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف
 ليس بمانع لصدق على النجم وبصري علمين لان فيهما ايضا صيرورة الكلمتين كلمة واحدة
 مع انه ليس فيهما التركيب ولا فينبغي ان يكونا غير منصرفين اجاب بقوله من غير جزئية
 حرف اه **قوله** وان لا يكون باضافة اه الباء للملابسة اي لا يكون ذلك التركيب ملابا
 لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت من المركب فاعرابها وبنائها باعتبار
 المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع الصرف باعتبار وضعها العلمي
 لا متاع اعتبار حكمه كذا في الغفور **قوله** فكيف توثر اه اي اذا كان في طبيعة الشيء اقتضاء
 الامر لا يجوز فيه ان يكون اقتضاء امر يضاد له لاسيما في مادة واحدة حكما لان المركب الاضافي
 في حكم كلمة واحدة كذا في الغفور **قوله** فيما انتهى في بحث المبنيات في المركبات
 حيث قال في تعريفه كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة لكن قال الشارح في تفسير
 الكلمتين حقيقة واحكاما ثم قال وانما قلنا حقيقة واحكاما لئلا يخرج مثل سيبويه و
 نقطويه فان الجزء الثاني منه صوت اه هذا في المركب الصوتي مثل سيبويه ثم قال
 المحر فان تضمن الثاني حرفا مبنيًا كخمسة عشر اه هذا في المركب العددي فذكر
 الاخير فيما بعد اعم من ان يكون صريحا او كناية فلا يرد ما قيل ان المص ذكر خمسة عشر
 ولم يذكر مثل سيبويه هذا الاسم لقب له واما اسم المحض له فهو وسمى سيبويه لانه في حالة
 الطفلية يبكي للتفاح وقالويه ويه فلذلك سمي به ونقطويه سمي به عين النفط
 لان صاحب النفط في حالة خروج النفط يخرج هذا الصوت منه ويه **قوله** ممنوع اي قول في المنع
 منع الحق لانه حين العلم لا يراو بالجزء منه الدلالة على جزء منه كمالا يخفى والعجب من الجواب بتسليم هذا الشق ۱۲ مفتي

جواب
 سوال

اي امر الدار

ویر فلنالك سى به **قوله** المعدد تان اه جواب سوال وهوان الالف والنون فى نحو حسان اسم اصحابى من النبى عليه السلام موجود تان مع انه منصرف فاجاب بقوله المعدد تان اه حاصله ان الالف واللام عهد اشاد بها الى الالف والنون المعدد تان من اسباب منعه هما المزيد تان بخلاف حسان لانهما فيه اصليتان لانه على وزن فعال **قوله** وللحاجة خلاف اه جواب سوال وهوان عد هما من اسباب منع الضم غير جائز لانها من صفات الاسماء وهما ليستا من صفاتها لانها حرفان لا يقعان صفتان فكيف يصح عد هما من اسبابه اجاب بقوله وللحاجة اه حاصله ان سبب منعهما المنع الصرف اما لكونهما مزيدتين واما المشابهة بينهما اه **قوله** والراجح اه لان عبارة المصنف فشرطه انتفاء فعلاته غير ملائم مع الاول لانه لا يأتى عن دخول التاء عليه لان سبب منعه هو الزيادة فلا بأس بدخول التاء عليه بخلاف الثانى فانه يأتى عنه كذا فى الزيد **قوله** اما ان لا يدل اه وانما قدّم العدى على الوجودى لانه مفهوم الاسم والوجودى مفهوم الصفة والاسم مقدّم عليها **قوله** يعنى اه جواب سوال وهوانه يلزم التقيض فى كلام المصنف لانه قال ان كانتا فى اسم فشرطه العلمية ثم قال وان كانتا فى صفة فانتفاء فعلا لان الصفة لا تكون الا اسما فصا دتقد يرهان كان فى الاسم فكذا وان كان فى الاسم فكذا فاجاب بما ترمى حاصله انا نغنى به الجامد لان الاسم عام والعام اذا قابلا لخاص وهو الصفة يراد به لخاص وهو الاسم الذى يقابلا لخاص المذكور وهو لا يكون الا جامدا **قوله** فى منهما اه جواب سوال وهوانا لانسلطان شرطها العلمية لان فى رجلان وضادبان ليست العلمية مع انها موجودان فيها اجاب بقوله فى منهما او جواب سوال وهوان الضمير فى قوله شرطه لا يخلو اما ان يرجع الى الالف والنون او الى الاسم فان كان الاول فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع وان كان الثانى يرد النقض بالرجلان والفرسان فانها اسمان والالف والنون موجودان فيها مع انها ليسا علمين فاجاب بقوله فى منهما اه حاصله ان الضمير اجمع الى الالف والنون لكنهما مؤنّان بتأويل السبب فافرد الضمير وارجع الى الاسم لكن العلمية انما شرطت فى ذلك الاسم لامتناعه من الضمير لان ذلك الاسم حتى يرد النقض برجلان وفرسان **قوله** وافراد اه جواب سوال وهوانه لامطابقة بين الراجع والمرجع وحاصل الجواب ان الضمير اجمع اليهما باعتبار انهما مؤنّان بالسبب او انه راجع الى الاسم الذى ذكر يد على هذا التقدير كما يرد فى قوله فى منهما واشاد الى جوابه بقوله فى امتناعه فان قيل ما وجه ايراد ضمير التثنية فى قولن كانا وايراد ضمير الواحد فى قوله وفشرطه ولم يجعلهما موافقين اه اول هذا السؤال مالا وجه له لانك قد عرفت فى قوله فى سمن الاسم بهما مقابل الصفة

نعم يحصل على الاغراض يمكن فتدبر مولود محمد عبد الرحيم اه اقول ليس غرض هذا التقيد وبه المحنة لان بدين شقين مما دفعه الشارح فيما بول متصلا اما دفع الاول بقوله وافراد الضمير اه واما دفع الثانى بقوله فى امتناعه من المصروف فتدبر مفتى محمد عبد الرحيم

قلنا ان الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودها
او رد ضمير التثنية وبالنظر الى السببية او رد ضمير المفرد فقال بشرطه كذا في العصمة **قوله**
للزوم اه اشادة الى مذهب من يقول به قوله او لم يتم اه اشادة الى مذهب من يقول به **قوله**
فشرطه الانتفاء اه جواب سوال وهو ان قوله او صفة معطوف على قوله في اسم وهو معمول
لقوله وان كانت او قوله فانتفاء فعلا تعلق على العلميت وهي معمول العامل المعنوي لانه
خبر فصار معمولين لعاملين مختلفين وهذا العطف من قبيل عطف الشئيين على معمولي عاملين
مختلفين وهذا جائز اذا كان المجزوء مقدما وهما ليس كذلك بل المنصوب مقدم وهو
قوله في الاسم لانه باعتبار المتعلق المقدرا خبر لقوله ان كانتا فاجاب بقوله او كانتا وبقوله
وبقوله فشرطه حاصله ان قوله او صفة معمول لكانتا المحذوف وقوله فانتفاء
فعلا تعلق بالمبتداء المحذوف وهو شرطه وهذا المجموع معطوف على قوله وان كانتا في
الاسم فشرطه العلمية فصار من قبيل عطف الجملة على الجملة او تنقيح السؤال هكذا ان الجزأ
لا بد ان يكون جملة وهذا ليس بجملة اجاب بقوله فشرطه اه وحاصله ان قوله فانتفاء فعلا تعلق
جزاء شرط محذوف فالجزاء جملة اسمية ههنا ايضا **قوله** يعنى اه جواب سوال وهو ان قوله
او كانتا في صفة فانتفاء فعلا تعلق منقوض على عريان لانها ثابتن في الصفة مع انتفاء
فعلا تعلق بالفتح لان مؤثر فعلا تعلق بضم الفاء لا بالفتح فينبغي ان يكون غير منصرف اجاب
بقوله يعنى اه حاصله ان المراد بانتفاء فعلا تعلق انتفاء ثاء التانيث اعم من ان يكون على
وزن فعلا تعلق بفتحها او ضمها **قوله** شرطه جواب سوال وهو ان مقولة القول لا تكون الا
جملة وهما ليس كذلك اجاب بقوله شرطه اشادة الى ان قوله وجود خبر للمبتداء المحذوف
قوله في انه منصرف او غير منصرف جواب سوال وهو انه صفة من صفات الله تعالى ولا
اختلاف فيه لاحد اصلا اجاب بقوله في انه حاصله ان الاختلاف فيه من حيث الانصراف و
عدمه لا من حيث انه صفة ام لا فان قيل لا نعلم من هذا الدليل يعنى قوله لا نه متى كان اه مقصود
القاتل بوجود فعل انتفاء فعلا تعلق فينبغي ان لا يختلف في رحمان لان انتفاء فعلا تعلق هو وجود قلنا
لا مطلقا بل انتفاء فعلا تعلق الذي يؤكد بدليل اللفظ وهو لا يكون الا بعد وجود فعل
وانتفاء فعلا تعلق في رحمان لا يؤكد بدليل اللفظ لانه لا رضى له **قوله** ودون ذلك ما ان اشادة
الى ان قوله ودون ذلك ما عطف على سكران وهو مضاف اليه ودون فكذا هذا **قوله** وهو
كون الاسم على وزن اه جواب سوالين اما تنقيح الاول فهو ان عد غير جائز من
اسباب منع الضم لانها من صفات الاسم **له** حاصله نعم مقصود القائل بوجود فعل انتفاء
فعلانية لكن لا مطلقا كما توهمت وقد ضعف هذا الجواب المولوى عبد الحكيم بوجه فاطلب حاشية على
الحاشية المسماة عبد الغفور ١٢ مولوى مفتي محمد عبد الرحيم

و وزن الفعل صفة الفعل و اما تقدير الثاني فهو ان اضافة الوزن اليه لامية وهي مفيدة للتخصيص
فحينئذ صا قول شرط ان يختص بالفعل مستكافا فاجاب عن الاول بقوله وهو كون الاسم
اه و عن الثاني بقوله بعد اه حاصله ان اضافة الوزن الى الفعل المجزئ النسبة لا لزيادة ته او هي
الاختصاص كما في قولك المال لك لانها مجرد النسبة لا للتخصيص **قوله** فيها ه دفع
لما قيل ان اختصاص وزن الفعل ليس بشرط لان وزن طريق موجود في الاسماء ايضا كحجر
و مد ز و شجر اجاب بقوله فيها حاصله ان اشتراط وزن الفعل بالفعل في سببية
منع الصرف لانه **قوله** احد الامرين جواب سوال وهو ان الشرط في وزن الفعل
شيان الاول اختصاصه بالثاني الزيادة في اوله غير قابل للتأني في ان يدكر ادوات
الحصر اجاب بقوله احد الامرين يعني في اشارة الى ان العطف مقدم على الربط وهو
مفيد للحصر و اما فخر بقوله كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اه لان الوزن
غير الاضافة في اللغة سجين وفي الاصطلاح الفاء والعين واللام وهذا ليس مرادين
ههنا بل ههنا وعلى تقدير اضافة عبارة عن كيفية تحدث في حروف الفعل وهذا
ايضا ليس مراد ههنا لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي صفة الفعل واسباب منع الصرف
من صفات الاسم فلا بد فيلزم منقول في الاصطلاح عن ذلك **المعنى** الى كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ليصير صفة للاسم **قوله** اما ان يختص جواب سوال
وهو ان قوله او يكون عطف على قوله ان يختص والعطف اذا كان بكلمة او قصد بالمعطوف
عليه بكلمة اما الى وان كان العطف بكلمة ما قصد بالمعطوف عليه بكلمة اما واجب و
ههنا من قبيل الاول فلم يترك المصنف الاولية اجاب بقوله اما ان يختص اه حاصله ان
تصدي المعطوف عليه بما اعم من ان يكون حقيقة او تقدير و ههنا من قبيل الثاني **قوله**
في اللغة العربية اه جواب سوال مقفاه وهو ان اختصاص الوزن به يعني ان لا يوجد بالاستقلال
في الاسم لا منقولا عنه باطل لان ههنا ليس كذلك لان هذا الوزن ليس مختصا به بل هو موجود
في الاسم بالاستقلال ايضا نحو بقم و ثلم بالثاء كذا في الجنگازي اجاب بقوله في اللغة العربية
اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به بان لا يوجد في اللغة العربية و اما بقم و ثلم
من اللغات العجمية فلا ضير في وجود الوزن فيها و الى هذا السؤال والجواب اشارة فيما بعد
بقوله و اما نحو بقم اه **قوله** بمعناه اه جواب سوال وهو انه اذا كان هذا الوزن مختصا به
فكيف يوجد في الاسم لان خاصته الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اجاب بقوله يعني
انه اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به ان لا يوجد في الاسم العربية الا

اه قول شيان اه قول نعم لكن مجتمعين بل احدهما على سبيل منع الخلو كما هو ظاهر بقية كلمة الاول
السؤال باطل والجواب مثله لمحرمه عفا الله عنه

بطريق النقل من الفعل الى الاسم **قوله** وجعل علما اه يعنى ان شتم في الاصل من التثنية يعنى
 دامن ينجيد ن ثم جعل علما الفرس معروف يعنى سريع السير لمناسبة بينهما **قوله** قد تأخو من
 التثنية يعنى صرف كردن بال يفاء ثم صار علما لبيركمته وهو ذو م لمناسبة بينهما في التثنية
قوله وعثر بالتاء المثلثة من التعثير وهو يعنى برد وافتاد ن ثم صار علما لموضع مرتفع
 لمناسبة بينهما لانه في ليلة مظلمة يلقي على الوجه من موضع مرتفع **قوله** خطم من
 التخميم وهو الاكل بجميع فم اى يرد طرف من ثم صار علما للرجل حريص لمناسبة بينهما **قوله**
 غير مختص اه اشارة الى ان كلمته وهما لا انفصالا للحقيقة وهما لا يكون الجمع جائزا ولا الخلو
 كقولنا العذ اما ذكرا وفرد وهما ايضا كذلك لان وزن الفعل المؤثر لا يجتمع فيه هذين الامرين
 اعنى الاختصاص به والزيادة في اوله ولا يخلو عنهما **واعلم ان** ههنا ثلثة مراتب الاول
 انفصال الحقيقة وهو المذكور والثاني مانع الجمع كقوله هذا الشيء اما حجر او شجر فلا يجوز
 الجمع بينهما ويجوز الخلو لاحتمال كونه شيئا اخر والثالث مانع الخلو كما قال العزديك ما في
 الجوار لا يفرق فلا يجوز الخلو ههنا ويجوز الجمع **قوله** اى في اوله وزن الفعل اه فان قيل
 ان اوله حملا يكون الالهزة فعلة هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه يكون الالهزة في الهمزة قلنا
 ان هذه العبارة بحذف المضاف تقديرها في موضع اوله **قوله** اى زيادة حرف اه اشارة
 الى ان التثنية عوض عن المضاف اليه **قوله** او حرف ذائد اه اشارة الى ان الزيادة
 مصداك يعنى الزائد وهو صفة تقتضى الموصوف فصاد معناه او حرف ذائد **قوله** امثلة اشارة
 الى ان الكاف اسى بمعنى المثل صفة زيادة **قوله** اى حال كون اه اشارة الى ان غير وقع حالا
 عن الضمير المجزور في اوله وهو الصحيح لانه يمكن حذف المضاف واقامة... المضاف
 اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا في زيادة فهو من قبيل قوله تعالى
 بَلْ نُنَبِّئُكَ اِنَّهُمْ خَلْقٌ قَدِيمٌ **قوله** ولو قال غير قابل للتاء اه هذا اعتراض على المصداك
 ان هذا الحكم منقوض على اربع اذ اسى به رجل رجل فانه غير منقضى للعلمية ووزن الفعل مع
 فوات الشرط اعنى كونه غير قابل للتاء بل يقبل للتاء كما في قوله اربعة رجال وعلى سؤالا غير منقضى
 باعتبار الوصف الاصل ووزن الفعل مع انتفاء الشرط وهو عدم قبول التاء والحال ان اسود
 يقبل التاء لانه يقال اسودة للحية لانه شئ فينبغي ان يذكر عقيب قوله غير قابل للتاء
قوله قياسا وبالا اعتبارا لى امتنع من الضمير لاجله فبذلك قوله قياسا يندفع الاعتراض
 الوارد على نحو اربع فان محو التاء به للتذكير على خلاف القياس لانه يقتضى ان يحذف التاء

له لاجته الى قوله در زمان گذشته کرده بود يدل عليه بل هو يدل على بع المعنى الذى هو زائد على مفهوم
 الماضى بل لاجته الى قوله بزرآه بعد بيان المعنى ١٢ **اعلم** قول فيه من ظاهر لان نحو يزيد يشكر
 علي بن ابي طالب للاختصاص بالزيادة فكيف يصح الانفصال الحقيقة ١٢ مولوى محمد عبد الرحيم

في المؤنث لا في المذكر في اسماء العدد من ثلثة الى عشرة على عكس ذلك خلا في القياس ٦
 وبذلك الثاني اعني قوله بالاعتبار الذي اهيند فعلا اعتراض الوارد على نحو اسوة فان
 محجى التاء في اسودة كحبة لا في ليس باعتبار الوصف الاصل الذي امتنع عن الصرف
 لاجله بل باعتبار غلبة الاسم العادضة الا ان يقال ان ذلك القيد مراد في المتن فخر لا يرد
 شئ حاصله ان المراد بعد قبول التاء عدم قبولها الذي امتنع من الصرف لاجله فلا
 يرد على الاسود واما قبولها التاء في اربع باعتبار الوضع الجنسي واما باعتبار الشخص فلا
 يقبل التاء وعدك انصرفا ايضا بهذا الاعتبار وحاصلا الجواب ان الالف واللام في قوله
 للتاء عهد اشارة بها الى ان عدك قبول التاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف
 لاجله فلا حاجة الى هذا القيد **قوله** آ ومن اجل اشتراط اه الشوط ههنا بمعنى العلة
 والسبب وذلك شائع فلا يرد ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالطهارة بالنسبة
 الى الصلوة فجاز ان يكون احمر منصرفا مع وجود الشرط وهو عدك قبول التاء كذا في الزبدة
قوله اي كذا اسم اشارة الى ان هذه القضية صالحة لان يقصد بها كلية اجزئية وهي
 عبارة عما لا يبين كمية افراد الموضوع فيها كالا ولا بعضا نحو الانسان حيوان فمثلا ٦
 الكلية وهي عبارة عما يبين كمية افراد الموضوع فيها كالا نحو الانسان حيوان ومثالا الجزئية
 بعينه هذا لكن لا كالا بل بعضا نحو بعض الانسان حيوان **قيل** هذا مخالف للقاء عدة
 المنطقية لانها في قوة الجزئية قلنا هي على قسمين احدهما .. مهمة العلوم وثانيهما
 مهمة المحاورات والقي هي في قوة الجزئية هي الثانية والاولة في قوة الكلية لان قواعد
 العلوم كلية **قوله** بالسببية المحضه اه جواب سوال وهو ان للتبادر من قوله علمية مؤثرة
 هي العلمية المؤثرة بالسببية المحضه فذلك منقوض على طلحة وغير ذلك لانها تجتمع ٦
 معها ايضا مع المؤثرية اجاب بقوله بالسببية المحضه اه **قوله** بواحد اي بمفهوم واحد
 لان يصدق على واحد غير معين من الجماعة فيراد من زيد المسمى بزيد ان المسمى به
 سواء كان متعدد او منحصرا في فرد واحد لكنه اعم باعتبار التصور **قوله** المشتهراه
 قيد به لانه الاغلب لا نؤله بوصف غير مشتهر يقينية يصير زكوة ايضا
له ويرد عليه ان العلة هو وزن الفعل والشرط هو كونه غير قابل للتأخر فاطلاق العلة على الشرط غير صحيح
 لان الثبوت انما يكون بهما لا بهما لا بهما جيب لانه جعل اشتراط هذه الشرط بامتناع احمر وانصراف يعمل وكون هذا
 الاشتراط علة للحكم المذكور محال لا يخفى اري بعض الافاضل وهو المفهوم من الشرح وقال مولانا جمال الدين مامفصل
 ان المصنف فسر استماع اللفظ فيه وصف اصله من الصرف هو احمر على اشتراط الزيادة بعدم قبول التاء وهذا في
 الحقيقة جعل وجود الزيادة مقارنا بهذا الشرط علة لاستماع اللفظ فيه وصف اصله لاجل وجود الشرط علة
 للشرط حتى يرد ما ذكره ويحتاج الى التكلف في الجواب متنازع في الجواب غير ما هو المستفاد من الشرح ١٢

كذا في الزبدة حاشية الفوائد لضيايئة قوله استثناء مما بقى اه جواب سواله وان تعد الاستثناء
 من امر واحد غير ممتنع من غير عطف وهما لم يوجد العاطف وحاصل الجواب ان قوله الا
 العد ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء فيكون معنى الاول ان عليته لا تجتمع مع مؤثرة
 مع سبب من الاسباب الا ما هي شرط فيه ومعنى الثاني ان العلية لا تجتمع مع غير ما هي شرط
 الا العد ووزن الفعل فلا استثناء الاول من المطلق والكل والثاني من المقيد
 والجزء فحينئذ صاد المستثنى منه ايضا متعدي قوله وهما متضادان اه جواب سوال
 وهوان قوله وما فيه عليته مؤثرة اه ليست كلية لجواز ان يجتمع في الاسم
 ثلاثة اسباب اعني العد ووزن الفعل والعلية فاذا انكر يبق في سببان العد و
 وزن الفعل لما انها ليست بشرط حتى يعد للشرط عند عدمه فكيف
 يصح قوله فاذا انكر يبق بلا سبب او على سبب واحد اجاب بقوله وهما اي العد
 ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما فلا يجتمعان حتى يبق بعد ذوال
 العلية سببان فلا تجتمع مع العلية الا احدهما كذا في الزبدة وحاصله ان صحة
 المادة لودود النقص شرط وهما لا توجد لان لا يوجد الاسم في كلامهم ان يجتمع فيه
 حتى يبق بعد ذوالها سببان قوله للمعتبرة اه جواب سوال وهوانه منقوض بوزن
 فعل لانه كما يوجد في الفعل كضرب يوجد في العد لا يضر كفتحة اجاب بقوله للمعتبرة اه
 قوله اي لا يوجد اه اشارة الى ان كلمة يكون تامة بمعنى يوجد قوله من الاموال كذا
 اه جواب سوال وهوان الضمير في قوله فلا يكون لا يخلو اما ان يرجع الى مطلق السبب
 او الى احدهما او الى مجموعهما فاعلى الاول يصير معناه فلا يوجد سبب من الاسباب
 معها الا احدهما وهو كذب ظاهر وخلاف عن الواقع حيث يوجد السبب في الخارج
 بسبب غيرهما كالتائث والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدين وعلى الثاني
 يصير معناه فلا يوجد حد هما معها الا احدهما فحينئذ صاد استثناء الشيء عن نفسه و
 ايضا استثناء الكل عن الكل وعلى الثالث يصير معناه فلا يوجد مجموعهما معها الا احدهما و
 هو ايضا باطل لان هذا الاستثناء متصل والاصل فيه ان يكون حكمه مثل حكم المستثنى
 منه على تقدير عدم الاستثناء كما في قولهم جاء في القوم الا زيد لانه يتقدّر عدم الاستثناء
 حكمها واحد وهو المجبئية وهما ليس كذلك لان حكم المستثنى منه هو عدل وجودهما
 معهما وحكم المستثنى وجود احدهما معهما اجاب بقوله شئ من الاموال كذا اه حاصله انه
 لا يرجع الى واحد منهما بل يرجع الى الاموال كذا فخر لا يرد وقية نظرا لان الاستثناء الكل
 عن الكل باق من حيث المعنى لانه ليس مغاوة في التعبير لان ما صدق عليه قوله غير
 ما هي شرط فيه ليس الا العد ووزن الفعل فيكون حامل المعنى فلا يوجد سبب من العد

ووزن الفعل الا احدهما ای واحد منهما **واجیب** بان مفهوم قوله غير ما هي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد ههنا العدل ووزن الفعل و عموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه حاصلا لا ترفع ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الا فلانة و فلانة و فلانة صح الاستثناء حتى لم يطلق واحدا منها مع ان هذا استثناء الكل عن الكل من حيث المعنى لان مفهوم قوله نسائي عام يتناول اربع نسوة وغيرها وان كان ما صدق عليها اربع نسوة كذا في الغفور والغاية **قوله** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب اه جواب سوال وهو انه منقوض بطمحة مثلا فان بعد التكرير باق مع التانيث وايضا ينتقض بعمران فان بعد التكرير باق بالالف والنون المزيدين اجاب بقوله اے لم يبق اه حاصله ان المراد بعد البقاء بلا سبب على بقاء اثره لا ذاته كما فهمت وكلمت لا في قوله بلا سبب بمعنى غير والا لم يصح دخولا الياء عليها فلما اعتبر قيد الحثيثية لا يرد النقض بقولنا اذ ربما كان اجتماع الادبعة فيها وهي التانيث لانها علم بلد في العراق والتركيب لانها مركب من الكلمتين والعجمة والالف والنون المزيدين وعلى ورود النقض ظاهر على بقاء وصف السببية فيها بعد التكرير واعلم ان لاسباب المناقشة من الصرف اقسام قسم لا يجتمع مع العلوية كالصفة والجمع وقسم يجتمع معها ولكن ليست مؤثرة كالف التانيث وقسم يجتمع معها ومؤثرة ولكن ليس بشرط كوزن الفعل والعدل وقسم يجتمع معها ومؤثرة وبشرط ايضا كالتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدين عبد الرحمن **قوله** هذا اي خذ هذا او مر هذا او مضى هذا و فاعلم هذا واحفظ هذا **قوله** وقد قيل اه اعتراض على الف وهذا واضح واستدل على عدم صحة الحكم بان العدل ووزن الفعل متضادان لانهما قد جمعتا في اصمت بكسرتين على ما ذكره فالجواب بطريق المنع في مقابله قيل اذا قرر هذا البحث بطريق المنع بان الانسليم لهما متضادان فانهما يجتمعان في اصمت فح لا يصح الجواب اذ منع السند غير مسلم **قوله** اذ جعل هذا البحث بطريق المنع فيكون متضمنا للدعوى فان كون جود العدل في اصمت دعوى من الدعوى فاستدل بقوله فان امر من صمت يصمت اه فيصح المنع على مقدمة من مقدمات الدليل ٦ عبد الرحمن **قوله** وان لم يشتهر اي الامر من صمت يصمت بكسرتين ويحتمل ايضا بضميتين لكن ورود الامر من صمت يصمت بكسرتين على سبيل عدم الاشتهاد يفي وان رد اصمت بضميتين من صمت يصمت بضم العين على سبيل الاشتهاد لكون رد اصمت بكسرتين من صمت يصمت على سبيل عدم الاشتهاد **قوله** انما اشاد الى ان قوله وخالف سيوبه اه جواب سوال وهو

له قول من لا تزال آخر المسئلة ليس في الغفور على ان يطلق غفور عن عبد الرحمن الشرعي للحنيفة عادة في الاطلاق ١٢ مفتي

امثالهما لا هما ليسا على وزن ويد خل نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من التفضيلية
 لانها على وزن احمز الامر بخلافه يثبت الاختلاف في وصفية سكون وامثاله
 لا في نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من لانهما منصرفان بالاتفاق فاجاب بقوله
 والمراد به **قوله** فانه منصرف بعدل للتكرار يعني ان نحو اجمع منصرف لانه وان كان
 معنى الوصفية فيه ظاهر نظر الى ان رسم التفضيل المجرد عن من التفضيلية لكن يجيء
 بمعنى كل يعني اذ جعل غير منصرف للصفة ووزن الفعل فيجوز واما اذ جعل علما يكون
 غير منصرف بالاتفاق للعلمية ووزن الفعل فاذا انكلم توثر الوصفية في منع الضم لضعف
 معنى الوصفية لانه بمعنى كل مثل اشتريت العبد اجمع اي كله لاذاته يتصف بالكل فاذا زادة
 الذات كذلك غير معلوم فتعرض الخفاء فيه فلا تكون الوصفية ثم في ظاهر غير
 خفي كذا في الزبد **قوله** حتى ضاراه يعني ان افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
 منصرف بالاتفاق لانه ان كان فيه معنى الوصفية موجودا على تقدير استعماله في المعنى
 التفضيلي لكنه اذا صار خاليا عن الوصفية للوجود يعرض الخفاء اليه فلا تكون الوصفية فيه
 حينئذ ظاهرة **قوله** اي انما خالفناه فيه اشارة الى ان قوله اعتبارا مفعول له لقوله
 خالف وفاعلهما متحد وهو سيبويه كما هو المختار **قوله** بعدل للتكرار طرف للاعتبار
قوله قيل الباعث به جواب عن ذلك الاعتراض في لفظ قيل اشارة الى الضعف ووجه
 الضعف ورود الاعتراض عليه بقوله وفيه بحث **قوله** لانها قد زالت بالكلية اه فصا
 قياس احمر على اسود اتم حال غلبة الاسمية قياسا مع الفارق قلنا اعتبارا هما باعتبار
 الاصل لا باعتبار الثابت وهذا المعنى موجود في نحو احمر ايضا فيكون قياسه عليهما موافقا
 وما قيل انه جازا باعتبار شتمته من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه لم يحرف في نوع
 لان المقصود الا هم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع لغته ولذا لم تراها في الاغلب
 مجردة عن المعنى الاصل كزيد وعمر وفاهما مصداق في الاصل من زاد يزيد ذيل وزيادة
 وعمر يعمر وعمر او عمرة اي عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناه الاصل في حال العلمية
 وانما قلنا في الاغلب لان بعض الاعلام اعتبر فيها ذلك كذا في الزبد **قوله** زالت بالعلمية
 اه انما قيد السقوط بالعلمية احتراز عن السقوط بالغلبة الاسمية فانه معتبرا اتفاقا **قوله** لما
 اعتباره اعتراض وحاصله ان سيبويه لما اعتبر الوصف الاصل في احمر بعد التكرار كما
 يدل عليه قول المصرح اعتبارا للصفة الاصلية مع كونه زائلا يلزم ان يعتبر
 في باب حاتم حال العلمية ايضا لان الاعتبار على المعتبر فلان يعتبر حال العلمية ايضا لوجود
 الاصلية فيه كذا في الزبد اجاب بقوله ولا يلزم اه حاصله انه لا يلزم من اعتبار الوصف
 الاصل في مثل احمر علما بعد التكرار اعتبار الوصفية الاصلية في نحو باب حاتم

حاتمه والا يلزم اجتماع المتضادين ثم لم يحتم في الاصل وصف الذات من له السخاء ثم صاد
 علما للحاتم الطائي وانما سمي بذلك لانه كان علما لشخص كان من قبيلة الطي لكثرة جوده **قوله**
 لفظ واحد اه جواب سوال وهو ان اعتبار المتضادين في حكم واحد ليس بمنوع لانكم قد
 اعتبرتم الوصفية في نحو ثلث ومثلث والعلمية في نحو عمر مع ان الحكم فيهما واحد
 وهو منع الصرف فاجاب بقوله لفظ واحد اه حاصله ان اعتبار المتضادين في حكم
 واحد مع اتحاد اللفظ ممنوع اي هذا الحكم من لفظ واحد وهذا من لفظين اعني ثلث
 وعمر وطلحة **قوله** وجميع الباب اه اي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف
 وانما صرح الشارح بباب غير المنصرف لئلا يتوهم ان المراد بالباب ما فيه علمية
 مؤثرة بناء على قربهم هنا يعني ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهو غير
 المنصرف لا الاسم المطلق وكان جواب سوال وهو كان سائلا قال قد بين حال بعض
 باب غير المنصرف وهو الذي فيه علمية مؤثرة بان في وقت التنكير ينقلب
 عدم الصرف بالصرف الا عند سيويوه في بعض المواد فاحال جميع الباب اهل الصرف
 سبب من الاسباب او حكم من اخرج حكمه ام لا وقال جميع الباب باللام كذا في العصمة
قوله باللام اه اما ظرف مستقربا اعتبارا للمعلق وقم صفة الباب تقديره وجميع الباب
 المتلبس باللام ينجز اه وظرف لغو لقوله ينجز تقديره وجميع الباب ينجز سبب دخول اللام
 والاضافة **قوله** اي يد خوله اه جواب سوال وهو ان هذا الحكم منقوض بالاحمد في
 حال العلمية لا شكا له على اللام بان يصير جزء منه لا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع
 وجود اللام فيه ولا ينجز بالكسر اجاب بقوله اي يد خوله اه بخلاف المضاف في الاحمد
 ليس اللام داخل عليه بل جزءه بسبب احاطة العلمية **قوله** كذا التعريف اه جواب سوال وهو
 انه منقوض بنحو المال الاحمد فان اللام داخل على غير المنصرف مع انه لا يصير مجزوا
 لكسر فاجاب بقوله كذا التعريف اه حاصله ان اللام في قوله باللام عوض عن المضاف اليه هو
 التعريف وذلك كذا **قوله** بحاجته اه عليه اه جواب سوال وهو انه ينقض بنحو الرجل فانه دخل
 عليه كذا التعريف مع انه لا يصير غير المنصرف منصرفا مجزوا بل منصرف كما كان فاجاب
 بقوله عليه كذا على غيره من الاسماء **قوله** اي اضافته الى غيره اه جواب سوال وهو انه ينقض
 بنحو غلام احمد فان الاضافة الى غير المنصرف موجود مع انه لا يصير مجزوا بالكسر فاجاب
 بقوله اي اضافته الى الغير اه لا اضافة الغير اليه وهذا من قبيل الثاني **قوله** اي يصير
 مجزوا اه فيه شادة الى ان باب الانفعال يحق بمعنى الصيرورة او جواب سوال وهو ان الاجزاء
 في اللغة كثير فاختار هذا المعنى غير مناسب فاجاب بما ترسمه حاصل ان المراد بالمعنى الاصطلاح
 لا اللغوي كذا في عجب الرحمن او تحريه بوجه اخر وهو ان قوله ينجز متعد بنفسه فلا حاجة الى

المعہودۃ المفہومۃ فیما سبق من قولہ وانواعہ دفع ونصب جروانا جمع ولم یأت بضیغۃ المفرد مع انہ ملائم
 بمقام التعریف وبارجاء الضمیر الیہ فیما بعد لان تعریف الرفع سابق بقولہ فالرفع علم الفاعلیۃ و
 وتعریف المرفوع ہنابقولہ ہوما اشتمل علی اہ لان فیہ توہما انحصار المرفوع فی نوع واحد و
 ہوالفاعل فراذلک التوہم بصیغۃ الجمع الدالۃ علی تعدد انواع المرفوع اذ تعدد الفاعل لا یلائم المقام
 کمالا یخفی واما قد ام المرفوع علی اخواتہ لانہ عمدۃ فی الکلام بخلاف اخویہ لانہما فضلة
 کذا فی العصمۃ **قولہ** جنس المرفوع اہ جواب سوالہ وان المرفوعات صفۃ الاسماء والاسماء
 جمع اسم والمرفوعات جمع لمرفوعہ واتصاف الجمع بالجمع یستلزم اتصاف الاحاد بالاحاد فخرج
 صادر المرفوعۃ صفۃ الاسم والمطابقة بین الصفۃ والموصوف شرط فی التذکیر والتانیث وھہنا
 لم یوجد اجاب ہما تری **قولہ** لان موصوفہ اہ جواب سوالہ ہوان جمعۃ المرفوع علی
 المرفوعات غیر صحیح لان الجمع بالالف والتاء مختص بالمؤنث وحاصل الجواب ان المرفوع صفۃ
 الاسم وھومذکر لا یعقل وصفہ بجمع بالالف والتاء لانہ مشابہ بالمؤنث من حیث نقصان العقل
 لکن فی المؤنث قصوہ وفی ذلک عدم **قولہ** ہذا الجمع مطرد اہ فیہ تقدیم وتاخیر تقبیہ وجمع
 صفۃ المذکر الذی لا یعقل بہذا الجمع مطرد **قولہ** کالصافات اہ جمع صافۃ صفۃ لفرس لا یعقل
 وھو قیاس فقہی وھو عبارة عن التمثیل قال قدس سر فی الحاشیۃ الصافات من الخیل الذی
 یقوم علی ثلثۃ قوائم واقام اللہ علی طرف الحافزنا قلاع عن الصحاح **قولہ** سبحات اہ جمع
 سبحل صفۃ جمل لا یعقل ای سمینۃ **قولہ** الخالیات اہ جمع خالی بمعنی ماض صفۃ یوم لا یعقل
 ای یوم گذشتہ **قولہ** ای المرفوع الدال اہ جواب سوالہ ہوان ضمیر ہولایخلو اما ان یرجع الی المرفوعات
 اوالی المرفوع فعل الاول یلزم ارجاء الضمیر المفرد الی الجمع وایض یلزم ارجاء ضمیر المذکر الی المؤنث
 وایض للمرفوعات جمع والمخو ظ فیہ افراد فعل ہذا یلزم تعریف الافراد لا الماہیۃ والجنس مع
 ان الامر بالعکس لان الافراد کثیرۃ غیر متماہیۃ وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر وایض یلزم
 تعریف الفرد لان المرفوع فرد وحاصل الجواب ان الضمیر ارجع الی المرفوع وھومذکور فی ضمن
 المرفوعات وھو اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما او معنی وھہنا ہو الثالث ولا یلزم تعریف الافراد
 لان اللام للجنس ہو یبطل معنی الجمعۃ **قولہ** ای اسم اہ جواب عن اسولۃ ثلثۃ اھل ہا ان
 کلمتہا وضع للعموم فعل ہذا التعریف لیس بجامع لصدقہ علی الدال مثلا فی نحو جاءنی زید
 لانہما اشتمل علی علم الفاعلیۃ مع انہ لیس بمرفوع والثانی ان المضارع ایض مشتمل علی علم الفاعلیۃ مع
 انہ لیس بمرفوع والثالث ان المبتدأ والخبر اذا کانامعرفین فلا بد من ضمیر الفصل کما ستعرف
 فی بحث الضمیر وھہنا کان الذکر لان ما موصو وما بعد صلۃ والموصو من المعارف فینبغي ان یقول
 ہو ہوما اشتمل اہ فاجاب بقولہ ای اسم اہ حاصلہ ان کلمۃ ما وان كانت موضوعۃ للعموم لکن المراد
 ہنا الاسم القرینۃ علیہ کالمرفوعات فلما فسر کلمۃ ما بالاسماء فم الاول والثانی ولما فسر بالذکر انہ الثالث

قوله ولا شك اه هذا تصريح على وجاز **قوله فكيف** اه وجاز **قوله عليه** قوله آمن المرفوع
 او مما آه انما ترد فيهما لان في ارجاع الضمير لكل واحد منهما احسان وقبحان اما احسنه فبا اعتبار ان
 ارجاع الضمير الى المرفوع يكون تقسيما للمعرب بعد التعريف وتقسيم للمعرب بعد التعريف على غاية
 ايضاح المعرب واما احسنه الثاني فلان فيه مطابقة لضمير ذكر في التعريف وبد الذي يذ كر فيما بعد
 من قوله ومنها المبتداء والخبر واما قبحه الاول فبا اعتبار ان الاصل في الضمائر ان تكون راجعة
 الى مكان الاقرب وهو قوله ما شتم الا بعد هو المرفوع واما قبحه الثاني فبا اعتبار ان
 الاصل فيها ان تكون راجعة الى المذكور الصريح لا الضمني وههنا الى الثاني لان المرفوع مرفوع
 في ضمن المرفوعات وفي ارجاعه الى قوله ما شتم ايض احسان وقبحان وهذا على عكس ما
 ذكرنا **قوله** لان جزء الجملة اه غالبا في افادة النسبة فلا يريد ما قيل انه قد يكون جزء الجملة
 الاسمية كما في زيد قائم ابوه وانما كانت اصل الجملة انهما مشتمل على الشئ الذي وضع للنسبة
 وهو الفعل لان وضع لان يكون مسندا دائما فصادت النسبة قوية في الجملة الفعلية والرفع
 علامة لكون الشئ مسندا اليه وهو ايضا قوي لانها لا تكون الا مسندا اليه فخرج صادا الجملة ٤٤
 الفعلية قوي ايضا واما الاسناد في الجملة الاسمية فبعارض التركيب **قوله** ولان عامله
 اه لان عامله موجود محسوس بخلاف عامل المبتداء فانه عديم معقول وقوة المؤثر
 يقتضيه قوة الاثر وهو الرفع وهو علامة كون الشئ مسندا اليه فصادا لفاعل قوي في المرفوعة
 من المبتداء ولا يعارضه ما ذكر في المبتداء من انه لا يفيد قوة في المرفوعة بل يفيد فضيلة
 عامله كذا في الغفوة **قوله** وقيل اه قائله سيبويه وفي لفظ قيل اشادة الى الضعف **وجزه**
 الضعف ما ذكرنا من قوة المؤثر اه **قوله** لان باق اه هذا الدليل وان كان يقتضيه اصالة المبتداء بالنسبة
 الى لفاعل والمبتدأ ان المبتدأ اصل المرفوعات لكنه افاضت اصالة بالنسبة اليه فقد ثبتت اصلية با
 لنسبة الى سائر المرفوعات بالطريق الاولى كذا في الزبدة **اجيب** عنه باننا سلطنا ان الاصل في
 المسند اليه التقديم لكن لا مطلقا بل اذا لم يمنع مانع وفي الفاعل وجد لما نفع منه وهو الالتباس بالمبتدأ
واجيب عن قوله ولا نه يحكم اه بان الاصل في الحكم بالحكم المشتق بالحكم بالجماد قليل لا يقتد به
قوله اي اسم اه جواب سوال وهو ان المبتداء والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل كما
 ذكرنا **اجاب بقوله** اسم اه حاصله اننا نسلم ان الخبر معرفة بل نكرة لان كلمة ما موضوع لا موصولة
 كما هو الاصل في الخبر **قوله** او حكاه جواب سوال وهو ان نحو ان ضرت في اعجبني ان ضرت زيد
 فاعل اعجبني معن ليس باسم بل جملة اجاب بقوله او حكاه حاصله ان اسم حكما با اعتبار ان المصدرية
 الناصبة فقط يرمي اعجبني ضرت **قوله** اسند اليه الفعل اه قيل المراد من هذا الفعل لا يغلو اما
 الفعل اللغوي والاصطلاح لا سبيل الى الاول لان على هذا التقدير يكون ذكر قوله وشبهه فيما بعد بلا فائدة
 لان شبهه اخل في الفعل اللغوي ولا الى الثاني لان له مسندا الى الفعل الاصطلاح وهو الحد والزمان

والنسبة الى فاعل ما اجيب عنه بان المراد هو الثاني لكن ما اسند اليه خبر هذا الفعل هو المحذوف وانما يكون اسناد الشئ باعتبار اجزائه قوله بالاصالة جواب سوال وهو انه يدخل في المحذوف وفي جاشي زيد عمرو لان اسند اليه الفعل مع انه ليس بفاعل بل معطوف اجاب بقوله بالاصالة قوله اي ما يشبهه جواب سوال وهو ان نحو ابوه في زيد قائم ابوه فاعلم مع انه لم يسند اليه شبه الفعل بل اسند اليه المشبه بالفعل وهو قائم لان الشبه نسبة بين الشبه والمشبه به حاصل الجواب ان الشبه بمعنى المشابهة بصيغة اسم الفاعل ولما كان هو صفة ولا بد لها من الموصوف فاد موصوفها وهو ما الموصوفه وانما عبر عن اسم الفاعل بالمضارع د فعلا ما قيل وهو ان ما الموصوفه نكرة بمعنى شئ والمثابه مع فاعل بالاضافة الى الضمير فلم يحصل المطابقة بينهما فاجاب بان اسم الفاعل هنا بمعنى الفعل المضارع المضارع مع الفاعل جملة خبرية وهي تقع صفة للنكرة قوله في العلم اه جواب سوال وهو ان اذا كان المراد من الشبه ما يشبهه فهذا المشابهة لا يخلو اما ان يكون في الدلالة على المحذوف او في الحركات والسكنات عند الحروف او في الاشتقاق فعلى الاول تعريف ليس بجامع لعدم صدق عليه زيد في قوله في الدلالة لان فاعل مع انه لم يسند اليه الفعل وشبهه لان الظرف لا يدل على المحذوف كالفعل وعلى الثاني فلا يصدق على زيد في المثال المذكور وعلى زيد في هيتا زيد ونحوهما لان فاعل مع انه لم يسند اليه ما يشبهه لان الظرف واسم الفعل ونحوهما لم يشبه الفعل في الحركات والسكنات وعند الحروف وعلى الثالث لا يصدق على زيد في المثالين المذكورين وايضا على زيد في اعجبنى ضرب زيد عمرو لان فاعل مع انه لم يسند اليه شبه الفعل لان كل واحد من الظرف واسم الفعل والمصدر غير مشتق كالفعل اجاب بقوله في العلم يعنيان المراد بالمشابهة المشابهة في العلم الا غير قوله وقد م عليه الو اول الحال وهذا الجملة في محل النصب حال عن قوله الفعل وشبهه قوله الفعل وشبهه اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله راجع الى الفعل وشبهه فلهذا يلزم ادعاء الضمير للفرد الى المشبه اجاب بقوله الفعل اه حاصله ان هذا الضمير راجع الى احد الامرئين المستفاد من كلمة وقوله ا على ذلك الاسم اه في اشارة الى ان الضمير في قوله راجع الى الاسم المفهوم من قوله ما اسند اليه قوله لان ما اسند اليه جواب سوال وهو ان الفعل في مسند الى الضمير دون زيد فحينئذ صار خارجا بقوله ما اسند اليه باخر اجاب بقوله قل عليه يلزم اخراج المخرج فاجاب بقوله لان الاسناد اه حاصله ان الفعل اسند اليه ايضا لان ما اسند الفعل الى الضمير ولا ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى زيد اسند اليه الفعل ثانيا فكرر الاسناد ويقوى الحكم مفتاح قوله لكنه اه جواب سوال وهو انه على هذا لم يخرج عن اصل اجاب بما ترى قوله والمراد اه جواب سوال وهو ان تعريف الفاعل ليس بان يصدق على من في كريمة من يكرمك لانه اسم اسند اليه شبه الفعل وهو كريمة وقد عليه مع انه لا يقال له فاعل بل مبتلاء وتركيبه من موصول يكرم فاعل مضارع معلوم والضمير فيه فاعل راجع الى من

ولک مفعولہ وهذا الجملة صلة الموصو والموصو مع الصلة مبتدأ وکرم خبره المقاد عليه آجا
بقوله والموداه حاصله ان تقدیم هذه الخبر على المبتدأ ليس بواجب **قوله** قلت المراد وجوب
اه بقرينة انه يصدر نوع من انواع المرفوعات وليس نوع الخبر مقدر ما على المبتدأ بل فرده مقدر ما عليه
قوله اسنادا واقعا اه جواب سواله وان قوله على جهة قيام به مفعول مطلق لقوله اسناد لا يصدر
حل للمفعول المطلق عليه لان معنى الفعل ليس مشتملا عليه بل على الاسناد اجاب بقوله اسنادا اه
حاصل ان مفعول مطلق محاذ با اعتبار الموضوع بلا اعتبار المتعلق يعنى ان قوله على جهة قيام به
ظرف مستقر باعتبار المتعلق وهو واقعا صفة المصدا محذوف وهو اسنادا فاطلاق للمفعول
المطلق عليه من قبيل ذكر متعلق الصفة واداء به الموضوع **قوله** او شبهه جواب سواله وهوان
ارجاع الضمير المقدر فى قيامه الى ما سبق غير صحيح لان فيما سبق امران الفعل وشبهه ففميه ارجاع
الضمير المقدر الى التثنية وهو غير جائز فاجاب بقوله الفعل وشبهه اه حاصله ان الضمير فى قيامه
راجع الى احل الامرين كما فهم من كلمة **وقوله** على طريقة قيام اه انما فسر الجته بالطريقة لان
لها معنى اخر وهو لا يستقيم هنا وهو عبادة عن منتهى الاشادة الحسية والاشادة الى ان الجته
بمعنى الطرز والطريقة علمت هذا العلم على وجه عليك او على جهة اعطى وطريقته شكل
زيد **قوله** فطريق اه جواب سواله وهوان تعرفه ليس بما نفع لصدقة على زيد فى ضرر زيد لانه
اسم اسند اليه الفعل ومقدار عليه جوابا على جهة قيام به مع انه ليس بفاعل فاجاب بما ترى
او جواب سواله وهوان المتبادر من القيام القيام على وجه الصدقة وهذا لا يصح لانه يخرج
منه مات زيد وطال عمره لان الفعل فى هذين المثالين قائم بالفاعل الا صادرا عنه **فاجاب**
بقوله فطريق اه حاصله ان المراد بطريق القيام ان يكون ذلك الفعل بصيغة المعلوم وما فى حكمه
فيصدق احد علمها **قوله** او على ما فى حكمها اه جواب سواله وهوان تعريف الفاعل
لا يكون جامعاً لان يصدر على ابوه فى زيد قائم ابوه لانك قلت ان الفاعل اسند اليه الفعل
على صيغة المعلوم وقائم ليس بصيغة فعل مع قطع النظر عن المعلومية فاجاب بقوله وعلى ما فى
حكمها حاصله ان قائما فى التركيب المذكور فى حكم الفعل على صيغة المعلوم فى كون كل واحد من
الفعل وشبهه عنى قائما مسند الى الفاعل **قوله** الاحتياج اه جواب سواله وهوان زيد فى ضرر زيد
فاعل حقيقة لصل التفرع عليه فينبغى للمصنف ان لا يذكر هذا القيد هو على جهة قيام به بل الواجب
عليه تركه كما تركه الشيخ عبد القاهر والزمخشري مع انهما رئيسين فى النحو فاجاب بقوله الاحتياج
اه حاصله ان من النحويين من لم يجعل مفعول ما ليسم فاعله داخل فى الفاعل فيحتاج الى هذا
القيد والمصنف منهم وبعض المتقدمين والمتأخرين ايضا على هذا ومن جعله داخل فيه كصاحب
المفصل والشيخ عبد القاهر والزمخشري فلا حاجة اليه عندهم وعليه **ك** ثلثه من
زيد **قوله** زيد اه جواب سواله وهوان المثال لا يكون لامضا فاليه لقوله

بما علمت هذا الفعل على وجهه خلت

مثل ولفظ التلوه هنا مضاف الى مجموع قول قام زيد وذلك ليس بفاع لمفعول بل جملة والجملة
 ليس بفاع كما لا يخفى وايضا لا يصح الاضافة اليه لان كون الشيء مضافا اليه من خواص الاسم
 وذلك ليست باسم بل جملة فاجاب بقوله زيد اه حاصله ان هذه العبادة محمولة على
 المسامحة تقديره مثل زيد في قام زيد لان من البين ان الفاعل ليس بمركب بل جزء ١٢ هـ
 فهذا مثالا لسند جواب سوال وهو ان تعد الامثلة باطل لان الغرض منها توضيح المثل وهو
 يحصل بالواحد حاصل الجواب ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثلات فكذا مثالا لاشارة الى
 قوله ومثاله اشارة الى العطف قوله ابو هاشم اشارة الى سواله اشارة الى قوله هذا مثالا
 جواب سواله مثل ما مر انفا ايض قوله في الفاعل اه جواب سوال وهو ان قوله والاصل مبتدأ والجملة التي بعد خبره
 وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل حمل الخاص على العام لان الاصل عام يتناول
 الاصل الذي يكون في الفاعل وفي المبتدأ والخبر وغيرها اجاب بقوله في الفاعل اه حاصله ان
 الالف اللام في الاصل عهد اشاد بها الى الاصل الذي يكون في الفاعل لا غير وهو خاص بقوله
 اي ما ينبغي اه جواب سوال وهو ان الاصل يجئ على معان كثيرة كالقاعدة الكلية والذليل وما
 ينبغي والاولى فاي مفعول مراد ههنا فاجاب بقوله اي ما ينبغي اه اشارة الى ان الاصل ههنا بمعنى الاولوية
 لا غير قوله ان لم يمنع اه جواب سوال وهو انه ينقض بضر يك زيد فان زيد ليس مما يلي الفعل مع انه
 فاعل فاجاب بقوله ان لم يمنع اه فيكون حاصل المعنى ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضيه من
 الفعل لكن قد زال ذلك الاقتضاء بعادى يقتضيه دحان لا بعد وجوبه كاتصال ضمير المفعول
 بالفعل وتخيره بوجه اخر وهو انه يعلم من قوله والاصل ان يلى الفعل اه ان تقديمه اصله تاخيره ايض
 جائز والامر ليس كذلك لانه منقوض بنحو ضرب غلام زيد لان تاخير الفاعل عن المفعول غير
 جائز للروا اضا ما قبل الذ كر فينبغي ان يجعل هذا التركيب خلاف الاصل مع انه ليس كذلك فاجاب
 بقوله ان لم يمنع اه والمانع ههنا موجود وهو الاضا ما قبل الذ كر لفظا ورتبة في الفضلة قوله لسند
 اليه اه جواب سوالين الاول لانه لم يرد كرشب الفعل كما يذ كر الفعل لان الفاعل كما يلى الفعل كذلك
 يلى شبه الفعل ايض والثاني ان يليه اليه من احوال الفعل فينبغي ان يذ كر في بحثه كما هو الاصل و
 الفاعل فاجاب عنهما بقوله لسند ليه فيجيب صادر من احوال الفاعل ايض خرافة شبه الفعل
 لانه ايض مسند ليه قوله اي يكون اه جواب سوال وهو ان الايلاء على نوعين احدهما ان يكون الفاعل
 قبل الفعل وثانيهما ان يكون بعد الفعل فاي شئ مراد ههنا على ان الايلاء من الامور الاضافية فان
 الايلاء في المرتبة الثانية ايلاء بالنسبة الى الثالثة وهكذا في الثالثة والرابعة فاجاب عن الاول
 بقوله يكون بعد وعن الثاني بقوله من غير ان يتقد اه قوله من معمولاته اه جواب سوال هو
 ان هذا القاعدة منقوضة بكفى بالله شهيد فان الله فاعل كفى مع انه ليس مما يلي الفعل

لانه الفاعل هو الذي يلى المفعول والامر ليس بمركب بل جزء ١٢ هـ

لأن الباء بينهما فاصل فاجاب بقوله من معمولاته حاصل ان المراد بعد التوسط بين الفعل و
 الفاعل شيء اخر الذي كان من معمولات الفعل والباء في كفى بالله ليس كذلك بل هو ذات فلا يد
 النقض قال جاز ضرب غلامه وما قيل ان جاز فعل ما بعد فاعله والفاعل قسم من الاسم وما
 بعد جملة وهي لا تكون فاعلا مدفوعا لأنه مؤهل بهذا التركيب وكذا حال قوله وامتنع ضربك وروذا
 ودفع قوله جرى رباه المقصود بالتمثيل هو الضمير في ربه لان جرى فعل ماض معلوم وربه فاعل
 مضاف الى الضمير المجرد والراجع الى عد المتأخر وعنى جاز وعجز متعلق بجرى وعد مفعول به
 وموصوف ابن صفة مضاف الى حاتم وخاء مفعول مطلق لقوله جرى مضاف الى الكلاب والعلويات
 صفها وقد فعل هذا جملة للتفاوت قوله جرى رباه صاحب الجواز هو الله تعالى جلي شانه
 واذا كان الضمير جاعلا الى العد يكون الرفع بمعنى پرورنده لا بمعنى صاحب عند اسلف قوله
 للضربة يعني يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره لان الضربات تبيح المخطورات قوله الدلالة صفة
 كاشفة للاعراب لا تعريف له او جواب سوال وهو ان ذكر القرينة يعني عن ذكر الاعراب لانه لا يكون
 الا قرينة لان كل واحد منهما عبارة عن الاموال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فلو قال
 واذا انتفى القرينة لكفى اجاب بقوله الدلالة حاصله ان الاعراب موضوع بازاء الشيء بخلاف القرينة
 فانها تدل عليها لا بالوضع فلا يكون احدهما شاملا للآخر ودد على الفاضل الهند حيث قال ان القرينة
 اعلم من الاعراب واستفاء الاعمال يستلزام استفاء الاخص فلو قال اذا انتفى القرينة يكفي قوله بالوضع
 متعلق بالدلالة فيفهم من هذا القيد عني بالوضع ان الحركات الاعرابية من جملة الالفاظ فيكون
 الالفاظ موضوعا للمعنى المفرد ويكون كلمته وليس كذلك زيد وعبد الرحمن قال اللفظ منصوب على
 التمييز انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله والمفعول المقدام جواب سوال وهو ان ضمير فيهما لجمع
 الى الفاعل والمفعول وهو غير مذكور فلما الاضمار قبل الذي ذكره اللفظية فاجاب بقوله والمفعول
 حاصله ان الفاعل مذكور صريحا كما في قوله فنه الفاعل وهو ما استدل به وضمانا في ضمن الامثلة
 كما قال المصنف اقام زيد والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة كقوله ضرب
 غلامه زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذي ذكره قوله فلا يد عليان ذكر الاعراب اي لانه دل عليه ما بالوضع
 والقرينة دالة عليهما لا بالوضع قوله شاملة له انه بناء على ان القرينة عبارة عن الاموال على
 الشيء مطلقا سواء كان بالوضع ولا عبد الرحمن قوله نحو ضربه فان تاء التانيث موضوعة
 للتانيث فهي تدل على كون الفاعل مؤنثا والفاعل المؤنث لازم لها والالف في حيلة للتانيث القرينة
 فيها اللفظية بخلاف اكا الكثرى يحى فان القرينة فيه معنى الاكل لالفظه والقرينة في معنى
 قوله بارذاه جواب سوال وهو ان المتصل بمعنى المضموم والضم انما يتصور في الملفوظ فيخرج
 عند المستكن اجاب بقوله بارذاه حاصله ان المراد بالمتصل غير مستقل في التلفظ بل يحتاج في
 التلفظ الى الغير سواء كان التلفظ به حقيقيا او حكما

قوله رباه المقصود بالتمثيل هو الضمير في ربه لان جرى فعل ماض معلوم وربه فاعل مضاف الى الضمير المجرد والراجع الى عد المتأخر وعنى جاز وعجز متعلق بجرى وعد مفعول به وموصوف ابن صفة مضاف الى حاتم وخاء مفعول مطلق لقوله جرى مضاف الى الكلاب والعلويات صفها وقد فعل هذا جملة للتفاوت قوله جرى رباه صاحب الجواز هو الله تعالى جلي شانه واذا كان الضمير جاعلا الى العد يكون الرفع بمعنى پرورنده لا بمعنى صاحب عند اسلف قوله للضربة يعني يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره لان الضربات تبيح المخطورات قوله الدلالة صفة كاشفة للاعراب لا تعريف له او جواب سوال وهو ان ذكر القرينة يعني عن ذكر الاعراب لانه لا يكون الا قرينة لان كل واحد منهما عبارة عن الاموال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فلو قال واذا انتفى القرينة لكفى اجاب بقوله الدلالة حاصله ان الاعراب موضوع بازاء الشيء بخلاف القرينة فانها تدل عليها لا بالوضع فلا يكون احدهما شاملا للآخر ودد على الفاضل الهند حيث قال ان القرينة اعلم من الاعراب واستفاء الاعمال يستلزام استفاء الاخص فلو قال اذا انتفى القرينة يكفي قوله بالوضع متعلق بالدلالة فيفهم من هذا القيد عني بالوضع ان الحركات الاعرابية من جملة الالفاظ فيكون الالفاظ موضوعا للمعنى المفرد ويكون كلمته وليس كذلك زيد وعبد الرحمن قال اللفظ منصوب على التمييز انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله والمفعول المقدام جواب سوال وهو ان ضمير فيهما لجمع الى الفاعل والمفعول وهو غير مذكور فلما الاضمار قبل الذي ذكره اللفظية فاجاب بقوله والمفعول حاصله ان الفاعل مذكور صريحا كما في قوله فنه الفاعل وهو ما استدل به وضمانا في ضمن الامثلة كما قال المصنف اقام زيد والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة كقوله ضرب غلامه زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذي ذكره قوله فلا يد عليان ذكر الاعراب اي لانه دل عليه ما بالوضع والقرينة دالة عليهما لا بالوضع قوله شاملة له انه بناء على ان القرينة عبارة عن الاموال على الشيء مطلقا سواء كان بالوضع ولا عبد الرحمن قوله نحو ضربه فان تاء التانيث موضوعة للتانيث فهي تدل على كون الفاعل مؤنثا والفاعل المؤنث لازم لها والالف في حيلة للتانيث القرينة فيها اللفظية بخلاف اكا الكثرى يحى فان القرينة فيه معنى الاكل لالفظه والقرينة في معنى قوله بارذاه جواب سوال وهو ان المتصل بمعنى المضموم والضم انما يتصور في الملفوظ فيخرج عند المستكن اجاب بقوله بارذاه حاصله ان المراد بالمتصل غير مستقل في التلفظ بل يحتاج في التلفظ الى الغير سواء كان التلفظ به حقيقيا او حكما

في قوله لا اعرب اي انبدا بالجر

قوله بشرطه جواب سواله وان هذا القاعدة منقوضة بمثل زيد ضربت فان الفاعل فيه مضموم متصل ولا يجب تقديمه على المفعول **اجاب** بقوله بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفاعل وهما ليس كذلك بل المفعول مقدم عليه فلذلك لا يصح تقديمه على المفعول **قوله** في مفعول الفاعل اه قيل ان الاضافة للمفعول الى الفاعل غير جائز لانهما يكونان للفعل الاله فلما نزلنا عن محمول على المسامحة اذا ضافت اليه لا بد في ملاسته لان كلا واحد منهما مضاف الى الفعل لكونهما معمولين للفاعل الواحد او يكون المفعول للفعل الذي يكون صادرا عن الفاعل فلذلك اضاف اليه **قوله** بشرط توسطه اه جواب سواله هو انه منقوض بنحو ما ضرب الاعتراف ان يكون المفعول وقع بعد الملامع ان لا يجب عليه تقديم الفاعل فاجاب بقوله بشرط توسطه اه في هذا المثال لا يتوسط الا بينهما بل تقدم هما **قوله** في صوتي التقت والتاخير اه اي وجوب تقديم الفاعل امتناع تاخير الذي بينهما ملازمة لان وجوب تقديم الفاعل يستلزم امتناع تاخير بشرط توسطه الا فان انقلاب المعنى في هذه الصيغة واما في صيغة تقديم المفعول مع الا فلا يلزم الانقلاب بحسب الظاهر لكن غير مستحسن كذلك في العصة **قوله** او بعد معناها اه اشارة الى العطف اي علان معناها معطوف على الا وهو مضاف اليه ليعب فكذلك هذا **قوله** نحو انما اه فان كلمة انما بعضا لا في افادة انحصار على ما هو المشهور عند النحاة لكن افادة انحصار في الاعتبار اللفظ وفي انما باعتبار المعنى لان الا يفيد الاثبات مع النفي اي اذا دخل على الكلام المنفي جعل الا ما بعد مثبتا فاذا دخل على المثلث جعل ما بعد منفي او هذا المعنى موجود في معنى انما لا يفيد انما الاثبات مع النفي في المعنى نحو انما ضرب زيد عمر اي الكلام هذا الا غير اي سخن اين است ديگر نيست **قوله** في جميع هذه الصو اه هذا لدفع تخطئة البتدي لان نمثلة الطفل قد هب ذهنا الى قرير براه اذا وقع كلمة بعد بين حرف الشرط و هو اذا والجزاء وهو قوله وجب تقديمه ذهب ذهنا الى ان الجزاء متصل بالاخير اعني قوله معناها **قوله** فلما نفاة الاتصال اه يعني قد المفعول الذي كور بعد الفعل على الفاعل المتصلا يلزم انفصاله عن الفاعل انما يلزم انفصال الفاعل لو كان للمفعول مفعول مفصلا واما اذا كان المفعول ايضا متصلا فلا يلزم انفصاله من غير ان يكون كذلك كما لا يلزم في ضربك قلنا فعله هذا يلزم تقديمه الاضعف على الاقوى فيما هو كالقصة الواحدة وايضا ان الفاعل المضموم المتصل بالفعل كالجزاء للفعل الفظا ومعنى فلو دخل خبره بين الفعل يلزم وقوع كلمة بين اجزاء كلمة واحدة وذا لا يجوز كذلك في العصة **قوله** لكن بشرط توسطه اه دفع سوال و ٦ تقريره الى قول الشارح اعني بشرط توسطها فلي نظر اليه ليحصل السوال والجواب **قوله** قبل تمامها اه يعني ضارب زيد صفته قصر تعلقها على عمر وفلو قيل الاعتراف ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة مقصورة على عمر وهي الضرب المسند الى زيد لا مطلق الضرب ولا بد من تقديم الفاعل ليتم تلك الصفة لان تمامها

من تقدم الفاعل ليتم تلك الصفة لان تمامها

من تقدم الفاعل ليتم تلك الصفة لان تمامها

بعد ذکر الموصوف **قوله** المتوسط بينهما اء لانه لو قد افعال على المفعول مع الا فيقال ما ضرب
الا زيد عمر فالظاهر ان معناه انحصار مضر و بية عمرو في زيد اذ الحصر فيما يلي كلمة الا فلا
ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تاخير الفاعل عنه لكنه لا يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها يعني ان مضر و بية عمرو وصفت له قصر تعقلها على زيد **قوله** زيد قبل ذكر عمرو
قصر الصفة قبل تمامها **وانما** قال المتوسط ولم يقل توسطها كما قال فيما سبق للتفنن في العبارة
كذا في عبد الرحمن **قال** وجب تاخير اء ولم يقل وجب تقديم اء في المفعول اذ الكلام
في الفاعل لا ليق ان يبين حال الفاعل فيه صريحاً وحال المفعول التزاماً كما في الزيد **قوله**
في جميع هذه الصور اء قد مر فائدته **قوله** بان يكون المفعول ضميراً اء جواب سوال وهو ان
منقوض على ضرب عمر زيد فانه متصل بالفعل مع ان تاخير الفاعل ليس بواجب فاجاب بما تو
قال وهو اء الواو الحال **قوله** ضميراً اء اشادة الى ظهور الموصوف لان قوله مقصداً لصفة لا بد
له من الموصوف **قوله** الرفع للفاعل اء جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان حذف الفعل من اجزاء
الفعل فينبغي ان يتعرض له في محبة الثاني ان يبين ان زيد كرشب الفعل لانه كما يحذف الفعل
عند قيام القرينة كذلك يحذف شبهه عند الثالث ان مثل هذه العبارة مذكورة في المفعول
والمفعول به فكان ذكره هناك مستكراً كاجاب عنها بقوله الرفع اء حاصله ان حذفه و
ان كان من احوال الفعل لكنه اذا كان بمعنى الرفع للفاعل فحينئذ صار حذفه من احوال الفاعل
وانشؤ دخل فيه شبهه لانه دافع له ايضاً ولا يلزم الاستكراك ايضاً لان الفعل المذكور في
المنصوبات اريد به الناصب للمفعول المطلق وبه **قال** لقيام اء اللام للوقت لا للعلة لانها
ينافي جواز الحذف اذ هي تقتضيه وجوبه كذا في الزيد **قوله** اي حذف اء جواب سوال
وهو ان قوله جواز مفعول مطلق لقوله يحذف مع ان معناه لا يشتمل على الجواز بل على الحذف
فكيف يكون الجواز مفعولاً مطلقاً لقوله يحذف **اجاب** بقوله حذف اء اء حاصل الجواب
انه مفعول مطلق مجازاً باعتبار الموصوف المحذوف وهو المحذف **قوله** جاراً اء جواب سوال
وهو ان انصاف المحذف بالجواز غير جائز لان صفة الشيء محمولة عليه حمل قوله جواز
على المحذف غير صحيح **اجاب** بقوله جاراً يعني ان الجواز مصداقاً للفاعل وهو جار فصح
الحمل **قوله** فيما كان اء جواب سوال وهو ان مثل مضاف وزيد مضاف اليه هذه الاضافة لا يخلو ام لا
او لا مية او ظرفية فعل الاول دخل فيه زيد وخرج عنه عمرو مثلاً وعلى الثاني صار بالعكس على الثالث يلزم
ظرفية الله لنفسه الكرا بطل كما مر غير مرة **اجاب** بقوله فيما حاصله ان المراد بها هو الاول لكن المراد
بمثلاً زيد كل اسم وقع في جواب سوال اسئلة فحينئذ دخل زيد عمرو وغيرهما **قوله** محقق اء
جواب سوال وهو ان ذكره ضار في قول الشاعر مستدرك لانه ايضا وقع في جواب سوال لا يجاب
بقوله محقق حاصله ان الضار وقع في جواب سوال مقدر لا محقق

جائز

والثاني

فجینئذ لا یلزم الاستدلال قال لمن اہ متعلق بمقوله وهو حال عن زید تقدیر یومئذ زید
 حال کونہ مقولہ فی جواب من ای ذات من قام **قوله** سائلا اہ جواب سوال و ہوا **قوله**
 الحکم منقوض بمثل زید حال کونہ مقولہ فی جواب من قال من قام فی حلتہ ترادف ہو معہ
 یعنی اذا کان قام علما للانسان لکن الزید اشرہ منہ لانہ اذا وقع فی جواب من قام لا یصیر
 ذلک الزید فاعلا للفعل محذوف بل خبر عن المبتدأ المحذوف اعنی ضمیر ہو تقدیر ہو
 زید فلا یجزم جینئذ اطلاق قولہ لم یجأب بقولہ سائلا اہ حال کون من قام سائلا عن
 بقوم بہ القیام حاصلہ ان ہذا العبارة محمولة علی من قال من قام غیر علم اہ اذا کان علما فالامس
 کن **قوله** فیجوز ان اہ الی قولہ ینب کسر اہ اشارة الی ان الجواز بمعنی الامکان الخاص **قوله**
قوله وانما قد اہ جواب سوال و ہوا ینبغ ان یجعل زید مبتدأ محذوف الخبر لیطابق الجواز
 مع السؤال لانہ جملة اسمیة فالمناسب ان یکون جوابہ کن لک ایضا جاب بقولہ وانما قد اہ
 لکن قیل فیلہ ہذا لا یطابق السؤال بالجواب لان السؤال بالجملة الاسمیة فالمناسب ان یکون
 جوابہ جملة اسمیة قلنا ان السؤال وان کان فی الظاہ جملة اسمیة لکن فی المعنی جملة فعلیة لانہ
 فی الاصل قام زید ام عمر ام بکر لکن السؤال عن کل فرد محال فغیر الکلمة عام المعنی و شامل
 لکل فرد و ہو من و مقدم لانہ استفہامیة و ہو مقتضی لاصد **قوله** عاجز ذیل اہ فسر
 الضار عہ لانہ معنی اخر لا یستقیم ہنا و ہو المشابہة **قوله** فلیس مما نحن فیہ اہ لانہ جینئذ
 صادر ع فاعل الفعل المذکور و ہو قولہ لبیک و یصیر قولہ یزید مفعولہ **قوله** و المختبط
 فسرہ بقولہ السائل الفعل من غیر وسیلة لانہ معنی اخر غیر مستقیم ہنا و ہو
 الایطاء ای الخیاطة **قوله** غیر القیاس اہ جواب سوال و ہوا جمعیة مطہیحة علی
 طوائف غیر صحیح لان وزن مفعلة یجمع علی مفعلات فینبغ ان یجمع علی مطہیحات اجاب
 بقولہ علی غیر القیاس **قوله** و ما مصدکۃ فخر صار تطہیم بمعنی الاطاحة بمعنی الاہلاک **قوله**
 قد یحذف اہ فیہ اشارة الی ان قولہ و وجوبا عطف علی قولہ جواز و فائدۃ توصیف الفعل
 بالرافع و ایضہ تفسیر **قوله** وجوبا بقولہ حذ فا و احبا ما مر من الاسولة و الاجوبۃ فا فہم **قوله**
 لقیام قرینۃ دالۃ علی تعینہ اہ فیہا لہا لو كانت دالۃ علی تعین المحذوف فی ہذا الصوۃ لم یلزم
 الایہام من حذفہ و لم یحتج الی ذکر المفصل القرینۃ فی ہذا الصوۃ تبدل علی اصل الفعل مطلقا
 لا علی تعینہ فان حرف الشرط فی ہذا المثال قرینۃ لاصل الفعل لا بخصوص استجدادک لانہ
 مرادہ من القرینۃ الدالۃ علی تعین المحذوف و ہو المجموع من حرف الشرط و وجود المفسر کن
 فی العصمہ **قوله** قولہ تعالی اہ جواب سوال و ہوا المثل امضاف وقولہ وان

عہ اعنی قولہ قد یحذف الفعل جواز القیام القرینۃ ۱۳ — تحذف الشرط بدیل علی نفس الفعل لانہ لا بدلہ منہ
 و وجود المفسر بدیل علی تعینہ و ہوا استجراک لا غیر لان الاصل فی المفسر ان یکون من جنس المفسر مفتی ۶

احد من الشريكين اه مضاف اليه يكون المضاف اليه مفعول من خواص الاسم للمفرد وهو مركب
 اجاب بما تراءى حاصله ان المضاف اليه محذوف وهو قوله تعالى قوله اي في كل موضع جزاء
 سؤاله وان اضافة المثل الى قوله وان احد اه لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية
 فلي الاول دخل فيه هذا المثال وخرج عنه وان احد من الناس ضمت بك وعلى الثاني ما
 بالعكس على الثالث يلزم فساد المعنى وهو ظرفية الشئ لمثله اجاب بقوله ان في كل موضع اه حاصله
 ان المراد هو الشقين الاولين لكن المراد بهما كل موضع حذف الفعل من ذكر الخاص
 واداة العام فلا يرد قوله بخلاف اه جواب سؤاله وهوانه ينقض بقولك جاءني رجل
 اي زيد فانه اجتمع المفسر والمقتدر ههنا اجاب بقوله بخلاف اه حاصله ان الابهام
 ههنا ناش عن المحذف فان احد فاعل ولا يعلم انه فاعل النصرة او الضرب او استجارك
 او غيرها ثم علم ذلك بالتفسير بخلاف ذلك فان الابهام هناك من جهة التنكير
 قوله وانما وجب اه تصریح بما علم ضمنا من قوله فانه لو ذكر اه قوله ولا يجوز اه جواب
 سؤاله وهوانه لا يجوز ان يكون احد مبتدأ واستجارك خبره اجاب بقوله ولا يجوز اه قوله
 دون الفاعل وحده اه لان النسبة جزء مفهوم الفعل والنسبة لا بد من الطرفين الفاعل والفاعل
 في حذف الفاعل يلزم ابقاء النسبة بدون وجود المنتسبين وذا غير جائز بخلاف الفعل
 لان النسبة جزء منه في حذفه لا يلزم ابقاء هاب ونهما بل يحذف فان معالي الفعل والنسبة
 فان قيل ينبغي ان لا يحذف المبتدأ بدون الخبر لعين ما قلت قلت ان النسبة في الخبر
 ليس جزء من مفهومه فلا يلزم من وجود وجود النسبة بخلاف الفعل قوله وذكر نعم
 في مقامها اه فيه ان كلمة نعم اذا كانت مذكورة بعد الجملة تكون مذكورة في مقام الجملة
 بعد حذفها واما اذا كانت قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت او حذفت
 وههنا الا ان يقال ان المراد بذلك نعم في مقام الجملة لا كقائها بها عن ذكر الجملة كذا في
 العمدة قوله بل العالمان اه جواب سوالين الاول ان تنازع الفعلين من احوال الفعل
 ينبغي ان يذكر في بحثه والثاني ان التنازع كما يتحقق من الفعل كذا في يتحقق من شبهه
 اه قيل بالسر جواز حذف الفعل بدون الفاعل عدم جواز الفاعل بدون الفصل قيل ان السر ان الفاعل قوى بالنسبة
 الى الفعل وحذف القوى عند وجود الضعيف باطل اه وههنا السر في بيان الكلية فلم اورد مثال الجزئي فاجاب بقوله
 في كل موضع اه حاصله ان النسبة انجزية بل هو كلية لان المراد به كل وضع اه چنگازی وههنا قلت ان الجمع
 بين المفسر والمفسر غير جائز هذا منقوض بقولهم جاني رجل اي زيد فانها اجتماع ههنا اجاب بقوله ان شئ من المحذوف حاصله ان الابهام
 على نوعين ههنا ان شئ من هذا المفسر انهما ثبت في تقدير ذكره ففي الاول لم يجمع بينهما وفي الثاني يجوز ان احدان احدهن قيل
 الاول فان احد على كل لا يعلم فاعل النصرة او الضرب استجارك او غير ذلك علم ذلك بالتفسير فيما قلت من قبيل ان في
 فان الابهام صار من جملة المستحکم اشار الى هذا القول بخلاف ۱۲ نسخه الى هذا

فینبغی ان یدکر شبهتایض اجاب عنہما بقولہ بل العاملان فحینئذ لا یرد **قوله** اذ التنازع اہ
 دلیل اخر علی ان المراد من الفعلان العاملان وایض اشادة الی ظهور السؤال **قوله** واقتصر
 علی الفعل لاصالته اہ جواب سوالین الاول لا یرینبغی ان یدکر شبه الفعلایض والثانی انه لما
 کان المراد من الفعلان العاملان فینبغی ان یقولوا ذاتنازع العاملان لیلا یرد ذلك اجاب
 عن الاول ان ذکر الفعل وحده للاختصاص وعن الثانی ان ذکر الفعلان للامصالۃ فی العمل
قوله وانما قال الفعلان اہ جواب سوال وهو انه لم قال فعلان ولم یقل الافعال
 لانه یرفہم من الفعلین ان التنازع انما یتحقق فی الفعلین فقط لا یما زاد علیہما والا لم یلین كذلك
 بل یتحقق فی اکثر منہما اجاب بقولہ وانما قال الفعلان اہ یعنی انما قال ذلك اقتصارا علی قل اہ
قوله ای اسما ظاہرا اہ فیہ اشارۃ الی ان ظاہرا صفتہ لابد لہا من الموصوف وموصوفہا الاسم
 وانما قدر قوله واقعا یماء الی ان قوله بعد ہما ظرف مستقر متعلق بقولہ واقعا وهو صفة لقولہ
 ظاہرا فان کون الظرف صفة انما یکون باعتبار المتعلق کذلک فی الزبدۃ **قوله** وصیغۃ تنازعہما
 اہ جواب سوالین الاول ان التنازع لا یتصور فی ترکیب من الترتیب عند احد لان البصرین
 ذہبوا الی اعمال الفعل الثانی واضمار الفاعل والمفعول فی الاول ان لم یمنع مانع والکوفیون
 الی عکس ذلك فانظر الی ماسیاتی فی المتن فكيف قلنا ذاتنازع الفعلان والثانی
 ان التنازع فی اللغۃ جنگ کرون وهو خلاصۃ ذی الروح والفعلان لیسا بد سے سر و سر فكيف
 یتصور تنازع الفعلان **اجاب** عن الاول بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان التنازع علی
 نوعین تنازع فی الترتیب وتنازع فی القلب والمراد ہما الثانی فیکون المعنی واذا قصد توجہ الفعلین
 الی اسم ظاہر فی القلب عن الثانی بقولہ یتوجہان الیہ حاصلہ المراد بالتنازع ہنا التوجہ اے
 اذا توجہ الفعلان من قبیل ذکر الاول انہما واداءۃ المزموم وهو کنا یتوجہ ابلغ من النصیریم او
 تخوی سوال قوله بحسب المعنی هكذا انما کان المراد من التنازع التوجہ فلا یمکن توجہ الفعلین
 الیہ لاصل لان التوجہ لا یمکن الا بعد الترتیب وبعد الترتیب یمکن الاسم معمولا
 لاحد ہما **فاجاب** بقولہ بحسب المعنی ای بحسب التصور السابق علی الترتیب او تخوی
 السؤال هكذا ان توجہا لحقیقۃ یتصور فی الاجسام والفعل عرض لیس بحسب فكيف یتصور توجہ
 فاجاب بقولہ بحسب المعنی حاصلہ ان المراد ہنا المعنی المجازی والعلاقیۃ بینہما موجودۃ لانه اذا
 تنازع شخصان علی شئ واحد یتوجہان الیہ فکذا اذا وقع الاسم الظاہر بعد الفعلین یتوجہان
 الیہ **فانقیر** لما کان المراد من التنازع التوجہ بحسب المعنی فالضمیر المتصل اذا وقع بعد ہما

نا
 التنازع
 الترتیب
 التوجہ

اھ قل ظاہر الغیب علی المفعولیۃ قبل باب التفاعل لازمی فكيف یمکن منصو علی المفعولیۃ قلنا ان باب التفاعل اذا کان منقولا
 من الفاعلۃ للتعدۃ الی المفعولین یمکن المنقولۃ من تعدد الی واحد اذا کان منقولا عن التعدد الی واحد یمکن انما کافی قوله تعالی یتسألون
 وقوله علیہ السلام توالدوات سلوا المحدث والتنازع من الفلم الاول تخونازعہم بقر اور ہما

بتوجہ ان الیہ ایضا ولا یقال لا التنازع قلنا التنازع لا یتصور فی الضمیر المتصل لان الاسم الظاهر بعد
 ہما مشروط بكونه صا لحا لان يكون معمولاً لکوا واحد منهما علی البدلیۃ مع وقوعہ فی تلك الموضع
 والضمیر المتصل الواقع بعد ہما لا يكون صا لحا ہما **قوله** بما هو طریق القطع الخ وفيہ نظر
 لان هذا منقوض بمثل اقام ام قاعد انت فان اقام وام قاعد یتنازعان فی انت ویمکن قطع
 التنازع بالاضمار فی انت عند البصریۃ والكوفیۃ بلا كلفة فلا یصح الاحتراز عن الضمیر
وايضا یقتضی بخوما ضرب واكرم الا نزيد فانہما تنازعا فی زيد ولا یمکن قطع التنازع
 بالاضمار علی مذہب البصریۃ والكوفیۃ **اجیب** عنہما ان المحکم مبنی علی ما هو الاغلب
 والاكثر والاغلب والاكثر فی الظاہر امکان القطع فی المضموع م امکان قطعه وان كان
 فی بعض المواضع عدم امکان القطع فی الظاہر امکانہ فی المضموع **قوله** لانه حرفاء فانقلت
 ان هذا الدلیل لا یفید ما هو المدعی لان المدعی عند امکان القطع مطلقا فی المنفصل
 علی رأیہما والی دلیل یفید عند امکانہ ان كان الضمیر واقعا بعد الاوان لم یکن بعد الا
 یفید الدلیل الذکور عند امکان القطع **قلت** قولہ لم ظاہر شامل لعناء الحقیقۃ والمجازی فی
 الاسم الظاہر لانہ یجوز للعطوف ای ظاہر وما یجوز مجزاه فالضمیر المنفصل بغيره لا دخل
 فیہ والذی معہ لا خارج عنہ وان الذی بغيره لا محمول علی الذی معہ لا فی عدم القطع
 طرد الباب **فانقل** ان حکم الظاہر الواقع بعد الا محکم المنفصل الواقع بعد الا فی امتناع
 قطع التنازع فیہما كما فی ضرب واكرم الا زيد فلا بد من تخصیص الظاہر بان یقال وان لا يكون
 واقعا بعد الا لاخراجه وجوابہ ما مر انفا من قوله والاغلب فی الظاہر امکان القطع **قوله**
 فعلی مذہبنا کسائی یقطع بالحذف فاء فقد یرى ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لان الحذف
 جائز عند الاضمار **عبدلہ** **قوله** فیعلان معاه **فانقل** فعلی هذا یلزم انوارہ
 العلین المستقلین علی معلول واحد **اجیب** بان الفعل فی حال لا یفقد علة واحدة واما
 فی الاجتماع فیموجع الجزئین علة واحدة فح لا یرید **قوله** فقد يكون الفاء فی قوله فقد
 بجزء الشرط المتقدم ویحتمل ان يكون للتفصیل والجزء حذف وقد یرى واذ تنازع الفعلان
 ظاہر بعد ہما جازا اعمال کوا واحد منهما علی ہذین التقديرین يكون الفاء فی قوله فان
 اعملت الثانی للتفسیر ویحتمل ان يكون الفاء للجزء ایض **قوله** ای تنازع الفعلین **قوله** فیہ
 اشادة الی ان الضمیر راجع الی مصدک الفعل الذی ذکر قبلہ کذا فی الزبد **قوله** بان یقتضی
قوله جواب سوال وهو انہ لا یتصور تنازع الفعلان فی الفاعلیۃ لانہما فعلان لان ذلك انما
 يكون فی الفاعلیۃ بتقدیر وقوعہما فاعلیۃ الفعل لا یقع فاعلا اصلا **فاجاب** بان یقتضی
قال فی الفاعلیۃ وانما یقل فی الفاعل اشادة الی انہ اعم من ان يكون حقیقۃ او حکما یتنازل
 مفعولہما الیسم فاعلہ ولا یجوز ادخالہ فی المفعول فان اطلاق المفعول علی مفعولہما لم یم

فاعله غير شائئ الا بالتعميم من الحقيقة والحكمى لا بغيره الا ترى انه لا يندرج في حكم المفعول كما يظهر مما سياتى كذا في الزبد **قال** في المفعولية وانما يقل في المفعول للاشارة الى انراهم من الحقيقة والحكمى كالفاعلية فيشتمل المفعول به بواسطه حرف الجر والتنازع في الحال كما في قوله جاء في زيد وضربت عمرا اكبوا وسائر المفاعيل كذا في الزبد **قوله** وذلك يكون جواب سؤال وهو ان ذكر المختلفين بعد ذكر قوله في الفاعلية والمفعولية مستلذ لان التنازع في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا في المختلفين فاجاب بقوله وذلك اه **قوله** وليس هذا قسما اه دفع اشكال وهو ان هذا قسم اخر من التنازع فلم يعتبر به المصنف حيث اخرجه بقيد المختلفين فالاولى ترك قيد المختلفين ليدخل فيه هذا القسم **فاجاب** بقوله وليس هذا قسما اه حاصله انه ليس قسما ثالثا من التنازع فلا باس بخروجه يعني ان ذكر المختلفين لتخصيص الصوة الثانية بالاداة من الوجهين لا الاولين والوجهين **قوله** لتخصيص هذا اه جواب سؤال وهو انه لا حاجة الى قوله مختلفين لان تنازعهما في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا مختلفين فاجاب بقوله لتخصيص اه وحاصله ان ذكر المختلفين لتخصيص هذه الصوة بالاداة يعني المراد بلفظ المختلفين هو القسم الثاني من الوجهين لا القسم الاول من هذين الوجهين **قوله** المتنازع فيه واحدا وفيه نظير فان في قوله ضربت وحسب ذلك منطلقا للعلان مختلفان في الاقتضاء فان الاول يقتضيه الفاعل والمفعول والثاني يقتضيه المفعولين مع ان المتنازع فيه شيئين الجواب ان التنازع في هذه الصوة وان كان في الشيئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعولية وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطلقا كذا في العصمة **قوله** وانما لم يورد اه جواب سؤال ظاهر اه واشارته الى ان مادة هذا القسم لما كانت متحققة في المثالين السابقين فكانه متحقق مذكور فلا حاجة الى ايماده كذا في الزبد **قوله** وذلك يتصور على وجه كثيرة اه فاجمل ليدهب الذهن الى كل مذهب ممكن فيه ولا يلزم الترجيح في اختيار بعض الصكوك في هذا القسم ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة في الامثلة واشاد الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا وفي هذه الثانية الفعل الاول يقتضيه الفاعل والثاني للمفعول وثمانية اخر بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثالث للفاعل **قوله** فيختار البصريون اه الفاء للتفصيل ليس المراد بالبصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل كان بعضهم من البصرة ووافقهم الآخرون فسمى كلهم بصريون تبعا فلا يرد ان الكسائي من الكوفة فكيف عبده من البصرة كذا في العصمة **قوله** النخاة اه دفع

انما هو من البصرة

قوله في المفعولية وانما يقل في المفعول للاشارة الى انراهم من الحقيقة والحكمى كالفاعلية فيشتمل المفعول به بواسطه حرف الجر والتنازع في الحال كما في قوله جاء في زيد وضربت عمرا اكبوا وسائر المفاعيل كذا في الزبد قوله وذلك يكون جواب سؤال وهو ان ذكر المختلفين بعد ذكر قوله في الفاعلية والمفعولية مستلذ لان التنازع في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا في المختلفين فاجاب بقوله وذلك اه قوله وليس هذا قسما اه دفع اشكال وهو ان هذا قسم اخر من التنازع فلم يعتبر به المصنف حيث اخرجه بقيد المختلفين فالاولى ترك قيد المختلفين ليدخل فيه هذا القسم فاجاب بقوله وليس هذا قسما اه حاصله انه ليس قسما ثالثا من التنازع فلا باس بخروجه يعني ان ذكر المختلفين لتخصيص الصوة الثانية بالاداة من الوجهين لا الاولين والوجهين قوله لتخصيص هذا اه جواب سؤال وهو انه لا حاجة الى قوله مختلفين لان تنازعهما في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا مختلفين فاجاب بقوله لتخصيص اه وحاصله ان ذكر المختلفين لتخصيص هذه الصوة بالاداة يعني المراد بلفظ المختلفين هو القسم الثاني من الوجهين لا القسم الاول من هذين الوجهين قوله المتنازع فيه واحدا وفيه نظير فان في قوله ضربت وحسب ذلك منطلقا للعلان مختلفان في الاقتضاء فان الاول يقتضيه الفاعل والمفعول والثاني يقتضيه المفعولين مع ان المتنازع فيه شيئين الجواب ان التنازع في هذه الصوة وان كان في الشيئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعولية وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطلقا كذا في العصمة قوله وانما لم يورد اه جواب سؤال ظاهر اه واشارته الى ان مادة هذا القسم لما كانت متحققة في المثالين السابقين فكانه متحقق مذكور فلا حاجة الى ايماده كذا في الزبد قوله وذلك يتصور على وجه كثيرة اه فاجمل ليدهب الذهن الى كل مذهب ممكن فيه ولا يلزم الترجيح في اختيار بعض الصكوك في هذا القسم ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة في الامثلة واشاد الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا وفي هذه الثانية الفعل الاول يقتضيه الفاعل والثاني للمفعول وثمانية اخر بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثالث للفاعل قوله فيختار البصريون اه الفاء للتفصيل ليس المراد بالبصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل كان بعضهم من البصرة ووافقهم الآخرون فسمى كلهم بصريون تبعا فلا يرد ان الكسائي من الكوفة فكيف عبده من البصرة كذا في العصمة قوله النخاة اه دفع

یقلان بعض من البصر جهالاً یضوهم لا یختارون اعمالاً لثانی لا لاختیاراً اعمالاً لثانی یستد
علماء و هم جهالاً **اجاب** بقوله النخاة فخرج الجهمال ولم یقل فالختاراً اعمالاً لثانی خلافاً
للكوفیون مع انه اخصر و بعبارة البیان اذ فی كذا لانه حیثین لا یعلم ان المختار عند الكوفیین
اعمالاً الاول لاحتمال المساواة كذا فی العصا **قوله** الفعل اه فی إشارة الی ان الثانی
صفة لا بد له من الموصوف وهو الفعل المحذوف **قوله** لقربه ای لقرب الفعل
الثانی الی المفعول فیکون العامل كالطالب والمفعول كال مطلوب وجعل المطلوب للطالب
للقرب اولی من جعله للطالب البعید ومع انه یلزم للمفاصلة بین العامل والمفعول بالاجنبی
اذ جعل معمولاً للبعید وان كان جائزاً فی باب التنازع لكن الاجتناب عنها مستحسن
كذا فی الزبده **قوله** مع تجویزاً اعمالاً الاول فی إشارة الی ان الاختیار بمعنی الاولویة و
الترجیح لا بمعنی القطع والجزم **قوله** الفعل الاول فی إشارة الی ان الاول لصفة لموصوف
محذوف واعترضه الفعل **قوله** كما هو من هب البصریین ولم یقل كما هو مختار البصریین
كما قال فی ما بعد كما هو مختار الكوفیین لانهم ذهبوا الی بعد ما اختاره بخلاف الكوفیین
فانهم لا یقولون بالیقین **قوله** وبداءه وانما ذكر قوله وبداءهنا ولم ینكره فی قوله فیمختار
البصریین لان قوله فان قلت تفصیل للاجمال والتفصیل وقع فی النفس فیکون النکته ایضاً
وقم واجواب سواله وان ههنا من ههین من هب البصریین ومن هب الكوفیین فلم
قد من هب البصریین علی من هب الكوفیین **اجاب** بآثر **قوله** الفعل وقد مر فائدته
قوله اذا اقتضى الفاعل ه جواب سواله هو انه یعلم من كلامه انه كلما عمل الفعل الثانی اضم
الفاعل فی الفعل الاول سواء اقتضى الفاعل والمفعول والا لم یس كذا لك **اجاب** بآثر **قوله**
لجواز الاضمار ه جواب سواله وهوان الاضمار قبل الذکر غیر جائز فكیف اضرمت الفاعل فی الاول
حاصل الجواب ان الاضمار قبل الذکر فی العرف علی شرائط التفسیر فیما بعد جائز **قوله** وللزوم
اه حاصله ان اضمار الفاعل ههنا جائز واما ذكره وچند فرمتنم اما الاول فباعتماد التكرار واما
الثانی فباعتماد حذف الفاعل وكلاهما ممتنعان **قوله** علی موافقة النحر جواب سواله وهوان
قوله علی وفق الظاهر نسبة من النسب المتكیة وهی بجی علی وزن مفاعلة فالمناسب ان
بقوله علی موافقة الظاهر حاصل الجواب انه اذا د بالوفق للوافقة من قبیل ذکر المجرد و
اداة المزید **قوله** فانه لا یضمراه والحق ان الاضمار اولی من المحذوف لانها وان كانا خلافاً
القیاس الا ان الاضمار قبل الذکر موجود فی كلام العرب كما فی ضمیر الشان
والقصة بخلاف حذف الفاعل فانه لم یوجد فی كلامهما اصلاً فی غیر هذا الباب كذا
فی الزبده **اعلم** ان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسة مواضع فی ضمیر ربه وجلا وفي ضمیر
الشان مثل هو یرید قائم وقوله هو الله احد وفي نهر وجلا زید وفي باب تنازع الفعلین

مثلاً ضربنی وضربت ذیلًا وفي بدل المظهر من الضمير مثل ضربني ذيلًا كما في الوجيه **قوله** روى عنه تشريك الرافعين اه فيلزم ان توارد العلتين على معلوك احد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم فلذا لم يذكروا كالمصنف في المتن هذه الرواية ولم يذكروا الاضمار بعد الظاهر لانه مشهور لا حاجة الى ذكره في المتن بخلاف ما ذكر في المتن فان غير مشهور فلذا ذكره لكن القلبي يجوز توارد العلتين ولم يسلم كون العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم بل العلة عندهم بمعنى العلامة ولا بأس بكون العلامتين لشيء واحد كما لضرب والاكرام **واجيب** عنه بان الرافعين عند وجودهما علة واحدة معا وعند وجود احد هما فاحد هما علة كما ان انتفاء الجزء علة لا انتفاء الكل واما انتفاء الجزئين فعلة واحدة ايضا وتصور التشريك ان يكون الاسم الظاهر معمولاً لكل واحد من الفعلين **قوله** واضمامه بعد الظاهر اى على تقدير اعمال الثاني والمراد انه نقل عنه روايتان احد هما التشريك والثاني الاضمار بعد الظاهر فيكون كلمة افلتك عن الراوى دون التخيير **قوله** ورواية المتن اه جواب سوال وهو انه لم يشر المصنف الى هذين الروايتين في المتن كما انه اشار الى الاول مع ان الكل منقول عن الفراء اجاب بقوله ورواية المتن اه حاصله ان رواية المتن غير مشهورة عنه فلذا اشار المصنف الى الاول دون الثاني والثالث **قال** ان استغنى عنه بان لم يكن الفعل من افعال القلوب **قوله** باب حسب لان المفعولين في الحقيقة مضمون الجملة الاسمية فيكون حذف احد هما حذف بعض اجزاء الكلمة **اعتراض** عليه بانه واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين ينجلون بما آثم الله من فضله هو خير لهم فاحد ... مفعولى تحسبن هو ينجلون محذوف والاخر من كور وهو خير لهم **اجيب** عنه بانه يمكن في الآية وضع الضمير المرفوع اعني هو موضوع المنصوب نحو انك انت العليم الحكيم او نقول انه قليل لا يعاين كذا في العصام والغاية **قوله** في الفضلة اه فيه فم ما قيل ان العلة المجوزة للاضمار قبل ان كرفى الفاعل امتناع المحذوف وهو متحقق هنا فاجاب بقوله في الفضلة ما انا اناسلم ان محذوف كون امتناع المحذوف علة بل هو مع كونه عمق وهو منتف هنا لا بفضل كذا في الزيد **قوله** الفعل اه فيه اشارة الى ان الاول والثاني وصفين لا بد لهما من موصوف وموصو فاما الفعل **قوله** لو اقتضاه اه جواب سوال على ما مر في قوله انما اقتضى الفاعل قول المتقدم دقة جواب سوال ظاهر **قوله** على المنه اه اى على الوجه المختار كذا في الرضى فلا بد ان لم يرد هذا احد الى اضمام المفعول واحد ففي الفعل الثاني بعد اضمام الفاعل في الفعل الاول فلا يصح قوله على المنه المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثاني اذا كان مختاراً كثير الاستعمال كيف يصح ان يقال ان اعلمت الاول لا ظهرت المفعول في الثاني على الاستعمال المختار كذا في الزيد **قوله** لا يتوهم ان معموله فان قيل كون المختار عدم المحذوف

لا یحتاج الی بیان السبب لانه الاصل لما مر من ان المختار هو الاضمار فاذا كان الاضمار
اصلا فلا یجوز اختیار الحذف قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم یرد دعاء الی خلافه
والا لكان الذکر مختارا مطلقا والحقیقة مختارا مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه مختارا
مطلقا من امرائ علی الاصله وهو هنا ما ذكره الشارح ^{بقوله لا یجوز} کذا فی العصام **قوله** مغائر
للمذکور بان یکون المفعول الاول هو ذید والثانی هو عمر ونحوه لا یجئ التنازع **قوله** ت
جواب سوال ظاهر **قوله** من الاضمار الی قوله ومن الحذف ففیہ اشارة الی ان الاستثناء مفرغ
تقدیرہ واضمرت المفعول فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع لان تقدیر الوقت قبل المصاد
شأنه ای استثناء من الحذف والاضمار جمیعاً **قوله** ولا یخفى اه اعترض وجوابه قوله الا اذا
لاحظت اه لکن فی الاعتراض بحث لانه انما یتنازع التنازع لو كان الافراد والتثنية و
التانیث والتنکیر لازما للمنطوق وشئ منہا لیس بلازم بل هو مع افرادہ یصح ان یتثنی فیصح تنازع
للفعلین المختلفین فی المفعول المفرد والمثنی فی منطلقا حال فردہ بان یطلب احد هما ان یکون
منطلقا مفعولا له فیصیر مثنی فیخرج عن افرادہ ویطلب الآخر ان یکون مفعولا له فیکفی علی
افرادہ هکذا فی العصام وفي الجواب ایضا بحث لان لفظ منطلق یدل علی المقید بالوحد
فکیف یلاحظ هذا المراد اجیب عنہ بان کثیرا ما یدکر المفرد ولا یلاحظ فی معنی الوحده وما
نخن فیہ من هذا القبیل کذا فی الزبد **قوله** ولما استد الکوفیون اه قیل قائل ان یقول لا یجوز
ان یکون من یاب اعمال الاول والاثنی حیل کلامه علی الوجه المرجوع وهو حذف المفعول لانا
نقول الحذف فی الضرورة انکسار الوزن **قوله** اذ لا قائل بتساوی اه جواب سوال وهو انه لا یلزم
من اختیار الشاعر عمالا الاول ان ینکون اعمال الاول لا ینجوز علی تقدیر التساوی اختیاره
اعمال الاول لانه یخیر فی ذلك فاجاب بقوله اذ لا قائل اه یعنی لا قائل احد من الخویبین
بتساوی الاعمالین بقریة الخلاف الواقع بین البصریین والکوفیین فکیف اختیار الشاعر اعمال
الاول مع انه تابع النحاة ومن هذا ظہر بطلان ما قبل من انه یجوز ان یکون من ذهب امرء القیس
بتساوی الاعمالین لکنه اختارا الاول لاستلزامه ما هو الواجب لان الشاعر لا یکون صاحب
الذهب وما قبل ان الشاعر لم یجعل الاسم معمولا لثانی فلا یکون ح اعمال الثانی اولى سواء
كان اعمال الاولی او کان الاول والثانی متساویین فحینئذ لا حاجة الی قوله اذ لا قائل
بتساوی الاعمالین مرفوع لان فی ایراد هذا القول اشارة الی اقامه الدلیل علی اثبات اولویة
من ذهب الکوفیین بالتصريح کذا فی الزبد **قوله** لان لو یجعل من خوله المثبت شرطا کان اد
جزاءه قیل هذا الاستدلال علی فساد معنی قوله امرء القیس انما یتیم لو کان السع والطلب
متساویین وكان قوله لا یطلب معطوفا علی کفانی واما اذا کان السع خاص من الطلب انظار الطلب
هو مباشرة الاسباب والسع هو الطلب البلیغ فلم یلزم فساد المعنی فانه یجوز عدم السع مع الطلب

الفعل جواب سوالین الاول لا یتنعم اقامتہ مقام الفاعل لان فی الفاعل قیام الفعل بہ و فی المفعول وقوع الفعل علیہ والثانی ان القیام یتصور من ذوی الروح و ہولیس بذی روح اجاب بقولہ فی اسناد الفعل **قوله** اذا کان عاملہ اہ جواب سوال و ہوان ہذا الشرط مطلقا لیس بصحیح لانہ لا یتغیر صیغۃ الفعل الی فعل فی شبہ الفعل و حاصل الجواب ان ہذا الشرط فیما اذا کان عاملہ فعلا و اما اذا کان عاملہ شبہ الفعل فشرط لیس ہذا بل شرطہ ان یتغیر صیغۃ الی المفعول **وانما** ذکر الفعل لاصالۃ کذا فی الزبدۃ **قوله** ای الی الماضی المجهول جواب سوال و ہوان کہ یدخل فی ہذا الشرط نحو افتعل واستفعل و غیرہما ما ہو مبین للمفعول **فاجاب** بقولہ ای الی الماضی اہ یعنی ان المراد بصیغۃ فعل الماضی المجهول و کذا حال قولہ الی المضارع المجهول سوالا و جوابا و ذکر فعل یفعل للاصالۃ **ونقول** فی الکلام حذف المعطوف ای الی فعل او یفعل او نحوہما ما ہو مبین للمفعول **قوله** موقع الفاعل جواب سوال و ہوان لا نسلم ان المفعول الثاني من باب علمت لا یقع فی الکلام بل ہو واقع نحو علمت ذیدا فاضلا اجاب بقولہ موقع **قوله** مفعولی اہ اشادۃ الی ان نسبتہ المفعول الثاني الی باب علمت بکلمتہ من غیر جائز لانہ من المفاعیل لا من باب علمت **قال** من باب علمت ولم یرد بہا فعلا القلوب کما ہو المتبادر بل کان کل فعل او شبہ یتعدی الی مفعولین و ہما و مسند الیہ نقلان المتأخرین جو زاد لک عصا **قوله** لانہ مسند ہذا دلیل المتقدمین لانہم ذهبوا الی عدل چواذہ کذا فی الزبدۃ **قوله** اسناد اتاما اہ و فیہ نظروہوان قید تاما مستکا لان الاسناد علی ما عرفوہ لا یكون الا تاما فلا حاجۃ الیہ **اجیب** بان ہذا من قبیل ذکر الخاص اداة العام فی ذکر الاسناد و ارادۃ النسبۃ والنسبۃ مطلق یشتمل التام والناقص فاحتاج الیہ **قوله** بخلاف اعجبنی ہذا ذید فم دخل مقدا و ہوان کون الشئ مسند و مسند الیہ جائز واقع فی مثلاً عجبت اہ حاصلہ ان المراد بعد کون الشئ مسند و مسند الیہ کون کل من الاسنادین تاما و لیس فی مثلاً عجبت اہ کذا کذا فی العصۃ **قوله** المفعول الخ فیہ اشادۃ الی ان الثالث عطف علی الثاني و ایض فیہ اشادۃ الی ان الثالث صفتہ لا بد لہا من الموصوف و ہوا المفعول **قوله** من باب اعلمت **انقلت** لواقفہ بقولہ ولا الثالث صح لانہ لا ثالث الا لہا باب اعلمت قلنا علی ہذا کان للبعترض ان یقول لم یقل الثالث ایض کذا فی العصا **قوله** بلا لا مجواب سوال و ہوانہ منقوض بقولہ ضرب للتادیب لانہ قائم مقامہ اجاب بما ترے او قیلانہ مع اللام ایضاً لا یقع لانہ لیس من ضرب و ریات الفعل فلا یشبہ الفاعل فلا یقوم مقامہ کذا المفعول مع کذا فی العصا **قوله** مشعر بالعلیۃ قبل انصب لظرف ایضاً مشعر بالظرفیۃ فلا بد من بیان الفارق و یکن بیانہ بان اتا المفعول فی یقفۃ الظرفیۃ والنصب علیہ قصدہا بخلاف المفعول فانہ لا یقفۃ علیہ و **انما** یعلم علیہ بالنصب ہذا کذا

العصام **قوله** والاشعار عطف تقسیر بقول النصب وإنما احتاج الى ذكر النصب تنبيهاً على ان المشعر بالعلية هو النصب لا غير **فلا مرد** ان ذكر النصب مستلک کذا في الزبد لكن في دليل الشارح نظر لا نزيل من هذا بل ليلجوا اذا قامته لو قام قرينة مشعرة بالعلية والامر ليس كذلك بل هو ممتنع مطلقاً **قوله** بخلاف ما اذا كان اه قد حمل الشيم الرضى عبادة المتن على الاطلاق حيث قال انما لا تقوم ان مقام الفاعل اه بخلاف الشارح الجاهل فانه حمل عبادة المتن على المقيد وقال بل لا ام تابعاً للشارح الهند وانما ذهب اليه لا نه يحتمل ان قد راس صريحاً من المصنف بنفسه هذا المقيد فقيد دعاية لرضائه كذا في الزبد **قال** والمفعول معرك كذا **فان قيل** كان الاول ان يشبه المفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت بهذين المفعولين اذ لا بنفسان يكون التشبيه اتم واشهر من التشبيه واشهر هذا المفعول له ومعرفة اتفاقهم على منع اقامتهما موقع الفاعل بخلاف اقامة المفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في موقع الفاعل لا اختلافهم في امتناع وقوعهما موقع قلنا هذا من قبيل التشابه التشبيه وهو اشتراك الشيئين في امر واحد مع قطع النظر عن كون احدهما اتم واشهر والاخر انقص كما في قولهم اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وهما لا اشتراك في امتناع الوقوع في مقام الفاعل وانقول هذا من قبيل قلب التشبيه بالاعاء لان المفعول الثاني والثالث اتم واشهر فالامتناع من هذين المفعولين لوضوح دليلهما **وهذا** خرج الجواب عما قيل لو كلف بقوله والمفعول له والمفعول مع عطفاً على المفعول الثاني والثاني من باب علمت بدون ذكر كذا لك ان كان اخصر **واجيب** عنه ايضاً بان ايراد كلمة كذا لا اشتراك الاولين في الـ ليل وانفراد الآخرين في كذا في الزبد **قوله** اي كل من اه وانما قال هذا لانه تخطية المبتدئ ان قوله كذا لك من متعلقات قوله والمفعول معه لقربه اليه وليس كذا لك وقوله كذا لك للتنبيه على ان الكلام من قبيل عطف الجملة الاستيعابية على الفعلية وليس قوله فالمفعول له ومعه من قبيل عطف المفرد اه او جواب سواك هو ان الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فتقديره لا يقع المجموع في موقعه اتم مجموع المفعول له ومعنى موقع الفاعل فعلم منه انها بطريق الانفراد يقعان في موقعه والامر ليس كذا لك **فاجاب** بقوله اي كل من اه **قوله** مع غيره من المفاعيل دفع سوال وهو ان لا شك في انه اذا وجد المفعول به تعين لقيام مقام الفاعل فلا حاجة الى قوله تعين **فاجاب** بقوله مع غيره من المفاعيل لا وحده فقط كما فهمت لكن يريد علياً ومع وجوده مع المفعول له باللام والمفعول معاً ايضاً تعين لك فلا حاجة **له** فان عطف المفعول له والمفعول معاً على المفعول الثاني والثالث بدون ايراد كلمة كذا لك في بيان المفعول له والمفعول معاً مثل الثاني والثالث في اشتراك الدليل الامر ليس كذا لك فلهذا في الامور والمهم كذا كذا **الشرح**

اليدفد فعه بقوله التي يجوز اه **قوله** اى لو قوعه اه دقم سوال وهو انه لا مطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير مذكو والمرجع الاقامة المفهومة من قوله واقيم هو وهي مونث فاجاب بقولنا اى لو قوعه اه حاصله ان الضمير راجع الى الوقوع ليوافق قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب اه **قوله** ظرف زمان اه جواب سوال وهو ان ذكر قوله امام الامير بعد قوله يوم الجمعة مستكك لان كلاهما مثالان للظرف حاصل الجواب ان كلا واحد منهما مختص بنوع علمي فحينئذ لا استكك **قوله** وفائدة اه جواب سوال وهو ان خبرا بمثال للمفعول المطلق الواقع في الكلام مع سائر المفاعيل فلم يقيد بالشدة اجاب بما تيسر **قوله** شبهة بالمقابل اه لما قال الفاضل لهنتك من انه مفعول به بواسطة حرف الجر عند الجمع كوا ما عند المصنف فهو مفعول به حيث جعل تقديري في شرط النصب المفعول به لا شرط نفس المفعول به فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وتكرر نظير المفعول به بواسطة حرف الجر فزده عليه بانه شبيه بالمفاعيل يعين الجار والمجرور مفعول به بواسطة حرف الجر فحينئذ لا يدتامل **قوله** اى وان لم يوجد فيه شادة الى ان قوله يكن تامم لا ناقصة **قوله** اى جميع ما اه وهو الزمان المعين والمكان كذلك والمصك المقيد والمفعول به بواسطة وفيه شادة الى رد قول من قال ان في كلام الشيخ نوع وهو انه لو اريد من الجميع جميع المفاعيل مع المفعول به كما هو الظاهر لا يستقيم استثناءه بقوله وان لم يكن اه وان اريد جميع ما سوى المفعول به فهو سواء مطلقا وجد المفعول به ولم يوجد وحاصل الامر ان المراد من الجميع جميع المفاعيل سوى المفعول به **قوله** اى الفعل المتعدي اه فيه شادة الى ان المراد من باب اعطيت كل فعل متعدي الى المفعولين من قبيل ذكر الخاص واردة العام او جواب سوال وهو ان اضافة الهالي اعطيت لا يخلو اما بيانية ولا مية او ظرفية اه على ما مر **قوله** لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون للمفعول الاول من باب علمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم كذا في الزبدة و العصام **قوله** ومنها اه وانما غير الاسلوب تنبها على جواز الوجهين وفي بعض النسخ ومنه وهذا اولى لان يوافق بقوله فاعل **قوله** يعنى من جملة المرفوعات اه هذا على النسخة التي يدل فيها اللفظ منها **قوله** او من جملة المرفوعات هذا على بعض النسخ او هذا بيان حاصل المعنى لان من للتبخيص ويحتمل ان يراد التبخيص بتقدير المضاف آمن جملة افراده كذا في النسخة **قوله** جمعها اه جواب سوال وهو ان كلا واحد منهما قسم عليهما من المرفوعات او من المرفوعات فجمعها في فصل واحد اجاب بقوله انما جمعها في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما وهو ان المبتدأ لا يكون بلا خبر والخبر لا يكون بلا مبتدأ **قوله** على ما هو الاصل فيهما اه اى في المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسمى اليه دون ما اذا كان مستكك به فان مبتدأ بلا خبر يصار اليه للضرورة والخبر مستند به واللازم واقع في هذه الصورة اجاب سوال وهو انه منقوض بالقسم

لأن
المتعدي
الى
المفعولين

الثانی من المبتدأ فانه مبتدأ ولا يكون له خبر اجاب بقوله على ما هو الاصل فيها وهو كون
 مسند اليه كون الخبر مسند اليه فقط **قوله** واشتركا هما اه اشادة الى الجواب الثاني قال
 فالمبتدأ اه ايراد اللام في المعرف بالفتح اشادة الى تعريف فان المسند اليه اذا عرف باللام
 يفيد حصره على المسند ضمير الفصل يحصر المسند في المسند اليه فيكون اشادة الى المانعة كذا في
 الزبدي **قوله** او تقدير اجاب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بجامع لخروج ان تصوموا
 الاية **اجاب** عنه بقوله او تقدير احاصله ان ذلك مؤل بالمصك باعتبار ان الناصبة
 فساد المغضومكم خير لكم **فان قيل** يخرج عنه تسمع بالمعنى خير من ان تراه فان تسمع
 مبتدأ وخبر خبره مع ان ذلك فعل وليس باسم لافظا وهو الظاهر ولا تقدير لعدم ان
 الناصبة فيه قلنا ان تسمع ايضا مؤل بسمعك بتقدير ان وفيه انه كيف يقدر فيه ان وتسمع ليس
 من مواد التي يقدر فيها ان الناصبة **اجيب** بان الحصر في مواضع سبعة عشر المذكورة في
 بحث الفعل على المواضع المشهورة واما في غيرها فقد يران ليس بمختصر فيها وتسمع من المواضع
 الغير المشهورة وكذا لك قوله تعالى **سواء عليهم اانذرتهم عند من جعل اذنتهم** مبتدأ ولتاويله
 بالاسم اسواء عليهم انذركم اي اياهم وتركه **قوله** اي الذي اه جواب سواله هو ان التجريد عن
 العوامل اللفظية يقتضيه سبق وجودها كما قوله زيد مجرد عن الثياب يقتضيه سبق وجود الثياب
 ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظ اصلا فاجاب بقوله اي الاسم الذي اه حاصله ان المجزئ بغير
 له يوجد على الوجود لا يقتضيه سبق الوجود **قيل** وجب الاثبات بالتجريد تيزيلا لامكان الوجود منزلة
 الوجود كذا في العضا **فان قيل** ان هذا التعريف قد صار صادقا على زيد في ان زيد قائم فانه اسم
 مجرد عن العوامل اللفظية مع انه ليس بمبتدأ بل اسم ان قلنا ان المراد بالعوامل العامل كما اشار
 اليه الشارح بقوله عامل اللفظ لان اللام في قوله العوامل للجنس دون الاستغراق فبطل معنى
 الجمعية **قوله** اصلا اه هذا رد على الفاضل الهندي حيث اعترض على المصنف ان هذا
 التعريف ليس بجامع لخروج بحسبك درهم لا نه مبتدأ مع انه ليس بمجرد عن العوامل
 اللفظية لدخول الباء عليه اجاب عنه صاحب الهندي ان المراد بالعوامل اللفظية نوا سخر
 للمبتدأ نحو كان وما ولا وهذا ليس كذلك **وجم** الرد ان العوامل اللفظية اعم من النوا سخر
 وغيرها عند سبقية الذهن اليه فيبقى الا اعتراض عليه فاجاب الشارح بقوله وكأنه حاصل
 ان المراد بتجريد العوامل التجريد عن العوامل المؤثرة في البع والباء ليست بمؤثرة في
 المعنى بل في اللفظ فقط وفيه نظر لانه على هذا التقدير يخرج نحو ما في هذا
 من احد فان احد مبتدأ وليس بمجرد عن العوامل بالمعنى المذكور لان كلمة من
 مؤثرة في تأكيد معنى النفي اجب عنه بان المراد بالمعنى غير المعنى التاكيد فلا يخرج عنه لانه
 مؤثر في المعنى التاكيد **فان قيل** فله هذا لا يكون التعريف مانعا لدخول زيد في ان ذلك قائم في التعريف

قلنا في الجواب عن السؤالين المراد بالمعنى المعنى الاصل وهو المسند والمسنك اليه النسبة للبطية
 بينهما والامر المتعلق بالنسبة الربطى كالتاكيد لمضمون الجملة الاسمية في مثالان زيد اقام
 فصا تنقد الكلام فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى الاصل
 فانطبق الحد على الحد دمجاً ومنعافاً فهم او نقول عن السؤالين اودد على قوله بحسبك درهم
 ان الحرف الزائد كالعين م فالجذر اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كذا في الغفور **قوله** و
 ثانياً قسم المبتدأ اذ فيه اشارة الى ان المبتدأ مشترك لفظاً موضعاً لما بينهما المص كما ذهب اليه
 الرضوي كذا في الزبدة **قال** والصفة كلمته اولاً نقصاً للحقيقة ومن قال انها المنع الخلودون
 الجمع فلم يأت بشئ لان استحالة اجتماع التقيضين بين واما امتناع ادتفاعهما فلو ثبت كان
 بالاستقلال **واعترض** عليه بان التعريف يستقص بقائهم في اقام ابو زيد حيث يصدق
 التعريف عليهم ان ليس بمبتدأ **اجيب** عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غير هالكي صالحا
 لكونه مبتدأ ولا يخفى ان هذا التعريف لا يدل على ذلك كذا في الغفور **قوله** او جارية اه دفع
 لما قيل من ان هذا التعريف ليس بجامع لمخرج قريبتي زيد فان قرشي مبتدأ مع ان ليس بذاك
 في القسمين **اجاب** بقوله او جارية اه حاصله انه من كذا ج في القسم الثاني من المبتدأ فانه في
 قوة المنسوب الى القرشي والمنسوب صفة **قال** الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام
الاولى حذف حرف الالف ليكون اعم واشمل بان يقال بعد النفي او حرف الاستفهام ليتاوالهمزة
 وغيرهما من كلمات الاستفهام وما هو اسم لانفي كغيره لا انه قال بعد حرف النفي شهرة وقوعها بعد
 واما تخصيص الالف لان الالف اصل في الاستفهام **قوله** ونحوه جاب الى هوانه ينقض به
 قائم زيد فانه مبتدأ مع انه ليس بواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام فاجاب بقوله ونحوه كهل
 اه حاصله ان العبادة على حذاف المعطوف **قوله** وعن سيبويه فيه اشارة الى الاعتراض
 على المص و جوابه قوله مع القيم **قوله** والاختفاء يرى فيه اشارة ايضا الى الاعتراض
 على المص وهو واضح دفع عنه بان ليس من كلام الفصحاء او محمول على ضرورة الشعر
قوله ولو جعل اه دفع لما قيل وهوانه لا سلم انه خبر المبتدأ بل خبر عن نحن فلا يتم تمسك
 الاختفاء عليه **فاجاب** بقوله ولو جعل اه حاصله انه لو كان كذلك لزم الفصل بين العامل
 والمعمول بالاجنبية كذا في عبد الرحمن **قوله** بالاجنبية ذلك لان المبتدأ عن حيث انه ليس
 من معمولات الخبر فصار كالاجنبي وانكنا من معمولي عام لمعنى **قوله** او ما يجري مجراه جواب
 سواك هوانه يخرج عن الحد مثل قوله تع اذ غيبتك عن الحق فان الصفة لا فعل للضمير مع
 انها مبتدأ **اجاب** بقوله او ما يجري مجراه وانما يكون جارياً مجراه لان الاسم الظاهر لا يحتاج
 في التلطف الى كلمة اخرى كذا في الضمير البارز بخلاف الستة **قوله** الى الزيدان اه لا يلائم الاضمار
 الذي كسر لفظاً وبتة لان الزيد مبتدأ مقدر بتة لان الاصل في المبتدأ التثنية **قوله** لو جاز تشبيهه

لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر يكونان احدين ابد **قوله** مثال جواب السؤال مقص
المقص في هذا الكتاب بيان المسائل لا الامثلة فينبغي ان لا يذ كر المثال الاصل وان ذكر فينبغي ان
يذ كر مثالا واحدا لان المقص من المثال ايضا المثل له وهو يحصل بالواحد فاجاب بقوله مثال
اه حاصله ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثل **قوله** اي الصفة الواقعة اه جواب سواله هو
ان الضمير في طابقت لا يتخلو اما ان يكون راجعا الى مطلق الصفة اي سواء تقع بعد حرف الينف
او الف الاستفهام او لا او راجعا الى الصفة الواقعة بعد حرف الينف او الف الاستفهام رافعة
للاظهار فاعلى التقدير الاول منقوض على قائم في زيد قائم لانه لم يحجز فيه الوجهان بل يتعين زيد
للابتدائية وعلى الثاني ايضا منقوض على قائم التريدين لانه لم يحجز الامران فيه بل يتعين ان الصفة
مبتدأ ولم يحجز العكس لانه لو جاز يلزم ان يكون الخبر عاملا في المبتدأ فيما اذا جعل الصفة خبرا مقدا
عليه جاب بقوله اي الصفة **قوله** اسماءه في شارة الى ان مفعلا مفعولا باعتبار الموصوف
حاصله ان الضمير جمع الى الصفة الواقعة بعد حرف النفع مع قطع النظر عن قوله افعل للظاهر
قوله مذکور بعد ما اه جواب سواله هو انه يتقضى على قائم في نحو زيد قائم فانه طابقت
مفعلا وهو زيد مع لا يجوز في الوجهان بل يتعين كون زيد مبتدأ وقائم خبره فاجاب بقوله
بعد ما بخلاف مثله هذا التركيب فان زيدا مذکور فيه قبلها **قوله** وتعين ان يكون اه
فانه لو كان اقامان مبتدأ فلا يكون الاسناد الى الزيدان وقد تقر في موضعين الفعل تفرد
اذا كان مسندا الى الاسم الظاهر مفعلا او مفعلا وهو ليس بمفعول فعلم ان الزيد ينبتدأ
وقائم خبره مقدم عليه **قوله** ان يكون الزيدان فاعلا اه لانه لو كان قائم خبرا من التريدين
فلم يوجد لمطابقة بين المبتدأ والخبر **قوله** ثالثا اه اعلم ان التقسيم العقلي يرتقى الى اربعة
صور ثلثة منها ما ذكره الشارح الرابع منها كون الصفة مثنى مثالا والظن مفعول وجه الحصر ان الصفة
لا يتخلو اما ان يكون مطابقة للظاهر ولا فان كانت مطابقة فلا يتخلو ايضا اما ان يكون مطابقة
له في الافراد والتثنية والجمع مثالا او لا فالاول قول قائم زيد والثاني قوله قائمان الزيدان الثالث
قوله قائمون الزيدان وان لم تكن مطابقة له فلا يتخلو ايضا اما ان تكون الصفة مفردة والاسم
الظاهر مثنى او بالعكس فالاول هو قوله قائم الزيدان والشارح قد بيثها والثاني قوله قائمان زيد
لكن هذا مجرد فرض عقلي ولا تحقق له في نفس الامر وتركيب من التركيب لانه ان جعل الصفة مبتدأ
فلا تكون الاسناد الى الظاهر حال الاسناد كحال الفعل والفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يكون
واحدا ابدا وهو ليس بواحد فلا يكون الصفة مبتدأ وان جعل الصفة خبرا عن زيد مثالا فلم
يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر فلا يكون خبرا ايضا فما ذكرنا سقط ما قيل من انها اذا كان هنا
اربع صور فلم يترك الشارح الرابع منها وذلك لان مقص الشارح بالبيان بيان ما لم يكن موضعها
لقد دفع سوال تقريره لان التقسيم العقلي يرتقى الى اربعة اقسام فلم يبق الا شرح ثلثة منها وترك واحد

في بادي الرأي كما عرفت وجهه انفا **قوله** اي هو الاسم المجرد اه دفع سؤالا كما صرح الشارح عليه بقوله فلا يصدق اه **قوله** المسند اه لكنه ينقض بضارب في زيد ضارب بضارب في زيد ضارب ابو ه فان الضارب في الاول مسند الى ضمير زيد وفي الثاني الى ابو ه لا الى زيد مع انه خبر **اجيب** بان الخبر مجموع اسم الفاعل مع فاعله لا اسم الفاعل وحده واسم الفاعل مع الفاعل مسند الى المبتدأ ولكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على جزء قابل للاعراب فانقسم اجزاء الاعراب على اجزاء قابلة للاعراب **ونقول** ان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون الى نفس المبتدأ او الى ضميره او الى متعلقه ففي الاول اسند الى ضميره وفي الثاني الى متعلقه وهو ابو ه **قوله** اي ما يوقع به اه جواب سوالين **الاول** ان المسند من الاسناد وهو متعدي بنفسه فلا حاجة الى الباء فلم ادره **والثاني** ان صلة الاسناد كلمة الى لا كلمة الباء فلا يصح قوله به **اجاب** بقوله اي يوقع به اه حاصله ان المجاز والمجرد متعلق بالمسند باعتبار المتضمن هو الايقاع والايقاع لا زنى فيحتاج الى التقيد بالباء وايضا صلة تقع كلمة الباء فلا محذور **ونقول** ان الفعل او شبهه اذا اسند الى الفاعل او ضميره كان مجعلا لايقاع **قوله** او يجعل الباء اه وكان النكتة في تغيير العبادة ان لا يشبه الخبر بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وخر يظهر بقوله به فائدة والا فلا حاجة اليه وقد بين وجه عدم الاحتياج فحاصله ان تاويل الباء بالي للاحتراز عن التباس الخبر بالمسند اليه المصطلح المعترف في المبتدأ فخر يظهر لقوله به فائدة والمراد بالتباس بحسب اللفظ لا بحسب المعنى **قوله** وعلى التقديرين والفرق في الاجمال التفصيل لان في الاول اجمالا وفي الثاني تفصيل لان المالان ما هما الى امر واحد وهو الاسناد الى المبتدأ **قوله** يخرج القسم اه كما يخرج يضرب في يضرب زيد اه لان مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ لكن يفهم استكمال قوله المغاوة للصفة المذكورة اه فدفع بقوله ويكون قوله المغاوة **قوله** واعلم اه جواب سواله هو انه ينقض تعريف المبتدأ او الخبر بقولنا زيد قائم مثلا فانك قد اعتبرت فيها التجريد عن العوامل اللفظية وهما ليس كذلك لان المبتدأ مثلا عاملا في الخبر وهو القائم مثلا وكذلك في العكس فلا يكون مجردا عن العوامل اللفظية **اجاب** بقوله واعلم حاصله ان كلام الماتن مبني على متا البصريين وعندهم العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو معنى الابتداء والعرض منه تحقيق عامل المبتدأ والخبر لا غير **قوله** اي تجريد الاسم فان قيل ان تجريد الاسم عن فلا يؤثر في الشيء فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدق الكلام تحقيقا وتقدير الاسناد اليه واسناد الى شيء والاسناد الى شيء امر وجود قلنا ان العوامل النحوية في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لامور ذات حقيقة والعدد الخاص يجوز ان يكون علامة كذلك في الغفيرة

تضمنه

نسخ جواب سوال مراد منقوض لاسماء المعنوية كزيد عمرو وكبر وغير لانها ايض مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست فاجاب

يؤلف العلم والكجاء اذا وقع خبرا فلا يرد ان المبتدأ قد يكون صفة من القسم الاول من المبتدأ ولا يكون الخبر حالاً من حواله مثل المطلق زيد وهذا لان مؤلف بذات متصرف بالانطلاق المستعمل بزيد زاد مولينا عبد الغفور **قوله** غالباً فان قيل هذا الدليل جار في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في المحكوم عليه ورتبة العامل التقديم قلنا سلمنا ان ذلك الاصل جار فيه لكن تأخيره لدفع الالتباس بالمبتدأ فانهم **قوله** قولهم اه جواب سوال وهو ان قوله جار فعل وما بعد فاعل والفاعل لا يكون الا مفعولاً لانه قسم من الاسماء وهو ليس بمفرد بل جملة فكيف يكون فاعلاً بحجاز فاجاب بقوله قولهم حاصله نعم ان الفاعل اسم مفعول لكونه قسماً من الاسماء لكن الاسم اعم من ان يكون صريحاً وتاوياً وهذا الجملة بتاويل القول القول اسم مفعول وكذلك حال قوله قولهم في شرح قوله وامتنع سؤالا وجوابا لكن اذا كان هذا التركيب عن صاحبها في الدار متمتعا فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم يستلزم ان يكون مستعملاً بينهم فحينئذ كيف يصح قوله امتنع قولهم يمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان الامتناع هنا بمعنى الضعف لا بمعنى المحال هو قوله ضعيف غير فصيح لانه جوز بعضهم الاضمار قبل ذلك لفظاً ورتبة فيكون مستعملاً بينهم ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصيحاء والثاني ان استعمال هذا التركيب باستعمال خبره اعني صاحبهما في الدار كذا في عبد الرحمن **قوله** في خبر الخبر اه والخبر هو المكان الموضع وهذا لدفع ما يقال من انه لم لا يجوز ان يكون الخبر مقدر ما على الضمير رتبة فلا يلزم الاضمار قبل ذلك رتبة وتقر الجواب ان كون الخبر مقدر ما على ما وقع في موضع الخبر رتبة غير معقول **قوله** وان كان الاصل فيه اه جواب سواله هو ان تنكير المبتدأ قطع فينبغي ان يقال يكون للمبتدأ نكرة فلا حاجة الى كلمة قد اجاب بما تروى **قوله** يقال اشتراكها او يرفع اشتراكها او يكون الحكم باقلية الاشتراك حكم الاغلب فانه فاعل ما قيل من ان قوله ما احد خير منك ليس فيه الاشتراك بل دفعه بالكلية كذا في عبد الرحمن **قوله** قوله تعالى الخ جواب سواله هو ان المضاف الى ما بعد وهذا لا يجوز لان المضاف اليه لا يكون الا اسماً مفعولاً على مذهبه وهما جملة فاجاب بقوله قوله تعالى ما حصله سلمنا ان المضاف اليه لا يكون الا اسماً لكن الاسم اعم من ان يكون صريحاً وتاوياً وهما مؤلفا بقول المفسر **قوله** مثله فيه اشارة الى ان قوله ارجل في الدار امارة **قوله** ولعبده وقوله قوله جواب سواله مثلاً **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم اه فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم يكون احد هما في الدار والاخصاص المصطلح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضاً ان هذا التخصيص منتف في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح اجيب عن الاول بان علم المتكلم يستلزم علم المخاطب لانه اذا اسأله المتكلم عن المخاطب بام المتصلة والهمزة عن تعيينه يعلم المخاطب ان المتكلم يعلم يكون احد هما في الدار فيعلم المخاطب ايضاً ان يكون احد هما في الدار بعد يقاع الكلام ويؤيد ما قاله امير جمال الدين ان ام المتصلة موضوعه لان يطل بها التعيين بعد العلم بحصول احد الامرين

كما يحصل للشكل يحصل للخطاب ايضاً بعد العلم بوضعه فانهم **قوله** المعلوم اه وهذا وصف
 الامرين بحال متعلقهما وهو كون احد هما في الدار فلا يجب المطابقة مع الموصوف في التثنية
قوله مثلاً قد مرفئت فلا تغفل عنها وهي ان في تقدير المثال اشارة الى العطف وفي لفظ القول
 اشارة الى جواب سوال المثال امر **قوله** تخصيص اه جواب سوال هوانه اذ اكانت متعينة فلا يكون
 مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف اجاب بما ترعى حاصله ان
 هذا التعيين ليس للتخصيص بل بالتخصيص يفيد التعيين والتعريف **قوله** ما احد خير منك
 هذا مثلاً المبتدأ على مذهب بني تميم لان ما ولا المشيئين بليس لا يعلان عند هم والالوجه
 ان يقال ما احد خيراً بالنصب الخبر كذا في الزبد **قوله** وتخصيص اه جواب سوال هوانه اذ
 معينة فلا يكون مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف فاجاب به
 ترعى حاصله ان المراد من التعيين التخصيص قلة الشيوع ودفع الاهتمام لا التعيين
الشخص قوله فتعينت وتخصصت وفيه نظر لانه جمع بين الضدين لان معنى العموم
 ضد معنى التخصيص فكيف يوصف الواحد بالخصوص والعموم جميعاً **اجيب**
 باننا نميل الى الجمع بين الضدين لو اذيد بالتخصيص ههنا التعريف الذي هو ضد العموم و
 ليس الامر كذلك بل المراد تقليل الشيوع والاهتمام بالحاصل في النكرة **قوله** فتعينت وتخصصت
 يعنى المراد بالتخصيص ههنا التعيين وقطع الاحتمالات والتقليل فلا يرد ما قيل من انه لا تخصيص
 ههنا لان التخصيص ان يجعل البعض الجملة شيئاً ليس لسائر امثاله كذا في عبد لغفو **قوله**
 فانه لا تعد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه فيما اذا اداد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعد فيها
 بل هي امر واحد كذا في عبد لغفو **قوله** ثمرة خير من جرادة لان فيه معنى العموم لان النكرة
 تدل على طبيعة الثمرة وهي يقتضيه التفضيل على طبيعة الجرادة فيعلم الحكم لكل فرد او لان الحكم
 على فرد ما لكن لا بخصوص بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعلم لان الحكم على فرد غير معين
 في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم لان اداة البعض ترجيح بلا مرجح هذا ما قاله مولانا
 عبد لغفو كذا في الزبد **قوله** اذ يستعمل اه وجه لصحة ابتداء ثبته شر **قوله** ما يخص
 به الفاعل اه وهو تقدير الفعل **قوله** لشبهه به دليل التخصيص شرب شئ يتخصص به الفاعل وهو
 المحصر ووجه المشابهة ان قوله شرب شر ذئاب في الاصل اه ذئاب شر فاهر فعل والضمير المستتر فيه
 فاعل وذامفعول به مضاف الى ذئاب وشر يد لا وتأكيد للضمير المستتر الفاعل وهما ايضاً فاعلان
 لان البت والتأكيد من الفاعل فاعل ايضاً فيكون الشرفاء علامته ثم قل شر على امر ليفيد المحصر
 لان تقدير ما حقه التأخير يفيد المحصر فيلان حصه الفاعل حاصل بتقدير الفعل فلا فائدة

له هذه العبارة جواب ثان عن سوال مذکور فيما بعد وهو قوله قيل ان حصر الفاعل اه فترتبة وان كان مؤخر من السؤال

والجواب الاول لكنه قدم سهواً من انسخين ١٢ دب اغفر وارحم وانت خير الساجدين

ہذا فی تقدیم قلنا الحصر ہنا علی قسمن احدهما المستفاد من تقدیم الفعل وهو امر
 فیہ نوع عموم لانہ اذا قلت امر بعلمہ انہ ما ینکر بعدہ یکون صالحا للامر واخرج
 بہ ما لا یکون صالحا لکن نوع العموم باقی فیہ لانہ عم من ان یکون خیرا وشر او لما قد امر
 علی الفعل الذلک العموم وحصل الحصر بوجہ الکمال لانہ علمہ ان ما امر ذانا بشرک
 خیرا ویجب ان الحصر علی قسمن حصر المسند الیہ فی المسند وحصر المسند فی المسند
 الیہ فتقدیم الفعل حصل حصر المسند الیہ وهو الشر وبتقدیم المسند الیہ حصل حصر
 المسند وهو امر فیکون ہذا بین الاختصاصیین مغائرین **فانقل** من ابن یعلم ان ہذا
 التکلیب یفید الحصر قلنا انہ مستعمل فی موضع ما امر ذانا بالکثر وهو یفید الحصر فکلنا ہذا
فانقل ان افادہ قولہ شر امر ذانا بالحصر مخالف لما ذهب الیہ السکاکی حیث ذهب الی
 ان تقدیم ما حقہ التأخیر یفید الحصر اذا اخر ولا یصلح لان یکون فاعلا کما فی انا
 عرفت لان تاء المتکلم فاعل فلا یصح ان یکون انا فاعلا بخلاف ما نحن فیہ لانہ لو اخر
 الشر عن قولہ امر یصلح لان یکون فاعلا **قلنا** ہذا الفائدۃ علی تقدیر الاداء وهو ان یکون
 ضمیر الغائب موجودا فیہ علی تقدیر وجود ضمیر الغائب لا یصلح الشر للفاعل علیما **عترض**
 علیہ بوجوہ الاول انہ ما السرفی ان یکون شرابا بل من الفاعل لا یکون عین الفاعل والثانی ان
 الحصر ہذا الوجه من ہب السکاکی دون المصرح فکیف یحمل عبارتہ علی ہذا الوجه من الحصر
 والثالث ان البدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ وجب نعت البدل وہنا ہذا الصفۃ والنعت لم یوجد
 اجیب عن الاول ان کان شر عین الفاعل لزم خلو الفعل عن الفاعل عند التقدیم وهو لا ینجوا
 وعن الثانی ان ہذا المثال من النحاة علی مذہب السکاکی لا علی مذہب المصراع عن الثالث
 ان وجوب النعت مختلف فیہ وہذا المثال علی قولہ من یکون قائل بعدہم الوجوب ولو سلم
 اتفاقہم فاقول ان الضمیر فی امر لیس بمعرفۃ بعدہم رجوعہ لو سلم التعریف فلا سلم وجوب النعت
 فی مطلق البدل ہو بل فی البدل المحقق وہنا متوہم حاصل الشرح **قولہ** وما یتخصص بہ
 الفاعل ہذا بیان ما یتخصص بہ الفاعل لکن الحصر فی الفاعل بادوات الحصر ویمانحن فیہ
 بتقدیم ما حقہ التأخیر **قولہ** اذ یسعملہ دلیل التشبیہ **قولہ** ما امر ذانا بالکثر یعنی کان فی
 الاصل امر شر ذانا بجعل شرب الامن الضمیر المستتر فی امر والبدل من الفاعل فاعلی عنی ثم قد
 لیفید الحصر لان تقدیم ما حقہ التأخیر یفید الحصر فیکون المعنی ما امر ذانا بالکثر اتفاقا للتقدیم
 والتأخیر مع انہ وجب عن الفہم لضرورۃ وقوع النکرۃ مبتدأ **قولہ** واعلمہ جواب سوال
 وهو انکم قلتم ان قولہ شر امر ذانا مستعمل فی موضع ما امر ذانا بالکثر فیکون الحصر فی
 ہذا التکلیب موجودا والحال ان الحصر لا یکون مستفادا من قولہم شر امر ذانا لان ان یکون بنیاح
 لان الامر بنیاح المتعارف یکون خبرا لکان محیی حیث لا قد یکون شرکا اذا کان محیی عنی فصح بقصر النسبۃ الی الخیر فہذا وغیرہ

معتاد واما اذا كان بنبا غير معتاد فلا لانه لا يحتمل الا الشر في الحصر لا بد من الاحتمالين **اجاب**
 بقوله واعلم حاصله ان لهذا التركيب معيار واحد هما باعتبار معنى النباح المعتاد للكلب و
 الثاني باعتبار النباح الغير المعتاد فعلة الاول يصح تخصيص بمعنى قلة الاشتراك والحصر اضافي
 بالنسبة الى الخير وعلى الثاني لا يصح التخصص والحصر الاضافي لعل وجود الجانب الآخر
 اصلا في التخصص تقدر بالنسبة الى الوصف يعنى شر عظيم لا حقير **قوله** قد يكون خيرا ام
 اى بالنسبة الى صاحب الكلب لا لانه بالنسبة اليه لا يكون الا شر لانه لا ينبغي الاعتدال اذى **قوله** محشى
 حبيب احبب حب الكلب **قوله** بالنباح اه بالكله وضم النون بانك سكت بالفتح او ارسخت **فان قيل**
 الا هو اذ صوت الكلب سواء كان معتادا او لا والنباح لا يكون الا معتادا قلنا اطلاق النباح على
 الا هو اذ من قبيل ذكر كراخام اذ اذ العام **قوله** يتشاءم به فاليعنى قال بركنتى شوبنار غير معتاد **قوله**
 فيكون المعنى شر عظيم اه هذا على مذهب من قال ان تخصيص الشئ بالصفة يد على نفى الحكم عاملا
قوله لا حقير اه حاصله ان المثال للتخصيص بما يتخصص به الفاعل اذ استعمل في النباح المعتاد فا
 اذ استعمل في غير المعتاد فالمثال للتخصيص بالصفة المقابلة لان التنوين للتعظيم كذا في الزبدة
قوله وهذا اى قوله شرا هو انا **قوله** يظرب اى يقال الدجل قوى اذ كذا العجز اذ اوجذ
 العجز في حادثة **قوله** ومثل قولك اه هذا لتعيين العطف **قوله** لانه اه علة التخصص
فان قيل هذا العلة تجرى في قولنا قائم رجل مع انه لا يفيد اختصاص قلنا هذا الذي يخص
 بما كان الخبر ظروفا وهما ليس كذلك **قوله** بالصفة فحينئذ يحصل قلة لشركاء لانه يخرج الرجل
 الذى لا يكون موصوفا بصحة الحكم **فان قيل** فائدة قولنا في الدار رجل ورجل في الدار واحد فلم
 قال في الدار رجل قلنا ان في هذا المثال الثاني لا يعلم ان في الدار صفة لرجل او خبر عنه بخلاف المثال
 المذكور في المتن لانه لا للتباس فيه لان الصفة لا يفتقد على الموصوفتين الخبرية او يجاب بان هذا
 سر نحوى لا يجب اطراده **قوله** لتخصيصه اه هذا وجه صحة ابتداء بنية سلام عليك **فان**
قيل التخصص المعتبر بالنسبة الى المخاطب ان المتكلم فكيف يصح هذا الدليل فامل **قوله** وعدا الى الرفع
 لان النصب علامة المفعول فدل على الفعل المقتضى هو يدل على التجرد والتحل وهو غير مناسب للمقام
 فعلى ان يكون المرفوع مبتدأ ايض والظاهر ان الدال على الدال ام هو نفس المعدل وذهب بعضهم الى ان
 الدال على الدال ام الجملة الاسمية وبعضهم الى ان الدال هو الرفع ومعنى الدال ام في الجملة الاسمية انه
 لا يفهم من ظاهر لفظها الا قران بزمان من الازمنة الثلاثة ولازم كان بعضها في الاقران
 بواحد منها بخلاف الفعلية فانها بالعكس وكلام الشارح على انطباق الكل فامل **قوله** فك
 قال سلاى اه جواب سوال وهو ان اذ اذ هذا المعنى على تقدير النصب ظاهر لوجود الفعل
 المقدر فيصح اذ اذ معنى المتكلم منه واما على تقدير الرفع فلا يصح اذ اذ معنى المتكلم منه
فاجاب بقوله فكانه اه حاصله ان النسبة الى المتكلم لما كان مرادا في

حالة النصب فكان مراد في حالة الرفع ايضاً توفيقاً بينهما **قوله** آسلا من قبل جواب، سواء هو
 لن السلام ليس بنكرة بل معرفة باعتبار اضافته الى ياء المتكلم فلا يطابق المثال مع
 المثال الجواب بقوله آسلا من قبل اه حاصله ان المقصود بالنسبة الى
 ياء المتكلم تخصيصه لا تعريفه فليس المراد من سلامي تعريف السلام بل تخصيصه
 فيكون تخصيصه بمعنى قلة الاشتراك فيخرج السلام الذي ليس من قبل المتكلم **ونقول**
 السلام مضاف الى ياء المتكلم مع الفصل بلفظ القيل والاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن الفصل
 بين المضاف والمضاف اليه هنا كذلك **ونقول** ان الاضافة عهدت في مدخلها في قوة النكرة
 فلا تفيد لتعريف او حاصله ان الاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن المضاف مصكاً او هنا
 مصكاً والمصدر اذا كان في الاصل مفعولاً يكون باقياً على النكادة وان كان مضافاً الى ياء
 المتكلم وهذا الوجه الاخير من العلوي **قوله** هذا اي ما ذكره المصنف من ان النكرة لا يقع مبتدأ
 الا اذا تخصصت بوجه من الوجوه **قوله** فيما بين النخاة وهي جمود هم **قوله** وقال بعض وهو
 السيد السند **قوله** وقال بعض الخ فيه اشارة الى الاعتراض بقوله كوكب انقض الساع
 وكذا رجل على الباب كم مالك وكيف حال في غيرها فقوله كوكب مبتدأ مع انه نكرة كخصوثة
 لان المخاطب لو كان جاهلاً بالنسبة صم الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة لا ترى ان انقضاء لكوكب
 عظيم غريباً في الوقوع فاذا سمع المخاطب هذا الكلام من المتكلم ليتوجه اليه ان كان المخاطب عالماً
 بالنسبة لم يصح الاخبار عنه وان كان المخبر عنه معرفة مخوذة شئ لانه من الامور البينة انه شئ فلا
 فائدة فيه كذلك في الابد **قوله** اقرب الى بصو الظهور وجهه وورد الاستعمال عليه وورد الاعتراض على
 القول المشهور وهو ان النكرة تقع مبتدأ بل تخصيص الاما وقع في القرآن المجيد مع انه رجا فيه كثيراً نحو قوله
 تعالى **وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ اِلَىٰ ذِيهَا نَاطِرَةٌ** فقوله وجوه مبتدأ وناضرة خبره مع انه نكرة وقوله تعالى
هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ لان قوله مزيد مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله **لِي اِي هَلْ لِي مِنْ مَّزِيدٍ** من
 ذاته وقوله **يَوْمَ لَنَا يَوْمٌ مَّبْتَدُءٌ** ولنا خبره وقوله **وَيَوْمٌ عَلَيْنَا يَوْمٌ مَّبْتَدُءٌ** وعلينا خبره
 مع ان المبتدأ في كل نكرة بدون التخصيص وغير ذلك مما لا يعد فاذا وقع النكرة في
 القرآن مبتدأ بلا تخصيص علم ان التخصيص ليس بشرط اجيب عن الاول لانه لا نسلم ان
 قوله وجوه ليس بمخصص بل حصل التخصيص فيه لان التنوين فيه للتعظيم وبتقدير الصفة اي
 وجوه من الوجوه المحاضرة في الوقت فيد خلف النكرة المخصصة وعن الثاني انه لا نسلم ان قوله
 مزيد مبتدأ بل صفة لمبتدأ محذوف والتقدير هاهنا من شئ مزيد فيكون المبتدأ في التقدير هو
 الشئ الموصوف بالمزيد فهو ايضاً داخل في النكرة الموصوفة وعن الثالث والرابع ان قوله **يَوْمٌ مَوْصُوفٌ**
 بصفة مفككة اي يوم من الايام الماضية لنا ويوم من الايام الماضية علينا فذلك المثالان
 ايضاً داخلان في النكرة الموصوفة فيعلم من هذه الاجوبة حقيقة اللزوم المشهور ثم

الجواب من جانب المحققين ان هذه التقديرات كلها من الكلام الله تعالى من الظاهر الى خلاف الظاهر
وتكلف لا طائل تحته ولا يجوز من غير ضرورة واذا كان كذلك فذهب المحققين صوابا واما قال القريب
الى الصواب ولم يقل هو الصواب لانه يمكن ان يجعل في القول المشكوك ان يقال مرادهم من التخصيص هو التبعين
بوجه من الوجوه بحيث يترتب عليه صحة الحكم وذكر الامثلة لمجرد التوضيح والتنبيه على كثرة وقوعها بجيب
عن جانب المصنف انه نعمان مدبر صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لكن الفائدة لا يحصل الا بذلك
التخصيصا غالبا **ونقول** لاننا لم نذكر الكوكب في ذلك نكرة بل معرفة لان المراد به الكوكب المعهود وهي
الكوكب الذي ينفق عند وقت مشي المسافرين **ونقول** ان المصنف في صدر بيان الكليات بالاكثارية
وهو ان المبتدأ اذا كان نكرة فلا يحصل الفائدة الا اذا تخصصت بوجه ما وما قلت نادرا لا حاجة الى
الجواب عنها **ونقول** لا خلاف بين الجمهور والمحققين لان المصنف ايضا قائم به لكن لما كان فهم المبتدئ
لا يمتاز بين مواد الفائدة وغير الفائدة اخترعوا هذه التخصيصا لفهم المبتدئ فلذا قال اذا تخصصت
فلا يرد اشكال بعض المحققين **قوله** ولما كان اه جواب سؤالا هو ان قوله الخبر قد يكون اه غير مستقيم
لان المصنف قد كرر فيما سبق الخبر هو المجزاه اى الاسم المجزئ عن العوامل اللفظية لان المجزوءة والصفة
يقضي الوضوء وموصوفه الاسم والاسم لا يكون الا مفردا فيعلم من ان الخبر مفرد فاذا كان الامر كذلك
فكيف يصح قوله والخبر اه لانه يعلم من ان الخبر مركب ايضا وهل هذا الاثناقص وايضا ان المعرف قد تعرف
الخبر فيما سبق فما الحاجة الى اعادة ثانيا فاجاب بقوله ولما كان حاصل ان الخبر المعرف جازان
يكون المراد به مطلق الخبر كما هو الظاهر او حاصله ان الخبر على قسمين مفرد ومركب عرفا للمفرد فيما سبق و
هنا المركب قوله الخبر قد يكون اه فيلشادة الى تقسيمه كون افراده اصلا **قوله** اسمية اه وكذا قوله فعلية
اه فائدة تماظاهرة من ان تعدد المثالب اعتبار تعدد الممثل فلا يرد ما يرد في هذا المقام **قوله** ولم يرد ذكر
الظرفية جواب سؤالا الظاهر هو ان الخبر كما يكون جملة اسمية وفعلية كذلك يكون ظرفية فلم يرد ذكر
الظرفية حاصل الدفع ان الظرفية واجبة الى الفعلية لان متعلق الظرف لا يكون الا فعلا **فان قيل** ان
متعلق الظرف قد يكون مفرا كما هو من ذهب الكوفيين قلنا الكتاب منوط على مذهب البصريين وهم
لا يقولون الا بالفعل واذا كان متعلق الظرف مفرا يكون ذا خلا في القسم الاول **فان قيل** ان الخبر كما
يكون جملة اسمية وفعلية وظرفية كذلك يكون ظرفية فلم يرد ذكر ما قلنا ان الشرطية ما اسمية وفعلية
لان الحكم في القضية الشرطية عند النجاة في الجزاء والشرط قيد له كقولنا ان كانت الشمس طلعت فالتها
موجود فان كان تقديره النهار موجود وقت طلوع الشمس كانت اسمية وان كان تقديده يومه النهار عند طلوع

[illegible]

قوله لا یقتضی الارتباط آہ وانما لم یقل یقتضی علی الارتباط لانہا واقتضت علی الارتباط
لأنہا لم یرتبط بارتباط لان ما ثبت بالذات لا یرزول بالغير **قوله** واذا کان الخبر آہ ہذا دلیل لقوله
فلابد او اشارة الى ان قوله فلا بد من عائذ جواب الشرط المحذوف او جواب سوال ہوانہ
کیف یکون الخبر جملة لانہا مستقلة لا یقتضی الارتباط بغيرها والخبر مرتبط مع المبتدأ محاصل الجواب
ان الجملة ایضہ مرتبطہ باعتبار العائذ قوله فی الجملة آہ جواب سوال ہوانہ یعلم من ہذا العبارة
ان لابد من العائذ فی مطلق الخبر والامور لیس كذلك لان الخبر المفرد لا یقتضی العائذ فاجاب
بما ترے وانما قال المم من عائذ منکرادون العائذ باللام اشارة الى ان الجملة تقتضی مطلق العائذ
سواء کان ضمیرا او غیرہ وان کان الضمیر اصلا **قوله** وذلك جواب سوال ہوان المتبادر من
العائذ الضمیر فجر یرد علیہ قوله نعم الرجل زید والحاقة ما الحاقة وقل هو الله احد فان الخبر فی ہذا
الذکورات وقع جملة مع ان الضمیر لم یوجد فیہا فاجاب بقوله ذلك العائذ آہ حاصلہ ان العائذ
اعم من ان یکون ضمیرا او غیرہ کما فی الذکورات لان المقصود بطا الخبر مع المبتدأ و
ہو کما یحصل بالضمیر كذلك یحصل بالذکورات قوله كاللام فی نعم الرجل زید لانه للعهد علی
تقدير ان یکون نعم الرجل ضمیرا عن زید مقدا علیہ یحتمل ان یکون الرجل فاعلا لقوله نعم زید ا
خبر مبتدأ محذوف آہ ہو مسمی بزيد قوله الحاقة آہ ای الساعۃ وہی مبتدأ وخبر ہا ما الحاقة
واصل ما ہی فوضع الظاہر موضع المضمرة لانه ہون قوله قل هو الله احد لا یقل ان المبتدأ ہہنا
لا یصیر مجردا عن العوامل اللفظیۃ لوجو العامل اللفظی فیہ وھو لفظ قل لانا نقول ہو ضمیر مرفوع منفصل
فلا یصیر جعلہ مفعولا لانه تفسیر لفا علی الامر المستتر وھو اشان او نقول ان قوله هو الله احد
جملة اسمیۃ مستقلة وجزء الجملة لا یعمل فی جزء الجملة الاخری کذا فی عبد الرحمان
قوله اذا کان ضمیرا جواب سوال ہوانہ یقتضی علی اللام فی نعم الرجل زید وعلی کون الخبر
تفسیرا للمبتدأ فانہما لا یجوز فان اصلا **اجاب** بقوله اذا کان آہ واما غیر الضمیر فلا یرتبط
الخبر عین المبتدأ فلا یقبل الحذف ووضع الظاہر موضع المضمرة لکنۃ تقوت مع الحذف کذا
لام العهد اذ مع الحذف لا ینساق الذہن الاعم الضمیر قوله لقیام قرینۃ والقرینۃ علی حذف
العائذ ہنا حال البائت **قوله** لقیام قرینۃ آہ جواب سوال ہوانہ یقتضی علی الضمیر فی نحو قوله
زید ابوہ قائم وزید قام ابوہ فان العائذ فی ہذین المثالین ضمیر مع انہ لا یجوز ان اصلا فاجاب
بقوله لقیام قرینۃ ولا قرینۃ مجذوف العائذ فی ہذین المثالین **قال** وما وقع آہ فیہ اشارة
الى ان الذکور سابقا ان الخبر نوعان مفرد ومركب والظرف محتمل لهما فعمد البصریۃ داخل
فی المركب وعندنا لکوفیۃ داخل فی المفرد قوله ای الخبر آہ فیہ اشارة الى ان کلمتہ ماموصولة لا موصوفۃ
والقرینۃ علیہ قوعہا فی موقع المبتدأ ویمحتمل الموصوفیۃ ایضہ **قوله** ظرف زمان آہ جواب
سوال ہوان المراد بالظرف لا یخلو اما ان یراد بہ الظرف الحقیقی والمجازی وکلاہما باطل

الأصل بمعنى الأولى وهما ذكره وإذا كان المبتدأ مشتلاً به ويعلم من هذا الكلام وجوب التقدير
وما هو إلا تارة فم وحاصله ان وجوب التقدير لعراض والعراض مستثناة من القواعد **قال**
مشتلاً به وإنما قال مشتلاً به ولم يقل وإذا كان المبتدأ ماله صدك الكلام مع أنه اخصر اشارة الى ان
وجوب الصدق ليس لذلك بل لعارض المعنى وهو اشتماله على المعنى والمراد بالاشتمال اشتمال
الكلام على المدلول سواء كان بنفسه كما في مثل من ابوك او باعتبار المجاوزة مقدماً كان كما
في زيد قائم او مؤخر كما في مثل غلام من جاءك فالكلام لا يخلو عن مسامحة **قوله** كما اشارة
اي اشارة الى علمه فلا يرد ان المصريح بهذا بقوله وإذا كان أه فكيف يصح قوله اشارة اليه **قوله** أعلم معنى
آه في اشارة الى ان كلمة ما موصوفة بعبادة عن المعنى **قوله** وجب آه في اشارة الى ان له ظرف
مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمة ما وصدك الكلام فاعله وانما كان كلمة ما عبادة عن المعنى
لان المبتدأ من الالفاظ فيكون مشتلاً على المعنى بقريته المقابلة **فان قيل** اذا كان المعنى مقتضياً
للصلة فلا يلزم من صدرة المعنى صدرة لفظ المبتدأ قلنا ان صدرة المعنى مستلزمة
لصدرة اللفظ لان الالفاظ قوالب للمعاني فافهموا وجواب سواد هوان المثال لا يطابق المثل
لان من لا يشتمل على كلمة لها صدك الكلام بل الصدرة الكلام من غير اشتماله على كلمة اخرى و
حاصله ان ما عبادة عن المعنى ولا يشتمل على كلمة من مشتلة على معنى لا استفهام له صدك الكلام فاشتماله
عليه ما من قبيل اشتمال المعلوم على اللازم او الكل على الجزء لان كلمة من موضوع لواحد من دوائر
العقول فالاستفهام اما لازم له او موضوع له حقيقة **قوله** فان من آه اشارة الى تطبيق المثال
مع المثل قوله فان معناه آه جواب سواد هوان كلمة من نكرة وابوك معرفة فعلى هذا يلزم
تكميل المبتدأ وتعريف الخبر وهو باطل فاجاب بقوله فان معناه آه حاصله ان من نكرة ظاهر
ومعرفة معنى لان معناه هذا ابوك ام ذلك لكن اجمله واقتصر في العبارة فقال من ابوك فصفاً
مبهما اذ السؤال عن كل فرد على حد محال لعد التناهي وهذا مثل قولهم ما رايت مذيقاً الجمعة
فان مذ نكرة مبتدأ عويو الجماعة خبره مع كونه معرفة كذا في الزيد **قوله** وهذا مذ هب سيويه
في اشارة الى ان المختار مذ هب سيويه المص تابعه ولهذا لم يثن المص بمثل المتفق عليه نحو من جاءك
فان من مبتدأ بالتفاق لعد صلاحية الجملة الفعلية لا بتلئية كذا في الغفور **قوله** متساويين
في التعريف جواب سواد هوان المتساويين مستغنى عن ذكر المعرفتين لان لفظ المساواة مقنن
للمساواة الذي في التعريف والمساواة الذي في التكرير فذكره مستنداً فاجاب بقوله متساويين في
التعريف حاصله ان المعرفتين لا يلزما ان يكونا متساويين فلو اختلفت بذكر المتساويين لتوهم المساواة في
التعريف وهو غير لازم لان كثيراً من المبتدأ والخبر يكونان معرفتين وليس متساويين في التعريف
كما اشارة اليه اشارة بقوله حتى لو قيل آه قوله ولا قرينة جواب سواد هوان ينقض بقوله ابو حنيفة
ابو يوسف فان ابى يوسف مبتدأ عوا ابو حنيفة خبره مقنن عليهما معرفتين لانها كنيستان

لہما مع ان تقدیم هذا المبتدأ ليس بواجب ههنا بل الخبر مقدم ههنا فاجاب بقوله ولا قرينة اي قرينة معنوية لانه اذا كان قرينة معنوية يجوز ان تقدم الخبر على المبتدأ لان وجوب تقدم المبتدأ عليه للزوم الالتباس وبالقرينة لا يلزم الالتباس فلا يجب تقدمه عليه كقوله ابو حنيفة ع ابو يوسف فان المقصود تشبيه الثاني بالاول لان ابو حنيفة عظم من لانه استاذه فيكون ابو يوسف مبتدأ و ابو حنيفة خبره كذلك في الزبدة قوله زيد المنطلق فانه لا قرينة فيه على كون احدهما مبتدأ والاخر خبره وكون زيد جزئيا حقيقيا غير محمول على الشيء لا يكون قرينة على كون زيد مبتدأ لان النحوى غير قائل بعدم محمولية الجزئى الحقيقى لانه يحمل بتاويله بالمسمى بزید والنسابة عندهم يجعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا يعنى انه ان كان يطلب العلم من احدهما يكونه وصفا للآخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ زيد مثلا ان كان حال زيد معلوما للنادون حال المنطلق فيقال زيد المنطلق وان كان بالعكس فيقال المنطلق زيد ذمناط الفائت على الخبر كذا في الزبد قوله كانه في اشارة الى ان المتساويين بالنصب عطف على معرفتين قوله في اصل التخصيص آه جواب سواله هو ان المثال لا يطابق المثال لان التخصيص في قوله افضل من بالنسبة الى باء المتكلم والتخصيص في افضل منك بالنسبة الى كاف المخاطب والاول فوق من الثاني فجز لا يوجد لساوا بينهما في التخصيص فاجاب بقوله في اصل التخصيص آه واصل التخصيص حاصل لهما وان لم يوجد المساواة في القدر وايضا في قوله على الفاضل الهنك وصاحب الغاية حيث قال المراد بالتساوي التساوي في الرتبة فان قيل لو قال اذا كانا متساويين يلتنى ولا التسوية في التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطنا ب قلنا لو قال ذلك لنتوهم اشتراط التساوي في التخصيص او التعريف وليس بالامر كذلك لان في زيد المنطلق احد هما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابولاء مع انه يجب تقدم المبتدأ على الخبر فيهما فان قيل ان هذا التوهم ثابت في المساواة في التخصيص ايضا فلم قال متساويين مطلقا ولم يقيده بالمساواة في التخصيص فالحق في الجواب ان يقال انما ذكرنا معا لان المقام مقام التفصيل والتفصيل في الذكر دون الاكتفاء واما اختيار صاحب هداية النحوي المعرفتين فمبنى على ما قبل الاغلا لى التركيب واما بعد اغلا لهما الى التركيب فهو ايضا قائل بوجوب تقدم المبتدأ على الخبر كصاحب الكافية فلا خلاف بينهما قوله بوجوب تقدمه آه مع ان الغلام مخصص بتخصيصين الاضافة والتوصيف بصالح وخير مخصص بتخصيص واحد هو منك الجار والبحر قوله دفعا لا شبهاه فان قلت لا شبهاه على تقدمه كونهما معرفتين مثل زيد المنطلق لانه من البين ان المبتدأ هو زيد لانه ذات والمنطلق صفة قلنا وان كان يد التباس لكنه لما عرف ان السامع اذا طلب العلم عن الشيء يكون وصفا للآخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ هو المنطلق ايضا باعتبار الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمى بزید فيكون حاله من احوال

المبتدأ **قال** فعلا له ای فعلا منک للمبتدأ فان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة
 فهذه الصکوة وانما قلنا هذا لان فع تخطية المبتدأ لان ذهنه مقصود بتعليقه بالقرينة **قوله** بجواب
 قام آه لا يقال حينئذ التباس المبتدأ بعبد الفاعل لان جاز ان يكون زيد في المثال المذكور ببدلان منه
 لاننا نقول لا يجوز ذلك لان يلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة لان المبتدأ منه مقدم على
 البدل لانه تبة کذا في عبد الرحمن قوله في جميع آه وانما قال هذا لانه لا يخطئ المبتدأ في ان وجوب
 التقديم لما يكون في الصورة الاخيرة دون الاول **قوله** فلما ذكرنا ای من ابطال الصکوة
 في الصکوة الاولى ورفع الاشتباه في الصورة الثانية والثالثة **قوله** اذا كان الفعل آه الى قوله
 او بالبدل لجواب سوال وهو ان الالتباس بالفاعل ليس بموجود في الزيدان قاما ... و
 الزيدون قاموا مع انه يجب تقديم المبتدأ على الخبر ايضاً **فاجاب** بقول او بالبدل لانه
 حاصله ان الالتباس عمده من ان يكون بالفاعل كما في الفعل المفعول او بالبدل كما في التثنية والجمع
 ولا التباس بالبدل في الفعل المفعول نحو زيد قائم ابوه ولا يلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة وما
 قيل ان هذا الدليل يعينه جاز في التثنية والجمع وهو لزوم الاضمار قبل الذکر قد فوجئ لان فيهما
 الفاعل اسم يلزم الاضمار في العمق وهو جائز فلا يلزم تاخير المبتدأ عن الالتباس بالبدل بخلاف
 زيد قام ابوه فانه لو قال قام ابوه زيد يلزم الاضمار قبل الذکر في الفضلة لانه ضمير مجرور وهو فضلة
فان قيل وان كان يلزم الاضمار قبل الذکر في الفضلة في مثله زيد قام ابوه لكن الاضمار قبل الذکر
 في الفضلة جائز بشرط التفسير والبدل تفسير للمبتدأ منه والحق في الجواب ان تاخير المبتدأ عما
 في مثله زيد قام ابوه لانه لو كان بدلا لكان مجروراً بحالة ولو كان مبتدأ لكان مرفوعاً بالبتة
 واحتمال البدل لا غلط **قوله** الذي آه في اشارة الى ان المفعول ههنا مقابل الجملة او جواب سوال هون الخبر
 في اين زيد جملة لان ما وقع ظرفاً لاكثره مؤللاً بالجملة فكيف يقال انه خبر مفعول **اجاب** بقوله اسم
 الذي آه حاصله ان المراد بالمفعول ليس بجملة صوة واين مفعول صوة وامر الضمير امر اعتباري فيكون
 جملة تقديم الصکوة قوله سواء كان بحسب الحقيقة آه في اشارة الى مذهب البصريين الكوفيين
 على ترتيب اللف والنشر المرتب قوله ای معنى في اشارة الى ان كلمته ما موصوفة لا موصولة او جواب
 سوال اولها امر تخريه سابقا في قوله واذا كان المبتدأ مشتملاً آه **قوله** وجب آه في اشارة الى
 ان له ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمته ما او الى ان قوله صدک الكلام مرفوع على ان فاعل
 الظرف **قوله** جملة آه لان الفعل مع الفاعل جملة **قوله** فان قد بفعله آه كما هو من هب
 البصريين **قوله** باسم الفاعل كما هو من هب الكوفيين قوله كان الخبر مفعول لان اسم الفاعل
 مع الفاعل ليس بجملة قوله اذ لا يطله جواب سوال وهو انه خرج بقوله صدک الكلام ونقري الجواب انه
 في صدك الجملة التي هي

صدرة الكلام ونقري الجواب ان المراد من الصدرة الصدرة في الجملة التي هي فيه وهو متحقق في هذا التركيب مفتي

بقولہ المفتوحہ **قوله** مثل تعلق الجزء بالكل فتقدير ان ههنا عين تعلق الجزء بالكل فلا يصح زيادة لفظ المثل قلنا هذا باعتبار انه محتمل ان يكون الخبر محذوفاً وهو حاصل او ثابت او المراد ههنا تشبيه الجزئي بالكل **قوله** الواقعة جواب سوالين احد هما ان خبريته لا يخلو اما عن لفظان او عن اسم ان اما الاول فلا يصلح للبند ثمة لانه حرف واما الثاني فهو ايضا لا يصح لان اسم ان ليس بمبتدأ ولا محذوف عن العوامل اللفظية واسم ان غير محذوف والثاني ان يزيل المحذوف عن البحث لان البحث في تقدير خبر المبتدأ لا في خبر اسم ان وحاصله انه خبر عن جميع ان اسمها وخبرها ان يكون المبتدأ محذوفاً وانما نسبت الى ان لانه سبب تحصيل هذا المبتدأ **قوله** الاول جواب سوال وهو ان خبر ان في المثال المذكور هو القائم اللفظ عنك وذلك ليس بمبتدأ فكيف يطابق المثال مع المثل **فاجاب** بقوله المؤثر حاصله ان المراد ههنا الخبر الذي يحصل خبريته بان ولا يشك ان عنك خبر باعتبار ان لا تمام اسمها وخبرها مؤثر بالمقر وعنك خبر عنك عنك قيامك قوله خوف لبس ههنا في تأخير خبر ان خوف لبس ان المفتوحه بالمسكوة **قوله** كما كان الذي هو له جواب سوال وهو ان التباسها بان المسكوة لا يخلو اما ان يكون في التلفظ وفي الكتابة لا سبيلاً الى الاول كما هو الظاهر لا الى الثاني لان ان المفتوحه تكتب في وسط الكلام والمسكوة تكتب في اوله اجاب بما ترى حاصله ان كلا لا لتباسين ههنا مستقيم اما الاول فلا مكان في هو السامع عن الفتحة تخفاتها واما الثاني فلا لانه لو لم يتقد خبرها بالضرورة وقوعها في اول الكلام كالمسكوة **قوله** في جميع هذه ههنا في هذا في تخطية المبتدأ لئلا يتوهم ان قوله وجب متعلق بالحكم لاخير مع انه متعلق بالكل **قوله** من غير تعدد الخبر عنه جواب سوال وهو ان المقدم لم يتعرض الى تعدد المبتدأ مع ان تعدد المبتدأ ايضاً جائز كما خبر فاجاب بقوله من غير انه حاصله ان المقصود ههنا بيان تعدد احد ههنا بدون الآخر وتعد المبتدأ بدون الخبر لا يصح فلهذا لم يتعرض المقدم لها وتعد الخبر مع تعدد المبتدأ امر ظاهر فلا حاجة الى بيانه وانما لم يقل من غير تعدد المبتدأ رعاية للفظ الخبر **قوله** وذلك التعدد اما بحسب اه جواب سوال وهو ان الخبر اذا كان متعدداً بحسب اللفظ والمعنى يصح استعماله بالعطف كما في قوله زيد عالم وعاقلاً ويصح استعماله بغير العطف كما في قوله زيد عالم عاقل فلم يتعرض المقدم الى الثاني دون الاول فاجاب بما تره **قوله** فقط اي بدون المعنى والتعدد بحسب المعنى فقط دون اللفظ ليس له مادة فلا يرد مثل قولنا ان هذا الماء فاتر بمعنى لا حار ولا بارد لتحقق التعدد فقط لان الماء بكييفية مخصوصه لا تعدد فيها بحسب المعنى **قوله** هذا شئ حاو حاض اي شيرين وترش قوله خبر واحد لان المقصود اثبات كفييته المتوسطة الحاصلة من الحلاوة والحوضه كما عرفت انما يكون خبراً واحداً حقيقة لتعدد حمل كل منها على المبتدأ بلا مجموع من حيث هو المجموع قوله وجوز العطف ههنا لانه لا مخالفة لهذا البعض في الواقع عن مذهب الجمهور لان الجموع ايضا **سنخه** وهو ان كيف يلبس لمفتوحه بالمسكوة مع ان حركتان متبائناً في التلفظ اجاب بما تره **سنخه**

قائلون بالجواز أجيب بان المراد بالجواز لا بطريق الأولوية بل بمعناى الطرفين والمراد بال
 الأولوية فى قول الجمهور الوجوب فحينئذٍ ظهر الخلاف بين الفريقين **قوله** ولا يبعد انه جواب سؤال
 وهو انه لما كان التعبد على نوعين بعاطف بغيره فلم تعرض للمص للتعبد الذى هو بغير عاطف
 ولم يتعرض للتعبد الذى هو بعاطف فاجاب بجوابين الاول بقوله ولا يبعد والثانى بقوله ايضا
 لكن الاول جواب بطريق التسليم أسلمنا ان التعبد الذى بال عاطف من قبيل التعبد الخبر لكن ليس
 بمقصود والثانى جواب بطريق المنع اى لان سلمنا ان التعبد الذى بال عاطف من قبيل تعدد الخبر و
قوله ولو جعله جواب ثالث حاصلنا سلمنا ان مراد المص بالتعبد اعم لكننا قصر عليه **قوله**
 عليه اى على المثال الذى بغير عاطف **قوله** وهو سببية اى الشرط عبارة عما كان وجود الشيء
 الثانى بسبب وجود الشيء الاول **قوله** وللحكم به جواب سؤال وهو انه يتقضى بقوله تعالى وما يكف
 من نعمة فمن الله فكلمة ما ههنا مبتدأ عبارة عن النعمة وقوله يكف بمفعول للنعمة وقوله من
 نعمته بمن كلفة ما وقوله فمن الله خبر لهذا المبتدأ فيكون تقدير العبادة هكذا والنعمة الموصقة
 بهم فمن الله فوجود الشيء الاول هو الصاق النعمة بالعبادة ليس سببا لوجود الشيء الثانى وهو الحصول
 من الله لان وجود النعمة من الله تعالى سواء كانت ملصقة بالعبادة او لا مع ان كلمة لفائدة دخل في خبر
 هذا المبتدأ فاجاب بقوله وللحكم به حاصل ان كون النعمة ملصقة بهم يكون سببا لان يحكم انها
 من الله تعالى فالحاصل ان للشرط معنيين الاول ما يكون وجودا **قوله** سببا لوجود الثانى والثانى ما
 يكون وجوا **قوله** سببا للحكم به فيما نحن فيه من قبيل الثانى **قوله** فلا يرداه وجه اليراد ان معنى الشرط
 عند الجمهور هو سببية الاول والثانى فحينئذٍ يدعيان كلدة ما فى قوله ما يكف من نعمة فمن الله مبتدأ
 متضمن لمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اى ما حصل لكم من نعمة ففى صادرة من الله مع ان
 النعمة التى حصلت للمخاطبين ليست سببا لصد النعمة من الله تعالى بل لا مر بالعكس فان صدورها
 من الله لا اتصالها والصاقتها بهم وحاصل الدافع ان معنى الشرط وان كانت سببية الاول والثانى عندهم
 لكن اذ ادمنه اعم من ان يكون سببية الاول لنفس الثانى او سببية الاول للحكم بالثانى بمعنى الآية وما حصل
 لكم من نعمة فيحكم انها صادرة من الله ولا شبهة ان النعمة التى حصلت لهم سبب الحكم بكونها صادرة
 من الله تعالى كذا فى الزبد **قوله** فيشبهه اه هذا دليل قوله فيصم دخول الفاء فى الخبر **قوله** ويصم
 اه جواب سؤال وهو ان المبتدأ اذ تضمن معنى الشرط فحينئذٍ وجب دخول الفاء فى الخبر فلا بد للبصر
 ان يقول هذا علة لتصحيح اليراد الفاء فى فيجب دخول الفاء فى الخبر فاجاب بقوله ويصم علة دخوله فيه
 حاصل ان المص لو قل وجب دخول الفاء لفهم من ان علة دخوله لا يصح والامر ليس كذلك **قوله**
 نظرا اه دليل القول ويصم علة دخوله هذا لانه لا اعتراض تقديرا ان يقال اما ان تقصد الدلالة على
 معنى الشرط او لم تقصد فعلى الاول يجب دخول الفاء فى الخبر وعلى الثانى يجب علة ففى كيف يصح

لنعمته وهو ان معنى الشرط عند الجمهور سببية الاول والثانى وهو منقوض بقوله تعالى وما يكف من نعمة فمن الله اى وما
 حصل لكم من نعمة فهو صادرة من الله تعالى فالاول حصول النعمة والثالث صدورها والحصول ليس للصدور بل بالعكس

وهو حاصل ان المص
 اعم من ان يكون
 سببا لنفس الثانى
 او للعالم به ههنا
 الثانى متعلقان
 حصول النعمة
 سبب الحكم به
 صادر من الله
 تعالى ما علة
 فلهذا اشارة الى
 ان النعمة
 اعم من ان يكون
 سببا لوجود
 النعمة
 من المجانين
 نفعه

قوله فیصح دخولہ لان الصیغۃ عبادة عن الجواز والواجب فذہن بقوله نظراً ما حاصلہ انہ ان
اعتبر بشرط شئ یجب خولہا فیہ ان اعتبر بشرط لا شئ فیجب علیہ فیہ ان اعتبر لا بشرط شئ یصح دخولہا
فیہ بمعنی الامکان الخاص ہو سلب لضررة عن الطرفين أكد خولہا لفاء عدم ہا لیست بضررتین
قوله اما ہ جواب سوالہ وان القاعد انہ اذا کان العطف علی شئ باما فقد المعطوف
بما الاخری واجب بقولنا العد اما ذہن واما فرد واما اذا کان باو فقد یرامو ان لم یکن
واجباً لکنہ مستحسن اولی وھنا العطف باو فقد یرامو بالمعطوف علیہ باما مستحسن فلم یرک المص
تقدیرہ باما وما ہذا لا ترک امر مستحسن غیر مناسب بالمص فاجاب بقوله اما حاصلہ انا سلمنا
تلك القاعدة لكن تقدیرہ اعم من ان یكون لفظاً وتقدیرہا وھنا تقدیرہ قولہ انہ لانی جعلت
فیہ اشارة الى ان اللام فی الموصول بمعنی الذی فیہ لظاہر کما لا یخفى وجواب سوالہ ان الموصول
للفعل المتصل والاتصال لیس بلزماً فی الفعل وشہدہ حاصل الجواب ان المراد بہ المعنی الاصطلاحی
وہو ما یطلب لصلۃ ہی الجملة الفعلیة او الظرفیة لا اللغوی قوله صلة ای صلة الموصوفیہ
اشارة الى ان المراد من الفعل الجملة الفعلیة لا الفعل فقط بل لان صلة الموصول لا یقع الا جملة
قوله صلة جملة ہ جواب سوالین الاول ان ہذا القاعدة منقوضہ بقولہ تع ان الموت تقرن
منہ فانی ملائیکم فالموت اسم مبتدأ وقولہ الذی موصول وتقرن صلة والجار والمجرور فی قوله
منہ متعلق بقولہ تقرن وقولہ فانی ملائیکم خبر لہذا المبتدأ فھنا قد دخل الفاء فی خبر ہذا
المبتدأ مع ان الاسم لم یصل مع الفعل والثانی ان ہذا منقوضہ بزیید فی ذید قام فزیید مبتدأ
وصل مع الفعل وقام خبرہ مع ان دخول الفاء لم یصح فی خبر ہذا المبتدأ فاجاب بقوله ان
ہ حاصل الذی فی الاول ان الموت موصول بالاسم الموصول لا بالذی ہو الذی تقرن فضقة الموت
متصل بالفعل فخر وصل الموصول مع الفعل حکماً بواسطة الصفة وحاصل الذی فی الثانی ان المراد
بالاسم الموصول بفعل الاسم الذی وقع مع الصلة مبتدأ كما فیہ من المثال خبرہ قد وقع شئ اخر فی
ذید قام لیس لا مریک ذلک قوله مؤلہ وانما یؤلہ بالجملة الفعلیة لان الظرف الذی وقع خبر لہذا
فیہ خلاف کما سبق بخلاف الظرف الذی وقع صلة الموصول لان مقدمات الجملة الفعلیة بالاتفاق
کذا فی الزید وقولہ مؤلہ صفة قولہ ظرفیة ولا یخفی ما فیہ لان الظرفیة عبادة عن الجملة بعد الاول
فی غیر مؤلہ بل المؤلہ هو الظرف الا ان یقال المراد بالظرفیة الظرف وانما اول الظرف بالظرفیة
لرعاية الفعلیة فیما قبلہ قوله وفي حکم الاسم الموصول الخ جواب سوالہ ہوان کہما یصح دخول
الفاء فی خبر الاسم الموصول وفعل وظرف کذلک یصح دخول الفاء فی خبر الاسم الموصول بالاسم
الموصول بفعل وظرف فلم یرید کرہ المص اجاب بقوله وفي حکم الاسم الموصول حاصلہ لا
حاجة الى کرہ لان الصفة والموصول متعلقان فی المصداق نحو السائل الذی یأتینی او الذی اقلہ ہم
فذلک واحد ہا ذلک الاخر قوله ا باحد ہا جواب سوالین اھما وھو انہ ینقض بقوله کل

رجل یا تینی اوفی الدار فله درہم فوجل نکرۃ وقع مبتدأ مہنام عنہما لم یوصف بہما بل باحد ہما لان
کلمۃ اولہ ترید فلا یطابق المثال مع المثل والثانی انہ یبغی ان یقال الموصوفۃ لان العائد الی
المعطوف علیہ بکلمۃ مفردۃ کما یقال ذید قائم او عمر قائم لا قائمان فاجاب بقولہ ای باحد ہما
اے حاصل لان ہذا العبارة علی حذف المضاف من الضمیر الی الموصوفۃ باحد المذکورین
فانذفع السؤال الاول لان المثل عبادۃ عن النکرۃ الموصوفۃ باحد ہما لا بہما وکذا اندفع السؤال
الثانی لان الضمیر لیس بارجع الی مجموع المعطوف والمعطوف علیہ بل الی حد المذکورین فا
الضمیر ارجع الی المذکورین لفظ المذکورین مثنی قولہ وفي حکمہا اے جواب سوال تھو ان ہذا
ینقض بقولہ کل غلام رجل یا تینی اوفی الدار فله درہم فغلام نکرۃ وقع مبتدأ وقد خالفنا فی
خبرہ مع انہ لم یوصف باحد ہما فاجاب بقولہ وفي حکمہا اے حاصل لان المراد بالنکرۃ ہما اعم من
ان یکون حقیقۃ واحکما لان اتصال المضاف بالمضاف الیہ یبشیر من اتصال الموصوفۃ بالصفة لہ یجی
بہ لتقام المضاف کالجزء ولہا اعتبار موصولیۃ التوفی الایۃ الشریفۃ باعتبار الصفتی المثال المتقد
فاعتبار توصیف تنکیر الغلام فی ہذا المثال ثبت بالطریق الاولی قولہ ہذا مثال جواب سوال
مثلاً ما مر غیر مرۃ وکذا حالہ ماسیاتی من بعد سوال وجوابا فانہم قولہ الذ فی اشارۃ الی ان
قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی قولہ ان للوت الذی اے فالتقلید ان الفاء ذائد ہنا اذ
لا سببیۃ فی الایۃ لان الفراد لیس سببا للملاقات الموت بل سبب عدم مرہم لیکن عامن فیہ قلنا
یحوز ان یکون الفراد سببا للحکم بالملاقات کذا فی العصۃ قولہ کل رجل اے فیہ اشارۃ الی ان
قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی فانقلت فی مثل قولہ کل رجل یا تینی الموصوفۃ بظرف
ہو رجل لا کل رجل فیکون مثلاً للمضاف الی النکرۃ الموصوفۃ بفعل لا للمبتدأ النکرۃ الموصوفۃ قلت
لانہم ذلک بل الموصوف فی ہذا المثال کل رجل یعنی ان الموصوف ہوا کل ہما هو المقص لکن کلمۃ
کل لا لحاظۃ والشمول قولہ ولیت ولعل اے جواب سوال وهو ان قد سبق ان المبتدأ ما اذا
تضمن معنی الشرط یصح دخول الفاء فی خبرہ وهو منقوض بلیت الذ یا تینی اوفی الدار دلہ
درہم ولعل الذ یا تینی اوفی الدار دلہ کما انہ یمتنع دخول الفاء فی الخبر لہما مع ان اسمہما
وهو المبتدأ متضمن لمعنی الشرط وحاصل الجواب ان مجرد وجود المقضی لیس بعلۃ لوجود
المقضی بل قید عدم المانع مراد والمانع ہنا موجود وهو لیت ولعل ہما حدیثنا ظہر
انذفاع ما قبل ان ہذا البحث بحث قبل اوانہ قولہ من حروف اے جواب سوال وهو ان
لیت ولعل مبتدأ وما نعان خبرہ وھذا لا یصح لان المبتدأ قسم من الاسم وھما حرفان فیکف
یکونان مبتدأ فاجاب بقولہ من حرف حاصلہ انھما اسمان لیت ولعل اللتین وقعا فی
الترکیب من الحروف المشبہۃ بالفعل فیصح ابتداء ثبیتہما فانقلت اذا ثبت ابتداء ثبیتہما فیجب
ان یکون امر فوعین فلم جعلہما مفتوحین قلنا انھما محکیین عن لیت ولعل لتی من

الحروف المشبهة بالفعل التي تقع في التراكيب ليت لعل اللتين وقعا في التراكيب مبنيان بالفتح لا نهما
من الحروف فكذلك هذا لان حال الحاكی مثل حال المحكى عنه او في قوله من الحروف المشبهة اشارة الى
انها قد يكون من غير الحروف المشبهة بالفعل لان لعل قد يكون جارا كما في قوله لا يشاع لعل اي
المُعَوَّضُ مِنْكَ قَرِيبٌ ؛ وليت قد يكون ناصبة نحو ليت زيد قائما بنصب الجزئين قوله على المبتداء
الذي اه فيه لطف لا يخفى قوله من قبيل الاخبار يعني ان مجموع القضية الشرطية من قبيل الجملة
الشرطية الخبرية وان لم يكن بعض اجزائه كذلك فلا يرد ان جزءا كثيرا ما يكون امرا نحو اذا
جاءك زيد فاضرب قوله التَّائِيَةُ وَالذَّائِي فَاجْلِدْ وَالْكَوْاجِبُ الْاَيَةُ وما قيل ان الدليل لا يثبت الدلالة
لان اخراجها الكلام من الخبرية الى الانشائية لا يستلزم ان التلك المشابهة مع عدل اذا الترسبية الاول
لثاني لانها انما المشابهة مع ذلك قد فوعاذا المراد بالسببية التي في ضمن الكلام الجزئي هي سببية
الكاملة فيكون المراد من المشابهة المنفية في قوله تزيل تلك المشابهة هي المشابهة الكاملة وهي في
ضمن الكلام الجزئي كذا في الزيد فيه ان القضية الشرطية عند اهل العربية هو الجزاء والشوقيد
للمسند في الجزاء الجزاء لا يكون الا يكون الا انشائية اللهم الا ان يقال المرادهم ان الحكم في الجزاء
والشرط قيد للمسند الجزاء لان الشرطية هو الجزاء فقط بل القيد مع القيد هو القضية الشرطية
فافهم وانصف فان هذه النكتة وان لم يكن جيدا لكن كاف لمرام التمام **قوله** باب كان اه للرد
باب كان كل فعل ناقص كذا المراد باب علمت كل فعل من افعالا القلوب وانما يمنع ان دخول الفاء وان
تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية لان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط فهو مقتض للصدارة
بسبب الشرط من غير كحفاظا لابتدائية وهما مفوتان للصدارة فاذا دخل على المبتداء التي تضمن معنى
الشرط فان معنى الشرط فيمنع دخول الفاء في الخبر وان الشرط على التردد وباب علمت تدل على
التحقيق وبينهما تاف **قوله** ووجه ذلك التخصيص اه جواب سؤالي هو انه ما وجه تخصيصها
بيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق
فاجاب بقوله ووجه اه حاصله ان وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضها عن بعض
في المنع والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق بعض **قوله** المكسوة المفتوحة
قوله في المنع وفاتدة ظاهرة **قوله** يؤيده اه في اشارة الى ان هذا القول هو مرجع ايضا
لان قد جاء في بعض الايات بدون الفاء نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم
جنت تجري من تحتها الانهار ولهذا لم يجعل له مستقلا **له** او دفع ما قيل ان الكلام في المبتداء
لا في ليت ولعل فليزم الخروج عن البحث ايضا المنع يقتضي سبق الدخول وليس في كل خبرهما الفاء حتى يمنع ليت ولعل
فاجاب بقوله اذ دخلا في البحث منهما باعتبار دخولهما على المبتداء لا باعتبار انفسهما وكذا المراد من منعها الفاء في
٢٦ في الكلام الذي يصح دخول الفاء مطلقا ١٢ مولانا مولوي عصام الدين رحمة الله عليه ٢٦

وانما يجعله دليلا لانه يحتمل ان يكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر والخبر محذوف وهو
توبتهم بلا فائدة فيكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر وفيه ما لا يخفى قوله لا يساعدهما
اه هذا رد على لم يصح حاصله ان المصطلح الحق ان المكسوة بليت ولعل لانه غير مانع من خول الفاء في
الخبر ويؤكد قوله نعم ان الذين كفروا ومانوا وهم قاتلون يقبل توبتهم فلو كان ان المكسوة
مانع من خول الفاء في الخبر فلم يدخل الفاء في خبر هذا المبتدأ واما لو كان مانع من خول الفاء في
الخبر في مثل قوله نعم فانه ملائمتكم اجيب عن الاول انا لانسلم ان قوله نعم فلن يقبل توبتهم خبر لقوله
ان الذين بل هو دليل الخبر المحذوف وهو قوله ولهم خزي في الآخرة ولهم عذاب عظيم
بدليل قوله فلن يقبل توبتهم وعن الثاني انا لانسلم ان قوله فانه ملائمتكم خبر للمبتدأ بل هو ايضا دليل
الخبر المحذوف فتقدير العبارة قل ان الموت الذي تفرون منه لا فائدة فيه بدليل فانه ملائمتكم
قوله وما يدعي على عدم اه هذا رد على البعض الذي الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
وحاصله انها لو كانت مانع من دخول الفاء في قوله نعم واعلموا اننا غنمتم الآية فان ان حرف
من حروف المشبهة بالفعل وكلمته ما موصولة وقوله غنمتم من شيء صلة لهذا الموصوف الموصوف
مع الصلة مبتدأ واما ايضا اسم ان وقوله فان لله خمسة خبر لهذا المبتدأ فلو كان ان المفتوح
مانع من دخول الفاء في هذا الخبر واما ايضا لو كان لكن مانع من دخول الفاء فام دخلت في قوله لكن
ما يقضيه فسو يكون فلو كان حرف من حروف المشبهة بالفعل وكلمته ما موصولة وقوله يقضيه
صلة هذا الموصوف والموصوف مع الصلة مبتدأ واما ايضا اسم لكن وقوله فسو يكون خبر للمبتدأ
فلو كان لكن مانع من دخول الفاء لماد خول الفاء في هذا الخبر وجواب هذا الاعتراض غير لازم
علينا لانه لا يرد على المصطلح لانه لم يلحقها بليت ولعل قال لقيام قرينة اه الام للوقت لا للعلامة
في قوله نعم اقم الصلوة لولك الشمس اى وقت دلوها ولا للاجل لانه المصحح لا يقتضيه والا لكان
الحذف واجبالا نعل الشئ اذا كان واجبا يكون المعلول اجبا ضرورة عدم تخلف المعلول
عن العلة قوله لفظية اه جواب سوال وهو ان المتبادر من القرينة هو اللفظية فعلى هذا لا يرد عليه
بقوله الهلاك والله اذا المبتدأ محذوف ومع ان القرينة اللفظية غير موجودة فاجاب بقوله لفظية
اه قوله احذف اه جواب سوال وهو ان قوله جواز امفعول مطابق لقوله يحذف وهذا لا
يصح لان معنى الفعل غير مشتمل عليه فاجاب بقوله اى حذف فاحاصله من مفعول مطلق باعتبار
الموصوف المحذوف وهو حذف فام معنى الفعل مشتمل عليه انما يجعل قوله جواز امتيزا مع انه لم يحذف فيه
الى الموصوف وجعل المصداق بمعنى اسم الفاعل لان الجواز يرفع الابهام الوصف دون الثاني والمعتبر في
التمييز الثاني لا الاول لكنه في الزيد قوله جار اجواب سوال وهو ان قوله جواز اصفة لموصوف
محذوف اى لقوله حذف فاه هذا لا يصح لان صفة الشئ محمول عليه ههنا لا يصح الحمل لان
الحذف ليس بجواز فاجاب بانه قوله لا واجب فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يذكر الجواز في حذف

حذف الخبر ایضاً لان الجواز هناك ایضاً مقابل الوجوب قلنا وقع الوجوب هناك في مقابل الجواز في المتن صراحة فلا حاجة الى الذکر فی الشرح فلذا ترك هنا **قوله** قد يجب امدفع ما قيل من انه كما جاز حذف المبتدأ كذلك يجب حذف كما في المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر و تقدیر هو زيد علی من ذهب من ذهب لی ان المخصوص خبر المبتدأ المحذوف وكما في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله اهل الحملى هو اهل الحملى صلوا على الحملى بالجر صفة لقوله لله فلم يذکر المسمى هذا فاجاب بقوله قد يجب صلوا العبارة علی حذف المعطوف انما لم يذکر المسمى لانه فی بیان الکلیة والاکثرية والحذف بطریق الوجوب ليس منه ما جاء قليلا في المواضع المعددة فلم يذکره الحاقاً للقليل بالعدّة فكان له يجرى وقيل لا يجب حذفاً أصلاً لانه دکن اصله في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحملى فمحذوف علی حذف الخبر ای الحملى هو القول بان المخصوص بالمدح والذم خبر ما لا يعتد به هذا ليس بسيد لان الركنية لا تنافي في جوب المحذوف بموجب الا ترى ان الخبر يکن في الكلام ایضاً وقد يجب حذفه **قوله** بالرفع ای بسبب الرفع بان يجعل خبر المبتدأ المحذوف وانما لم يقطع بالنصب لان نحر لا يكون خبر المبتدأ المحذوف وبما هو محذوف مفعول الفعل المحذوف ای عن اهل الحملى انما جعل المحذوف ومبتدأ الخبر بان اصله اهل الحملى هو لانه لا يكون موافقاً للنعی **قوله** ويجب حذفه في ارادة مستقلاً اشارة الى ان الاول اتفاق في الثاني لاختلافه وفي ذكر المحذوف اشارة الى ان هذا المحذوف اکثر بخلاف الاول **قوله** يعلم انه كان الخ لانه الذي من يتنقل الى انه محذوف لانه صفة لقوله لله لكنه قطع لقصد زيادة المدح والذم لانه اذا نقل من الكسرة الى الرفع فصاعداً الجملة جملة اسمية والجملة الاسمية تدل علی الدوام والاستمرار فحصل زيادة المدح والذم **قوله** قطعاه فان قيل ان الصفة لا يكون الا المدح والذم فكيف يتصور قطعه لقصد المدح والذم قلنا ان القطع لزيادة المدح والذم لان الجملة الاسمية تدل علی الدوام والاستمرار **قوله** اے المبتدأ المحذوف اء اشارة الى دفع حذفته المسامحة التي وقعت في عبارة المسمى لانه من السبب ان المبتدأ المحذوف وجوز الیس قول المستهل فكيف يكون مثلاً اجاب عنه بقوله ای المبتدأ حاصله ان قول المستهل خبر المبتدأ المحذوف والقول بمعنى المقول فيكون تقدیر المبتدأ المحذوف جواز امثال المبتدأ المحذوف في مقول المستهل **قوله** مثلاً الخ جواب سواله هو ان الكاف في قوله كقول خبر مبتدأ وهذا لا يجوز لان الكاف لا يصلح الخبرية وحاصله ان الكاف اسمی بمعنى المثل **قوله** المبصر صفة كاشفة للمستهل الاستهلال في الاصل ما هو نودین **قوله** وليس من باب الخ جواب سواله هو انه لم يجعل من باب حذف الخبر بقدر الاستهلال هذا فاجاب بما ترى **قوله** وانما اتى جواب سوال الظاهر وهو ان المثال قد تم بقوله الهلال فلم يذکر قوله الله فاجاب بما ترى وحاصل ان المسمى مجرّی علی عادة المستهلين اذا داروا والهلال اقوال القسم

بالسنة الى المثل كد وكثير بالان الى الله سبحانه والقلوب والكل من الامور الاضغائية

في هذا الكلام يجوز الاعتراض ويحذف منه ما لا يجرى في قوله وليس من باب الخ جواب سواله هو انه لم يجعل من باب حذف الخبر بقدر الاستهلال هذا فاجاب بما ترى وقوله الله فاجاب بما ترى وحاصل ان المسمى مجرّی علی عادة المستهلين اذا داروا والهلال اقوال القسم

قوله قد یحذف اه فیہ اشارۃ الی ان قوله الخبر عطف علی المبتدأ **قوله** ای حذف فاجواب سوال مثل ظہر غیر مود **قوله** جائز ایضاً جواب سوال ظاہر **قوله** من غیر اقامۃ شیء اه جواب سوال وہو ان قوله الخبر جواز مستلک لان ذکر قوله وجوب مستغنی عن ذکرہ لان الجواز موجود فی الوجوب فاجاب بقوله من غیر اقامۃ شیء حاصل ان قوله وجوب محمول فیما اذا قام الشئ الآخر مقام الخبر فینشئ وجب حذف الخبر **قوله** الخبر المحذوف جواب سوال وہو ان البیِّن ان الخبر المحذوف جواز الیس خرجت فاذا السبع واقف فکیف یجعلہ مثلاً وایضاً ان کون الشئ مضافاً الیہ لا یكون الا مفرداً لانہ قسم من الاسم وھنا مرکب فلا یصح مضافاً لثلث الی ما بعد اجاب بقوله الخبر المحذوف **قوله** فاذا السبع الفاعل العطف حلاً علی المعنی ای خرجت ففاجات کذا ای زمان قت السبع قبل جواب شرط ولعل ادا انھا لزوم ما بعد ہالما قبلھا من ان وقوف السبع لازم لخروجی قیلان ذلک و فیہ انہ یخرج حد الزائد ہنالا یجو حذف فافعلہا غیر ذلک کذا فی العصۃ **قوله** علی الذہب الصیحہ اه انما قال ذلک لان فیہ خللاً قیل اذا ظرف مکان خبر عن السبع و فیہ انہ لا یطرد فی مثل فاذا السبع بالباب جعلہ بدل لا تقسف وقیل اذا ظرف زمان خبر عن السبع ای خرجت فمکانی السبع السبع حاصل فی مکانی فی لایرانہ لامعنی لقوله خرجت فمکانی السبع وقیل ظرف زمان مضاف الی ما بعد وعاملہ محذوف وای ففاجات وقت وجود السبع و فیہ انہ یلزم اخراجہ اذا عن الظرفیۃ لانہ مفعولہ بمعنی فاجات کذا فی الغفور **قوله** علی ان یتکون اه ای فان تقدیرہ علی مذہب الصیحہ بناء علی اہ والشارح اشار الی رد الاول بقول ظرف زمان الی رد الثاني والثالث بقوله للخبر المحذوف واد قوله غیر سادسہ کیلای توہم انہ ینبغ ان یتکون المحذوف اجبال وجود القرینۃ وہی حال المتکلم اقامۃ الظرف مقام **قوله** خروجی اہ والقرینۃ علی حد الخبر حال المتکلم کما ہو مذہب الکسائی او اذ لانہ متعلق بواقف والظرف یدل علی متعلقہ **قوله** وقد یحذف اہ و فیہ اشارۃ الی ان قوله وجوباً عطف علی قوله جوازاً **قوله** حذف فاجاب سوال ظاہر **قوله** اجاب ایضاً جواب سوال ظاہر **قوله** ای ترکیب فیہ اشارۃ الی ان کلمۃ ماموصتہ والعائد فی التزام محذوف ای فی ترکیب التزام فیہ فلا یردان الجملة اذا وقعت صفتہ لا بد فیہا من العائد وذلك لان العائد اعم من ان یتکون ملفوظاً ومحدوفاً **قوله** ذلک فی اربعۃ جواب سوال وہو ان المثال لا یتکون الا فیضاح المثل وهو یحصل بمثال واحد فامہذ کرامثله اربعۃ فان المقصود هو المسائل دون الامثله فاجاب بقوله وذلك انہ حاصلہ ان وجوب حذف الخبر فی اربعۃ ابواب فلذلک کرامثله الاربعة ذکر الامثله واد هذا القواعد لکن کرامثله ان القاعدۃ لیکون العبارة مشتملاً علی القاعدۃ معاروماً للاختصاص لا یقال ہناک قسم اخر وهو ان کان الخبر ظرفاً فان متعلقہ خبر ہو واجب الحد لان التقو

فانہم دافع ما یحتاج الیہ
القلب من ان حذف
الخبر ان یتکون جازماً
او واجباً والحدوف
علی کلام الیہ
لانہ انما انما لا یخفى
المتألف من الامور
وہو انما لا یخفى
الخبر جوازاً لا یخفى
الشئ مقام وجوباً
ہو انہ لا یخفى
بالنقصین کرباً
لا یخفى
لا یخفى
فانہم دافع ما یحتاج الیہ
القلب من ان حذف
الخبر ان یتکون جازماً
او واجباً والحدوف
علی کلام الیہ
لانہ انما انما لا یخفى
المتألف من الامور
وہو انما لا یخفى
الخبر جوازاً لا یخفى
الشئ مقام وجوباً
ہو انہ لا یخفى
بالنقصین کرباً
لا یخفى
لا یخفى

الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الخبر إلا الظرف والتقدير ليس إلا لعلية الامر اللفظ فهو ليس من باب حذف الخبر التزام غيره مقامه فالحصر بحكم الاستقراء كذلك في الغفوة **قوله** فيد على الوجود فيه إشارة الى بيان القرينة وهي لا تلو **قوله** هذا اذا كان اي حذف الخبر وجوباً والتزام قائم مقامه اذا كان اه وفيه نكتة لا يخفى وهو جواب عن سوال وهو انه ينقض بقوله يذرى في قوله ولولا الشعر بالعلماء يذرى لان الشعر مبتدأ ويذرى مع فاعله وهو الضمير الدارجع الى الشعر خبره وقع بعد لولا ولم يجب حذفه بل لا يجوز حذفه اجاب بقوله هذا اذا كان او في رد على المص وهو ان الحكم بوجوب حذف الخبر مطلقاً بعد لولا غير صحيح بل انما يصح اذا كان الخبر من الافعال العامة ويمكن ان يجاب عنه بان مراده الافعال العامة لكنه لم يذكر لشهر **قوله** واما اذا كان خاصاً اه كالقيام والقعود وغير ذلك فلا يجب حذف الخبر لعدا دلالة لولا عليه اذ دلالة لولا الاعلى الوجوب ولودل القرينة الخارجية على الخبر جاز الحذف بلا وجوب كذلك في حاشية مولينا **قوله** كما في قوله اي في قوله الشافعي واو الشعر ولو لا خشية الرحمن عندي - جعلت الناس كلهم عبيد - واخبره ولو لا الشعر بالعلماء اه قوله يذرى اي خوارزمي ثمردن **قوله** من لبسك وهو اسم الشاعر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** وقال الكسائي وهو من الكوفيين **قوله** للفعل المقد لان لولا مركب من لوان المتناعية ولا النافية فيكون مفيد الامتناع الاول لا امتناع الثاني كما يحى في بحث نحو الشرط فكانت لازمة للفعل لكونها حرف الشرط فبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقضاء ومعناه مع لا ايضاً باق على ما كان كذلك في الزيد لكن لولا عند الجرين غير مركبة من كلمتين كما ترى وزيف مذ هب الكسائي بان لولا كانت مركبة من لولا الامتناعية ولا النافية ولم يجب حذف الفعل الواقع بعد ها الا اذا كانت لها مفسر كما هو شأن الافعال الواقت بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظ لا لا يدخل على الماضي بغير عاء فاجواب القسم الاغلب كذلك في الغفوة **قوله** وقال الفرء من الكوفيين ان الاسم بعد لولا لا يكون مبتدأ ولا فاعلاً للفعل المحذف بل ان ذلك الاسم يكون معمولاً للكلمة لولا فيكون هو افتر لكن هذا المذهب ايضاً ضعيف اذ يلزم عليه ان لا يكون في الشرطية اسناد اذ لا يوجد اسناد بين الخبر ومعمول كذا في الزيد وايضاً يلزم تركيب الكلام من الاسم والخبر وذا باطل **قوله** ثانياً اه وهما جواب سوال على طبق ما مر في قولها ولها **قوله** كالمبتدأ فيه إشارة الى قاعدة كلية فلا يرد ما فيه من الاضافة اللاحقة والبيان والظرفية كما مر غير مرة وايضاً لا يرد ما قيل ان المقصود بيان الكلية فلم يرد المص مثلاً اجزئاً من فاعله ما تر **قوله** صوة اي يكون مصداً بحسب الصوة كما يكون بحسب المعنى فالمراد بالصوة ههنا ما يقابل التأويل لا المعنى فلا يرد النقض بعد متطابق المثال للمثال **قوله** او منسوب اي منسوب الى الفاعل والمفعول او كليمها وليس المراد منه المضاف لانه لم يجز ان يكون الشيء الواحد مضافاً الى الشيئين

قوله او كان اسم التفضيل انما زاد لفظ كان لتاليقهم انه معطوف على قوله الى الفاعل لقربه
فصار الاقسام باسرها اثني عشر قسما ستة للبطلان ثلثة منها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا
احد ما يكون المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما هو المذكور في المتن و
ثانيها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله وذلك
مثل ذهابي راجلا وثالثها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى المفعول فقط واليه اشار بقوله
وضرب زيد قائما ولهذا قيد بقوله اذا كان اه لا يلزم تكرار المثال وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ
مصدرا تاويلا احد هما ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا منسوب الى الفاعل والمفعول به معا
واليه اشار بقوله وان ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيها ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا
منسوب الى الفاعل فقط مثل ان ضربت قائما وثالثها ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا منسوب
الى المفعول به فقط مثل ان ضربت زيدا بصيغته المجهولة وستة ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدا الصريح الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر
الصريح المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما اشار اليه بقوله واكثر شربي السوق ملتوتا وثانيها
ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر الصريح المنسوب الى الفاعل فقط مثل اكثر
شربي قائما وثالثها ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر الصريح المنسوب الى المفعول
به فقط مثل اكثر ضربت زيدا قائما اذا جعل زيدا مفعولا به وثلاثة منها ما اذا كان المبتدأ اسم
التفضيل مضافا الى المصدر التاويلي الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر
التاويلي المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا مثل اكثر ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيها ما اذا
كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدر التاويلي المنسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله
واخطب ما يكون الامير قائما فان ما مصدرا يتوقف قوله يكون بمعنى الكون ثالثا ما اذا كان المبتدأ
اسم التفضيل مضافا الى المصدر التاويلي المنسوب الى المفعول به فقط مثل اكثر ضربت زيدا على
صيغة المجهول **قوله** الى ان تقدريه هذا التقدير عند البصريين على خلاف زعم المتكلمين
ولهذا رده الشيخ الرضي فالتقدير عندهم ما قال به الرضي **قوله** اذا كان قائما لانه الاجابة
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وهذا
بيان القرينة الدالة على الخبر المحذوف كذا في الغفور واما قد روي قوله اذا كان قائما لانه لو لم
يقدر فالحال عنه قائما لا يجلو اما ان يكون من متعلق المبتدأ واذ ابطال لانه متحد مع مذهب الكوفيين
واما ان يكون من الضمير فحاصل الراجع الى الضرب واذ ايضا باطل لانه يلزم الاختلاف في فاعل
الحال وذي الحال لان فاعل الحال زيد فاعل عام لذي الحال لضرب واذ اقول لم يلزم ذلك
لان قائما حال عن الضمير في كان الراجع الى زيد فالتقدير فاعلين **قوله** متعلقات الاله
المتعلقات التامة بخو زيد عندك اي زيد حصل او حاصل عندك **قوله** شرط واما سبب مدخلها

شرطا وان كانت اذ للظرفية لراحتهم في الشرط فيها وهو كون ضم متعلقا بذلك الوقت كتعلق الجزاء بالشرط قوله فيكون الحال لان الدال على ذلك على الشيء دال على ذلك الشيء فالمراد بقوله فيما التزم اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة قوله هذا ما قيل فيه اه والغرض من ان ما قاله البصريون في تقدير هذا المثال ان كور ليس بحسن عند قوله وفيه تكلفات قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذ امع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العذر ان الظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة لان معنى قولهم حاصل اذ كان قائما ظاهري في معنى ۶۶ الناقصة ومن قيام الحال مع الظرف اجيب من الاول بان حذف اذ امع الجملة المضاف اليها شائئ كثير من ان يحذف في كلامهم كما في مقام فاء التفرعية كما في قوله ههنا يجوز اه اذ تقديره اذا كان الامر كذلك فهنا يجوز صفة عن الثاني بان اقامة الحال مقام الظرف مشكوك لان في الحال معنى للظرفية كما في قوله جاءني زيد راكبا اي في وقت ركوبه عن الثالث بان كان ههنا تامة لا ناقصة لانها لو كانت ناقصة لجاز ان يقع خبرها معرفة لان خبر كان الناقصة قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ولم يسمع قائما في المثال المذكور الا نكرة والجواب من كلام الرضي ان الاختيار عن الضرب بالملازمة لم يعمد فلم يوجد القرينة على حذف الخبر اذ لم يوجد القرينة لم يحذف الخبر قوله والذي اه عن ههنا الى قوله من تلك التكلفات البعيدة كلام الرضي قوله ضربني زيد بلا بسطة لا يخفى ان التقدير الذي ذهب اليه البصريون اولى وانسب بحسب المعنى لما قلنا انها بخلاف التقدير الذي ذهب اليه الشارح الرضي رحمه الله تعالى فانه ليس بحسن اذ الحكم بلا بسطة الضرب للمفعول والفاعل اذ كان بعد الوقوع على المفعول والقيام بالفاعل لغو لا اثر فيه لان الملازمة بالنظر الى الفاعل على المعنوي بالنظر الى المفعول لمعنى اخر كما في الزيد قوله اذ اردت اه ولا يخفى ان قوله قائما حال عن الضمير الباد في بلا بسطة لانه عبارة عن المفعول لانه راجع اليه لا يجوز ان يكون حالا عن الفاعل على هذا التقدير لانه لا يتحد عامل الحال وصاحبه كما هو المذهب الاصح لان عامل صاحبه المصك وعامل الحال بلا بسطة قوله اذ كان حالا اه اي اذ كان قوله قائما حالا عن الضمير المستكن لانه على هذا التقدير عامل الحال وصاحبه متحلان وهو بلا بس فيكون قائما حالا عن الضمير وهو عبارة عن الفاعل كذا في الزيد قوله اولى خبر لقوله الذي قوله ثم بقوله اه اشارة الى اعلاله على التقدير الاول والتقدير الثاني قياس عليه قوله ويجوز حذف اه مدفع ما قيل من انه لا يجوز حذف اه في الحال فكيف يتحد فاجاب بقوله ويجوز حاصل انه يجوز حذف اه في الحال اذ كانت قرينة وهي قوله بلا بسطة لفصل متعبد لا بد من المفعول وليس مفعول الا الضمير المحذوف وقوله اضربه والقرينة فيه على المحذوف ان قوله لان موصو والجملة صلته فلا بد فيها من الضمير الذي يرجع الى الموصو وليس في الظاهر ضمير راجع اليه فعلم من ان الضمير محذوف كما يدل عليه قوله العائد المفعول يجوز حذفه

قوله راشد مهديا والفرق ان الاول ما كان عالما على الطريق بنفسه الثاني ما يكون عالما على
 الطريق بتعليم الغير قوله يلزم حذف اه تعريض على الكوفيين توضيح ان تقدير الكوفيين فاسد
 لفظا ومعنى اما لفظا فلاستلزام حذف الخبر وجوبا من غير اقامة شئ مقامه لان الحال على هذا
 التقدير من متعلقا المبتدأ تام لان قائما به معمول لضربه وكان من تامه ما هو من تامه لا يصح
 ان يسد مسدا لخبر فيلزم بالضرورة حذف الخبر وجوبا من غير اقامة شئ مقامه لا شئ غيره يسد
 مسدا واما معنى فلازم اتفقوا على ان معنى ضربه زيد قائما بمعنى ما اضربه الا قائما وهذا المعنى لا
 يستفاد من تقدم ثم اذ المعنى ضربه زيد المختص بالقيام حاصل وهذا لا يمنع من حصول الضرب
 حالا للقوة في وقت اخر فلا يفيد كحصر المطلوب اليه شاذ بقوله تقييدا لمبتدأ كذا في الزيد
 قوله المقصود هو وذلك لان اسم الجنس المعروف اذا استعمل لم تقم قرينة التخصيص ببعض
 فهو ظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بل لا يخرج كذا في الغفور ^{واعلام} ان ههنا خمسة مذاهب
 وكلام المصنف مبني على مذهب البصريين مع انه محذور فلم خذاه والجواب ان القائل بان تقدير
 مذهب البصريين هكذا هو الفاضل الهندك والاصح ان تقدير مذهب البصريين ما قاله الرضي
 فلا خدشة قوله بدليل اه لان المصدا المعروف بالاضافة واللام اذا استعمل يكون صريحا في
 الاستغراق اذ لا يمكن له قرينة على الخصوص والاستغراق ينافي التقدير وهذا وجه الرد على الكوفيين
 قوله ذهب الاخفش ويروى عليه انه يلزم حذف المصدا مع بقاء معموله وذلك مما منع عندهم
 لان في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصولة مع بعض صلته كذا في الغفور
 قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستويه ابن باساقوله لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ
 ويرد على ذلك البعض ان المبتدأ على قسمين كما لا يخفى ومن البيّن ان ليس القسم الاول منه وليس
 القسم الثاني منه ايضا لان المصدا في تعريفه والصفة الواقعة اه وليس هذا منه كما هو الظاهر ايضا
 كونه المحصر مستفاد من هذا التركيب على كونه مبتدأ لا خبر له غير ظاهر لان من لم يقل بالخبر فهذا
 الكلام يكون الحال عند قيد المبتدأ فيبطل عموم قوله ثالثا اه وههنا جواب سؤال على طبق قوله و
 عطف عليه فيلزم قد ذكر في بحث المفعول مع ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف وحكم ههنا
 بالعطف ويمكن ان يجاب عنه ان العطف ههنا بالمعنى اللغوي هو الا ماله قوله كذا مبتدأ في اشارة الى
 الكلية فلا يرد ما في هذا المقام قال الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثل غائب لا واجب قوله كذا جازاه قال
 قدس سر في الحاشية اضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والخلو والمنازع وههنا كناية عن مصححها
 اعني الصنعة انتهى الصنعة كادوية كردن كذا في الصحاح ثم اعلم ان هذا التركيب مذ ههنا قال الكوفيون
 ان الواو مع ما بعد ما خبر لانها بمعنى مع والواو بمعنى مع كان خبرا من غير احتياج الى التقدّر فكذلك
 ما هو بمعناه وحج لا يكون المثال ما نحن فيه وقال البصريون انه مرفوع الحال استغرابه الى الاسم
 الذي بعده فوقع صفة الجزئية لا كونها تابعة ولهذا يقتضيه ان يكون مكلا للصفة فان قيل لا يجوز

الراجح ان المصنف قد جازاه الى الرجل ان ليس بمقصود

قلنا ان من قبیل وضع المظهر فی موضع المضمر فان المعنی ان هذا الرجل مقرون مع صیغته وذلك الرجل مقرون مع صیغته ويجاب بان ما كان كل رجل نائباً مناب اسماء كثيرة وضمير نائب مناب ضمائر كثيرة ایضاً یعرب كل اعتبار الى رجل ما فی كل رجل فكانه قیلاً یدل صیغته وعمر وضمیغته ویکبر صیغته ما لا نهایت له **قوله** واجب حد انه هذا عند البصرین اما عند الکوفیون فلما قلنا انفا ان الواو بمعنی مع خبر **فانقیل** لانسان الحد واجب لان الوجوب فیما اذا اسد غیره مسد والصیغته لا یقوم مقام الخبر لانه معطوف علی كل رجل والمعطوف من تمة المعطوف علی قلنا انه معطوف علی الضمیر المستکن فی مقرون فهو من تمة الخبر فسد مسد وما قبل من انه یلزم العطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلام تاکید المتصل بالمفصل فمد فوع لان المؤکد بصیغته اسم الفاعل بخلاف للقیاس والمؤکد بصیغته اسم المفعول هنا محذوف وهو الضمیر فی مقرون بحذف مقرون وما قبل ان حکم بعطف صیغته علی المستکن فی مقرون بخلاف محذوف اے هو وما قبل من ان حذف المؤکد بصیغته اسم الفاعل خلاف للقیاس فكيف یحکم بحذف فمد فوع لان حذف خلاف للقیاس فیما اذا لم یحذف المؤکد بصیغته اسم المفعول واما اذا حذف المؤکد بصیغته اسم المفعول فحذف المؤکد بصیغته اسم الفاعل غیر مخالف للقیاس لما قاله الشارح قدس سره حیث قال ودلیل علی المبتدأ شئ بالواو فمد فوع لان ما قاله الشارح قدس سره فحکم علی الظاهر لان الظاهر انه عطف علی كل جلا ولانه لما كان المعطوف علی الضمیر الراجع الی كل رجل والراجع والمرجع فی الحقیقة شئ واحد فكانه معطوف علی كل جلا **قوله** كما مبتدأه فی اشارة الی الکلیة فلا یدر ما فی من الاضاقة للامیة والبیانیة والظرفیة **قوله** وبما انك الخ جواب سواله وان عمر اسم شخص فیکون المقسم به شخصاً مع انه لیس كذلك حاصل الجواب ان العمر بالفتح معنی العمر بالضم اعنی البقاء **قوله** اما قسم به جواب سواله وان حمل قوله قسمی علی قوله لعمرک وبقله غیر جائز للمغايرة كما هو الظاهر لان العمر لیس بقسم والحمل یقتضی الاتحاد فی المخاطبة والمغايرة فی الذهن هما مغایرتان هنا وخارجاً عما جاب بقوله اے ما قسم به حاصل انه معنی ما قسم به هو مشتق وجعل المشتق علی المشتق یصح ما قبلان ما فی قوله ما قسم به مصدکة فاقسم بتاویل المصداق ای قسمی فلا یصح حمله علی قوله لعمرک فعلا طمخض لانه لا فائدة فی هذا التاویل علی هذا التقدير بل هو موضوعاً وموضوع **قوله** والعمر العمر اے جواب سواله وان العمر لما كان المراد منه البقاء فلم لمدی کره بالضم مع انه فی هذا المعنی اشر فیما جاب بما تری **قوله** الا المفتوح ای لا یتعلم مع اللام الموضوع للقسام فی مقام وقع مقسماً به الا المفتوح **قوله** امن المرفوعاً فی اشارة الی ان قوله خبران اخواتها مبتدأ محذوف والخبر وهو لفظ منها فلفظ منها مقید بقربیة ما سبق فقوله هو المسند بتداء الكلام وبحتم ان قوله المسند خبره وهذا يشعر بان هذا مفعول علی کما هو هذا البصرین

له اے خبر القول خبران واخواتها وقوله هو ضمیر فصل ۱۲ رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمین امین *

ولیس من قسم المبتدأ والخبر كما هو من هب الكوفيين في تناول كلامه كلام المذ هيين وان لم يكن
 من هب الكوفيين مراد اقل لم يصح هذا اعني قوله خبر ان اخواتها بقوله منها تنبيه على انها من
 ملحقات المبتدأ والخبر ليست انواعا متباينة بالذات لهما وانما قال اخواتها ولم يقل اخواته مع ان لفظ
 الخبر من كم بلا حظة الكلمات وهي المؤنث قوله اشباهها جواب سوال ظاهر هو ان اضافة الاخوات
 الى ان غير صحيح لان الاخوات يكون لذوى العقول وهذا الكلمات ليست بذوى العقول وحاصله ان
 المراد هنا الاشباه ووجه المشابهة التقارب بينهما كما بين الاخوات وانما استعيرت الاخوات للاشباه النظائر
 لباينيهما من التقارب والتاثر كما في ما بين الاخوات حملا وغيره وفي تفسير الاخوات بالاشباه
 فائدة لان اخوات يستعمل في ذوى العقول وهذا ليس كذلك قوله وهو مرفوع باحد هذا الحرف
 دفع ما قيل من ان ذكر خبر ان بعد ذكر خبر المبتدأ مستدرك لانه مرفوع بها ارتفع به خبر المبتدأ
 لانه حرف وضعفها عن العمل وايضا لا يصح اضافتها الى ان واخواتها وذلك لان خبر هذه
 الحرف مرفوع بما ارتفع به خبر المبتدأ لانه حرف اجاب بقوله وهو الخ حاصله ان كلام المصنف
 على من هب البصريين وهم يقولون انه مرفوع بهذا الحرف لمشابهتها بفعل المتعد كما بينه الشارح
 بقوله لانها لما شابهت به ما قلت هو من هب الكوفيين لانهم يقولون ان هذا الحرف لا تعمل
 فيما بل في الاسم فقط لضعف عملها وكلام ليس مبني على ما فهمت وسيجي في بحث الحرف
 المشبهة بالفعل ان شاء الله تعالى قوله لما شابهت الفعل اه انما شابهت له استعمالا فاما ان الفعل المتعد
 يلزم اسمان فاعل ومفعول كذلك هذا الحرف يلزمها اسمان مشابهة لافعال لفظا ومعنى اما
 لفظا فلكون كل منهما ثلاثيا ورباعيا كالفعل المتعد واما معنى فلكون كل واحد منها بمعنى
 الفعل فان معنى ان وان حقت ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس قوله مثله اه الا ان
 عمل هذا الحرف خلاف لانها فرع لفيغيب ان يكون عملها فرعاً لعمل قوله الى شئ اخر فيه اشارة
 الى الرد على الفاضل الهندى حيث قال في الجواب عن الاعتراض الوارد على المتن ان المراد با
 لسند المسند الى اسم هذا الحرف والمراد الاسم المسند فرد الشارح عليه بقوله الى شئ اه و
 وجه الرد ما ذكره الشارح فيما بعد قوله احد اه جواب سوال وهو انه ينقض بقاء في قولنا ان
 زيد قائم لانه ليس بمسند بعد دخولها بل هو مسند بعد قوله ان فاجاب بقوله اه حاصله ان
 العبارة على حد في المضاف فان قيل الاسم صدق التعريف بعد زيادة لفظ الاحد على كذا من افراد المعرف
 لانه اعتبر العطف في قوله خبر ان واخواتها مقداً على الحكم فيكون المعرف مجموع خبر ان واخواتها
 فلا خفاء في عدم صدق التعريف على المجموع لانها ليست مسند بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم
 مقداً على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر ان واخواتها فالتعريف وان كان صادقا على خبر ان لكن
 لا يصلح على خبر اخواتها لانها ليست مسند بعد دخولها قلنا الجواب باختيار الشق الثالث وهو
 ان المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بقدر المضاف خبر باب ان واخواتها ويجعل خبر

ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى كذا قال عبد الحكيم قوله فقوله فيه شارة الى تعيين الجنس
 الفصل قوله والمراد جواب سواله وانيد خل في هذا الحد يقول في ان زيد يقوم ابوه فانه مسند
 بعد دخولان مع انه ليس بمخبر بل الخبر هو مجموع الجملة اجاب بقوله والمراد حاصله ليس
 المراد بال دخول الذي ذكر في الاول والحق في الاخير بل المراد الورد ولا يرث الاثر واثران هناك
 قد ظهر في مجموع الجملة قوله لفظا جواب سواله وهو انه يفتق بموسى فتى حيث لا يظهر
 اثران فيهما فاجاب بقوله لفظا كما في قوله ان زيد قائم او معنى كما في قوله ان موسى قائم قوله
 فلا يحتاج الى ان يحاب اه هنا جواب سوال الفاضل الهند وفيه اشارة الى الرد عليه وجه الرد قوله
 فيلزم اه يعنى ان جواب السارح احسن من جواب فاضل الهند وجه حسنهما عند استكمال قوله
 بعد قول هذا الحرف لان المتبادر من المسند المسند الى مطلق الشئ لا مسندا الى اسمائها واما
 فاضل الهند فقد حمل ذلك على التاكيد حيث اخرج بهذا القيد ما خرج بقوله هو المسند
 قوله ولا الى ان يحاب هذا جواب السيد السند وجه الرد عليه قوله فيحتاج الى ان يعنى ان
 جواب السارح احسن من جواب السيد السند وجه الحسن عند الاحتياج الى تاويل الجملة
 بالاسم في جوابه بخلاف جواب السيد السند فان جوابه يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما
 اذا وقع خبرها جملة فيجوز ان صاد يقول في نحو ان زيد يقوم ابوه بمعنى قائم وجه السيد السند
 ان الكلام في مرفوعات الاسم لا في مطلق المرفوعات واما حال الجملة فبين بقوله امره كما مر
 خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة المبتدأ بين ذلك بعد ذكر التعريف فيختص ذلك بالخبر المفرد قلنا
 الظاهر ان هذا التعريف لمطلق الخبر لا نوع منه ان الخبر قد يكون جملة بيان لتقليل نوع من
 الخبر وجب الى ان قوله قائم جواب سوالين احدهما ان المثال لا يكون الا ما اضيف اليه لفظ المثال او
 او نحو ههنا اضيف لفظ المثال الى ان زيد قائم وذلك المجموع ليس خبرا واخواتها وثانيهما ان اضافته الى ما
 بعد غير جائز لان كون الشئ مضافا اليه لا يكون الا مفردا وذلك المجموع مركب اجاب بقوله حكمه
 كحكمه جواب سواله وان هو ان الامر معنيين لغوى وهو مفرد كذا واصطلاحى هو صيغة يطلب بها
 الفعل من الفاعل عن المخاطب ولا يستقيم شئ منهما وحاصل الجواب ان المراد بالامر الحكم قوله
 من كونه مفردا وجملة اه واما عند هاهنا من الاقسام والواحد التعدد والمثبت المخد ومن الاحكام
 نظرا الى ان بين الاقسام تضاد وههنا كذلك لانه لا يمكن ان يجمع المفرد بالجملة والنكرة بالمفرد بخلاف
 الاحكام فانها يمكن ان يجمع الا ترى ان الواحد يجمع بالمتعد اذا الواحد اذا انك يصير متعددا و
 الواحد والمتعد يكون مثبتا ومخد فاكلا في الزيد قوله والمراد جواب سواله وهو ان المستفاد
 من كلام المصنف انه كما يصلح ان يكون خبر المبتدأ يصلح ان يكون خبرا لان الامر ليس كذلك
 لانه يجوز ان يكون خبر المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط والاستفهام نحو ان زيد ومن ابوك ولا
 يجوز ذلك في خبر ان اخواتها حاصل الجواب ان التشبيه باعتبار الاعراب لا الكمال

قوله ولا يجوز اه لان للتحقيق واين للاستقراء فيهما تناف وما قيل من ان كلمة ان يقتضيه
صدارة الكلام كما قال البصر واذا انضم الخبر المفرد ماله صدك الكلام مثل ان زيد وكذا لك كلمة مقتضيه
صدارة الكلام كما قال المصنف اذ كان المبتدأ مشتقاً على ماله صدك الكلام مثله ان زيد فلم يبق
الصدارة عند خولان فذ فو لان ان ايضاً وقعت في صدك الكلام وهو ان زيد قائم كذلك في عهد
الرحمن قوله اي ليس امره اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله الا في تقديمه لا يخلو اما ان
يكون عائداً الى خبر المبتدأ او الى خبر ان كذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتفاء
الضمائر لان الضمير في امره عائداً الى خبر ان واما الثاني فلان حكم التقديم غير متحقق في خبر
ان فلو قال الا في التقديم بـ ان الضمير كان صواباً فاجاب بقوله ان ليس امره اه حاصله انا مختار
الشيء الثاني لكن المراد بالحكمها عموم ان يكون ايجاباً او سلباً وحكم التقديم من حيث ٢٢
السلب متحقق في خبر ان كما يشهد عليه قوله فانه لا يجوز تقديم قوله كما يتضح في معمولي
الفعل اه لان الفعل قوى العمل فيعمل سواء كان على سبيل الترتيب اي تقديم المرفوع على ٢٢
المنصوب او على غير الترتيب كما في المحرر المشبهة بالفعل قوله اي ليس امره اه جواب سوال وهو
ان تعد الاستثناء من امر واحد بغير عاطف باطل لثلاثتهم بعد المستثنى منه اجاب بقوله اے
ليس امره اه حاصله انا لان سلم انه استثناء من امر واحد بل هو استثناء مما بقي من الاستثناء الاول
وهو المنفرد وهو المستثنى في الاستثناء الاول فلا يلزم المحذوف قوله وان من الشعر بحكمة معناه
بالفارسية رجلة شعرت برأته حكمت يعني مثلت برأته علم حكمت زانه است حكمت انجني في نفس المراد اي
ان شعرت وحكمت يعني مطابق نفس المرست والحكمة هو العلم باعيان الموجودات الخارجية على ما هي
عليها فبعض الاشعار قد يكون مطابقاً للنفس الامر قوله لتوسعهم اه وذلك لان كل محدث
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصا والظرف مع كل شيء كالقريب المحذور ولم يكن احثياً في ذلك
حيث لا يدخل غيره من الاجنب كالبحار يدخلون حيث لا يدخل الاجنب اجراً البحار والمحرو
مجرراً لمناسبة الظرف اذ كل ظرف جار مجرور في التقدير والجار والمجرور محتاج الى الفعل كاحتياج
الظرف كذلك في الغفوة قوله الكائنة صفة لا لا صلة التي كما وقع في بعض نسخ الكافية بل
هو سهو من قلم الناسخ وذلك لان صلة الموصولة جملة خبرية واما اسم الفاعل والمفعول فيقع
صلة الالف واللام الا صلة عليهما لا غيرهما فكيف تكون الكائنة صلة التي وعلى تقديم
وقوع من المصنف فقول صحيح وقوع الكائنة صلة التي وما قال في بحث الموصولة ان اسم الفاعل

لـ اي ارجع الضمير الى خبر ان ٢٢ قوله ان من البيان لسحرا قوله من البيان خبر ظرف لانه جار ومجرور معناه
لفارسية ارجله بيان ست سحر بيان كلاميكه تو ميگوي از جمله سحرست البيان هو النطق القصص المعبر عما انضمير معناه بعض افراد البيان
مثل السحر في تحول قلوب الناس ٢٢ فانه قيل ان كون الكائنة صلة للموصول هو التي لا يصح لان الصلة الاسم الموصول لا تكون الا جملة خبرية
وهي ليست بجملة قلنا لانه خبر لمتداخلة وقد تفرقت الكائنة والمبتدأ من الخبر جملة خبرية صلة للموصول اما صاحب جرجري

والمفعول يقعان صلتين للالف واللام فقط فهذا الحكم ثابت في اسمي الفاعل والمفعول المجريين
 عن الالف واللام والكأنته معروف بها فهو في حكم الجملة الفعلية فيقع صلتها التي قبل الاولى تقدير
 للتعليق المنكر لا يلزم حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وهو كائنه وعدا حذف بعض اخر
 وهو قوله نفى الجنس وهو غير جائز عند البصريين قلنا الشارح جورحن الموصول مع بعض
 اجزاء الصلة كما ذهب اليه بعض البصريين قوله اي لنف صفة الجنس اه جواب سوال
 وهو ان لا لنف صفة الجنس اعني به القيام في لا رجل قائم مثلا لا لنف الرجل بنفسه فلا يكون
 المثال مطابقا للمثال فاجاب بقوله لنف صفة الجنس حاصله ان المضاف مضاف في قيل عليه
 اذا قيل لا رجل موجود فليس فيه نفى صفة الجنس لان الخبر اذا كان من الافعال العامة فلا يقال
 انما لنف الصفة بل يقال حينئذ انما لنف الجنس فان نفى الوجود مثلا يكون بنف الذات في نفس
 الامر وان كان الوجود صفة فالاولى ان يقال ان كلمة لا قد يكون لنف الجنس كما في لا رجل
 موجود او ثابت او غيرهما مما يكون الخبر من الافعال العامة وقد يكون لنف صفة الجنس
 كما في لا رجل قائم اقول يمكن ان يقال في لا رجل موجود في لا رجل قائم مع لنف صفة الجنس
 ولكن في الاول يكون نفى الجنس يستلزم نفى صفة الجنس في الثاني ليس كذلك بل فيه نفى
 صفة الجنس حقيقة فلا اشكال اصلا كذلك في عبيد الرحمن قوله الى شيء اخر فالتدبر في
 خبرن واخواتها وهي رد على الفاضل الهندي فليتامر فيه قوله والمراد اه جواب سوال على
 طبق ما مر فخير ان واخواتها وتحقيقه ايضا على طبق ما ذكرنا من حسن جواب الشارح الجامي والرد
 على الفاضل الهندى والسيد السند فلا تغفل عن البيان قوله فاما عدل جواب سوال ظاهر قوله
 لاحتمال حذف الخبر اه لا رجل في الدار موجود لان خبر لا يحذف كثيرا وايضا لا عراب لا يكون ظاهرا
 في قوله في الدار فيحتمل الصفة ايضا فيكون مثلا المصم اولى لان المقص من المثال التوضيح فمثال
 الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه احتمال واحد وانما غير الاسم ايضا كالخبر
 ولم يقل لا رجل ظريف لان مجرد تغير الخبر غير كاف لان قوله ظريف يحتمل ان يكون صفة رجل
 على ان يكون محمولا على محله بخلاف ما اذا غير الاسم فانه حينئذ يصير معربا لانه اسم لا واذا
 كان مضافا فهو معرب واليه اشار بقوله بخلاف ما ذكره اه لا يقال قد جوف في المعرب ايضا المحل
 على المحل فحاز ان يكون ظريف صفة في هذا المثال ايضا لاننا نقول المتبادر في المعرب هو المحمل على
 اللفظ فان المحل على المحل في خلاف الظاهر لا يقال اذا قيل لا رجل ظريف يمتنع ان يكون ظريف
 مرفوع على انه محمول على محله لان دفع ليس الا لا ابتلائية ولا يصح ان يقع دجرا مبتدئا
 لانه نكرة لاننا نقول هو صا مح لان يقع مبتدئا لانه تخصص بالعموم كما في لا احد خير منك هكذا

لما اشار اليه في المفعول في بحث المبتدأ والتضمن لمعنى الشرط في بيان قول المصم وهو قوله وذلك اما
 الاسم الموصول بقول او ظرف آه ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ سهل علينا يا ابي كل صعب بحرمت سيد البرار ١٧

حققہ عبد الرحمن قولہ علی ماہو الظاہر جواب سوال ہوان احتمال الصفتہ فی مثال المص ایضاً ثابت
وحاصلہ ان احتمال الصفتہ ظاہر ان کان جائزاً وانما قال ذلك بجواز ارتفاع صفتہ حملاً علی الحمل کما
ذهب الیہ جماعۃ لکن لا یقید مثال المص لان احتمال الظاہر یکفی لوضوح المثال فحسنہ قال فیہا اہ الضیہ
عائداً لی الدار ای فی الدار ہومذکور لان هذا الكلام وقع فی جواب سوال السائل اذا سال هل فی
الدار غلام رجل ظریف کذا قیل ولقائل ان یقول لو کان جواباً لکان کلمتہ لا وحده یکفی الا ترے
انہ اذا قیل اهل الدار رجل فالجواب ان یقال نعم ولا غایۃ التحقیق قولہ خبر بعد خبر جواب
سوال وهو ان یقال قولہ فیہا لا ینخلو ما ان یکون ظرفاً لقولہ ظریف او حالاً عن ضمیرہ وعلی کلا ٦
التقدیرین یلزم تقیید لظرافۃ بالدار ہو غیر جائز فاجاب بقولہ خبر بعد خبر قولہ لا یتقید بالظرف
ونحوہ لانہ یکون معنی المثال ان لا غلام رجل ظریف فی الدار ای لان معنایہ ان الظرافۃ ثابتہ محققہ
فیلم لا کذب اذ الظرافۃ عبارة عن الملکۃ وہی لا یمتاز الی الطرف ونحوہ المراد من الظرافۃ ٦
لیست فی الدار و فی غیر الدار تكون الظرافۃ بالطبع لا اثر الظرافۃ حتی یقال لانہ یسئل بقولنا صائید ظریفاً
لانہ یتقصد جواز ان یکون ید ظریفاً فی وقت وعدا کونہ ظریفاً فی وقت اخر وبهذا ظہر انہ فاع ما قیل
من انہ اذا کان المراد بالظرافۃ هو الظرافۃ العرفیۃ من التکلف فی اللباس والطعام والكلام نحو ما یجوز
تقیید ما بالدار ونحوہ او معنایہ لا غلام رجل ظریف حال کونہ فی الدار فیلزم ان غرضہ ان ظرافۃ فی غیرہا
هو غیر جائز فیکون معنی المثال ان لا غلام رجل ظریف فی الدار لا یکون متصفاً ہذین الوصفین فلا
باس لو کان متصفاً باحد ہما بان کان ظریفاً ولم یکن فی الدار وبالعکس لم یکن متصفاً بکلہما
کذا فی عبد الرحمن قولہ وانما تے اہ جواب سوال وهو ان الاصل فی العبارة الایجاز والاختصاص لا
حاجۃ الی خبر بعد خبر اجاب بما ترے قولہ لئلا یلزم الکذب انما یمکن الکذب چلان المحذور خبر
واحد حقیقۃ کقولک لا بالی ہذا اسو وایضاً حاصلہ نفی کون غلام رجل جامعاً للظرافۃ وکونہ فی
الدار فان قیل جعل الخبر من هذا القبیل لیس الا اذا منع الاقتصار علی احد ہما ولا یمتنع الاقتصار ہنا
علی لفظ ہما قلنا امتناع الاقتصار علی الاول کاف فی ذلک کذا فی الغایۃ قولہ کلام رجلہ فان
النکرة فی سیاق النفی تقیید لعمو وایضاً فی نفی جنس غلام الرجل عن کونہ فی الدار کذب بخلاف ما اذا
اجتمع الظرافۃ مع کونہ فی الدار کذا فی عبد الرحمن قولہ لیکون اہ اشادۃ الی جواب ان حاصلہ ظاہر قولہ خبر
اہ فیہ اشارۃ الی تعین مفعولہ ما لم یمسم فاعلہ قولہ ہذا اہ جواب سوال وهو انہ یتقصد علی افضلہ فی قولہ رجل
افضل منک فانہ لا یجوز الخائن ہنا مع انہ خبر لا اجاب بقولہ ہذا حاصلہ المراد بلا التي یقول فیہ الجنس فذلک
لا التي ہی المشاہدۃ بلبس قولہ حد جواب سوال وهو ان کثیراً مفعول مطلق لیمض ولا یصدق احد علیہ
لعدم اشتغالہ بحد علی کثیر الجاب بقولہ حد فا حاصلہ مفعول مطلق مجازاً باعتبار الموصوف المقدر
ویجوز جعلہ ظرفاً ای زماناً کثیراً قولہ اذا کان الخبر عاماً وفیر فائدہ لا یخفی ٦٦٦

لما عین من قولہ خبر بعد خبر اجاب بما

سہ قلنا لا کفی بلکن کافی لکن ذکر جمیع ہذا ل یوافق الجواب مع السؤل علی جرمال الوقتہ تقریر مولوی عبد الرحیم

وہو الاحتمال زعن مثلاً غلام رجل ظریف فیہا ومعنی قولہ اذا کان الخبر عاماً بان لم یکن قرینۃ علی الخصوص لان علی القرینۃ علی الخصوص قرینۃ علی العموم ای علی الافعال العامة لان اختیار واحد من الافعال الخاصة دون الاخری ترجیح بلا مرجع وضبطہا الناطق فی البیت الفادسیۃ

افعال عامہ نزد ارباب عقول نہ کون است وثبوت است وجود است حصول

قولہ لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي المنفي وهو الوجود والحصول لما لم يكن هنا قرينة خصوص حصول امر شامل **قولہ** موجودا ه وانت خير بان سلب الوجوع عن الغيبة لا يكفي في التوحيد لاحتمال الامكان الا ان يقال امكان الوجود يستلزم الوجود فانتفاءه انتفاء الامكان كذا في الزبد **قولہ** لا يظهرون اه جواب سوال وهوان المراد من عدم الاثبات عدم الوجود مع انهم قائلون به حاصله ان المراد بعد ما لا ثبات عدم الظهور لا انهم لا يقولون بوجود الخبر **قولہ** او المراد انهم اه والاو له هو الاصل لا انهم قائلون به **قولہ** فيقولون جواب سوال وهوانهم لما كانوا غير قائلين بالخبر فكيف يفيد هذا الكلام وهو قوله لا اهل ولا مال فائدة ٦

تامة وحاصله ان لا معنى اتفق فيكون اتفق فعل ولا اهل والمال فاعله **قولہ** لا اهل يعني يقولون لا اسم فعل بمعنى اتفق فيجب ان يكون مدخول مرفوعا لكن ضعف المص هذا بان اسم الفعل لا يكون على مثل هذا الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ما ايضا على فاد هذا القول لان الاسم الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده الا ان الشاهد لم يلتفت الى ٦

هذا الطريق لا ينبغي ان يكون لا نائبة مقام اتفق كما يكون يا نائبة مقام ادعوا ولو سلم يكون فاعله الضمير اليهم المميز بما بعد والاسم المنصوب بعد ها على التميز بعد والاسم المنصوب بعد ها على التميز كذا في الغفور **قولہ** وعلى اتق الذين اجاب سوال هوانه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما ترمي **قولہ** في معنى النفي اه جواب سوال وهوانه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما ترمي حاصله ان التشبيه افادة النفي المجزئ بطريق المبالغة والدخول على الجملة الاسمية والفرق بين لا التي لفظي الجنس لا التوسيم بليس ان العموم نص لا يحتمل خلافا لا التي لفظي الجنس سواء كانت مستعملة بمن الاستغراقية او لا واما اذا لم يكن مستعملة بمن الاستغراقية فغير نص في العموم فيجوز خلافا ونقول ان لا التي يشبه بليس نص في النفي المجزئ لا بطريق المبالغة بخلاف لا التي لفظي الجنس فانه لفظي بطريق المبالغة كذا في الزبد **قولہ** لا خوله لا يقال ان كلامه يقتضي ان تكون الاسم قبل دخولها مبتدأ وهو باطلا النكرة لا تقع مبتدأ اقول المراد من قوله لا خوله على المبتدأ اه هوان الدخول على ما يصلح لان يقع مبتدأ مؤخر والنكرة يصلح ان يقع مبتدأ بعد دخوله لا تخصيصه بالعموم في مثل ما اخبر منكم كذا في عبد الرحمن **قولہ** هذا شامل اه اشادة الى بيان الجنس والفصل **قولہ** وبما عرفت اه جواب سوال على طبق ما سبق فلا تغفل عن البيان **قولہ** وانما اتى الاجاب سوال ظاهر انما تعرض الى النكتة لكلمة لا دون مانع ان في ايراد المعرف في مثال توهم ان ما لا يدخل

لائق المنصوبات

قوله ولم افرع اه الشرطية لزومية والفرع عقلی باعتبار انه التزام المصروع في المنصوبات بعد افرع
 من المرفوعات اما اللزوم العادی وان كان صحيحا ههنا لكن غير معتبر عند ادباب المعقول وكونها اتفاقية
 لا فائدة فيها فلا يريد انه ليس لفرع من المرفوعات سبب الشرع في المنصوبات فلم يصح هذا الشرطية
 ولا يريد ايضا ان الفراغ والشرع في ان واحد محال لم يتعرض الى تقديم المرفوعات عليها لانه ظاهر ولا
 يحتاج الى البيان لانها عمد بخلاف المنصوبات والمجروبات فانها مفضلتان قوله بما ذكر في المرفوعات
 اه من ان المرفوعات جمع مرفوع لامرفوعة فلا تغفل عن ذلك البيان قوله والمراد بعلم اجواب سوال
 وهوان العلم ما وضع لشيء بعبارة واحدة غير متناول غيره وعلم المفعولية ليست كذلك لانه يتناول
 الحال والتميز وغيرهما وتقدر السوال بوجه اخر وهوان تعريف المنصوبات لا يصدق على فرد
 من افراد المنصوبات لان زيد في رايت زيد من افراد المنصوب مع انه ليس بمشتمل على علم المفعولية
 لانه ليس في هذا الموضع اسم اخر حتى يشتمل زيد عليه لان ما في ما اشترط عبارة عن الاسم وقوله على
 علم اه العلم ايضا اسم فليز اشتغال الشيء على نفسه هو لا يجوز وان اشتمل زيد على نفس زيد يلزم اشتغال
 الشيء على نفسه هو باطل اجاب بقوله والمراد بعلم اه حاصله ان المراد بالعلم هو العلامة ونصب
 زيد في رايت زيد علامة على مفعولية زيد قوله كون الاسم اه جواب سوال مثام امر في المرفوعات
 وهوان الاصل الاختصار ولا يجاز في العبارة فلم لم يقل على علم المفعول وحاصل الجواب انه قال
 كذلك لثلاثي توهم انه علم لذات المفعول مع انه لو وصف المفعولية قوله حقيقة او حكما جواب
 سوال وهوانه يمكن ان يقال ان علامة لشيء لا يفك عن الشيء ونحن نجد علامة المفعولية في كثير
 من المواضع كالحال وغيرهما من المنصوبات وهما ليسا بمفعولين فاجاب بقوله حقيقة اه
 حاصل ان الباء مصدكية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كما في المفاعيل الخمسة فالانصب
 فيها علامة للمفعول الحقيقي او حكما كالحال والتميز المستثنى واسم ان غيرها فان النصب فيها علامة
 للمفعول الحكمي كما في المحققات لكن قيدا لمحضية مراد آمن حيث انها علامة له فلا يبطل التعريف
 بمسلمات في مرات بمسلمات او باحد في مرت باحد بان يقال بان كل واحد من الكسرة والفتحة
 يكون علامة للمضاف اليه ايضا فلا يكون علامة للمفعول اذا الفتحة والكسرة فيهما ليتها علامة للمفعول
 للمضاف اليه لان مرت مضاف الى مسلمات والى احدى بواسطة حرف الجر لفظا كما في مرت
 زيد حاصل الجواب ان الامتياز بينهما بقيد المحضية يعني الفتحة والكسرة محضية لهما علامتان
 للمفعول غير من الفتحة والكسرة للثان هما علامتان للجرور فلا يبطل التعريف
 لمراد او اعلم انه قد المنصوبات على المجروبات لان المنصوبات معمولات الفعل والمجروبات
 معمولات الحرف والفعل اصل في العمل فيكون المنصوبات اصلا في المفعولية ولكثرتها والغرة
 للتكاثر اجاب سوال وهوان هذا التعريف ليس بجامع لانه يخرج عن الحال المستثنى وغيرهما
 من المحققات لانها منصوبات وليست بمفعولات فاجاب بما ترقى قوله آمن المنصوب اه

فيه إشارة الى مرجع الضمير الى ان فى ارجاء الضمير الى اياها حسن قبحه اما الحسن فى الاول فهو بان كلما ورد عليه التعريف ورد عليه لتقسيمه هو مرجح اما القبح فيه فهو ان الضمير لاذ ادوين المرجع الصريح الضمير فالارجاع الى الصريح اولى الصريح ما اشتغل بالمنصوب وجده حسن الثانى بعينه جرحه قبحه الاول ووجه قبح الثانى بعينه جرحه حسن الاول قوله او ما اشتغل به فالاول باعتبار انه مقصوب بالذات الثانى باعتبار انه قريب والاوه هو الاول لان التقسيم انما يكون فى المحدث كذا فى المحدث قال المفعول المطلق وانما قد المفاعيل على سائر المنصوبات لان سائر المنصوبات يلحق بها ثم قد منها للمفعول المطلق لانه مفعول بلا تقييد بخلاف سائر المفاعيل لان كل واحد منها مقيد بالحرف كالباء اول او مع او فيه ايضا ان مفهومه جزء مفهوم الفعل بخلاف المفاعيل الادبغالبية لانه لا يكون مفهومها جزء مفهوم الفعل لانه مفعول لغة واصطلاح بخلاف سائر المفاعيل فانها مفاعيل اصطلاحا لا لغة وللمفعول فى اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه فى الاصطلاح ما قرب الفعل لفائدة ولم يستل ليد لك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا كذا فى العصة قوله سمي به في إشارة الى وجه التسمية قوله من غير تقييد اه قيل ان ههنا ايضا تقييد وهو قوله المطلق كما فى سائر المفاعيل قلنا هذا بيان الاطلاق لا القيد فانهم قوله لا بعد لتقييد بواحد منها اه فان قيل الاصل ان يصدق القيد على المطلق كالرقبة المومنة يطلق على مطلق الرقبة ٢٦ فينبغي ان يصدق سائر المفاعيل على المفعول المطلق والا يلزم صدق القيد بدن المطلق وهو باطل ويمكن الجواب عنه بان له معروفيه وبه فى المفاعيل الباقية لا يكون قيد حتى يلزم صدق القيد بدن ٢٦ المطلق بل ههنا الامور معتبرة فى نفس الامور معتبرة للعام وهو المفعول كذا فى عبد الرحمن ونقول صدق القيد على المطلق قاعدا اكثرية لا كلية فلا يرد الاعتراض قال فاعل فعل مذكوره اه فان قيل ٦ تعريف المفعول المطلق لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المنفرد كقولك لم يضرب ضربا لانه لم يفعل فاعل فعل مذكوره وايضا ان التعريف لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المجهول نحو ضربت ضربا فان مفعول مطلق ولم يفعل فاعل فعل بل مفعول فعل مذكوره وايضا لم يصدق على ضربا فى نحو زيد ضربا ضربا فان مفعول مطلق ولم يفعل فاعل فعل بل المفعول بالفاعل اياه اسما له اليه وهو اعم من ان يكون ايجابا وسلبا وعن الثانى بان المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ حكمه فكان فاعلا وعن الثالث بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو المحدث الاصطلاحي هو الاسم لانه ما فعله فاعل المحدث كذا فيقولوا اللغوي والاصطلاحى الصفات كذا فى الزيد قوله والمراد به جواب سؤالا وهو ان هذا التعريف لم يصدق على موتا وجسامته وشرافة كما فى نحو مات موتا وجسم جسامته وشرف شرافته فان كلامها مفعول مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكوره بل فعل الله سبحانه مع ان المتبادر من هذا الفاعل ان يكون موجلا اياه ومؤثرا فيه لاجاب بما ترى وحاصل ان المراد بالفعل الفاعل قيام الفعل بالفاعل سواء كان موجلا لذلك املا قوله بحيث يصح اه قيل اذا كان المراد بالفعل الفاعل قيامه به خرج عنه ما ضربت ضربا لقيام الفعل به لا يتبع الفعل عند ارجائه المراد بالاستدلال اعم من ان يكون بطريق النفي والايجاب قوله

الضرب ان كان هو التاديب بحسب الحقيقة لكن لم يذ كر التاديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه
 علته **قوله** وكذلك اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بما نريد لصد على كراهته في نحو كرهت
 كراهتي فانه مفعول به لا مطلق مع انه من قبيل ما فعله فاعل فعله مذکور فاجاب بقوله وكذلك
 حاصله ان للكرامة اعتبارين احدهما بمعنى الشئ المكروه والثاني بمعنى الكراهية فبا اعتبار الاول
 خارج وبا اعتبار الثاني داخل ليس بخارج فانطبق الحمد على الحمد **قوله** حامعا وما نفاه بخروج
 تاديبا وكراهية باعتبار الثاني ودخوله باعتبار الاول كذلك في وجيه الدين قال الله وقد يكون اه فيه
 اشارة الى التقسيم وحاصله ان مفهوم الفعل ان كان متحدا مع المفعول المطلق فتاكيد والا بان
 كان فيه زيادة على العدم فعدوك والا فنوعى **قال** للتاكيد اه اى لتاكيد ما هو المسند حقيقة لقوله
 ضربت ضريا فان لتاكيد الضرب الدلول عليه بضرب لا لتاكيد لزمانه ولا سناد فلو جعل التاكيد للفعل
 فهو مسامحة من قبيل اطلاق الكل على الجزء لان المتبادر من الفعل هو المجهول ثم اعلم ان التاكيد لا مرين
 اما رفع توهم السهوا والتجوز فانه اذا قيل ضربت يتوهم ان الضرب من المتكلم على السهوا ثم اذا قيل ضريا
 زال ذلك التوهم ايضا فان يكون الضرب من المتكلم على سبب التجوز بان المتكلم لم يضربه ولكنه امره
 بالضرب فقال الضرب تجوز الامر بالضرب تجوزا ثم اذا قيل ضريا زال ذلك التوهم **قوله** ان لم يكن في
 مفهومه اه مفهوم المفعول المطلق زيادة على الحد الذي يفهم من الفعل فايد فم ما قيل من ان
 العبارة تدل على ان كلما يفهم من الفعل يفهم من المفعول المطلق للتاكيد **قوله** ان دل على بعض
 انواعه او دل على جميع انواعه فلم يقم ان لفظ البعض ليس للحصر لكنه لبيان اقربا وتب لا انواع لان
 لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي من وجود البعض كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين فانه
 ما قيل من انه يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع الانواع كما في قوله ضربت ضريا بجميع انواع
 الضرب او ضربت كل انواع الضرب ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان المقص هو الدلالة على بعض انواع
 فقط والدلالة على بعض انواعه ضمن الدلالة على جميع انواعه فلا يخرج المفعول المطلق الذي
 يدل على جميع انواعه كذلك في عبارة الرحمن **قوله** للتاكيد اه جواب سوال وهو ان تعد الامثلة باطل
 لان المثال للتوضيح والمثال الواحد يكفي له كما ذكره غير مرة فاجاب بآية وهو ان تعد الامثلة
 باعتبار تعد المثل **قوله** اى الذى للتاكيد اه جواب سوال وهو ان لفظ الاول يثنى ويجمع
 حيث يقال اولان واولون اجاب بقوله اى الذى اه حاصله ان المراد بالاول هو القسم الاول ولا لفظ
 الاول **قال** لا يثنى ولا يجمع اه فان قيل ان قوله لا يثنى مستغن عن قوله لا يجمع لكونه فرعاً للثنى في
 التحقيق قلنا لا يلزم من قوله لا يثنى اه انه لا يجمع كما في اجمع فانه لا يثنى مع انه يجمع على اجمع الاترى
 انهم اكتفوا في تاكيد لثنى بكل واجعون او ذكر اجمع لزيادة التوضيح لا لعدا شمول لثنى له **قوله**
 لانه دال على الماهية المعرات اى على الماهية المطلقة والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل
 بخلاف لثنى والجمع لانها لا يمايد لان على الماهية المقيدة بالتعد واجد الحصر من المفعول المطلق لا يخلو

لا یكون فی مفهوم زیادة علی مفهوم الفعل وکان فالاول للتأكيد الثاني لا یخلو اما ان یقصد به الا نوا
او العد فالاول للنوع والثاني للعد **قولہ** الا اذا قصده لیس هذا استثناء من قوله فالاول لا یتنی
ولا یجمع لانہ اذا قصد به النوع او العد لا یكون للتأكيد بل هو للنوع والعد بل هو استثناء من قوله فلا یقال
جلست جلوسین أو جلوسات کذا فی عبد الرحمن وایض جواب سوال **وهو ان هذا حکم علی الإطلاق** غیر
صحیح لان فی قصص النعم والعبد یعم ثنیتی فجمع فاجاب بما ترے قولہ بغير لفظہ اہ وحينئذ کان ابلیغ
واشد مما کان بلفظہ کذا فی الغفور لکن هذا عند الماذنی والمبرد والسیرلی والکسائی ووجه ہما نہ ۶۷
منصوب بفعل ظاہر لان التقید خلاف الاصل لا یصار الیہ بلا ضرورة داعیة کذا فی الرضی والغرض من
هذا القول الرد علی سیبویہ فاندفع ما قبل من انہ لا حاجة الی ذکرہ بعد ما قال بمعناه فی التعریف لانہ
اذا کان بمعناه کان مفعولاً مطلقاً سواء کان موافقاً للفظ فعلہ ولا الا انہ هو اکثر ما هو مغائر للفظ
فعلہ لان کلمتہ قد التقلیل ویکن ان یجاب بان ایرادہ الرد علی مذہب سبوی لانہ لیس نکر بالمتغائر المذکور
کما ذکر بقولہ وسیتویقنہ عاملاً وایض یکن الجواب بان قولہ قد یكون عطفاً علی قولہ لا یتنی ولا
یجمع الاول قد یكون بغير لفظہ فہو لدفع ان کونہ للتأكيد یجب ان یكون بلفظہ لان التأكيد لمعنوی
بالفاظ محضہ واللفظ لا یكون بغير لفظہ **قولہ** وقد یكون اہ کلمتہ قد ہنا التقلیل لانہ انکا کثیراً فی نفسہ لکنہ
قلیل بالاضافة الی ما اذا کان بلفظہ وللتکثیر مجازاً کما فی قولہ قد نزلت ثقلب وجہک کذا فی الغفور **قولہ** ی
مغائر اللفظ فعلہ اہ جواب سوال ہون لفظ الغیر بمعنی ذل ان الغیر جاء ہنا بالمعنی الجار والمجرور متعلق بکائن
وهو یكون فحينئذ لا یطابق للشر لان لفظ الفعل مذکور مع المفعول المطلق نحو قعدت جلوساً اجاب بقولہ ا
مغائر احاصل ان الباء زائدة والغیر بمعنی المغائر **قولہ** اما بحسب المادة جواب سوال ہوانہ ان ارید بالغير
المغائرہ صیغۃ یجب ان یكون ضربت ضرباً من هذا القبیل المتغائرہ صیغۃ وان ارید بالغير المغائرہ مادة
یجب ان یكون قولہ انبتہ اللہ نباتاً من هذا القبیل واصل الجواب انہ یمكن ان یراد بقولہ بغير لفظہ المغائرہ
مادة وبابا فینید فیہ قعدت جلوساً وانبتہ اللہ نباتاً اما الاول فلتغائر المادة واما الثاني فلتغائر الباب
لا یقال لا یكون قعدت مع جلوساً متحلاً بحسب الباب لان قعدت من مضمو العین کتصر وجلس من
مکسور العین کتصر لاننا نقول معنی الاتحاد بحسب الباب ان یكون کلہما من الثلاثی المجرور والمزید
لانہ مبني علی ان باب الثلاثی المجرور یكون باباً واحداً علی ان المقص هو الاتحاد فی الماضي وان کان
الاختلاف فی المضارع ومعنی المغائرہ بحسب الباب ان یكون احدہما من الثلاثی المجرور والاخر من المزیدي فیہ
کما فی انبتہ اللہ نباتاً کذا فی عبد الرحمن **قولہ** قعدت جلوساً صحۃ هذا المثال مبني علی عکس الفرق بین
القعود والجلوس هو المراد ہنا واما اذا کان القعود بعد الاصل طماع والجلوس بعد لقیام فلا یصح التمثیل
کذا فی العصم **قولہ** بقدر اہ خلافاً للماذنی والمبرد والصیرفی فانہم یقولون انہ منصوب بالفعل انظار
لان الاصل عند التقید الا للضرورة **قولہ** وجلست جلوساً فان احدہا تاکید لاخر فلا یراد ان یراد احدہما
مستدل ان فان کلہما بمعنی واحد بخلاف انبتہ اللہ نباتاً العکس صحۃ المعنی بتدقیر نبت کذا فی

مع کونہ دل علی وقوعہم فی التجرید لانہ ان اللفظ معنی واحد علی عدم التجرید

عبد الرحمن ویشکل بنحو اخلفت مینا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقول ان المفعول المطلق يجب ان
 يكون من لفظه الا اذا لم يكن له فعل من لفظه فيكون من غير لفظه جائز ضرورة وانما لم يرد المصريح
 للمغايرة بحسب الباب مثاليتها على قلة هذا القسم **قوله** الناصب للمفعول المطلق آه جواب من
 اسئلة ثلثة الاول ان البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا يعنى لان الكلام في المفعول المطلق لا في حذف
 الفعل فالمناسب ذكره في القسم الثاني والثاني ان هذا القول لا يتناول ما اذا كان عاملا للمفعول شبه
 الفعل من اسم الفاعل وغيره والثالث ان قوله قد يحذف الفعل القيام القرينية جواز قد ذكر المص في
 ثلثة مواضع الاول في المرفوعات والثاني ههنا والثالث في المفعول به فلم يتركف باحداها اجاب بقوله
 الناصب اما حاصله ان المراد بالفعل ليس مطلق الفعل حتى يلزم ما ذكر بل الناصب للمفعول المطلق
 الذي يكون البحث عنه عن متعلقاته فاندفع الاول ايضا ليس المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
 بل بالفعل اللغوي اعني به الدلالة على الحذف فيعم الفعل واسم الفاعل وغيرهما ولا يرد الاعتراض الثالث لان
 الفعل ههنا ناصب للمفعول المطلق وفي المرفوعات دافع للفاعل في المفعول به ناصب للمفعول به **قوله** القيام
 قرينية قد مر ما فيه من اللام للوقوع لا للاجتماع فلا يرد ما في هذا المقام **قوله** قد ما آه جواب سوال هو ان قد
 مشتق على القدم لا على لفظ الخير فكيف يكون هو مفعولا فاجاب بقوله قد ما حاصله ان مفعول
 مجازا باعتبار الموضوع المحذوف وهو قد ما لان الصفة والموضوع واحد في الحقيقة لكن حذف
 الموضوع واقیم الصفة مقامه تسميتها بالمفعول المطلق مجازا ونقول ان مفعوليتها باعتبارها المضاف
 اليه هو مقدر لان اسم لتفضيل اليه حكم ما اضيف اليه لان اسم التفضيل اذا اضيف الى شئ فهو في بعض
 عن المضاف اليه من افرادة لان القدم عام من الخير الشر والخير بعض الاثنين ومقدر مفعول مطلق
 ومصدر **قوله** احذ فان هذا مثلامر في المرفوعات سوالا وجوابا **قوله** اسماعيا آه جواب الظاهر هو
 ان قوله سما عاصفة المحذوف والصفة محو على الموضوع وههنا لا يصح الحمل لان لا اتحاد بين المحذف
 والسما في الخارج اجاب بقوله اسماعيا حاصله ان قوله سما عاصفة ياء النسبة فيجوز يصح الحمل
 وحذف ياء النسبة كثير بينهم **قوله** موقوف على السماع آه جواب الاول هو ان حذف الفعل في قوله قياسي
 ايضا مسموع من العرب فيجوز ذكر واحد هما بعد الاخر مستكرا اجاب بقوله موقوف او حاصله ان المحذف
 السماعي هو الذي يوقفه المحذف بالسماع ولم يوجد له قاعد يعرف بها المحذف بخلاف المحذف القياسي
 لان يوجد له قاعد يعرف بها المحذف بغير السماع فاذا كان الامر كذلك قد كره غير مستغن عن الآخر فلم
 يلزم الاستكرا **قوله** والجند قطع الانف فان قيل الجند بالذات المهملة قطع واحد من المذكورات و
 الجند بالذات المعجمة قطع جميع المذكورات فيما نحن فيه جلا لا ولدون الثاني فلا بد للشاخر ان يذكر كلمة
 وفي قوله قطع الانف آه لا بد ان يقال قطع الانف او الاذن او الشفة واليد قلنا ان هذه العبارة محو على
 من هب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما يعني قطع احد ان في العبارة علم من هب هو ان لا يفرق بينهما قالوا آه

لا يستعمل
 وموان يقال
 مثل المصطفى
 الذي قد فوضت
 بولائه وادخل في
 الاسم لا يكون
 بجمع
 وكما جئنا
 ههنا شائرا و
 هو واجب
 المحذف
 ولا لا مطلق
 من

ان قوله قد

من هب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما يعني قطع احد ان في العبارة علم من هب هو ان لا يفرق بينهما قالوا آه
 من هب من لا يفرق بينهما اي كل واحد منهما يعني قطع احد ان في العبارة علم من هب هو ان لا يفرق بينهما قالوا آه

فی قولہ الشارح یعنی اوفلا ید الاعتراض قولہ فانہ لم یوجد لہ ہذا دلیل علی عمو المفہوم ضمنا و ہوا
 ہذا المصادر محاذ فعلہا وجوباً سما عا فانقیزان فی الحذف القیاسی ایضاً لم یوجد الا فاعمال
 العاملۃ فی المصادر فلیز ان ینکون مثلاً وجوباً محذوف سما عا و لیس کذلک قلنا ان المراد انہ لم یوجد
 کلامہم استعمالاً لافعال البعاملۃ فی ہذا المصادر ولم یوجد قاعدۃ یعرف المحذوف لکن ترک الشارح ہذا القید
 اکفء بما سبق فی تفسیر قولہ سما عا و یقال ان فی الحذف القیاسی دفع الایجاب الکلی لا السلب الکلی ولو
 سلم فقولہ المحذوف فی القیاسی بسبب ضابطۃ کلیۃ فالفرق بین قولہ من کلام الفصحاء بلہو من کلام
 المولودین من العرب وحاصل الجواب الاول ان استعمال تلك المصادر مع الافعال العاملۃ لیس من کلام
 العرب کلامنا فی استعمال الہم لا استعمال المولودین من العرب حاصل الثانی ان المحذوف لیس واجباً مطلقاً
 بل مع اللام للثقل قد برک لا یخفى ان الجواب الاول بعيد ان کان موافقاً لما ذکرہ المصنف والجواب للثانی یقتضی
 ان یقرب فی المثال حملہ وشکر لہ عجباً باللام یجاء باللام مراد فی ہذا الامثلۃ لکن ترک المصنف للاختصار قولہ
 فیما استعمل باللام اہ ما قالوا الحمد حمل وشکر ترک شکر اہ لیس بمستعمل مع اللام فلا ید الاعتراض امثلۃ المصنف مستعمل
 مع اللام لکن ترک اللام للاختصاص قولہ وقد یحذف الفعل اہ فیلہ شادۃ الی ان قولہ قیاساً عطف علی
 قولہ سما عا فیکون تقدیرہ جواباً قیاسیاً قولہ الناصب للمفعول المطلق جواب عن اسو ثلاثۃ کما مر انفا
 قولہ ای حذف جواب سوال ہون قولہ قیاساً مفعول مطلق لقولہ یحذف ہذا المفعولۃ لا یصح لان
 معنی الفعل غیر مشتمل علیہ فاجاب بقولہ حذف حاصلہ انہ مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف
 وهو حذف فاقولہ واجبا اہ جواب سوال کما مر جواباً وسوالاً فی المرفوعات قولہ ای حذف قیاسیاً
 جواب سوال کما مر انفا بقولہ سما عیا وانما عاد الشارح قولہ حذفاً تنبیہاً علی ان ذکر الصفۃ بدون الموضوع
 غیر مستحسن قولہ یعلمہ اشارۃ الی تفسیر القیاسی قولہ متعدۃ جواب سوال ہون یقال ان الاصل فی
 العبارة الایجاز والاختصاص فلا بد للمصنف ان یقر قیاساً فیما وقع مثبتاً بعد لفظ اہ لان المقصود من حذف
 الوجہ القیاسی هو یحصل ہذا القول فلا حاجۃ الی قولہ فی مواضع و ایضاً الی قولہ منها فاجاب بقولہ
 متعدۃ حاصلہ ان فی ايراد المتعدۃ بعد المواضع الی کثرۃ ہذا المواضع وقولہ منها ففی اشارۃ الی ان
 ما اورد المصنف بعض منها قولہ موضع اہ جواب سوال ہون کلمۃ ما لا یخلو اما ان ینکون عبارة عن المفعول
 او عن الموضوع وعن شئ ثالث کلہا یطرق فعل الاداء لا یصح الحمل لان لفظہا بمعنی البعض وهو ہنا مبتدأ
 وقولہ ما وقع خبرہ والخبر اذا وقع جملة فلا بد فیہ من العائد ہنا لم یوجد علی لسانی لا یصح ان ینکون الضمیر
 فی وقع راجعاً الی کلمۃ ما لان الضمیر فی وقع راجع الی المفعول المطلق لا الی الموضوع و علی الثالث لا بد من بیانہ
 وہنا لم یوجد لبيان اجاب بقولہ موضع حاصل لان المراد هو الشق الاول لکن ذکر الموضوع مقدر ہنا والثنی
 والضمیر راجع الی المفعول المطلق لا الی ما والعائد محذوف لکن الشارح اختار الاول لان المتبادر من ان
 الضمیر فی وقع الی ما کما ینکون فی امثالہا کذلک فالحاصل ان العائد عام من کولاً کان او مقدراً و
 ہنا من قید الثانی فیکون تقدیر العباء ما وقع للمفعول المطلق فیہ فی ذلک الموضوع وتقدیر العائد شائع

قوله اي مفعول مطلق نفسير لكلمة ما قيل ان قوله وقع منذ كوفي المتن فلم ذكر في الشرح ثانيا قيل فيه
اشارة الى ان اعادة الموصوب في الصفة مستكره **قوله** اريد اثباته آه جواب سواله هوان في كلام المص
ثبت التناقض لان المتبادر من قوله مثبتا ان لا يكون للمفعول المطلق اقعا في كلام المنف ويفهم من قوله
بعد لنفي وقوعه فيه ثبت التناقض **فاجاب بقوله** اريد اثباته وحاصله ان المراد من قوله ما وقع مثبتا اذا اثباته
ولا يبعد ان يقع المفعول المطلق في الكلام المنف وايد اثباته بكلمة لا اي ان مثبتا لا يكون بالمعنى الاصطلاحي
وهو ما ليس فيه نفى في واستفهام لا بالمعنى اللغوي اي ثابت كره منه بل هي اريد اثباته **بالا قوله** داخل على اسم آه
جواب سواله هوان قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه في قوله بعد معنى المنف في يرد عليه بقوله ما ستر الا
سيرافانه مفعول مطلق وقع مثبتا بعد المنف مع ان حدث فعله غير واجب فاجاب بقوله داخل على اسم حاصله ان
قوله المص داخل على اسم لا يكون خبرا عنه صفة لكل واحد من النفي ومعنى المنف فلا يرد الاعتراض قوله اي في
مجمع الخبر آه جواب سواله هوانه ينقض بقوله نعم اذا دكت الارض كاد كالا ان المص وقع مكررا ولم يجب
حذف فعله فاجاب بقوله ان في موضع آه حاصله ان المص في هذه الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع
الخبر اذ ليس قبله اسم مقتضى الابتداء في الارض مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اذا دكت آه يعني بكسر
كوفي غير مرض **قوله** وانما جمع آه جواب سواله هوان الضابطة الثانية مستقلة فلم يفصل الثانية
عن الاول بقوله ومنها فاجاب بقوله وانما جمع آه حاصله ان الجمع بينهما للاجلا المناسبت بينهما في
الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فصا الضابطة واحدا **قوله** تسير سيرا لا يرد فان قيل سيرا لا يرد
بمفعول مطلق لان ليس مما فعله فاعله فعل منذ كوفي ايضا ليس معنى الفعل مشتقلا عليه لان فاعله سيرا لا يرد
لا المخاطب قلنا ان اطلاق المفعول المطلق عليه مجازا باعتبار المضاف لانه في الاصل ما انت الا تسير سيرا مثل
سيرا لا يرد فحذف مثلا واقيم سيرا لا يرد مقامه **قوله** تسير سيرا واقيم سيرا لا يرد مقامه
المطلق فاطلاق المفعول المطلق عليه مجازا **قوله** وانما اورد مثالين آه جواب سواله هوان المص ذكر
لقوله بعد لنفي مثالان ولقوله بعد معنى المنفي مثلا واحدا وايضا ذكر لقوله مكررا مثلا واحدا فاجاب
بقوله وانما اورد مثالين آه **قوله** وانما انت سيرا وفيه معنى المنفي لان فيه نفى مع الاثبات ومعنى المنفي ايضا
كذلك مثل قوله زيد قائم لا قاعدة والقرينة على وجوب الحذف للمفعول المطلق نفسه لان النصب يقتضي
الناسب نفسه قائم مقامه فعلم ان الفعل ههنا محذوف وايضا القرينة في الصيغة الاولى كلمة ما لانها
مشابهة بليس يقتضي الاسم الخبر فاسم موجود وهو لفظ انت وخبره ليس بموجود ولا يصح خبرية
سيرا لانه حينئذ يلزم حصر الصفة على الذات وهو باطل فعلم ان خبره محذوف وهو تفسير وقوله وانما
انت سيرا بمعنى المنفي فلا حاجة الى بيانه والقرينة في صيغة التكرار لفظ زيد فانه مبتدأ عريققتضيه
الخبر ولا يصح ان يصير سيرا خبرا لانه لا يلزم حصر الصفة على الذات وهو باطل فعلم منه
ان خبره محذوف في تقديره زيد تسير سيرا على ان الحذف ههنا واجب لان كلمتهما مع
الاستثناء في الاول التكرار في الثاني بيان ذكر الفعل لان المقص من النفي مع الاستثناء والتكرار

توصيف الشيء بالذم أو الاستمرار وذكر الفعل يدل على التجدد والتجدد وبينهما منافاة فوجب خلاف
 الفعل الثلاثي للمنافاة ظاهر **قوله** أي موضع جواب سؤال كالحام غير مرة **قال** المتقدم بيان للواقع فإن
 للتفضيل لا يكون إلا بعد الإجمالا واحترار عما قبله التفضيل على الجملة مثلاً ما بمنون منا وما تفتن فدا ع
 فشد الوثاق وإنما اشترط تعدد الجملة لأن المقول الحق بالعوض من حيث وقوعه في محل المعوض عنه **قوله** المراد
 بمضمون الجملة آه جواب سؤال هو المضمون يعني على ثلاثة أقسام مضمون الفعلية وهو المصك المأخوذ من الجزء
 الأول والمضاد إلى الجزء الثاني مثل قولك ضرب زيد أي ضرب زيد فضرب مصك مأخوذ من الجزء الأول
 وهو ضرب ومضاد إلى الجزء الثاني هو زيد مضمون الجملة الاسمية وهو المصك المأخوذ من الجزء الثاني للمضاد إلى الجزء
 الأول مثل قولك زيد قائم أي قيام زيد فقيام مصك مأخوذ من الجزء الثاني وهو لفظ قائم ومضاد إلى الجزء
 الأول هو لفظ زيد مضمون الجملة هو المصك المأخوذ من الجزء المشتق المضاد إلى جزء الجاء مثلاً ما بمنون
 المثالين الأولين لأن المطلق عام من المقيد فأي معنى مراد ههنا فاجاب بقوله المراد بمضمون الجملة آه حاصله ان
 المراد بالمضمون مضمون الفعلية لا الاسمية والمطلقة كما فهم من المثال أعلاه التام في تفسير المضمون ويعبر بالآثر ثم ذكر الآثر
 ويعبر بالتفصيل وإنما يعبر عن تفسير الجملة وان كانت مضافاً إلى المضمون يتقدم اللام لأنها ظاهرة فلا حاجة إلى تفسيرها
 قوله مصك ها أي المصك المفهوم منها في العبارة مسامحة فلا يراد أن لا يكون للجملة مصك فان قيل لا ثم ذكر كوفي العبارة
 قبله مضمون الجملة فانه مقدم بحسب الترتيب فلا بد من ذكر مقدمه أجيب بان معنى المضام موقوف على معنى المضاد إليه أو لا
 يمكن الجواب من أن الشئ إنما يكون بعد معرفة ذلك الشئ مع قطع النظر عن كونه مضافاً إليه بهذا الجواب
 سقط ما يقيم أن التفصيل مقدم على الباقي من القيود فلا بد من بيان ذلك لأن التفصيل إنما يكون بعد معرفة الشئ
قوله إلى الفاعل كان مناد الفاعلة الفاعل إلى المفعول كان مناد الفاعلة المفعول كما في قوله أصبحت مع
 زيد مسروراً فاما ان ينفعه وينفعك فان مضمون الجملة ههنا صحبة زيد في وقت السرور والآثر ها قوله
 قوله نعم جواب سؤالين أحدهما وهو ان مثلاً مضافاً وما بعد مضاف إليه المضاد لا يكون إلا مفرداً وههنا جملة ثانياً
 ان المثال لا يكون إلا مضافاً إليه لنحو المثال ليس بمفعول مطلق بل جملة حاصله ان المضاد إليه المثال هو القول
 هو مفرد والجملة مقول القول **قوله** أي بعد مثل لو ثاقب آه إشارة إلى ان بعد مبنى على الضم تحت المضاد إلى القول
 هن الغرض والمراد بالغرض الحكمة فاندفع ما قيل ان أفعال الله تعالى لا يكون معلقة بالأغراض بعد احتياجه
 إلى الغرض وإنما وجبت الفعل للقرينة وساد مسدداً للقرينة في نصب المفعول المطلق لأنه يقتضيه التام
 ساد مسدداً فهو نفس الجملة المتقدمة كمال المناسبة بينهما في جهة انه لتفصيل أثر مضمونها والقرينة هي الجملة المتقدمة
 لأنها تدل على مصك ها ومن مصك ها انتقالاً لأن هن فائدة وفائدة ليست إلا مضاداً لك الأفعال أنف
 الحدث وهو المنفرد عن نفس الحدث تدل على فاعل الحدث والفاعل تدل على الفعل فاعلم انه حدث الفعل وجوباً
 باعتبار القرينة وهي الجملة المتقدمة وسامسداً وهو نفس الحدث بهذا ظهراً النجاة له يشترط أن يكون النائب
 مناب للحدث بعد الحدث والامالة مناسبة تقوم مقام الحدث فاسوءعتقد أو تأخر ههنا اعتراض هو أن الواحد
 من منا وفلا علم يقع تفصيلاً لا ثم مضمون الجملة بل مجموعها والمفعول كرواحل منها أجيب بأن المثال هو مجموعها لا

كل واحد منها ويصح إطلاق المفعول المطلق على مجموعهما لأن اسم جنس يطلق على القليل والكثير **قوله**
 أي من تلك المواضع في إشارة إلى بيان المرجح وإنما زاد الشارح لفظ تلك وإن لم يكن من المرجح لأن مرجع
 الضمير هو المواضع دون لفظه ففي زيادة الإشارة إلى أن الضمائر كلها يشير بها إشارة ذهنية بالوضع واسم
 الإشارة كلها وضع للإشارة الحسية ولفظ تلك من أسماء الإشارة فلهذا زاد الشارح لفظ تلك يشير بها إلى المرجح
 إشارة حسية لوقوعه غوبا في القلب **قوله** لأن يشبه بجواب سؤالين أحدهما هو أن التشبيه نسبة بين
 المشبه والمشبه به فإن أريد بالنسبة هو التشبيه في شيء يوافق المثال مع الممثل فإن أريد لمشبه فلا يوافق وثانيهما
 أن قوله يوهم أن المفعول المطلق للتشبيه كالكاف مع أنه ليس كذلك أجاب بما تولى وحاصله أن المراد من
 التشبيه التشبيه فان قيل إن مثل مرتب فإذ الله صوم مثل صوم حماد من أفراد هذه القاعدة مع أن المفعول
 المطلق فيه التثنية شيء بشئ لأن يشبه الشيء فالأولى أن يرد بقوله للتشبيه المفعول المصداق أي ما وقع
 في الكلام لأجل التشبيه سواء كان مشبهاً به أو له التشبيه كما في له صوم مثل صوم حماد لا يجيب أن هذا التركيب
 لا يجوز لوجوب حذف المضاف لأنه قد جرت عادتهم على حذف المضاف والمصداق في موضع فان قيل إن
 المفعول المطلق ليس في مثال المتن بمشبه قلنا هذا مفعول مطلق باعتبار **المضاد قوله** صوم حماد
 بالنصب على أنه مفعول عند التحليل وبذلك الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله للتشبيه لأنه وإن كان
 مفعولاً مطلقاً في حالة النصب لكنه لم يقع للتشبيه فلا يجب حذف عامليها وعند سيوطي يجب في مثل
 الرفع على أنه بدل من المضاف الأول لا وصفة باعتبار الوصف وهو حسن أو تأكيد لفظي وحاصل الاختلاف
 في الصواب الثانية أنه قال سيوطي يجب الرفع على البدلية والوصفية لأن الثاني مع وصفه شيء واحد يفيد ما
 لم يفيد الأول فهو ليس بتأكيد وإيضاح لا يصح أن يكون الصواب الثاني تأكيداً للصواب الأول لأن الثاني
 على الصفة وهو غير جائز لما حصله من الترتيب عند ذكر التوابع فقد الصفة على التأكيد هكذا
 الحال في الأمثلة المذكورة في الفوائد الضيائية فالتقدير هنا قد خرج بكلمة ما باعتبار أنه بدل من الصواب
 الأول المفعول المطلق وكلمة ما عبارة عنه فخرج الحاجة إلى إخراج بقية التشبيه قلنا المراد بكلمة المفعول
 المطلق الاصطلاحية يعني ما يصلح للمفعولية لا بالفعل وقوله صوت حسن يصلح له لأنه إذا قيل لا زيد صوت
 فخرج يقال كيف صوته فيقال في جوابه يصوت صوتاً حسناً قال غلا جا وهو ما يحتاج في حصوله إلى تحريك
 عضو من الأعضاء كالضرب والشم وغير العلاجات ما لا يحتاج إليه كالعلم الظن **قوله** أحالاه فيه إشارة
 إلى أن علاجاً منصوب على الحلية وهذا الحال الضمير المستكن في وقع **قوله** الأعلف **قوله** جواب سؤال
 هو أن حلية قوله علاجاً عن الضمير لفظ وقع لا يصح لأن الحال محمول على ذي الحال فلهذا لا يصح الحمل
 لأن الحمل يقتضي الاتحاد بالذات والقارئ بالاعتبار فيما نحن فيه ليس كذلك لأن المفعول المطلق وللشأن
 المذكور ليس فعل الجوارح لأنه هنا هو الصاد والواو والتاء في قوله صوم حماد وهذا محذوف ليست فعل الجوارح
 فلا يصلح الحمل فاجاب بقوله الأعلف **قوله** وحاصله أن المراد بقوله علاجاً هو المفعول المطلق وهو فعل الجوارح
 لأن من لوازمه هو أن يكون فعل الجوارح فلا يرد الاعتراض **قوله** هذا يصلح أه بالرفع يحتل التأكيد

نحو قوله
 عن قوله الرضي
 واردة في المتن
 لا يصح فاجاب
 بقوله
 الخ فاصل
 الخ فاصل
 من الجواب
 الوردية
 نعم الجواب
 قبل الخ
 واردة في المتن

والبدل والصفة والنصب على المصداکة كما مر تفصیله **قوله** لان الزملا لان الزملا تدل على ترك الزينة والهاء تدل على ترك الهواء والدال تدل على ترك الدنيا وترك هذا الاشياء لا يكون الافعال القلبية لان الزملا هو الاجتناب من المنهاجی هو من افعال القلوب وان كان يظهر اثره في الجوارح **قوله** واحترز به آه لان صوحا ر في قوله صوزید صوحا ر لم يكن افعالا بل جملة لان صوزید مضاً ومضاً اليه الصوت الثاني مرفوع عند بعض على انه خبر صوزید منصوب عند البعض على انه مصدق فعل محذوف جواز وخبره محذوف فقد صوزید حال كونه يصو صوحا ر افع على ان يكون الجملة حالاً عن يداً والجملة صفة لزيد الاختلاف عنه افع على تقد كونه منصوباً على المصداکة لا على تقد رفعه على الخبرية **قوله** كائن فيلشارة الى ان قوله بمعنى ظرف مستقر صفة بقوله اسم باعتبار المتعلق **قوله** وجماعی بمعنى الاسم لان معنى الاسم في المفعول المطلق احد **قوله** صر صوحا ر والصوام مرفوع على انه مبتدأ اخر بترك العاطف فيا بد غلطاً ومضروباً على انه مفعول مطلق اي يصو صوحا ر **قوله** اأذن الذي قام به جواب سواك هو ان صاحب البيت عمل في ذوی الرسم وصاحب هذا الاسم هو زيد لان الضمير في به اجمع وهو ليس من ذوی الروح لان ذوی الروح هو المسمی زيد لا لفظ زيد فاجاب بقوله الذي قام به آه حاصله ان المراد من صاحب ههنا ماقا به هذا الاسم ولا شيء ان الصوت قائم بالضمير المجزوء باعتبار المرجع وهو زيد بحسب الحقيقة بمسمى زيد **قوله** من صاحب الله جواب سواك هو ان صاحب مصل فضا لمن ان يكون مفعولاً مطلقاً لان المصداک هو الذي كان في اخر معناه القارسية والذون نحو الطير ذن اوتاء ونون نحو القتل كثر في معنى الصوام اواز بان يكون مصداکاً فكيف يكون مفعولاً مطلقاً فاجاب بقوله من صات حاصل ان الصوام مصل بمعنى التصويت فيكون صو بالتشديد معناه اواز كرد والتمثيل بهذا المعنى وجاء غير المصداک ايضاً ومعناه اواز والصو بهذا المعنى لا يكون مفعولاً فلا يصح التمثيل على هذا التقيد فلهذا قال من صا الله صوتاً بمعنى صوتاً تصويتاً فاقال بعض الشارحين انه استعمل المصداک ان كان عاملاً من غير صيغة فهو يصو بالتشديد فليس شيء مما امر ان جاء مصل ايضاً **قوله** بمعنى صوتاً تصويتاً تفسير غير المشهور بالمشهور لان معناه ان الصوام استعمل بمعنى التصو فاذا كان الصوت بنفسه مصل فاقال الشارح صا الله شيء يعني انه من باب في بعض النسخ الغير المعتد بها هكذا **قوله** بمعنى صوتاً آه جواب سواك هو ان هذا الكلام يستعمل في المبالغة ولا مبالغة ههنا فاجاب بقوله بمعنى صوتاً تصويتاً آه والقريظة على حد الفعل هو نصب لمفعول المطلق واما ساد مسد فهو نفسه والقريظة هو الجملة للتقدير لانها من حيث انها مشتملة على اسم بمعناه دل على نفس المحذوف ومن حيث انها مشتملة على صاحب ذلك الاسم يدل على فاعله لان الاسم والفاعل يقتضيان الفعل فاعلم ان الفعل ههنا محذوف **قوله** فصوحا ر الخ اشارة الى تطبيق المثال مع المثل وان حاله كحال سائر البريد في واد الاعتراض هو انه ليس بمفعول مطلق لانه لا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لان صوحا ر ليس مما فعل فاعل فعل من كونه لان فاعل المفعول المطلق المحمى فاعل الفعل يد تفكر في الجواب لا تفعل فان العقلة تنزل الملكة **قوله** وصراخ آه انما ورد المثالين لان المصداک في المثال الاول مضاً الى النكرة وفي الثاني

نماذج من اللغة
على ان صاحب
الاسم هو زيد
لان الضمير في
به اجمع وهو
ليس من ذوی
الروح لان
ذوی الروح
هو المسمی
زيد لا لفظ
زيد

الى المعنى او الى ان المصدا في المثال الاول جاء بمعنى المصدا وفي الثاني لم يجرى بمعنى المصدر بل استعمل استعمال المصدا فانه اسم بمعنى المصدا قال مضمون الخبر المراد من المضمون هنا وفيما بعد كحاصل لا المذكورة فيما سبق واحترز به عن مضمون المفرد كالمصدا للتاكيد نحو ضربت ضربا فان ضربا وان اكن نفسه لكنه وقع مضمون مفرد الذي هو الضرب اي بدون الفاعل فلذا يقال له مفرد والقرينة على حذف الفعل الجملة المتقدمة لانها لم يحتمل غير المفعول المطلق الذي يدل على نفس الحدث ومن حيث انها مشتملة على ضمير المتكلم تدل على حدث المتكلم وحدث المتكلم هنا لا يكون الا قوله اعترف فعلم ان اعترفت هنا محذوف و سادس الجملة المتقدمة فقوله اعترفا الخبر تطبيق للمثال مع المثال وكذا قوله فحق الخبر قوله له على الخبر فالله قد هم مبتدأ عو على خبره وله متعلق به وبالعكس قال المضمون جملة والمراد من المضمون هنا ايضا كحاصل قوله ولو بالاعتبار بان يكون المؤكد على وصف الاحتمال والمؤكد على وصف المنصوصية قوله زيد قائم حقا لا يقر مضمونها ما يفهم منها وما يفهم منها هو الصدق والكذب فلم يكن المفعول المطلق مضمونها ويمكن الجواب بوجهين الاول ان مجموع الصدق والكذب كما يكون مضمونا بجملة ومفهومها كذا مضمون الجملة هو الذي تدل الجملة عليه هي انما تدل على الصدق فقط والثاني ان مضمون الجملة هو الصدق فقط والكذب محتمل لها عقلا لان مضمون الجملة هو ان تدل الجملة عليه هي انما تدل على الصدق فقط وقال بعض الشارحين ان الخبر يدل على الصدق ومحتمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ كذا في عبد الرحمن قوله اے الحق فيه اشادة الى ظهور الناصب قوله حقا عادة المفعول المطلق وظهور المفعول المطلق الذي يفهم من الجملة قوله من حق فيه اشادة الى بيان معنى حقا قوله يحتمل الصدق والكذب الخبر اي باعتبار نفس الجملة من حيث هي وهو ثبت المحل والموضوع مع قطع النظر عن خصوص الطرفين وخصوصية القائل فاند فر كثير من الشهات الموثقة وهوان الله الهنا وهم نبينا و آدم ابونا والسماء فوقنا والارض تحتنا فان هذا يحتمل الصدق والكذب بل الصدق متعين والفرق بينهما ان الصدق مطابقة الحكم للواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع الحكم والباطل يقابله قوله لانه من حيث آه هذا دليل لقوله تاكيد لغيره وايضا جواب سؤاله هو ان التاكيد لغيره محال لان المعنى التاكيد هو ان يتلفظ بشئ واحد مرتين فلا يكون حقا تاكيدا الا لنفسه من حيث هو محتمل الجملة ولا لغيره فكيف يصح قوله ويسمى تاكيد لغيره وتقدير الجواب ان المراد من المغايرة هو المغايرة في الاعتبارية وهو موجود هنا فان مضمون الجملة من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدا اے من حيث ان المصدا تلفظ عليه صيحا مغايرة له من حيث الجملة محتملة له لان المذكور مغاير عن المقد بخلاف المغايرة التي في الضابطة الاولى كما ذكرنا فان قيل ان هذا ليس الا التعايد الاعتباري فعلى هذا ينبغي ان يكون القسم الاول تاكيد لغيره ايضا لوجود التعايد الاعتباري فيه

لان مضمون الجملة او لا يحتمل الجملة وثانيا منصوص عليه بلفظ المصك والمنصو عليه مغاير من المحتمل
فيثبت التغاير لا اعتبارى في الاول ايضا قلنا انه لما لم يكن الجملة الاولى محتملا غير المفعول المطلق
صادره ومحتملا كثنى واحد بخلاف هذه الجملة لانه كما يحتمل الصدق يحتمل الكذب فلهذا لا
يعتبر التغاير فيها بخلاف الاول **قوله** ويحتمل الخ جواب ثان عن السؤال المذكور وهو ان
التاكيد ايضا محال وحاصل الجواب ان هذا تأكيد لنفسه ايضا لكن اللام في قوله لغيره ليست بعللة
للتاكيد بل للاجل فصار المعنى للاجل فم غيرة عن المخاطب وهو الكذب قيل فعمل هذا لا يثبت
حسن التقابل بين هذا وبين الاول لان التقابل عبارة عن اتحاد الشئيين في كل الاشياء لا
في شئ واحد وههنا ليست كذلك لان اللام في قوله تأكيد لنفسه علة التاكيد وفي قوله تأكيد
لغيره ليست كذلك الا ان يقال ان اللام في الاول للاجل ايضا فصار المعنى ويسمى تأكيد للاجل
تقرير نفسه فلذلك قال الشاذية وعلى هذا ينبغي ان يكون اما حاصله انه جاز ان يكون اللام
في الضابطة الاولى ايضا للاجل لا تأكيد لنفسه بان يكون نفسه علة للتاكيد
ففي قوله لنفسه ان يتكرر ويتقرر لنفسه في الذهن فحينئذ يحسن التقابل لان الضابطة
الاولى مغايرة عن الثانية في شئ واحد وهو عدم احتمال الغيرة في شئ آخر وانما وجب
حذف الفعل القيام القرينة لان الجملة من حيث ثبوت الخبر للمبتدأ تدل على نفس المحدث ومن
اشتماله على الضمير الغائب تدل على الفاعل هو لا يكون الا للفعل فعلم ان الفعل ههنا محذوف
فيكون تقديره زيد قائم حتى حقاى ثبت قيام زيد ثبوتها والقرينة العامة هو نصب المفعول
المطلق ونفسه **قوله** ليند فم الخ دفع توهم وهو ان قوله للاجل غيره لا يصلح ان يكون علة باعثة
لهذا التاكيد فاجاب بقوله ليند فم الخ حاصله ان المراد ان تغاير المؤكد للاجل ان دفع غيره
قوله وعلى هذا الخ دفع دخله هو انه اذا كان اللام في قوله تأكيد لغيره للاجل لا تدفع ولا معنى
للاندفاع لنفسه فلا يصح للتقابل ولا يحسن حاصل الجواب ان اللام ههنا ايضا للاجل لكن بمعنى التكرار والتقرر
فحس التقابل ليس حسن التقابل ههنا لان في هذا القسم ايضا التاكيد لنفسه ليتكرر ويتقرر ومعنى ذلك
التاكيد ليند فم الخ حاصل الجواب ان الغرض من هذا دفع الغيرة ليس فيه التقرير لنفسه منظورا وان كان
لازما ضمنا وكذلك الغرض في التاكيد لنفسه التقرير لنفسه ليس لان فاع منظورا وان كان مستلزما له
قوله اى على صيغة التثنية الخ **جواب** سؤاله هو انه لا مطابقة بين المثال والمثالي لان
قوله اى عليك وسعديك ليسا بمثنى لعدم معنى التثنية فيهما بل للتكرار والتكثير والمثالي مصحح بان
يشترط فيه ثبوت لفظا ومعنى وفي المثال يوجد اجاب بما ترعى حاصله انه ليس المراد بالمثنى
معناه الحقيقي بل ما يكون على صورة التثنية وليس بتثنية حقيقة والواو في قوله وان لم يكن للحال
والهمزة فيه مفتوحة والنون ساكنة فيثبت بان الوصلية لان القا عطف فيها التقوية بجانب المقابل
فيهم منها ان حذف الفعل فيما اذا كان للتثنية واجب بالطريق الاولى والاخرى كذلك

لان حذف الفعل في نحو ضربت ضربين ليس بواجب ان هذا يقتض على ضربين في ضرب
ضربين لان ضربين ايضا على صيغة التثنية مع انه لا تجب حذف الفعل الناصب له لان المراد بالتثنية التثنية
للتكرير والتثنية والتثنية وما ضربين في ضرب ضربين فالتثنية فقط وفيه اشادة الى ان قصد معن التثنية
او التكرير ليس بشرط كما زعم بعض شارحين وان صحته فصدق لتكرير من التثنية من جهة التثنية اختصاصا
مفردين فان الرجلين بمنزلة جمل واحد وانما وجب المحذوف في هذا القاعدة لا غناء تكرير المحدث
من تكرير الفعل قوله للتكرير انما هو جواب سوالك هو ان التكرير لا يجاوز من التثنية ايضا فلا معنى
لازادة التكرير من التثنية **حاصل الجواب** ان المراد منه التكرير فيصح الازادة **قوله** ولا
في تميم انما اعتراض على المصطلح حاصله انه لا بد للمصطلح ان يذكر قيد لاضافة لان حذف الناصب
انما يجب فيما اذا كان مضافا الى الفاعل او المفعول نحو ليك او سعديك واما اذا لم يكن مضافا
نحو كرتين في قوله تعز ثم ارجع البصر كرتين فلا يجب حذف الفعل الجيب بان المصطلح لم يذكر هذا
القيد اكتفاء بالمثال **قوله** اي رجعا انما هو جواب سوالك موافقا لاسلم ان كرتين مفعول مطلق
لان المفعول المطلق عبارة عن المصطلح الذي كان معنى الفعل مشتقا عليه ههنا ليس كذلك لان
معنى رجع مشتمل على رجعا على كرتين فاجاب بقوله اي رجعا انما هو حاصله ان كرتين مفعول
مطلق باعتبار الموضوع المحذوف فيكون تقديره فارجع البصر رجعا مكررا كثيرا والرجع بمعنى
التكرير والتكرير **قوله** في جعل المثال انما هو هذا رد على الفاضل الهندي لانه قال في الجواب عن ذلك
الاعتراض ان المصطلح انما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بالمثال لان المثال من تمام القاعدة فلا حاجة الى ذكر
عليه وجه الرد ان جعل المثال من تمام التعريف لا فائدة هذا القيد تكلف اذا شاعرت تمام التعريف
بدون المثال لان المثال انما يذكر لا يضاف للمثال الا تاما لان المثال ليس بمجزع من التعريف على ان القيد
بالمثال يفيد ظاهرا اشتراط كون الشيء للتكرير واشتراط الاضافة الى المفعول وكون ذلك المفعول ضميرا
مخاطبا وهو باطل والجواب عم من جانب الهندي ان التكلف باطل اذا لم يكن فيه فائدة وههنا يوجد
الفائدة وهو التفتن الى المصطلح او رد مثال ليم القاعدة ويوضح المثال ايضا ان في كلام الشارح تناقض لانه
قال فيما سبق في اعراب الاسماء الستة ان يكون مكررا موحدا والمصطلح انما تركها اكتفاء بالمثل فيبين قوله هذا
وبين ما سبق تناقض ظاهرا اجيب ان المثال اذا كان جزءا من المسئلة يجوز دخولها في القاعدة كما في الاسماء
الستة اما اذا لم يكن كذلك كما في هذه المسئلة فلا يجوز دخولها في القاعدة **قوله** من تمام التعريف انما هو
ان يقيم من تمام الضابطة فان اطلاق التعريف على الضابطة غير جائز شاعرت لان الضابطة بمنزلة التعريف
كون كل منهما مطرا او منعكسا او نقولا فيستنبط عنه ان قوله ومنها ما وقع انما هو التعريف فلذلك قال من تمام
التعريف واذا جعل المثال من تمام التعريف فيكون معناه منها ما وقع منها الذي هو مثل ليك وسعديك كما قال
عبد الرحمن القرطبي على حذف الفعل وهو نص المفعول المطلق والسلا مسد انما هو نفسه قوله من تمام المكان
فيلشارة الى ان المجزئ متعد بالياء كما ان المزيد متعد باللام **قوله** اي اسعدك ولا يحجى ٧٧

الثلاثی فی اسعد حتی یجئ بمغنی المزیں فیہ کیا فی لیبیک **قوله** الا ان اسعد آلا فریقین ہما فی کون کل واحد منہما للتکثیر لکن الفرق باعتبار ان اسعد ہ **قوله** بہ الجار والمجرور کا فی الاصل مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ المفعولان معاً الذ فاعلہ صا لان جزء للمفعولہ الاسم المصطلح علیہ الضمیر المجرور عا ثلک الی اللام الموصوفی المفعولہ کل فی المفعولہ المفعولہ ذکر المفعول بہ بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل شد من طلب غیرہ **قوله** ای ہوا سم ما الخ **جواب** سوال ہوا نہ لایصد التقریر علی فرد من افراد الحد ودلان الضم مثلاً واقع علی المسمی بزید لا علی لفظہ فی ضربت زیداً و علی ہذا القیاس غیرہ فاجاب بقولہ اسم ما حاصلہ ان العبادة علی حذف المضاف لان المفعول بہ من اقسام اللفظ ان کان ما وقع علیہ فعل الفاعل **وحاصلہ** ان للمفعول بہ اسم مدلول ما وقع علیہ فعل لفاعل فیکون من قبیل توصیف الذ لا بوصف المدلول فیہ بحث و ہوا نہ فعلی ہذا یخرج من التعرّف لفظاً فی قولہ تلفظت تکلمت نید لان التلفظ والتکلم لقیعان علی مدلول لفظ زید بل علی نفس زید **اجیب** بان لا نسلم ان الفعل الیس بواقع علی مدلول لفظ زید بل ہوا واقع لان لفظ زید فی قولہ تلفظت زید اسم ہا واقع فی التراکیب نحو زید قائم زید لذ وقع فی التراکیب سم ہا واقع علیہ فعل الفاعل فکل ہذا **قوله** انکفاء بما سبق جواب و ہوا نہ المضافین کر فی تعریف للمفعولہ الاسم کما ذکرہ فی تعریف المفعول المطلق فاجاب بما تری **قوله** والمراد بوقوع الخ **جواب** سوال و ہوا نہ التعریف لایصد علی الضمیر کا کاف فی قولہ نعبا یاک وایضاً لایصیر صاد قاعل زید فی نحو ما ضربت زیداً فانہا من قبیل المفعول بہ مع ان فعل الفاعل الیس بواقع علیہا لان فعل العبادة لیس بواقعة علی اللہ تعالیٰ بلہ والضمر ایضاً لیکن واقعاً علی زید فاجاب بقولہ والمراد بوقوع فعل الفاعل تعلقمہ بنفیا واثباتاً **قوله** بلا واسطہ آہ جواب سوال و ہوا نہ تعریف المفعول بہ لیس بانعلد خول زید فی مرتب زید لانہ ما وقع علیہ فعل المور بواسطہ حرف الجر مع انہ لا یقالہ المفعول بہ بل یطلقون علیہ الجا والمجرور الخا بقولہ بلا واسطہ حرف فی اصطلاحہم بل ہو مفعول بہ بواسطہ حرف الجر کما فی المطلق **قوله** المور واقع علیہ الخ خرج زید فی ہذا التریب عن تعریف المفعول بہ وان کان مسمی بالمفعول بواسطہ حرف الجر **قوله** والمفعول المطلق الخ ای خرج المفعول المطلق بشئ ینفہم ذلک الشئ عن تعریف المفعول بہ ذلک الشئ ہو مغائرہ المفعول بہ بفعل الفاعل فان المفعول المطلق عین فعلہ حاصلہ ان المفعول المطلق خارج عن الحد لانہ متحد مع فعل الفاعل والمفعول بہ مغائر لانہ وقوع الفعل والمواقع مغائر للواقع وفیدان المفعول المطلق ایضاً مغائر من فعل الفاعل لان الفعل کلہ المفعول المطلق جزء والکل مغائر للجزء **اجیب** بان المراد بالاتحاد الاتحاد فی المعنی التضمنی للفعل لا المطابق **قوله** والمراد الخ **جواب** سوال و ہوا نہ ہذا التعریف یصد علی زید فی نحو ضربت زید علی صیغۃ المجرور فان فعل الفاعل واقع علیہ مع انہ لا یقالہ المفعول بہ بل یسمی مفعول ما لم یسم فاعلہ حاصل الجواب ان المراد بفعل الفاعل فعل عتبار اسنادہ الی الفاعل و اسناد ضرب علی صیغۃ المجرور الی الفاعل غیر جائز کما تری **قوله** حقیقۃ و حکماً الخ **جواب** سوال و ہوا نہ ینقض علی

درم فی اعطی زید درہا فانہ مفعولہ بمعان اسناد اعطی علی صیغۃ المجهول الی الفاعل غیر جا
 اجاب بقولہ حقیقۃ الخ **حاصلہ** ان المراد بالفاعل عم من ان یکون حقیقۃ او حکما اما الحقیقۃ
 کالتاء فی خبر زید و اما المحکمۃ کزید فی نحو اعطی زید درہا فانہ مفعول ما لم یسم فاعلہ
 والفاعل المحکمۃ قائم مقام الفاعل الحقیقۃ **قولہ** وبما ذکرنا الخ **جواب** سوالہ و ہوان الاصل فی
 العبادة لا یجاز و الاختصاص فالو قال المصم ما وقع علیہ الفعل بدن ذکر الفاعل لکان اخصر فاجاب
 بقولہ وبما ذکرنا الخ **حاصلہ** ان المصم لو قال کذا لکن لا یفہم ان المراد من الفعل مطلق الفعل و
 الامر لیس كذلك بل المراد بالفعل الفعل الذی اعتبرا سنادہ الی الفاعل **قولہ** العاملا الخ ۶۶
جواب سوالین احدہما ان تقدیم المفعول علی الفعل و تاخیرہ مما ینبغی ان یدکر فی
 بحث الفعل لا فی بحث الاسم لکن من احوال الفعل فلا بد من ذکرہ فی بحث الفعل و ثانیہما ان
 التخصیص بالفعل باطل لانہ کما یقتضی علی الفعل یتقدّم علی شہبہ ایضاً **اجاب** بقولہ العامل فیہ فہو
 اندفعہما **حاصلہ** ان المراد بالفعل الفعل الذی ہونا صلب للمفعول بہ فصار من متعلق الاسم
 فلا یرد اعتراض شہبہ الفعل ایضاً عامل فیہ **قولہ** متقدّم و متاخر امثال الاول و زید ضرت و مثالا لثانی خبر
 زید **قولہ** لقوة الفعل فہما قیل من انہ انما خص بالفعل بالذکر لاصالۃ انکان التقدّم لا یختص
 بالفعل بل یجری فی غیرہ من العوامل ما لم یمنع مانع او اراد بالفعل العاملا و فی الکلام حد المعطوف
 اعنی الفعل و غیرہ من العوامل کذا فی الغایۃ فان قیل کما یجوز تقدیم المفعول بہ کذا لکن یجوز تقدیم سائر
 المفاعیل سوالمفعول معہ فلم یخص المفعول بہ بالذکر **قلنا** لان الکلام فی المفعول بہ لا یختص بالحقک
 و انما یجوز تقدیم المفعول معہ لوعایۃ اصل الواو لانہ للعطف فیکون محله وسط الکلام فلا یجوز ۶۷
 التقدیم **قولہ** اما جواز الاشارة الی تقدیم المفعول بہ علی الفعل لیکون باحدا الامور الثلاثة اما جائزا و
 واجب او مستعم کذا فی العصمۃ **قولہ** الله اعبد فاعبد فعلا و فاعلہ و الله مفعولہ قد علیہ ۶۸
قولہ و وجہ الحبیب اتمنۃ الخ **قولہ** اتمنۃ فعل و فاعلہ و وجہ الحبیب مفعولہ ثم فہو مضاف و الحبیب
 مضاف الیہ اتمنۃ در اصل تنی بود یا تحرک یا قبلش مقحوم آن یا را با فہم بدل کردند اتمنۃ شد **قولہ** هذا ای تقدیم
 للمفعول بہ ہذا **جواب سوالہ** و ہوانہ ینقض بقولہ لسانک فی نحو من البر ان تکف لسانک
 فانہ مفعول بہ لقولہ تکف معان تقدیمہ علیہ غیر جائز **اجاب بقولہ** ہذا الخ و اما
 لم یجوز تقدیم المفعول بہ ہنا علی فعلہ لان ان المصکنتہ اذا دخل علی المضارع یصیر بتاویلا المصدر
 فیصیر جانب الفعلیۃ فیہ ضعیفا فلا یجوز فیما قبلہ **قولہ** العاملا الخ **جواب** عن اسولۃ ثلثۃ
 کما فی المرفوعات فی المفعول المطلق فی قولہ المصم وقد یحذف الخ **قولہ** لقیام قریۃ اللام
 لبيان الوقت لا للتعلیل و لا یلزم التلا فہم فی کلام المصم لانہ یعلم من قولہ لقیام الخ و جوب الخ لان
 علۃ الشئ ان کان موجودا فیکون معلولا فضرریا و یعلم من قولہ جواز ان الحذف
 لیس بواجب **قولہ** مقالۃ فیہ اشارۃ الی جواب سوالہ و ہوان التباہا من القرینۃ

هو المقالية فيجرب عليه بقوله مكة المتوجه إليها فانه مفعول به قد حذف فعله مع ان القرينة المقالية لم تكن موجودة فاجاب بقوله مقالية وحالية **قوله** فحذف الفعل لتحريك تطبيق المثال مع المثال **قوله** تخصيصها جواب سؤال هو ان تخصيص هذا الموضع لا يرفع باطلاً لأنه كما يتحد الفعل جواباً في هذه المواضع الاربعة كذلك في المواضع الاخر كما بين الشارح قد سمعها اجاباً بما ترى حاصله ان تخصيص لكثرة المباحث لا تخصيص يمكن ان يجاب الاغراء داخل في التحذير لانه مشابهة في الصور والمذم والذم والترحم داخل في المنادي لانه كما ان المنادي مخصوص بين امثاله بالذم والتمجيد والذم والترحم مخصوص من بين امثاله بالذم والترحم **قوله** باب الاغراء معناه تيز كرون مثاله اخاك اخاك اي الزم اخاك حذف الفعل الضيق الوقت **قوله** على المذم نحو الحمد لله الحميد اعني كحميد **قوله** والذم نحو اتاني زيد لفاسق غنى الفاسق **قوله** والتمجيد نحو مكرات بزيد المسكين اعني به المسكين **قوله** من تلك المواضع التحذير فيشارة الى ان اللام في الاول للعهد **قوله** مقصود على السماع جواب سؤال هو ان حذف الفعل في الثاني هو المنادي وفي الثالث وهو ما ضمير عامله في الرابع وهو التحذير يسمعه من العرب ايضاً فعلى هذا لا يصح مقابلة هذا بما عده اجاب بقوله مقصود **قوله** لا يتجاوزنا في بخلاف ما بعد فيجرب لا يرد شيء **قوله** اي اترك امرء ونفسه معنى المثال كحث على الفرار عن نفس المرء ايضاً لانه عطف نفسه على امرء فيكون بمنزلة تكرير امرء فكانه قيل اترك امرء امرء والواو بمعنى مع اي اترك امرء مصاحباً مع نفسه فلا تعرض له فيكون مراده قصر اليد للساعة المرء فصامعناه بالفتحة على هذا التقدير كونه من دست زدن اين مردوزبان از نصحت كردن دشمن ادا دن اين **قوله** امكاناً التحذير فيشارة الى ان الاهل ينجي بالمعنيين المكان للجموع والاقرباء وايا ما كان فالمعنى يكون صحيحاً **قوله** الموضع فيشارة الى ان الثاني صفة للموصوف المحذوف وهو الموضع **قوله** من تلك المواضع فيشارة الى ان اللام في الثالث للعهد فان قيل ان **قوله** الثاني مبتدأ وقوله المنادي خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لان المنادي ليس بموضع قلنا في العبارة حذف المضائق في الموضع الثاني موضع المنادي **قوله** اقباله فان قيل هذا التعريف ليس بجامع لافراده لان كل فرد من افراده ليس بمطلوب اقباله بل المطلوب اقباله ولو قلنا في العبارة حذف المضائق في الموضع الثاني اقبال مدلوله **قوله** المطلوب اقباله اي اسم مطلوب اقباله لكنه تركه اكتفاء بما سبق من انه لا بد من اعتبار الاسم ويجوز ان يرد الاسم باللام الموصولة ويجعل كناية عن الاسم بهذا اندفع ما قيل ان ما يطلب اقباله هو الذات والمنادي من اقسام الاسم ووجه الاندفاع انهم يجوزون صفات المدلولات على ذاتها وبالعكس **قوله** بوجهه وبقلبه جواب سؤالين الاول ان هذا التعريف لا يصدق على من يري في نحو يازيد اذا كان مقبلاً اليك ومعانقائك لتحصيلاً لحاصل والثاني ان طلب التوجه بالوجه غير صحيح اذا كان بين المنادي والمنادي حائل كالحائض مثلاً لانه منادي مع انه لا يتصور طلب الاقبال منه لوجود المانع اجاب بقوله بوجهه وبقلبه حاصله ان التوجه اعين ان يكون ابتداءً وبقاءً والثاني ههنا متحقق وعن الثاني ان طلب التوجه اعم من ان

انیكون بالوجوب والقلب الثاني متحقق ههنا فان قيل يخرج من الحمد يا الله فانه منادى لا يصدق عليه تعريف
 المنادى لعدا كونه مطلوباً قال قلنا انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوباً لا جابة فيكون منادى بهذا الاعتبار فان
 قيل يخرج عن الحمد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوب به قيل انه مطلوب الاقبال لسماع
 النهي ومنهي عن الاقبال بعد لتوجه واختلاف الجهمتان كذا في غاية التحقيق قوله او حكما جواب سوال وهو
 يخرج عن الحمد ياسماء ويا جبال ويا ارض في قوله تع يا ارض ابلي ماء وياسماء اقلعي غيره ذلك مما
 لا يتصور طلب قبالة لوجه ولا قلب لانهما لا يكون الا لذات العقول ولا راجع لهذه الاشياء مع انها منادى
 لجاء بقوله او حكما حاصله انها داخل في المنادى المطلوب توجه بوجه لانه اعم من ان يكون حقيقة مثل
 يا زيد او حكما اي مجازا مثل يا جبال وبين العلاقة بينهما بقوله انها نزلت الخ قوله بخلاف المنادى
 الخ جواب سوال هو انه على هذا ينبغي ان يكون المنادى ايضا منادى حكما لانه مطلوب قبالة بحرف
 نائب منادى ادعو وينزل المنادى اول منزلة من له صلاحية النداء فادخل عليه حرف النداء بلا دخل المنادى
 في المنادى الحكمي في لانه قبل الموت منادى حقيقة اتم عرض له الموت فخرج صاذا كذا المنادى بعد باب المنادى
 بابا عليه مستند كما اجاب بقوله بخلاف المنادى وحاصله ان المنادى خارج عن المنادى لان المنادى متفجع عليه
 ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتثنيه منزلة المنادى والمقصود في المنادى طلب الاقبال لان المنادى باب
 واسع كثير الاستعمال وان على السنتهم فلو كان اخلاف المنادى الحكمي في الحال انه منادى مجازا فلزم
 المجاز في الباب الواسع وذا غير جائز لان الصيرورة الى المجاز عند الضرورة في بعض المواضع وقيل انما لم
 يدخل المنادى في المنادى لان كلمة وايد خل على المنادى ولو دخل المنادى في المنادى لزم ان يكون
 كلمة وامن حروف النداء مع انه لم يقل يا احد قوله وفيه تحكم اي في اخراج المنادى وتعيين هذا القول
 من الحقيقة والحكمي ادخال ياسماء تحكمي فرق بلا فارق ودعوى بلا دليل والغرض منها الاعتراض
 على المصنف بان اخرج المنادى بقوله المطلوب اقباله تحكم لان المنادى ايضا منادى حكما كما هو الظاهر من
 كلام سيئو والناسيب دخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل الجيب بان هذا تعسف بعيد
 اذ ليس مقصود المنادى اقبالا لانه لا يوجب من الوجه لا حقيقة ولا حكما اما حقيقة فظاهر اما حكما فلا
 مجازا والمجاز يلحق بالحقيقة وباب المنادى باب واسع كثير لان على السنتهم فلا يمكن جعله مجازا
 ملحقا بالحقيقة بخلاف ياسماء ونحوها لان ياها ليس بباب واسع وكثير لان على السنتهم فاحتج به
 جعله مجازا ملحقا بالحقيقة قوله تفصيل المطلب الخ جواب سوال هو ان قوله لفظا وتقدير
 لا يخلو اما ان يكون مفعولا مطلقا لقوله المطلوب او لقوله نائب او حال عن الضمير في قوله اقباله او
 عن الحرف وهو قوله بحرف فالكل باطل اما الاولين فلان معنى المطلوب مشتق على الطلب ون قوله
 لفظا وتقدير او معنى النائب مشتق على النيابة واما الآخرين فلان الضمير في اقباله راجع الى المنادى
 والاصل في الحال ان يكون محمولا على ذي الحال ههنا لا يصح الحمل لان المنادى ليس بلفظ او تقدير
 بل مقصوده اظهار التام للسامعين بسبب المنادى وليس مراده طلب اقبالا لانه

بار مفلوظا ومقدّما وهكذا الحرف فاجاب بما ترى حاصله ان الكل صحيح على التقديس اما الاولين فلا
 مفعولان مطلقان مجازا باعتبار الموصوفين هو الطلب في الاول والنيابة في الثاني واما على التقديس
 الاخرين فلا هما ممكنان مبنيان للمفعول فكماتقديس مفلوظا ومقدّم **قوله** لفظيا زاد بياء النسبة لصحة
 حمل الصفة على الموصوفين **قوله** واللبنادى ولم يذكر الشق الرابع اكتفاء بالشق الثالث **قوله** نحو
 قوله نعم يوسف اعرض الخ والقرينة على ان يوسف منادى صيغة عرض لانه لو لم يكن منادى يكون مبتداء
 واعرض خبرا عنه خبرية لم يصح لان امر وانشاء هو لا يقع خبر لان الخبر يقتضيه التثنية وفي الانشاءات
 لم يوجد قوله اى الا يا قوم اشادة الى ظهور المنادى المحذوف **قوله** وانتضا المنادى الخ جواب سوال هو
 ان المنادى عند المبدئ منصوب مجزئ النداء عند ابى على اسم الفعل الذى هو حرف النداء فيجوز ان يكون المنادى ما
 نحن في اى مما انتصب المفعول به بامره اجاب المحذوف اجابا اثر حاصل من كلام المصنف مبني على مذهب
 سيبويه **قوله** وعند ابى على اه اعتراض عليه جوازا لان الهنزة من ادوات النداء حرف واحد اسم الفعل
 لا يكون اقراص حرفين والثاني ان اسم الفعل مع فاعله جملة فينبغي ان يكون حرف النداء بدلا من المنادى
 جملة والثالث ان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل الرابع ان اسماء الافعال على قسمين احدهما ما كان
 بمعنى الامور ثانيا ما كان بمعنى الماضي هذا ليس منهما بل بمعنى المضارع المتكلم الواحد الخامس ان
 حصل اسماء الافعال في التسعة باطلا جيب عن الاول بان ادوات حرف النداء لكثرة استعمالها جاز
 فيها ما لا يجوز في غيرها **وعن** الثاني بانه قد يعرض الجملة ما لا يستقل به كلام تام كالجملة القسمية و
 الشرطية فانها العروض والقسم والشرط خرجتا عن الاستقلال ومع المقسم عليه الجزاء صادقا كلاما
 تاما فيجوز ان يخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال بل المنادى لان النداء لا بد له من المنادى **وعن**
 الثالث بانه قد يستتر في بعض الاسماء الافعال خوفا بمعنى التوجع **وعن** الرابع والخامس بان
 المحصر في القسمين التسعة باعتبار الشبهة **قوله** احد جزئي الجملة لانه فضله خارج من الجملة لا
 مفعول به **قوله** والاخر ضمير مستتر في هذا القول مردود لان اسم الفعل لا يستتر فيه ضمير المتكلم و
 ايضا لم يجز صيغة اسم الفعل على صيغة الحرف **قوله** قد بيان البناء الخ جواب سوال هو ان احوال
 المنادى اربعة الاول هو البناء على الضم والثاني الخفض الثالث البناء على الفتح والرابع النصب ثم
 النصب اصل في المنادى لانه من المنصوبات والبحث في المنصوبات فينبغي للمصنف ان يقدم بيان النصب
 عليها مع انه بالعكس اجاب بقوله قد مخرجى قد ميان كل واحد منها لانها القليلة بالنسبة الى
 النصب لكثير الذي له اقسام ثلثة هي للمضاف وشبهه والنكرة والقليل مقدّم على الكثير **وقيل** قد المجموع
 الثلثة على النصب لقلتها باعتبار محلها اثنان مقرر معرفة ومستغاث وان كان المستغاث على قسمين
 باعتبار كونه باللام او الالف او لقلتها بحسب الحقيقة والاستعمال وانما بنى على الحركة فراق بين
 ما كان بنائه اصليا او غير اصل لان بناء المنادى عارضى في شبه المعرب وانما بنى على
 ما يرفع به لانه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى المضى الى بياء المتكلم اذا حذف منه الياء

اكتفاء بالكثرة نحو يا غلام ولوبي على الفتح يلتبس بالمندى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف ايضا بعد قلبه
بالالف اكتفاء بالفتحة كما في بعض اللغات نحو يا غلام متوسط **قوله** في غير صوة النداء جواب سوال
وهو ان الضمير في يرفع ويبنى عائد الى المندى فيكون المعنى ويبنى المندى على ما يرفع المندى به فيجوز
من كلامي المصنف تناقض ظاهر لان **قوله** ويبنى صريح في البناء وقوله يرفع مشعر على الاعراب لان الرفع من
القباب المعرب اجاب بقوله في غير الخ حاصله انه لا تليق فيجوز لان البناء انما هو في صوة النداء بعد دخول
حرف النداء عليه الرفع في غير الخ دخول حرف النداء عليه **قوله** او الفعل جواب ثان عن ذلك الاعتراض
وفي هذين الجوابين رد على الفاضل الهندى لانه قال في الجواب عن ذلك الاعتراض ان الضمير في الفعل
الى الاسم لا الى المتكلم كما ذكر السناخ هذا القول المردود بقوله ارجاء الضمير نحو وجب الرفع عليه
غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام سوق لبيان المندى دون مطلق الاسم الا انه مذكور في ضمن
المندى **قوله** الا يكون الخ جواب سوال هو ان الشرطية منقوضة بنحو يا زيدا ويا زيدان لانهما مبنيان على
يرفع مع انهما ليسا بمفردين بل الاول تثنية والثاني جمع لا مفرد وايضا لا يطابق المثال بالمثل اجاب بما ترى حاصله
ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف وشبهه سواء كانت تثنية او جمعا **قوله** المناسب فيه اشارة
الى ان كلمة كان ناقصة فالضمير فيها ارجع الى المندى وهو اسمها ومفردا اخبرها **قوله** الا بانضمام
امرا خالية نحو طالما في ياطالعا جبلا فانه لا يتم معناه بل ان ذكر الجملة **قوله** قبل النداء **جواب**
سوال وهو ان نحو يا رجل نكرة فلا يطابق للمثال بالمثل اجاب بما تراه **حاصله** ان تعريف المندى
اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او معرفة بعد النداء بعد دخول حرف النداء فالرجل في مثل يا رجل
وان لم يكن معرفة قبل النداء لكنه معرفة بعد النداء **قوله** لكاف الخطاب الحرفية والفرق بين الكاف
الاسمية والحرفية ان الاولى اما يصح وقوع الاسم الظاهر موقعه بخلاف الثلاثة فان قيل كيف
يقع الاسم الظاهر الذي هو في حكم الغائب موضع الكاف الذي هو الخطاب قلنا ان الاسم الظاهر
لما جعل المندى صار في حكم المخاطب وانما وقع موضع الكاف الاسمية دون الحرفية لان
جعل الاسم بمنزلة الاسم اولى من جعله بمنزلة الحرف **قوله** وكونه مثلها جواب سوال هو انه يتقضى
على المندى المتنا نحو يا عبدا فانه ايضا وقع موقع الكاف الاسمية مع انه ليس بمبنى على الضم كما
عند بقوله وكونه الخ حاصله ان مناسبت المندى المعرفة بالكاف الاسمية تامة لان كل واحد منهما
مفرد معرفة بخلاف المندى المضافا فانما وان كانت معرفة لكنها ليست بمفردة فكان مناسبتها بالكاف
الاسمية **فان قيل** ان المناسبة موجودة في المستغاب باللام مع انه معرب قلنا ان المشابهة بينهما ضعيف
بسبب اللام لانها من خواص الاسم وخاصة الشيء يقوى جهة الشيء وجهة الاسم الاعراب فاعرب
قوله وانما قلنا جواب سوال وهو ان الاصل هو الاختصار فينبغي ان يقول انما بنى لوقوعه موقع
الكاف الاسمية بل ان ذكر قوله المشابهة لفظا او معنى الخ اجاب بما تراه **قوله** معرفة قبل النداء لا
يقال فعله هذا يلزم اجتماع التعريفين لانه **قوله** المنوع اجتماع التي التعريف لا يقال يلزم

من ذلك لاجتماع في المنادي المضاعف الى المعرفة قلت صوة الاضافة ليست نصافي التعريف مع ان
 محال الخول مختلف كذا في الغفوقوله **ايخرج جواب** عن اسوثة احدى ^{ها} وهوان الخفض حقيقة
 في الحركة فخرج يد بخو بالريث فانه من قبيل المنادي المستغاث مع انه ليس بجور بالحركة بل بالحرف وهو
 الباء وثانيها ان خفض صفة المخافض فلا يكون احوال المنادي وايراد ههنا خرج عن البحث وثالثها
 ان خفض لغارسية فوكشيد فلا يستقيم المعنى لان المعنى ^{فوكشيد} يشوب الام استغاث اجا عند بقوله **ايخرج** الجواب
 حاصله عن الثالث انه من قبيل ذلك كالحرف الخاص اداة العام وعن الثاني والا ولان الخفض بمفعول لا بخارج
 وهو صفة للمنادي فلا يلزم **ايخرج** قوله **اي بلام** جواب سوال هوان الاستغاث ليست بذات
 اللام لعلى اللام فيها فاعلم هذا لا يصح اضافة اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذي الحرف اجاب
 بما ترى حاصله ان هذا الاضافة مبنى على اني ملا بستة كما ترى وهو خوله وقت الاستغاث **قوله**
 وهي لام التخصيص جواب سوال هوان اللام يحكي له عن كثرة التعليل والتخصيص بمفعول مع القول
 كما ذكر في موقعه فاي معنى مراد ههنا اجاب عنه بقوله **هي لام** التخصيص لان المنادي المستغاث خصة
 من بين امثاله بالاعاء والطلب **قوله** وانما فتحت جواب سوال هوان لام الاستغاث لام الجارة ولام
 الجارة اذا دخلت على الاسم الظاهر يكون مكسول لا يلبس بلام الا بابتداء اجا بما ترى حاصله انما فتح لئلا
 يلتبس بالاستغاث لانه لا يتعين لان يكون مستغاثا **قوله** لم يعلم الخ فيه نظرا وهو ان لا يلبس المطلق بلبس
 بالاستغاث لانه متعين لان يكون مستغاثا له **اجيب** عن ان عدل الالتباس في الماد المخصوصة لواقعها
 اللفظ الاخر لانه لا يلتباس المذكور ففتح لاطراد الباب **قوله** لم يعكس ^{سوال} هوان الغرض من فتح
 اللام التفریق بين المستغاث له وهو يحصل بالعكس ايضا فاجاب بما ترى **قوله** كاف الضمير لان
 الضمائر كثير الاستعمال في قبضة التخفيف والفتح اخف فلذا فتحت لام الاستغاث مع كاف الضمير
 لان وضع الضمائر لا يجاز والاختصار فان الخفة مطلوبة فيها **قوله** من فتح لام المعطوآه لانه يكون
 منادى حقيقة وعجموع المنادي مع حرف اللام معطو على المجموع السابق فتوه المستغاث عند وف
 المستغاث مذکور **قوله** انما عرّب الجواب سوال هوان للمنادي المستغاث لانه وقع موقع الكا الامية فينبغي ان
 يكون مبنيا اجاب بما ترى حاصله ان بناء المفرد المعرفة للتشبيه ضعفت ذلك المشابهة بسبب اللام فاعيد الى
 الاصل وهو الاعراب على اللام الجور فاجوب المنادي **قوله** لان علمته بانه الخ فان قيل ان دخولا الجمل
 على غير المنص لا يوجب ضم مخو مرت با حيد فكيف يوجب اعراب المبني يعني دخولا الجمل لا يخرج
 الاسم عن تأثيره في الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدا الضمير كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروج
 عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل متحكم محض على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على
 الاسم المبني لم يصرفه يا بدخولها كقولك هذا المال خمسة عشر رجلا ولهذا الرجل على ان المفرد ههنا
 بمقابلة المصن لا بمقابلة التركيب وبالنزید بهذا المشابهة فلا يخرج المنادي من الافراد بالتركيب مع الجا
 لان التركيب مع الجار غير مقبر حيث جاء الفصل بينه وبين الجور بالحرف الزائد في السعة نحو قوله تعد

فَمَا دَحَمِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ بِخِلَافِ التَّكْيِيبِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ **اجيب عن الاول** بان
 علة البناء في غاية الضعف والبناء مدعى قوى فاذا ضعفت العلة بدخول الجار يصير الى الاصل وهو
 الاعراب ولا يبعد ان يجاب عن الثانى والثالث بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة
 للام لقوتها ولقررها كما في تنازع الفعلين **قوله** بلاى التجب التهديد فلاضافة ايضا لا دنى ملاية
قوله وكيف الخ هذا اعتراض اخر حاصله انه يلزم عند صدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها كطية
 من عند ذكر هذا المنادى **قوله** بالمهد والباء فيه بغير الى **قوله** ليحضر الخ والضمير فيه في قوله
 منه وفي قوله الم خصومه راجع الى المهد واسم مفعول **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على قوله و
اجيب عن لام التجب بوجبا اخر حاصله ان لام التجب يجوز فيها الفتح والكسر فعلى تقدرك كثير
 الماء والدأهى مستغاثه والمستغاث محذوف فحينئذ لا يرد الاعتراض واما على تقدرك الفتح فيرا انك
 عليه ان المنادى حينئذ محذوف ايضا فكيف يجعل اللام مفتوحا وليس فيه ما يقتضى فتحها وهو
 التباس المستغاث بالمستغاث له فلا التباس ولا وقوع موقع الكاف ويمكن ان يجاب عنه بانه
 وان لم يكن منادى لكنه واقع موقع المنادى فيكون اللام فيه مفتوحا كما في المنادى لا قضاء
 العلة **قوله** ظاهره ظاهر باعتبار ان المذكور من الماء وغيره ليس بمنادى بل المنادى
 محذوف فلذلك كسرت اللام **قوله** لا تنفاه ما يقتضيه فتحها وهو وقوع المنادى موقع
 الكاف الاسمية والمذكور من الماء وغيره في المثالين المذكورين مما لم يكن منادى ينبغى ان
 لا يصير اللام فيه مفتوحا لعل وقوع موقع الكاف الاسمية **اجيب** بانه واقع موقع المنادى
 فلخذ حكمه في فتح اللام **قوله** ويفتح اه فان قيل ان هذا لا يثبت المد لانه يجوز ان
 يقتضيه الالف الفتح ومع ذلك يكون الاسم معر بابا لا عرابا التقديرى كما في غلام **اجيب**
 عنه بان الكلام في لفظ المنادى لا في تقديره **قوله** اى يبنى الخ جواب سوال وهو ان ذكر قوله و
 ينصب الخ مستغن عن ذكر قوله ويفتح لان النصب الفتح شئ واحد فلا حاجة الى ذكره **اجاب** عنه بقوله
 اى يبين حاصله ان المراد بقوله يفتح هو البناء على الفتح وبقوله ينصب لا على **قوله** لان اللام ٠٤٦
 يقتضيه الجر والالف الفتح الخ هذا علة عند اللام فان قيل ان قوله والالف عطف على قوله اللام
 وقوله الفتح عطف على قوله الخ فعلى هذا يلزم عطف الاسمين على معمولي العاملين المختلفين
 وذلك لا يجوز الا ان يكون المجرى مقدما وهو لم يوجد هنا قلنا ان قوله الفتح معمول الفعل ٠٤٧
 المحذوف فجزى يكون تقدير العبادة لان اللام يقتضيه الجر والا ف يقتضيه الفتح فعلى هذا يكون
 عطف الجمل على الجملة وهو جائز في ان المجرى يكون بالفتح كما في غير المنصرف فلا يكون بين
 اثريه تانف في هذا الصوة كما في لاحد قلنا ان اثر اللام الاعراب واثر الالف البناء واعتبارها الفتح
 لواحد اعرابا وبناء محال فيه ان اللام يقتضيه الجر لفظا وتقدير او محلا والالف يقتضيه ٠٤٨
 الفتح لفظا فلا منافا بين اثريهما كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء التكلم

فان الیاء یقتضی کثرت ما قبل الیاء واعرب بالاعراب التقیدی فلیکن ہنہا کذلک **قولہ** ان المراد بقولنا بین اثنیہا تناف التنافی فی الجملة وهذا التقید کاف لعدم حسن الجمع بینہما **قولہ** تناف فکذا بین مؤثنیہما **فانقیل** ان بین کلامی الشارح تناف ظاہر وهو عبادۃ... عن التناقض الغیر الصحیح لان قولہ تناف صریح فی عدم جواز الجمعۃ بین اثنیہما وقولہ فلا یحسن الجمع مشعر علی جواز الجمعۃ بینہما الا ان یقال ان قولہ فلا یحسن بمعنی لا یجوز او هذا التنافی فی الامور الاعتباریۃ لا فی الامور الحقیقیۃ فلذلک قال فلا یحسن ولم یقل فلا یصح **قولہ** للوقوف لئلا یتبس بالمنادی المضی الی یالم تکلم ثم لیدلک الیاء بالالف نحو یا غلامی **قال** وینصب ماسواہا **فان قیل** ان ان ادید ان نصب لفظا وتقدیرا لا یشتمل بخوئیوم لا یتفق ما لا یبوء اذا سمي بہ رجلا لان الیوم منادی وليس بمفرد معرفۃ ولا مستغاث بل مضاف فیکون داخل فی قولہ سواہا مع انہ لیس منصوبا بل مبنی علی الفتح ویکون منصوبا محلا وکذا یاخمسۃ عشر ویاتابط شر اذا سمي بہما رجلا وان ادید ان نصب عام من الثلاثۃ ففی هذا الحکم کل المنادی مشترک ولا تخصیص بماسواہا اجیب عنہ ان معنی المتن یتروک علی النصب اللفظی والتقیدی ان کان معربا قبل دخول الیاء یتروک علی النصب المحلی ان كانت معربا محلیا وانما یتعرض لهذا الاحتمال صراحتا اعتمادا علی ما عرفت من حکم سائر المبنیات الواقعة موقع المعرب **قولہ** ای ماسواہ الخ جواب سوال وهو ان ینبغي ان یقال ماسواہا لان الذکور انما هو اکثر من اثین کما تری اجاب ہما تری حاصلہ ان الذکور قیام منادی مفرد معرفۃ ومناد مستغاث بای شئی کان بلام الاستغاثۃ والالف الاستغاثۃ **قولہ** او جواب سوال وهو ان ینقض بخوئیۃ القوم لانہ داخل فیما سواہما مع انہ غیر منصوب اجاب ہما تری حاصلہ انہ منصوب تقدیدا **قولہ** ان کان معربا الخ جواب سوال وهو ان ینقض بخوئیۃ یوم ینفع الصادقین صدقہم وخوئیۃ یوم لا یتفق ما لا یبوء ویاتابط شر اذا کانوا اعلاما فانہا داخل فیما سواہما مع انہا غیر منصوبین اجاب بقولہ ان کان معربا الخ حاصلہ ان هذا الموضع مہینۃ قبل دخول حرف التثانی لانہا مضی الی الجملة فلم ینصب لفظا ولا تقدیرا بل محلا **قولہ** ما غیرہ مغیر الخ جواب سوال وهو ان هذا العلة موجودۃ فی التثانی الاول ولا یضر مع انہ لا ینصب واحد منها اجاب بقولہ وما غیرہ مغیر بخلاف التثانی الاول فانہا غیرت فان فیہا وجہ لمغیر اما فی الاولی فهو الوقوع موقع الکاف الاسمیۃ واما فی فهو وقوع ما هو من خواص الاسم عنی بلام المجاہدۃ واما فی الثالث فهو الف الاستغاثۃ التي یقتضی فتح ما قبلہا **قولہ** والقسم الاولی جواب سوال وهو تعدد الامثله باطل فان الغرض من المثال توضیح المثال وهو یحصل بالواحد والآخر الی تعدد فاجاب بقولہ والقسم الاولی الخ حاصلہ ان تعدد الامثله باعتبار تعدد المثل فلهذا اورده ثلثۃ امثله **قولہ** یا طالعاً جبلاً کتوشب للمضی باعتبار ترکیبہ عن العامل المعمول فیہ

انه لو لم يعتبر اعتداده بمقدار لا يصح علمه لان الاسم الفاعل لا يعرب دون الاعتماد على احكام الاشياء الستة المعروفة وان اعتبر لم يكن مشابهها للمضاف لانه موضوع مفرد **اجيب** لان معتقدا على حرف النداء ما قيل ان حرف النداء ليست بواحد منها فمدحوه لان الحصر في الستة باعتبار انها مشهورة وحرف النداء غير مشهورة ويمكن ان يجاب عنه بان معتقدا على الموضوع وهو رجلا **فان قيل** فعله هذا لا يصح المثال لان المندى حينئذ هو الموضوع وهو ليس بشبه المضاف وايضا ان الرجل معرفتي وطالعا نكرة **اجيب** عن الثاني ان الوصف لما قام مقام الموضوع جاز تعريفه ويمكن الجواب عن اصل الاعتراض ان هذا المثال مبني على مذهب الاخفش والكوفيون لا يشترطون الاعتماد على الاشياء الستة المذكورة **قوله** مقولا فيه اشارة الى ان قوله لغير معين صفة لموضوع محذوف اعني به الرجل اي ظرف مستقربا اعتبارا لمتعلق حاله عن قوله **قوله** اي لرجل في اشارة الى ان قوله لغير معين صفة لموصوف محذوف اعني به الرجل **قوله** وهذا توقيت الخ جواب سوال وهو ان تقييد قوله رجلا بغير معين غير جائز لان كون رجل منصوبا لا يحتل المعين حتى يكون قيلا احتوازيا والا لكان مبنيا على الضمة **اجاب** بقوله وهذا توقيت الخ حاصله ان تقييد قوله رجلا بغير معين لتوقيت تعيين النصب فيكون قيلا واقعا لا احترازيا لايكون اشعارا على المخاطب بان المتكلم ناقرا الرجل بالنصب لا بالرفع وليس بتقييد لذاته كما توهمت **قوله** ياحسنا وجهه ظريفا فحسن صفة مشبهة وقوله وجهه فاعله وقوله ظريفا صفة لقوله حسنا فهذا مثال لشبه المضاف لان معنى حسن لا يتم الا بانضمام الوجه مثلا فلا يكون مفردا ولا معرفا لانه لو كان كذلك فلا بد ان يكون للصفة معنى فليض فيقال ياحسنا وجهه الظريفة هكذا نقل عن مولانا وانما يتد بقوله ظريفا لايكون نصبا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معينا فيقال وجهه الظريفة يكون الصفة معرفة **قوله** هذه الامثلة كلها الخ دفع ودخل وهو انه لا بد من ذكر امثلة ما سوا المستغاث **اجاب** بما ترى **قال** توابع للمندى **قيل** ان التوابع باب على صفة مذكورة فيما بعد فلم اورد ههنا هذا التوابع قلنا ان هذا الاحكام ممتاز ومخالف من الاسم التي ذكر فيما بعد باعتبار النداء البناء فلذلك ذكر ههنا **قوله** على ما يرفع به الخ جواب سوال وهو انه يفيض على عمر في نحو يا ذيله وعمر فانه ايضا من قبيل ما ذكرته مع انه لا يجري في الوجهان بل يقيان النصب فيه لا غير **اجاب** بقوله على ما يرفع به حاصله انه ليس المراد بالمندى المبنى المطلقة بل المراد هو المندى المبني على ما يرفع وههنا ليس بمبنى على ما يرفع بل على الفتح **قوله** المفردة صفة التوابع **قوله** حقيقة الخ جواب سوال وهو انه يفيض على الحسن في نحو يا ذيل الحسن الوجه والحسن الوجها هما مثال الرفع والاخر مثال النصب فانه يجري فيه الوجهان مع انه ليس بمفرد باعتبار انه مضاف وايضا يفيض بنحو يا ذيل الحسن وجهه الحسن وجهه فانه شبه مضاف مع انه يجوز فيه الوجهان **اجاب** بقوله

محمدا كافي بر دور كونه كافي الخ

حقيقة او حكما حاصله ان المفرد اعم من ان يكون حقيقة وهو الذي لا يكون مضافا بالاضافة المعنوية اللفظية
 وشبه المضاف كذلك او حكما وهو الذي يكون مضافا بالاضافة المعنوية وان كان مضافا بالاضافة
 اللفظية او شبهه مضافا في هذا المثال وان لم يكن مفردا حقيقة لكنه مفرد حكما لان المضاف بالاضافة
 المعنوية يفيك لتعرف وكذلك التخصيص المضاف بالاضافة اللفظية لا يفيك لتعرف والشبه ايضا
 كذلك فلذلك يجوز فيه الوجهان والى هذا التفصيل الشارح بقوله انما جعلنا الخ **قوله** ثابتة
 للفظ سواء كان اللفظ منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو لم يحلوا على محل الزيد الذي هو النصب لكونه
 مفعولا دعوا لان الظاهر انما يتعلق للمقد اذا كان المقد اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا
 والظاهر بناء كما في يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما في الاستثناء كذا ذكره الرضخ
 باب الممكن وكلا الامرين مفقودان ههنا **قوله** لان المتبوع الخ فصادر تابعه منصوبا لان تابع
 المبنى تابع لمحله محله هو النصب بالمفعولية **قوله** بان لا يكون الخ تفسير للمفردا بحقيقة **قوله**
 وانما جعلنا المفردة الخ اشارة الى ان من قال ان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فيرد عليه المضاء
 بالاضافة اللفظية واشارة الى ان المراد بالمفرد المذكر في قوله ان كان مفردا معرفة حقيقة
 وههنا اعم **قوله** بان يكون تفسير للمفرد الحكيم **قوله** لتد خرافية المضاعفة لتعظيم المفرد من
 الحقيقة والحكمي لانه في تقدير الانفصال في اللفظ لان المضاف عاملا والعامر غير المفعول فكانه حكم
 المفرد لان الاعراب جارية على المضاء اليه **قوله** ولما لم يحل الخ جواب سؤالا هو انه لا حاجة الى ذكر قوله
 من التاكيد والصفة الخ بعد تقييد التوابع بالمفردة لعدم الاحتياج اليه مع ان الاصل هو الاحتياج
 الاختصار وعلى تقدير ذكرها فلم تترك الخ خامس هو البدل ولم يقدل لبعض من هذا المذكور است
 بقيد كالمعطوف بالحرف فانه قيد بالمتنوع دخول يا عليه لم يقيد البعض الاخر اجاب بان **قوله**
 اي المعنوي الخ جواب سؤالا هو انه ينقض على نحو يا زيد زيد فانه تاكيد مع انه لا يجوز فيه
 الوجهان بل هو مبني على الصفة فاجاب بقوله المعنوي هذا التفسير من المصنف بينه في شرح الفصل
 تبعا للجمهور وتبعه الشارح ايضا **قوله** في الاغلب الخ في اغلب المذاهب او في اغلب الاستعمال
 بقرينة **قوله** وقد يجوز وقوله وكان المختار كذلك في العصة **قوله** حكما اول لان الثالثة
 عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما اشر الاول فالاول لان كان معربا فكذلك الثاني وان
 كان مبنيا فكذلك **قوله** مطلقا اي سواء كانت مادتها وذا مترا وموضحة او غيرها او سواء كانت
 بحال نفسه او بحال متعلقة او سواء كانت معرفة باللام او لا او سواء كانت عاما او خاصا
قوله يعني المعروف باللام الخ قيل لم يقل والمعطوف المعروف باللام مع انه لا يخصص ليشير
 الى مانع كونه مناد مستقلا وهو المتنوع دخول حرف النداء عليه لينجز عنه يا محمد والله بتعيين
 الرفع في الله فما قيل انه اذا فسر المتنوع دخول الياء عليه بالمعرف باللام يدخل فيه مثل هذا التركيب
 مع ان المعطوف فيه معرف باللام فعلى هذا تفسير الشارح بقوله يعني المعروف باللام

لیس علی ما ینبغی عطمة والمراد من قولہ یادخول حرف النداء فذکر کلمة یا تمثیل لا تحقیق **قولہ** حملا لک
 جواب سوال ^{وہو} **قولہ** علی لفظ ظرف متعلق بقولہ ترفع وهذا التعلق غیر جائز لان کلمة علی لا یصح
 ان یکون صلة لقولہ ترفع لان الرفع یکون بالشیء لا علی الشیء اجاب بقولہ حملا ہ حاصلہ انظر مستقر اعتبار
 المتعلق مفعولہ لقولہ ترفع **قولہ** الظاهر والمقدار جواب سوال ^{ہو} **قولہ** یتقض علی العاقل فی نحو یا فنی
 العاقل فانه مرفوع مع ان لیس للمنادی ضمہ فی اللفظ اجاب بقولہ والمقدار حاصلہ ان ضمہ المنادى
 مقد **قولہ** لان بناء المنادى الخ جواب سوالین الاول ان التحمل علی اللفظ غیر صحیح لان حق تابع المنادى
 المبنى ان یکون تابعا لمحله لان التابع کل شیء معرب باعراب سابقہ واعراب السابق انما هو فی المحل لا فی
 اللفظ والثانی انہ لما کان تابعا للفظہ فینبغی ان یکون مبنا کالمتبوع لان المتبوع مبنى اجلب بما تری **قولہ**
 فی شبر للفرغ یعنی کما ان اعراب المعرب انما هو بعارض العامل کذلک بناء المنادى بعارض وقوعہ
 موقع الکاف الاسمية فتابعة تابع اللفظ کما ان تابع المعرب تابع اللفظ **قولہ** واقتصر الخ جواب سوال
^{ہو} **قولہ** المصلا ودلالتہ للقسم الواحد مع ان هذا التابع علی اربعة اقسام اجاب بقولہ واقتصر
 حاصلہ ان ذکر امثالا الواحد انما هو للايجاز والاختصار لا للمحصص **قيل** علیہ ان هذا المقصود
 بمثالا القسم الآخر فلم اورد هذا القسم هذا المثال دون مثالا لقسم الاخر اجاب بقولہ لانها الخ اے
 الصفة اکثر واشهر فكانت کو مثالها ووقع فی الذی من المبتدئ **قيل** المناسبات بالاشہار لانہا کما مثالا للصفة
 بل انہا کما مثالا للبواقی لیكون مشہوا **قيل** الشہرة علی قسمین ما یکون بالنسبة الی المبتدئ وما یکون
 بالنسبة الی المنتہی والثانی یدکر لیكون مشہوا الی المبتدئ والا ولانہ کما لعدا الاعتدال بہا و
يمكن ان یقال وجه الاختصار علی مثالا للصفة ان بعضهم لم یجوزوا واکون المنادى موصوفا فان التابع
 اذا کان صفة یکون المتبوع موصوفا قطعاً وذلك لان المنادى وقع موقع کاف ادعوا فوق وقع موقع
 المضمر والمضمر لا یوصف **قولہ** استاذ سیبویہ لہ احتراز عن الخلیل الذی کان من اقوانہ وعن
 الذی کان تلمیذہ **قولہ** المتبوع الخ جواب سوال ^{ہو} **قولہ** یتقض علی نحو عمر فی نحو یا نید وعمرو
 فانہ معطوف مع انہ لا یجوز فی الرفع والنصب بل حکم حکم المنادى المستعمل کما ذکرہ فیما بعد اجاب بقولہ
 المتبوع الخ حاصلہ ان المراد بالمعطوف المذکور لان اللام للہذا الخاجی **قولہ** مع تجوز بالنصب
 جواب سوال ^{ہو} **قولہ** یتخذ یجئ علی معینین بمعنی الترجیع ومعنی القطع والجزم فای معنی
 مراد ہما اجاب بقولہ مع تجوزہ یعنی ان قولہ یتخذ یجئ بمعنی یتخذ
 الترجیع لا بمعنی القطع والجزم **قولہ** لان المعطوف بحرف فی الحقیقة
 مناد مستقر نظر ابو عمرو الی جانب اللفظ ونظر الخلیل الی جانب المعنی
 واستقلالہ فجعل مرفوعاتیہا علی الاستقلال **فانقلت** ینبغی ان یجئنا
 الرفع اذا کان المتبوع غیر المضمون ایض بعین هذا الوجه قلنا بانہ ادا التنبیہ علی
 الاستقلال مع رعایة الاعتبار اللفظی ولا یتصور ذلك الا اذا کان

المتبوع فیہ مضموما وجبہ **قوله** ولكن جواب سوال وهو ان اذا كان المعطوف منادى مستقلا فلم لم
یبین فاجاب بما ترى **قوله** فصاشرات دفعا لانصبا ولا جريا ليوافق حركة الاعرابية بحركة البنائية للمناد
قوله يختار فيه الخ جواب سوال وهو ان ابو عمر عطف على الخليل والنصب عطف على الخليل و
النصب عطف على الرفع فصا در العالم في الاول لا ابتداء كما في الخليل في الثاني **قوله** يختار كما في الرفع فيختار
يلزم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين والمجرر غير مقدم وهذا غير صحيح اجاب بقوله يختار
حاصله ان قوله النصب للفعول المحذوف اعني به يختار ثم الجملة في محل الرفع خبر لقوله وابو عمر ثم
المبتدأ مع الخبر جملة اسمية عطف على الجملة السابقة فصا در من قبيل عطف الجملة الاسمية على الاسمية و
ليس من قبيل ما ذكرت فلا بد **قوله** القدر الخ يعنى في الزمان **قوله** اي كاسم الخ جواب سوال وهو ان العاقل
في يا زيد العاقل ليس كدلول لفظ الحسن لان المغايرة بينهما ثابتة كما ترى اجاب بقوله اي كاسم الحسن باه حله
ان ليس المراد بالحسن مدلول الاسم لفظه بينهما قيل علي بن العاقل صيغة اسم الفاعل والحسن صيغة
صفة المشبهة ولا مشابهة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة اجاب بقوله في جواز نزع اللام عنه اعلم ان
الاعلام بالنسبة الى اللام على ثلاثة اقسام عند المحققين قسم لا يدخله وجوبا وقسم يدخله وجوبا وقسم
يدخله جوازاً فالعلم في شرح المفصل فاما الذي لا يدخله وجوبا فهو اسم غير للصفة ولا مصدك ليس فيلزم ولا
في اصل وضعه كرجل سميت باسد وجعفر وزيد واما الذي يدخله وجوبا فهو اسم غلب استعماله باللام
مطلقا كالنجم فانه قبل دخوله اللام ليس بعلم فاذا دخل عليه اللام كثر استعماله معه كانه علم مع اذا سمى و
ليس بصفة ولا مصدك كاسد وغيره فيكون وضعه للعلم مع اللام واما الذي يدخله جوازاً فهو
كلما وضع صفة في الاصل مصدك الحسن فيكون دخوله اللام نظرا الى الاصل التي يبرمج الوصفية
في جواز نزع الخافض وفي هذه التفسير لاشارة الى ان الحسن عام سواء كان علما او غير علم قد دخل
فيه الرجل وخرج عنه الصق والسما على ما قاله الارضى من ان الصق داخل فيه والرجل خارج عنه حيث
قال ابو العباس نكان الحسن فكونا على ذي اللام **قوله** اي فابو العباس اشارة الى ان قوله فكا
لحسن خبره او جواب سوال وهو ان قوله فكا لخليل جزءا لكلمة ان وجزءا لغيره غير جائز باعتبارا انه مفرد
والجزء لا يكون الاجملة اجاب بقوله اي فابو العباس حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف وهو ابو العباس
قوله مثلا لخليل الخ جواب سوال وهو ان الكاف في قوله فكا لخليل خبر لقوله وابو العباس و
خبر به غير جائز باعتبار انه حرف اجاب بقوله اي مثلا الخ حاصله ان الكاف اسمية بمعنى المثالاخوة
قوله وان لم يكن جواب سوال وهو ان كلمة الاشراط لما بعده والشر لا يكون الا جملة وهما
ليس كذلك اجاب بقوله وان لم يكن **قوله** اي فابو العباس الخ قوله مثلا في عمره او جواب سوال
مثلا مر الان **قوله** بالاضافة الحقيقية الخ جواب وهو انه ينقض على الحسن في يا زيد
الحسن الوجه فانه يجوز فيه الرفع والنصب مع انه مضاف الى الوجه اجاب بقوله بالاضافة الخ و
الحسن مضافا بالاضافة اللفظية **قوله** اذا وقعت توابعه اولى لبعدها عن حرف النداء الذي هو

موجب للبناء إذ الزم أو لوتية نصبها فيجب نصبها حينئذ فالمراد بأولوتية نصبها هو الأولوتية على سبيل
 الوجوب فلا يرد أن الكلام فيما كان النصب اجبا مع اندام فيه أو لوتية لا وجوبه كما لا يخفى وروده
 على السائل **قوله** ولا يجئ الخ جواب سوال وهو انه ينبغي للشارح أن يذكر مثال المعطوف بحرف
 المستند دخول ياء عليه ايضاً اجاب بما ترى **قوله** اي غير المعطوف الذي الخ جواب سوال وهو
 أن كلمة غير صفة لقوله والمعطوف وفي الصفة والموصوف لابد من المطابقة وهما لم يوجد
 لأن الموصوف مفعلة والصفة نكرة اجاب بقوله اي غير الخ حاصله ان كلمة غير وان كانت مضافة
 الى قوله ما ذكر لكن لا يحصل تعريفها بالاضافة اذا كانت لها اضداد كثيرة وأما اذا كانت لها ضد واحد
 فيحصل تعريفها بالاضافة وهما من قبيل الثاني كما ترى **قوله** أحكم كل واحد الخ جواب سوال وهو
 انه ينبغي أن يقول حكمه بالبطابق الضمير بالمرجع لأن المذكور سابقا شيئين البدل والمعطوف اجاب بما
 ترى **قوله** الذي باشراً الخ جواب سوال وهو انه منادى مستقلاً بنفسه فكيف يجعل حكمه المنادى
 المستقل اجاب بما ترى حاصله نعم لكن المراد بالبناء المستقل الذي باشراً حرف البدل **قوله** ولا مانع الخ
 جواب سوال وهو انه ينقض بالمعطوف المذكور فانه ايضاً منادى مستقلاً مع انه يجوز فيلزم وجهان
 اجاب بقوله ولا مانع الخ **قوله** حال كونه الخ **فيما اشار** الى ان قوله مطلقاً حال من ضمير
قوله وحكمه الحال من المضاف اليه إذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه و
 ههنا كذلك **قوله** اي العلم للمناد الخ جواب سوال وهو انه ينقض بخوجا بنى زيد عمرو فانه لا يجوز
 في زيد الفتح مع انه من قبيل ما ذكرته اجاب بقوله اي العلم للمناد **فان قيل** هذا من مسائل المناد فيكون
 ذكره مناسباً بحيث المنادى دون التوابع قلنا هذا من مسائل التوابع ايضاً باعتبار ان التابع المضاف
 وجب اختيار الفتح فيه فيكون هذا بمنزلة الاستثناء عن قاعدة المفرد المعرفة **قوله** المبني الخ
 جواب سوال وهو انه ينقض بخوجا عبد الله بن عمرو فانه علم موصوبان مضاً الى علمه الآخر مع انه
 لا يختار في يا عبد الله الفتح المبني عن جواز الضمة بل تعين النصب اجاب بقوله المبني حاصله ان كلا
 في المنادى المبني وهذا مع **قوله** على الضم جواب سوال وهو انه ينقض بيازيد بن عمرو فانه
 من قبيل المنادى مع انه لا يجوز فيه الضم بل تعين الفتح اجاب بقوله على الضم حاصله انه ليس
 الكلام في مطلق المنادى المبني بل في المنادى المبني على الضم كما يفصح عنه قولنا شلاح اما كونه
 مبني **قوله** مجرد الخ جواب سوال وهو انه ينقض بخوجا هند بنت عمرو فانه ايضاً يختار فيه الفتح
 مع انه ليس بموصوبان بل يابنت اجاب بقوله مجرد الخ حاصله ان المراد بالابن اعم من ان يكون
 بن أو ثناء ومنها فج لا يرد **قوله** بلا تحليل واسطة الخ جواب سوال وهو انه ينقض بيازيد لظرف
 ابن عمرو فانه لا يجوز في زيد الفتح فضلاً عن الاختيار بل تعين الضم اجاب بقوله بلا تحليل واسطة
قوله بالفتح كلاً بالسكون وان كان الاصل هو السكون في التخفيف **قوله** هي حركة الاصلية الخ
 اي في الصوة والا فالحركة الاصلية هو النصب لكونه مفعولاً **قوله** اذ اريد ذلك الخ جواب سوال

وهو ان قوله اذا شرطية وتؤدي فعلا الشرط وقيل ايها الرجل جزءا لكلمة اذا ولا صلة في الجزء ان يكون
 متبعا على الشرط ومنها لا يصح لان المنادى هنا انما هو كلمة اي لا الرجل بل هو صفة لكلمة اي وما كان
 مناد فهو ليس بمنزلة باللام اجابا عنه بقوله لا الذي كنه حاصله ان الرجل وان كان صفة لكلمة من حيث اللفظ
 لكن مناد من حيث الالادة **قوله** بلا فاصلة الخ جواب سواله هو ان اجتماع التي التعريف مع التوسط هو جوازي فاما
 الفائدة في التوسط اجاب بقوله بلا فاصلة **قوله** مثلا جواب سواله هو ان المصطفى صفة الكليات فاما ذكر المثال
 الجزئي لانه كما قيل ايها الرجل كذلك قيل ايها المرأة اجاب بقوله مثلا حاصله ان الكلام هنا مبني على التمثيل
 ولا يكون للتخصيص بل المراد سائر الاسماء المبهمة والمعرفة **قوله** مع هاء التنبيه وانما اورد هاء لان مشابه النداء
 في التنبيه فقير الى المنادى كالنك **قوله** والتموه الخ جواب سواله هو انه ينبغي ان يصح في الرجل في نحو ايها
 الرجل حركتين مذكورتين اعني الرفع والنصب اعتبارا انه تابع مفردة لكلمة اي فهي مبني على ما يرفع به مع
 انه تعين في الرفع اجاب بقوله التزموا الخ **قوله** مثلا جواب سواله هو ان هذا القاعدة منقوضة بقولنا يا
 هذا المرأة لانه ليس فيما فاع الرجل بل فاع المرأة اجاب بقوله مثلا حاصله ان ذكر الرجل تيميل لا تحقيق **قوله**
 وان كان صفة والمراد منه لصفة الغوية لا اللغوية لانهما عباد عن المعنى القائم بالغير والرجل قائم بنفسه **قوله** بمنزلة
 الستين الخ جواب سواله هو انه يلزم التلا في هذا المفعول وبين قوله وتوابع المنادى المبني المفرد كما ترى لان
 في توابع المنادى المبني على ما يرفع به جواز الضم والفتح فيلزم ان يكون في الرجل ايضا كذلك اجاب بقوله هذا بمنزلة
 الستين **قوله** صفة الاسم المبهمة الخ والاسم المبهمة هو كلمة اي صفتها هو الرجل **قوله** وتوابع الخ جواب سواله هو
 اذ كان الرجل المقصود بالنداء كالمنادى المضموم فينبغي ان يجوز في تابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم اجاب بقوله
 وتوابع **قوله** بالجزء ام جوازا سواله هو ان قوله وتوابع منصوب عطف على قوله فاع الرجل هو مفعول لا تزموا
 فيهم من ان ذكر توابع الرجل مع الرجل اذ لم وليس كذلك لانه لا يلزم ذكر توابع الرجل اجاب بقولنا بحر **قوله** لماذا
 الخ جواب سواله هو انه ينقص على عمر في نحو ان زيد قائم او عمر فانه تابع للمعر وهو زيد ولا يتعين في الرفع
 فقط بل يجوز في الرفع حلا على محل النصب في حلا على لفظه اجاب بقوله مناد حاصله ان العبارة على
 حذف الموصوف **قال** وقالوا الخ جواب سواله هو انك قلت فيما سبق انه اذا اليد نداء المعروف باللام قيل اي
 ايها الرجل الخ بتوسط اي مع هاء التنبيه هذا او كلاهما لا يلزم اجتماع التي التعريف وفي يا الله اجتماع التي التعر
 باللام ولم يوجد فيه شيء من الاكوال الثلاثة مع انه مناد اجاب بقوله قالوا الخ وحاصله ان اجتماع التي التعريف ان كان

(١) **السنخ** وحاصل الجواب ان هذا ايضا بمنزلة الاستثناء من القاعدة المذكورة وجوابه مبني على لقاء المشبهة وهو كون اللام متبعا
 عن المحذوف في قوله لا زال لكلمة اذا كما ذكرنا يجوز الاجتماع الشرط ذلك ان اللام لا يكون للتعريف بل هو عوض عن المحذوف وكما لا يكون المحذوف للتعريف
 كذلك اللام ولم يدخل آلا زيدا على التثنية والله متزهة واما ما ذكرنا فهو يكون للاشارة وبمنزلة عنها واما الهاء فهو للتنبيه الله متزهة في ان الله علم فلا حاجة
 يحتاج الى حمله بمنزلة الاستثناء فلان اللام مبهمة ومن لم يكن التعريف في بعض لكنها في الاصل للتعريف فلذا اخرجها عن تلك القاعدة الى ١٣

(٢) **السنخ** وحاصل الجواب ان الشرط وان كان تؤدي لكن في الحقيقة الشرط محذوف وهو يريد الالادة مقدمة على الجزاء ١٣ **له**
 فيكون المعنى على هذا التقدير ان توابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة التي غير صفة المنادى قاله ابو البقاء ١٣ اللهم اغفر لي

لانما في الظاهر لكن في المعنى لا اجتماع لان اللام بواسطة العوض صاد بمنزلة جزء الكلمة فهو في الواقع
ليست بالة بل التعريف الياء فقط فلا اجتماع **قوله** ولما لم يجتمع اه جواب سواله وان قوله خاصة
بعد قوله يا الله مستدل لان اسم الله تعالى خاصة في نفسه حاصله ان المراد من قوله وقالوا يا الله
كلمة القاعيد وهو باعتبار المفهوم يقتضيه العموم والحال انه لم يوجد في كلام العرب غير هذا الاسم فلان
قال خاصة **قوله** واما مثل النجم اه جواب سواله وان اللام في كلمة لم يجز دخول الياء عليه
بلا واسطة اجاب بقوله واما مثله حاصله ان اللام وان كان لازما للكلمة لكن ليست عوضا عن المحذوف
قوله واما الناس جواب سواله وهوان اللام في الناس عوض عن المحذوف فلم لم يجز دخولا عليه بلا
واسطة حاصل الجواب ان اللام فيه ان كان عوضا عن المهمة لكن ليست لازما للكلمة **قوله** لعد جريان النجم
جواب سواله وان يقف بقوله الشاعر التي فانه لا عوض فيه ايض كما في النجم مع انه اجتمع في حرف التعريف اجابا
قوله من اجل اه ظرف مستقر متعلق بقوله تيمت مخاه بالفارسية يا مال كرى **قوله** لان لا مهاليت النجم
هذا دليل لقوله لعد جريان اه **قوله** في الغلامان جواب اظاها **قوله** في الغلامان اللذان قوله ايا
كما ان تكسبان شراء فقوله ايا كما من باب التحذير بمعنى اتق نفسك من كسب الشر والشر عن نفسك عما فرغ
من بيان المتأخر المذكور شرعي بحث المنادي المذكور **قوله** او جازاخر اشارة الى ان قوله الظم للنصب
فاعل الظرف باعتبار المتعلق اوها مبتدأ والظرف خبره قد للتوسع في الظرف **قوله** اكي تركيب النجم
جواب سواله وان اضافة المثل الى ما بعد ان كان بيانية خرج عنه ياحي حي عد وان كان لامية صوابا بالعكس
وان كان ظرفية يلزم ظرفية الشيء المثل اجاب بانه او نقول ان سواله ممكن ان المصنف في صدره
الكلمة فلم واد المثل لا يجزئ فاجاب بقوله اكي تركيب النجم حاصله ان هذا ايضا كلمة لان المراد به كل
تركيب النجم **قوله** صورة النجم متعلق بمفرد يعينان التيم الاول وان كان مضافا في الواقع الى العتد
المحذوف والعدى المذكور لكن في الصورة مفرد **قوله** في الاول النجم جواب سواله وهوان الانسلم
جواز الوجهين في الثاني بل تعين النصب فيه لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما هو من هب سيويه
او تابع مضاف بالوصف كما هو من هب للبرد وعلى كلا التقديرين تعين النصب اجاب بقوله
في الاول حاصله ان جواز الوجهين مختص بالاول دون الثاني كما هو الظاهر **قوله** وتيم الثاني النجم
جواب سواله وهوان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال فالاولى ان لا يقع الفصل بينهما وهما
وجد الفصل وهو التيم الثاني والظاهر ان التيم الاول غير مضاف الى الظاهر اجاب بقوله تيم الثاني اه يعنى
انهما جاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه ههنا مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في الشعر لانه لما كرم
لللفظ الاول بلا تغيير صا لثاني هو الاول فانه لا فصل بينهما **قوله** اما تابع مضاف بالاضافة الى
المذكور كما هو من هب سيويه **قوله** او تابع مضاف الى العتد المذكور واما تيم الاول
فهو مضاف الى المحذوف كما ذهب اليه المبرد والسيوطي **قوله** ياتيم النجم في
العرب قبائل سمي كل منها بتيم وهذا التيم تيم بن عدى حن العتد والتيم في الاصل بمعنى العتد

قوله لا ابالكُم قال الجوهري هذا معناه انك لا تجل شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك
 اقول لا يحتاج ان يكون معناه انك لا تحتاج في الغز والشرف الى الانتساب بالاب قوله يعني مهاجراته
 ان المفاعلة ما بعنا صل الفعل كالمساواة والموعود لعدا تحقق الهجوم من الطرفين اذ القوا كلهم لم
 يهجموا واما بعض الترياي كان الفعل الصادق عن البعض صادرا عن الكل قوله المناد ان جواب سوال
 وهو انه ينقض بجواب غلام في نداء لا يجوز في الاوجه الاربعه مع انه من قبيل ما ذكرت انما بقوله المنادي
 حاصله ان المضاف لا بد لها من الموصوف وهو موصوف المنادي لان الكلام فيه لا في مطلق اللفظ قال في
 في المنادي لان المضاف والمضاف اليه لشد الامتزاج صا واكشي ولعل فلا يرد ان الوجه الاربعه المذكورة
 يجوز في ياء المتكلمون المناد قوله وجهه اربعه جواب سوالين احدهما ان قوله يجوز فعلا لا بد له من
 فاعلا والفاعل قسم من الاسم هو مفرد وما بعد لا يصلح الفاعلية الثاني ان هذا المقام مقام المحصر
 فينبغي ان يذكر اذ كان المحصر جامع الا ولا يقول وجهه عن الثاني بقوله ربعة ففيه اشارة الى ان في
 هذا المقام تقديم العطف على الربط وهو مفيد للمحصر قوله فتح الياء جواب سوال وهو ان قوله
 يا غلامي مثال المنادي للمضاف الى ياء المتكلم فعلا هذا يلزم اظرفية الشيء لثله اجاب بقوله فتح الياء
 ان حاصله ان العبادة مبنية على المسامحة قوله مثل ان جواب سوال وهو ان جوابي يا اي كان
 فلم ذكر المثال الجزئي مع انه في صدر الكلية اجاب بقوله مثل ان قوله سكونها وقوله مثل مثل ما مر
 الان سوالا وجوابا قوله اذا كان قبلها كسرة ان جواب سوال وهو ان الحكم ينقض على نحو ما قال حيث
 يكون مضافا الى ياء المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة فاجاب بقوله اذا كان ان قوله
 وهما اي هذان ان جواب سوال وهو ان هذا القاعدة منقوضة بقوله ياءه وقانه مضاف الى ياء
 المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة او قلب الياء الفاء اجاب بما ترى حاصله ان هذا الوجه
 ليست في كل المنادي المضاف الى ياء المتكلم بل في المنادي الذي اشتهر فيه الاضافة الى ياء المتكلم ايضا
 العد الى ياء المتكلم ليس بمشكوك قوله وقد جاء ان جواب سوال وهو ان حصر الوجوه في الاربعه
 لان جاء في لوجه الخامس هو قلب الياء الفاء وحذف الالف اكتفاء بالفتحة اجاب بما ترى حاصله
 ان المراد من الوجوه الوجوه من غير شذوذ وهذا الوجه جائز على سبيل الشذوذ قوله يكون اشارة الى
 ان قوله بالهاء متعلق بقوله يكون قوله في هذا الوجه ان جواب سوال وهو ان المتبادر من ان
 يكون الوجه الاخير بالهاء فقط والامر ليس كذلك اجاب بما ترى اول دفع تخطئة المبتدئ قوله في حالة
 الوقف ان جواب سوال وهو ان قوله وقفا منصوب على الظرفية والظرف قمان زمان ومكان و
 الوقف ليس بشيء منهما اجاب بقوله اي في حالة الوقف ان حاصله انه ظل مجازا باعتبار المضاف
 وهو الحال وهو ظرف زمان قوله اقالوا ان في شذوذ الى ان قوله يا ابت ويا امت عطف على قوله
 يا ابني يا امي قوله احوال كون التاء ان في شذوذ الى ان قوله فتحا وكسر احوال من التاء لكن يدعيان
 المطابقة بينهما شرط في الافتراض والتثنية والتا واحدة الحالتين وهو فتحا وكسرا فندفع بقوله مفتوحا وكسورا

سواء كان على ما في نسخة السور الى قسم من جنس البشر كقوله فاضا لكم يا اي

حاصل ان الواو یعنی لو فی سابق فی الافراد لان کلمہ اولاً حد الامرين اوجواب سوال ہون کمال محمول
 علی ذی الحال مہنا لا یصح الخ لان التاء لیست بفتحة ولا کمرہ اجاب بقولہ مفتوحة قولہ الخ جواب
 سوال ظاہر قولہ ولم ینکر الخ جواب سوال ہونہ لما جاز الضم فلم ینکرہ للمم واقصر علی الفقر والکسر
 اجل بقولہ لم ینکرہ قولہ وقالوا یا ابت الخ فیہ اشارۃ الی العطف قولہ ہذا الاختصاص الخ جواب
 سوال ہون المتبادر منہ ان ہذا الاختصاص لما هو بالنظر الی الابن فینبغی ان لا یقال یا ابت اعی
 ویابنت ع علی الوجہ الاول بقولہ المذکور مع انہ جائز اجاب بقولہ ہذا الاختصاص قولہ ولما
 کان الخ جواب سوال ہون کلامنا فی وجوب حذفنا حسب المفعولہ فلم ذکر بحث الترخیم وهو
 خروج عن البحث اجاب بقولہ لما کان اہ حاصلہ انہ من خصائصہ بذكر الخواص یتضمن الشئ
 قولہ ای اقم الخ فیہ اشارۃ الی ان الجواز لیس بمعنی الامکان المطابق بل بمعنی الامکان الواقی لا
 قولہ وهو فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی غیرہ ظرف مستقر متعلق بالواقع وباعتبار المتعلق خبر للبت
 وهو قولہ لا ظرف لغو متعلق بجائز قولہ لضرۃ شعریۃ الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ ضرۃ منصوب
 علی انہ مفعول لجائز ای الترخیم فی غیر المنادی لضرۃ الشعر ولا یصح الرفع لانه حیث ینکون المعنی
 والترخیم فی غیر المنادی ضرۃ ولا معنی لہ کذا قیل فان قیل لا یصح النصب لان الشرط لنصب المفعول
 لہ حذف اللام وان ینکون فاعل فاعل واحد وہما لیس کذا لان الاضطراب صفة الشاعر
 وفاعل الجواز الترخیم قولہ انہ مفعول لفاعل الترخیم وجوازہ تقدیر ویفعل الترخیم فی غیر المنادی
 باضطراب الشاعر والمخمر والمضطرب احد قولہ ای لجواز التخیف الخ فیہ اشارۃ الی ان قولہ تخفیفا
 مفعول لہ حذف قولہ لا لعلۃ اخرى مفضیۃ الخ جواب سوال ہون ہذا الحد ینصدق علیہ و
 دہم وقاض داع فان الحد فیہا یشموجود للتخفیف مع انہ لا یقال لہذا الحد فی الترخیم اجاب
 بقولہ لا لعلۃ اخرى حاصلہ ان المراد بالحد الحد لجواز التخیف لا لقانون صر و ساع لغوی بخلاف
 ہذا الموضع فان الحد فیہا اولاً لیس للتخفیف بل لقانون صر و ساع لغوی والتزامہ للتخفیف
 ثانیاً فلا ینصدق علی ہذا الموضع ونقول ان المراد بالحد فی اخرہ فی حال التکیدون
 الافراد فلا یرد قولہ وعلیم منہ ترخیم غیر الخ جواب سوال ہون ضمیر ہوا لا یخلو اما
 ان یرجع الی ترخیم المنادی او الی مطلق الترخیم فعلاً الاول یلزم تعریف مطلق الترخیم
 وهو ہل غیر معلوم وعلی الثاني یلزم تعریف لا عم بالاختصاص لان الضمیر فی قولہ فی اخرہ لاجم
 الی المنادی وهو خاص مطلق الترخیم عام وایض یلزم الاضمار قبل الذکر لان مطلق الترخیم غیر
 مذکور فیما سبق حاصل الجواب ان کلا الشقین ہما مستقیم اما الاول فلان مطلق
 الترخیم یعلیم بالمقاسۃ واما الثاني فلان الضمیر المجرد راجع الی الاسم لا الی المنادی وایض
 ذکر للکید مستلزماً لان کلامی لا ینکر تعریف الاعم بالاختصاص لا الاضمار قبل الذکر قولہ
 ویمکن حملہ فیہ اشارۃ الی الضعف ووجہ الضعف ان الکلام فی المنادی لا فی مطلق الاسم

فادجام الضمیر الى مطلق الاسم غیر ملائم للسو **قوله** الضمیر المرفوع الى الترخیم مطلقا والضمیر المجزأ الى الاسم لانهم من المناد وغيره ففعل هذا يلزم تعريف المساوی بالمساوی **قوله** او شرط الترخیم اذا كان واقعا الخ وهذا التعمیم للجواب عن السؤال وهو ان شرط عدم اكون للمنادی مضافا مبنيا على التقدير الاول مسلم **قوله** على التقدير الثاني غیر مسلم هو ان يكون الضمیر المرفوع راجعا الى الترخیم المطلق لانه يلزم اشتراط الشيء بالبيان اذ تقديره وشرط الترخیم مطلقا اي ترخیم غیر المنادی ان لا يكون المنادی مضافا فاجاب بما ترى **قوله** على التقدير الاول الخ وهو ان يكون التعريف ترخیم المنادی **قوله** اذا كان واقعا الخ جواب سوال وهو ان ترخیم غیر المنادی جائز مطلقا غیر محتاج الى الشرط اجاب بقوله اذا كان واقعا حاصله ان الضمیر راجع الى مطلق الترخیم بشرط وقوعه في المنادی فاحتاج الى الشرط **قوله** امورا اربعة الخ جواب سوال وهو ان هذا المقام مقام الحصر فينبغي ان يورد ادوات لحصر اجاب بقوله امورا اربعة حاصله ان العطف مقدم على الربط وهو مفيد للحصر فلا حاجة الى ادوات الحصر **قوله** ثلثة الخ جواب سوال وهو ان شرط الترخیم عدم ميتة وجودية والوجودي اشرف من العدم فالاولى تقديما اجاب بقوله ثلثة حاصله ان العدد اكثر والغرة للتكاثر فلذلك قدم **قوله** او حكما الخ جواب سوال وهو انه ينقض بخوبيا طالعا جبلا فانه ليس بمضاف مع ان لا يحضر الترخیم فيه كما في المضاف اجاب بقوله او حكما **قوله** ينبغي ان يذكر لفظ مفرد ابان يقال وشرطه ان يكون مفردا ليخرج به المضاف وشبهه ايضا لان المفرد مقابل لهما وايضا لا يحتاج الى التاويل بالحكمي **قوله** ان هذا شرط عدم فينبغي ان يعبر عنه بلفظ العدمي لمطابقة اللفظ بالمعنى **قوله** يكون الخ فيه اشارة الى ان المستغاث عطف على المضاف وهو خبر يكون فهذا ايضا خبر يكون المحذوف **قوله** لا يجوز الخ حاصله ان المستغاث اعلم **قوله** ولم يذكر الخ جواب سوال وهو انه ينبغي للمضمان ان يذكر المندوب و قالوا مندوب لان المندوب لا يرخم فيه عند المص لان زيادة الالف للصور والزيادة مينا في المحذوف اجاب بقوله لم يذكر حاصله ان المندوب غير داخل في المنادی عند المص كما مر في اول بحث المنادی فلا حاجة الى ذكره في بحث المنادی لكن يدعي عليه انه في بعض نسخ الكافية وقع هذا العبارة فعلم مندوب داخل فيه فاحتاجة ما سأل الى ذكره هنا فذكره بقوله وما وقع في بعض النسخ الخ حاصله ان العلة في كلامه قدس سره ان المندوب مندوب في المستغاث بالالف يعني العلة المذكورة في المستغاث بالالف من ان زيادة الالف تنافي المحذوف ثابت فيه **قوله** يكون فيه اشارة الى ان جملته عطف على مستغاث وهو خبر يكون المحذوف فهذا ايضا خبر يكون المحذوف **قوله** هو الخ فيه اشارة الى ان الواو اعتراضية وهو مبتدأ وما بعد خبره وقع في جواب سوال السائل كان السائل سئل ما الشرط الرابع فقال وهو ان يكون الخ **قوله** المنادی الخ فيه اشارة الى ان يكون ناقصة والمنادی اسمها وعلمها خبرها **قوله** يكون ما بقية الخ فقوله يكون اماتاة بمفعول مفعلي في الزم الزم الزم لا بأس في هذا لفظ يكون المفعول في الجملة مفعول في الجملة

یوجد قولہ لیا فاعله واما ناقصه والضمیر فیہ راجع العلم اسمہ قولہ دلیل مبتدأ و بجاہ و المجزوء
باعتبار المتعلق خبرہ مقدّم علیہ و فاعلا الظرفی قولہ و زیادۃ علی التثنیہ لم یلزم نقص الاسم
الذی فی حکم الاسم العربی الذی یکون بنائہ عارضیا فهو فی حکم العرب فلا یرد شیء انہ لا معنی لقولہ
نقص الاسم عن اقل ابنیۃ العرب لان الکلام فی المنادی المبني لا یعرب فخر يجوز النقص انقص
الاسم فیما لیس بعرب ولا فی حکم نحو من ما کذا فی عبد الرحمن قولہ العرب الخ و انما قید بہ
لجواز النقص فیما هو لیس بعرب ولا فی حکم العرب نحو من وما و اما نحوید فالخذ فیہا شاذ
والشاذ لا یجاء بکذا فی الغفیر و هذا واقعر لرفع ما قبل ان یدل اذا وقع منادی یکون بنائہ عارضیا مع
وجود الترخیم فیہ عدا و جواز شرط قولہ بلا علۃ موجبة جواب سوالہ و هو انہ ینقص بثلث عصارۃ اسمہ مع
مع ان النقص من اقل ابنیۃ العرب موجود فیہ اجاب بقولہ بلا علۃ و هذا النقص جد بسبب التقاء الساکنین
قولہ متلبسا فیہ اشارة الی ان قولہ بناء للتانیث ظرف مستقر متعلق بقولہ متلبسا و هو صفة الموصوف المحذو و
هو الاسم قولہ ولم یبالوا الخ جواب سوالہ و هو انہ ینقص بثبوت و شاة فان فیہما یلزم نقص الاسم من اقل
ابنیۃ العرب بعلل الترخیم فاجاب بقولہ لم یبالوا حاصلہ ان النقص فیہما کان قبل الترخیم لانہما فی الاصل موصوف
علی الحرفین و ما قبل انہما علی ثلثة احرف کما یشہد علیہ الظاہر فندفع لان التاء لیست من نفس الکتبۃ بل
ہی کلمۃ اخرى کما اشار الیہ بقولہ ذلالتا کلمۃ اخرى ثم ثبتہ ہوا سم لوسط الحوض الذی دوسہ الرجال اصلہ
عوض لتاء عن الواو المحذوۃ من سطر قولہ ولا یرخم الخ جواب سوال الیض و هو ان المع ما یقول فی نحو یا
صاحب فی یا صاحب لانہ و ان کان ثلثا علی ثلثة احرف لکنہ لیس بعلم لان اسم جنس معانہ یرخم فاجاب التث قولہ
ولا یرخم الخ حاصلہ ان الترخیم فیہ شاذ و مع الشذ ذرخم کثرة الاستعمال قولہ فی اخرہ ای فی جانب اخرہ
فلا یلزم ان یکون الظرف والمظروف شیئا واحدا مع کونهما متغاثرین قولہ کانتان فیہ اشارة الی ان قولہ
فی حکم صفة قولہ زیادتان باعتبار المتعلق من قبیل فلان فی السعادة کذا فی الغفیر قولہ الزیادۃ الخ
جواب سوالہ و انہ لا بد من المطابقة بین الصفة والموصوف فی التذکیر والتانیث التعریف والتذکیر ولا
مطابقة مہنا فی شئ من ذلک اجاب بقولہ الزیادۃ حاصلہ انا لانسان الواحد صفة الحکم بل صفة الوصف
محذو و هو الزیادۃ فی طابق فی ذلک قولہ زیادتا معا یعنی کما ان الحرف الواحد ذیئ دفعۃ واحد فکذا
الحرفان زیادتا معا و قولہ زیادتا امام مکمل بمعنی اسم فاعلا ای ذائدان و اما بحالہ قولہ فلم یحذف تفریم
علی قولہ اختز بہ الخ قولہ اذ جعلتها الخ جواب سوالہ و انہ لا یلزم فی الخ اسماء زیادتان بل
زیادۃ واحد فقط و هو الالف لانہ جمع علی وزن افعلا اجاب بقولہ اذ جعلتها الخ حاصلہ ان فیہ
زیادتان لانہ جمع علی وزن فعلا و اصلہ و ساقلت الواو و ہمة علی غیر القیاس کما فی احد اناث
فیہا زیادتان للتانیث سمي بہ المونث یعنی بنت ابوبکر الصدیق رضی اللہ عنہما و قولہ لا افعالا و ذلک لانہ
اذ جعلتها افعالا یکون فی اخرہ حرف صحیح قبلہ مد فیكون اخلۃ فی القاعدۃ التي تذکر بعد ذلک
قولہ فی اخرہ فیہ اشارة الی ان قولہ حرف صحیح اسم کان خبر ما محذو و بقدرتہ الذکوة قولہ

یوجد قولہ لیا فاعله

یوجد قولہ لیا فاعله

وہو حرف آخر ذمہ کونہ ظہرنا

اى اصله الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو سعات فان في اخرها حرف صحيح قبله مد مع انه لا يحد
 منه الا التاء اجاب بقوله اصله حاصله انه ليس المراد بالصحيح الصحيح المطلق بل الصحيح الاصل
 كما هو المتبادر وفي سعات التاء ليس باصل بل اذ التاء كلمة براسها وقبله مد اعني الالف فلا
 يحذف منه الا التاء فان قيل من اى شئ يعلم ان المراد من الحرف الصحيح الصحيح الاصل اجاب بقوله
 المتبادر الخ قوله او حكما الخ جواب سوال وهو انه ينقض بنحو موى ومد عوفان يحذف فيها الحرفان
 الاخيران مع انه ليس في اخرها حرف صحيح بل حرف علت اجاب بقوله وحكما حاصله ان الحرف الصحيح اعلم
 الحقيقة والحكمى في موى ومد عوفان صحيح لانه لام الكلمة ولقائل ان يقول انه لو ذكر المص الحرف
 الاصل مقام الحرف الصحيح لكان اولى كما هو الظاهر قلنا ثبت هذا الحكم في الحرف الصحيح انما هو بطريق
 الاصل وفي الاصل بطريق التبعية فلو ذكره كما قلت لكان الحكم بالعكس قوله اى الف الخ هذا تعريف
 عند فان حروف العلة اعم مطلقا من الذين لانها اعم من ان تكون ساكنة ومتحركة والذين يكون ساكنة فقط ثم
 الذين اعم مطلقا من المد لانها اعم من ان تكون حركة ما قبلها من جنسها او لا والمد ساكنة وحركة ما قبلها يكون
 من جنسها قوله المراد الخ جواب سوال هو انه ينقض بمختار فان اخره حرف صحيح قبله مد ولم يحذف منه الا
 الحرف الاخير لانه الحرفين اجاب بقوله المراد بها الخ حاصله المراد بالمد الحرف الثالث للتبادر الى المد هو الف مختارا
 ليس بل اذ لانه غير الكلمة لانه في الاصل تحتية قلبت الياء الفا قوله او الحال الخ في اشارة الى ان الواو والحال الخ
 حالية فهو حال من الضمير المجزى في اخره فانه مضاهية يجوز حذف المضاهة واقامة المضاهية مقامه هو مفعول كان
 بمعنى وجد فيكون المضاهية مفعولا في غير من قوله انما في اخره اشارة الى ظهور المرحم قوله انما لم ياخذ
 هذا القيد الخ جواب سوال هو انه لا بد ان يقيد لظابطة الاولى بهذا القيد يضربا لا يلزم من حذف
 حرفين منه عكسا بقائه على اقل ابنية العرب فاجاب بقوله انما لم ياخذ الخ وحاصل ان المص لم ياخذ هذا
 القيد في الظابطة الاولى لان نحو ثوبون وقلوب ان كان على خمسة احرف في الاصل لان اصلها ثوبون
 وقلوبون لكن المراد بهما المجموع في الحال الا في الاصل فان حذف هذا القيد في الضابطة الاولى يخرج
 ثوبون وقلوبون الحال انهما داخلان في الترقيم في اقل على هذا يلزم النقصان من القيد الصالح قلنا لا يلزم
 النقصان لانها باقيا على الحرفين قبل تلك الزيادة لا لاجل الترقيم قلون جمع قلة وهي خشبة
 صغيرة يلعب الصبيان بالخشب الكبيرة وثوبون جمع ثوب وهي بالفارسية كروار كرسفان وسط حوض قوله كلا
 القسمين انما اشير اليه لوعايت المبتدى لان نظرا الى اخر الكلام قد ذهب زعم الى ان هذا الجزء للقسم الاخير
 قوله وبلت عن القيد الخ قال قدس سر في الحاشية للنقد صفاد الغنم انتهى قال في الصراح النقد
 بفحوتين نوعي ازگوسفند کوتاه دست های درشت رو بقال له كنك كلك في الغفور قوله ويعلم الخ جواب
 سوال هو ان التركيب يعبر الاسنادية والاضافية فيلزم ان يكون هذا المناد المضاف والجملة لانها مركبة
 في يلزم التناقض في كلام المص لانه يفهم من قوله لا يكون مضافا ولا جملة عند جواز الترقيم
 فيها ويفهم من قوله ان كان مركب الخ جواز الترقيم فيها اجاب بقوله يعلم الخ حاصله

عبد مظلوم عالم سیم فاعل القبول فیہ

ان المراد بالمرکب ههنا ما لا يكون مضافاً ولا مجزئاً وهو المركب الاملاني هو ان يركب الاسمين ثم صار
 علماً للشخص مثل اعلبك فان الهمزة اسم للصنم البك اسم لصاحب البلد ثم صار اسماً لصاحب
 البلد او نقول ان المراد بالمرکب ههنا المركب التعلل وهو ان يركب العددين في صداد علم الشيء مثل خمسة عشر
قوله المذكور الخ جواب سوال هوانه لا مطابقة بين الاسم الاشارة والمشار اليه في الافراد والجمعية
 لان ذلك اسم الاشارة مفرد مذكور والمذكور سابقا لثلاثة اشياء فالاولى ان يقول ان كان بغير هذا الجا
 بقوله المذكور الخ حاصل ان الاقسام الثلاثة مؤلفة من اربعة اجزاء والمذكور قوله اي في حذف حرف واحد الخ
 جواب سوال هوان قوله حرف واحد جزء الشرط والجزء لا يكون الاجملة وهو مفرد اجاب بقوله في حذف
 ام حاصل ان قوله في حذف فاعل فعل محذوف فاجزاء جملة فعلية قوله المنادي في اشارة الى ان الثابت
 صفة لابد لها من الموضوع وهو المنادي فان قيل انما يجعل المحذوف في حكم الثابت اذا كان المحذوف لعل
 موجبة وليس المحذوف ههنا لعله موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف في المنادي المرخ كما المحذوف في يديدهم
 قلنا ان هذا المحذوف لعله قياسية مطردة فجعله كالمحذوف لعله موجبة كذلك في الغفوة قوله بجميع اجزاء
 جواب سوال هوانا ان المنادي المرخ في حكم الثابت بل عين المنادي الثابت لانه لا تغاير بينهما اجاب
 بقوله بجميع اجزائه حاصله ان المراد من الثابت الثابت بجميع اجزائه والمنادي المرخ ليس بثابت
 بجميع اجزائه بل محذوف عنه بعض اجزائه فلذلك قال في حكم الثابت فلا يرد قوله الاستعمال الخ في اشارة
 الى ان قوله لاكثر صفة لابد لها من الموضوع وموصوفها الاستعمال قوله يعني الخ في اشارة الى تعيين
 الفا على قوله يعني يا خاصة الخ جواب سوال هوان ما سوا الياء ايضاً من صيغة الياء ولا يستعملها في المناد
 اجاب بقوله يعني يا خاصة الخ عالمه ان كذا الياء واللام مع ان الاصل الايماز والاختصار ليكون اشعاراً على ان
 استعمالها في المناد حقيقة وفي المناد مجازاً ويعلم هذا من اضافة الصيغة الى المناد قوله اشهر
 صيغها وهذا اطلاق عليها صيغة المناد اريد به الياء خاصة لا لطلاق ينصرف اليه حتى يستعملوا في غير
 المناد فان قيل ان اخذ الياء في المناد يستلزم ان لا يستعمل في غير المناد لئلا يلبس ذلك الغير بالمناد قلنا لا
 التباس للفرق الواضح بين المتعجب عليه وبين مطلوب الاقبال في فهم المراد بقريضة المقام كذلك في العصمة
 قوله في الاصطلاح في اشارة الى ان هذا التعريف اصطلاح في قول المتعجب عليه جنس يتناول المتعجب
 عليه بيا او او والفعل نحو تعجبت على فلان وقوله بيا او او فصل خرج به المتعجب عليه الفعل لانه ليس
 بمناد قوله وجود الوعد ما الخ جواب سوال هوان التعريف هنا غير متناول المتعجب عليه وجود
 لان المتبادر من المتعجب عليه هو المتعجب عليه لما اجاب قوله وجود الوعد قوله والمتعجب الخ اي المناد
 الاسم الذي يتعجب الخ يحزن لاجله فيكون على ههنا يعني اللام للاجل وفي التاجر التعجب انه لم يدر شيئا يعتقد
 باللام ما قيل ان التعجب ههنا يعني البكاء ويعد بكائه على يعني بكيت عليه ليس على ما ينبغي لانه لا يستعمل المتعجب عليه
 وجود لان المبكى عليه هو المفقود لا الموجود زيد وخمير عليه قوله المتعجب عليه اجع الى المناد والالف
 واللام في معنى الذي ويراد بها الاسم وهو جنس اسم المفعول بمعنى الفعل المجزئ المتعجب ومنه صلة

اللام فالظاهر المتفجع له ولعل كلمة على بمعنى لام الاجر كما يقرب في المحصول عليه من معنى المحمول والتضمين
 الباء وفيه لا يشتمل المتفجع عليه عليه جودا ۱۲۰ قال بيا وواو الباء لا لصاق صلة او صفة المتفجع
 او الاستعانة اذ الباء والواو ليسا بسببين للتفجع **قوله** المتفجع عليه ما الخ وانما قال عد ما ولم يكتف
 بقوله عند فقد استفجع عليه لان الفقد بالفارسية نابود شد وهو لا يستلزم الموت والعدا كما في المختلف
قوله عد ما الخ هذا بالنظر الى الاغلب الاكثر ولا يجوز ان يحذف المتفجع عليه جودا ولم يتحقق منها
 المتفجع عليه فامل عصة **قوله** ممتازا الخ جواب سواله هو ان خاصة الشيء ما يوجد فيه لا يوجد في
 غيره والمندوب ليس بمختص بوا لا نه قد يستعمل بيا ايضا اجاب بقوله ممتازا حاصله ان الباء تتعلق
 بالاختصاص باعتبار تضمنه معنى الامتياز لان اختصاصا لشيء بالشيء يستلزم الامتياز ولا شك
 ان المندوب ممتاز عن المنادى لان المعنى الحقيقي للتضمين ان يذكر الفعل ولا ويراد به المعنى
 الحقيقي ويذكر معه الفعل وشبهه ثانيا بقرينة المتعلقات ويناسب مع الاول في المعنى واحد هما
 اصل وتانيهما حالا وتميز وهما كذا لان اختصاص فعل ويراد به المعنى الحقيقي وهو الاختصاص ذكر
 معر شرف الفعل الاخر وهو ممتاز واحد هما اصل وهو اختصاص الاخر حال وهو ممتاز عن الضمير في
 اختصاص فيه على بعضا لشارحين حيث اجابوا عن هذا السؤال بان انما يراد لو كان الباء اختلا على المقصود
 بل هي اختلا على المقصود عليه المندوب فصار تقديره اختصاص بالمندوب يعني لا يدخلوا على
 غير المندوب ووجه الرد انه لا يحتاج الى ان يجعل الكلام على القلب باد خال الباء على المقصود عليه **قوله**
 مشترك بينهما اي مشترك في الاستعمال في الوضع فلا يراد ما قيل انه يفهم من ان الباء مشترك
 يعني وضع لها ويفهم مما سبق اعني قوله قد استعملوا الخ ان الباء حقيقة في المنادى وبجاز في
 المندوب **قوله** امثلة حكمه جواب سواله هو ان الاستعمال حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
 لان الحكم هو الاثر المترتب على الشيء فيلزم حلول العرض الواحد في المحليين المختلفين هو باطل اجاب بقوله
 اي مثل حكمه حاصل ان عبارة الماتن محمول على حد المضاف **قوله** ولا يلزم من الخ جواب سواله هو انه يلزم
 من قول المص وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ان جميع اقسام المنادى يحثي في المندوب مع انه
 لا يندب المنكر بقرينة ما بعد ولا يندب الا المعرف اجاب بقوله ولا يلزم الخ **قوله** ليرد الخ وكذا
 لا يقع مستغاثا ولم يذكر لان المقصود بيان عدل لزوم وقوع المندوب على جميع صواقف المنادى لا بيان
 جميع ما لا يقع عليه المندوب **قوله** وجاز ذلك اشارة الى ان الجواز والمجرر باعتبار المتعلق خبر عن قوله
 زيادة مقدم عليه ارفاعا للظرف باعتبار المتعلق اي جاز ذلك ان يلحقه سواء كان مع يا او واو وفيه على
 الاندلسي حيث قال يجب مع ياء لا يندب بالمنادى فيلزم لا يرتفع التباس بالاستغاث **قوله** التباس
 ذلك اللفظية اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** عدلت الى حرف الخ جواب سواله
 وهو ان قوله واغلا مكيه جزء **قوله** فان خفت اللبس جزائية لا يصح لان الجزاء مرتب على الشرط
 وهذا الجزاء لا يرتب على هذا الشرط لانه لا يلزم من خوف اللبس قوله واغلا مكية لانه جازان يقرب في ندبة امة

قوله واغلا مكيه
 جزء

مخاطبة وامتكية لا امتكاه لا لتباسه بتامة مخاطب اجاب بقوله عدلت الخ حاصله ان الجزاء هنا
محدوف لان المراد بمثل هذا القول العدل الى حرف مد سواء كان هذا القولا وغيره وانما عبر عن
اللبس بالالتباس لان صوة اللبس بالفتح واللبس بالضم واحد والثاني غير مراد لانه غير ممكن
في الاغراض **قوله** اذ الميم اصله الضم دفعه دخول مقل وهو ان الواو وكيف يكون مجازا لمحركة الاخر
فان الاخر في غلامكم ساكن فاجاب بقوله اذ الميم في الاصل مضموم لان اصله غلامكم غلامكم موقفا
سكنت الميم للتحقيق فخذت الواو لاجتماع الساكنين اعني الميم والواو فصارت غلامكم **قوله** اثنين صرح
به لدفع توهم ارادة الجمع بصيغة المخاطبين اذ الصيغة محتملة للتثنية والجمع **قوله** جازلك
الخ فيه اشادة الى ان الهاء بالرفع عطف على زيادة الالف **قوله** اي احاقها الخ جواب سوال
وهو ان نسبة الجواز الى الهاء غير جائز لان الجواز وعد مريد يستعمل في الاعراض والهاء ليس
كذلك اجاب بقوله احاقها والا لحاق عرض **قوله** لبيانها لان الوقف يوجب خفاء الحرف لا نقط
الصوت عند فاذا اجئت بالهاء واقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف فتبين كل التبيين ولا سيما
الالف فانه اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفاؤها في نفسها اذ كونها حراما هو اشد
تغدي النفس ليس له مخزج يعتمد عليه **قوله** عبد حكيم من قسم المندوب جواب سوال وهو انه
يقض بيا مصيبتاه ويا حسرتاه وغيرهما لانه يندب مع ان المنكر اجاب بقوله من قسم المندوب
حاصله ان المراد بالمندوب المتفجع عليه عدما وهو ليس كذلك بل هو متفجع عليه وجود **قوله**
الاسم الخ فيه اشادة الى ان المعروف صفة للموصوف المحذوف اعني الاسم **قوله** الذي اشتهر
الخ جواب الله هو منقوض بواو من قلع باب خبير الخ لانه نكرة مع انه يندب اجاب بقوله الذي الخ وعلى كذا
الله وجهه مشهور بقلع باب الخبير **قوله** احاق الالف جواب سوال وهو ان التخصيص بلثا لانه كذا بطل
لان امتنع واذا في الفاضله وواعتر الكرياه اجاب بقوله احاق الالف حاصله لانه لا تخصيص لان المراد
به احاق الالف بصيغة المندوب سواء كان هذا التركيب او غيره او تحري السوال على وجه اخر وهو ان امتنع
فعلا لانه من فاعل والفاعل قسم من الاسم فهنا ليس كذلك لان ازيد الطويله مركب فكيف يكون فاعلا
اجاب بقوله احاق الالف حاصله فاعله احاق الالف والا لحاق اسم لانه مصدق **قوله** حاله الخ جواب
سوال وهو ان ظرفية **قوله** في الوقف غير جائز لان الظرف اما ان كان او مكان وهو ليس بواحد
منهما اجاب بقوله حاله الخ حاصله ان العبادة محمولة على حذف المضاف **قوله** لان
اتصاله بالصفة الخ فيه اشادة الى الرد على قول يونس وايض تعليل القول وامتنع وايض اشادة الى الفرق بين
الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه **قوله** فان اتصاله بالموصوف دليل يونس اجيب عنه بانك
قائل بان اتصاله بالموصوف بالصفة وان كان في اللفظ نقص من الاتصال الخ والا لحاقها بما هو باللفظ دون
المعنى وان كان الاتصال بينهما من حيث المعنى اتم منه بين المضاف والمضاف اليه فكيف يلحقه بالصفة
قوله وحكي يونس الخ والغرض من نقله ليونس بالحق الالف ومن جهة المعنى لا اتحادها باللفظ ٢١

بالصفة والا ولا عقل له اجيب عنه بان محمول على الشذوذ فلا يجاب به **قوله** والكججمة القذ **جواب**
سوال وهو ان اضافة كججمتين الى ياء المتكلم غير جائز لان الكججمة عظم الرأس المشتغل على الدمار و
للانسان ججمة واحدة لا كججمتين اجاب بما ترمي حاصل ان المراد من الكججمة القذ من الخشبة جواز ابعاده
الظروية لا حقيقة الكججمة حتى يرد **قوله** لقيام قرينة جواب سوال وهو انه يعلم منه جواز حذف حرف
النداء مطلقا وجبت القرينة او لا ولا لم يلبس كذلك لان عند حذف القرينة لا يعلم ان ههنا حرف
النداء او لا على تقدير الحذف اجاب بقوله لقيام قرينة **قوله** اذا كان الخ الاول ان يقال الا بمقارنا مع
اسم الجنس لانه لا وجب لتقدير اذا كان وفيه اشارة الى ان الظرف خبر لكان المحذوف باعتبار المتعلق التي هي
مضاف اليه لكلمة اذا وهذا استثناء مفرغ لان كلمة اذا اذا اضيفت الى الجملة فهو في المعنى مضاف الى
مضمونها فيكون تقديرا للعبادة ويجوز حذف حرف النداء في جميع الاوقات الا وقت مقارنته مع اسم
الجنس **قوله** ونعني به جواب سوال وهو ان يارجل معرفة وليس باسم جنس مع انه لا يجوز حذف حرف
النداء فيه اجاب بقوله ونعني به **قوله** لم يكثر كثرة نداء العلم في اشارة الى ان هذا التعليل قاصر عن المطلوب
فانه يقتضي اختصاص المحذوف بالعلم ليس كذلك وما قيل انه الحق ما سأل العلم من المعارف بالعلم المناسبة
بينهم ففيه انه يقتضي جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف والحق ان يسقط عن التعليل كثرة
نداء العلم فكيف بقوله لان اسم الجنس لم يكثر نداءه **قوله** او الامم الخ اشارة الى ان قوله والاشارة الخ
عطف على قوله اسم الجنس **قوله** فيق على هذا الخ اعلم ان اخرج اسم الاشارة من جواز حذف حرف النداء
مع كونه معرفة وكلمته من ليست صلة لبق **قوله** من المعارف حاله من قوله من العلم ما عطف عليه عطف الن
قوله العلم بالرفع فاعل بقر ولفظة ابيض بالرفع عطف على العلم فهذا ايضا فاعل بقر وكذلك حال قوله
والمضاف للموصولات عطف او فاعل **قوله** يوسف اعرض خبره وخبرية لا يصح لان الخبر ثابت للمبتدأ وثبت
الشئ للشيء فثبت المثبت له في نفسه الاستثناء لا يثبت في نفسه لانه لا يجاد ما لم يوجد فكيف يثبت
الغير **قوله** وايها الرجل او يا هذا الرجل والقرينة فيهما على حذف الجملة الانشائية اعني افع
واحسن مرفأئته في اعرض **قوله** واما المضمرات جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء في
الموصولات من جهة انها من المعارف فالمضمرات ايضا من المعارف فينبغي ان يحذف حرف
النداء فيها ايضا اجاب بقوله واما المضمرات الخ **قوله** وشذأ اصبح ليل جواب سوال وهو انه قال
لا يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس الليل في قول العرب اصبح ليل اسم جنس مع انهم حذفوا
حرف النداء منه وكذا في افتد مخنوق واطرق كرا اجاب بقوله وشذأ الخ **قوله** حذف حرف النداء
جواب سوال وهو ان قوله شذ ما ض محذوف وما بعد مفعول ما لم يسم فاعله هو قسم من الاسماء اصبح ليل ليس باسم
بل جملة اجاب بقوله حذف حرف الخ حاصله ان مفعول ما لم يسم فاعله لشذ محذوف وهو حذف
تعيين كونهما منادى مسموعا من العرب **قوله** والمضاف للموصولات الخ والقرينة فيهما على حذف

حرف التلا أو أصبح ليل وقع ظرفا بمحدث في كلمة في وكذا جال قوله اقتد مخنوق وأطرق كواسو الالوجوابا او
 جواب سوال عن اقتد مخنوق واطرق كرابو جال اخر وهو انه قد مر فائدته في قوله وازيدك الطويلة قوله
 آخر صبا حجاب سوال وهو ان هجرة اصبح للتعدية بمنزلة اكرم والتعدية ههنا غير مستقيمة لانه
 يكون المغني باليل اصبح شيئا اخر وهذا غير مستقيم اجاب بقوله اي صر صبا حاصلا انها
 للصيرورة ههنا لا غير اي لا للقطع والتعدية قوله اطرق كوالخر الاطراق غامض بورن چشم دريش
 اقتد من سرز وكون قوله من تلك للمواضع الخ فيه اشارة الى ان الالف واللام في الثالث عهد قوله
 ما اي موضع ما على حذف المضاف فلا يرد انه غير جائز لان كلمة ما عبارة عن المفعول وهو ليس بموضع و
 ايضا على هذا لا يصح الحمل لكن لم يذكروا كفاء بما سبق في المفعول المطلق قوله أمفعول به جواب عن
 سوالين الاول ان المبتدأ والخبر لاذ كانا معرفتين لا بد بينهما من ضمير الفصل يفصل بين النعت و
 الخبر فلا بد ان يقال هو ما الخ لانها وقعت في محل الخبر الاصل فيه التأكيد الثاني ان كلمة ما لا يخلو اما
 ان تكون عبارة عن المفعول به عن الموضع فعلى الاول لا يصح الحمل لان الثالث موضع من المواضع الا
 وعلى الثاني تصير الجملة خالية عن عائد الموضوع لان الضمير قوله عاملة اجمع الى المفعول به فاجاب عنها
 بقوله أمفعول به الخ حاصل الاول ان ما ههنا موصو لا موصو وحاصل الثاني ان اتحاد الشق الاول لكن
 الموضع ههنا مقدما فصلا لتقدير الثالث موضع ما فان قيل ان كان المراد من المفعول هو المفعول به كما
 هو الكلام فيه فينبغي ان يراد من الاسم في التعريف ايضا المفعول به لا الاسم المطلق والا
 يلزم التعريف بالاعم فينبغي يصدق على يوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمت فيه مع انه
 ليس مفعولا به وان اريد من المفعول هو المفعول المطلق فلا بد ان يراد من الاسم حينئذ
 ايضا الاسم المطلق بحيث يتناول جميع المفاعيل لا الاسم الخاص هو المفعول به الا يلزم التعريف
 بالاختصاص فعلى هذا يلزم الخرج عن البحث لان كلامنا في هذا المواضع التي يجب حذف العامل
 الناصب للمفعول به فيها والمعد منها المفعول به لا المفعول مطلقا فاذ اذ الشارح من كلمة ما هو المفعول
 مطلقا اي اضمرا عامله مطلقا لكن المراد هو المفعول به الا ان بيانه في ضمن هذا العام كا
 المستثنى فان جميع المستثنى ليس من المنصوب بل بعضها منها ولكن ما هو منها يتبين في ضمن هذا العام
 في لا يرد النقض على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه كذا في عبد الرحمن قوله قد الخ جواب سوال
 وهو ان قوله اضمرا بمعنى استترد وزنه لم يوجد في كلام العرب اجاب بقوله اي قد او تقدير السؤال هكذا
 ان الاضمار عبارة عن الاستتار وهو اللفظ المحكي في العامل من اللفظ الحقيقي اجاب بقوله قد او تقدير
 السؤال ان الضمير لا يكون عاملا فلم يصح قوله اضمرا اجاب بقوله قد وقوله اء الناصب الخ فيه
 اشارة الى ان اضافة العامل الى الضمير عهد او جواب سوال وهو ان العامل عام يستعمل في
 الرفع والناصب والجار فيلزم الخرج عن البحث اجاب بقوله الناصب قوله الشريطة والشرط
 الخ جواب سوال وهو ان الشريطة فعيلة بمعنى المشروط وهو بعيد اذ يلزم حينئذ ان

لا یتصاب ما قبله جائز لکن تسلط شبهہ لا یتصاب ما قبله مشکوک ان الصفات بدین الاعتقاد لا یعمل قلنا ان المبدأ
من التسلط للتسلط مع الاعتقاد فقولہ زیلا ضارب ہو تقدیرہ ذیل انت ضاربہ **قوله** أحد الأمرین
جواب سوال وهو انه لمطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية اجاب بقوله ای احد الامرین
حاصل ان الضمیر راجع الی احد الامرین المفہوم من کلمة او کذا حال الضمیر المستکن فی نصبہ
سوال وجواب **قوله** بعینه الخ جواب سوال وهو ان کتوبہ او مناسبہ مستند لک لان عبادۃ عن الفعل وشبهہ
فلا یتیم مقابلة قولہ او مناسبہ مع الفعل وشبهہ اجاب بقوله بعینه فیثبت المغائرة **قوله** ای
لنصب احد الخ جواب سوال وهو انه لا یحصل المطابقة بين الراجع والمرجع في الافراد والتثنية
اجاب بما تری **قوله** الاسم الخ اشارة الی ان الضمیر الباری ر ذی نصبہ راجع الی الاسم
قوله واللزم الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المناسبة للناسبة بالترادف فعله هذا
لا یتكون التعریف جامعاً لعدم صدق علی نرید فی خبریلا ضربت غلاماً لانه لو سلط هو ومراد فـ لا
ینصب للزوم الکذب لان الضرب لا یقع علی نرید بل علی غلامه واهنت لیس ہرادی لہ او جواب
سوال وهو ان المتبادر من المناسب المناسب بالترادف فی نقض بقوله هو ذی اجست علیہ فان
المناسب ہنا باللزم اجاب بقوله واللزم **قوله** بالمفعولية الخ جواب سوال وهو ان الحد صا
علی نرید فی نحو ذی کنت ایاہ لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیرہ بحيث لو سلط علیہ لنصبہ لیس
من قبلہ ما اضمہ عاملاً بالخبر کان اجاب بقوله بالمفعولية لا مطلق النصب ہما علی الخبریة وما قبل
ان النصب المذکور مطلق فن ان قید تہ بتقیید بالمفعولية فذی فوع لان الکلام لیس مطلق النصب بل فی
النصب علی المفعولية كما یفصح عنه قوله قدس سرہ كما هو الظاهر المتبادر **قوله** فبقید الاشتغال الخ
اشارة الی ان جنس الفصل **قوله** وهما صورا الخ جواب سوال وهو ان المصم فی صمد بیان الکلیۃ والمسائل
دون الامثلة فلم اوردها اجاب بقوله وهما الخ یعنی ان تعدد ہما بمنی علی تعدد المثل **قوله**
ولا یتصوا الخ جواب سوال وهو ان اشتغال الفعل بالمتعلق ایضاً یحتمل الصورتین الثلاث لتسلط الفعل
بعینه او بالترادف واللزم فعله ہذا یتكون فی قولہ الشارح وهما صورا ریع قصوراً فاجاب بقوله
ولا یتصوا الخ **قوله** کما لا یخفى وجہہ ای باعتبار ان المصم اخذ ذکرہ فی التعریف **اجیب** بان
تاخیر ذی اجست علیہ لیکون الافعال المعنویۃ فی طرف واحد ولم یتمثل بینہما فعل معجھولاً ولان
الفعل المعلوم ماضی بالنسبة الی المعجھول فلذا قد تم کلا فی العصمة **قوله** مثلاً الخ جواب سوال وهو
ان تعدد الامثلة باطل لان المقصود فی هذا العلم المسائل و الامثلة كما مر غیر مرة اجاب بقوله مثلاً
حاصل الخ جواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل وكذا حال ما بعده **قوله** فان مررت
بعد تعدیۃ الخ جواب سوال وهو انه کیف یتكون مررت ہر مراد فاجاوزت لان مررت بہ
فعل امر الجار والمجرور وجاوزت بغير الجار والمجرور او تخیر السؤال بوجہ اخر وهو انه کیف یتكون مررت
بہر مراد فالجواز لان مکات فعل لازمی وجاوزت

بہر مراد فالجواز لان مکات فعل لازمی وجاوزت

فعل متعدي اجاب بقوله فان مررت بعد تعديته وهذا لدفع ما قيل ايضا ان تسليط قوله مررت به في قوله زيد مررت به بالنصب غير جائز لان مررت لازمي لا يجوز ان يعزل النصب ذلك لان المراد بتسليط الفعل بعينه او مناسب بالترادف او باللزم فمررت به وان كان لازما لكنه بعد تعديته بالباء ٤٤ مراد في الجائزات فيصح انتصابه لما قبله **قوله** في هذه الامثلة جواب سوال وهو ان التخصيص بزيد باطل اجاب بقوله في هذه الامثلة حاصله ان تخصيص زيدا بالنصب لا يقع في الامثلة المذكورة والا فلا تخصيص به او تحريك السؤال بوجه اخر وهو انه يتقضى بقوله زيدا زيدا فان هذا المثال منصوب بالفعل المذكور لا المقدار اجاب بقوله في هذه الامثلة وقيل في جوابه ان قوله في هذه الامثلة اعم في ضمن هذه وان لم يكن مذكورا اصرح **قوله** يعني ان الفعل المفسر الخ جواب سوال وهو ان بعد يترى ضربت بعد زيد مسلم كما في قوله زيد ضربت واما في جاوزت واهنت ولاست فغير مسلم لان لا يكون واحد منها بعد زيد بل ما بعد مررت به وضربت غلامه حبست عليه وذهب دعم المعتض الى ان قوله اعم ضربت تفسير قوله ما بعد فاجاب بقوله يعني الخ حاصله ان قوله اى ضربت تفسير الفعل المناسب قبله هو ضربته **قوله** ضربت زيدا ضربت اعم قيل علي بن الجمع بين المفسر والمفسر باطل لان ذكر الثاني من قبيل الحكاية لا المحكي عنه ولتأكيد ضربت او الجمع للتعليم **قوله** على هذا القياس ملحق الفعل بالنصب لزيد في زيد مررت به جاوزت للفق واشادة الى ان الاصل في جاوزت زيد مررت به فاضمر جاوزت لوجود مفسره وهو مررت به هكذا الباقى **قوله** ثم ان الاسم الخ جواب سوال وهو ان ما ضم عامله من المنصوبات وكلامنا فيها باعتبار انه قسم من المفاعيل فكيف يجوز فيه وجوب الرفع واختياره استواء الامرين لانه مفعول في الحقيقة فلا يجوز فيه الرفع فضلا عن اختياره وجوب اجاب بقوله في الاسم الواقع في مظان الاضمار وجوب النصب فيما اذا وقع الاسم في ما ضم عامله بيقين اكد الوجه لاني ما ضم عامله ولا في المبتدأ وجوب النصب الرفع فيما قبل في الاسم الواقع في مظان الاضمار **قوله** في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اعم في مواقع يطأ في بادئ النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير ان لم يكن الواقع عنه **قوله** الصواب الخمس اشاد المصنف في المصنف لم يشر اليها بل قد صرح عليها لان المراد بالصواب الخمس لعلمها فساد تقديده والى علم هذا الصواب الخمس اشاد المصنف في المصنف وتصريح المصنف بحسب المعلو **قوله** ويختار قد ما اختير فيه في الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب اعم قيل انه من مرجح لسلاطه عن المحذوف **قوله** في الاسم المذكور الخ جواب سوال وهو ان النصب فيما ضم عامله اجب فكيف يصح قوله يختار النصب الخ اجاب بقوله في الاسم المذكور وهو الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة الخ **قوله** امكنه الخ جواب سوال وهو ان اختيار الرفع بالابتداء في الاسم المذكور غير جائز لان الابتداء عامل فبعد جود يجب الرفع لا اختيار فيه فاجاب بقوله امكنه الخ **قوله** ترجيح خلاف الرفع جواب سوال وهو ان عندنا اتفاقا في الرفع لا انه يختار اجاب بقوله ترجيح حاصله الصفر عند

درجہ

درجہ

درجہ

درجہ

درجہ

درجہ

الرفع والتكدير لكنه لا يجب الرفع في باب ما اضمر عامله بخلاف التكرير **قوله** ما قبله انه انما يجب الرفع والتكدير في اسم لا التي لفي الجنس ولا نسلم ان يكون لا ههنا لفي الجنس لم لا يجوز ان يكون لا المشبهة بليس ^{فيكون} فرفع لان لا المشبهة بليس لا يدخل على المعرفة **قوله** الا تاديبا وانما قلنا ذلك وان تمام المثال بقوله ان زيدا ضربه لتكون اشعارا على ان كلمته ان ههنا نافية بقرينة الاستثناء لان... استثناء الاثنان لا يكون الا من اللفظ **قوله** وبعد حرف الخ انما زاد لفظ بعد اشارة الى انه عطف على حرف اللفظ **قوله** وانما قال حرف الخ جواب سوال وهو ان الاصل في العبادة الايجاز والاختصار فينبغي ان يقولوا والاستفهام بدون ذكر الحرف اجاب بقوله وانما قال حاصله ان ذكر الحرف لا يخرج اسم الاستفهام مثله من اكرمه فان قيل ان اسم الاستفهام قد خرج بلفظ بعدا لمقتضى للمتن لان الاستفهام عطف على اللفظ وههنا قوله بعدا لفي مذكورا وفي الاستفهام يكون مقدا لان المذكور في المعطوف عليه مقدا في المعطوف **قلنا** لان ذلك لان قوله من اكرمه في قوة ازيد اكرمه ام غيرا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصير ذلك الاسم منصوبا لانه صادر واقعا بعد حرف الاستفهام فلا يحصل الفرق بين حرف الاستفهام في قوله ازيد اكرمه وبين قوله من اكرمه فلا حاجة الى الاحتراز من الاسم للاستفهام بالاجوز فينبغي ان يقول بعد الاستفهام بدون الحرف مع انه احضر قلنا ان المراد بحرف الاستفهام ما يكون ملفوظا **قوله** فانه يجوز الخ جواب سوال وهو ان هذا التركيب اعني هذا ازيد اكرمه ليس بجائزا فكيف يصح قوله ليست مثل الخ لان ههنا الاستفهام اعم فتدخل على اسم بعد فعل وههنا لا تدخل عليه لان كان بعد فعل لانها عاشق على الفعل فهو اذا في المعشوق لا صاب له حق عانق بها لانها بمعنى قد في الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان بمعنى قد اتى فلا يكفي فيه تقدير الفعل اجاب بقوله فانه يجوز يعني ان هذا التركيب وان لم يجر في اصل الوضع بحسب النكتة لكنه جائز بحسب الاستعمال العارض **قوله** لانه بمعنى قد في الاصل ثم صار للاستفهام بعادى استعمال **قوله** فقد الفعل الخريد عليه كلام النحاة ان هذا لا يفادى لفظ الفعل اذ ذكر في الكلام لفظ الفعل ولا يذكر بالفصل بين وبين الفعل اما اذا الميكن في الكلام لفظ الفعل فيدخل على الاسم نحو هذا زيد قائم كذا في العصام **قوله** الدال على المجازاة في المكان جواب سوال وهو انه لو قال بعدا لشرط لكان اخصر و اشمل لا اذا وحيث اجاب بقوله الدال لانه حاصله انه انما اتى بهائلا يتوهم ان المراد بالشرط واحد منهما وايضا لشارة الى الفرق بينهما **قوله** ما قبله الامر الخ جواب سوال وهو ان الصورة الخمسة لا يكون الا في الاسم الذي وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير والامر والنهي من قبيل الافعال فيجوز كيف يصح **قوله** والامر والنهي او تحري السوال بوجه اخر وهو ان قوله وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف اللفظ فيكون معناه ويختار النصب في الامر والنهي وهو فاسد اجاب بقوله ما قبله الخ حاصله ان الشارح اورد كلمته ما الموصولة قبل فيكون المعنى ويختار النصب الاسم الذي ذكر قبلها زيدا لكن قيل عليه فعل هذا يلزم احد الموصول مع بعض اجزاء الصلوة ^{ذلك}

باطل لان کلمۃ ما موصولة وقيل مضاف والا مضاف الیه ثم المجموع صلة ما الجاب بقوله یعنی موضع وقوع حاصل لان کلمۃ ما موصو وحدث في الموصوم بعض اجزاء الصفة جائز **قوله** مواضع وقوع الفعل الخ فيه اشارة الى دفع اشكال وهو ان اضافة المواقف الى الفعل يدل على ان لا يقع فيها الا لفعل هذا يفيد وجوب النصب فاجاب بقوله ای مواضع وقوع الفعل الخ حاصل لان اضافة المواقف الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا بخصوص به فيكون وقوع الفعل بعد ما غالبة بقرينة **قوله** للنصب فاذا نصب الاسم المذكور الخ فيه اشارة الى رفع شبهة وهو ان تقدیر الفعل بعد ما لا يستلزم ان ينصب الاسم المذكور بعد ما يجوز ان يرفع الاسم بعد ما لان الفعل كما يكون ناصبا يكون افعا ايضا وحاصل الدفع ان الاسم المذكور على تقدیر نصبه يقع الفعل عليه تقدیر اما على تقدیر الرفع فلا يجوز ان تقدیره بجواز ان يكون فعه بالابتداء لما قلنا من ان وقوع الفعل فيها غلب **اثر قوله** التباس الخ جواب سوال هو ان صوة اللبس بالفتح واللبس بالضم احد اللبس بضم اللام لا يصح هنا لان اللبس بالضم يستعمل في الاجسام والمفسر ليس منها الجاب بقوله التباس حاصله ان اللبس هنا بفتح اللام والا لا يصح تفسيره بالالتباس انما قال المصنف عند خوف ولم يقل عند اللبس فقط لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بالقرينة لكن النصب لا يجوز لان فيه استغناء عن تكلف القرينة **قوله** ما هو مفسر في حال النصب جواب سوال هو انه لا يتصور بينهما خوف التباس المفسر بالصفة بل الخبر بالصفة لان خلقه انما يكون صفة كل شئ على تقدیر الرفع لفظ الكل و يكون تفسيره على تقدیر نصبه فخرج لا يصح اضافة اللبس الى المفسر اجاب بقوله ما هو مفسر حاصله ان الالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدیر النصب بين صفة لا بين التفسير والصفة الخ فصار تسمية بالمفسر باعتبار ذاته بل ان صارت مفسرا على تقدیر النصب والتباس بالصفة يجعل ذلك الذات خبرا في حال الرفع **قوله** قوله تعالى جواب سوال المثال ما من غير مرة **قوله** الرفع والنصب جواب سوال وهو ان لفظ الامر ان تشية الامر والامر في اللغة فرمودن کاوی وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها الخ فحين للمعين لا يتصور ان في المثال المذكور في المتن اجاب بقوله الرفع والنصب حاصل لان المراد بالامر ان هو الرفع والنصب لا غيرهما **قوله** فلم يتكلم الخ جواب سوال هو ان المراد باستواء الامر في الوجود فخرج لئلا اجتمع الحركتين المختلفتين على حرف واحد ذلك متمنع لجا بقوله فلم يتكلم ان يختار حاصل لان المراد بالاستواء الاستواء في الاختيار لا غير **قوله** اي عند اوفى داره جواب سوال وهو ان نصب عن غير جائز لانه على تقدیر النصب يصير عطفا على الجملة الصغرى فخرج يكون خبرا مبتدأ كالصغر وهذا الخبرية لا يصح لان الجملة اذا وقعت خبرا مثا زید قائم لابد فيها من العائد الى المبتدأ وليس المعطوف هنا ضمير يعود اليها اجاب بقوله الرفع عند اوفى داره حاصله ان العائد هنا مقدر **قوله** اذا عطف الجملة الخ جواب سوال وهو ان اضافة المثال الى ما بعد لا يخلو اما ان يكون بيانية ولا مية او ظرفية فعلى الاول لا خلاف زيد قائم وعمر اكرمه وخرج منه

عمر قائم و بکرا کر متہ مع ان الامر فیہ ایضاً كذلك وعلى الثاني صار بالعكس على الثالث يلزم فساد المعنى لانه
 يلزم ظرفية الشئ مثله اجاب بقوله اذا نحن حاصله ان المراد ههنا هو الشقين الاولين لكن المراد بمثل هذا
 التركيب كل جملة وقع فيها اسم ثم عطف على جملة ذات وجهين فخر دخل في ذلك **قوله**
 باعتبار المنتهى واما باعتبار المبداء نحن المنتهى مصداً بمعنى الانتهاء والمبداء مصداً بمعنى
 الابتداء ثم ابتداء جملة الكبرى هو الزاء بعيد من المعطوف عليه ابتداء جملة الصغرى هو الكاف
 قريب منه واما انتہاء هو الميم فانقل الاحتياج الى تقدير عند او في دارة انما هو على تقدير النصب
 والعطف على الجملة الصغرى فينبغي ان يكون الرفع هو الاولى لانه مستغن عن ذلك قلنا ان المثال
 مقصوف في الصوة لان المقصاف اداة اكرام عمر عند زيد او في دارة مثلاً فلا بد من تقدير عند او
 في دارة مثلاً سواء كان رفعا او نصبا فام يكن الرفع مرجحاً بسبب انتفاء هذا التقدير كذا في العصمة
قوله اى نصب الاسم المذكور نحن جواب سوال وهو ان تقييد وجوب النصب بعد حروف الشرط و
 التخصيص غير جائز لان ما اضر عامله من قبيل اسم المفعول النصب فيها واجب مطلقا اجاب بقوله
 اى نصب الاسم نحن حاصله ان المراد بالاسم المذكور بعد هو الاسم الواقع في مظان الاختصاص فافهم
قوله والمراد به نحن جواب سوال وهو ان بعضا من حروف الشرط هو اما وفي اما اختيارا والنصب لو كان
 مع الطلب اختيارا للرفع لو كان مع غير الطلب فن اى وجوب النصب فيه اجاب بما ترمي **قوله** و
 كذا يجب نحن اشارة الى العطف **قوله** لفظا او تقديرا نحن جواب سوال وهو ان ما ذكرتم من
 وجوب دخولهما على الفعل منقوض بالمثال المذكور كان زيدا ضربة ضربا لان ان لم يدخل على
 الفعل فخر لا يطابق المثال مع المثل فاجاب بما ترمي **قوله** والا زيدا ضربة نحن خوف التخصيص
 ان دخل على الماضي فيفيد لو الفاعل فتوخيجه كما في مثالا لمتن ان كان دخلا على المضارع فيفيد تخصيص
 الفاعل على الفعل نحو لا زيدا تضرب قال ليس زيد ذهب به جواب سوال وهو... ما ذكرتم من ان الاسم اذا
 وقع بعد هزة الاستفهام يختار فيه النصب منقوض على زيد في نحو ان زيد ذهب به فانه وقع بعد
 هزة الاستفهام مع انه لا يختار فيه النصب بل لا يجوز فيه اصلا فاجاب بقوله ليس نحن **قوله** مثالا
 يلابس او اذهب على صيغة المعلوم نحن حاصل الاعتراض ان التناسب المذكور في التعريف اعم من
 للناسبة بالتراخي والالزام فيكون اذهب بصيغة المجهول مما يناسب بالتراخي اذهب بصيغة المعلوم
 مما يناسب بالالزام وكذا يلابس فليقل ههنا هذا لاذلك ^{۱۲} **قوله** مفقودا نحن لان المسند اليه في
 قوله يلابس اه اما ان يلابس او احد في قوله اذهب احد ايضاً وفي قوله ان زيد ذهب به المجزأ اعني به
 فلا يثبت الاتحاد فيه **قوله** واذا كان الامر كذلك نحن فليشادة الى ان الفاء في قوله فالرفع للتفريع
 وهو يدخل على جزء الشرط المحذوف **قوله** آ ودفع زيد جواب سوال وهو انه منقوض بقوله عمر
 ضربة مع ان ليس زيد ذهب به منه فالرفع ليس بواجب فاجاب بقوله آ رفع زيد لا رفع عمر
 و اشارة الى ان الا تم عوض عن المضاف اليه **قوله** في المثال نحن جواب سوال وهو ان تخصيص

زید باطل لایہ بخوبی فی غیرہ ایضاً جواب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ نہ تخصیص الا ان ذکرہ بناء علی
 ماذکرہ فی المثال الذکور او تقدیر السوال بوجہ آخر وهو ان لا یسلم ان رفع زید واجب کما فی زید ضربه
 اجاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ ان المراد بزید هو الذی فیکرہ فی المثال الذکور **قولہ واجب**
 الخ جواب سوال وهو ان قولہ فالرفع جزء الشرط المحذوف والجزء الا یكون الا جملة وذلك
 مفروض اجاب بقولہ واجب حاصلہ ان الرفع مبتدأ والخبر محذوف اعنی قولہ واجب فصاحلة
 معنی **قولہ** ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقولہ کل شیء الخ خبرہ و
 ابتداءئیة غیر جائز لانه لا یكون الا اسما وهو حرف اجاب بقولہ ای مثلاً الخ یعنی ان الکاف
 اسم بمعنی **القول** قولہ تع جواب سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقولہ کل شیء الخ خبرہ و
 خبریة غیر جائز لان الخبر اذا وقع جملة لابد فیہا من العائد الی المبتدأ وهما لم یوجد اجاب
 بقولہ قولہ تع حاصلہ ان الخبر ہنا محذوف وهو القول فكان الخبر مفردا **قولہ** ای
 فی صحائف اعمالہم فیلشارة الی ان الزید معنی آخر وهو غیر صمد ہنا وهو ان الزید جمیع الزبیر
 لان کل شیء فعلوہ لیس فی الزبیر کما لا یخفى **قولہ** خلاف ظاہر الاية اذ لان قولہ فعلوہ فاصل بین
 الصقة والموصوف ظاہر وان لم یکن تقدیرا **قولہ** واعلم انہ قد سبق اہ فی اشارة الی ظہور
 السؤال الاية الذی وادعی قولہ المصم فلا یروان المصم قد صرح بذلك فکیف یصح **قولہ**
 فاشاد الخ حاصلہ ان العبارة علی حذف المضاف تقدیرہ اشار الی عملہ **قولہ** فاشاد المصم الی الخ
 ای اشاد المصم الی العلم بذلك السؤال وهو انک قلت انہ یختار النصب فیما قبل الامر والنہی
 منقوض بقولہ تع الزانیة الخ لان رسم بعد امر مع انہ لا یختار فیہ النصب بل لا یجوز اصلاً اجاب
 بقولہ ونحو الخ حاصلہ ان الفاء فی قولہ فاجلدوا بمعنی الشرط یكون داخل علی خبر المبتدأ ان
 یكون متضمناً لمعنی الشرط وهذا ایضاً كذلك كما اشار الیہ الشارح **قولہ** لكون الالف واللام
 الخ فہذا الفاء لا یعلم ما فی حیزہا فیما قبلہ فیمتنع تسلیط الفعل الذکور بعدہ فیما قبلہ
 فلا یمدق علی قولہ لوسط علیہ ہوا ومناسبة لنصبہ وان صدق علیہ انہ اسم بعد فعل
 مشغول عنہ بضمیرہ او متعلق **قولہ** لئلا یلزم جواب سوال وهو انہ لا اضطرار علی النخاة
 لان اختیار النصب مشعر علی جواز الرفع فالاضطرار علیہم اذ لم یکن جوازہ اصلاً حاصل
 الجواب انہ وان کان جائزاً لکنہ غیر مختار **قولہ** ونحو الزانیة والذانی عطف علی قولہ کل شیء الخ
 یفوقہ الفاء بمعنی الشرط والاية جملتان علیہما حکم اعنی ان ہذا لیس من قبیل ما اضمر عاملہ
قولہ ومثل ہذا انما قال الشارح ہذا لان الفاء اذا کان ذاتیة نحو قولہ تعالیٰ ورا بلاء
 فکبر او غیر واقعة موقعہا کما فی قولہ تع فاما الیتیم فلا تقہر جاز ان یعمل ما بعدہا
 فما قبلہا کذا فی عبد العفو **قولہ** الفاء فی الخ جواب سوال وهو ان النخوة مبتدأ
 وقولہ الفاء الخ خبرہوا کجملہ اذا وقعت خبر لابد فیہا من العائد وهما لم یوجد فاجاب بقولہ الفاء فیہ

قوله مرتبطة الخ فيه إشارة الى ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر عن قوله الفاء **قوله** والآية الخ فيه إشارة الى ان قوله جملتان خبر المبتدأ المحذوف وهو قوله والآية وايضاً جواب سوالين احدهما وهو ان قوله جملتان عطف على الفاء وهي علة لقوله ونحو الزانية الخ فهذا من قبيل العلم بالجمله والعلم بالجمله من قبيل التصديق والمقرر من قبيل التصور وهذا من قبيل اكتساب التصديق من التصور وهو غير جائز والثاني انه يلزم عطف المفعول على الجملة وذا غير جائز اجاب بقوله الجملتان حاصله ان قوله والآية مبتدأ وقوله جملتان خبره فكان اكتساب التصديق من التصديق وايضاً عطف الجملة على الجملة من قبيل التصديق **قوله** اذ الزانية الخ لتلخيص لقوله الآية جملتان الخ **قوله** والاى وان لم تكن الآية جملتين فصار قولنا فاجلث اخبراً عنه والآشائية لا يقع خبراً والمبتدأ يقول انه يتقدم الجملتان يلزم اجماع الكلام لانه يحذف المستند المسند اليه لكل وجهه هو مولها **قوله** مستقلتان الخ جواباً وان وهوان الشرط والجزاء ايضاً جملتان اجاب بقوله مستقلتان هما جملتان لكن غير مستقلتين **قوله** وان لم يكن جواب سواله وان الاحرف الشرط وقوله فالمتخار جزء وشروطه غير جائز لان الشرط لا يكون الا جملة وكلمة الاحرف مفرد اجاب بقوله وان لم يكن الخ حاصله ان لا يعنى وان لم يكن وذلك جملة **قوله** فالمتخار إشارة الى ان الفاء في قوله فالمتخار للتفريع **قوله** من تلك المواضع إشارة الى ان الرابع صفة لا بد له من الموضوع وهو الموضوع **قوله** في اللغة الى قوله النخاة إشارة الى ان قوله معمول الخ معنى اصطلاحى للتحذير **قوله** الاسم فيه شارة الى ان معمولاً صفة للموضوع المحذوف واعنى اسم **قوله** أعلم فيه جواب سوال وموان اياك في اياك معمول فيه لا معمول والمعمول هو النصب هو ليس يتخذ في فعله هذا لا يصير التعريف جامعاً لافراده فاجاب بقوله عمل فيه حاصله ان المراد من المعمول المعمول فيه كحان المراد من المشترك المشترك فيه **قال** يتقدم اتق هذا من قبيل اضافة الصفة الى الموضوع اصله باق المقدار **قوله** تمخذ يا جامعاً أي تمخذ تمخذاً مما بعد **قوله** على صيغة المجهول جواب سوال وهوان قوله وذلك لا يخلو ما ان تقراً بصيغة المصداً اعنه به الذكر او بصيغة الماضي المجهول اعنه به ذكر في الاول لا يصح العطف باعتبار عدل صحة المعنى اذا عطف على كل واحد من اتق والتخذير لانشاء الاخبار او الجملة والافراد وبالاعتبار الثاني يصح العطف على التخذير لا غير ولكن كلمة اول لا يخلو ما ان يكون متصلة او منفصلة فان كان الاول فهو غير جائز لان الاول في ان يكون المعطوف على فق المعطوف عليه الافرادية والجملية وههنا لم يوجد لان المعطوف جملة والمعطوف عليه مفرد في ان كان الثاني فهو ايضاً غير جائز لان المقص في احد هما اي المعطوف او المعطوف عليه ههنا كلاهما مقصو اجاب بقوله على صيغة المجهول حاصله ان المراد ههنا هو الثاني لكن كلمة او متصلة ههنا والمعطوف عليه جملة ايضاً اعنه حدراً وذكر للقد **قوله** موضع المظهر قيل ان وضع المظهر موضع للضمير عبارة عن وضع مرجع الضمير في موضع الضمير كما في الحاقتهما الحاقه وههنا ليس كذلك لان مرجع الضمير هو المعمول والمظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفين في العنوان اى في التلفظ لكنهما متحدان فيما

جواب السوال

لكنه في قوله المظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفين في العنوان اى في التلفظ لكنهما متحدان فيما

صدقاً علیہ المعنون لان تقدیر کلام الخ **قوله** الا انه الخ جواب سوال هو انه ما القائده فی وضع المظهر موضع المضمير مع ان الاصل الايجاز والاختصاص فلا بد ان يرجع الیه المضمير فلجواب بقوله الا انه الخ **قوله** هذان مثالان جواب سوالين احدهما ان المقصود ههنا بيان المسائل الا المثلثة في صارت ذكر المثالين عبثاً والثاني ان الغرض من المثال توضيح المثل وهو يحصل بالواحد فلا حاجة الى التعدد اجاب بقوله هذان الخ حاصله ان تعدد المثالين على تعدد المثل في صارت هذان المثالان لا ولا نوعي التحذير وانما اول ولا نوعي التحذير مثالين اشعاراً على ان المحذوف من النوع الاول قد يكون اسما ظاهراً كالاسد في نحو اياك والاسد قد يكون تائيداً ولا يحذف في نحو اياك وان تحذف لا نهى قولاً بالحد او اشعاراً على ان المحذوف منه قد يكون ذاتاً كما في المثال الاول قد يكون صفة كما في المثال الثاني **قوله** بعد نفسك الخ ثم حذف الجار والمجرور في المعطوف الكفاء بالمعطوف عليه فصارت بعد نفسك من الاسد والاسد ثم حذف في الجواب والمجرور في المعطوف الكفاء بالمعطوف عليه لان المقصود تبعيد النفس من الاسد فصارت بعد نفسك نفسك والاسد ثم حذف الفعل لضيق الوقت فصارت نفسك والاسد ثم حذف النفس لعدا الاحتياج لانه يأتي بها الفصل بين ضمة الفاعل والمفعول هو الكاف اصله بعدك فصارتك ثم الكاف ضمير المتصلا ولم يجوز استعماله بغير ما اتصل به لانه بالمنفصل فصارت اياك والاسد هكذا البناء في قوله وان تحذف **قوله** ضربه بالعصا في إشارة الى ان لقوله ان تحذف معنى اخر غير مراد ههنا وهو السقوط وهذا المثال محمول في حق المجرور **قوله** وعلى التقديرين جواب سوال وهو انه يعلم من قوله من الاسد انه هو المحذوف منه ومن قوله والاسد انه هو المحذوف في ذلك تلافيع بين كلامي المصمم اجاب بقوله وعلى التقديرين **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على المصم حاصله ان المراد بالانتقاء لا ينجوا ما ان يراد المعنى الحقيقي والمجازي او كلاهما فان كان الاول فتعريفنا ليس بجامع لعدا صدقته على النوع الاول لا نهى ليس معمولاً بقدر الانتقاء ^{صلا} وان كان الثاني فايضا ليس بجامع لعدا صدقته على بعض افراد النوع الثاني منه لانه معمول بتقدير اتق نحو الطريق الطريق وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا ههنا العبارة محمولة على حذف المعطوف بتقدير يتقيد اتق او نحوه فان قيل اذا كان الانتقاء لازماً فكيف يعمل في الطريق قلنا ههنا من قبيل حذف الايضال وهو ان يتعد الفعل الى المقصود بواسطه حرف الجر ثم حذف هو ويبقى الفعل على تعديته **قوله** لا نهى ليقال اتقيت اياك لان باب اتقيت لا نهى لا يحتاج الى المفعول لان معناه يهين يهين لا يهين يهين فان قيل فعليه هذا ينبغي ان لا يصح تقديره في نحو الطريق الطريق ايضاً بعين ما ذكرته قلنا ان ذلك من قبيل حذف الايضال اصله اتق عن الطريق الطريق ثم نزع الكفاض فصارت اتق فان قيل ينبغي ان يجعل مثلاً الاول النوعين مجذف الايضال ايضاً قلنا ان ذلك غير جائز بسبب فساد المعنى لان ههنا يصير تقديره اتق عن نفسك وهذا غير مناسب **قوله** في الاول النوعين غير صحيح الخ لان اتق لا يقدر في فرد من افراده وتقديره بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان تقديره بعد في بعض افراد النوع الثاني جائز وفي بعض الافراد لا ينجو **قوله**

غیر مناسب فیہ شاذۃ الیہما **قوله** فالصواب فیہ شاذۃ الی الجواب حاصلہ از العبارة علی حذف المعطوف
 تقدیر بمعنی یبقی یراق او نحوہ **قوله** بعد نفسك ما یؤذیک فیہ تامل لان نفسك محذوۃ منہ لا محذوۃ
 فكیف یضم القول بان المعنی بعد نفسك ما یؤذیک اللہم الا ان یقال ان اتقاء الشخص من نفسه
 والتحدیر منہا لیس الا لایقاعہا الشخص الضمیر والمحدک منہ الحقیقۃ ہی الضر وہی محذوۃ بالمال واذا
 نظریا لالمال صحت هذا المعنی **قوله** خارج عن النوعین لان المعول فی النوع الاول محذوۃ منہ فلا ینکون اخلا
 فی النوع الاول ولا فی النوع الثانی لان المعول فیہ مکتوم والاسد لیس بمکتوم **قوله** واجب جواب بطریق
 التسليم یعنی سلمنا ان لفظ الاسد فی ذلک لیس بتحدیر بل تابع لانہ معطوف علی قوله ایاک والمعطوف
 تابع والتابع خارجہ عن المحذوۃ من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات باعتبار ان التابع کما ہذا کلامہ
 فیما بعد قال تقول الخ اشارۃ الی انہ یخوفا فی المثال الاول من النوع الاول قرأتین وجہ الاول قد مر من قوله
 حذف الحار والمجروا الخ وجہ الثانی انہ حذف المعطوف من کل وجہ ثم حذف بعد والنفس من
 المعطوف علیہ ابدال المتصل بالمتصل فیہ ایاک من الاسد فی المثال الثانی من الاول یخوۃ ثلثہ قرأۃ وبعلم
 وجہ الثانی من المثال الاول وجہ الثالث ان حذف حرف الجر عن ان وان قیاس لان ان وان من
 حرف المصدا فجعلا مداخلہ بتاویل المصدا فلا یفید الخاطب فائدۃ تامۃ فلا بد من الحاق الغیر وبتقدیر
 الا لحاق یلزم اطوالہ الکلام ویقتضی التخییف لانہا ثقیلۃ فیخفف بالتقدیر **قوله** وشذوذہ الخ
 جواب الہ وهو انہ لما کان تقدیرہ من مستعانی غی ان لا یصح تقدیر فی قوله الطریق الطریق لا متناع
 حذف حرف الجر من الاسماء الصریحۃ مع انہ یخوۃ تقدیر من فیہ اجاب بقوله وشذوذہ حاصلہ
 ان المراد بالمتناع الشذوذ **قوله** مع غیر ان جواب سوال وهو انہ لما کان تقدیرہ من شاذ کا فی
 الطریق ینبغی ان لا یخوۃ تقدیرہ فی نحو ایاک وان یحذف اجاب بقوله مع غیر ان وان شاذ تقدیرہ
 اغا یكون بل نہیہا وامامہما فلا قوله شذوذہ مفعول مطلق لقوله اسد **قوله** الا نادرا کا فی قوله تم
 ولا علی الذین اذ اما انوک الخ **قوله** لا اجد ما احکم علیہ یجذب العاطف او قلت یعنی
 نیست گناہ ان کن دران قت کہ آمدن کسان ہو برای آنکہ تو سوار کنی آن کہ نرا و گفتی کہ نمی یابم من آن شیء را کہ سوار کنم
 بالای آن شیء **قال** المفعول فیہ آمنہ المفعول فیہ او هذا باب المفعول فیہ او المفعول فیہ هذا کذا قال المصنف
 هو مفعول فیہ او مفعول فیہ مسماہ مجذب المضاف علی الاحتمالین یخوۃ احد للمضاد لانہ لا یوصف بہ لول
 فاندفع ما قیل ان یوم الجمعۃ مفعول فیہ لم یفعل فیہ اصلا بل فی مسماہ **قوله** احد جواب سوال وهو
 انہ لا یصدق الحد علی شیء من افراد المفعول فیہ لانہ لا شیء من المفعول فیہ ما فعل فیہ فعل یجذب اصطلا
 کما هو المتبادر لان المفعول مشتق علی الامور الثلاثۃ اعنی الحد والنسبۃ والنیمان ولا یفعل فیہ النسبۃ والزم
 فخر خیر عن الحد یوم الجمعۃ فی نحو صمت یوم الجمعۃ اجاب بقوله ای حدث الخ حاصلہ
 ان المراد بالفعل الفعل اللغوی **قوله** تضمنا او مطابقتہ الخ جواب سوال وهو انہ ینبغی

والمراد بالفعل الفعل اللغوی قوله تضمنا او مطابقتہ الخ جواب سوال وهو انہ ینبغی

ان لا یصیر یوم الجمعة مفعولا فيه لا یفعل فیہ الفعل المذکور لان المذکور هو الفعل الاصطلاحي لا اللغوي
 لاجاب بقوله تضمننا ومطابقة فالفعل المطابق ثابت اذا كان العام لمصداً والفعل التضمني ثابت اذا كان
 العامل فعلاً اصطلاحياً في المثال المذکور وان لم يذکر الفعل في يوم الجمعة مطابقة لكن ذکر تضمننا وهو
 الحد **قوله** في ضمن الفعل واشبهه جواب سوال وهو انه ينبغي ان لا یصیر یوم الجمعة في اناسام يوم
 الجمعة مفعولا فيه لا یفعل فیہ فعل مذکور تضمننا ولا مطابقة لاجاب بقوله في ضمن الفعل الخ
 حاصل ان المراد بالحد المذکور اعم من ان يكون في ضمن الفعل واشبهه **قوله** الملفوظ والمقدّر
 جواب سوال وهو ان المتبادر منه الفعل الملفوظ فعلى هذا لا يكون التعريف جامعاً لعلاصد على يوم
 الجمعة الواقع في جواب من قال متى صمت لانه مفعول فيه مع انه لا یفعل فیہ الفعل المذکور لا تضمننا
 ولا مطابقة ولا شبهه لعدا ذكره لاجاب بقوله الملفوظ الخ **قوله** كذلك او كذا شبه الفعل ملفوظ
 او مقدّر او ههناك من قبيل الثاني فلا يرد على يوم الجمعة وقع في جواب من قال متى انت صائم **قوله**
 لكن بقي الخ هذا اعتراض حاصل ان الحد لا یصیر ما نحتاجه دخل فيه المفعول به في مثل
 شهدت يوم الجمعة **قوله** فلو اعتبر جواب سوال حاصل ان قيل كحيثية مراد ههنا اي المفعول فيه
 ما فعل فيه فعل مذکور من حيث انه فعل فيه فعل مذکور وما ذكر اليوم ههناك فمن حيث انه وقع عليه
 الفعل المذکور **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على ذلك الجواب **قوله** الا لزيادة الخ جواب عنه **قوله**
 بيان لما جواب سوال وهو ان تعريف المفعول فيه صائناً ما جعلا ومتعاقب قوله وهو ما فعل فيه فعل مذکور فخرج
 لا حاجة الى قوله من زمان او مكان بل صار مستكراً لاجاب بقوله بيان لما الخ اشارة الى ان القيد في التعريف
 ليست كلها احترازاً بل ربما يكون لزيادة ايضاح المعنى **قوله** اشارة الى قسمي الخ جواب سوال و
 هو ان ايراد كلمة او في التعريف شنيع لانها للتديد والتشكيك والتعريف لليقين وبينهما تواف
 ظاهر فاجاب بقوله اشارة الخ يعني في اشارة الى انها للتبويب لا للتديد **قوله** ضريان الخ جواب
 سوال وهو اننا لانسلم ان تعدد في شرط لا تصاب بل شرط لكون الاسم مفعولاً فيه لانه يجوز ان يراد
 من ما الموصول اسم المنصوب لان البحث في منصوبات الاسم والامر ليس كذلك لاجاب بقوله
 وهو ضريان الخ **قوله** وهذا خلاف الخ هذا اعتراض حاصله ان المخالفة عن اصطلاحهم في
 قوة الخطا عا جاب عنه بقوله فخالفهم المصّر لانه تابع للحق لا للرجال حيث قال وهو المفعول فيه على
 قسامين بظهور في وتبديراً لانه اسم لما فعل فيه فعل مذکور وهو اعم من ان يكون بظهور في او
 بتقديرها فان قيل ان المخالفة عن القوا في قوة الخطا فالناسب له ان لا يخالفهم اجيب بان المصّر
 تابع للحق لا للرجال والحق ما ذهب اليه المصّر لان الحد صادق على المجزئ بها ايضاً فكيف لا يتقرب المصّر
قال المكان جواب سوال وهو ان الضمير قولاً نكان لا يخلو اما ان يكون اجعالي الظروف او المكان فعلى
 الاول يلزم ارجاع الضمير المقدر الى الجمع وعلى الثاني يصير الجملة الخبرية خالياً من العائد الى المبتدأ
 لان قوله والظروف مبتدأ وقوله نكان مبهم ما قبل ذلك خبره لاجاب بقوله المكان حاصله ان الضمير

المراد به هو المفعول به

راجع الی المكان لكن ادجاعه الی المكان الجاع الی الظروف فی الحقیقة لان بينهما اضافية سیانته **قوله** وان
 لم یکن جواب سوال ظاهر **قوله** یقبل جواب سوال وهو ان قوله فلا جزء لذلک الشرط والجزء لا یكون الا
 جملة وهو مقدر لان حرف اجاب بقوله یقبل **قوله** اذ لم یکن جملة علی الزمان المبهمة تأمل بحول علی المكان
 المبهمة ان اشترک فی المکانیة لئلا یلزم الاستعارة من المستعیر **قوله** من المكان جواب سوال وهو ان ینقض با
 لدھر فانه مبهمة مع انه لا یفسر بالجهات الستة اجاب بقوله من المكان حاصله ان المراد بالمبهمة المكان المبهمة
 لان الزمان المبهمة الدھر زمان لان تفسیر الزمان بالمبهمة بالجهات الست غیر جائز **قوله** ولما لم یتناول
 اجاب سوال وهو انه فی المكان المبهمة بالجهات الست وبعض ظروف المكان یقبل تقدیر فی وهو عند
 ولدی لم یتناوله **قوله** المعبر بالجهات الست اجاب بقوله ولما لم تأمل حاصله انهما محمولان علی المفسر
 بالجهات الست فانقلبان فی ذلک الحمل یلزم الاستعارة من المستعیر وهو باطل لان هؤلاء محمولون
 علی المكان المبهمة هو علی الزمان المبهمة قلنا انما یلزم ذلک اذا کان حملها علیها تقدیریة فی اما اذا کان
 فی غیرها من الجهات الست فلا یلزم **قوله** ولم یدکر وجه جواب سوال وهو ان الدلیل غیر تام لان المفسر
 حمل عند ذلک وشبهها علی المبهمة اقام المفسر الدلیل علی حملها فقط فالدلیل عام والدلیل خاص فاجاب بقوله
 ولم یدکر واما علی ما فی بعض النسخ فلا یدر الاشکال ان کلیمها عامان فتم الدلیل **قوله** کثرت جواب
 سوال وهو ان کیف یصح الحمل لان علته الحمل لا اشتکال فی الایهام ولا ایهام فی اجاب بقوله کثرت لا
 لا بهامه **قوله** حمل فی إشارة الی ان قوله ما بعد دخلت عطف علی قوله عند ولدی **قوله** علی الذم
 الاصح فی إشارة الی ان الاصح صفة لا بد لها من الوصف وهو وصف المذهب الاستیعاب **قوله** کذا
 انه مفعول فی لان الفعل اذا ناسب الشئ علی نحو الظرفیة لا یكون ذلک الشئ الا ظرفا له **قوله** هذا محمل
 تأمل فی إشارة الی ان من ظرف بعض النحاة علی المذهب الاصح وحاصل الدرانة کیف یكون الدار فی المثال
 المذكور مفعولاً فی بل هی مفعول به قلنا ان دخلت مصدراً للدخول والمصد إذا کان علی وزن المفعول فا
 لغالب فیلین یكون من الا لازم ومصدراً الفعل الا لازم لا یقتضی المفعول به فیکف یكون الدار مفعولاً به بل
 مفعولاً فی ان دخلت فعل والفعل یتیم بالفاعل یبذون ذکر الدار **قوله** الا بعد تمام معناه ان من
 حیث التعقل لان الفعل موقوف علی الفاعل فی الامور الثلاثة لصدق والتعقل والوجود علی المفعول فی الامرین
 التعقل والوجود علی المفعول فی الوجود فقط **قوله** وما یؤید ذلک ان فی إشارة الی الرد علی المذهب
 الاصح وحاصله کیف تكون الدار فی المثال المذكور مفعولاً فی لان علامته المفعول فیلین الفعل اذا ناسب الی
 مکان خاص بوقوعه فیہ یصح ان ینسب الی مکان شامل لغيره وهما الیس کذلک والاجاب ان هذا القاعدة
 اکثریة لا کلیة لا ترى ان الدرجا اذا قعد فی جمیع اجزاء البیت التي هی جزء من الدار یصح نسبت القعود
 الی جمیع اجزاء البیت بقوله قعدت فی جمیع اجزاء البیت ولا یصح نسبت الی الدار بقوله قعدت فی جمیع اجزاء
 الدار فیجوز ان ینسب الی مکان شامل لغيره وهما الیس کذلک والاجاب ان هذا القاعدة
 اکثریة لا کلیة لا ترى ان الدرجا اذا قعد فی جمیع اجزاء البیت التي هی جزء من الدار یصح نسبت القعود
 الی جمیع اجزاء البیت بقوله قعدت فی جمیع اجزاء البیت ولا یصح نسبت الی الدار بقوله قعدت فی جمیع اجزاء
 الدار فیجوز ان ینسب الی مکان شامل لغيره وهما الیس کذلک والاجاب ان هذا القاعدة

عن الاستفاد من الخارج الى الداخل وهو ليس بخارج كما قال الشارح اذا قال اللادخل في البلد **قوله** فيكون
اشارة الى انه لا خلاف هنا فيما بعد خلت لان قوله على الاصح صفة للاستعمال **قوله** ونقد عن سيبويه
ان استعماله خلت مع في شاذ فعلم ان الاصح استعماله بدن في **قوله** بلا شريطة الخ جواب السؤال قوله
ولعلم مضمرة مستدركة لان قوله على شريطة التفسير مستغن عنه فلا حاجة اليه لانه لما كان مفعولاً على التفسير
فهو لا يكون الا مضمراً اجاب بقوله بلا الخ **قوله** كما مر في المفعول به من اختيار النصب الرفع وقد سبق ايضاً ما يجب
نصبه يستوفيه الامران فيختار الرفع في يوم الجمعة صحت فيه ويختار النصب في نواحي يوم الجمعة صحت فيه اذا يوم
الجمعة سرت فيه مثلاً ما ليس المفسر بالصفة كل يوم الجمعة صحت فيه في الصيف ومثلاً ما يستوى في الامران
نحو نريد يدير يوم الجمعة سرت فيه مثلاً ما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه **قوله** اي لقصد
تحصيله الخ جواب سوال وهو ان التعريف ليس بجامع لان خروجه عن التاديب في نحو ضربت تاديباً لان
المتبادر من قوله لاجله انه فعل بسبب وجوده والتاديب ليس كذلك لانه فعل لقصد تحصيله لا
بسبب وجوده فاجاب بقوله اي لقصد الخ يعني ان التعريف اعم فانطبق الحد على الحد **قوله**
اي حد الخ جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على فرد من افراد الحد دلان المراد من الفعل الفعل
الاصطلاحي وهو مشتق على الحد والنسبة والزمان وهو لم يفعل لاجله اجاب بقوله احدث في
يتناول المفعول مثل الفاعل نحو نريد ضارب عمر تاديباً **قوله** اعم ملفوظاً وانما فاعل المذكور بالملفوظ
ليكون اشادة الى ان المراد بالمذكور الذي مصدره المذكور لان الذكر بكسر اللام لان الذكر يضم اللام لا التعقل
فيصدق التعريف على التاديب في نحو اعجبني التاديب لان فعله متعقل في هذا التركيب و
هو ضربت زيداً تاديباً **قوله** حقيقة او حكماً جواب سوال وهو ان المتبادر من المذكور
الملفوظ حقيقة فلا يتناول التعريف للتاديب في جواب من قال لم ضربت زيداً لانه مفعول
له مع انه لم يذكروا الفعل لاجاب بما ترى **قوله** احتراز عن مثلاً اعجبني الخ وانما احترازه لانه فاعل
لا اعجبني فعله ليس بمذكور هو الضرب الذي فعله لقصد تحصيله في نظر لان التاديب انما يخرج
اذ اجعل من القسم الاول من المفعول وما اذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به لان فعله هو
اعجبني فعله مذكور فعل بسبب وجوده التاديب فان قلت ان المراد ان المفعول ما فعل لاجله
فعل فاعل مذكور، وحينئذ لا بد ان يكون المفعول غير الفاعل فخرج التاديب في اعجبني التاديب
لان فاعله قلت جازماً استدل بك قوله المذكور لان التاديب في اعجبني التاديب خرج بدنه فالجواب عن
اصل السؤال ان التاديب في المثال اذا جعل من القسم الثاني من المفعول ايضاً خارج بقوله مذكور لا
التعجب لا يكون الا بعد حصول التاديب حصوله لا يكون الا بالضرب والشم وغيرهما كرفع الرحمة
فلا يكون خ فعله مذكور **قوله** في الجملة يعني في تركيب اخر كما في ضربت زيداً **قوله** مثلاً
لما فعل الخ جواب سوال وهو ان تعدد الامثلة باطل لان الغرض منه توضيح المثل والمثال الواحد
كاف في التوضيح فلا حاجة الى ايراد المثالين فاجاب بما ترى **قوله** فان التاديب الخ فان قيل

حاشیہ شریعہ اسلامی

ان التادیب عین الضرب لہا عبارتان عن استعمال الخشبۃ فی المحل المعین لکن مغائرہا بالاعتبار
 لان هذا الفعل بعینه من حیث انہ یؤلم یمشی ضربا ومن حیث انہ سبب لاتصاف المضرب بالاخلاق
 الحسنۃ یمشی تادیبا فکیف یحصل بہ اجیب بانہ یحصل بہا تضمنہ التادیب ہو التادیب وانما نسب
 التادیب لتضمنہ التادیب ویکذب امتناع ضربتہ تادیبا کما صرح بہ الرضی ناقلہ عن النحاة فالجواب
 اذا لانسلم ان التادیب عین الضرب بل هو احداث التادیب الضرب سبب لاحداث وسیلۃ **قولہ**
 وناقلہ فیلہ اشارۃ الی ان **قولہ** خلافا مفعول مطلق یخالف ثم المصدک مع الفعل فی محل الرفع خبر ل**قولہ**
 ل**قولہ** ظاہر فیلہ اشارۃ الی ان خلافا مفعول مطلق للنوع لان الخلاف علی نوعین ظاہر وضمنی مراد
 ہو الاول وایضہ جواب سوال ہون الخلاف مصدک والقاعدۃ فیہذا خفض علی الاضاقۃ نحو سبحان اللہ
 او باللام نحو حملا لہ جب حذف فعلہ الشارح ذکر فعلہ حاصل الجواب ان حذف الفعل واجب ذالمیکن
 مطلقا للنوع وھما النوع یعنی ان خلاف المصنوع ظاہر **قولہ** یخالف خلافا ظاہرا والظہران
 ینسب المخالفتہ الی الزجارج بان یقال یخالف الزجارج لہذا القائل خلافا لان النحاة اصل الزجارج
 والخلاف انما وقع من الفرع لا من الاصل **قولہ** لاحاجۃ الی هذا التقدير فان لفظ یخالف فی **قولہ** الشارح
 علی صیغۃ المجرور والجار والمجرور عن **قولہ** للزجارج صفتہ **قولہ** خلافا **قولہ** من غیر لفظ جواب سوال ہون
 معنی ضربتہ مشرک علی الضرب علی التادیب فکیف یکون التادیب مفعولا مطلقا **قولہ** ضربا جاب **قولہ** من
 غیر لفظ رای مغائرۃ لفظ الفعل **قولہ** ادبتہ بالضرب تادیبا فحذف الفعل ہوا دبت للاختصاص دون
 التادیب ہو الضرب ولو حذف لہ التادیب ہو الضرب لم یعلم ان التادیب بای شئی حصل ثم بعد حذف الفعل
 اقیم المصدک مقامہ فصارت تقدیرہ ضربت تادیبا وقس علی ہذا البواقی من الامثلۃ **قولہ** وجبت
 الخ وفیہ نظر لان القوم مغائر بالذات للجبین فکیف یصح ان یکون مصدکا مغائر لفظ فعلہ مع انک لا بد من
 اتحاد المعنی بینہما اللهم الا ان یلاد بالجبین اثر کیفیۃ القاۃ بالفسق ہو القوم عن الحرب کما یلاد بالشجاعت
 الاثر المرتب علی کیفیۃ النفسانیۃ وهو الاقدام **قولہ** شرط انتصاب الخ جواب سوال ہون انتقد
 اللام شرط انتصاب المفعول لا للنصب بالنصب ہو الحركۃ الحاصلۃ بالعامل وهو یحتاج الی الشرط
 اجاب بقولہ شرط انتصاب الخ اوفر النصب بالانتصاب اشارۃ الی ان اضافۃ النصب الضمیر من اضافۃ
 المصدک الی المفعول دون الفاعل لان الغیریاتی النصب لیک انہ یاتی النصب لى الغیر **قولہ** لا شرط كون الاسم
 الخ جواب سوال ہون الاصل فی الكلام انہ لا یجوز فینبغی ان یقولہ شرط تقدیر اللام اجاب بقولہ لا شرط كون
 الخ **قولہ** فالسمن الخ بفتح السین وعن **قولہ** الزائر الخ منصوب علی المفعولیۃ بالاکرا
 البضاف الی الفاعل وهو الضمیر المجرور **قولہ** عندہ ای عند المصمر **قولہ** وخص اللام
 الخ جواب سوال ہون المفعول لہ کما یجی باللام کذلک یجی بمن الباء وفی ما وجہ تخصیص
 اللام بالذکر ولم یقل تقدیر اللام ومن والباء وفی اجاب بقولہ وخص اللام بالذکر
 الخ **قولہ** ای لاجلہا اما متعلق بمجموع الامثلۃ الثلاثہ او بالاخیر فقط **قولہ** ولما

كان تقدير اللام جواب سوال وهو ان الاصل لا يجاز ولا اختصاصا فلم قال المصنف فيما بعد انما يجوز حذفها
 ولم يقل وانما يجوز بار جاع الضمير في يجوز الى تقدير اللام مع انه اخصر اجاب بقوله ولما كان وحاصل
 الجواب ان تقدير اللام عبادة عن حذفها في اللفظ وابقائها في النية اي عبادة عن مجموعهما فلو اكتفا باجاء
 الضمير الى تقدير اللام لتوهم ان في النية محتاج الى الشرط والامر ليس كذلك بل المصنف ان حذفها عن اللفظ
 محتاج الى شرط دون بقاءها في النية فلهذا فعل هذا الوهم قال وانما يجوز حذفها والفرق بينهما ان التقدير
 الاسقاط في اللفظ دون النية والحذف في الاسقاط مطلقا سواء كان منوبيا في النية او لا وقيل الاسقاط
 مطلقا اي من حيث اللفظ والنية اي نسيان منسيا **قوله** الى شرط اي لا يحتاج الى الشرط لابقائها في النية
 اصل فلا حاجة الى الشرط لان النكتة للفار لا للقاء الايتان بالاصل ولي **قوله** فيجوز في اشارة الى ان المراد
 بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص **قوله** عما اذا الخ ينبغي ان يفهم احترازا عما اذا كان غير فعل ليشترط نحو
 جئتكم للسواد ايتنا ولا احترازا فمثلا جئتكم للعلم والكتابة بعد اطلاق العين عليهما عرفا الا انه اذا دمن
 العين ما ليس بفعل **قوله** اي اتحد فاعله الخ تنقض بقوله نعم المراد الى الذي حاجر ابراهيم وبيان ان الله الملك
 فان قوله ان الله الملك دفع له مع انه حذف اللام وفيه على الفعل والمفعول متغايران فاجوز ان حذف الـ
 المفعول جاز بعد اتحاد فاعلهما ان لم يكن مصدا ابان ان كان مصدا ابان فلا يشترط اتحاد الفاعل بل يحذف
 اللام مطلقا سواء اتحد الفاعل ولا لان حذف حرف الجر من ان ان قياس **قوله** بان يتحد فاعله الخ
 جواب سوال هو التبادر من قوله مقدار ناله في الوجود الاتحاد الزمانية فيخرج عنه قعدا عن الحرب جبا
 لان زمان الحرب غير زمان القعد لان الحرب موجود في زمان قعوده وغيره فاجاب بقوله بان يتحد الخ
 حاصله ان المراد بالمقابلة في الوجود اعم من ان يكون زمان وجودهما متحدا او يكون زمان وجود
 احدهما بعضا من زمان وجود الآخر **قوله** الا باعتبار ثم اعلم ان مفهوم الضرب التاديب
 متغايران لان الضرب حدث صدك عن الاعضاء الظاهرة التي هي غير اللسان كان مؤلها المضرب
 والتاديب حدث صدك من الشخص سواء صدك من اللسان او غيره وكان سببا لانصاف المفعول باخلاق
 الحسنة والتاديب يصد على الضرب دون العكس **قوله** وانما اشترط جواب سوال وهو ان نصب
 الاسم انما يكون باعتبار انه جزء من الفعل وباعتبار العلاقة والامر ليس كذلك لان المفعول ليس جزء
 من الفعل ولا علاقته منها ايضا اجاب بقوله انما اشترط وحاصله ان العلاقة موجودة وهو التشبيه
قال المفعول مع زيد عليه ن كتمه معه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لان الالف اللام
 الداخلة على لفظه موصولة بمعنى الذي ولفظ المفعول بمعنى فعل المفعول ما لم يسم فاعله لا يكون الا
 مرفوعا وهما منصوبان فاجاب عنه الفاضل الهند بقوله هذان من قبيل قد جازين الغير النزان حاصله
 ان لفظ المفعول ليس بمسند الى كلمة مع بل هو مسند الى المستكن فيضما بمعنى الذي فعل فعل بصاحبه كما
 في قوله قد جازين الغير النزان فقول جاز فعل ماض مجزوم بمنزلة قبله مسند الى ضمير مصد وهو الجملولة نصا
 المعنى قد جاز الجملولة ولا يصح اسناد الى كلمتين لانه ظرف الظرف لا يكون الا من المنصوب ولا يقوم مقام الفاعل

بحسب المفعول

ان ضمير المصدر ضمير المفعول

ما هو محط الفائدة قائم مقام الفاعل من غير قيد مخصوص غير جائز فتبقى الاعتراض على المصنف قول
 الشئ الذي فعل لمصاحبة الرد على الفاضل الهندی حاصل الزمان لفظ المفعول مسند الى كلمته مع التي عبر عنها
 الشارح بالمصاحبة لكن نصيب باعتبار انه لازم النصب النحاة قد جوزوا اسناد الفعل الى لازم النصب تركه منصوبا
 جريا على ما هو عليه الاكثر قيل ان الاعتراض كما ورد على المفعول مع كذا لا يرد على المفعول به وفيه فلم
 له يتعرض لهؤلاء قلنا لو تعرض اليها ليقب الاعتراض على المفعول مع كذا لا **قوله** على قراءة ۶۷
 النصب جواب سوال وهو ان بين في بليكم مقرو بقرئين منصوب عند البعض مرفوع عند البعض
 فباي قروعة اخذ جاب بقوله على قراءة النح حاصله ان الاستدلال به بناء على مذهب من قرأ
 بالنصب **قوله** هذا الرأي شريف جدا باعتبار ان فيه اقامة الشيء الذي هو محل الفائدة مقام الفاعل
 وذلك الشئ هو لفظ مع لان به قد تميز عن المفعول المطلق وبه وله وفيه وايضا ان هذا الرأي كان
 خاليا عن التكلف الذي ذكره الفاضل الهندی وايضا ان جعل المصنف مسندا اليه من غير قيد
 التخصيص غير جائز فان قيل ان بين قول الشارح لازم النصب وبين قوله على ما هو عليه في الاكثر
 تناقض لا يفهم من الاول ان النصب لازم مع لا يتيقن عنه في وقت من الاوقات ويفهم من
 الثاني انه منصوب في الاكثر ويتقن عنه في بعض الاوقات قلنا ان اللزوم على نوعين لزوم منطق
 ولزوم عربي والاول عبارة عن امتناع انفكاك لازم بعد تصوي الملزوم والثاني عبارة عن ان يكون
 بين اللازم والملزوم علاقة مصححة لا انتقال وهما من قبيل الثاني وهو موجود لان كلمة بين اذا
 اطلق ينقل الى هن الى انه منصوب **قوله** لمصاحبة معول فعل وفيه احتراز عن قوله كاجل وضعية
 لان الوضعية مذكورة بعد الواو التي يعم مع لكن ليس بمصاحبة مع معول فعل **قوله** لاجل مصاحبة
 النح فيلشارة الى ان اللام في قوله لمصاحبة اجلية والمصاحبة علة غائية للذ كر بعد الواو **قوله**
 استوى الماء والخشبة في العلوي صل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة
 هناك مقياس يعبر بها قد ارتفع الماء وقت زيادته ۱۲ عبدا لغفور **قوله** وسواء كان فيه ۶
 اشارة الى ان نصب قوله لفظا او معن بناء على انه خبر لكان المحذوف **قوله** اے لفظيا
 جواب سوال وهو ان الاصل ان يكون خبر كان محمولا على اسمها وهما لا يصح الحمل فاجاب
 بقوله لفظيا حاصل ان الخبر مجذوف ياء النسبة فيكون جار مجرر المشتقات **قوله** الحمل
 اي معنويا جواب سوال مثل ما مر لان وانفا **قوله** والمراد بمصاحبة جواب سوال وهو انه ينقض
 عمر في جاء في زيد وعمر فانه مذكور بعد الواو مع مصاحبة معول فعل في الصدء ومع ذلك
 انه ليس بمفعول مع جواب بقوله والمراد حاصله ان لا نسلم انه مصاحب بمفعولا لفعل لان الاعتبار
 في المصاحبة الاشتراك في اصل الفعل في الزمان والمكان الواحد كما قاله الشارح وهما اتحاد
 الزمان والمكان ليس بشرط فيه لانه يجوز ان يجيء زيد في وقت والعمري في وقت اخر **قوله**
 واعلم ان مذهب النح على بعض النحاة كعبدا لقاهر لجر جاني حيث جعل معول الفعل

منصوب بالواو ووجه الشرح ان الواو عامل خفيف لا ينافي بحرف بخلاف لفعلا لانه عامل قوي **القول**
 وانما وضعوا الخ جواب سوال وهو ان المصاحبة هو المعنى الحقيقي لكلمة مع والواو مع مجازي فمن
 اى جهة عد عن ذكر مع الى ذكر الواو فاجاب بقوله وانما وضعوا الخ **قول** واصلاها جواب سوال وهو انما
 الوجه لتخصيص الواو عن سائر الحروف ومع ان سائرهما ايضا اخبر اجاب بقوله اصلها حاصل اصل
 ذلك الواو اجمع ثم في المفعول مع ^{استعملوا في نحو قوله} فمع مع والجمعية تناسب المعية المستلزمة للجمعية **قول** اى جرد
 الخ فيه اشادة الى ان لفظا كان تاما لانا قصته **قول** اما يد على احدث جواب سوال وهو ان جواز
 الوجهين او تعين احدهما كما يجي في المفعول مع الذى ذكر مع الفعل كذلك يجوز في المفعول مع
 الذى ذكر مع شبه الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما ايضا فاما الوجه لتخصيص لفعلا اجاب بما ترم
قول وغيرها كاسم التفضيل وظروف الزمان والمكان والالة **قول** لم يجب جواب سوال وهو
 انه ينقض بعم في نحو ضربت ذيدا وعثر الانه مذكورا بعد الواو والفعل فيهما اللفظ وعطف جائز
 مع انه لا يجوز في الوجهان اجاب بقوله لم يجب وفي هذا التركيب لعطف واجبا لان الاصل في هذا
 الواو والعطف وانما عدل عنه الى نصب للتخصيص على المصاحبة لا يمكن تنصيص للنصب على المصاحبة في
 المثال المفروض لان النصب العطف اظهر اجاب **قول** لم يمتنع جواب سوال وهو انه ينقض بنحو جئت وزيدا
 لان في هذا التركيب لم يجب العطف فيه مع انه لم يجوز في الوجهان بل تعين النصب بان يقول اى لم يمتنع وفي هذا
 التركيب العطف مبتنع لعدا تأكيد المتصل بالمنفصل عدا الفصل فلم يجوز في الوجهان بل تعين النصب **قول**
 لوجب العطف فيه انما يدل عندنا على ما بعد على المصاحبة والنصب هذا التركيب لا يعلل له لا يعلم ان نصب عمر
 في هذا التركيب من جهة انه مفعول مع ومن جهة انه معطوف على زيد فتعين للعطف فاقل انه ينقض بنحو كفاك
 وزيدا داهم فان زيدا ايضا لا يدل على المصاحبة لانه لا يعلم ان نصبه من جهة انه معطوف على الضمير المنصوب او
 من جهة انه مفعول مع فينبغي ان يكون العطف اجبا والا لم يسل كذلك قلنا سلمنا ذلك لكن انضمير في كفاك
 وان كان ضمير فضلة لكنه متصل بالفعل الذي اتصاله فصار كالجزم من الفعل فلم ينتقل الى من الى العطف
 بل المتبادر ان زيدا منصوب على انه مفعول مع **قول** العطف النصب فعلمنا ان الوجهان تشبیه هو عدا
 عن الدليل وليس ههنا دليلان فاجاب بما ترم **قول** على المفعول يعني ان المراد بالنصب هو النصب على المفعول
 لسوق الكلام فيها **قول** جائز ان جواب سوال وهو ان قوله فالوجهان جزء شرط وجزاء الشرط يكون جملة والوجهان
 مفتر فاجاب بقوله جائز ان حاصل ان قوله فالوجهان مبتدأ مخبر والخبر فالجزء اسمية **قول** با
 لرفع على العطف اى عطف زيد على الضمير المتصل بالتاكيد بالمنفصل لكنه لا يتلزم من التاكيد استقلاله
 ليصح العطف لان المنفصل شئ والمتصل شئ اخر لان يقالا لهما في الحقيقة شئ واحد ولا نهما ضمير
 المتكلم فلما كان المنفصل مستقلا لزم عنه استقلال المتصل من جهة فيصح العطف عليه يد عليه
 لم لا يجوز ان يكون معطوفا على المنفصل مع قرب استقلاله من كل وجه واجيب عنه بان لو عطف عليه
 لزم ان يكون ايضا تأكيد للمتصل بالمنفصل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه هو ط لا التاكيد يكون

قسمان لفظ و معنوی كما عرف فی موضع هو ليس بواحد منهما **قوله** وان لم یجزا الخ جواب سوالین
 احد هما ان الاستثناء من عل^{الوجود} المستفاد من قول الشارح لم یجب تفسیر قول المص^ل جايد لعل ان المستثنی
 وجوب العطف وان كان العطف واجبا فكيف تعین النصب وكيف یطابق مثال المص^ل یجئ و زیك لان
 الممثل وجوب العطف فی المثال العطف متمتع وثانیها ان قوله والا شرط وهو لا یكون الا جملة وهو حرف
 الاستثناء ههنا فاجاب بقوله ای ان لم یجز العطف حاصل الدفع الا ولا نالنا لنسلم ان الاستثناء من عل^{الوجود}
 الوجوب بل هو استثناء من الجواز فالمستثنی عن جواز العطف واذا كان العطف متمتعا تعین النصب
 وطابق المثال مع المثل وحاصل الدفع الثاني ان قوله الا معناه الاصل وان لم یجز العطف واذا كان كذلك
 كان الشرط جملة فعلية **قوله** بل یمتنع جواب سوال^ل هوان قوله ان یجز یغنی لم یجب بالامكان العام
 المقید بجانب العدل فینتقض بخوجئ انا و زیك بانه لم یجب العطف فيه مع انه لم یتعین النصب فيه
 بل جواز الوجهین فاجاب بقوله بل یمتنع حاصله انا لا نسلم ان لم یجز یغنی لم یجب بل یغنی یمتنع وفي
 هذا المثال لم یمتنع العطف فلهذا جاز الوجهان فيه **قوله** ای امر الخ جواب سوال^ل هوان كان تامة
 یغنی وجد والفعل فاعله هو ذوالحال^{لفظ} مغنی حال منه والحال محمول على ذی الحال ههنا لا یصح الحمل
 لان المغنی مصد^{لفظ} وهو لا یحمل الا على افرادة الفعل لیس من افراده فكيف یصح الحمل فاجاب بقوله ای
 امر حاصل ان المغنی حال باعتبار الموضوع وهو امر **قوله** معنویا جواب سوال^ل وهوان اذا كان صفة امر
 فالصفة ایض محمولة على الموضوع ههنا لا یصح الحمل فاجاب بقوله معنویا **قوله** مستنبط اعطف تفسیر
 لقوله معنویا **قوله** ای لم یمتنع جواب سوال^ل وهوان قوله جاز العطف یغنی لم یجب العطف بالامكان
 العام المقید بجانب العدل فینتقض بنحو ما شانك وعمر افان لا یجب العطف فی ههنا المغنی مع انه
 لم یتعین فی العطف بل لا یجوز فضلا عن التعین فاجاب بقوله ای لم یمتنع الخ اشادة الى ان المراد هو
 الامكان العام المقید بجانب الوجود فعلم للعطف لیس بضر ولا ی سوء كان وجوده ضرر یا ولا
 فقال لم یمتنع لیس صدق قوله تعین العطف **قوله** ای وان لم یجزا الخ جواب سوال^ل علی نحو ما اطلق
 فیما مر انه انما فیه بقوله وان لم یجز لان الشرط لا یكون الا جملة ثم اضرب عنه بقوله بل یمتنع لان لم یجز
 یغنی عن الوجوب **قوله** فانه الخ هذا دلیل لتطبیق المثال مع المثل **قوله** ولم یجز جواب سوال^ل هوان
 انه لم لا یجوز اعطف عمر فی المثال الثاني على الشان فاجاب بقوله لم یجز حاصله انه لو عطف علی یحی
 المعنا ذ المغنی و ما شانك ونفس عمر وسوال السائل عن شانها الا عن شان احد هما ونفس الآخر **قوله**
 اذا السوال عن شانها قلی ینبغی ان یعطف على الشان بحذف المضائق بیه ما شانك و شان عمر قلنا
 فعلم هذا یكون السوال عن الشان للتعلم وهذا لیس بمقصود المقصود هو السوال عن شان احد قیل
 یعلم من عبارة الشارح اعنی قوله اذا السوال عن شانها ان المقصود هو السوال عن الشان
 المتعدد فعلم هذا لا یطابق الدلیل على المدعى قلنا ان لقوله عن شانها
 معینین احد هما هو السوال عن الشان المشترك بينهما والثانی هو السوال عن شان ذید مستقلا وعن

بحث الحال

شان عدم استقلال و المراد ههنا هو الاول **قول** واما حكمنا بمعنوية الخبر فيلة سادة الى ان قوله لان
 المعنى ما تصنع دليل للمدح المحذوف وهو معنوية الفعل قال المصنف لان المعنى الخبر الام عوض عن المضامير
 تقديره لان معنى الامثلة **قوله** وما يماثله جواب سوال هوان التقریب غير تام لان المدعى معنوية
 الفعل في الامثلة الثلاثة والدليل يثبت المدح في المثالين الاخيرين لان قوله ما تصنع انما يكون معنى لها لا
 الاول بل معنى لا ولا ما يصنع اجاب بقوله ما يماثله يعنى العباداة على حذف المعطوف **قوله** الحال في اللغة
 الانقلاب في الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل **قوله** لما فرغ الخ هذا تعقيب للمبتدأ يعنى يريد غيبة
 بسبب ان يشعر في بحث جديد قيل ان تعريف الحال ليس بجامع لعدم صدق على اكببا في جامع زيد اكببا
 غلام لان حاله لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول ولا كلاهما قلنا ان قد مر تعريفه بمحذوف المعطوف
 تقديره ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وكلاهما وما يتعلق بهما ثم قال الشارح اى من حيث هو فاعل
 جواب سوال هوان التعريف غير مانع لان زيد خليفه صفة الفاعل والمفعول به نحو جاء في زيد للعاقلة واديت
 زيد للعاقلة فانها ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول به مع ان ليست بحال فاجاب بقوله اى من حيث الخ حاصله
 انها تخرج بقيد كحيتية فانها تدل على هيئة الذات مطلقا من حيث انه فاعل ومفعول لا ان الصفة تدل
 على معنى في متبوعه سواء كان ذلك المتبوع فاعلا ام لا الا ترى ان اتصاف زيد بالعاقلة جائز سواء ذكر
 معه لفظ جاء في او لا بخلاف الحال فانها تدل على هيئة الذات لا مطلقا بل من حيث انه فاعل ومفعول
 به **قوله** كما هو الظاهر جواب سوال وهوان الهيئة ذكر مطلقا غير مقيد بقيد كحيتية فمن اين يعلم
 قيد كحيتية فاجاب بقوله كما هو الظاهر الخ ووجه الظهور ان هذا المقام مقام التعريف قيد كحيتية
 مراد في التعريف انما حد في كفاء ابا الشتر لكن يد على تعريف الحال ان ذكر كلمة او مناف للتعريف لان
 التعريف للامتياز وكلمة والتشكيك والترديد اجيب بانها ههنا للتبويب لا للترديد فلا ينافي في التعريف
 فانقل هذا مخالف لما صرح به الشارح فيما بعد بقوله هذا الترديد على سبيل منع الخلو قلنا سلطنا انها
 للترديد كما قلت لكن الترديد على نوعين ترديد في العلم وترديد في النوع والمنافى للتعريف القسم
 الاول والثاني و مراد الشارح بالترديد النوعي **قوله** هذا الترديد الخ جواب سوال وهوان يخرج
 عن التعريف اكببين في نحو ضرب زيد عراكين لان كلمة او لاحد الاكبرين المذكورين الحال ما يبين
 هيئة الفاعل فقط او المفعول فقط لا مجموعهما فاجاب بقوله هذا الترديد الخ حاصل ان راكبين انما
 يخرج اذا كانت كلمة او لا انفصلا الحقيقي وههنا ليس كذلك بل لما نعت الخلو **قوله** سواء كان في اشارة
 الى ان لفظا او معنى خبر كان المحذوف **قوله** الفظيا جواب سوال مثا ما مر **قوله** ومنطوقه وصدك
 ميم بمعنى النطق تفسير لقوله لفظ الكلام يعنى يكون فاعلية الفاعل ظاهرة في الكلام كما في قولهم
 جاء في زيد اكببا وهكذا في المفعول مثل ضربت زيدا قائما **قوله** سواء كانا ملفوظين او اجواب
 سوال وهوان قائما في نحو زيد الدار قائما حاله عن الضمير المستكن في الطرف ليس فاعلية
 المستكن بملفوظه فاجاب بقوله سواء كانا الخ والمستكن ملفوظ حكما و فاعلية باعتبارها

لفظ الكلام وهو في الد ر قائما ومثالا للمفعول المافظ ظاهرا وحكما نحو قوله ونحو مسلمي فعا وهو مفعول
 به معنای ما يماثل فعا ومثالا الفاعل المعنوي نحو قوله النون زائدة لانه في ظاهر التركيب خبر
 المبتدأ وهو هي الخ لكنه في المعنى فاعل لفعل محذوف وهو ممتنع فافهم ومثالا للمفعول المعنوي نحو هذا زيد
 قائم فافهم **قوله** معنوي لجواب سوال امثلا امر من غير مرة **قوله** باعتبار معنوي ابا اعتبار الفعل
 المفهوم من لفظ هذا عنه اشيرا وابنه الا ولم مفهوم من الدال الثاني مفهوم من الهاء فصار المعنى اشير
 زيد قائما مفعولية زيد ههنا باعتبار المعنى **قوله** والمراد جواب سوال وهو انه قد يقع الحال عن المفعول
 معه نحو جئت انا وزيد راكبا مع انه ليس بحال عن الفاعل والمفعول به بل هو حال عن المفعول معه وهو
 زيد اجاب بقوله والمراد الخ حاصله انما يقع الحال عنه لكونه بمعنى الفاعل والمفعول به له صاحبة
 اياه في صدر الفعل عنه او وقوعه عليه **قوله** وكذا للمفعول المطلق جواب سوال وهو انه قد يقع
 الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا مع انه ليس بحال عن الفاعل والمفعول به اجا
 بقوله وكذا الخ حاصله ان الحال من غير الفاعل والمفعول به لا يقع الا بجعله في معناها فلا
 يقال ضربت الضرب شديدا لا ابتاويلا حدثت الضرب شديدا فيكون حال عن المفعول به لفظا او
 حكما اما لفظا لان الضرب مفعول به تبا ويل ضربت الضرب شديدا بمنزلة الضرب فان العامل
 فيه حدثت دون ضربت فصار مفعولية باعتبار اللفظ والنطق واما حكما لان العامل فيه
 مافظ حكما **قوله** وكذا يدخل الخ جواب سوال وهو انه قد يقع الحال عن المضاف اليه كقوله تع
 بل نتبع ملت ابراهيم حنيفا وقوله تع ايجب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فاجاب بقوله وكذا
قوله يصح حذف قيام الخ واما يقيم الخ في مقام المضاف لان متابعة الملة متابعة ابراهيم
 وكذا اكل لحم اخيه اكل اخيه لان اللحم عين اخيه **قوله** او كان المضاف جواب سوال وهو ان مصحين
 في قوله تع ان ابرهؤلاء مقطوع مصحين حال عن هؤلاء اضيف اليه لفظ دابر الدابر ليس بفاعل
 ولا مفعول بل هو اسمان ولا يصح حذفه واقامة هؤلاء مقامه مع انك قلت فيما سبق ان الحال عن
 المضاف اليه انما يصح اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا ويصح حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
 فاجاب بقوله وكان حاصله ان لا نسلم ان دابر ليس بفاعل بل هو فاعل حكما لانه مفعول مالم يسم
 فاعله للضمير المستكن في قوله مقطوع **قوله** ولو قرأ الخ والغرض من هذه العبارة رد
 على بعض الشرح كفاضل الهند فانهم اجابوا عن الاشكال الوارد بالحاصل من
 المفعول معه والمفعول المطلق بان قوله ما يبين الخ على صيغة الماضي المعلوم اعني
 لنسخر وهو ان تعريفة ليس بجامع لعدم صدق على راكبا في بحث زيد راكبا وعلى شديدا في ضربت ضرا
 شديدا وعلى حنيفا وميتا في قوله تع بل نتبع ملت ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا وعلى مصحين في قوله تع
 دابر هؤلاء مقطوع مصحين لان هؤلاء احوال لم يبين هيئة الفاعل والمفعول به هيئة المفعول معه كما في الاول والمفعول المطلق كما في
 الثاني والمفعول اليه كما في الثالث والرابع والمفعول المسمى فاعله كما في الخامس اجاب بقوله والمراد الخ ۱۳ مفتحة عبد الاحيم

تین من باب تفعل ورج صا الھیئة فاعله الجار المجزئ متعلق بقولتین اویتین علی صیغۃ المضارع
 للجهل من باب لتفعیل الجار والمجزئ متعلق بقوله یبین لغو الضمیر الی کلمۃ ما لیتبط الصلۃ بالوصف
 او الصفتۃ بالموصوف واذ کان كذلك فینبغ ان یقال المفعول مطلقا عن قید فیتنا ولا المفعول المطلق
 والمفعول معارضا فلا حاجة الی تعمیم الفاعل والمفعول من الحقیقۃ والحکمۃ کما قال الشاذ ووجه
 الرد ان فیما قالوا ارتکاب امر یجید عن وجهین احدهما تعلق الجار المجزئ بالبعید والثانی ان الجار
 الضمیر الی ما فی متعلق الصلۃ والصفتۃ لا فی نفسہما وایضا ان فیما قالوا وان دخل الحال عن
 المفعول المطلق ومعد لکن لا یدخل الحال عن المضاف الیه فی الضرورة یمحتاج الی تعمیمہما
 الی الحقیقۃ والحکمۃ لیدخل ما وقع حالا عن المضاف الیه **قوله** مثلا اللفظ الخ جواب سوال
 وهوان المصنف فی صد بیان القواعد لا الامثلة فالمناسب لہ ان لم یذکر المثال وان ذکر
 فی بعض المواضع للتوضیح فاما المثال الواحد کاف للتوضیح فلا حاجة الی الامثلة الثلاثة فاجاب
 بقوله مثلا اللفظ الخ حاصل ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثل **قوله** مثلا اللفظ جواب سوال
 مثلهما امر وایضا فیراد علی المصحح حيث ذکر فی شرح الامالی للکافی تہ مثلا لہما عن الفاعل المعنوی
 لان تعلق الجار والمجزئ وليس من ضروریات متعلقات معنی الکلام لانه کما یصح قوله زید
 استقر فی الدلالتہ کذلک قوله زید فی الدار ولہا لیرکن من ضروریاتہ صادر بمنزلة المعنی المفہوم من
 فتوی الکلام ووجه الرد ان المعنی المفہوم عبارة عن علة الذکر الصریحی والتقدیر و
 متعلق الجار والمجزئ من قبیل **الثانی قوله** مثلا الخ جواب سوال مثلهما امر **قوله** ولا شک
 .. جواب سوال وهوان هذا مبتدأ وزید خبرہ ومفعولیۃ باعتبار معنی الاشارة و
 التنبیہ المفہومین من لفظ هذا لان معنی قوله هذا زید ای ابنہ زیدا واشیر زیدا فخصا
 ہما مقدسین فی نظم الکلام اذا کان مقصود المتکلم لاخبار بہما عن نفسہ فاذا کان الامر کنایۃ
 فلا یكون المفعول معنویا لان مفعولیۃ یرفہم من لفظ هذا فکیف یصح قوله لان مفعولیۃ زید
 باعتبار لفظ هذا الکلام ومنطوقہ وتقدیر الجواب ان ما یقصدہ المتکلم هو الاشارة والتنبیہ
 مطلقا لا التنبیہ والاشارة المنسوبین الی المتکلم حتی یقدا فی نظم الکلام اشیر وابتیہ ویصیر
 زیدا مفعولا بہ لفظا بل ہما خارجان عن منطوق الکلام ومفہومان عن فحواہ فلا یكون منطوقین
 بل مفہومین **قوله** المعتبر لصحة الخ جواب سوال وهوانہ اذا لم یكونا منطوقین فخرج لا حاجة الی اعتبارہما
 اجاب بقوله المعتبر الخ **قوله** اما الفعل الخ جواب سوال وهوان المقرر فیما بینہم ان المعطوف اذا کان باما
 فتقدیر المعطوف علیہ باما الاخری اجب اذا کان با واولی وھنا عطف المصطلح **قوله** واشہبہا ومغاہ
 با وولہ یصد المعطوف علیہ باما وفي تہ الاولی اجاب بقوله اما الخ حاصلہ ان التقدير اعم من
 ان یكون حقیقۃ وحکما وھنا من قبیل **الثانی قوله** المفوظ جواب سوال ۲۶

لأن غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن التخلّف في بعض المواد تنافي الشرطية لأنها مقضية للتخلّف
والشرطية يقتضي اللزوم وبينهما منافاة فأجاب عن الفاضل الهندك وصاحب الغاية وقالوا إنه ليس
بمعطوف على الضمير المرفوع المتصل بل على قوله وشرطها أن تكون نكرة لأن قوله صاحبها مرفوع
على أنه مبتدأ وقوله معرفة مرفوع على أنه خبره وهذا الجملة عطف على الجملة السابقة وهي قوله
شرطها أن تكون نكرة وحاصل الرد أن قوله صاحبها عطف على اسم أن تكون أعني به الضمير المستتر
فيه قوله معرفة منصوب عطف على قوله نكرة ويكون الجملة السابقة مع اسمها وخبرها خبراً
للمبتدأ وهو قوله شرطها فكذا هذا أيضاً **قوله** لأنه محكوم عليه في المعنى وفيه نظر لأن المضام
التي هي محكوم عليها في المعنى فينبغي أن يكون المضاف معرفة وليس كذلك بل ينبغي أن يكون نكرة
نحو غلام رجل **قوله** أي ليس اشتراطها جواب سؤال وهو أن تقيد الشرط بكون صاحبها
معرفة غير جائز لأن غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن التخلّف في بعض المواد تنافي الشرطية
لأنها تقتضي عدم ما أجاب بقوله أي ليس اشتراطها حاصله أن قوله غالباً قيد لا اشتراط لا كون
صاحبها معرفة وفي هذا الجواب رد على الفاضل الهندك في الجواب عن ذلك الاعتراض من
أن قوله صاحبها مبتدأ وخبره قوله معرفة معطوف على قوله وشرطها لا على اسم أن تكون
حق لا يرد ذلك الاعتراض ووجه الرد أن فيه صرف الكلام عن ظاهره وأيضاً أنه عطف
على اسم أن تكون **قوله** موصوفة قيل لو قال مخصوصة موصوفة ليشتمل النكرة المضافة
لأن أولى نحو جاء في غلام رجل أباك قلت لو قال مخصوصة بتناول جميع الصور لأن ذلك الحال في جميع
الصور نكرة مخصوصة فيجب أن لا يحسن المقابلة بينه وبين باقي الصور فأن قيل لو ذكر قوله مخصوصة
موضع موصوفة لا يستغني عن باقي الصور مع شمول النكرة المضافة أيضاً قلنا نعم يشتمل ذكر قوله مخصوصة
موضع موصوفة باقي الصور مع شمول النكرة الموصوفة لكن في ذكر الباقي الصور فائدة أخرى وهي
معلومية مواضع ذي الحال نكرة فأن قيل لم لم يذكر النكرة المضافة قلنا شهرته **قوله** أن
جعلت الخ إنما قال هذا لأن البعض جعله حالاً من خبر حكيم وذلك ليس مما نحن فيه
لأن الضمائر من المعارف وكلامنا في النكرة المخصصة **قوله** أو بعد الانقضاء الخ وقالوا
أن يقول أن قوله أو بعد لا عطف على قوله في حين الاستفهام وذلك صفة لقوله نكرة وهذا
العطف غير جائز لأنه يصير تقديره بأن يكون ذي الحال فيه نكرة واقعة بعد ألا والواقع بعد
ألا هو الحال لا النكرة فلا يطابق المثال مع المثل قلنا هذا من قبيل التنازع لأن قوله الحال في قوله
أو مقدّم عليه الحال معمول لقوله مقدر ما بأنه مفعول المرسوم فاعله ومعمول الطرف أيضاً
وهو قوله بعد ألا فإنه فاعله وعلى هذا فقوله أو بعد لا عطف على قوله واقعة وموصوفة
فيكون ظرفاً مستقراً فيصح عمله في الحال التقدير أحدها ما يكون ذي الحال فيه نكرة كأنه
ألا حالها فأن قيل إن المعطوف صفة النكرة كالمعطوف عليه الجملة إذا وقعت

صفة لابد فيها من العائد وههنا لم يوجد قلنا العائد موجود تقديرا فمقدومه او واقعة بغير الحال
 عنها ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حينه لا استفهام وهو ظرف لغو لان متعلقه قوله
 واقعة والظرف اللغوي يعلم فكيف يكون من باب التنازع فعاد الاشكال الاول والاظهر ان يقال وهو
 الصحيح قبل الا فطابق للمثال مع المثل ولا يخفى انه لو كان كذا لوجب ان يقولوا وقبل الا دلالة خلة على
 الحال في طول الكلام فلعله قال ذلك للاختصاص وانما قلنا نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا
 ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون الا في الموجب الا نادرا قال المصنف انما حسن التنكير
 ههنا لان الا تقطع ما بعد ها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لا نقطعها عنها قوله
 ما جاء في الخبر فيلشكال وهو ان مثل ما جاء في رجل لا راكب النكرة فيه مستغرة فلا يقابل
 الاستغراق ويمكن ان يجاب عنه بان ما جاء في رجل لا راكب صحيح تنكير صاحب الحال فيه منع
 احتمال صفتها الذي الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق قوله غير
 هذا الامور وهو اما نكرة محض او معرفة والنكرة المحضة لا تقع في الحال فيجب المعرفة وغالب
 مواد وقوع الحال هو هذا القسم لان الصور المذكورة في كلام الشارح صور عديدة
 فالمقابل كثيرة **قوله** حتى يقال في الاعتراض على كلام المصنف **قوله** ويحتاج عطف
 على قوله حتى يقال فيه اشارة الى وجه الاد **قال** وارسلها العراك الخ جواب سوال وهو
 ان العراك في قول الشاعر وارسلها العراك ووجد في قولك مراتب واحد مباح لان مع انهما
 معرقتان الاول باللام والثاني بالاضافة فاجاب بقوله وارسلها العراك **قوله** وكان المراد
 الخ جواب سوال وهو ان نسبة الادس الى حمار الوحش لا يصح لان الادس لا يتصور ان
 ذو العقول وهو ليس من ذوى العقول فاجاب بقوله كان المراد الخ **قوله** اي ولم يمنعها الخ
 فيه اشارة الى ان ليزد معنى اخر غير مراد ههنا وهو الزيادة **قوله** اي ولم يخف فيه اشارة الى
 ان للاشفاق معنى اخر غير مراد ههنا وهو الشفقة **قوله** ولعل المراد الخ جواب سوال وهو ان
 الد خال عبادة عن شرب البعير بين البعيرين العطشانين لا الحمار الوحش فكيف يصح ذكره اجابا
 عنه يجوابين الاول ان المراد بالد خال نفس مدخله بعضها في بعض مطلقا سواء كان من البعير
 او من غيره والثاني بقوله او المعنى على نفص مثل نفص الد خال **قوله** فلا يرد الخ فيه اشارة الى
 ان قوله وارسلها الخ جواب سوال تقديره ان العراك في نحو وارسلها العراك ووجد في مراتب به
 ووجد وجهه في مثل فعلته جهلك احوال مع انها في هذه الامثلة في هذه التركيب معرقات
 الاول باعتبار اللام والاخيرين باعتبار الاضافة الى الهاء وكاف الخطاب اجاب بقوله متاول
قوله فلهذا الجملة الفعلية وقعت حالا الخ فتكون نكرة في المعنى **قوله** انه انفراد جواب
 سوال وهو ان لا ينسب الى واحد مصدا للفاعل المحذوف وهو نفي لان ليس من باب حاصل الجواب
 انه بمعنى الانفراد **قوله** موضع النكرة امعتركة حاصل الجواب ان اللام في الاول والاضافة

في الاخيرين ذهبى وهى لا يفيد التعريف لان مدخوله فى قوة النكرة فصار العرل بمعنى معركة وهكذا
 فى الاخيرين قوله وفى المعنى نكرة النحر لان اضافة الحسن الى الوجه لفظية فلا يفيد الا تخفيفا فى اللفظ
 قوله محضه جواب سؤال وهو انه يقضى بنحو جاء فى رجل من بنى تميم فارسا لان قوله فارسا حال من
 رجل وهو نكرة مع انه لا يجب تقديم الحال فيه على صلاحها اجاب بقوله محضه وفى هذا المثال
 غير محضه بل موصوفة بقوله من بنى تميم فلا يجب التقديم قوله بما سئو التقديم جواب سؤال و
 هو ان ذاك الحال اذ كان نكرة محضه ثم قدم الحال عليه فصار ذاك الحال نكرة غير محضه بل
 تخصص بتقديم الحال فينبغى ان لا يصير تقديم الحال هناك واجبا اجاب بقوله ولم تكن
 الحال النحر قوله لتخصيص النكرة النحر وفيه بحث وهو ان الحال اما عن الفاعل والمفعول وكل
 مهمما يخص بالحكم المتقدم فتحتاج الى التخصيص الآخر اللهم الا ان يقال للحال حكم اخر فلا
 يجرى التخصيص لحاصل القياس الى حكم اخر قوله فى المعنى مبتدأ وخبر النحر لان اجراء الحال على
 ذى الحال مثلا اجراء الخبر على المبتدأ قوله لئلا يلتبس فيه نظرا لان هذا الالتباس لو كان محذورا
 لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصصة لتحقيق الالتباس ايضا اذا التبس بالصفة فليجرب فيه
 الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما يجوز كونه حالا وتميذا فى طاب زيد فارسا واجيب عن
 الثانى بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاحية الوصفية
 فيلزم التباس المقصود بغيره قوله ثم قد مت جواب سؤال وهو ان هذا الالتباس فى حالة
 النصب لا فى حالة الرفع والنحر لان صفة المرفوع مرفوع وصفة المجرور مجرور والحال منصوب
 ابدا فينبغى ان لا يتقدم فيها اجاب بقوله ثم قد مت النحر حاصل ان قواعد هذا الفن قوانين
 كلية فيجب تقديمها مطلقا وان لم يلتبس فى بعض المراد قوله فيما عدا مثلا النحر جواب سؤال
 وهو انه يقضى بقاء فى مثل زيد قائما كهم قاعدا فانه حال عن زيد مع انه مقدما على العامل المعنوي
 وهو معنى التشبيه المستفاد من كاف التشبيه اعني به ما يماثل فصار تقديمه زيد قائما مثلا غير
 قاعدا فاجاب بقوله فيما عدا حاصل ان هذا التقديم مبنى على قاعدا كلية وهى انه اذا وقع
 الحالان عن الشيئين المختلفين او عن شئ واحد باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل
 متعلقه وههنا كذلك لان قائما حال عن زيد باعتبار انه مشبه وقاعدا حال عن عمر باعتبار
 انه مشبه به فيجب ان يلى قائما الى زيد وقاعدا الى عمر لئلا يلتبس جالا احدهما بالآخر عند
 تأخيرهما عنهما فان قيل ان العامل فى الحالة فى مثل زيد قائما كهم قاعدا متعلق الجار والمجرور
 هو مقدما فلا يكون معنويا فلا حاجة الى قوله فيما عدا النحر الا ان يقال ان العامل فيها يحتمل ان
 يكون المعنى المستنبط من كاف التشبيه بالنظر الى هذا الاحتمال يحتاج الى

له نحر رايت رجلا عالما راكبا والجواب ان الالتباس كلا التباس لان النكرة المخصصة انما تقع فى الحال كونه حكم
 المعرفة فى انتفاء الشيوع والابهام فكانه حال عن المعرفة فلا التباس + مولو

منہ القول قولہ قد عرفت الخ جواب سوال وهو انه لما قال المصنف ولا يتقدّم الحال على العامل المعنوي فلم يبين العامل المعنوي والظرف فاجاب بقوله قد عرفت وايضاً تمهيد الى قوله بخلاف الظرف لان فيه حتم لان اشار الشارح الى الاول بقوله بخلاف الخ والى الثاني بقوله ويحتمل الخ ولما كان المعنى الثاني ضعيفاً اشار اليه بلطف يحتمل ووجه ذلك انه غير ملائم لسوق الكلام لانه في الحال لاني الظرف **قوله** هذا اذ لم يكن الخ دفع ما قيل من انه لما لم يكن الظرف اخلافاً للعامل المعنوي فسلم الا فلا يجوز الاحتمال الاول للزوم التناقض تقديره ولا يتقدّم على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف وهو ايضاً داخل فيه **قوله** في المنع وانما امتنع التقديم للزوم الاضمار قبل الذكر في جعل قائماً حالاً عن زيد بغير الاعتماد وهو مستغن **قوله** الا ان الظرف يتقدّم على عامله المعنوي كما في المثالين هذا زيد ههنا احتمال اخر لم يتعرض الشارح اليه وهو انه بخلاف ما اذا كان الحال ظرفاً فانه جاز ان يتقدّم على العامل المعنوي اوجب عنه بان هذا الاحتمال منكسر في الاحتمال الثاني لان معنى قوله ويحتمل الخ انه يحتمل ان يكون معناه ان الحال التي هي غير الظرف لا يتقدّم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اعم من ان يكون حالاً او غير حال فانه يتقدّم على العامل المعنوي **قوله** لا غير لان في الاحتمال الاول يلزم التناقض في قول المصنف كما لا يخفى **قوله** على ذي الحال في اشارة الى ان المجرد وصفة الموصوف المحذوف اعني به ذي الحال **قوله** سواء كان الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المجرد والمجرد والمجرد فخر يقتض بالمجرد بالاضافة لان فيه ايضاً لا يجوز تقدّم الحال فاجاب بما ترى واستثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه ما قيل انه يقتض بقوله تعالى **بَلْ نُنَبِّئُكَ اَنَّ اٰرَٰهِيْمَ خَافُا** فانه يجوز التقديم فيه لكن على قلة وذلك لان عدم تقديم الحال على ذي الحال المجبور بالاضافة فيما اذا لم يكن المضاف جزء المضاف اليه لا يجوز حذف اى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **قوله** فان كان الخ جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالمجرد اعم من ان يكون بالاضافة او بمجرد الجرح لا يصح تعلق قوله على الاصح بذلك الاطلاق لان منع تقديم الحال على المجرد بالاضافة اتفاقي لا اختلاف فاجاب بقوله فان كان الخ اشارة الى ان قوله على الاصح متعلق بمجرى من المسمى وهو منع تقديم الحال على المجرد بمجرد الجرح لان المراد بعد تقدّم الحال على ذي الحال المجرد عدم تقديم الحال على ذي الحال المجبور بمجرد الجرح في ضمن عدم التقديم مطلقاً **قوله** جاء تني الخ فقوله مجرد احوال وضاربه مضاف وزيد مضاف اليه ذوالحال فهذا التركيب غير جائز بل يقال جاء تني ضاربه زيد مجرداً عن الثياب **قوله** لان الحال الخ دليل للمعنى واما وقوع الحال بين الجار والمجور فلان لا يلزم الفصل بينهما **قوله** فلا يتقدّم تابعه ايضاً وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضيه ان لا يتقدّم واكبا في جاء في ذلك ازيد لانه تابع لزيد وهو لا يتقدّم على جاء في فكيف يتقدّم

له اى من هذا الى مال ۱۳ على اى تقديم الحال على ذي الحال المجبور بالاضافة ۱۴ على اى جواز التقديم في هذه الصورتين ۱۵

تابعہ علیہ جیب بان الفاعل من حیث هو مسئلہ لہ محلہ قبل الفعل الا انہ لا یجوز تقدیمہ لعارض
الالتباس بالمبتدأ بخلاف المجزوء فان محله بعد الجار فکذلک محل تاعہ **قوله** الا کافۃ حال غل الناس
المجزوء باللام **قوله** ولعل الفرق جواب سوال ہوانہ ما وجہ الفرق لذلک البعض حیث جوزوا التقیاً
علی المجزوء بالحرف ولا یجوز وافی المجزوء بالاضافۃ اجاب بقولہ ولعل الخ **قوله** التاء جواب سوال ہوا
ان المواقفۃ بین الحال ذی الحال شرط فی التذکیر التانیث وہنا لم یوجد لان ذی الحال ضمیر
مذکور والحال مؤنث فاجاب بقولہ والتاء الخ لا للتانیث **قوله** یجعلہا مصداً الخ والمراد بالمصدق
المفعول المطلق **قوله** کالکاذبۃ جواب سوال ہوانہ کیف یجعلہا مصداً الا ان صیغتها صیغۃ اسم
الفاعل لان اصلہا کاففۃ کضاربتہ اجاب بقولہ کالکاذبۃ حاصلہا مصداً علی وزن اسم
الفاعل کالکاذبۃ والعافیۃ **قوله** والکل تکلف جواب سوال ہوانہ لہا کان قولہ کافۃ حال عن لکاف
وحد او صار صفة المصداً او صار مصداً فعلے کلوا احد منہا صا دستلک اذلک البعض
بجعل کافۃ حال عن الناس فاسداً اجاب بقولہ والکل تکلف فلا ید **قوله** ای صفة الخ
فیہ اشارۃ الی ان للہیئۃ معنی اخر غیر مراد ہہنا اعنی بہ الحركات والسکنات وتقدیم
بعض الحروف علی البعض واشادۃ الی ان جمہور النحاة ایضاً قائلون علی ان کلہا دل علی
ہیئۃ صحیح ان یقع حالاً لکن یؤی الجامد بالمشق **قوله** من غیر ان یؤی الخ جواب سوال
ہوان مقصودنا الرد علی الجمہور النحاة وبقولہ ما دل علی الخ لم یحصل الرد لان الاختلاف
ہی فی تاویل الجامد بالمشق وعدمہ اجاب بقولہ من غیر الخ حاصلہ ان المراد بالوقوع
الوقوع الخاص وهو کون وقوع الجامد حالاً من غیر تاویل **قوله** بسدا ودر طباجواب التاین
الاولان المثال لا یكون الا المضاف الیہ لملث ومجموع قولہ ہذا بسرا الطیب من در طب
لا یصلح ان یكون مثالا والثانی ان کون الشئ مضافا الیہ لا یكون الا اسما وذلک جملة آجہ
بقولہ بسرا ودر طب یعنی ان عبادۃ المصم محمولۃ علی المسامحۃ بان المضاف الیہ ہنا محذوف
قوله وهو ما فیہ حلاۃ صرفۃ فانقیل هذا التعریف لا یصیر مانعا عن دخولہ الخ حیث
یصدق علی التمرۃ لانه ایضاً من هذا القبیل قلنا ان العبادۃ علی حذف المعطوف اعنی ما
فیہ حلاۃ صرفتولین ولس فی التمرۃ لہن لانہ یابس **قوله** حالان الخ فقولہ بسرا
چال من ضمیر اطیب وقولہ در طباً حالاً من ضمیر منہ وکلا الضمیرین راجع الی المشار الیہ ہذا
قوله من اسرا الخ الخ فیہ اشارۃ الی بیان الباب یعنی المبسر والمرطب من البسر بنحو اکرم
لکن یردان ہمزۃ الافعال للتعدیۃ وہی غیر مستقیم ہنا اجاب بقولہ اذ اصار الخ حاصلہ ان
ہمزۃ الافعال ہنا للصدیر ودۃ لا غیر **قوله** والعامل الخ فیہ اشارۃ الی الرد علی بعض النحاة
حیث اجابوا عن الاعتراض الذی وارد علی المتن ان تقدیم قولہ بسرا علی اطیب غیر صحیح
لانہ عامل ضعیف لا یعمل فیما قبلہ باننا لا نسلم انہ عامل فیہ بل قالوا ان العامل

في بسم اسم الإشارة فقال الشارح ان تقديمه مبنى على قاعدة مشهورة كما اشار اليه الشارح بقوله ٢
 لانه اذا تعلق الخ ووجه الخ بوجهين الاول ما ذكره الشارح بقوله لانه يمكن الخ والاخر بقوله ولانه الخ
قوله وتقديم الخ جواب سوال وهو ان الطيب اسم التفضيل وهو ضعيف لعل لا يعلم فيما تقدم
 اجاب بقوله وتقدم محاصله ان هذا التقديم مبنى على القاعدة المشهورة وهي ان اذا تعلق
 بشئ واحد كالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقه فعلا للنباس ههنا من
 هذا القبيل لان الشئ الواحد عبارة عن المشار اليه بهذا والحال ان عبارة عن قوله سبرا ورطبا
 وهما قد تعلق بالمشار اليه بهذا باعتبارين مختلفين لان البسرة تعلقت بالمشار اليه بهذا من
 حيث انه مفضل والوطية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه **قوله** وهذا الحيثية جواب سوال
 وهو ان كون المشار اليه مفضلا لا يكون الا بعد اضماد البسرية في الطيب **فينبغي** ان يذكر
 البسرية بعده لانه حاله عند اجاب بقوله وهذه الحيثية الخ **قوله** اقيم
 المظهر مقاما في ايلاء الحال **قوله** قال الرضى والغرض من نقل عبارته الاشكا
 على ان كون المظهر بالنسبة الى المظهر كالعدم **قوله** فلا رى باساعتراض على المظهر **قوله**
 زيد احسن قائما منه قاعدة فقول قائما حال من ضمير احسن الراجع الى زيد لا يقال هذا ٢
 الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم قلنا ان القواعد النحوية مبنية على السمع وهذا التركيب غير
 مسموع منهم كما ذكره بقوله وان لم يسمع **قوله** وذهب بعضهم الخ اشارة الى القول المردود
قوله لانه يمكن الخ هذا وجه الرد يعنى ان المشار اليه اذا كان بعدا فخر يستقيم معنى الاشارة
 وان كان تمرا فلا يستقيم لانه يلزم تقييد الاشارة بمجالة البسرية **قوله** اى اشير الخ جواب سوال وهو
 ان لفظ هذا اسم الاشارة والاسماء لا تعلق اجاب بقوله اى اشير يعنى ان العامل فيه هذا المعنى ٢
 المفهوم من لفظ الهاء **قوله** ولانه الخ هذا وجه ثان للرد يعنى ان العامل في بسم اسم الاشارة
 وهو انما يستقيم اذا كان الاشارة مذكورة اما اذا وقع موضع اسم الاشارة اسم لا يصح عمله
 بان كان اسما جامدا كالتمر في قوله تمره تخلى بسم الطيب منه دطبا فخر لا يستقيم مع الهاء ايضا
 جاز **قوله** اى الجملة الاسمية في اشارة الى ان الالف واللام للعهد وقوله الحالية جواب ٢
 سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بزيد قائم وزيد ضرب فان الجملة في هذين
 المثالين اسمية مع انها غير متلبسة بالواو والضمير اجاب بقوله الحالية **قوله** متلبسة
 الخ وفيه اشارة الى ان الجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن المبتدأ وهو الاسمية وكذلك
 في قوله والمضارع المبتدأ متلبسة بالضمير وحده **قوله** وانا ذاك الخ فقول انا مبتدأ
 وقوله ذاك خبره ثم الجملة الاسمية هال عز ضمير المتكلم عنه به التا قول وهذا اى الربط الخ

له يعنى قال الشارح في رد ههنا عال بسم الطيب الا ان تقديم بسم عليه مبنى على القاعدة المشهورة كما بينه الشارح
 له وانما قلنا هذا حتى لا يرد ان المظهر هو هذا ليس بقائم مقام الضمير لان مقامه في الطيب واسم الاشارة قبله فكيف قام المظهر

جواب سوال ہوا ان هذا القاعدة منقوضه على قوله هو الحق لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جملہ اسمیہ وقعت حال عن الحق مع انها حال عن الضمير والواو معادون الواو وحدها احاب بقوله هذا والفرق بين الحال المنقلة والمؤكد ان الاول يقبل النفي والافتكاء عن صاحبه كلقاؤهم في نحو ضربت زيداً قائماً والثاني لا يقبل كقوله لا شك في نحو هو الحق لا شك فيه **قوله** كلمته فوه الى في قوله فوه مبتدأ مضافاً ومضاف اليه وقوله الى في خبره ثم الجملة الاسمية حال عن ضمير المتكلم اعني به التاء فعمل هذا الضمير العائد الى الجمال هو الضمير المضاف اليه لكلمة في وان كانت حال عن الضمير الغائب في كلمته فالعائد هو الضمير الغائب المضاف اليه لكلمة فوه كذا في عهد الرحمن **قوله** الجملة الفعلية اه اشارة الى ان اللام في المضارع عهد اشابها الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً **قوله** من غير ضعف فعمل ما قيل من ان هذا التقدير اعني ان ماسواها بالواو والضمير معاً وواحد هما جاد في الاسمية ايضاً حاصل ان هنا من غير ضعف فيها مع ضعف في اشارة الى صحة المقابلة بين قوله فالاسمية وبين قوله ماسواها **قوله** المنفي في اشارة الى ان قيل لمثبت في المتن قيداً حتماً **قوله** دخول جواب سوالين الاول والاثنان ان لا بد في الماضي المثبت من قبله لانه لو كان كذلك يلزم ان لا يخلو الاقسام لان الماضي المثبت من اقسام الفعل وقد من اقسام الحرف فخرج يكون القسم الذي هو من اقسام الحرف جزء من اقسام الفعل هذا باطل الثاني ان دخول قد من اقسام الفعل ولفظ من حرف فلزم ادخوله الحرف على الحرف وهو ممتنع اجاب عنها بقوله دخول حاصل ان مرادنا هنا الدخول لا بيس بان يدخل قسم على اخر وايضاً الدخول مصداً وهو من قبيل الاسم فخرج مضافات العجا على حذف المضاف **قوله** لفظاً جواب سوال هوان اضافة الدخول الى لفظ قد غير جائز لان كون الشيء مضاف اليه لا يكون الا اسماً وقد حرف اجاب بقوله لفظه حاصل ان المراد بقدر لفظه قد فخرج مضافاً قد علمنا موقع في التركيب فكان اسماً لا يقال ينبغي ان يكون محجوراً بالاضافة مع انه مبني قلنا ان الأصل ان يكون حالاً كما في بمنزلة المحكي عنه وهو ما وقع في التركيب من قبل ذلك لا يقبل الجور فكذلك هذا **قوله** لغة متعلق بالحال فخرج صا لمراد بالحال الحال للغوا عنه زمان المتكلم الاصطلاحى وهو ما بين هيئة الفاعل او متعلق بقوله لمقربة فخرج مضافاً المراد باللغة الحقيقية يعنى ان لفظه قد مقرباً لزمان الماضي الى الحال حقيقة لا مجازاً **قوله** الواقع جواب سوال هوانا لان لا بد في الماضي المثبت من دخول قد كما في قوله ضربت زيداً اجاب بقوله الواقع **قوله** ليدل اي الماضي المثبت **قوله** بهما اي بسبب لفظه قد **قوله** زمانه زمان الماضي المثبت **قوله** لان المتبادر من الماضي جواب سوال هوان في الماضي المثبت لا بد من دخول قد اذا كان العامل مضارعاً فستقيم ان كان ماضياً فلا لان كلهم ماضيين فيلزم هناك دخول قد بلا فائد اجاب بقوله لان المتبادر اه حاصله ان المراد بالماضي المثبت مضيه بالنسبة الى زمان العامل فخرج مضافاً زمان الحال سابقاً فلا بد من دخول قد **قوله** فانهم لا يوجبون اه وهم استدلوا بقوله تعالى جاؤاى القوم كثر برى ثم خصرت در احوال كبرند بودند صد ودهم سينه اى ايشان از جهت كفر لان قد لا يكون فيه ظاهرة ولا مقابلة

لفظ قد من اقسام الحرف وهو ممتنع اجاب عنها بقوله دخول حاصل ان مرادنا هنا الدخول لا بيس بان يدخل قسم على اخر وايضاً الدخول مصداً وهو من قبيل الاسم فخرج مضافات العجا على حذف المضاف

لا تقدیر خلاف الاصل **قوله** سبب المبرد ووجههما ان الغرض من قد تقریب الماضي الى زمان عاملها
وتقدیر ما يفوت هذا الغرض **قوله** في الحالة اشادة الى ان اللام في العامل عهدى اى المراد بالعامل
هو العامل في الحال **قوله** سواء كانت فيداشادة الى ان نصب قوله ظاهرة او مقدامة بناء على انه خبر لكان
الحذف **قوله** لقيام قرينة جواب سوال وهو ان هذا القاعد منقوض على ما كبا في نحو جاءني
زيد راكبا فانه حال مع ان حذف العامل فيه غير جائز اجاب بقوله لقيام اه لا مطلقا **قوله** حاله
دفع لما قيل من ان المتبادر من القرينة المقالية فعله هذا لا يطابق المثال مع المثال فاجاب بانه **قوله**
اى الشاذع اما المتبادر من المسافر الشاذع في السفر لكن المراد ههنا اعم من ان يكون الشاذع في السفر
او المتهنى له لئلا يرد النقض بالتهنى لان الفعل يحذف في نحو راشدا مهديا واذا كان هذا الشاذع
كذلك يحذف للمتهنى لمع انه لم يتعرض له **قوله** او مقالية الخ وانما قال هذا لان المتبادر من القرينة
الحالية كما يعلم من قول البصر اعني قوله راشدا مهديا لكن المراد ههنا اعم منها لئلا يرد النقض با
المقالية والقرينة المقالية عبارة عن القرينة اللفظية وهو اعم من ان يكون في كلام السائل والمخاطب
قوله لا حوالا في اشادة الى ان المؤكدة صفة لموصوف ومخوف وهو الاحوال **قوله** ابلى بجمعها اه وفي
بجمعها ضمير ان احد هما الضمير المنصوب الراجع الى العظام والثاني الضمير المرفوع الراجع الى المتكلم لكن
الاول ملفوظ والثاني مستتر فقوله قادي ن حال عن الضمير المرفوع والقرينة على حذف العامل لفظ
بلى لانه لا يجاب بعد التقي وهو قول ان لكن بجمع ومعناه بالفارسية اياما انسان كه كز جمع ميكنم استخوانها
انسان را بلى بلكه جمع ميكنم استخوانها انسان را نعال كه ما يان قديم را ينيكه برابر كنيم گشتان اورا **قوله** حذف في العامل
في اشادة الى ان الضمير في قوله يجب راجع اليه **قوله** في بعض اه جواب سوال هو ان قائما بالقسط حال
مؤكدة عن فاعل شهد مع انه لم يوجد فيه حذف العامل اجاب بقوله في البعض في **قوله** الاحوال الخ
اشادة الى ان المؤكدة صفة لا بد من الموصوف **قوله** الحالة في اشادة الى بيان القرينة **قوله** مطلقا اه اسوء وجد
حذف الفعل اى العام الام **قوله** غالبا جواب سوال هو ان هذا القاعد منقوض على عطوفاني نحو زيد بولي
عطوفاني حاله مؤكدة مع انه يقبل الانفكاك من صاحبه اجاب بانه **قوله** قيد للعامل في اشادة الى قاعد
اخرى قال زيد بولي عطوفاني اه زيد مبتدأ ابو خبره وابو مضاف مضاف اليه عطوفاني حال من الضمير الملقب بالمنصوب
في حقه الراجع الى الاب وفيه ايضا ضمير مرفوع مستتر راجع الى المتكلم فصارت تقديره زيد بولي اه حق عطوفاني
ثم حذف في العامل بالقرينة اعني به ثبوت الخبر للمبتدأ لان معنى العامل معنى قول زيد بولي واحد
وايض ساد مسد الحال **قوله** فان العطوفية في اشادة الى ان عطوفاني حاله مؤكدة قال اى احقه اعلم
ان قول احقه بفتح الهجزة محو مثا ضرب اصله احقه وبضمها مزيد مثا كرم اصله احقه **قوله** من
حققت الامراه هذا من قبيل اللف الشتر المرتب يعنى ان قول احقه بفتح الهجزة ما خوز من حققت
الامر وبضمها ما خوز من احققت الامر **قوله** معنى تحققت جواب سوال هو ان هذا المقام مقام المبالغة
فينبغي ان يذكر المص صيغتي على المبالغة وقوله احقه لنفس لثبوت لا للمبالغة اجاب بقوله يعنى اه

حاصل ان قولہ حقہ من حقت الامر بحیث تحققته و ذلك للمبالغة مثل تکرمتہ **قوله** وصرت منه عطف
تفسیر بقوله تحقیقته و جواب سوال **هوان** ابوة زید للمخاطب بالولادة لا بقول المتکلم فكيف يصح
قوله زید ابوک اجاب بقوله و حتر منه حاصله ان المراد هو العلم بالابوة الكائنة بينهما لا اثبات الابوة
قوله منه لاجله **قوله** على یقین خبر لقوله صا باعتبار المتعلق اعنه ثابا **قوله** بهذا المعنى بعینه هذا
جواب سوال مثل ما مر **قوله** ابوة اه فير اشارة الى بيان المتعلق بعینه كلاهما متعلقان بالابوة وايض فير اشارة
الى دفع الاشكال وهوان متعلق التحقیق والاثبات لا يكون الا العرض والضمیر فی قوله حقہ راجع
الى الاب هو جوهر حاصل الدفع ان ضمیره راجع الى الاب من حيث هو اب ذلك لا يكون بدن ۶
الابوة ای هذه العبادة محمولة على المسامحة ای المراد بالاب الابوة **قوله** وصرت منها مر فائدة
فی قوله صرت منه **قوله** صاحب المفتاح وهو السكاکی والغرض من نقله الاعتراض على المص
نه خالف صاحب المفتاح وهو عمد بين النخاة حيث قد عامتها یجئ **قوله** احق التقديرات
ووجه احقیته ان قوله حقہ مشکوک بسبب ورود الاعتراض المذكور **فان قيل** ان اعلم مشکوک
ایض لانه یحتمل ان يكون عطوفام معوثان لا علم وقوله یعطف ایض مشکوک لانه على هذا التقدير يكون
مفعولاً مطلقاً یعطف فيخرج عما نحن فيه وهو الحال قلنا نعم لكن كلامنا فی وجوب حذف العامل عند
وجود القرین وساد مسد وهما موجودان فی قوله حقہ لا غیر كما ذكرنا ولانه على تقدیر یجئ يكون ۶
عطوفام مفعولاً لیجئ فانه يكون عما نحن فیہ لان كلامنا فی حذف عامل الحال لا غیر كما لا یخفى و بان
عامها اذ قد فلا بد من تقدیر افعالا العامة لانها توجد جیم المواضع ویجئ من افعالا الخاصة ولا یراد هي
الا عند جواز القرینة ولا قرینة ههنا علیه **قوله** شرط وجوب اه جواب سوال هوانا لا یسلم ان من شرط
الحال ان يكون مقدره لان راكبا فی نحو جاءني زید كما حاله مع انه ليس بمقدرة ولا یجوز في العامل بل
هو منتقلة اجاب بما تر حاصله ان هذه العبادة على حذف المضاف **قوله** مؤكدة جواب سوال وهوان قوله
مقدرة صیغته اسم الفاعل من التقیر التقیر عبارة عما یصوب القلب یظهر باللسان والحال ليس من
هذا القبیل یعنی ليست لها قلب لالسان اجاب بما ترى **قوله** فانه لا یجب حذف اه لانه لتأكيد
جزء الجملة وهو الرسالة التي فی ضمن ادسلناك لامضمون الجملة وهو ادسلنا وانما لا یوجب حذفه
لانه لا یوجد ههنا جهلة مستمسدة كما فی زید بولاه لان قوله زید بولاه قائم مقام احقة ایض فی قرینة
على تخصیص حق **قوله** احترز بها عما اذا كانت جملة فعلیة وانما لم یجب حذف الفعل ههنا لان
یوجد جملة مستمسدة الفعل **قوله** لابد ههنا اه اعتراض الجواب بوجیهين الاول ان المص اكتفى عن ذلك
القید بالمثال المذكور وهو زید بولاه عطوف فالان من هذا القبیل یعنی ان الاسمین المذكورین فیہ لا یصلح
للعمل فی عطوفامه مؤکد لمضمون الجملة الاسمية وايضا انه اكتفى عن ذلك باضافته لمضاف الى الجملة الاسمية

ان المضمون لا یوجب حذفه

لان المراد بالمضمون المضمون الخاص الذي يوجد في الجملة الاسمية لا الفعلية
والمراد بالمضمون المضمون العام الذي يوجد في الجملة الاسمية

ومضمون قوله الله شاهد اه هو شهادة الله وذلك ليس بمختص به لانه كما يكون مضمون الجملة ٦
الاسمية فكذا يكون مضمون الجملة الفعلية ايضا لان مضمون قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا
هو مثل ذلك ايضا **قوله** اي الاسم جواب سوالين الاول ان كلمة ما موضوعة للعموم فحينئذ لا
يصير التعريف مانعا عن دخول الغير حيث صدق على قلت في نحو فعلت اي قلت لانه يرفع ٦
الابهام عن فعلت مع انه لا يقال له التميز ايضا انه صدق على زيد في نحو جاءني دجلاي زيد فاني
الابهام عن الرجل مع انه ليس بتميز اجاب عنها بقوله اي الاسم فبقيد الاسم اندفع الاعتراض
الاول لان لفظ قلت فعل لا اسم والثاني لان اللام في الموصول اشار به الى الاسم الذي يكون
نكرة وزيد فيما قلت معرفة **قوله** الذي اه انما زاد قوله الذي لان اتصال الاسم بقوله يرفع
بثبوت قوله الذي غير جائز لان الاسم معرفة وقوله يرفع اه جملة خبرية في قوة النكرة والنكرة لا
يقع صفة للمعرفة **قوله** واحترز اه جواب سوال وهو ان في كل تعريف لابد من الجنس الفصل
فايضا الجنس الفصل ههنا فاجاب بما ترى **قوله** بل هو اه هذا الضمير اجماع الى ذكر البذل لا اليه
لان البذل ليس بترك مبهم بل هو صفة اللفظ والعبارة على حذف المضاف بل المقصود من ذكر البذل
ترك المبهم فلا يريد انه لا نسلم ان البذل ترك المبهم وايراد المعين لانه لفظ **قوله** اي الثابت الراسخ
جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان هذا التعريف صادق على جارية في نحو دايت عينا جارية فانه
يرفع الابهام عن لفظ العين مع انها ليست بتميز والثاني انه صادق على اوصاف المبتها نحو هذا
الرجل فان الرجل صفة لهذا وذاك الابهام عن الموضوع وهو لفظ هذا مع انه ليس بتميز والثالث
انه صدق على عطف البيان نحو ابو حفص عمر فان قوله عمر الابهام ابو حفص مع انه ليس بتميز
اجاب بقوله اي الثابت الراسخ حاصل ان المستقر محجب اللغة هو الثابت مطلقا للثابت معنيان
احدهما هو الثابت مطلقا والثاني هو الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له المراد ههنا هو الثاني لانه
هو الفخر الكامل والابهام في ذلك الثلثة ليس بثابت في نفس الموضوع بل في الاول نشأ من تعدد
الموضوع له في الثاني انما نشأ من تعدد المستعمل فيه في الثالث من جهة عدم الاشتهاد **قوله** ٦
فان المستقر اه جواب سوال هو ان ارادة الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من المستقر مجاز و
اخذ المجاز في التعريفات شنيع فاجاب بما ترى **قوله** اما موضوع اه يعني ان في لفظ هذا
اختلاف فعند البعض موضوع للمفهوم الكلي ولا يستعمل فيه بل في الافراد لان الاصل ان يكون
الموضوع له منضبطا ومنحصرا والافراد غير متناهية فهذا موضوع للمفهوم الكلي فعند البعض
موضوع للافراد لان المقصود هو الافراد لا غير **قوله** لا عن وصف اه اشادة الى ان ذكر ذلك
قد احتراز **قوله** اي جنسه وانما فسرت الذات بالجنس لان للذات معنى اخر غير مراد
ههنا وهو عبارة عن نفس الشيء نفس الرطل او جواب
سوال وهو انه لا نسلم ان في الموضوع له الابهام لانه عبارة

عبادۃ عن نصف المثل هو متعين لا ابهام فيه فكيف يصح التميز عنه حاصل ان الابهام فيما يوزنه
قوله اي القسم الاول اه في اشارة الى ان الاول صفة للموصوف المحذوف اعني به القسم
قوله يرفع اه اشارة الى ان قوله عن مقرر ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله فالاول **قوله**
 يعنى به جواب سوال وهو ان درهما وسمتان في نحو عشر ودرهما ومنوان سمنان لا ترفع الابهام
 عن المقرر بل عن الجمع والتثنية في لا يطابق المثال مع المثل اجاب بقوله يعنى به **قوله** والمضا
 اه فان قيل اهنا يتاقتض بقوله على التمرة مثلهما ان يك فان قوله ذبلا تميز عن المثل مع انه مضاف الى
 الضمير قلنا المراد بالمضاف هنا التركيب الاضافي يعنى ان التميز قد يكون عن النسبة التي يكون بين
 المضاف والمضاف اليه قد يكون عن المضاف فقط كما في المثال المذكور والمراد بالمضاف المضاف المقابل
 للمقرر وهو التركيب الاضافي لا المضاف فقط وفي المثال المذكور وقع التميز عن المضاف فقط فلا يرد
 النقض به **قوله** اي في غالب المواد اه اشارة الى ان نصب قوله غالب على الظرفية **قوله** اه
 رفع الابهام اه جواب سوالين الاول ان المراد بغالب المواد هو مواد الرفع وذلك عبارة عن رفع
 الابهام عن مقرر مقدر والقسم الاول عبارة عن ذلك ايضا فلهذا يلزم ظرفية الشيء لنقص
 وايضا يلزم التكرار لان المقرر المقدر ايضا ذات مذكورة فيكون تقديرا للعبارة فالاول عن ذات
 مذكورة والثاني ان قوله الاول مبتدأ وقوله مقرر اه خبره والاصل ان يكون المفهوم من الخبر غير ما
 فهم عن المبتدأ ولم يوجد ههنا لان كلهما عبادتان عن رفع الابهام عن مقرر مقدر اجاب بقوله
 مطلقا حاصل ان المراد بالاول هو رفع الابهام مطلقا سواء كان مقرر ام قدرا او لا والمراد بها
 المواد هو رفع الابهام عن مقرر مقدر فكان هذا خاصا فلا يرد **قوله** والمقدرا اه في اشارة الى ان قوله
 في عدد ظرف مستقر مع المتعلق خبر للمبتدأ المحذوف اعني به المقدار **قوله** في ضمن اه جواب
 سوال وهو ان المقدار ليس الاعادة عن العدد فعلى هذا يلزم ظرفية الشيء لنفسه اجاب بقوله في
 ضمن اه حاصل انه من قبيل تحقق الكل في ضمن الجزئي **قوله** والمراد بالمقادير جواب سوال
 وهو ان كيف يكون درهما في نحو عشر ودرهما وذيتان في نحو درهما وذيتان وغيرهما من قبيل التميز
 مع ان لفظ عشر ودرهما موضعان لمعنى معين كما ذكرناه من قبل اجاب بقوله والمراد اه **قوله**
 وانما اقصر جواب سوال وهو ان المقدرات خمسة فلم ذكر المص البعض مع تكرار امثلة بعض
 المقدرات اعني به مثال الوزن ولم يذكر البعض الاخر اعني به مثال الكميات والمزدوعات اجاب
 بقوله انما اه حاصله ان مقصود المص التيسير على ما يتم به المقدرات لا الامثلة وذلك يحصل بما
 ذكره من الامثلة **قوله** فاذا تم الاسم في اشارة الى بيان العامل في التميز يعنى العامل في التميز
 هو ذلك الاسم التام **قوله** حقا اه لم يقل ان المفعول يقع بعد لانه قد يقع مقدما على الفعل و
 الفاعل نحو زيدك ضربت **قوله** وهذه الاشياء جواب سوال وهو ان الراقود في نحو عند الراقود
 خلا اسم تام باللام ومستحيل الاضافة باعتباره فينبغي ان يصير عاملا في قوله خلا مع

ان هذا التركيب غير جائز اجاب بقوله وهذا الاشياء الخ **قوله** جنس الخ اعلم ان الجنس على نوعين جنس على سبيل الشمول و جنس على سبيل البدل فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمول كالماء التمر الثاني يطلق على كل فرد من الافراد على سبيل البدل كرجل **قوله** وهو ما يشابهه في شأده الى بيان الجنس في قوله عليه ان المصادر كلها اجناس وليس فيها التشابه لانه عبارة عن ان يصح صدق الكل على الجزئي كالماء يطلق على قطرة والجود المصادر ليست بهذا الثابت لانه ليس الاجزاء اجيب ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ما تشابه اجزائهم وجد **قوله** اجزائهم اى يشابه بعضها ببعض المراد بالمشابهة المشابهة في اطلاق اسم الكل عليها كاسم الماء يطلق على كل جزء من اجزائه مساويا بخلاف الرجل فانه لا يطلق على كل جزء من اجزائه كاليدين الرجل **قوله** اما فوق النوع اه جواب سواله هو انه كيف يختص الاستثناء بقصد الانواع مع انه اذا قصد النوعين لا يفرق اجاب بقوله اما فوق اه حاصله ان المراد بالانواع ما فوق الواحد سواء كان فتيه او مجع **قوله** خصص اه افراد **قوله** بالخصوصية الكلية كالانواع **قوله** او الشخصية كالاعداد **قوله** اى يوردها وثانها كالمجموع بالورد واشارة الى ان الجمعية تليس بمعنى مطلق الامكان بل بعضها مكان الوقوع **قوله** على ما فوق اه جواب سواله هو ان التميز كما يجمع في غير ذلك لا يثنى في غيره ايضا فلم لم يذكر المصنف حاصل الجواب ان المراد بالمجموع ما فوق الواحد **قوله** حيث لم يقصد الواحد جواب سواله وهو انه يقضى على ثوبا في نحو عند عدل ثوبا فانه غير جنس مع ان لا يجمع اجاب بقوله حيث اه اعلم ان الضمير لا يخلو اما ان يكون جنسا او لا فالاول يفتر ابل وان كان اداة المتكلم التثنية او الجمع لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع الا ان يقصد الانواع فيجئ فيوافق بقصد المتكلم لفظ الجنس لانه اذا كان مفردا لا يد على الانواع والالتفات فيوافق بقصد المتكلم **قوله** المقدر المقادير جواب سواله وهو ان الضمير في قوله ان كان راجع الى التميز في صادمعنى المتن ان التميز ان كان تاما بالتثنية راجع اضافة المقدر الى الامر ليس كذلك فان درهما تمام بالتثنية مع ان اضافة عشرين اليه غير جائز اجاب بجوابين الاول بقوله المقدر المقادير والثاني بقوله والمعنى اه حاصل الاول انه لانسان الضمير راجع الى التميز بل راجع الى المقدر المقدر وحاصل الثاني انا... نسلم ان الضمير راجع الى التميز لكن ليس المراد بالتثنية تنوين بل المراد تنوين المقدر المقادير **قوله** والمعنى اه وجد لتميانه فيه اشارة الى ان كان تامه بمعنى وجد فصدا المعنى ان وجد التميز متلبسا بتثنية المفرد المقدر لكن يد عليه انه لما كان المراد بالتثنية تنوين المقدر في الايصار التميز متلبسا بتثنية اجاب بقوله فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز حاصله ان المراد بقوله متلبسا بالمقادير والمجاورة لاكونه معروضا **قوله** اى اضافة المقدر المقادير فيه اشارة الى ان اللام فيه للبعد او عوض عن المضاف اليه او جواب سواله وهو انه منقوض بزيتا في نحو قوله طرقتا لان الاسم تام بالتثنية مع ان التميز ليس بمضاف اجاب بترى **قوله** اضافة ثبانية جواب سواله هو ان الاضافة تقتضى المغاوة بين المضاف والمضاف اليه التميز المميز شئ واحد في الحقيقة فكيف يضاف احدهما الى الاخر اجاب بقوله اى اضافة بانية حاصله ان التمييز بين المضاف

له و ليس باسم الجنس ۴
صه اى على كل فرد من افراد ه ۱۳

والمضاف الیه فی غیر الاضافة البیانیة **قوله** باسقاط التنوین جواب سوال ہوان الاسم مع التنوین مستحیل
 الاضافة لان التنوین یقتضی الانفصال والاضافة تقتضی الاتصال الامتزاج وینہما منافاة فکیف یجوز
 الاضافة اجاب بقوله باسقاط **قوله** او ان لم یکن اہ جواب سوال ہوان قوله والاشرط وقوله
 فلا جزاء وشرطية الاول وجزائية الثانی غیر جائز لان الشرط والجزاء لا یكونان الا جملة
 وھما حرفان اجاب بماترے **قوله** ای خفض التیز فیہ اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف
 الیہ او جواب سوال ہوان لا نسلم ان الخفض اکثر فی الاسماء بل تارة الرفع اکثر وتارة النصب صلہ
 ان اکثریة بالنسبة الى التیز لا فی الاسماء كلها **قوله** باضافة غیر المقلد اہ جواب سوال ہوان
 ان لا نسلم ایضاً ان الخفض اکثر فی التیز بل لا اکثر فیہ النصب لانہ من المنصوبات فاجاب بقوله
 باضافة اہ حاصلہ ان الخفض فیہ اکثر لا مطلقاً بل بتقدیر اضافة غیر المقلد اہ **قوله** لقصو
 اہ جواب سوال ہوان هذا لیل جاد ایضاً فی المقلد والمفرد فینبغی ان یجوزہا الاضافة فیہ ایضاً اجاب
 بماتری **قوله** من التیز فیہ اشارة الى ان اللام فیہ للعہد **قوله** یرفعہ فیہ اشارة الى ان قوله
 عن نسبة ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبراً مبتدأ وھو قوله الثانی **قوله** ای القسم فیہ
 اشارة الى ان الثانی صفة للموصو المحذوف **قوله** کان الظاہر اہ فیہ اشارة الى الاعتراض
 حاصلہ انہ قد تقرّر فیما سبق ان القسم الثانی ما یرفع الابیہام عن ذات مقدّاة وھنا ذکر النسبة
 وھو امر معنوی یعنی لیس بلات اجاب بقوله لکن لما کان الابیہام فی طرف النسبة اہ وطرف
 النسبة ھو الشئ المقدّر فی نحو قوله طاب ذید بنفسا **قوله** کان الظاہر اہ ووجه الظہور
 انہ لا نسلم ان القسم الثانی یرفع الابیہام عن نسبة بل یرفعہ عن ذات مقدّاة وھی لیس بنسبة
 فلا بد ان یقولہ اہ **قوله** تنبیہا اہ تأیید للجواب **قوله** انما ہی لمجرد النسبة اہ یعنی انما ذکر النسبة
 دون الذات المقدّر لیکون اشعاراً علی مقابلة القسم الاول لان الابیہام فی القسم الاول انما ھو
 فی طرف النسبة الاول ثم یسرّ الیہا ثانیاً لان المقادیر صلہا المهمّ ما فی الثانی بالعکس فلذا ذکرہا
قوله کاشّہ فی جملة فیہ اشارة الى ان قوله فی جملة ظرف مستقر مع متعلقہ صفة للنسبة **قوله**
 ای ما شاہبہا فیہ اشارة الى ان لقوله ما ضاھا معنی اخر غیر مستقیم ھنا اعنیہا اشتہاء المرأة
 للزوج **قوله** الحوض ممتلئ ماء اہ فقوله ممتلئ مسند الى ضمیر الفاعل الراجع الى الحوض وذلك
 بالنسبة فہم ممتلئ وقوله ماء تیز عنہا وكذلك سائر الامثلة **قوله** بالمنتصب اہ اعنی بہ ذید ثم
 المنتصب یعنی الانتصاب **قوله** عنہ بمعنی بعد لان نصب التیز انما تأمّر الفعل اعنی بہ طاب لکن ذیداً
 معمولاً علی المجاز **قوله** والتمیز اہ جواب سوال ہوان المثال لا یطابق المثال لان المثلیم بالمثالین فلا
 حاجة الى الابیوة حاصل الجواب بان للتمیز قسام قسم منها خاص بالمنتصب وقسم منها خاص بـ
 المتعلق وقسم منها یحتمل لہما کما اشار الی التحقیق بقوله بحسب الحقيقة الخ فلذا اورده بالمثالین متعدد
 ھنا **قوله** متعلقہ الخ ومتعلق المنتصب عبارة عن اب ذید **قوله** وھیث لا فرق جواب سوال

وهوان اباكما يصلح ان يكون تميزا عن النسبة التي في شبه الجملة كذا لك نفسا من هذا القبيل فلم يذكر
 احدهما في احدهما والاخر في الاخرى اجاب بقوله حيث لا فرق **الخ قوله** نفسا واما متعقبا
 بالثالثين **قوله** فقوله وابوة الخ جواب سوال هوان ابوة الخ وداذا وعلمنا كما يصلح ان يقع تميزا عن
 النسبة التي في شبه الجملة كذا لك يصلح ان يقع تميزا عن النسبة التي في الجملة فلم يذكر المصنف بعد شيئا
 وعطف على قوله ابا اجاب بقوله فقوله وابوة الخ **قوله** فهو ناظر الى قوله المصنف مائل **قوله**
 فهو اي المصنف **قوله** فالنفس عين اي جوهر **قوله** غير اضافي يعني لا يتوقف تعقله
 على تعقل شيء آخر **قوله** اضافي يعني يتوقف تعقله على تعقل شيء آخر كالاب فان تعقله موثوق
 على تعقل الابن **قوله** يعجبني طيبة الخ **فان قيل** كيف يكون هذا مثالا للاضافة مع انه ذكر في ما
 قبله مثالا لشبه الجملة وهو قوله والمصدق نحو اعجبني طيبة انا قلنا ان له حيثيتان الاولى ظاهرا
 لفظه والاخر باطن معنوي فباعترفا بالاول مضاف ومضاف اليه بالثاني فاعل فهذهما نظرا
 الى الحيثية الاولى وفي ذلك الى الاخر ثم قوله يعجبني فعل مضارع معلوم والنون للوقاية والياء
 ضمير المتكلم مفعول به والطيب مصدق فاعل مضاف وهما مضافا اليه نفسا واما وغيرهما تميز
 عن ذلك النسبة **قوله** نفسا الخ جواب سوال هوانه لم غير الاسلوب حيث لم يذكر نفسا
 اجاب بقوله نفسا حاصله ان هذه العبادة بحمد في المعطوف عليه او سوال هكذا ان نفسا كما
 يصلح ان يكون تميزا عن النسبة في جملة او ماضاهاها كذا لك يصلح ان يكون تميزا عن النسبة في
 اضافة فما وجه التخصيص بالاول حاصله كما انها هي المراد في نسبة في جملة او ماضاهاها
 كذا لك ههنا **قوله** وتركه جواب سوال ظاهر **قوله** اظهر التميزات الخ لان الغالب ان يقع
 النفس تميزا عن النسبة **قوله** وزاد عليه جواب سوال هوان المصنف انما اورد هذه العبارة
 على وفق ما سبق فلم زاد قوله ولله درهم فادس ما ع انه لم يذكر في الاول اجاب بجوابين الاول
 بقوله اشادة والثاني بقوله وايضا لما اورد ه الخ **قوله** على ان يكون الضمير الخ جواب سوال
 هوانه كيف يكون تميزا عن النسبة مع ان الضمير مبهم كما اورد ه صاحب المفصل اجاب بقوله على ان
 يكون الخ **قوله** والد في الاصل اشادة الى بيان اللقطة وايض جواب سوال هوان الد في
 الاصل هو اللبب فالمناسبة بين اللبب وبين الخير الكثير وقيل مسمى المصنف الخير الكثير باللبب فاجاب
 بقوله الد في الاصل اللبب فيه خير كثير للعر فاديد به الخير **قوله** بامر الخيل الخ قيد اتفاق **قوله** اي
 حلق يعني دنا لكان في الاول مبالغة **قوله** من القرس بمعنى زريك **قوله** بعد ما لم يكن نفسا الخ
 جواب سوال هوان ههنا القاعقة منقوضة على نفسا في طاب اريد نفسا فانه يصلح جعله لما انتصب عنه
 مع انه لا يجوز له ولتعلقه بل له فقط اجاب بقوله بعد ما لم يكن نصا الخ **قوله** لاصفة جواب سوال
 هوان الصفة اي كذا لك في ثانيا فقص بقوله وان كان صفة لانه يفهم من هذا ان التميز لكان اسما و
 يعبر جعله لانتصب عنه اذا ان يكون له متعلقة يفهم من الثاني انه ان كان اسما كانت له

فقط فيلزم في كلام المصنف تناقض جاب بقوله لا صفة حاصله ان الاسم اعم من الصفة والعامة اذا ذكر
 في مقابلة الخاص يراى بالعام ما وراء المراد بالاسم الجامد بالصفة المشتقة **قوله** المراد بجعله جواباً
 سؤال هو ان المراد بالجعل الصيغة ونحو ابوة وداو وعلمها يصح جعله منتصب مع انه لا يجوز ان يكون
 له متعلق بل متعلق فقط جاب بقوله المراد الخ **قوله** تارة له جواب سوالين احدهما ان الواو
 قوله متعلق للعطف والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فحينئذ يصاد معنى جازان يكون لها
 معا وهو غير مقصود وثانيهما انه يلزم قيام عرض احد بحلين اعني المنتصب ومتعلق في قولنا طاب
 زيد ابا اذا الاب ذات من له الالوة وهي عرض قائم بحل لا بحلين اجاب بقوله تارة الخ في اشارة الى
 ان الواو بمعنى او **قوله** اي للمنتصب **فان قيل** المنتصب هو زيد في طاب زيد ابا وهو معلوم
 غير مبهم فكيف يصح وقوع التميز عنه بل التميز انما يكون عن النسبة كما تقدم قلنا نعم لكن ابهامه
 باعتبار الشئ المقدّم والمبهم العام يتناول المنتصب والمتعلق **قوله** وذلك اجواز ذلك التميز
 تارة له وتارة متعلقه **قوله** ايما جازا الخ جواب سؤال هو ان الضمير قوله فيها لا جاع الى الشئين
 المذكورين احدهما يصح جعله منتصب ومتعلق الثاني ما لا يصح جعله منتصب فحينئذ
 خرج عن المطابقة ما يكون نصاً في المنتصب مع ان المطابقة فيه لها قصد لازم ايضاً جاب بقوله
 اي فيما جازا الخ حاصله ان ما يكون نصاً في المنتصب عنه داخل فيما يصح جعله منتصب **قوله**
 من وحد التميز الخ تفسير ما قصد **قوله** او المعنى الخ اي يكون المطابقة بمعنى ثبت في
 نفس التميز حاصله ان هذا القسم من التمييز يطابق لما قصد سواء كان مطابقاً بالمنتصب
 او لا بخلاف القسم الاول فانه يطابق لما قصد مع المطابقة بالمنتصب عنه **قوله** من حيث
 امتيازاتها النوعية جواب سؤال وهو ان زيداً ان كان عالماً بحكم واحد من الفقه زيد
 الخريقاً واحداً من اصول وزيد الخريقاً من النخوة اذا اردت ذلك الانواع
 فحينئذ تقول طاب زيدان علماً لا علوماً مع ان قصد الانواع هناك موجود اجاب بقوله من
 حيث امتيازاتها حاصله ان المراد هنا امتيازاتها النوعية لجمهور الفقه الاصول النخوة الامتيازات
 الشخصية كالحكم الواحد من الفقه غيره **قوله** مشتق جواب سؤال مثل ما مر في قوله سما لا صفة
 يعنى المتبادر من الصفة هو المشتق فاعتراض على رجل في كيف زيد ر **جلا** **قوله** الصفة في اشارة
 الى بيان المرجع **قوله** صفة في اشارة الى ان قوله له ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله كانت **قوله**
 الواو الخ جواب سؤال وهو انه قوله طهقة عطف على قوله له وهذا العطف غير جائز لان الصفة
 ليست بطريق لهاب عنه بجوابين الاول لقوله المراد الخ والثاني بقوله ويجوز ان يكون الخ **قوله**
 والطبق مصداً الخ جواب سؤال وهو ان الطبق نسبة من النسب المتكررة والقاعد فيها ان يجئ
 على وزن الفاعلة اجاب بقوله الطبق مصداً **قوله** لكن زيادة من الخ اشارة الى
 بيان ترجيح التميز وجواب سؤال هو انه يستقيم هذين المعنيين في الصفة اعني معنى التميز والحال

عنه الا ان يقول ان قوله ويجوز ان يكون الخ اشارة الى ان قوله سما لا صفة

فلم یبصر من لم یصل الی احتمال التیز بصیغة التریض هو احتملت کما فی بحال آجاب بقوله لکن الخ **قولہ**
اذ قد یمدح الخ دلیل لقوله لا حال الفروسية یعنی لو کان المقصود مدح بحال الفروسية
فلم یمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات **قولہ** اذا کان اسما جواب سوال هو انه یقض
على طاب زید نفسا فان یتقدم على عامله حیث یقال نفسا طاب زید آجاب بقوله اذا کان
اسما **قولہ** بالاتفاق الخ جواب سوال هو ان الفعل عامل ایضا فحیث یصادف ذکر قوله والا صح
ان لا یتقدم على الفعل بعد مستکا کا آجاب بقوله بالاتفاق یعنی انما ذکر الفعل بعد للاختلاف
فمن البعض یتقدم التیز علیه حاصله ان عند تقدم التیز على العامل فی العبارة الاول
اتفاق فی فی الثاني اختلا فی فیه صح مقابلة العبارة الثاني مع الاول **قولہ** او الغیر الصریح الخ
کاسمی الفاعل والمفعول **قولہ** نفسی فی نفس الفعل **قولہ** متعلقات الاناء اعني بماء
وغير ذلك **قولہ** ولو على سبيل التجوز الخ لان قوله امثلا الاناء ماء بمعنی امثلا الاناء **قولہ**
ولهذا یندفع ای بهذا الاعتراض یندفع اعتراض اخر **قولہ** ان الماء وان کان فاعلا الامتلاء
لکن بطریق المجاز ومرادنا یجعل الفعل متعدیا بالفاعل حقيقة فحیث لا ید **قولہ** اتجر سلمی فا
لهمزة فیه للاستفهام الانکاریة ای انت راء وقوله سلمی فاعله **قولہ** على تقدير الخ جواب سوال هو ان
فی قوله تطیب وجهین احدهما تانیث الضمیر راجعا الی سلمی الثاني تذکیرہ راجعا الی الحبيب بان جعل
یطیب بالياء للذکر الغائب التمسک بهذا البیت انما یصح على التقدير الاول دون الثاني آجاب بقوله
على تقدير الخ **قولہ** وما قبل الخ اعتراض **قولہ** على هذا الوجه الخ ای یصیر ضمیر کاد راجعا
الی الحبيب **قولہ** فتكلف یعنی ان فی تاویلا الحبيب بالنفس تکلف لانه مخالف لسوق الكلام لان
السوق فی تعجب سلمی لا الحبيب **قولہ** ای ما یطلق جواب سوال هو ان تقسیم المستثنی الی
المتصل والمنقطع تقسیم الشئ الی نفسه غیره لان المستثنی صیغة اسم المفعول بمعنی المخرج
لغیر والمخرج هو المتصل لا المنقطع آجاب بقوله ای ما یطلق الخ وهذا صادق علیها فاندفع
الاعتراض حاصله ان المستثنی المنقطع وإن لم یطلق علیه لفظ المستثنی لغیر لکن یطلق علیه لفظ
المستثنی اصطلاحا و تقدیر السؤال یوجب الخ وهو ان تقسیم المستثنی الی المتصل والمنقطع لا یصح لان
تقسیم الشئ لا یتصور الا بعد تعریفه ههنا لم یوجد تعریف المستثنی فآجاب بقوله أما یطلق الخ حاصله
ان المراد بالمستثنی ما یطلق علیه لفظ المستثنی وهذا القدر كاف فی التقسیم فلا حاجة الی تعریفه
قولہ فی الاصطلاح الخ جواب سوال وهو ان تقسیم المستثنی الیهما غیر جائز لان المستثنی
عبارة عن التکلم بالباقی بعد الشایا وهذا یتصور فی المتصل لا المنقطع آجاب بقوله واصطلاح
النحاة حاصله ان ذلك مذهب اهل الاصول اما عند النحاة فالمستثنی عبادة عما یند کر بعد لا
واخوانها وهو صادق علیهما **قولہ** على قسمین الخ جواب سوال وهو ان المستثنی منقسم
الی هذین القسمین فینبغی ان یند کراوات الحصر ایضاً ان قوله المستثنی مبتدأ وکراوات احد من المتصل

والمقطع خبری وهذا لا یصح لان فی حمله الخاص علی العام وهو باطل وایضاً ان تقسیم المستثنی الی قسمین لا ینخلو اما تقسیم الكل الی الاجزاء و تقسیم الكل الی الجزئیات ولا یصح الا و لان المستثنی یطلق علی كل واحد لا علی المجموع من حیث المجموع وكذا الثانی لانه یمكن ان یشترک لفظ المستثنی کلیاً مساویاً ای یصدق علی كل واحد منها علی السوئیة فیکون مشتركاً لفظیاً فاجاب بقوله علی قسمین فیما شارة الی ان العطف مقدر علی الربط وهو مفید للحصر فلا حاجة الی ادوات الحصر وایضاً اذا تعد العطف علی الربط یصح الحمل لان الخبر حیث یشترک مجموع هذین القسمین فیلزم احمل المساوی علی المساوی وهو الصیغ وایضاً ان المراد من التقسیم هو الاخیر والمراد بالمستثنی ما هو مشترك بین القسمین علی سبیل عموم المجاز وهو المذکور بعد الا و اخواتها و یخالف لما قبلها نفیاً و اثباتاً و بهیئیند فیه ما قبله ان ذالم یکن المستثنی فکیف یصح عن من المنصوبات ^{ازیدہ} قوله ولما کان معلومیة الخ جواب سوال وهو ان الاصل ان یمکن ان یشترک لفظ المستثنی مسبقاً علی تعریفه و ههنا لم یوجد اجاب بقوله ولما کان الخ وایضاً فیما شارة الی الرد علی الشیخ الرضی حیث قال فی الجواب عن ذلك السؤال انما لم یعرف مطلق المستثنی لتعد ان لانه مستلزم لاجتماع التقيض فان المتصل هو المخرج عن متعد والمقطع غیر مخرج و هما متضادان فلا یجتمعا فیه التعریف الواحد فرد الشارح علیه بقوله ولما کان الخ و وجہ الرد اننا لانسلم ان مطلق التعریف متعد لانہ یمکن ان یقال فی تعریف المطلق هو المذکور بعد الا و اخواتها كما سنذكره وانما لم یعرف لما قلنا وهو ان معلومیة الخ قوله وعرف كل واحد الخ جواب سوال وهو انه لما کان التعریف بوجه ما کاف فی التقسیم فلم عرف المستثنی المتصل فاجاب بقوله عرف الخ قوله ای الاسم فیما شارة الی ان المخرج صفة الموصوف المحذوف قوله الذی اخرج الخ فیما شارة الی ان الاسم یعنی الذی والمخرج یعنی الفعل الباضی المجهول قوله كجزئیات المستثنی المنقطع وجزئیات عبارة عن الحمار والفرس وغیرهما فیه نحو جاء فی القوم الاحمار قوله عن متعد فیما شارة الی ان صفة الموصوف المحذوف واعنی به المستثنی منه قوله جزئیات و اجزائه جواب سوال وهو ان المتبادر عن المتعد التعد من حیث الجزئیات فخرج النصف فی نحو اشتریت العبد الا لنصفه فانه مستثنی متصل مع انه غیر خارج عن متعد من حیث الجزئیات ای ان قلنا ^{من حیث الجزئیات} اجاب بقوله جزئیات الخ حاصل ان المراد من المتعد اعم منها والعبد متعد من حیث الاجزاء قوله سواء الخ فیما شارة الی ان نصب قوله لفظاً او نقلاً یا بناءً علی انهما خبران لكان المحذوف قوله ملفوظاً ومقدر جواب سوال وهو ان الاصل ان یمکن ان یشترک لفظ المستثنی مسبقاً علی اسمها و ههنا لا یصح الحمل كما هو الظاهر ان اللفظ مصبک وهو لا یحمل الا علی حصصه افراده والتعد لیس من افراده اجاب بقوله ملفوظاً ومقدر انصح الخ لان التعد قد یمکن ان یمکن ان یشترک لفظ المستثنی مسبقاً علی اسمها و ههنا لا یصح الحمل كما هو

وہو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغي حيث صدق على قوله لا الله في قوله تعالى لو كان
 فيهما الله لفسدنا فانه اسم مخرج عن متعدي لفظا مع انه ليس بمستثنى اجاب بقوله غير
 الصفة وحرف الاستثناء ههناك صفة بمعنى غير **قوله** عن جزئيات الخ كزيد في نحو جاءني
 القوم الا زيد **قوله** فالمستثنى الخ وفي هذه العبارة رد على الشيخ الرضی حيث قال فالفرق
 بينهما ان المتصل عما يكون من جنس المستثنى منه المنقطع بخلافه وهذا خطأ منه ومنشأ
 الخطأ يريد هذين المثالين لهما في اكثر المواد فردا شارح عليه بما حاصله ان المعبر
 في المتصل الدخول في التعدي ثم الاخراج عنه المعبر في المنقطع عدم الدخول سواء كان من
 جنس اوله ووجه الرد عليه ان قول الشارح في نحو جاءني القوم الا زيد مشيدا الى جماعته
 خالية عن زيد فان هذا المثال عندنا ايضا للينقطع مع ان المستثنى من جنس المستثنى عنه **قوله**
 اي المستثنى الخ في اشارة الى بيان المرجع **قوله** مطلقا جواب سوال وهو ان الضمير لا
 يخلو اما ان يرجع الى المستثنى المطلق او الى المتصل او المنقطع فالحل غير جائز اما الاول فلان
 ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له وههنا لم يوجد ثبوت لعدم تعريفه واما الثاني فلعدم
 صحة قوله ومنقطع لان عطف على السابق فيجوز ان يعبر عنه ان المستثنى المتصل منه وجوب اذا
 كان منقطعا واذ غير متصلا كان بينهما منافاة واما الثالث فلعدم صحة عطف قوله ومنقطع
 لان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه اجاب بقوله مطلقا حاصله ان
 الضمير راجع الى المستثنى وهو معلوم بوجه يصح تقسيمه وايضا علم بما يعلم من تعريف قسميه لان
 تعريف القسم مستلزم لتعريف المقسم **قوله** وثانيا الخ اي علم ثانيا **قوله** بما لى شئ
قوله يتقطن اي يعلم **قوله** له اي للمستثنى المطلق **قوله** ولهذا لم يعرفه الخ رد على
 بعض الشارحين كالفاضل الهندى حيث قال لما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل التعريف
 لانه صادف في الاصطلاح كالشرك وهما حقيقتان مختلفتان لان احدهما مخرج عن متعدي
 والاخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما فردا شارح بقوله لهذا لم يعرف **قوله**
 وجوب اجاب سوال وهو انه لا فرق بين ههنا وبين قوله فيما بعد يجوز فيه النصب لان كليهما
 النصب فلا يصح المقابلة اجاب بقوله وجوب وههنا جوازا **قوله** واقعا في اشارة الى قوله
 بعد ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله اذا كان **قوله** قيد يرد وان لم يكن الخ جواب سوال هو
 ان قيد لا يغير الصفة غير جائز لان الواقع بعد الا اذا ان صفة ليس بمستثنى اجاب بما ترى
قوله لئلا يزيل الخ يعقل المبتدأ **قوله** اي ليس بقى جواب سوال وهو ان الموجب مأخوذ
 من الايجاب والايجاب مقابل السلب في صارت هذه القاعدة منقوضة على زيد في نحو
 جاءني القوم الا زيد فانه مخرج بالا غير صفة وقع في كلام موجب مع انه ليس بمنصوب
 بل هو مرفوع اجاب بقوله ليس بنفي الخ وانما وجب النصب لانه لا يتصور

الرفع والجرفیہ ما الا و فلا نہ لا یكون الاعلى البدل البدل فی حکم تکریر عامل المبدل منه فاذا کان بدلا فقد یرقوله جاء فی القوم الا زید جاء فی القوم الا جاء فی زید فجاءت المقص واما الثانی فلا نہ لا یوجد حرجا دة ولا مضایا **قوله** ولا حاجة فیہ اشارۃ الی الرد علی الفاضل الہندی حیث قال لا بد مہنا من قید اخر ہوا ان یكون الخ لیخرج عنہ قرأت الا یوم کذا لان الیوم فیہ واقع بعد الا غیر الصفتۃ فی کلام موجب مع انہ منصوب علی الظرفیۃ لا علی الاستثناء فہذا الشارح علیہ بقولہ ولا حاجة الخ وجہ الرد علیہ ما ذکرہ الشارح بقولہ لان کلام الخ واشارۃ الی رد اعتراض حاصلہ ان الیوم فی نحو قرأت الا یوم کذا من قبیل ما ذکر فی المتن مع ان النصب فیہ لیس باعتبار الاستثناء بل باعتبار انہ مفعول فیہ فینبغ ان یدکر فیہ قید التام لاخراج ذلک **قوله** لان کلام فی کونہ الخ علۃ لقولہ ولا حاجة **قوله** او کان بعد عدا وخلا الخ یعنی المذکور بعد عدا وخلا منصوب علی المفعول بہ فلو کان کلامنا فی المنصوب علی الاستثناء لکان ذکرہما عبثا بل کلامنا فی المنصوب المطلق الذی وقع بعد الا **قوله** الا ان یقال لا حاجة الخ اعتراض علی الجواب وحاصل الاعتراض انہ وان لم یمکن لذات القید حاجۃ لاخراج المذکور بل لہ حاجۃ لاخراج الیوم فی نحو قرأت الا یوم کذا فانہ من قبیل ما ذکر فی الکتاب مع انہ لیس بمنصوب مرفوع باعتبار انہ مفعول ما لم یم فاعلہ لقولہ قرئت قلنا ان المقام انما یدکر ہذا القید لاخراج ہذین المثالین باعتبار انہما بمنزلۃ الاستثناء عن ہذا القاعدۃ لانہما داخلان فی قولہ ویعرب علی حسب العوامل لان الاصل اذا حکم علی کلک ثم ذکر بعض افرادہ فیما بعد محالفا حکم ہذا کلک فذلک بمنزلۃ الاستثناء عنہ **قوله** والعامل فی نصب المستثنی اشارۃ الی العامل ورد علی بعض النحاة حیث قالوا العامل لنصب المستثنی کلمۃ الا و ہذا خطأ ومنشأ الخطاء قول الجرجانی لکنہ نسب الی الامام ابراہیم واسطۃ للنصب الاصل فی العمل الفعل فلا یجوز اعمال الضعیف مع وجود القوی **قوله** اذ لہ نسبتہ اہ بیان وجہ التعلیق المعنوی ومتعلقات الفعل مع مول الفعل **قوله** اذ لہ نسبتہ الی شئ نسب الی احد من الفعل ومعناہ کالقوم فی جاء فی القوم الا زید افرید جزء من القوم وهو جزء من الفعل لانہ فاعلہ فثبت التعلیق المعنوی بہذا المعنی لان جزء الجزء للشیء جزء **قوله** وقد جاء الخ بیان تعین النصب لا الرفع اہ جواب سوال وهو انہما تعلیق بہا لفعل صاد المستثنی مثل المستثنی منہ فینبغ ان یكون اعرابہ کاعرابہ اجاب بقولہ وقد جاء **قوله** او معنی الفعل الخ کہولہ القوم اخوتک الا زید او العامل فی ہذا المستثنی الفعل المستفاد من نسبتہ الخبر الی المبتدأ وهو نسبة القوم الی اخوتک الا زید **قوله** لا متناع تقدیم البدل علی المبدل منہ اہ ما لم یجعل محفوضا لعدم الخافض **قوله** اہ فی اکثر اللغات الخ فیہ اشارۃ الی ان الالف واللام بدل عن المضاف الیہ **قوله** قبائل کثیرون

جواب سوال **ہو** ان اہل اللغة فریقان احدہما اہل الجاز و ثانیہما بنو تمیم فکیف یتصووا اکثریۃ
للجازیین اجاب بقولہ فانہم قبائل الخ أو بقولہ او فی اکثر المذاهب **قوله** مطلقا ہ ای سواء
قبلہ اسم یصح حذفہ ولا **قوله** اذ لا یتصوفیہ الخ لانه لو کان بدلا فهو لا یخلو اما ان یكون
بدلا کلا والبعض او الاستمال والغلط والکرم متفاما الاول والثانی فلا نہما لا یحققان
بدل ان اتحاد الجنس بین البدل والمبدل منہ لا اتحادہما بینہما فی المنقطع واما الثالث فلا نہ
لا یحقق بدل ان الملاستہ بین البدل والمبدل منہ ولا ملاستہ بینہما فی المنقطع اذ لا یمكن ان یشتمل
البدل علی المبدل منہ او یشتمل المبدل منہ علی البدل واما الرابع فلما ذکرہ الشارح **قوله** لا بد
الغلط اذ لا یتصووا الخفض لعدا الخافض ولا یتصووا عدا بہ بحسب العوامل باعتبار ذکر
المستثنی منہ **قوله** الترویۃ الخ ای الفکر **قوله** والفظا تہ یعنی زیرکی و بینہا و بین السہوۃ
والعقلۃ منافاة فلا یتصور ایضا فی الضرورة صارت منصوبا **قوله** فہنا یجوز ان البدل
الخ لان حذف القوم فی هذا المثال جائز لان المقصود منہ ثبوت المجئ للحماد وذلك لا یتفاوت
بین ان ینکر القوم او لا **قوله** الا من رحم الخ استثناء من العاصم ولا یصح حذف
العاصم لانہ اسم لا التی لفظا الجنس خبر ہا محذوف اعنیہ موجوف لو حذف اسمہا ایضا یلزم اجماف
الکلمۃ **قوله** ای من رحمہ اللہ الخ جواب سوال **ہو** ان قولہ رحم صفۃ او صلتہ لقولہ من والجملة
اذ وقعت صفۃ او صلتہ لا بد فیہا من العائد و ہنالم یوجد اجاب بقولہ ای رحمہ اللہ حاصلہ
ان فی رحم ضمیر ان احدہما مستتر اجمع الی اللہ و ثانیہما محذوف و اجمع الی من **قوله** اللہ فیہ
اشارة الی ظهور الضمیر المستتر فی رحم **قوله** هو المرحوم جواب سوال **ہو** ان من رحم عبادة عن
العاصم فحینئذ صادا الاستثناء متصلا لا منقطعا فلا یطابق المثال بالمثل فاجاب بقولہ
هو المرحوم المعصوم فحینئذ یطابق المثال بالمثل لان المرحوم غیر داخل فی العاصم **قوله** من
عدا یعد وفيہ اشارة الی بیان الباب **قوله** من خلا یخلف فیہ ایضا اشارۃ الی بیان الباب
قوله وهو فی الاصل الخ اعتراض حاصل ان نصب قولہ زیلا بقولہ خلا غیر جائز لانہ
فعل لندھی لا یتعد الی المفعول بدل کلمۃ من فاجاب بما تری **قوله** من الانیس ای ان **قوله**
وقد یتضمن جواب عن ذلك الاعتراض حاصلہ انہ متضمن لرفعہ جاوزا و یحذف الایصال و
ہو ان یكون الفعل لازما یتعد بحرف الجر ثم یحذف ہا و یقیہ ہو علی التعلیل **قوله** من الضمین
او المحذوف والایصال الخ ویجوز ان ذکر کلمۃ من کما جواز فی قولہ خلت الیاد من الانیس **قوله** لیکون ما بعد ہا
الخ ثبتت المناسبة بین خلا والا فی کون ما بعد کلمۃ ما مغائر لما قبلہا **قوله** فی باب الاستثناء
ای الاستثناء بخلا و عدا **قوله** و فاعلم ہا ضمیر اجمع الخ جواب سوال **ہو** ان الضمیر فیہا راجع الی القوم
و هذا الارجاع غیر صحیح لانہ یلزم ارجاع ضمیر المقر الی الجمع وهو باطل حاصل الجواب ان الضمیر فیہا راجع
الی

عہ او سورہ کان من جنس المستثنی منہ والا ۲ عہ اے بدل الاستعمال ۱۲ مفتی عبدالرحیم عفی عنہ

الی احکام الثلاثہ التي ذكره الشارح **قوله** اوالی بعض الخ ولا يصح ادجاءه الى البعض المعین^۴
 لانه لا يفهم منه عند عجیة ذید اذ یجوز ان یكون ذید داخل فی البعض الذی یسند الیه الفعل^۴
 فلا یتحقق عند عجیة ذید والمقصود عجیة القوم وعند عجیة ذید **قوله** ولم یتظهر جواب سوال وهو
 ان الماضي المثلث اذا وقع حالا وجب تقديره لفظا او تقديرا كما صرح به الشارح في بحث الحال فهنا
 لم يوجد فاجاب بقوله ولم یتظهر **قوله** وقد اجيز الجراخ یغنی ان الجربها جائز اتفاقا **قوله** ف
 جرحا لهما مشتركان بین ان یجعلوا مضیین او حرفا جرح **قوله** بالنصب علی الظرفیة جواب سوال
 وهو ان نصب خلا وعلا لا یخلو اما ان یكون بناء علی الظرفیة او علی الحالیة اما الاول فهو باطل
 لانها الیسا من قبیل المكان الزمان والظرف لا یخلو عنهما والثانی فهو ایض باطل لعل صحة حملها
 علی القوم والاصل فی الحال ان یكون محمولاً علی ذی الحال حاصل الجواب ان كلا من الشقین
 مستقیم ههنا كما بین الشارح **قوله** بتقدیر مضاف جواب سوال فهو ان نصب خلو وعند کیف
 یتكو علی الظرفیة لان الظرف لا یخلو عن الزمان والمكان وهما الیسا منهما فاجاب بقوله بتقدیر
 مضافا حاصله ان ظرفیتهما باعتبار المضاف **قوله** یجعل المصدرا الخ جواب سوال فهو انه اذا كان
 الخلو والعُد منصوبین علی الحالیة فالحال محمول علی ذی الحال فهنا لا یصح الحمل لانه من قبیل
 حركات الصفة علی الذات فاجاب بقوله یجعل الخ **قوله** ولعل هذا الخ جواب سوال فهو انه
 كان خلاف الاخص ثابتهما فینبغی ان یقول المصنف فی الاكثر كما قال فی خلا وعلا اجاب بقوله و
 لعل هذا لم یتثبت عند المصنف **قوله** ویلزم اضمار الخ جواب سوال فهو ان هذا الدلیل لا یتثبت المدعی
 لانه یجوز ان یكون ما بعدهما مرفوعا بالاسمیة وخبرها محذوف فاجاب بما تری **قوله** وهو ضمیر
 راجع الخ جواب سوال وهو ان ضمیر لیس ولا یكون لا یخلو اما ان یرجع الی القوم اوالی غیرها والاول
 باطل لعدم المطابقة والثانی ایض باطل لان الغیر لیس بذکر فیلزم الاضمار قبل ان ذکر اجاب
 بقوله وهو ضمیر راجع الخ **قوله** الا فی المستثنی المتصل الغیر المفرغ الخ اما عدم استعمالها فی
 المنقطع فلان اسم ههنا الافعال هو الضمیر الراجع الی المستثنی المقدم والمنقطع كما فی قولهم ما جاء
 القوم الاحبار وما جاء فی الاذین القوم الا ههنا مستثنی اسم منه والاصل ان یكون خبرها محمولا
 علی اسمها وذلك الخ لا یتكو فی المنقطع لان حمل الحمار علی القوم غیر جائز واما عدم استعمالها
 فی المفرغ فلان لا یلزم الاضمار قبل ان ذکر لان المستثنی منه فی المستثنی المفرغ غیر مذکور **قوله** لم
 یشتط ان لا یكون الخ جواب سوال فهو انه ذید خل فی هذا الضابطۃ المستثنی المقدم والمنقطع
 كما فی قولك ما جاء فی الاذین القوم وما جاء فی القوم الاحبار الا ههنا مستثنی بعد الا فی كلا
 غیر موجب وقد ذكر المستثنی المتصل منه مع انه لا یجوز فیها الوجهان بالنصب اوجب كما
 مر والجواب انه لقیه باسبق **قوله** علی الاستثناء اه فیہ ارشادۃ الی ان اللام فی قوله النصب
 للبعد **قوله** حال من الضمیر اه یعنی ان قوله فیما بعد ظرف مستقر مع المتعلق اعنی به الواقع

حال من الضمیر المجزؤ فی قوله **فیه قولہ** ای حال کون المستثنی جواب سوال **ہو ان** الواقع بعد **الآ**
لیس لا المستثنی والضمیر المجزؤ راجع الی المستثنی ایضاً فعلہ **ہذا** یلزم ظرفیۃ التثنی لنفسہ **آجاب بقولہ**
ای حال کون المستثنی واقعاً فی محل حاصلہ ان المراد عن الواقع فیما بعد **لا** **ہو** محل المستثنی ای المراد
من ما المحل دون المستثنی **فینثی** لا یرد **قولہ** والحال انہ الخ جواب سوال **ہو ان** الماضي المثلث اذا
وقع حالاً لا بد فیہا من دخولہ قد **ہو** لم یوجد فی **قولہ** ذکر المستثنی منہ **آجاب** بما تری **قولہ** فی
بعض النسخ الخ جواب آخر عن **ہذا** السؤال **قولہ** علی انہ صفة الخ جواب سوال **ہو ان** کیف یصح
الحالیۃ عند ذلک البعض لان الجملة اذا وقعت حالاً لا بد فیہا من الواو **آجاب** بقولہ علی انہ صفة
قولہ ذکر فیہ الخ جواب سوال **ہو ان** الجملة اذا وقعت صفة لا بد فیہا من العائد **ہو** ہنالم **یوجد**
آجاب بقولہ ذکر فیہ المستثنی منہ حاصلہ ان المراد بالعائد اعم من ان یکون لفظاً **وتقدیر** **قولہ**
لا بالاصالة الخ فانقلبان اعراب البدل انما یکون بتبعیۃ المبدل منہ **لا** بالاصالة قلنا ان المراد بال
لا صالة ما یکون بمقابلة الواسطة **لا** بمقابلة التبع كما فیہا **الشاذ** ذلک الا صالة بقولہ وبغیر
واسطة **قولہ** العامل الخ جواب سوال **ہو ان** **ہذا** حکم منقوض علی زید فی ما جاء فی الازید
لانہ لم یعرب علی حسب العوامل بل بحسب مل واحد وایضاً یلزم توارد اعرابات مختلفة علی
معرب واحد بالشخص حاصلہ ان الالف واللام یبطل معاً الجمع **قولہ** **لا** نہ فرغ الخ **ہذا** وجہ
تسمیۃ المفرغ باسم المفرغ **قولہ** ای بما یقتضیہ فیہ شاذۃ الی ان الحسب بمعنی المقتضی **لا** بمعنی
القدراً والکناۃ **قولہ** فالمراد الخ جواب سوال **ہو ان** المستثنی المفرغ لیس بمفرغ بل مفرغ **لا** باعتبار
فرغ العامل **لا** فلا یصح تسمیۃ بذلک الاسم **آجاب** بما تری **قولہ** ای والحال الخ اشارة الی ان
الواو والحال الجملة وقعت حالاً من المستثنی فی یعرب **قولہ** واقعاً اشارة الی ان **قولہ** فی
غیر الموجب خبر لقولہ **ہو** باعتبار المتعلق **قولہ** الکلام فیہ اشارة الی ان الموجب صفة ۶۶
للموصو المحذو **قولہ** واشترط ذلک اشارة الی ان **قولہ** لم یفید دلیل للمعنی المحذو والضمیر
فیہ راجع الی الکلام والمستثنی ویحتمل ان یکون فاعلہ **ہو** المثل فی **قولہ** مثلاً **ما** ضربی الخ **قولہ**
صحیح الخ جواب سوال **ہو ان** منقوض بزید فی ضربی **لا** زید **لا** زید **لا** یفید مفید مع انہ لیس
مستثنی مفرغ حاصلہ ان المراد بالفائدة فائدة صحیحۃ لا مطلقاً **وہنا** لم یوجد لعدا امکان جمع
جميع الناس علی ضرب المتکلم **قولہ** **لا** یصح الخ دلیل مطابقۃ المثال بالمثال **قالہ** لان یتقیم المعنی
ہو استثناء من مفهوم الکلام السابق ای لا یعرب بحسب العوامل علی الموجب فی جميع الاوقات
الا وقت استقامت المعنی **قولہ** **لا** التمساح ای **ہنگ** **قولہ** ای او وقعت انما فیہ القراءة **بذلک**
لانہ لا یحیی لا یطلب المفعول **لا** بجعلہ متعدد یا لفظاً او وقعت متعدد **قولہ** بل ایام لا سبوع یعنی
ایام یک ہنگ **قولہ** ولكن الغالب دفع لما یقال لہا استقیم المعنی فی بعض الصوف لم یثبت الفرق ۶
بین **ہذا** الصوۃ والصوۃ الاولی فالدفع بان المراد عداً وجلان القرینۃ فی **ہذا** الصوۃ غالباً وجلاہا

في الاول **قوله** مثل الخ جواب سواله وان قوله لم يجز فعل ما بعد فاعله فاعليته غير جائز لان الفاعل مفرد لا ينقسم من الاسم هو جملة اجاب بما ترى **قوله** اذ معنى ما ذال ثبت اذ معنى ما ذال هو ثبت تعليل العدل الجواز وجواب سوال وهو اننا لانسلم ان هذا المثال ايجابي بل سلب يستقيم فيه المعنى اجاب بما ترى **قوله** فلا يستقيم لان المستثنى منه في هذا المثال جميع الصفات وقد يكون بعضها متناقضين كالسواد والبياض غيرهما فلا يتصوفا اجتماع جميعها في زيد ٤٧ **قوله** قال الشارح الرضى والغرض من هذا النقل اعتراض على المص وحاصله ان المعنى في هذا المثال مستقيم بان يراد بجميع الصفات الغير المتناقضين **قوله** او يحمله اه اعتراض اخر حاصله انه ينبغي ان يكون المراد بثبوت جميع الصفات في زيد هو المبالغة هو المبالغة في نفي الاجتماع **قوله** ولا يخفى جواب عن ذلك الاعتراض حاصله ان صحة هذا المثال عند هذا التاويلات مسلم لكن بمثل الخ **قوله** كل من يتصور منه الضر من معارفك الخ هذا قرينة على ارادة بعض نحو خضري ان زيد **قوله** للمبالغة الخ هذا ايضا قرينة على ذلك **قوله** غلو اى انهم قالوا اذا تعد البذل الخ هذا بيان قاعد اخرى **قوله** ويختار البذل فيما بعد الا فى كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه **قوله** من حيث حمله جواب سواله وان الجواز المجزى في قوله على اللفظ صلة التعذر وهذا لا يصح لان صلة التعذر يقع الباء لا على اجاب بقوله من حيث الخ حاصله انه متعلق بالجملة المحذوف **قوله** اى لفظ المستثنى منه الخ فيه اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضالية **قوله** يحمله فيه اشارة الى ان الجواز والمجزى متعلق بالجملة وجواب سواله هو ان قوله اذا تعد البذل شرط وقوله فعل الموضع جزاءه لا يكون الا جملة وهو ليس بجملة اجاب بقوله يحمله وان شاء متاخوا عن الجواز المجزى اشارة الى المحصر الاختصاص **قوله** عمدا بالمختار الخ جواب سوال وهو انه اذا تعد البذل فينبغي ان يكون منصوبا على الاستثناء فاجاب بقوله عمدا الخ وفي ايراد لفظ مثل في مثالين المذكورين الاول اشارة الى العطف **قوله** اعلى موضع المستثنى منه فان قلت مرادنا وهو ان الالف واللام عوض عوض عن المضالية **قوله** وقوله لا يعايد دفع لما يقال ان المقص في هذا المقام بيان تعد البذل على اللفظ وهو يحصل بقوله الاشئ الخ فلم ذكر المص لا يعايد اجاب بقوله وقوله الخ **قوله** وعلى ما وقع الخ جواب سوال وهو انه اذا لم يكن في اكثر النسخ فلم واردة المص في هذه النسخة اجاب بقوله وعلى ما الخ **قوله** وانما وصفه الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الى هذا التوصيف اجاب بقوله وانما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ عن نفسه لكن يرد عليه في كثير من النسخ يلزم استثناء الشئ عن نفسه جاعنه بقوله ولا يخفى انه لو جعل الخ **قوله** انما تعد البذل اه دفع استویش البذل لانه يعلم من ظاهر ان هذا الدليل المثال الثالث قد دفعه بما ترى **قوله** لان من الاستغراقية اى الاستغراقية المنقوص وقيل هذا دفع سوال وهو انه منقوص بقوله وقد كان من مطر لان من قرأ بعدا لاشات حاصله ان مرادنا الاستغراقية لا الزائدة **قوله** اتفاقا فيه

اشارة الى ان في من الزائد خلافا **قوله** اي بعد ما صار الكلام الخ جواب سوال وهو ان المثال المذكور
 منفي لا مثبت فكيف يوافق هذا التعليلا اجاب بقوله اي بعد ما الخ كلمة ما مصدكية اي بعد صيغة
 الكلام مثبتا لتقاض النفي بالاقصا معناه جاء في من يد **قوله** لان فتحه شبيهة الخ جواب سوال
 وهو ان حمل المستثنى على اللفظ غير جائز لان لفظ الاحد مبني وتوابع المبنى يحمل على محله لا على لفظه
 اجاب بقوله لان فتحه حاصلان فتحته لفظ الاحد شبيهة بالحركة الاعرابية فكان بمنزلة المعرب
 وتوابعه يحمل على لفظه **قوله** شبيهة اي في العرض يعني كان النصب حاصل بالانصب كذلك
 الفتح حصلت بكلمة لا **قوله** يعني بعد ما صار جواب سوال سوال مرذولة انفا **قوله** اذالم يكن
 البد لا الخ والفرق بينهما ان التقدير بالحقيقة عبارة عن تكرير العامل في المستثنى والمحكي عبارة عن
 الاكتفاء بدخول العامل على المبد منه واعتبر سريته حكمه الي **قوله** والمستثنى الخ انما زاد لفظ المستثنى
 اشارة الى انه معطوف على قوله منصوف في نحو قوله وهو منصوف اذ كان بعد الا **قوله** اي مجرد الخ
 جواب سوال وهو انه يقتض على الزيد بن في جاء في القوم غير الزيد بن فانه واقع بعد لفظ غير
 مع ان لم يسم فمخفوض لان الخفض حقيقة في الحركة اجاب بقوله اي مجرد من قبيل ذكر الخاص و
 اداة العام والجراعم من الحركة والحرف **قوله** واجاز اشارة الى فائدة قوله في الاكثر **قوله**
 اي براءة جواب سوال وهو ان البراء فعل لا يقد العبد على احداثه فكيف يصح نسبه الى القوم
 حاصله ان نسبه اليه مجاز **قوله** دون الصفة الخ اشارة الى ان قيد في احداثه **قوله** انتقل
 اعرابه لان اذ استعمل بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعرا المستثنى وهو مجرد وبالإضافة
 فانتقل اعرابه الي **قوله** المذكور اشارة الى ان الالف واللام للعهد **قوله** اي كلمة غير الخ جواب
 سوال وهو ان قوله غير مبتدأ وقوله صفة خبره وابتدأ بليته غير جائز لان اصلا لمبتدأ ان يكون
 معرفة مخصصة وههنا نكرة مخصصة وايضا ان الضمير في قوله حملت راجع الى الغير
 باعتبار انها صفة للغير او خبر وعلى هذا ادجاء ضمير المؤنث الى المذكور وهو غير جائز لعدم
 المطابقة اجاب عنها بقوله اي كلمة غير فحاصل الدفع الثاني ظاهر واما الاول فلان اللفظ
 اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما **قوله** في الاصل الخ جواب سوال وهو ان كلمة غير مستعلة
 في الاستثناء فكيف يكون صفة اجاب بما تروى **قوله** واستعملت مثلها الخ جواب سوال وهو
 ان كيف يصح حمل كلمة غير على كلمة الا والحال ان الا اتحاد بينهما وهو من الشرط اجاب بما
 تروى **قوله** لكن الخ استدراك عن قوله كما حملت الا عليها في الصفة **قوله** اي واقعة الخ
 جواب سوال وهو ان التابع من صفات الاسم والاحرف فحينئذ لا يصح قوله الا اذا كانت
 تابعة او تقديرا السؤال هكذا ان التابع كل ثان باعراب سابقه وكلمة لا ليس كذلك فكيف
 يصح قوله تابعة الخ اجاب بقوله اي واقعة **قوله** بعد متعدي الخ جواب سوال وهو انه
 ينقض بقوله ما جاء في رد الجلالين فان الا في هذا المثال حملت عليها مع انها

له انذار بغيره وضمير اضاف الى مبتدأ غير الخ خبره ١٠

قوله أحد ف عاملة الخ إشارة إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه **قوله** منفصلاً نقلاً
 أن أنت ثم زيدت لفظه ما بعد أن فصلاً ما أنت **قوله** واقصر الميم جواب سوال وهو أن
 هذا المثال لما احتملت كسرة الهزرة وفتحها فلم تقصر الميم على الثاني يعني على فتحة الهزرة دون
 الكسرة اجاب بما ترى **قوله** وستع في الخ دفع لما قيل أنه لا بد من بيان الأخوات **قوله**
 أي بعد دخول الخ جواب سوال مثل ما مر **قوله** أي لفظ صفة الجنس الخ جواب سوال وهو أن
 تفسير لا ينفى الجنس غير جائز لأنها ليست لفظ الجنس لأنها لو كانت كذلك لزم الفقد بقوله
 لا غلام رجل ظرف في هذا التركيب نفى ظرافة الغلام لا نفى ذاته والاي لزم الكذب
 كما عرفت في المرفوعات اجاب بقوله أي لفظ صفة حاصله ان العبارة على حذف المضاف
 فصار تقديره أي لفظ صفة الجنس **قوله** وحكم الخ جواب سوال وهو انه ينقض على
 الرجل في نحو لا رجل موجود فان نفى صفة ممنوع ههنا بكلمة لا اجاب بقوله وحكم حاصله
 ان المراد بنفي صفة الجنس حكم الجنس ثم نفى الحكم قد يستلزم لفظ الجنس كما في المثال المذكور
 وقد لا يستلزم **قوله** ولا اكثره من المنصوبات كالمبنى على ما ينصب به بخلاف ما عداه من
 المنصوبات كالمستثنى **قوله** ولا يعكس الخ اعتراض على الشارح حيث قال فلا يصح جعله مطلقاً
 الخ فظن الى ما هو مرفوع لانه ليس اسما لها لعدم اعماها فيه فلا بد ان يقال اسم لا لئلا يلزم تغيير الاسماء
 قلنا ان اسم لا على نوعين احدهما بمعنى الخاص وثانيها بمعنى العام ومردنا به هنا الثاني والاعتراض
 وارد على الاول فصح قوله فلا يصح جعله الخ **قوله** فليس اسما لها فلزم كلفظ الاسم لما يتناول
 المرفوع **قوله** وهذا القدر الخ اعتراض على المصنف حاصله ان تعريف اسم لا قد تم بقوله هو
 المستل ليه بعد دخولها فنكر قوله يليها نكرة مستدل **قوله** لكنه جواب عنه حاصله
 ان المقص بالتعريف هو المنصوب لا الاسم لا وتعريفه لا يتم بهذا المقدار **قوله** لفظه لا جواب
 سوال وهو انه لا مطابقا بين الراجع والمرجع لان الراجع ضمير المؤنث والمرجع مذكرو وهو
 لا اجاب بقوله لفظه لا الخ حاصله انه مؤنث بلفظه لا فيطابقا **قوله** في تدلقة الخ بيان لشبه
 المضاف **قوله** أي يقع الخ جواب سوال وهو ان الايلاء من الاموال اضافية ولو بجثيثت
 مراتب فينبغي ان يكون غلاما في لا في الدار غلام رجل ولا امرأة منصوب بالوجود الشرط **قوله**
 الايلاء مع انه مرفوع اجاب بما ترى **قوله** هذا احوال مترادفة الخ والمترادفة ملخوذة من
 الترادف وهي عبارة عن الركوب خلف الآخر وههنا من هذا القبيل لان اول احوال هو لفظ
 يليها ثم ما بعد بالترتيب **قوله** من الضمير المرفوع المستتر في يليها الراجع الى الاسم فخرج صارت
 هذه من احوال المتلاخطة الماخوذة من البدل وههنا من هذا القبيل لانه قد وجدت
 تلاخذا بعضها في بعض من حيث الحال **قوله** من تنمة الخ أي قوله لك من تنمة ما يعني
 انه خبر لها وعلى بعض النسخ خبر بعد خبر من المثال الاول فحبر فقط من المثال الثاني **قوله** باتقاء

الشرط الآخر الخ جواب سوال وهو ان ينتقض على زيد في نحو لا زيد في الدار ولا عمر فانه ينتقض فيه الشرط الثاني مع انه ليس بمبنى على ما تنصب به بل هو مرفوع حاصل الجواب ان المراد بالانتفاء انتفاء الشرط الآخر مع بقاء الشرط الاول والثاني **قوله** قد يدخل الخ جواب سوال وهو ان في كلام المصنف تلا فم لان قوله مبني صريح في البناء وقوله ينصب مشعر على الاعراب لان النصب من القابره حاصل الجواب ان نسبة البناء اليه في الحال ونسبة النصب اليه قبل ذلك **قوله** بلا تنوين الخ هذا رد على الشيخ الرضوي حيث قال ان الاسم لا يبنى في جمع المؤنث السالم مع التنوين لان فيه للمقابلة والمنازع للبناء هو الذي لا تمكن وجها لرد عليه انه مشابه به وهو يمنع البناء فكذلك هذا والنون في التثنية والجمع لا يمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان ويا زيدون وهذا ذهب للبريد الى اعراضها مستدل بان النون فيها مشابهة للتنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين غاية **قوله** واما يبنى الخ جواب سوال وهو ان البناء قد يكون على ما يرفع به قد يكون على ما ينصب به حاصل الجواب سامنا ذلك لكن يبنى على ما ينصب به ليوافق الحركة البنائية الحركة الاعرابية وحرف البناء نحو الاعراب عملا بالاصل بقدر الامكان **قوله** ويغني بالمفرد الخ جواب سوال وهو انه كيف يبنى التثنية والجمع بالكسر والياء مع انهما ليسا من قبيل المفرد كما ذكره المصنف اجاب بقوله ويغني الخ **قوله** لتضمنه معنى من وكلمة من مبني باعتبار ان حرف فكذلك ما تضمنه **قوله** او تقدر اي جواب السؤال المقدّم المفروض اما حقيقة فظاهر واما تقديرها فبان انه اذا جاء رجلان الى بيت فيدخل احدهما في البيت ثم خرج وقال لآخر ارجل في الدار فهو جواب سوال المقدّم فكان الرجل الغير الذي دخل فيه سائل وقال هل من رجل فيها فقال لا دخل الخ **قوله** ولم يبن المضاف جواب سوال وهو ان المضاد والمضارع لم يتضمن معنى من ايض فينبغي ان لا يكون مرفوعا اجاب بما ترى **قوله** على سبيل منع الخ جواب سوال وهو ان كلمة او في قوله او مفصولة بالجمع لانه لا احد الا مدين فيجوز ان ينتقض على زيد في نحو لا فيها زيد ولا عمر فانه معرفة ومفصولة جميعا فينبغي ان لا يكون مرفوعا مع انه مرفوع مع التكرير اجاب بقوله على سبيل منع الخ لولا الجمع **قوله** لا زيد في الدار ولا عمر مثال الاسم المعرفة يكون متصلا غير مضاف **قوله** ولا غلام زيد الخ مثال الاسم المعرفة يكون متصلا مضافا **قوله** لا في الدار رجل مثال الاسم النكرة يكون مفصولة غير مضاف كالرجل في المثال المذكور **قوله** ولا في الدار غلام الخ مثال الاسم النكرة مفصولة ومضافا **قوله** ولا في الدار زيد الخ مثال الاسم المعرفة يكون مفصولة غير مضاف **قوله** ولا في الدار غلام زيد مثال الاسم المعرفة يكون مفصولة ومضافا **قوله** في جميع الخ مرفأئذ وهو وقع تشويش المبتدأ **قوله** وجب اشارة الى العطف **قوله** تكرر اسم اشارة الى ان الالف اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** مطلقا لا بعينه يعنى المراد بالتكرير ان يذكر معرفة اخر او نكرة اخر معطوفة على الاول لا تكرر الاسم الاول

عنه
في الجمع

بعینہ جواب سوال ہوائے قلت ان کان معرقہ الخ منقوض علیٰ هذا الامثلة المذكورة اعني لا
 زيد في الدار ولا عمر لان لا يتكرر اسمها فيها اصلا **قوله** من معنى نفى الاحاد لان قوله لا
 في الدار في قوة لا زيد ولا عمر ولا خالد الى اخر افراد الرجال **قوله** اهد في اشارة الى ان العبارة على
 حذف المبتدأ والقضية عبارة عن المحادثة **قوله** فان اسم لا في معرفة ولا دفع فيه لان نصب
 الابل بالالف **قوله** بل هو منصوب قيا ان ليس بمنصوب بل المنصوب هو قوله ابا وهو ليس بمعرفة
 لان ليس بكنية بل كنية هو المجموع اعني ابا حسن قلنا انه مركب اضافي وهو انه اذا صار علما
 يجري اعرابه على الجزء الاول منه لان الجزء الثاني مشغول باعراب الاضافة فيجوز الاعراب
 على الجزء الفارغ منه **قوله** فان مثلا الخ جواب سوال وهو ان لفظ المثل معرفة باعتبار الاضافة
 الى الابل اجاب بما ترى **قوله** او بتاويله بفيصل يعنى قاطع بين الحق والباطل فصار
 المعنى هذه قضية لا فيصل لها اي لا فيصل ولا قاطع لها **قوله** كيف اكرت الخ جواب سوال
 وهو ان اضافة المثل الى ما بعد لا يخلو اما بيانية او كامية او ظرفية فعلى الاول اخرج عن قوله
 لا ضرب ولا نصرا لا يزيد والباقي ظاهر اجاب بما ترى **قوله** يجوز الخ في اشارة الى ظهور
 المتعلق للجار والمجرور اعني قوله في مثلا الخ وان قوله خمسة فاعل لفعل محذوف **قوله** بحسب
 اللفظ الخ جواب سوال وهو انه لم ترك الوجه السادس الذي ذكره الزمخشري في المفصل و
 هو فتح الاول على ان لا في نفى الجنس رفع التاني على ان لا في معنى ليس حاصلان الوجه على
 قسمين احدهما بحسب اللفظ وهو عبارة عن طريقة القراءة والثاني بحسب التوجيه هو عبارة
 عن دليل القراءة ومرادنا ههنا الاول فالتقدير يجوز خمسة طرق القراءة او نقول ان هذا الوجه
 وهم لان اعتبارا بالصوة عين الوجه الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجه لزادت الوجوه على الستة
قوله فانها بحسب التوجيه لانك اذا فتحتها يحتمل ان لا في الموضعين لفظ الجنس ان يكون في
 الاول لفظ الجنس في الثاني ذلك فاذا رفعتها يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين
 لفظ الجنس ملغاة عن العمرا وثانيها ان يكون لا في الموضعين بمعنى ليس ثالثها ان يكون لا الاول
 بمعنى ليس الثانية زائدة ورابعها ان يكون لا الاول للتبرية والثانية زائدة عبل لغفوا واذا
 فتحت الاول وافتحت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا للتبرية ولا ذلك
 وان يكون بمعنى ليس رفعه على انه اسم وان يكون للتبرية ملغاة واذا رفعت الاول فتحت
 الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرية **قوله** في كل منهما لفظ الجنس وبناء
 اسمها على الفتح باعتبار ان اسمها مفرد غير مضاف ولا مضارع كما ذكر قوله موجو
 وانما جعلنا قوله الا بالله خبرا لقيام مقام الخبر **قوله** لتأكيد الفاعل بالاول **قوله**
 والثاني اي قوله قوة **قوله** على الاول اعني به لفظ الخ **قوله** حملا على لفظ
 الخ او حملا على محله القريب فان لا اسم لا محلين قريب وهو النصيب بعيد وهو

وهو الرفع بالابتداء عصمة **قوله** لمشابهة حركة الخ جواب سؤال هوان الأول مبتني وتوابعه يحمل على عمله
اجاب بقوله لمشابهة الخ حاصله ان حركة مشابهة للحركة الاعرابية فصارت في حكم العرب وتوابع العرب
يحمل على لفظه **قوله** الثالث فيه اشارة الى ان قوله وفتح الأول خبر لمبتدل المحذوف وكذا حال
الرابع والخامس **قوله** بمعنى ليس اسم ليس لا يكون الا من المرفوعات **قوله** فان علم الخ
هذا وجه الضعف **قوله** وضعف الخ هذا كلام الشيخ الرضى او مراده الرد على المصاحبين
بان كل واحد من الرفع والالغاء بالتكرير لعلته الخ والتكرير لا يكون علة لالغاء الالغاء ولا
لصحة الرفع بل العلة شئ اخر وهي كون اسم لا معرفة او مقصوب بين شيئين لا فكيف يكون احدها
مؤثرا في الاخر ويمكن ان يجاب عن طرف المصباح بانهم لم يوجبوا الضعفاء بلين ضعفه بهذا
الوجه فيكون من قبيل البرهان الاثباتي لا من قبيل البرهان اللبسي حتى يلزم ما ذكرنا وجه الدين
قوله بالتكرير تكريه اسم لا فيه اشارة الى ان اللام فيه بدل من المضاف اليه **قوله** لان شرط
الخ جواب سؤال وهو ان التكرير ليس بعلة لالغائها بل العلة هو المعرفه والمفصول حاصله ان التكرير
علة لصحة العمل لا لوجوب الغائها **قوله** ولا دخل الخ هذا للرد على ما قيل ان عمل الانما
يلغى اذا كان الاسمين المذكورين موافقين في الاعراب وهما ليس كذلك لان الأول مرفوع والثاني
مفتوح **قوله** فهذا اي قوله لا حول ولا قوة **قوله** على التوجيه الاول الخ وهو جعل لا بمعنى ليس
قوله والا يلزم الخ يعني ان لم يتعين لعطف الجملة على الجملة يلزم ان يكون قوله لا بالله منصوبا
ومرفوعا وذلك لان خبر لا بمعنى ليس من المنصوبات وخبر لا لفظ الجنس من المرفوعات فان
عطف المفعول على المفعول فضا خبر اعني ما فصار كون المعرف الواحد مرفوعا ومنصوبا وذا باطل **قوله**
وعلى التوجيه الثاني وهو الغاء عمل **قوله** اي عمل الاجاب سؤال هوان كلامنا في الا التي لفظ الجنس
واما التغير فليس الاشتغال الا بما لا يعنى حاصله ان البحث عن متعلقات الشئ بحث عن الشئ
او اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** اي تأثيرها الخ جواب سؤال وهو ان لفظ العمل
في الاصطلاح عبارة عن العمل في المعرف وقوله لا رجل في الدار ليس منه فكيف يقال لم يتغير العمل اجاب
بقوله اي تأثيرها حاصله ان المراد بالعمل بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحى اعني تأثيرها ونقول ان
للمراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا كما في لا غلام رجل في الدار او شبهها كما في لا رجل في الدار فان
الفتحة يشبه النصب في الاطراد والعروض اما الاطراد وهو ان يقر كل اسم لامفرد نكرة مفتوحة كما يقال
كل اسم لامفرد او مشبه به منصوب واما العرض فلان فتحة اسم لا عرضت بدخول لا عليه كعرضها
في المفعول بدخول العامل غايه **قوله** حقيقة الخ جواب سؤال وهو ان ذكر العرض التمني بعد
الاستفهام مستدرك لانها ايضا استفهامين فاجاب بقوله حقيقة الخ **قوله** اما العرض الخ جواب سؤال هو ان يعلم من كلام المصنف
ان معناه مجموع الامور الثلاثة لان الجمع بحرف الجمع كالمجموع بلفظ الجمع الاستفهام معناه الحقيقي والعرض والتمني معناه
المجازي وما هذا الا لجمع بين الحقيقة والمجاز وهو باطل اجاب بقوله اما العرض الخ حاصل

انترتقد يرا ثما في المعطوف واما ترديدية لا حلا لامور فلا يلزم الجمع لكن يترتب عليه في خلافاً
 الكلية وهي ان اذا كان العالف باما فتقد ير المعطوف عليه باما اخر واجب يعلم من اول الامر ان
 الكلام مبني على الشك فلم ترك المصم اما في الاستفهام اجاب بقوله اما حاصله ان تقدير المعطوف
 عليه باما واجب لكنه اعم من ان يكون حقيقة او تقدير والفرق بين التميز والعرض الرجاء ان
 الاول طلب حصول الشيء بالمحبة نحو الماء اشرب اي كاشك في بود آب كرمي خوروم حيث لا يرجي ماء
 والثاني طلب حصول صوة الشيء بالكناية نحو الاتزول عندى والثالث طلب حصول صوة
 الشيء لا بطريق المحبة ولا بطريق الكناية نحو لعل زيد قائم ومعنى الاول نسبة نزول قوم ومعنى
 الثاني اميد ارم **قوله** ورد ذلك الاندلسي الخ هذا اعتراض على المصنف ويرد على كل لا اللتي
 تدخل عليها الهنزة في العرض لانها اذا كانت الخ قلنا انك قد اخطأت ووجبر الخطية ان
 لا العرض والا للتحضيض لا يكون مساويين في الرسم لان الاول بالتخفيف والثاني بالتشد
قوله الارجل اجواب سؤال وهو انه يفتض على نحو الارجل الخ فان الهنزة الداخلة عليها
 ابطا عملها حيث صار اسمها منصوباً لا مفتوحاً فاجاب عنه بجوابين الاول بقوله فهذا
 عند تحليل الخ والثاني بقوله وهي عند يونس الخ **قوله** الارجل اجزاء الله خير اخره يد لغ
 على محصلة تبين كان الشاعر عشق المحصلة فيقول متمنياً لا تبصروني رجلا يهد في
 طريقا يصلني الى هذه المحبة فالابانة استخراج الذهب عن المعدن والمحصلة بكبر الصا المهمة اسم
 لاموارة تخرج الذهب عن المعدن والمصدر الثاني صفة رجلا وخير امصد جزاء هذه الجملة
 دعائية معترضة شرح ايا **قوله** اسم لا فيه اشارة الى ان المبني صفة لوصف محذوف اعني به الاسم
 او جواب سؤال وهو انه يفتض بنحو يازيد العاقل لان العاقل نعت المنادى المبني الاول مفترام
 انه لا يجوز فيه البناء بل الرفع والنصب فاجاب بقوله اسم لا حاصله ان المبني صفة للموصوف
 المحذوف وهو الاسم المنادى **قوله** من ضمير مبني اي لفظ مبني المؤخر الذي بعد يلية كان المبني
 الاول معرفة صفة للاسم والثاني نكرة والشاح ذكر ايضا نكرة او جواب سؤال وهو ان قوله مفرد حال
 من المستكن في المبني الراجع الى اسم لا واذا كان كذلك فلا حاجة الى قوله مفرد الان اسم لا
 اذا كان مبنياً لا يكون الا مفردا كما قال المصم اذا كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اجاب
 بقوله من ضمير الخ حاصله انه لا نسلم نه حال من ضمير المبني بل من ضمير مبني الذي بعد يلية
 الراجع الى النعت فاحتاج اليه **قوله** يعنى من الاول لان النعت اذا كان يلية الاسم يكون او لا
 هذا اعتراض على المصم قلنا نعم لكن ذكره اهتماما ببيان المبتدأ واجيب عنه بان نسبة
 الاستدراك الى الاول باطل لانه قيد مذكوره ولا وقوله يلية قيد مذكوره ثانياً فالنسبة
 الى الثاني دون الاول لانه من جهة اخرى كما في تعريف الحيوان بان جسم نام حساس متحرك
 بالارادة لان كل متحرك حساس ان ذكرها ما ليس بمسند **قوله** المكان الاتحاد الخ المراد بالمكان

له ترجمته حيث كانا يدران ان كبر سائر الجوابين من كمحصل است آن محصل كرمي نذر سر سرخ واز مصلحان

الذات یعنی نہ مبنی بالوجه الثالثة لاتحاد الذات ولا اتصاله اليه باعتبار توجه الفتح حقيقة قوله ۴
قوله والمبنى في قوله جواب سوال وهو يتقضى على بادداني نحو لا ماء بادداً فإنه قد صدق عليه القيد
المذكور مع انه ليس بمبنى بل منصوب اجاب بما تری **قوله** على محله البعيد اعني به الابتداء ۶
قوله على محله القريب اعني به النصب **قوله** ای وان لم يكن الخ جواب سوال مثلاً ما **قوله**
ای تخملاً الاعراب جوابا وسوالاً مثلاً ما من غير مرة **قوله** اذا كان المعطوف نكرة الخ جواب سوال
وهو انه منقوض بقولهم والفرس في لا غلام لك والفرس لا نه معطوف مع انه لم يجز حمله على
اللفظ بل على المحل فقط اجاب بما تری **قوله** بلا تكرير الخ جواب سوال وهو انه منقوض بقو
في قوله لا حول ولا قوة لا نه معطوف مع انه لم يجز حمله على اللفظ على اللفظ والمحل بل في خمسة
اوجهاً اجاب بما تری **قوله** بان يجعل الخ جواب سوال وهو ان الجار والمجرور في قوله على اللفظ
متعلق بالعطف هذا التعلی غیر جائز لان العطف انما يكون على اسم لا لا على لفظ لا المراد
باللفظ ههنا الهيئۃ باعتبار انه ذكر في مقابلة المحل العطف انما يكون ههنا على مجموع الماد والهيئۃ
اجاب بقوله بان يجعل الخ حاصله انه ظرف مستقر **قوله** ولم يجعل الخ للبرد على ما قيل انه
ينبغي ان يجعل العاطف في حكم المتصل باعتبار انه قائم مقام العامل **قوله** وسائر التردد على ما قيل انه
لابين حكم النعت والمعطوف ينبغي ان يذكروا حكم سائر التوابع لا سم لا كالتاكيد عطف البيان والبيان
اجاب بما تری حاصله انه لا نص عن النجاة في بيان حكمها لكن ينبغي الخ قال لا ابالة ولا غلامی الخ
جواب سوال وهو انكم قلتم ان اسم لا اذا كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب وهو منقوض بنحو لا ابالة ولا
غلامی لان كل واحد منهما مع افرادهما وتكثيرهما مع منصوب لا ولا لالف الثاني بالياء اجاب بقوله
جائز تشبيهه بالمضاف حاصله ان اسم لا في هذين التركيبين ان لم يكن مضافاً لكنه يشبه به قيل
فعل هذا يكون النصب واجباً لان اسم لا اذا كان يليها نكرة مضافة او مشابهاً به يجب ۶
النصب في اجاب الشارح بقوله اجراء الاحكام الخ حاصله ان المراد بالمشابهة ليست مشابهة
حقيقة اعني اني يشيء وهو من تمام معناه بل اجراء الخ **قوله** يعني الى قوله على قلة اشارة الى
الجواز بمعنى الامكان الخاص يعني ان جواز مثل هذا التركيب باثبات الالف وسقوط النون و...
اسقاط الالف من اثبات النون من الثاني غير سواء لان الاصل الخ **قوله** وذلك التشبيه الخ
اشارة الى ان قوله لشارحة تعليل القولة تشبيهاً ومتعلق به **قوله** ای كل تركيب الخ جواب سوال وهو ان
اضافة المثال الى ما بعد لا يخلو اما بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول دخل فيه المذكور في الكتاب وخروج
عنه لا اخاله ولا ابالة والباقي واضح اجاب بما تری **قوله** حين يضاف باظهار اللام الخ فان قيل
يناقص بين كلامي الشارح يعني بين قوله حين يضاف بين قوله فيما سبق مع انه ليس بمضاف قلنا
ان في مثل قوله لا ابالة تركيبين تركيب خبری بان يجعل ابالة اسم لا والجار والمجرور خبرها والثاني
تركيب اضافي بان يجعل ابالة اسماً مضافاً الى الضمير المجزوء

بواسطة اللام فخير ما نجد واعنه به موجود هكذا في نحو لا غلام في الا اول مراد بالاول والثاني با
لثاني فيجئني لا تناقض فان قيل كيف يجعل الاول واعنه به التركيب الخبر مشابها بالمضاف مع ان
الاضافة فيه غير متصو قلنا مشابهة باعتبار مشابهة بالثاني اعنه به التركيب الاضافي بحسب
الصوة والثاني مشارك بالمضاف بحرف المقد نحو غلام زيد في اصل معناه **قوله** **امعنه** **؛**
المضاف الخبر جواب سوال وهو ان معنى الغلام في غلام زيد هو المملوكية ونحو لا ابالة لا يشارك
في هذا المعنى اجاب بقوله الى معنى المضاف الخبر حاصله ان المراد بذلك المعنى هو الاختصاص لا غير
وهو ثابت للاب بالنسبة الى الدال لان الابوة للدال غير متصو **قوله** من حيث الخبر جواب سوال
وهو ان اصل معنى الاب اب والغلام غلام فكيف يشتركان في اصل معناه حاصله ان قيد
الحيثية مراد هنا **قوله** يعنى الاضافة تفسير لقوله من حيث هو مضاف **قوله** او
المعنى ان مثلا لا ابالة لا يخفى ان الصفة قوله تشبيهه بالراجع الى اسم لا وكن لك يصح ان يرجع
الى مثل هذا التركيب **قوله** امثلة هذين الخبر جواب سوال هو انه لا مطابقة بين الراجع والمرجع
لان الضمير مفرد والمرجع شيان اجاب بقوله الى مثلا لا يخفى حاصله ان الضمير راجع الى المثال لا لاد
فيه انما التعدد في المضاف اليه المسلك بهذا دون المسلك في السؤال الجواب في الضمير الراجع الى
المثال في قوله لمشاركة فيما ساقى فلا تغفل **قوله** اى بتركيب يشتمل على خبر جواب سوال هو انه على هذا يلزم
تشبيه المركب بالمفرد وهو باطلا اجاب بقوله اى بتركيب الخبر حاصله انه تشبيه المركب بالمركب لا تشبيه
المركب بالمفرد كما زعمت **قوله** الا ان يبين الخبر جواب سوال هو ان مثلا لا ابالة ولا غلامى لا يتركيب
خبرى وهو القوى لانه يفيد المخاطب مثلا اباه ولا غلامية تركيب اضافى وهو غير قوى فكيف
يشبه القوى بالضعيف لان المشبه به لا بد ان يكون اقوى من المشبه اجاب بقوله لان الخبر **قوله**
تركيبا خبر جواب سوال وهو ان قوله لم يحز فعل ما بعد فاعله وهو جملة فكيف تكون فاعله
فاجاب بما ترى **قوله** حقيقة جواب سوال هو ان الاضافة في اللغة عبارة عن النسبة هو متصو
هنا اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالاضافة هي لا مطابقة **قوله** ليس بمضاجا سو التقيد
ان يقال ان مثل هذين التركيبين لا ابالة ولا غلامى لمضا حقيقة باعتبار المعنى بادخال اللام
بين المضا والمضا اليه تاكيده للام المقد اجاب بقوله ليس بمضا حقيقة **قوله** المراد للمفاد بهما
جواب سوال هو ان هذا الدليل يخالف عن المدعى لانه يعلم منه جوابا لاضافة تركيبا ابالة لا غلامى له
ويعلم من الدليل على جوابا لاضافة حاصله ان المراد بفساد المعنى المعنى المفاد بهما على تقدير الاضافة
حقيقة لا مطلق المعنى هو نفى الوجوه عن ابيه المعلوم **قوله** من غير احتياج الى تفسير لقوله با
لاستقلال **قوله** لان نفى الوجود ويتقدير الاضافة يلزم نفى ابيه المعلوم لان الاب صامعة بالاضافة
الى الضمير يعنى بتقدير الاضافة يلزم قوة الاستقلال الجنسية جميعا **قوله** لا باس عليك والقرينة
على حذف الاسم هو امتداد الخبر على الخبر **قوله** لا كزيد جواب سوال هو ان حذف الخبر والاسم

جميعا جائز کافی لا کزید اجاب بقوله قولهم لا کزید الخ حاصل ان المحذوف وههناک اما الاسم الخبر کما
 بينه **الثاني قوله** خبرية الخ جواب سوال هوان ضمير هي اجمع الى الخبر هذا اد جاع ضمير الموصوف الى المن
 اجاب بما تر حاصلة من راجع الى الخبرية المستفاد في ضمن الخبر او الثاني باعتبار الخبر وهو قوله لغة
قوله باعتبار الخبر لا يظهر علمها باعتبار الاسمية لانه مرفوع قبل دخولها ايضاً باعتبار الابتدائية
قوله اعمالها اذ القياس العام ان يختص بالقبيل الذي يعطى فيه من الاسم الفعل ليكون تمكن شوية
 في مركزه كالجوازم والنواطب ما ولا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان الاسم الفعل واعتبار المحاذير
 اعمالها شبيهة بليل مختص بقبيل هو الاسم **قوله** التثنية الخ وهو مصدق بمعنى المنزلة **قوله** اعمالها انص
 فيه تابع للجر **قوله** قيل انما اختصت ما الخ جواب سوال وهوان ينبغي ان يذكر لا ايضاً لان ان يبطل علمها ايض
 اجاب بما ترى **قوله** اعمالها الخ جواب سوال وهوان يفهم منها ان وجد احد من الامور الثلاثة بطل
 العمل فذلك ينتقض بخوضيب زيد لانه عام في زيد مع انه لم يبطل علم اجاب بقوله اعمالها يعنى المراد با
 لعل ليس جنس العمل كما وهم بل علم لان الاسم في العمل **قوله** اي تختم المعطوف جواب سوال ظاهر في
 انشائية قوله فحكم الى قوله لا غير اشارة الى ان هذا الحكم ثابت على ذلك لان الجملة اسمية تنزل على ذلك
 والاسم مراد اولها فرغ من المرفوعات والمنصوبات شرع في المجزوات لكن جمع المرفوعات المنصوبات
 باعتبار الانواع وجمع المجزوات باعتبار الافراد **قوله** اي اسم الخ وهذا الاسولة والاجوبة مثل
 ما ذكر في المرفوعات فلا تغفل **قوله** المضاف اليه وان كان مختصاً بما عرف به الخ اي عرفه فيما
 بعد بقوله كلاسهم نسب اليه شئ جواب سوال وهوان المشتمل على علم المضاف اليه ليس لا المضاف
 اليه فينبغي ان يقول في تعريف المجزوات هو المضاف اليه بلا احتياج الى الطواله في التعريف اجاب
 بقوله المضاف اليه الخ حاصل ان المجزوات ليس بمضاف اليه خاصة بل قد يكون غيره نحو بالله و
 بحسبك في مثل كفى بالله بحسبك درهم كذا الاضافة اللفظية **قوله** في تعريفه اي في تعريف
 المضاف اليه **قوله** وهو هنا جواب سوال وهوان لم يخالف عن تعريف المشهور للجهم كقول المضاف اليه هو
 كلاسهم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر تقديره لان مثلاً زيد في مروت بزيد ليس بمضاف اليه عند
 الجهم كقولك صدق هذا التعريف عليه المخالفة عنه في قوة الخطاء اجاب بما ترى حاصل ان
 المصم ذهب الى مذ هب سيويه لانه تابع للحق لا للرجال فيظهر الحق له في تقدير زيد في ذلك المثال
 مضافاً اليه **قوله** في حكم المضاف فصار تقديره نفع الصادقين **قوله** ام لفظاً كان ذلك الخ فيه
 اشارة الى ان نصبه لفظاً او تقديره بناء على انها خبر ان كان المحذوف ثم جعلاً بمعنى الملفوظ والمقد
 لصحة حملها على اسم كان **قوله** من حيث العلم الخ جواب سوال وهوان ذكر مراد بعد التقدير
 مستدرك لان التقدير اسقاط عن اللفظ وابقاء في النية وهذا بعينه بمعنى قوله مواد افا جاب **قوله**
 من حيث العمل واما تقديره مواد من حيث الذات فكان من قبيل ذكر العام بعد الخاص
 فلا يلزم الاستدراك **قوله** بابقاء اثره الخ جواب سوال وهوان ينقص على يوا الجمعة في نحو

كذا في شرح
 حاشية
 حاشية
 حاشية

خبر الخ واد

صحت یوم جمعہ فان خرجوا مقدّم فیہ من حیث العمل اذا لوی منضم مع انہ لیس بمضالیہ اجاب بما
ترے حاصلہ ان المراد بالعمل علی حرف الجر لا مطلق العمل **قوله** اتقدیر بحرف الجر جواب سوال
وهو انہ ینقض علی وأسر القریۃ بالنسبۃ الی مرآت بزید فان تقدیرا لہ فیہ ثابت مع ان المضام
فی مرآت بزید لیس باسم اجاب بقولہ ای تقدیر بحرف الجر حاصلہ نہ لیس المراد بالتقدیر تقدیر
مطلقا بل تقدیر بحرف الجر خاصۃ اشارۃ الی ان الالف واللام عوض عن المضالیہ **قوله** لا بد
ان یتلفظ الخ ولا یصح تقدیر بحرف الجر فی نحو مرآت بزید لان کون الشئ مضافا الیہ بتقدیر حرف
الجر من خواص الاسم **قوله** ای منسلخا عند الخ جواب سوال وهو ان قولہ مجرد اسم مفعول
قولہ التثوین مفعول مالم یم فاعلہ اسناد المجرد الیہ غیر جائز لان الاصل ان یکون الشئ مسئلا الی
المعرض لا العارض فینبغ ان یسنئ الی الکلمۃ لا الی التثوین اجاب بقولہ منسلخا عند الخ وهو لا یکون
الا اذا کان مسئلا الی العارض **قوله** او قام مقام جواب سوال وهو ان اسلاخ المضام کما یشرط عن
التثوین کذلک یشرط عن نون التثنیۃ والجمع ایض فالم یرید کون المضام اجاب بقولہ وما قام حاصلہ ان
العبارة علی حد المعطوف **قوله** ما ہی فی الخ کلمۃ ما عبارة عن الکلمۃ ضمیر ہی اجمع الی التثوین
او التثوین وضمیر فیہ راجع الی ما **قوله** ان یمزجوا ای اتصلوا **قوله** التعریف او التخصیص بیان
لہو یکتب فالماصلان التثوین دلیل تمام الکلمۃ والاضافۃ دلیل عدمہا فینہما منافات **قوله** ثم للثانی
الخ جواب سوال وهو ان هذا التعریف ینقض علی المضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ فانہ مضاف الیہ
مع ان حرف الجر غیر مقدّم فیہ لان القوم لا یقولون بتقدیر بحرف الجر المضام بالاضافۃ اللفظیۃ
لا لفظا ولا تقدیرا حاصل الجواب انہ نعم الا ان المذکور فی شرح الامالی بتقدیر بحرف الجر فی
الاضافۃ اللفظیۃ وایض یفہم من ظاہر قولہ ہی معنویۃ ولفظیۃ ان حرف الجر مقدّم فیہا ایض
کما اشار الیہ بقولہ وقد تکلف بعضهم الخ **قوله** لکن الخ رد علی ما قبلہ لہا کان المضام بالتقدیر
حرف الجر فی الاضافۃ اللفظیۃ لا بد ان یمیز تقدیر بحرف الجر فیہا کما بین فی الاضافۃ المعنویۃ
فی شرحہ فاجاب عنہ بما ترے **قوله** مصنفاتہ جمع المصنفۃ بمعنی التصنیف **قوله**
بمثلۃ القیڑ الخ یعنی انما اخصت کلمۃ من فی نحو حسن الوجہ لان کلمۃ من للبیان کالقیڑ فاسبغہ
قوله فان قلت هذا الخ حاصل الاعتراض انکم قلتم ان الاضافۃ اللفظیۃ تفید التخصیص فقط
نحو حسن الوجہ بقیل التخصیص مع التخصیص مع ان الاضافۃ فیہ بتقدیر من حاصل الجواب ان
هذا التخصیص واقع قبل الاضافۃ لانہ لو جعل الوجہ فاعلا لحسن لیفید التخصیص ایض کافی
قولہ الحسن الوجہ **قوله** ای الاضافۃ بتقدیر بحرف الجر جواب سوال وهو ان ضمیر ہی راجع الی
مطلق الاضافۃ والمقسم معتبر فی الاقسام وھنا لیس کذلک لان الاضافۃ فی نحو مرآت بزید
موجود مع انہا لیس لہا اللفظیۃ ولا بالمعنویۃ اجاب بقولہ ای الاضافۃ الخ حاصلہ ان الضمیر
لیس براجع الی مطلق الاضافۃ بل الی الاضافۃ بتقدیر بحرف الجر **قوله** ای منسوبۃ الخ هذا

وجہ التسمیة **قوله** ^۱انمنسوبة الى اللفظ ای من حيث عدل التخصیص **قوله** علامتها جواب سوال
وهو ان قوله المعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاویل الی الی اخره خبره والاصل فی الخبر ان يكون
محمولاً علی المبتدأ وحمله هنا غیر جائز لان الاضافة المعنوية ليست عبارة عن كون المضاف غیر صفة
مضافة الی معمولها بل عبارة عن النسبة التي تكون بتقدیر بحرف مع ایراث اثرها وتكون
المضاف فیها غیر صفة الخ اجاب بقوله علامتها حاصل ان هذا خبر للمبتدأ المحذوف ^۲اعني به العلامة
ثم الجملۃ التسمیة اعني المبتدأ مع الخبر خبر لقوله فالمعنوية او تحریفه ان حقيقة الاضافة المعنوية
هو قول ان يكون المضاف غیر صفة الخ وليس كذلك لان حقيقة نسبتها شیء الی الشئ ^۳۴
بواسطة خبرها ^۵بجرت قد فلا یصح الحمل وحاصل ان ما ذکره لیس تعریفاً له بل يكون علامة لها ولهذا
قد الشارح وایما ^۶الی ما قال الفاضل الهندي من قوله فعلازمة المعنوية كون الاضافة كذلك لان الخبر
عندها هو الاضافة المعنوية فینبغ ان یجعلها موضوعاً دون علامة ^۷۸ زید الافکار **قوله**
فیها جواب سوال ^۹هو انه ینقض علی مرکبات فی نحو مرکبات زید فانه مضاف غیر صفة مضافة
الی معمولها مع انه لا یسمى بالاضافة المعنوية اجاب بقوله فیها حاصل ان لیس المراد بالمضاف
مطلق بل المضاف الخاص ^{۱۰}او تقدیر السؤال هكذا ان الجزء اذا كان لابد فیها من العائد ^{۱۱}هنا
له یوجد اجاب بقوله فیها یعنی ان العائد فیها محذوف **قوله** کاسم الفاعل بیان صفة **قوله**
مضافة حال من قوله صفة **قوله** فاعلها ومفعولها الخ جواب سوال ^{۱۲}هو انه ینقض علی
المصارع والکرم فی نحو مصارع مصر کریم البلد فانها صفتان مضافتان الی المعمول لان العامل
فی المضاف الیه هو المضاف ^{۱۳}مع ان الاضافة فیها معنوية اجاب بقوله فاعلها ومفعولها حاصله
ان المراد بالمعمول هو الفاعل والمفعول بان يكون المضاف الیه مفعولاً ^{۱۴}للمضاف قبل الاضافة كما
فی ضارب زید او فاعله كما فی حسن الوجه **قوله** واخذ زید ای بقوله غیر صفة مضافة
الی معمولها **قوله** ای لا یكون صادقا جواب سوال ^{۱۵}وهو انه ینقض علی الغلام فی نحو غلام ^{۱۶}ی
فان الاضافة فیہ یجوز اللام مع ان المضاف الیه من جنس المضاف باعتبار انها حیوانان ناظران
حاصل الجواب ان المراد بالجنس ما لا یكون المضاف الیه صادقا علی المضاف ^{۱۷}و غیره الخ **قوله**
البیانية الخ جواب جواب سوال ^{۱۸}وهو ان قوله من عطف علی اللام وهو مضاف الیه لقوله یجوز فكذا
هنا وهو غیر صحیح لانه اسم ومن ^{۱۹}خارجا اجاب بقوله البیانية اشارة الی ان من علم لمن التی وقعت
فی التراکیب **قوله** بشرط ان یكون المضاف الخ جواب سوال ^{۲۰}وهو انه ینقض باحد لیول لانك قلت ان
الاضافة یجوز من یكون فیما یكون المضاف الیه من جنس المضاف ^{۲۱}صادقا علیه علی غیره والیوم ایضاً كذلك
لانه صادق علی ^{۲۲}الاحد علی غیره من الايام فینبغ ان یكون من قبیل الاضافة یجوز من مع انه یمتنع
اجاب بما ترى حاصل ان هذا القول لم یکن كافیا فی الاضافة یجوز من بل لابد ان یكون
للمضاف ایضاً صادقاً علی غیر المضاف الیه ^{۲۳}وهنا لیس كذلك لان ^{۲۴}الاحد غیر صادق علی غیر

یو اقولہ والحاصل جواب سوال ہوانہ قال ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدل جنس لمضا و
ظرفه بمعنى الجنس نیکون المضاف اليه اذ قال على المضا وغيره فينقض بنحو ليث اسد كذا الاسد
ما عدل جنس لمضا لانه لا يصح على ليث وغيره مع انه متمتع فضلا من ان يكون بمعنى اللام ايضا قال
ان الاضافة بمعنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف اذ قال على ليث وغيره فينقض باحد اليو
اذ اليو صادق على الاحد على غيره مع انه متمتع اجاب بقوله الحاصل ان حاصله ان ههنا تفصيل
غير جار فيما نحن فيه **قوله** كليث واسد كلاهما مترادفان **قوله** كاحد اليو الخ لفظ الاحد
علم ليوم الذي عقيب الجمعة **قوله** متمتع لعلة الفائدة **قوله** كيوم الاحد والاحد اخص
مطلقا لانه كلما يوجد الاحد ليوجد اليوم وبالعكس ليس كذلك وهكذا في البواقي **قوله**
واعلم جواب سوال وهو ان الاضافة اللامية يصح فيما يصح فيها اظهار اللام واظهارها في نحو يوم الاحد
وعلم الفقه شجرة الاداء غير جائز اجاب بقوله واعلم الخ **قوله** مثل كل رجل وكل واحد يعني ان
بعض الشارحين قد اجابوا عن الاشكال الوارد على نحو كل رجل وكل واحد وعلم الفقه وغيرها
وحاصل الاشكال قد ذكرنا الان في نحو يوم الاحد وحاصل جواب الشارحين ان تصريح
اللام في نحو ذلك الاشلة جائزا ما في علم الفقه ف باعتبار ان العلم الكل والفقہ جزئي والكل
جزء الجزئي مشتمل عليه فصاد من قبيل اضافة المشتمل الى المشتمل فصاد تقديره المشتمل لهذا المشتمل
واما في نحو كل رجل ف باعتبار ان كلمة كل لا حاطة افراد الرجل افراده جزئيات فصاد من قبيل
اضافة الجزئي الى الكل فصاد تقديره الجزئيات لهذا الكل لكن ههنا تكلفات كما ذكره الشارح
قوله اى كون الاضافة الخ في اشارة الى مطابقة الواجب بالمرجع **قوله** المعنوية الخ جواب
سوال وهو اننا لانسلم ان الاضافة تقيد تعريف المضاف كما في ضارب زيد اجاب بقوله
المعنوية حاصل ان المراد هو الاضافة المعنوية لا اللفظية ولا المطلق الشامل لهما **قوله**
اى تعريف المضاف جواب سوال وهو انه لا ينقض على غلام زيد فان الاضافة المعنوية في هذا
المثال موجودة مع انها لا تقيد تعريف المضاف اليه لئلا يلزم تحصيل الحاصل اجاب بما توحي صله
ان مرادنا تعريف المضاف فقط او اشارة الى ان اللام في التعريف عوض عن المضاف اليه **قوله**
المضاف اليه اشارة الى ان قوله المعرفة صفة لموضو المحذ **قوله** لان الهيئة التركيبية
فيه دد على الفاضل الهندى حيث قال في تعليل قوله وتقيد الخ ان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب كما اشار الشارح الى ظهور القول المردود بقوله نسبة الخ ووجه الرد ان ضرب
في نحو ضرب زيد منسوب الى زيد مع ان النحاة غير قائلين بتعريفه لكن قول الشارح
محد وش على نحو قوله غلام رجل الا ان يقال ان اللام في الاضافة المعنوية للعهد يشير بها
الى الاضافة التي يكون المضاف اليه معرفة **قوله** من غير اشارة الى واحد معين يعني فيما
اذا كان لزيد عبيد كثيرة **قوله** قلنا الخ حاصل الجواب ان كلامنا في اصل الموضوع و

من بہت یعنی یک منزل از کجاستان دیگر برای زمستان سلام بر شما آیا همان از منہ گذشتہ است رجوع میکند بلکہ نمی کند آیا
 رد سلام میکند یاد و میکند کور را سہ پایہ دیگران را رای خراب بلکہ نمی کند - و ذوالرماد اسم شاعر و سلمی اسم
 معشوقہ و قال المعتزلہ هذا مقولہ الحسنین حین ماتت سلمیٰ ہی امہما الاثانی جمع اثنیۃ
 وھی واحد من الاجزاء الثلاثہ التي تنصب القدا علیہا والبلاقع جمع بلقع ای الخراب و
 الخالی **قوله** واما ما جاء فی الاحادیث جواب سوال و ہوان تجرید المضاف من التعریف غیر
 لازم کافی قولہ علیہ السلام بالالف الدینا جاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ واول الحدیث
 قولہ علیہ السلام اغسلوا یوم الجمعة ولو اشریتہ نصف الصاع بالالف الدینا **قوله** الاضافۃ
 فی اشارۃ الی ان قولہ اللفظیۃ صفتہ لموضوعی **قوله** علامتہا جواب سوال مثلاً ما مر فی
 الاضافة المعنویۃ **قوله** من قبیل اضافه الخ جواب سوال و ہوانہ لا حاجۃ الی قولہ حسن الوجہ لان
 المثال الاول کاف لا یضاح المثال جاب بماترے حاصلہ ان تعد المثال لا جلتعد المثال **قوله** الاضافۃ
 اللفظیۃ جواب سوال و ہوان الضمیر اجمع الی مطلق الاضافة ومنها الاضافة المعنویۃ وھی تفید
 تعریفاً وتخصیصاً لا تخفیفاً فقط حاصل الجواب ان الضمیر اجمع الی اللفظیۃ کلا الی مطلق الاضافة
 فانہم **قوله** فائدۃ فی اشارۃ الی ان قولہ لا تخفیفاً استثناء مفرغ **قوله** لا تعریفاً اشارۃ الی ان
 قولہ لا تخفیفاً قد احتلای **قوله** فی تقدیر الانقصال ان المضاف والمضاف الیہ الاضافة اللفظیۃ
 لیس الا عامل معقول الاضافة والعامل منفصل عن المفعول کافی قولہ ید ضارب علی بالاضافۃ
 لم یوجد الا سقوط التوین فصار الاضافة کان لم یکن **قوله** بان یسقط الخ تفسیر لقولہ لا فی
 المضرب **قوله** والتخفیف اللفظ الخ جواب سوال و ہوانہ ینقض علی حواج والحسن نحو حواج بیت اللہ و
 الحسن الوجہ فانہما مضافان الی ما بعد مع ان التخفیف اللفظی فیہما غیر موجود لان التوین من الاول
 سقط باعتبار منع الضمیر ومن الثاني باعتبار اللام فاجاب بقولہ والتخفیف الخ حاصل ان التوین واحد
 فی الاول حکما لان التوین من خواص الاسم نحو حواج اسم ایضاً فکان التوین موجوداً حکماً **قوله** کان
 اصل القائم علامہ الی قولہ التخفیف فانقیر کیف یتصل التخفیف المضاف الیہ ہنالان من جهة الضمیر
 عن غلامہ عوض اللام عنہ فی الغلام قلنا نعم لکن اللام مخفف بالنسبۃ الی الضمیر لا نہ حرف ساکن
 والضمیر اسم متحرک **قوله** ای من جهة الخ بیان المشار الیہ لثم **قوله** ترکیب الخ جواب سوال و
 ان قولہ موات برجل الخ فاعل لقولہ جاز و فاعلیہ غیر جائز لان الفاعل لا یكون الا مفعولاً و ہذا مرکب
 حاصل الجواب انہ مؤل بالترکیب **قوله** ترکیب جواب سوال امثالاً ما مر انفا **قوله** والمراد الخ جواب
 سوال و ہوان ثمة اشارۃ الی مجموع الامور الثلاثہ واحد ہا انتفاء التخصیص ولا دخلہ فی جواب
 الترکیب الاول وامتناع الثاني اجاب بماتری **قوله** ولا یلزم الخ جواب سوال و ہوان المستلزم
 بجواز الترکیب الاول وامتناع الثاني انما هو انتفاء التعریف ووجود لا التخصیص فی لا حاجۃ
 الی جعل انتفاء التخصیص مشا ولیہ ثمة اجاب بماتری **قوله** من جهة انہا الخ فی اشارۃ الی ان الواو

العطف على قوله **قوله** ولا شك جواب الهمان قوله مرت برجل الخ تفريع على قوله تعريفا ولا
تخصيصا وقوله الضارب زيد الخ تفريع على قوله لا تخفيا فينبغي للبصر ان يقدم التفريع الثاني على
الاول كما هو حال التفرع عليه لان ما هو متفرع عليه اعني التخفيف مذکور صريحا بخلاف اصرار القارئ
السابقين فانه مذکور ضمنا اجاب بقوله لا شك الى قوله لكنه الخ **قوله** لكثرة لواحقه اعني بها
قوله خلا للفظ الخ **قوله** الا عشي هو عبادة عن خمسة عشر نفرا من الشعراء الذين يكون
من خمسة عشر قبائل واستدل بعشرا الا عشي لعدا توهم الكذب كما لا يخفى **قوله** هذا القول ضعيف
اي قوله المص ذكره في شرح الامالي هو جواب سوال وهو ان ضعف فعله ماض معلوق وقوله الواهب
المات الخ فاعله وهو غير صحيح لان مفعول وهذا مركب فاجاب به **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض
حاصله ان المص جعل اثبات المدعي اعني بامتناع الضارب زيد موقوفا على ابطال دليل الخصم
وابطال دليل الخصم موقوفا على اثبات المدعي **قوله** شوب المصادرة الخ اي راجحة وانما قال
شوب لانه لا يؤخذ المدعي في الدليل بل يؤخذ في ابطال دليل الخصم وهو ليس بمصادرة لان
المصادرة في اللغة حمل برطوب كونه وهو في الاصطلاح على اربعة اقسام جعل المدعي عين الدليل
او جزؤه او جعل المدعي موقوفا عليه للدليل او جزؤه وشوبها موجودة لان اثبات المطلوب
وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم هو قولنا عشي وابطاله يتوقف على
اثبات المطلوب يعني انه لما قال الشارح انه لا يقوى الفصاحة بهذا الترجمة يطرد ليله ثم يعالج هذا
بقوله لما عرفت من امتناع الخ وهذا لا يكون الا المدعي **قوله** الا ان يقال اي يقال في
خلف دليل الخصم حاصل فان دليل الخصم انما يقوى في الاستدلال لا اذا كان الجرح ناصيا في الامر
ليس كذلك لانه كما يحتمل الجرح محتمل النصب يتم حملا على محل المات لان المات منصوب محلا
باعتباره مفعولا به وعلى انه مفعول معرفي لانه لا بد للشارح ان ينقل في اول الامر هذا الترجمة
فلم ينقل قوله لا يقوى في الفصاحة اجيب عنه انه انما نقل هذا ليطابق ما ذكره المص حيث قال
في اما الكافية **قوله** اوله انه جواب ثان حاصله انه قد يعتبر في المعطوف ما لا يعتبر في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها لان الاصل في رب ان يدخل على النكرة وسخلتها معرفة باضافة
الى الضمير الغائب ثم دخل رب على شاة صحيح بالاستقلال باعتبار انه نكرة ودخوله على قوله و
سختها صحيح باعتبار عطفه على النكرة وهما من هذا القبيل لان اضافة الواهب الى عبدها
لا يصح بالاستقلال **قوله** الواهب المات الهجان عبدها + عوذ ايرجي خلفها اطفالها الى
قوله اي مد وحه جواب سوال وهو ان الواهب اسم فاعل وقوله المائة مفعول به قبل الاضافة
واسم الفاعل انما يعرف فيما بعد بشرط اعتماده على واحد من الامور الستة وهما لم يوجد
فجاءت الاضافة الى ما بعد معنوية لا لفظية فحينئذ لا يصح استدلال الخصم به ولا
وجه ضعفه اجاب بقوله اے مد وحه حاصله ان الواهب خبر المبتدأ المحذوف

فكان معتقداً على المبتدأ المحذوف في قوله **اي البيض** الخ جواب سوال **هوان** اتصالاً بالمائة بالهاء غير جائز لان المائة جمع معن والهجاء مفرد وايضاً المائة مؤنث والهجاء مذكور اجاب عنها بقوله **البيض** البيض جمع الجمع بتاوير الجماعة فكان مؤنثاً **قوله** من النوق جمع ناقة **قوله** يستوى في جواب سوال **وهوان** تفسير الهمجان بالبيض غير جائز لانه من قبيل تفسير المفرد بالجمع اجاب بقوله **يستوى** الخ لانك ان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الواو في رجال فحينئذ صادراً جها وان اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الحاء في حمار فحينئذ صادراً مفرداً فصادراً حواله كلوا الفلك لانه ان اعتبر بضمته اسد فجمع وان اعتبر بضمته قفل فمفرد **قوله** اي راعيها جواب سوال **وهو** ان اضافة العبد الى ضمير المائة غير جائز لان العبد عبادة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور للمائة اجاب عن جوابين الاول بقوله **راعيها** يعنى ان المراد من العبد الراعى والعلاقة بينهما ان الراعى قائم بخدمة المولى كما ان العبد قائم بخدمة المولى والثاني بقوله **اي عبد** ما حقيقة الخ **قوله** لاد في ملاسته وهي ان المولى اشترى العبد لخدمته المولى فصار كانه عبد **قوله** على صيغة المعلوم يعنى **قوله** او على صيغة المجهول المؤنث يعنى **قوله** وحقيقة الامر جواب سوال **وهوان** كلمة او في قوله **وعلى صيغة المجهول المؤنث** للتريد في حينئذ لا يحاط بذلك ان على صيغة المعلوم المذكور او على صيغة المجهول المؤنث اجاب بقوله حقيقة الامر الخ **قوله** حرف الرو وهو عبارة عن الحرف الاخر من الكلمة حاصل الجواب ان امرئىجي يعلم من حركة اللام في اطفالها فان كانت منصوبة يكون على صيغة المعلوم المذكور وان كانت مفعولة فيكون ذلك على صيغة المجهول **للمؤنث** **قوله** من القصيدة وهي عبادة عن نصف البيت **قوله** وهو جوار الوجه الخ وانما كان الجوفية مختاراً لان دفعه نصب بخد وش فيجى اما دفعه فلان فيه يكون الجملة خالية عن عائذ الموصو اعنى ليد لان اصل جاء في ليد حسن الوجه اما نصبه فباعتبار ان الجوفية با لاصالة ونصبه باعتبار التشبيه بالمفعول والاصالة اولى من التبعية **قوله** على التشبيه بالمفعول وانما لم يكن عين المفعول ان الحسن لا يجرى لا يحتاج الى المفعول والتشبيه به باعتبار انه وقع بعد تمام الكلام كالمفعول لان قوله زيدك لحسن تام باعتبار انه مبتدأ وخبر **قوله** وكذا اشارة الى العطف **قوله** فمن قال الخ جواب سوال **وهوان** في الضارب في نحو الضاربك خلاف فعند البعض مضاف وعند البعض لا يكون مضافاً فالحمل على ضاربك عند البعض الا واجاز وعنده البعض الثاني لا حاجة الى الحمل لانه جائز بغير الحمل اجاب بقوله فمن قال الخ او جواب عن السؤال الوارد على المتن **وهوان** الاضافة اللفظية جائز فيما اذا كانت مفيدة للتخفيف وفي الضاربك حصل التخفيف بدن الاضافة وهو اتصال الضمير فينبغي ان لا يجوز الاضافة فاجاب بقوله فمن قال الخ مضاف الخ فتأمل **قوله** اي لمحمولية الخ انما اراد اللام اشارة الى ان نصب قوله حملاً بناء على انه مفعول مطلق لقوله جازو في تفسير

الحمل بالجمولية جواب سؤال هو ان الشرط في المفعول ان يكون فاعله فاعل الفعل المذكور متحدا
وهنا ليس كذلك لان فاعله قوله جاهو قوله المضاد بك فاعله الحمل هو المتكلم حاصل الجواب ان
المراد بالحمل هو المحقق وهي المصد المجهول فاعله ليس لافاعله جاز كما قال الشارح فالتحدي فاعله
الخ قوله ويبيانه اي بيان قوله مضاد بك قوله حيث كان كل واحد منهما اسم الخ تفسير بقوله يا
واحد قوله ولم يحملوا الخ جواب سؤال ظاهر قوله والدليل الخ جواب سؤال هو انه لم يجوز
ان يكون التثوين ساقط للاضافة لا لاتصال الضمير فاجاب بقوله الدليل الخ قوله ولقد انكر الخ
اعتراض الجواب عنه ان قوله مضاد بك كلام وقوله مضاد ب اياك كلام اخر فحينئذ لا يريد ان
الاتصال الحقيقي والاتصال الحقيقي عليهما تان فتبين ان احدهما بالآخر غير متبادر بل هما تركعا
حقيقتها او اجيب عنه انه لا نسلم اصله مضاد ب اياك لان الاستدلال انما يكون بالنظام الظاهر
ضاد بك لان الضمير المتصل والمنفصل عليهما تان فما قلت ان اصله مضاد ب اياك عدل عن
الظاهر فافهم قوله واعلم الخ في اشارة الى التحقيق واشارة الى انه يجوز ان يحمل هذا الاقوال
على الاجوبة الخ وان تصير كل واحد جواب عن اصل سؤاله مقدما عليهما قوله على نظيريهما و
نظير المضاد ب الوجه هو الوجه المختار في نحو زيد الحسن الوجه نظير المضاد بك هو مضاد بك قوله
على الاجوبة متعلق بقوله حملنا قوله من جانب المصمت متعلق بقوله الاجوبة قوله ولك ان
تجعل الخ حاصل ان قوله ضعف الواهب الخ يحتمل ان يكون جوابا عن استدلال الخصم بذلك
الثلاثة ومسئلة عليهما يعني جواب عن سؤاله مقدما قوله المحل ب الخ ب الامة قوله المضاد ب صفة
مصدرة باللام اعني به الواهب قوله بتوسط العطف اعني به الواو قوله وانما لم يحكم عليه الخ جواب
سؤال ظاهر قوله وحينئذ الخ اي جعل ذلك مسئلة عليهما الخ قوله على التقديرين الا لا اعني
جعل ذلك جوابا عن استدلال الخصم قوله ظاهر وانما في الشارح في نحو الواهب المائة الهما الخ
ولم يفسر في الاخرين لانها قد علمنا من التفسير ذلك انما قال ظاهرة ولم يقل ظاهر مع ان المطابقة
بين المبتدأ والخبر في التذكير التانيث لان قوله رجع مصدا يستوفيتك كذا التانيث قوله مع بقاء
المعنى الخ جواب سؤال هو انه ينبغي ان ينقل المعنى الوصف الى التركيب الاضافي فحينئذ لا منافاة في جواز
اضافة الموصوف الى الصفة وعلى العكس ايضا اجاب بقوله مع بقاء المعنى الخ حاصله ان عد
جواز اضافة الموصوف الى الصفة انما هو بعد بقاء معنى التركيب الوصف حين الاضافة واما بعد
النقل فقلنا بالجواز ايضا قوله معنى اخر الخ ومعنى التركيب الوصف هو تقييد الشيء بالشيء مع
صحة حمل الثاني على الاول كما في زيد للفاضل واما معنى التركيب الاضافي فهو نسبة الشيء الى
الشيء مع عدا صفة حمل الثاني على الاصح الاغلب وان كان الحمل ثابتا في الاضافة
البيانية قوله بمعنى المسجل بجامع يعني ان قوله مسجل بجامع انما يكون ههنا بعد بقاء
معنى قوله المسجل بجامع فيه واما اذا لم يكن باقيا فهو جائز قوله بمنزلة الصفات الغالبة

يعني ان الجامعة الأصل صفة لكل شيء ثبت له الجمعية ثم صار عبارة عن الوقت الجامعة لخلية الاسمية
 كالاسو والادقم **قوله** لا يقضى اى لا يجزى في جانب الغربى لان تاويله لا يكون الا بالمكان
 وتاويله بالمكان غير جائز لان المقصود اتصاف الجانب بالغربية لا توصيف المكان به لان للمكان
 عبادة عن مجموع الارض ليس عبادة عن الغربى فحينئذ اضافة الجانب الى المكان غير جائز لان
 مكان الغربى جانب اىضاً فيلزم اضافة الشيء الى نفسه فاجاب عن الاول بقوله فالمكان
 الذى الخ وعن الثانى بقوله اضافة بيان **قوله** هو جانبه بها الضمير الاول راجع الى
 الجانب والثانى الى المكان والثالث الى الغربى **قوله** حذفوا قطيفة من قوله قطيفة جـ
قوله اى مشابه جواب سؤال وهو ان المماثلة عبادة عن اشتراك الشيئين في النوع كزيد و
 عمر بالنسبة الى الانسان ونحو لث واسد قد اشترك احدهما بالآخر في الوصف اعني به العموم
 والخصوص لانهما من الاوصاف فحينئذ لا يطابق المثال بالمثال جاب بقوله اى مشابهة
قوله في العموم والخصوص لان الليث عام بالنسبة الى الهيكل المعلوم لانه كما يصدق عليه
 كذلك يصدق على غيره اىضاً وخاص بالنسبة الى الانسان والاسد من هذا القبيل اىضاً
قوله الى ذلك الخ الجار والمجرر يتعلق بقوله ولا يضاف **قوله** سواء كانا جواب سؤال
 وهو ان المتبادر بالمماثلة هو الترادف في يقضى على الانسان والناطق فان اضافة احدهما
 الى الاخر غير جائز مع انهما ليسا مترادفين اجاب بقوله سواء كانا الخ حاصل ان المراد بال
 المماثلة اعم من ان يكونا مترادفين او لا **قوله** في الاعيان الخ جواب سؤال وهو ان
 تعدد الامثلة باطل لان الغرض منها التوضيح وهو حاصل بالواحد فلا حاجة الى تعدد
 حاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثالات **قوله** والبحث تفسير الاعيان
 جمع الجثة **قوله** اضافة العام الى الخاص جواب سؤال وهو ان المص في صدد الكليات
 وقوله كل الداهم عين الشيء في غاية القلة حاصل الجواب ان المراد بكل الداهم عين الشيء
 هو اضافة العام الى الخاص في لا يد **قوله** ايصير خاصاً فيه اشارة الى ان قوله يختص لازماً
 لا تعد **قوله** ولا يبق الخ جواب سؤال وهو ان كلمة كل نكرة والداهم معرفة وضافة النكرة الى
 المعرفة تفيد لتعريف لا تخصيص في لا يصح قوله يختص به اجاب بقوله ولا يبق الخ حاصل
 ان الخصوص على نوعين احدهما مقابل للعموم والثاني مقابل للتعريف والمراد بقوله يختص هو
 الاول يعنى يصير المتضام خاصاً ولا يبق على عموم **قوله** واعمية العين الخ جواب سؤال وهو
 ان الشيء في قوله وعين الشيء عام اىضاً فكيف يتصور فيه اضافة العام الى الخاص اجاب بانه
 حاصل ان اللام في قوله الشيء للتعهد الخارجى او نقول ان قوله اعمية العين الخ اعتراض حاصل ان
 اللام في قوله الشيء اذا كان للعيك الخارجى في يطابق المثال بالمشاوا اذا كان للجنس وهذا ذكر
 قلنا ان الشيء معنيين لغو واصطلاحاً فالاول هو الموجود في الخارج والثاني هو ما يمكن ان يعلم في خبر عنه والمراد

وهو مختص بالانسان كما عه والمراد به هو الشيء المعمور في الخارج ٣٣

بہمنا هو المعنى الثاني بهذا التقيد هو خاص بالنسبة الى العين ان صادت اللام فيه للجنس التي ترى ان ذات الله تعالى يوصف بالعينية ولا يوصف بالشيئية على تقدير المعنى الثاني **قوله** ولم يقولوا الخ جواب سوال وهو انه لما حمل احد هما على المد لولا الاخر على اللفظ فينبغي ان يحتمل بالعكس ايضا اجاب بما ترى **قوله** وهو في عرف الخ جواب سوال وهو انه كما يضاف الاسم الصحيح كذلك يضاف الاسم المعتل مثل قولك بيع فلم يتعرض اليه فاجاب بما ترى **قوله** وكان آخر الخ دليل اخر لقوله وانما كان محققا الخ يعني ان حرف العلة بعد لسكون مثل آخر العلة بعد لسكوت في الوقوف بعد استراحة اللسان في ابتداء الكلمة نحو وعد ولا يشقل عليها الحركة بعد لسكوت فكذلك بعد لسكون ايضا **قوله** يعني في الابتداء تفسير لقوله بعد السكوت **قوله** حقيقة اي بدو وصلها الى كلمة آخر كمرة الاستفهام كاف التشبيه او العطف **قوله** وهي قبيلة الخ جواب سوال هو ان الضمير في قلبها راجع الى هزيل فهو مذكور الضمير مؤنث فلا يطابق الراجع بالمرجع فاجاب بقوله وهي قبيلة فيكون تانيثه معنويا **قوله** حال كونها الخ اشادة الى ان الجار والمجرور ما ظرف متقم باعتبار المتعلق حاله عن الضمير قلبها **قوله** او حكما اي مع وصلها اليها كياء المتكلم في غلا **قوله** على اللفظة الفصيحة الخ جواب سوال وهو وادع على قوله فان كان اخره الفاتحة لان هذا بلا قلبها ياء بغير التشية فاجاب بقوله على اللفظة او مثلا ليس بلفظة فصحة **قوله** بغير المنصوب والمجرور **قوله** يوجب فعل مضارع معلوم وقوله بقاء الضمة فاعلة تغيير ما مفعوله والضمير في قوله قلبها وتغييرها راجع الى الياء يعني ان بقاء ضمة اليهم يوجب تغيير الياء لان ضمها اقتضى الواو لا الياء **قوله** مضافه جواب سوال وهو انه اشتغال بما لا ينبغي لان البحث من الاسماء الستة قد مر فلا حاجة الى ذكره ثانيا حاصل الجواب ان البحث عنها متركب حال كونها غير مضاف الى ياء المتكلم وهذا البحث باعتبار انها مضافة الى ياء المتكلم **قوله** فالحال في اخر واب منها الخ جواب سوال هو ان حملا خي ابي على الاسماء الستة باطل كالا يخفى لان قوله الاسماء الستة مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وقوله الخي اه خبره متضمن لمعنى الجزاء الجزاء لا يكون الا جملة فاخي الخ مفعول ليس بمجمل اجاب بقوله فالحال في اخر وحاصل ان المبتدأ محذوف وهو قوله كالحال **قوله** بلا رد المحذوف واعني بل لو او لان اصلها اخو وابو على وزن فعل **قوله** يجعله يجعل المحذوف ونسب وقوله من باب مفعول مطلق لذلك **قوله** ابي اوله قد سأل احل ذلك المجاز وقد ادى **قوله** وابي مالك ذ والمجاز بلا شك اي تقديره لا سأل كرر ابي نفس زارنا وحال انكره كان من غير ان يكون قد مر به بدو خود كهنت ذ والمجاز يعني مناجاة تزول **قوله** وحمل الاخر الخ جواب سوال هو ان الاستدلال بقول الشاعر انما يستقيم في لافي اخي لانه غير مذكور في قوله جابا تو **قوله** لفظا لان كل منهما منقوص واوى ثلاثي **قوله** ومعنى لان كل منهما من قبيل الاسماء المتعصية **قوله** جمعة اجمع ابي ابيبن تاكيد لقوله جمعة اب في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكن في بننا بالابينا يعني هرگاه كه ظاهر آواز ماى مايان گريد كردند زان گفتند ما را فردا و سران باد بر شما پدران ما

هو ما يكون ان يعلم ولا يجوز عنده

هو ما يكون ان يعلم ولا يجوز عنده

والالف للاشباع **قولہ** امرۃ الخ یعنی ان فی قولہ هذا اشارة الى ان قولہ تقول صیغۃ مؤنث غائبہ لا مذکر مخاطب لہستقیم قولہ **حی قولہ** للیم المعوض یعنی ان الیم عوض عن الواو اصلہ فوہ سقط الہاء کتحفہا وابد لا الواو بالیم واضیف الی یاء المتکلم فصار فی **قولہ** هذا حم هذا مثال للہف **قولہ** احماء هذا مثالا للفتا وھکذا الحال فیما بعد **قولہ** وصلۃ الی الوصف اوصلۃ الی وصف الاسم باسم الجنس **قولہ** انما یعرف الخ اولہ اھنا المعرفۃ فی ما لم یبتدأ فیہ الوجہ انما یعرف ذالک افضل من الناس ذووہ **قولہ** لکان اشل الخ لان غیر اسم الجنس عم من ان یکون ضمیرا و اسماء ظاہر یتناول الی علی اضافۃ الی العلم یض مثل زید عمر **قولہ** کأن الخ جواب عن **قولہ** حکم خاص ہو عوالمحدث فی بعض من الاسماء للذکورة نحو اخ و فی بعض لاخر **قولہ** التوابع الخ وہی خمسہ ووجہ المحصر ان التوابع لا یخلوا ما ان یکون مقصوبا بالنسبۃ ولا فان کان مقصودا بہا فاما ان یتخلل بینہما عطف او لا فان لم یتخلل فهو البدل ان یتخلل فهو العطف بالحد وان لم یکن مقصودا بہا فاما ان یدل علی معنی فی متبوعہ او لا فان دل فهو نعت وان لم یدل فاما ان یتبع الیہ ذکر او لا ولا التاکید الثاني عطف البیان **قولہ** جمع تابع جواب سوال وهو ان التوابع صفت الاسماء واتصاف الجمع بالجمع مستلزم لاتصاف الاعاد بالاعاد فحينئذ صارت تلعب صفت الاسم والمطابقین الصفۃ والموضو شرط فی التذکرۃ الثاني وھنا لم یوجد اجا بقولہ جمع تابع لا تابع **قولہ** منقول الخ جواب سوال ھو ان جمعیۃ تابع بتوابع غیر جائز لان فاعل الصفۃ مثل ضارب لا یجمع علی فواعل اجاب بقولہ منقول الخ حاصلہ نعم انہ صفتہ فی الاصل لکن صار اسما ھنا لکل ثان باعراب سابقہ من جہۃ واحد **قولہ** المراد الخ جواب سوال ھو ان التعریف لا یصیر جامعا لا فردہ حیث لا یصل علی ان ضرب فی نحو ان ضرب ضرب فانہما تابعان تاکیدان مع انہما لیس من قبیل ما ذکر فی التعریف یعنی لیس بان باعراب بقہ من جہۃ واحد اجاب بما ترے حاصلہ ان ھذا التعریف للتوابع من الاسماء اذا بحث فی قسم الاسماء فلا یاس بخروجہما **قولہ** اے کلمات اخرہ جواب سوال وهو ان ھذا التعریف ینقض علی بکر فی نحو جاء فی زید عمر وبکر فانه تابع مع انہ لیس بشان بل هو ثالث اجاب بقولہ ما تلخر حاصلہ ان المراد بالثانی هو المتاخر فی لا یرد **قولہ** متی لوحظ الخ جواب عن اسولۃ ثلثۃ الاول انہ ینقض علی التابع المقتد علی المتبع کریمۃ اللہ فی نحو علیکم ورحمۃ اللہ وسلام فان ذلک عطف علی السلام لان اصلہ علیکم السلام ورحمۃ اللہ والثانی انہ لما کان المراد بالثانی هو المتاخر فینبغ ان یدکر المصطلح لفظ المتاخر والثالث انہ ینقض علی عمر فی جاء فی زید وعمر وبکر فانه تابع مع **قولہ** اھنا المعرفۃ الخ معناه بالفارسیۃ مبارکک خوشتر از ان نمت است کر صرف نشہ باشد در ان نمت ریبہا یعنی سوال بے غرق حاصل نشہ باشد بتحقیق ے شناسد صاحب فضل را از مردم صاحب فضل ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالیٰ وعف عنہ

انہیں بتا کر یا متوسط اجاب بقولہ متی لوحظ مع سابقہ حاصل الیٰ فہر الاولان المراد بالمتاخر
 المتاخر فی الرتبة لا فی اللفظ ورحمۃ اللہ واپن کان ہقد فی اللفظ لکن فی الرتبة متاخر و حاصل
 الیٰ فہر الثاني ان التابع اذ الوحظ مع سابقہ اری مع متبوعہ کان فی الرتبة الثانية فہر صا ملائم ہما
 ذکر لفظ ثان حاصل الیٰ فہر الثالث ان العر اذ الوحظ مع المتبوع صار ثانیاً و کذا بکر و غیر ہما فہر
 لا یرد قولہ متلبس فیہ اشارۃ الیٰ ان الجار و المجرر فی قولہ با عراب ظرف مستقر مع المتعلق
 صفتہ لقولہ ثان لا ظرف لغو متعلق بقولہ ثان اذ لو کان کذلک صار معنایہ کلان ثانویہ با عراب
 سابقہ مثلاً بعید کما لا یخفی **قولہ** ا بجنس ا عراب سابقہ جواب سوال و ہوانہ لا یصدق
 تعریفہ علی فرد من افراد لانہ لا فرد من افراد ہا معربا با عراب سابقہ الایلم فیہ قیام العرض لو ا
 بالشخص بالمحلین المختلفین لان ا عراب سابقہ عرض احد فکیف یقام ہما اجاب بقولہ اے
 بجنس الخ لا بعینہ **قولہ** بحیث یكون الخ جواب سوال ہوانہ ہذا ینقض علی نحو ابوک فی قولہ
 جاء فی زید ابوک فان ابوک تابع مع انہ لیس بجنس ا عراب سابقہ لان ا عراب التابع جزو ا عراب
 للمتبع حرکتہ فاجاب بقولہ بحیث الخ حاصل ان المراد بالجنس ان یکون رفعا و نصباً او جر اسواء
 کان بالمحکک و الخ **قولہ** ناش الخ اشارۃ الیٰ ان الجار و المجرر متعلق بناش صفتہ لقولہ با عراب
 سابقہ ظرف مستقر لا یفوق **قولہ** شخصیۃ الخ جواب سوال ہوانہ ینقض علی الخبر فانہ ثان با عراب
 سابقہ من جہۃ واحد لان العامل فیہ ہو عامل المبتدأ عنہ بہ لا مبتدأ مع انہ لیس بتابع اجاب
 بقولہ شخصیۃ الخ حاصل ان العامل فی المبتدأ والخبر لیس بشخصیۃ لان ا عراب المبتدأ حاصل
 من الابتدأ باعتبار انہ مسند الیہ ا عراب الخبر حاصل باعتبار انہ مسند بہ و کذا الحال فی ثانی
 مفعولی ظننت واعطت کما سید کرہ الشارح انفا فہر لا یرد **قولہ** اذ الوحظ الخ اذ ارغو
 صفتہ لزید والا فہو فی المرتبۃ الثانية لا حاجۃ الیٰ اعتبارہ ملاحظۃ مع ا عراب السابق **قولہ**
 اعنی التجرید الخ الا انہ عبر بالتجرید اذ فی موضع المبتدأ والخبر یدبت بالمعول لا بالعامل اذ العامل
 فیہما معنوی **قولہ** للاسناد جواب سوال و ہوانہ لما کان التجرید عن العوالم اللفظیۃ عاملاً فی
 المبتدأ والخبر فینبغی ان یصیر الاسماء للمعدۃ کزید وعمرو بکر و غیر ہما معربا ایضاً لان التجرید
 عن العوالم موجود فیہا اجاب بقولہ للاسناد حاصلہ ان المراد بالتجرید الذی یکون
 للاسناد بان یکون احد ہما مسند والاخر مسند الیہ فی الاسماء المعدۃ لم یوجد الاسناد
قولہ مظنوننا فیہ الخ والمظنون فیہ فی نحو ظننت زیداً فاضلاً ہو زید والمظنون ہو الفاضل
قولہ واعلم الخ جواب سوال ہوانہ ینقض علی الرجال فی نحو جاء فی ہؤلاء الرجال علی العاقل فی
 نحو یزید العاقل و علی الظریف فی نحو لا رجل ظریفاً و علی موی فی نحو جاء فی موسی العاقل فان
 کل من ہذا التوابع قارب مع انہا لیس بمعرب با عراب السابق لان سابقہا مبني او معرب با عراب
 تقد یرے کما ترے اجاب بقولہ واعلم الخ حاصلہ ان الاعراب المعبر اعلم من ان یکون

عبارۃ فی قولہ زید ابوک

حقیقۃً او حکماً او محلاً فلا یقض بجاء فی هؤلاء الرجال ان اعراب ہو کلمۃ محلی ولا ینقض بنحو یزید
 العاقل ولا رجل طریقاً لان ضمت یزید وفتحة لا رجل اعرابان حکما من حیث انہما شیبہان الاعراب
 فی العروض والاطراد ولا ینقض بجاء فی موسی العاقل لان اعراب موسی تقدیر **قولہ** حقیقۃً
 او حکماً متعلقان بقولہ لفظیاً **قولہ** ثم ان لفظۃ الخ اعتراض حاصل ان کلمۃ کل لا حاطۃ الافراد
 فخیل یلزم التعریف بالافراد لا بالجنس وایضاً ان اراد المحمد وبلغظ الجمع غیر صحیح لانہ یلزم
 التعریف للافراد ثم **قولہ** فالمحمد جواب عنہما **قولہ** لکن الخ جواب سوال **قولہ** ہوا نہ لما کان الامر
 كذلك فلا حاجۃ الی اراد کلمۃ کل فی التعریف حاصل الجواب ان ادخالہا لاطراد التعریف **قولہ**
 والظاهر الخ جواب سوال **قولہ** ہوا نہ علی هذا التقدير یكون التعریف مانعاً ولكنه لا یكون جامعاً
 فاجاب بما تری **قولہ** فیہا ای فی افراد **قولہ** غیرہا یعنی ان المحمد منحصراً فی تلك
 الخمسة لا المصطلح یزد التابع الآخر **قولہ** ای یدل بہیئۃ ترکیبۃ الخ جواب سوالین الاول انہ
 ینقض بهذا فی جہا فی زید ہذا فان ہذا صفت زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی
 ہوا الاشارة وہی غیر موجودۃ فی زید السابق والثانی ان بین **قولہ** مطلقاً و بین **قولہ** مخصصاً
 تنافی لانہ یفہم من الاول ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد
 ویفہم من الثاني ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی بعض المواد ای فی بعض
 الاستعمالات اجاب عنہما بقولہ ای یدل الخ حاصل الی فع الاول ان النعت عبادة عما یدل
 بہیئۃ التركيب مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ وکلمۃ ہذا فی ذلك المثال بعد ترکیبہا مع زید
 تدل علی کونہ مشار الیہ حاصل الی فع الثاني ان معنی **قولہ** مطلقاً ان النعت یدل بہیئۃ ترکیبۃ
 مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد واما نحو خصوصاً فی بعض الاستعمالات فمن ہذا
 القبیل واما فی بعض اخر فلم یوجد ترکیب النعت مع متبوعہ فخر لا یرد **قولہ** علی حصول معنی
 جواب سوال **قولہ** ہوا نہ ینقض علی النعت التي كانت قالب القضية الکاذبة بنحو جہا فی زید ان
 المضروب لکل شخص ذی لا یتصور فی زید اجاب بقولہ علی حصول معنی حاصل ان المواد بال دلالة
 ہوا دلالة علی حصول المعنی فی المتبوعہ ومضروبۃ زید لکل شخص لم یتصور فی الواقع **قولہ** ادلالہ
 مطلقة جواب سوال **قولہ** ہوا نہ مطلقاً مفعول مطلق **قولہ** یدل وهذا غیر جائز لان معنی **قولہ**
 یدل مشتمل علی الدلالة لا علی المطلق اجاب بقولہ دلالة حاصلہ انہ مفعول مطلق للفاعل المذکور
 مجازاً باعتبار الموصوف المحذوف **قولہ** احتراز متعلق بقولہ مطلقاً و **قولہ** یدل **قولہ**
 لدلالة الخ الجواز المجزوم متعلق بالورد وای لا یرد بالتاکید لانہ یدل علی الشمول الذی ثبت فی
 القوم **قولہ** فی ای مادۃ كانت لان القائم اذا ذکر مقام العالم فی نحو جہا فی زید ان القائم یدل علی **الصفة**
 ای **قولہ** غالباً جواب سوال **قولہ** الاصل فی العبارة الايجاز والاختصار فینبغي للمص ان یقول
 فان المضروب صفة زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی مضروبۃ زید لکل شخص

او التوضيح او الشئ او الذم او التاكيد بدون ذكر قوله قد يكون لمجرد الشئ اجاب بقوله غالباً محله
ان التخصيص التوضيح غالب في افادة النعت واما غيرها فقليل في الافادة فلذا ذكر المصنف كونه
ليكون دلالة على تقليل غيرها **قوله** في النكرة جواب سؤال هوانه ينقض على العالم فيخوذ من العالم
فانه نعت مع انه لا يفيد تخصيص زيد جاب بقوله في النكرة وهكذا في قوله في المعرفة جواباً وسؤالاً
قوله من غير قصد الجواب سؤال وهوانه لانسلم ان الرحمن الرحيم في نحو بسم الله الرحمن
الرحيم لمجرد الشئ بلا افادة التوضيح لان العالم اذا اوصف الله تعالى للجاهل برحمانية تعالى دعيته
فحينئذ يفيد ان التوضيح اجاب بقوله من غير قصد حاصله نعم لكن كلامنا فيما اذا لم يقصد بهما
التوضيح التخصيص ان يوت بهما **قوله** ولما كان الخ اشادة الى ان قولاً الباتن ولا فصل الخ رد على
جهل الحاجة حيث قالوا ان الاشتقاق شرط في النعت ووجه الخ ان تعريفها كما يصدق على افرادها
اذا كانت مشتقة كذلك يصدق على افرادها اذا كان غير مشتقة **قوله** لا فرق بينهما انما فر
الفصل بالقر اشادة الى ان للفصل معنى اخر غير مراد ههنا وهوانه عبارة عن كل يحمل على الشئ
في جوابي شئ هو ذاته **قوله** في صحة وقوع جواب سؤال هوانه لانسلم انه لا فرق بينهما لان النعت اذا كانت
مشتقة لابد فيمن عائد المنعوت ولا عائد في غير المشتقة اجاب بما ترى حاصله ان كلامنا في
صحة الوقوع نقلاً في الضمير وعد ولا في الدلالة وعد مها **قوله** لغرض المعنى الخ الام للاجل
لا للصلة ولفظ الغرض محتمل اذئذ واما ههنا للتنبيه على ان الام فيه للاجل لا للصلة والا لكان
الموضوع له هو غرض المعنى هو باطلاً غاية **قوله** تميمي ذي مال صفة للرجل **قوله** اي كامل الخ
لان لفظاً اذا وقع صفة المضاف اليه يكون بمعنى الكامل في الرجولية **قوله** لا يدل على هذا المعنى
بل على الاستفهام **قوله** على ذات مبهمة فلذلك صاد الرجل بقا لهذا فاقيل ان المطابقة شرط
بين النعت المنعوت في الابهام التعيين ههنا لم يوجد كما ترى **قوله** فان هذا يدل على الذات
للمبهمة بالنسبة الى السامع الذي غير المخاطب اما بالنسبة الى المتكلم السامع المخاطب فيدل على
الذات المعينة **قوله** اي بزيد المشار اليه جواب سؤال هوانه انصاف زيد بهذا غير جائز لان
زيد يدل على الذات المعينة وهذا يدل على الذات المبهمة وعمومية الذات المبهمة ليست بمنزلة
معنى حاصل في الذات المعينة اجاب بقوله اي بزيد المشار اليه حاصله ان المراد بهذا هو زيد
المشار اليه هو متعين فحينئذ لا يرد **قوله** لا المعرفة فيه اشادة الى ان قيد النكرة في المتن احتراز
قوله التي هي في حكم النكرة جواب سؤال وهوانه انصاف النكرة بالجملة المخبرية غير جائز
لان المطابقة بين النعت والمنعوت شرط في التعريف والتذكير وههنا لم يوجد لان الجملة
ليست بنكرة ولا معرفة لانهما من صفات الاسم المفرد والجملة مركبة اجاب بقوله التي هي
حاصله نعم لكن الجملة في حكم النكرة لان النكرة كما تدل على المفرد الميم كذلك الجملة تدل على
المضمون الميم لان مضمون **قوله** ضرب زيد هو ضرب زيد وذلك مبهم من حيث

التعلیل والتخفيف الزمان المكان **قوله** انما قيد الخ جواب سوال هو ان الاصل هو الايجاز والاد
 فينجح ان يقول بالجملة بدن الخبرية حاصل الجواب ان الانشائية لا تقع صفة ولا خبر ولا حالا ايضا
 لان ثبوت الشيء للشيء فرع لثبوت المثبت له بنفسه الانشائية غير ثابتة بنفسها لانها ايجاد مالم يوجد **قوله**
 اعم مقول في حقه الخ فان قيل بين قوله لا بتاويل بعيد بين تفسيره منافاة لانهم يفهم من الاول ان الانشائية
 تقع صفة بعد التأويل ويفهم من الثاني ان الانشائية لا تقع صفة بعد التأويل ايضا بل الصفة هو تفسيرها
 اعني به قوله اعمول في حقه اضربه قلنا انه لا تناقض بينهما لان قوله مقول الخ بيان حاصل المعنى وليس
 بمراد في اللفظ **قوله** المستحق الخ جواب سوال هو ان اتصاف الرجل بالمقول غير جائز من حيث المعنى
 لان معنى المقول غير موجود الرجل كما ترى اجاب بقوله المستحق حاصله ان المراد بالمقول في حقه
 هو المستحق لان يوم رضى به **قوله** فيها جواب سوال هو انه ينقض على ضرب زيد في نحو ضرب
 زيد فانه جملة مع انه لم يوجد فيه الضمير اجاب بقوله فيها اي في الجملة التي وقعت صفة للنكرة **قوله**
 الواجب الخ جواب سوال وهو انه ينقض على زيد قام في نحو جاءني رجل زيد قام فان الضمير في قام
 مع انه لا يصح ان يصير صفة للنكرة لاجاب بقوله الواجب الخ والضمير في نحو قام دلج الى زيد لا الى النكرة **قوله**
 اجنبية اه اي جملة اخرى غير رابطة بما قبلها فان قيل لانسلم ان على الضمير مستلزما اجنبية الجملة لانه اذا
 لم يكن فيها ضمير ينبغي ان يكون فيها عائد وابطأ اخذ لان العائد على اربعة اقسام كما هو المذكور في
 المفروعات وايضا ان تخصيص لزوم الضمير في المتن مشكلا ايضا قلنا ان بين الخبر والصفة فرق فانه
 الجملة اذا وقعت خبر فلا بد فيها من عائد ما لان السامع مستظا الى الخبر بشدة انتظار لانه هو اللفظ
 بخلاف الجملة اذا وقعت صفة فان فيها لا بد من العائد القوي اعني به الضمير لان السامع ليس
 بمستظا اليه لانه امر زائد على الموضوع وليس بحال الفائدة في لا يد **قوله** اجمال قائم الخ في اشادة الى ان
 ان المراد بالحال هو الصفة لا الزمان والوقت **قوله** يعني بصفة اعتبارية جواب سوال وهو ان الحال
 بحال المتعلق يدل على معنى في متعلقة في الموضوع فكيف يجوز اتصافا بالموضوع اجاب بقوله يعني الخ حاصله
 ان ذلك المعنى حصل في موضوع بسبب متعلقة اعتبارية **قوله** النعت فيه اشادة الى ان اللام في قوله
 الاول للعهد **قوله** في عشرة الخ جواب سوال هو انه ينبغي ان يذكر ادوات المحصر لان الاول لا
 يتبع الموضوع الا في ذلك المذكورات اجاب بقوله في عشرة الخ فيه اشادة الى ان العطف مقاد على الربط
 وهو مفيد للمحصر **قوله** يوجد منها الخ جواب سوال هو ان بين التكرير التعريف منافاة وكذا بين
 التثنية والافراد والجمع وكذا بين التذكير والتانيث وكذا بين انواع الاعراب فكيف يكون الاول تابعاً
 للموضوع في جميع ذلك المذكورات اجاب بقوله يوجد منها **قوله** دفعا ونصبا الخ جواب سوال وهو
 ان الاعراب قسم واحد فكيف يكون عشرة امور بل يكون ثمانية امور فاجاب بما تدر **قوله** لا اذا كان الخ جواب سوال

الضمير في قوله لا اذا كان الخ جواب سوال هو ان الاعراب قسم واحد فكيف يكون عشرة امور بل يكون ثمانية امور فاجاب بما تدر

وہو انہ یقض علی صیو فی نحو امراة صیو فانہ صفة لمرءة مع ان المطابقة بينهما فی التذکیر التانیث غیر
 موجود فاجاب بما تری **قوله** یوجد منها الخ جواب سوالی مثلاً ما رانفا **قوله** لشہر بباری فی العلم
قوله مثلاً یقعد غلامہ امرات برجل یقعد غلامہ **قوله** لم یکف الخ جواب سوالی ہوانہ لما کان
 المقصود الاصلی فی هذا المقام بیان نسبت الوصفین الی الموضوع بالتبعیة وعدہا فینبغ للمع ان
 ینکر فی الخمسة الباقیة عند التبعیة وقال فی البواقی لا یتبع بدین ذکر **قوله** کالفعل اجاب بما تری حاصلہ
 ان تذکر عدہا لا یعلم حالہ من الافراد وغیرہ والتذکیر التانیث وغیرہا وبذکر **قوله** کالفعل لا یعلم
 حالہ فینبذ لا یرد **قوله** مؤنث غیر حقیقۃ الخ لان الجمع مؤنث بالجماعۃ وليس بمقابلۃ لجماعۃ مؤنث
 فی حیوانات **قوله** من غیر حسن جواب سوالی ہوان **قوله** قعود غلامہ مقابلہ للحسن الضعف
 ومقابلۃ بہما غیر جائز لانہما یوجد الجواز فی هذا لکن لا یوجد فی الاولین ایضاً اجاب
 بقولہ من غیر حسن ولا ضعف **قوله** جمعاً ایضاً الخ لان الاول جمع التکسیر التانیث جمع السالم **قوله**
 ومناسبة تفسیر لقولہ موازنة **قوله** الا ان ینخرج اہ عن کونہ فاعلا لانہ اذا خرج من الاسمیۃ بان
 لا یصیر ضمیراً بل یصیر حرفاً یکون فی الاول الامر والاعلی تثنیۃ الفاعل وجمعیۃ **قوله** ویجعل
 الفعل خبراً مقدماً علی المبتدأ فعلہ هذا یلزم الالتباس بین المبتدأ والخبر و بین الفاعل والفعل كما
 تری وذلك ممنوع كما ذکر تری فی بحث المبتدأ والخبر بقولہ او کان الخبر فعل لہ الخ **قوله** حملاً الخ
 جواب سوالی ہوان التقرب غیر تام لان المدعی ان مطلق الضمیر لا توصف سواء کان متکلماً
 او مخاطباً او غائباً والدلیل الموضح انما یجری فی ضمیر المتکلم المخاطب لا الغائب فاجاب بقولہ وحمل
 الخ **قوله** وعلى الوصف الموضح الخ جواب سوالی ہوانہ لما کان الضمائر لا تحتاج الی الایضاح با
 لصفة لکونہا واضحتہ فی نفسہا فینبغ ان یوصف الضمیر بالوصف المادہ والذم وغیرہما اجاب
 بما تری **قوله** وکانہ لم یقع الخ جواب عما ورد علی الشاذ الرضی حاصل الاعتراض علیہن الشاذ
 الرضی قد اعتذر عن عدل ذکر **قوله** ولا یوصف بہ التثناء بقولہ والموضوع خص او مساو
 هذا الاعتدال غیر صحیح لان هذا القول مذکور فی المتن حاصل الجواب ان هذا القول غیر مذکور
 فی بعض نسخ الکافی والشاذ الرضی قد نظر الی تلك النسخة **قوله** الموضوع المعرف الخ جواب
 سوالی ہوانہ یقض علی قولہ حیوان ناطق فان قولہ حیوان موضوع للناطق مع انہ اعم منه من حیث
 الصد اجاب بقولہ الری الموضوع المعرف وهناك نکرۃ **قوله** اشکالاً اختصاصاً اہ جواب سوالی ہوانہ یقض
 علی قولہ حیوان الناطق فان حیوان ہما معرفۃ مع انہ اعم منه من حیث الصد لا لخص كما تری
 اجاب بقولہ لشد حاصلہ انہ... لیس المراد بالاختصاص من حیث الصد بل المراد اشکالاً اختصاصاً بالتعریف و
 المعلومات من الصفة لیکون تعریف الموضوع اذ ید من تعریف الصفة ومعلومیتہ کافی قولہ زید بن الفاضل
 فان تعریف زید شد من تعریف الفاضل لان تعریف زید بالعلمیۃ تعریف الفاضل باللام اما مثالہ الذکور فمقبول
 لہ یعنی لو قال فی البواقی لا یتبع بدین ذکر **قوله** کالفعل ۱۲ م عہ اے قولہ کیون انما طق ۱۲ مفتی عبدالرحیم

المساوی لان تعریف کل منهما باللام **قوله** لانه الخ دليل القول اخص **قوله** اعرفها المضمرات الخ اما كون المتكلم المخاطب اعرف فظاهر واما الغائب فلان احتياجا جلا لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد على شئ اريد تعيينه **قوله** ثم الاعلام لان مدلول العلمات معينة مشخصة مخصوصة عند الوضع والاستعمال جميعا بخلاف اسماء الاشارة فان مدلولها عند الوضع غير معين انما يكون تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه بالاشارة الحسية **قوله** ثم اسماء الاشارات لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب العين معاومد لولا المعرف باللام يعرف بالقلب فقط **قوله** مساواة فلذلك لم يبدل كثر في الموصوت **قوله** فانه ايضا الخ جواب سواله هو انه ينبغي ان لا يجوز ان تصاف ذاللام بالموصول لانه ليس بمثل له اجاب بما ترمي حاصله ان المراد بالمثل المثل في التعريف لا الصفة **قوله** على الخلاف الخ فعل قول من قال بالمساوات يصير الموصو مساويا للصفة **قوله** عند صاحب هذا المذهب اعند من قال على كون الموصو مساويا واخص اما عند بعض النحويين لا يشترط ذلك بل اذا كان الصفة اخص من الموصو فجاءت عندهم سواء كانت تلك الصفة معرفة باللام او غيره **قوله** وانما التزم الخ جواب سواله هو انه لما كان الموصو مساويا واخص فينبغي ان يجوز ان تصاف اسماء الاشارة بناء على الاول بالمضالي ذى اللام والموصول بناء على الثاني اجاب بما ترمي **قوله** اي باب اسم الاشارة جواب سواله مراد من غير مرة **قوله** بحسب اصل الوضع الخ فان قيل هذا يناقض بما سبق في بحث التميز لانه قلت هناك ان اسماء الاشارة لا ابهام بحسب اصل الوضع قلنا انما ذكرنا هناك باعتبار الوضع الحقيقي واما هنا فباعتبار الوضع الحكي يعني ان الابهام في اسماء الاشارة وان لم يوجد بحسب اصل الوضع لكنه موجود باعتبار تعدد المستعمل فيه او باعتبار تعدد الموضوع له فخر لا تناقض **قوله** اى الكريم يعني ان قوله الذي كرم بمعنى الكرم **قوله** يعني المعطوف الخ جواب عن اسئلة ثلثة الاولى ان عد العطف من التوابع غير جائز لانها جمع تابع والتابع صفة الاسماء والعطف امر معنوي لانه عبادة عن امالة الشئ الى الاخر والثاني ان قوله العطف مبتدأ وقوله تابع خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ وحر هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه يلزم اجمال الذات مع الصفة على صفة الصفة والثالث ان هذا التعريف ليس بجامع لافراده حيث لا يصدق على عمر في نحو جاءني زيد غير فانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه مع انه ليس بعطف لانه امر معنوي وهو الامالة والعمر محال لامالة فاجاب عنها بقوله يعني المعطوف حاصله ان العطف مصدق مبني للفعول فاندفاع السؤالين الاولين ظاهر واما اندفاع الثالث فبان العمر مثلا معطوف بمعنى الممال **قوله** بالخر جواب سواله هو انه ينبغي ان يخصص في نحو اقيم بالله ابو حفص عمر فانه معطوف على ابو حفص مع انه ليس بمقصود بل هو بيان له اجاب بقوله بالحرف وهناك ليس به حاصله ان التعريف ليس لمطلق العطف بل العطف بالحرف **قوله** آقف انما فسر بالمقصود يقصد لان قوله بالنسبة متعلق بالمقام الاصل الخ والجمد

عنه ليس بمعطوف بالحرف الخ اعده اى كثر بهذا الكلام الخ

بحسب العطف بالحرف

اذا كان متعلقا بالمشتق فهو في الحقيقة متعلق بما اخذ الاشتقاق **قوله** نسبة إلى شيء جواب سوال وهو ان المتبادر من النسبة نسبة شيء الى شيء ينقص على قائم في تخويز علم وقائم اليه فانه معطوف على علم مع ان نسبة شيء الى شيء غير موجود بل ينسب الى الالب اجاب بما ترى حاصل ان المراد بالنسبة هي مطلقا **قوله** الواقعة في الكلام في اشارة الى ان اللام للمعنى **قوله** فقولہ مقصود الخ بيان للجنس الفصل في التعريف **قوله** قيل الخ اعتراض حاصل ان بقيد المتبوع خرج المعطوف بالامور الستة فان المعطوفات بها ليست بمقصودة مع متبوعها بل احد هاهنا مع ان ايضا معطوف **قوله** كالفرع على المتبوع اي كالتعريف على المنعوت **قوله** من غير استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ايضا كالفرع على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بدون المعطوف عليه فيكون كالفرع على المتبوع اي كالتعريف على المنعوت **قوله** من غير استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ايضا كالفرع على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بدون المعطوف عليه فيكون كالفرع على المتبوع فاجاب بما ترى **قوله** بل بالتابع **قوله** ولما تم له جواب سوال وهو ان الاصل لا يجاز والاختصار اي لما تم الحد بما ذكر في الحاجة الى قوله يتوسط الخ اجاب بقوله ادفع لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه الخ **قوله** ولم يكن الخ جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة لا يجاز والاختصار فينبغي للمطالع ان يقول في التعريف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة اجاب بقوله ولم يكن الخ **قوله** الذي يري في الكتاب **قوله** فالصفة الخ جواب سوال وهو ان الصفة لا اختل عليها حرف العطف من قبيل المعطوف فحينئذ لا خلاف في دخولها في حد المعطوف اجاب بقوله جهتان الخ ف باعتبار جهة الاولى ليس بمعطوف لثلاثة اعطية الشيء على نفسه باعتبار الجهة الثانية معطوف **قوله** لان توسط الخ جواب سوال وهو ان لها كل حرف العطف متوسطا بينهما ينبغي ان يجعل الشاعر معطوفا عليه لان توسط حروف العطف بين الشئيين لا يكون لان العطف الثاني على الاول اجاب بما ترى **قوله** وقيل قد جوز الخ في اشارة الى تأكيد ما قبلها من ان الحروف قد توسطت بين الصفا الخ **قوله** لتأكيد اللصوق اي الاتصال يعنى ان الصفة متصل بالموصوف وكتابة الواو لتأكيد الاتصال **قوله** لما بينهما اي بين المعطوف والمعطوف عليه من التغاير بالذات وكذا بين الصفة والموصوف تغاير من حيث المفهوم **قوله** وفيه نظار الخ اجيب بان علا جعل ذلك الصفة معطوفا باعتبار انها غير مقصودة بالنسبة للموصوف بخلاف المعطوف فانه مقصود بالنسبة للمعطوف عليه **قوله** او لا الخ جواب سوال وهو ان قوله واذا عطف الخ شرط وقوله اكد الى اخره جزائه وشرطية الاول غير جائز لان الاصل في الشرط ان يكون مقدا ما على الجزاء وههنا متاخر عن التأكيد بالانفصال اجاب بقوله او لا حاصله ان المراد بقوله اعطف العطف من حيث الادادة **قوله** فكتبوا فيها هم والغاؤون ثم الغاؤون معطوف على الضمير المرفوع في قوله فكتبوا اعني به الواو وقوله فيها الفصل وقوله للتأكيد **قوله** حرفا كان واسما جواب سوال وهو ان ينبغي ان يذكر

المضایض لانه كما وجب إعادة الخافض كذلك وجب إعادة المضایض كلفظ بين في نحو المال
 بيني وبين زيد اجاب بقوله حرفا كان الخ حاصل ان المراد بالخافض اعم منها **قوله** وليس للمجرور
 الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يؤك بالمتفصل بل ان إعادة الخافض اجاب بما ترى **قوله** في
 الاستفادة الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يستعير المرفوع المنفصل اليه اجاب بما ترى **قوله** مزية
 لان بينهما منافات فلا يصح الاستعانة معها **قوله** ولا يكتفي الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان لا
 يجب إعادة الخافض في صوة الفصل فاجاب بما ترى **قوله** مررت بلك مثال لما كان الخافض
 حرفا وقوله المال بيني الخ مثال لما كان الخافض اسما **قوله** فالمعطوف الخ جواب سوال
 هو ان قوله يزيد من قبيل المعطوف على كاف الخطاب في يلزم ادخول الحرف على الحرف وايضا
 ان جعل قوله يزيد من قبيل المعطوف غير جائز لانه مركب والمعطوف لا يكون الا مفردا باعتبار
 ان قسم من الاسم فاجاب بقوله فالمعطوف هو المجرور **قوله** والعامل مكررا جواب سوال
 وهو ان العامل في المعطوف ليس الا العامل في المعطوف عليه فعلى هذا ذكر الباء الثاني مستند
 اجاب بما ترى **قوله** وجره بالا في الخ جواب سوال وهو انه على هذا يلزم ادخول العاطلين المستقلين
 على المعمول الواحد ذا بطر اجاب بما ترى **قوله** فان قيل الخ حاصل الاعتراض ان البديل و
 التأكيد كلاهما من التوابع كالمعطوف فينبغي ان لا يقعان عن الضمير المرفوع والمجرور ومن
 سبق التأكيد بدان إعادة الخافض كالمعطوف **قوله** والغلط الخ جواب سوال هو ان البديل لا يكون
 الا كلا السبوع وبعضه متعلقه في صارد ذكر قوله في الاغلب مستند كما اجاب بما ترى **قوله** فيما
 يجوز له ويمتنع الخ جواب سوال وهو انه يقيض على نحو جاءني موسى زيد وجاءني هذا زيد و
 غيرها فان في هذا الامثلة ليس المعطوف مثلا المعطوف عليه في الاعراب والبناء والتعريف
 والتكثير والتثنية. الجعم اجاب بقوله فيما يجوز له ويمتنع الخ مثلا الجواز كزيد في نحو جاءني زيد عمر
 فان كونه مرفوعا بالنظر الى جاء في وكونه منصوبا بالنظر الى جاء في همتن والعمر من هذا القبيل
 ايضا **قوله** بشرط ان لا يكون الخ جواب سوال هو انه يقيض على الحادث في نحو يا زيد الحاد فان
 تجريد عن اللام غير موجود مع ان كون زيد مجرورا عن اللام ليس الا بالنظر الى ما قبله هو الياء
 اجاب بما ترى حاصله ان مقتضى ذلك الاحوال في الحادث متفاد عنه به اجتماع الياء مع اللام **قوله**
 واما بخوب شاة وسخلتها الخ جواب سوال وهو انه يقيض على سخلتها في بخوب شاة وسخلتها
 فان مقتضى الاحوال فيها ليس بمستفاد عنها ليست في حكم المعطوف عليه فان حال شاة هو كونها
 نكرة ومقتضى ذلك الحال هو كونه مجرورا برب موجود في سخلتها مع انها معرفة بالاضافة الى الضمير
 اجاب عنه بثلاثة جوابات احدها بقوله في تقدير التكثير حاصله ان الاضافة فيها ذهني
 ومدخولها في قوة التكثير الجواب الثاني بقوله وعمولا الخ والثالث بقوله على الشدة وقوله
 اي دبة تفسير لنكارة الضمير **قوله** وكذا المعطوف الخ جواب سوال هو انه يقيض على عمر

فی نحو یزید عمر فانہ مبنی علی الضم کزید مع ان الاعراب البناء من احوال انفسہ اجاب بآثر
قوله ای من اجل الخ فیلہ شارة الی معلومیۃ المشار الیہ ثم **قوله** ترکیب جواب سوال **هوان**
 دخول کلمۃ فی علی قولہ یزید بقاء الخ غیر جائز لانہ حرف جارید خل علی الاسم ما بعد مرکب ہہنا
 لا اسم مفرد اجاب بقولہ ترکیب **قوله** فی ذہب الخ جواب سوال **هوان** الاصل ان یکون المشار الیہ ثم
 علۃ لما بعد وہہنا غیر متصولات وجوب الرفع فی العمر لیس باعتبار ذلک بل باعتبار امر اخر اجاب
 بقولہ فی ذہب الرفع فیہ لیس الا باعتبار ذلک **قوله** لما کان الخ اشارۃ الی ان قولہ انما جازا الذی
 جواب عن سوال **المقدّم** **قوله** الذی یطیر صلتہ ثم الموصوفہ الصلتہ فی محل الرفع مبتدأ وقولہ الذی باب
 خبرہ قولہ فی غضب فعلم مضارع معلوم وزید فاعلہ **قوله** فاء لہا نسبتہ الخ فیلہ شارة الی ان اضافۃ
 الفاء الی السببۃ لادنی ملا بستہ یعنی ان قولہ لانہا فاء السببۃ فی اربع ترجحات الاول انہ لیس
 للعطف بل معناہا السببۃ فقط والثانی ان معناہا السببۃ مع العطف والثالث ان معناہا
 هو العطف لکن یفہم منها سببۃ الاول والثانی والرابع ان الضمیر فیہ مقدّم **قوله** ویکن وانما
 غیر الاسلوب اشارۃ الی ضعف ہذا التوجیہ لان لفظ الطیر ان لیس بمفہوم منها السببۃ قال
 واذ اعطف فی ہذا العبادة الفعل مستلّا الی مصدّر اعنی بالعطف **قوله** اذ او وقع جواب سوال
هوان اسناد قولہ اذ اعطف الی مصدّر غیر جائز لعلّ الفائدۃ اجاب بقولہ ای اذ او وقع مثله
 ان الفعل لاذ اسند الی مصدّر ہیکون بمعنی او وقع وواحد **قوله** بناء الخ جواب سوال **هوان** اعطف
 الاسمین قولہ فی الدار زید الخ عمر لیس بواقع علی العالمین بل علی معمولیہما فخر کیف یصح جعل کلمۃ
 علی فی قولہ اذ اعطف علی الخ صلتہ للعطف اجاب بقولہ بناء حاصلہ ان کلمۃ علی بنائتہ والمضارع
 اعنی بہ الوجود فضلاً المعنی واذ اعطف علی معمولین بناء علی وجود العالمین **قوله** قال بعض الخ جواب
 ثان **قوله** ذکر الشارحین الخ جواب ثالث **قوله** ما کل سوداء الخ ترکیبہ ہکذا ما متاہلۃ بلیس اسم
 وخبری طلبہ کل اسم او ست ثمرۃ خبر او ست باز کل مضارع سوای مضارع الیہ او عاطفہ بیضا معطوف ست بر سوداء وعامل
 او لفظ کل ست وشحمۃ معطوف ست بر ثمرۃ وعامل او لفظ ما ست **قوله** اکل الامرء تحسین امرء ونار
 توقد باللیل ناراً تحسین فعل از افعال قلوب مفعول یطلبہ یک لفظ کل ست دویم لفظ امرء ست باز کل مضاف
 امرء مضارع الیہ او حرف عاطفہ نار معطوف ست بر امرء وعامل جارا ولفظ کل ست ونار معطوف ست بر امرء
 وعامل ناصبہ او تحسین **قوله** فہذا وایکان الخ جواب سوال **هوان** بین قولہ واذ اعطف الخ
 وین قولہ لم یجوز تناقض لان المفہوم من الاول جواز العطف علی معمولیہما والثانی صریح فی
 عد ما اجاب بقولہ فہذا وانکان بحسب الظاہر حاصلہ ان المراد من الاول ہوا الجواز بحسب
 الصوۃ ومن الثانی عد بحسب الحقیقۃ فحسب لا تناقض **قوله** ولا یؤل جواب سوال **هوان** یمکن
 ان یکون الفراء اقصر الامثلۃ الوادۃ علیہا علی صوۃ السماع من العرب کما ہومذ ہب الجھوا واول
 الامثلۃ الوادۃ علیہا کما ہومذ ہب سیو فعل ہذا یوافق الفراء امامہ الجھوا ومع سببوا والاصو

الاعراب البناء من احوال انفسہ

تیس لک لک فاجاب بقولہ لا یؤل الخ ولا یؤل الاصل کما یؤل ہا سببوا

قوله علیہا ای علی القاعد **قوله** فی الدار ذید الخ فزید مبتدأ فی الدار خبر مقدم علیہ علیہ دار لفظ فی ست وعامل در زید معنوی است وہم جنین حال در معطوف **قوله** یعنی الانی صوة الخ جواب سوال وهو ان التخصیص طلب فاجاب بقوله یعنی الخ **قوله** بل یجملها الخ جواب سوال هو ان ذال المرید العطف بحسب الحقيقة فلم ورد العرب ما كل سودا ثمرة اه فاجاب بقوله بل یجملها الخ والمولد مجن ف المضاف حد العامل اما كل سوامة وكل بیضا شجرة وفي الدار ذید وفي الحجرة عمر **قوله** علی حذف المضاف اعنی به الصاحب فصاد تقدیر صاحب الحجرة عمر **قوله** علی اعابہ اعلى اعراب نفسه عنی به الجوان كان الاصل فی الرفع لان كل شیء اذا وقع فی موقع الغیر فله حکم الغیر **قوله** بجر الاخوة مع ان المضاف عنی به العرض محذوف **قوله** كما اذا جاء الخ جواب لما قبل ان الاخوة مقدر بالنصب ایض فی لا یطابق المثال بالمثل حاصل الجواب ان هذا المثال مبني علی قرأة من قرأ بالجر **قوله** آحالة شأنه جواب سوال وهو ان الامر فی اللغة فرمودن كارے وفي الاصطلاح صیغرة یطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب هذا المعنی لا یتقیان هنا اجاب بقوله ای حاله وشأنه **قوله** عند السامع جواب سوال وهو ان امر المتبع مراد ههنا التكم قطعاً فحينئذ لا حاجة الى التاكيد اجاب بقوله عند السامع **قوله** یعنی یجعل حاله جواب سوال وهو ان قوله یقریر ما خوذ من التقرير والتقرير عبادة عما یتصو فی القلب یتظهر باللسان وهما الیسا یمتصوین للتاكيد اجاب بما ترى حاصله ان المراد من التقرير التثبت لا غیر فحينئذ لا یرد **قوله** فی النسبة اه فان قيل ان امر المتبع لیس الا النسبة او الشمول فحينئذ یلزم ظ فیه الشئ لنفسه قلنا ان فی معنی من البیان **قوله** تکریر المنسوبة لفظاً الخ حق یدفع توهم السامع من انه یمکن انه من بعض متعلقاته كالغلام وغيره **قوله** افادتها جواب سوال هو ان الصفة قد تفید التوضیح والتخصیص وهما من احوال المتبع وشأنه اجاب بما ترے **قوله** ای منسوب الخ فی اشارة الى ان الیاء فی قوله لفظی ومعنوی للنسبة **قوله** كخصوا الخ اشارة الى بیان وجه التسمیة **قوله** من جواب سوال وهو ان قوله فاللفظ مبتدأ وقوله تکریر اللفظ اول خبره وحمل هذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانه من قبیل حمل الخاص علی العام لان اللفظ یتناول العامل اللفظ والاضافة اللفظیة ایضاً اجاب بقوله من **قوله** ای مکرر الخ جواب سوال هو ان التکریر صفة محضة واللفظ ذات وحمل الصفة علی الذات غیر جائز وایضاً ان التکریر صفة المتکلم التاكيد صفة اللفظ فیلزم حمل المباش علی المباش وایضاً لا یطابق المثال بالمثل لان زید نحو جاء فی زید زید مکرر لا تکریر اجاب بقوله ای مکرر حاصله ان التکریر مصدک مبني للمفعول مؤله به **قوله** وحکمها الخ جواب سوال وهو ان مثل ضربت انت و ضربنا انا لیس من قسمی التاكيد اللفظی والمعنوی مع انه تاكيد فاجاب بقوله وحکمها حاصله ان منک فی اللفظ لکن من غیر لفظ الا ولا للضرورة كما یعلم من قول الشاعر وهو ان فی حکم تکریر اللفظ **قوله** التکریر مطلقاً جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ویجری راجع الى التاكيد

الاصطلاحی فحیث یکن بینہ بین قولہ فی الالفاظ کلہا منافاة لان التاکید الاصطلاحی قسم من
الاسم قولہ فی الالفاظ کلہا یتناول الالفاظ الخرف ایضاً اجاب بالجوابین الاول بقولہ ای التکریر
مطلقاً والثانی بقولہ ولا یجد **قولہ** ویکن المقصود الخ جواب سوالہ ہوانہ لما کان الالفاظ
مختصاً بالاسم فحیث لا حاجة الی ذکر کلمۃ الالفاظ اجاب بآثر **قولہ** التاکید فیہ اشادة
الی ان المعنوی صفة الموضوع المحذوف **قولہ** فی حال الافراد واما فی حال ذکرہا بعد اجمع فمعنا
معنا **قولہ** ویکن استنباط ای استخراج مناسبات الخ جواب سوالہ ہوانہ لما کان هذا الالفاظ
منقولة عن المعنی الاصلی الی المعنی التاکید فحیث لا بد من المناسبات بینہما فاجاب بآثر **قولہ** با
لتام الصادق ای بالن کر الصواب اما التام فلان العموم ہوتا م الامفراد والاجزاء واما السیلان
فلانہ یستلزام الانبساط والشمول العام منبسط وشامل اما الروض فلانہ تمام الشرب وقد عرفت
ان العموم ہوا التام واما الطول فلانہ امتداد والعام امتداد وجودی ۱۲ علیہ الغفور **قولہ**
ای یقعان فسره بر اشادة الی ان لقولہ یعان معنی اخر غیر مراد ہنا اعنی بر العمولان معنی
العمولان فی اصطلاح الأصولیین ما یستظم جمعاً من الافراد وهذا المعنی غیر مراد ہنا فلان
فسر بقولہ ای یقعان **قولہ** افراد وتثنیۃ الخ جواب سوالہ وھوان اختلاف الصیغۃ
لم یوجد فی نفسہ ونفسہا الخ کما ترے فکیف یصح قولہ باختلاف صیغتها فاجاب بقولہ
افراد وتثنیۃ حاصلہ ان المراد بالاختلاف ہو فی الافراد والتثنیۃ **قولہ** بایراد الخ وهذا
اصل فی کل تثنیۃ مضافۃ الی ضمیر التثنیۃ لکراہتہ اجتماع التثنیۃ مع کمال اتصالہا لفظاً ومعنی
فیقال بفساد نید عمر ولا یقال بفسادہا بل بنفسہا ۱۳ عصام **قولہ** لما سمی النفس الخ جواب سوالہ
وھوان تسمیۃ عنیدہ ونفسہ بالاولین وتسمیۃ کلاہما بالثانی غیر صحیح کما ھو الظاہر فاجاب
بقولہ لما سمی الخ **قولہ** ولا حاجة الخ جواب سوالہ ہوانہ لا بد فی المتن من ذکر الایراد ایضاً کما
اشار الیہ الشارح الھنک لانہ جاز ان یؤکد ذوا افراد ایضاً فانہ یصح تاکید الانسان بہما وتقدير
الجواب ان الکلی اذا اخذ افرادہ مجتمعة ای من حیث انها مجتمعة فیکون الافراد من ہذہ
الجنسۃ کلا فکل واحد منہما اجزاء لہ فقولہ ذوا اجزاء یشتمل کلاہما ۱۴ علیہ الرحمن **قولہ** ولم یصر
اجزاء الخ تفسیر لقولہ مجتمعة **قولہ** ای اذا ارید الخ جواب سوالہ ہوان قولہ اذا اکد شرط
وقولہ اکد الخ جزاء والاصل ان یکون الشرط مقدماً علی الجزاء فہنا متأخر لان التاکید بہما
متأخر عن التاکید بہما اجاب بقولہ ای اذا ارید الخ حاصلہ ان المراد بقولہ اذا اکد الخ ادادة
التاکید لا شک ان ادادة التاکید بہما مقدماً بادادة التاکید بہ **قولہ** بالفاعل لا نہ لا یعلم ان النفس
فاعل لا کر منی او تاکید لضمیرہ الراجع الی ذید **قولہ** لان کلا واجبعین الخ جواب سوالہ وھوان
الاتباس فی نحو کلہم فی بعض الصور موجوب ایضاً کما فی قولہ العبد اُشترے کل فانہ لا یعلم حالہ نہ مفعول
مال مسم فاعلہ لقولہ اُشترے او تاکید لضمیرہ فینبغ ان یکون البعض الآخر قیاساً علیہ ایضاً

عہد الیٰہی
کلیں
بکشت الیٰہی

اجاب بقولہ لان کلا حاصلہ ان قریبہما الیٰ العامل قلیل کافی ذلک المثال واما بالعکس فکثیر الالبتا
انما یكون علی تقدیر قریب الیہ فلا یقاس الکثیر علی القلیل بخلاف النفس العین فانہما بالعکس **قوله**
یعنی تستعمل الخ جواب سوالہ وان اجمع تابع شئی اخر باعتبار انہ تأکید لہ فکیف یكون اکتع واخوانہ
اتباع لہ اجاب بقولہ یعنی تستعمل الخ حاصلہ ان المراد بالاتباع الاستعمال یعنی ان ہذا الکلمات
تذکر بعد **قوله** ادل منها باعتبار ان ہذا الکلمات الثلث لا معنی لہا فی حال الافراد واما
فی حال الاختصاص فمعناہا معنایہا او باعتبار انہا منقولہ عن المعنی الاصلی الی التاکید اعنی بہ
الجمعیۃ **قوله** ای تفصیل للنسبۃ الیہ جواب سوالہ وہوانہ لہا کان البدل مقصودا بما نسب الی
المتبوع فحینئذ صاد ذکرہ بعد ذکر ما نسب الی المتبوع لغوا فی نحو جاء فی زید اخو لہ او غیرہ اجاب
بقولہ ای تفصیل الخ حاصلہ ان قولہ مقصود صفتہ للتابع لا باعتبار حالہ بل باعتبار متعلقہ
فصادق المعنی ای تفصیل النسبۃ الیہ بنسبۃ ما نسب الی المتبوع والنسبۃ الی التابع غیرہ فی کس فحی لا یرد
قوله الا تكون الی قولہ ابتداء الخ جواب سوالہ وہوانہ ینقص علی المعطوف ببیل فانہ من قبیل
ما ذکرتمہ مع انہ لیس ببیل لا اجاب بقولہ ای لا تكون النسبۃ الی المتبوع مضمونۃ ابتداء والمعطوف
بیل مقصودا بالنسبۃ ابتداء وان عرضت ثانیاً **قوله** بل تكون الخ جواب سوالہ وہوانہ لہا کان الامر
کذلک فحی لا حاجۃ الی ذکر المتبوع فلجاب بقولہ بل تكون النسبۃ الیہ توطیۃ وتہمیداً للنسبۃ الی التابع
واما طریق التوطیۃ والتہمید فهو عبارة عن تکرار الاسناد او لا الی المتبوع وثانیاً الی التابع
فلذلک لہ زید کر البیل او لا **قوله** سواء کان الخ جواب سوالہ وہوانہ المتبادر من ما نسب الیہ هو
المستلزم لہ فحی ینتقص علی خالک فی نحو ضربت زیداً خالک فانہ بدلی من زید مع ان الضرب لیس بمسند الی
زید بل الی تاء الضمیر اجاب بقولہ سواء کان الخ **قوله** بل فعل فاعلہ عنہ واعنی بہ ای فکرو حد الفاعل
وان کان غیر جائز لکن ہذا شاذ **قوله** فان النسبۃ الماخوذة فی الحال الخ جواب سوالہ وہوانہ البدل
عبارة عما یكون مقصوداً بعین ما نسب الی المتبوع وھذا لیس کذلک اجاب بما تری **قوله** یمکن
الخ جواب سوالہ وہوانہ علی ہذا یلزم اقویۃ النقیض للنقیض کما تری اجاب بقولہ یمکن ان یقصد
بنسبۃ الی شئی نفیاً بنسبۃ الی شئی اخر اثباتاً لان کون الضدیۃ علاقۃ ذہنیۃ ہما قولہ ادبقر الخ
جواب سوالہ وہوانہ البدل منقسم الی ثلاث اقسام الاول ادبقر لا غیر فینجی ان ینکر ادوات الحصر وایضاً
ان قولہ ہو مبتدأ وکلو واحد ما بعد خبرہ وحمل ہذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانہ من قبیل حمل
الخاص علی العام لان الضمیر اجمع الی البدل ومطلق البدل عام یمصدق علی کلو واحد من الادبقر اجاب
عنہما بقولہ ادبقر حاصل الاول ظاہر واما الثانی فلان الخبر هو المجموع لا کلو واحد منہما **قوله**
یعنی متعذر الخ جواب سوالہ وہوانہ مدلول زید فی نحو جاء فی زید اخو لہ هو حیوان ناطق
مع ہذا الشخص مدلول اخر ہو ذات من لہ الاخوة فکیف یكون مدلولہ مدلول اول والا اجاب
بما تری **قوله** فی جوابہ انی جواب الرضی **قوله** انہم انما **قوله** انہ المبدل منہ قال

ليس مقصود بالنسبة اصلا بل المقصود الاصل هو البذل فحينئذ ثبت الفرق بينهما قوله مبالغه
 في الاسناد تفسير لقوله توطية قوله وحج يكون التوضيح الخ جواب سوال وهو ان كونه بدلا لا
 ينافي كونه عطف البيان ايضا لانه موضح فحينئذ لا فرق بينهما اجاب بما ترى قوله ملا يست
 اي مناسبة قوله بحيث الخ جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضرب زيد حمارا وايضا ينقض
 على ضرب زيد غلامه فان المالكية والمملوكية بين زيد حمارا وايضا بين زيد غلام موجود مع انه ليس
 بيد الاشتمال اجاب بما ترى قوله تكون تلك الملازمة الخ جواب سوال وهو انه ينقض على
 فلكه في نحو نظرت الى القمر فلكه فانه بدلا لا اشتراك مع انه ليس بغيرها اي بغير الكلية والجزئية
 كما ترى اجاب بما ترى قوله ويمكن يعنى في هذا المثال وان كان مناقشة لكن يمكن رد المثال
 الآخر الذي يكون خاليا عن المناقشة قوله وانما لم يجعل البذل الخ جواب سوال وهو انه
 لم يجعل هذا القسم قسما خاصا ولم يسم ببذل الكلمن البعض اجاب بقوله انما لم يجعل
 الخ حاصله اننا لانسلم ولا ان بذل الكلمن البعض موجب بل مجرد فرض ان نسلم انه واقع كما في هذا
 المثالين فقول المصنف في بيان الكليات والاكثريات هذان المثالان ليسا منهما قوله فان هذا
 الامثلة جواب سوال وهو اننا لانسلم انه غير واقع في كلامهم لان نحو نظرت الى القمر فلكه مسموع
 من العرب اجاب بقوله فان هذا الامثلة مصنوعة حاصله انها ليست بمسموعة منهم بل هي مصنوعة
 من عند نفسه قوله ويكونان معرفتين بيان قاعدة اخرى في البذل قوله مبدلة فيراشاد
 الى ان قوله من معرفة ظرف مستقر مع المتعلق صفة لقوله نكرة قوله واجب الخ جواب
 سوال وهو ان قوله اذا كان الخ شرط وقوله فالنعت جزاء وجوابه غير جائز لانه مفرد الاصل في ان
 يكون مركبة اجاب بقوله ان حاصله ان قوله فالنعت مبتدأ وخبره عن واغنى به اجب قوله
 من كل وجه لانه ما قيل ان نقصانه بعلة لنعت موجود ايضا باعتبار ان هناك نكرة مخصصة
 اجاب بقوله من كل وجه قوله كالجواب ايضا صيرجيرة عن نقصان النكرة قوله مع كون مدليهما
 واحدا جواب سوال وهو ان تلك العلة موجودة في بدلا البعض الاشتراك الغلط ايضا فينبغي
 ان لا يجوز ابداله في تلك الثلاثة ايضا اجاب بقوله مع كون الخ حاصله ان تلك العلة جزء الى ليل
 وتامة بقوله وكون مدليهما واحدا قوله ولا يلزم عن ذلك الخ جواب سوال وهو انه ينقض
 على عمر في نحو جاءني سيوي عمر فانه عطف بيان مع انه ليس بموضح لم يتوقع ان سيوي اوضح
 واشهر منه اجاب بقوله ولا يلزم الخ قالوا اقسام بالله الخ اقسام فعل ما ضمه معلوم باجادة الله مجرور
 تعلق بغيره با قسم ابو حفص فاعل ست باز ابو مصنف حفص مضاف اليه ست عمر عطف بيان والحفص با
 الضاد المعجمة اسم الاسد يعنى ابو الاسد في الشجاعة والسهمته والغيرة وبالضاد المهملة اسم بنت
 عمر قوله وبريغى زخمى برشت قوله عجفاء يعنى لا غرقوله نقباء يعنى سؤا قوله البطحاء
 الوادى قوله جعل يقولاي شرع ذلك الاعراب الشعر قوله ما مسها الخ مانا فيه اما اتصال الناقه

مبنى الاصل ليس بموقوف عليه بل موقوف على ماهية المبنى المطلق وماهيته على ثلاثة اقسام احدها
 كون اخر الكلمة على وجه مخصوص لا يتغير بتغير ما والثاني ما لا يتغير اخره بدخول العوامل والثالث
 ما يكون حركة وسكونه لا بالعوامل مثالا الحركة نحو ضرب ومثالا السكون نحو من الى قوله
 اسم جواب سوال هو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فضمير الفصل بينهما لازم لئلا يلتبس الخبر
 بالصفة وهما كذلك اما كون المبتدأ معرفة فظاهرا اما كون الخبر معرفة فمضمرة فلكون ما موصولة اجاب
 بقوله اسم الى اخره يعنى ان كلمة ما موصولة لا موصولة او تحوير السؤال هكذا ان هذا المحل ليس
 بما نه لان دخل فيه المضارع لانه ايضا مناسب لمبنى الاصل هو الماضى لا اشتقاق منه لانه عباد عن تناسل
 بين اللفظين فى اللفظ والمعنى فاجاب بما تراه قوله مبنى الاصل ما قيل ان المبنى الاصل اخصى من
 المبنى والتعريف بالاخصى غير جائز عند لقوم قد فوع لان مفهوم مبنى الاصل هو الماضى الامر و
 الحرف فيه شارة الى الرد على بعض النحاة حيث قالوا ان الجملة ايضا مبنية فم الشارح عليهم بقوله هو
 الحرف الخ ووجه الرد ما مر فى بحث العرب فلا تغفل عنها فاحاصل ان المبنى هو الذى ناسب الماضى الامر
 بغير اللام والحرف او مجموع على مذهب المتقدمين فانهم جوزوا تعريف الشئ بالاعتم على الاخصى قوله
 وهو الحرف الخ فهذا اتفاقى واما الجملة من حيث هى جملة مع قطع النظر عن الاجزاء ففيها اختلاف
 فعند البعض هى مبنى الاصل ايضا لان المراد بالمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع
 فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا لى الجملة بنفسها كذلك عند البعض ليست بمبنى الاصل لان العرب
 والمبنى صفتان للاسم الاسم مفرد باعتبار انه قسم من الكلمة والجملة مركبة وايضا انها تكسب
 اعرابا من العرب لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنى الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو
 مبنى الاصل كالحرف مثلا لا يكون باعرابا بالالفاظ ولا تقديرا ولا محلا فخرجت عن كونها مبنى
 الاصل ولم تخرج عن شبيهها بالمبنى الاصل بل هى مبنية قوية بالنسبة اليها من المبنية اقل قسما
 مناسبة بالاضافة اليها وجوب البناء كما اذا اضيف الاسم الى اذ وحيت المضافان
 الى الجملة وجواز البناء كالنوم والليلة والوقت ذوا كحيتين قوله والمراد بالمشاهدة المنفية
 الخ جواب سوالين الاول ان العرب مقابل للمبنى فى العرب قال لم يشبه وهنا قال ما ناسب
 مع ان فى احد المتقابلين اذا اعتبر القيد وجودا ففى الاخر يعتبر عدمها كحصول التقابل
 بوجه اكمل والثانى ان المقابلة بينهما غير جائز لان الاصل فى المتقابلين ان لا يجتمعان ابدا
 وهما ليس كذلك نحو اين زيد فاجاب بقوله المراد بالمشاهدة الخ قوله ولقد فصلت
 المفصل الخ جواب سوال هو ان المراد بقوله ما ناسب الخ لا يخلو اما ان يكون المراد المناسبة
 المطلقة او القوى او المؤثر فى البناء فعلى الاول يلزم ان يجعل كل فرد من افراد العرب من
 قبيل المبنى لان كل واحد من افراد مشابه بالمبنى فى كونها كلمة ولفظا وصوتا وعلى الثانى
 يلزم الجهالة فى التعريف لان القوة من الامور الاضافية لا يعلم حالها وعلى الثالث

یلا الذل لان جهالة ليس الا باعتبار جهالة المبني جهالة المبني باعتبار جهالة البناء فصار ذكره
 ذكر البناء وتعريفه ليس في الحقيقة لا تعريف البناء فصار البناء ما خذ في تعريف البناء اجاب
 بقوله لقد فصل الخ حاصله ان ما ذكرت ليس مراد ههنا بل المراد هو ما ذكر صاحب المفصل
 حاصله الجواب ان المراد بالمناسبة ههنا شق اخر هي المناسبة المتبصرة المفصلة عند صاحب المفصل
 قيل ان ارادة المناسبة المتبصرة بالتفصيل المذكور من لفظ تناسب غاية الخفاء اللهم الا ان يقال
 المناسبة الواقعة في هذا المقام يراد بها تلك المناسبة فخرج فهم فلا خفاء فيها **عبارته قوله**
 اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل كالمهنة ومثالا الاسم كمن فان كل واحد منها يقتضيه صك الكلا
 كذا في لينة **قوله** او شبهه عطف على تضمن كذا في عبد الرحمن وكذا قوله او وقوعه ما بعد
 ايضا **قوله** كالمهمات والمراد بها الموصولات واسماء الاشارات فانها يشبهان بالحرف في الاحتياج
 لان الموصولات يحتاج في التعيين الى الصلة واسماء الاشارات يحتاج في التعيين الى الاشارة
 الحسية او الى ذكر الصفة نحو هذا الرجل فانه صفة هذا والحرف يحتاج الى ذكر المتعلق في الدلالة
 على المعنى **قوله** كجاء فانه مشابه بئذ في الون **قوله** واضافته اليه كخ والضمير اليه راجع الى ما
 لا الى مبني الاصل لان اذ في يومئذ ليس بمبني الاصل بل هو اسم مشابه باعتبار انه مضاف الى الجملة اعني
 بها كان كذا والمثل الى الجملة ليس في الحقيقة مضاف اليها بل الى مضمونها ومضمونها غير مذكور
 فخرج شبه بالحرف او باعتبار ان الجملة بمن الاصل عند البعض كيو مئذ فلفظ اليوم مبني اعتبارا انه مضاف
 الى مبني الاصل بواسطة اذ والمراد من الاضافة اعم بان تكون بواسطة او بغير واسطة فيكون الضمير
 فاليه يترك القدر راجعا الى مبني الاصل **قوله** مع غيره الخ جواب سواله هو انه ينقض على
 زيد في نحو جاء في زيد فانه غير مركب باعتبار ان جزءه لا يد على جزء معناه مع انه ليس بمبني
 بل هو معرب اجاب بقوله مع غيره حاصله ان المركب على نوعين مركب بمعنى مجموع المضمومين و
 مركب بمعنى المضموم الى شئ اخر والمراد ههنا هو الثاني لا الاول **قوله** على وجه يتحقق الخ جواب
 سواله هو ان هذا التعريف ليس بجامع لافراده حيث لم يصد على غلام في نحو غلام زيد فانه
 مبني مع انه وقع مركبا مع زيد فاجاب بقوله على وجه الخ حاصله ان المراد بقوله او وقع غير مركب
 هو المركب الذي لا يتحقق معه عامله فيكون له فردان احدهما لا يكون مركبا اصلا كالاسماء
 العددية او كان مركبا لكن لا يكون معه عامله كالغلام في نحو غلام زيد **قوله** ولما كان الخ جواب
 سواله هو ان كلمة او في قوله او وقع غير مركب لا احد الامرين فخرج ينقض على ذلك فانه مبني مع انه
 ليس بمبني باحد الامرين بل بمجموع الامرين يعني انه اجتمع فيه المناسبة عند التركيب فينبغي ان
 لا يصير مبني اجاب بقوله ولما كان المبني الخ والجواب الاصل عن هذا السؤال هو قوله فكلما او ههنا
 لمنع الجمع ولا انفصال الحقيقة لكن كذا قوله لما كان المبني قبل الجواب لدفع سوال السائل كانه سئل
 ان كلمة او مشترك بين الامور الثلاثة فما تخرج منع الخلو على غيره وحاصل دفع سواله دليل

ترجیحہ ہوا اعتبار الامرین فی المعرب یعنی ان المعرب انما یصیر معربا اذا وجد فی الامرین اما اذا انتقیا
او انتقے احد ہما فلیس لك بمعرب بل ہو مبني وهذا لا یتصوّر الا بجعل كلمه لمنع الخلق **قوله**
اما بانتقاء ہما نحو **قوله** او بانتقاء احد ہما اما بانتقاء التركيب نحو زيد واما بانتقاء عدم
المشابهة نحو قام هؤلاء **قوله** واما اختلف الخ جواب سوال **قوله** ان المبني مقابل للمعرب
والمصبر قل فی المعرب لفظ المركب علی ما لم یشبہ فلم یجعل ہما بالعکس جاب بما تری **قوله** ایتاذا
ای اختیار اقال القاب الخ واما لم یقل انواعہ کما قال فی المعرب حیث قال واما انواعہ فاع الخ لان نوع
الشئ ما یكون اخص مطلقا عنہ مندرجہ تحتہ کالانسان تحت الحيوان کلو احد من الصنف الکبر
والفتح لیس باخص مطلقا من المبني ولا مندرجہ تحتہ بل مندرجہ تحتہ ہوا الافراد نحو هؤلاء و
هذا وزید غیرہا **قوله** من حیث حرکات او اخرہ الخ جواب سوال و ہوا ان لقب الشئ ہو علمہ
و علم الشئ یكون محمولاً علیہ و کلو احد من الصنف وغیرہ لا یصح حملہ علی المبني اجاب بقولہ
من حیث الخ حاصلہ انہ القاب لحرکات او اخرہ و سکنا تہا لالکاتہ کما ہوا المتبادر من قولہ القاب
فانہ لا یقال المبني الصنف والفتح والکسر بل المضموم والمفتوح والمکسور ولا مطلقا لان یاذیلان
ویا زیدون ویارجلان مبني علی الالف والواو والیاء ولا یقال لہذا الحروف ضم وفتح و
کسر فخر لا یرد **قوله** والمراد ان الحركات جواب سوال و ہوا ان الالقاب مضائقہ الی ضمیر
المبني و ہذا الاضافة تفکید للتخصیص فیفہم منہ ان التعلیل بالصنف والفتح والکسر مختص با
لحرکات البنائیة والامر لیس کذلک لانہ کما یعبّر بہا عن الحركات البنائیة کذلک یعبّر بہا
عن الحركات الاعرابیة ایضاً کما قال المصنف فی صد کتاب حیث قال بالصنف ردفعاً الخ اجاب بقولہ
والمراد الخ حاصلہ ان الاختصاص ہنا لیس من ہذا الجہت بل من جہتہ اخر یعنی ان التعلیل عن
الحركات البنائیة مختص بہا **قوله** واثرو الخ جواب سوال **قوله** ان حکم بالفارسیۃ فرمودن کارہ و ہوا
یتصوّر من ذوات الروج والعقول والمبني لیس کذلک فاضافۃ الیہ لیس بصحیح فاجاب الشارح عنہ
بان حکم ہنا بمعنی الاصطلاحی ہوا الاثر و تقدیرا لسوال ہکذا ان حکم جاء بثلثہ معان
الاول ہو خطاب اللہ تعالیٰ یتعلق علی احوال المکلفین من حیث الاقتضاء والتخیر الثاني ہو
اسناد اموالی اخری احبابا و سلبا والثالث ہوا الاثر المترتب کما یقہ ہذا حکم الدار ہوا ثہا فالحکم
ہنا بائی معنی من ہذا الثلثہ فاجاب عنہ بانہ بالمعنی الثالث و ہوا الاثر لان عدم الاختلاف
ہوا اثر البنی **قوله** المترتب الخ جواب سوال و ہوا ان اثر الشئ یكون حاصلًا منہ کما ان الضوء اثر
الشمس ہو حاصل منہ غیر ذلک و عدل اختلاف الآخر لیس بحاصل من المبني بل حصل بسبب
ان لہ مناسبتہ بمبني الاصل فلا یصح اضافۃ الیہ اجاب بقولہ المترتب وحاصلہ ان اضافۃ الحکم
الیہ باعتبار ادنی ملاستہ ہوا ان ہذا الاختلاف لا یكون مرتباً الالیہ فکانہ حصل منہ
قوله علی بناء الخ جواب سوال **قوله** ان حکم لا یترب الا علی العلة والمبني لیس بعلة

ليس بعلّة لعدا اختلاف الأخر فكيف يترتب ذلك المحكم عليه فاجلب الشارح عنه بقوله على بناء ولا
 شك ان بناء علة له قوله واثرة المتب في شهادة الى ان المراد بالمحكم منها هو الاثر المترتب عليه غير
قوله لا مطلقا الخ فيه اشارة الى ان قوله لا اختلاف العوا لا قيد احترازي يعني ان احوال المبني قد
 يختلف لا اختلاف العوا مل بل بالقياس نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد فان مبني معانها ^{خلف}
 اخره من حيث الكسر الفتح والسكون واما فتحة فبا اعتبار ان الهنزة في الرجل مفتوحة نقلت حركتها
 الى النون واما كسره فبا اعتبار ان الهنزة في امرئ مكسورة نقلت حركتها اليه اما سكونه فبا اعتبار انه
 اصله فان قيل ان المختلف في هذا الامثلة هو اخر كلمة من وهي مبني الاصل مع ان المعروف خاص
 وهو الاسم المبني فحينئذ لا تصير الامثلة موافقة للمثل قلنا لا نسلم ان المعروف مخصوص با
 الاسم المبني لانه ذكر فيما سبق ان مبني الاصل داخل في قوله او وقع غير مركب ان لم يدخل في
 قوله ما ناسب مبني الاصل على ان هذا مناقشة في المثال هي ليست من داب المناظرين لانه يصلح
 ان يكون لامثال اخر نحو هؤلاء القائلين فان قيل ان اخر الاسماء المعددة يختلف باختلاف العوا
 مع انها مبنيات قلنا ان قيد الحثية مراد منها يعني لا يختلف اخره لا اختلاف العوا مل من
 حيث انه مبني اما اختلاف اخر الاسماء المعددة عند دخول العوا مل عليها من حيث انها معرفة
 فخر لا يريد **قوله** والتائيد جواب سوال وهو انه لا يصح ارجاع الضمير الموثق الى المذكور اجاب
 بقوله والتائيد باعتبار الخبر لان الضمير اذا دارجين المرجع والخبر فرعاية الخبر اول لان
 الخبر محل الفائدة دون المرجع ايضا ان الخبر داخل في الكلام دون المرجع **قوله** بالرفع جواب
 سوال وهو ان الاصوات معطوفة على الافعال فحينئذ صارت الاسماء مضافة اليها وهذا
 الاضافة غير جائزة لان الاصوات اصوات بنفسها وليس لها اسماء موضوعا اجاب بما ترى
 قبل ان الصوت ليس باسم لعدا الوضع فيه فكيف يدكر في الاسماء المبنية اجيب بانها ملحقة و
 التائيد بالاسماء لانها التجارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء في الحقيقة لعدا الوضع وما
 قبل ان الاول ان يقول الشارح هذا القول في قوله الموصولات فمدفوع لان الموصولات الكنايا
 والمركبات وان لم تكن اسماء الا ان اطلاق الاسماء عليها جائزة كذا في الزبدة وعبد الرحمن **قوله**
 بالاصوات الاتري ان غاق ونحو صوة لا اسم الصوت كذا في الزبدة **قوله** لان جميعها الخ قيل
 ليست بعض المركبات مبنية كجعليك بخلاف خمسة عشر فانه مبني وكذلك الكنايات لان
 بعضها معرب كفلان وفلانة وكذلك الموصولات كاتي واية اذا خذ فصدق صلها اقول
 ان اكثر الظروف معربة واقلمها مبنية فلهذا قال وبعض الظروف بخلاف غيرها فان اكثرها
 مبني اقلها معرب فعلا لكل عن المبنيات تغليب الاكثر على الاقل كذا فهم من الزبدة **قوله**
 فهذه ثمانية جواب سوال وهو ان حصر المبني في هذه الثمانية باطل لان المنادى المفرد المعرفة
 ليس بداخل في شيء منها وكذلك الاسماء المعددة واسم لا التي لف في الجنس وكذا كلمة

بجواب

من ومافانہما اذا كانتا موصولتين فہما داخلان فی الموصولات واذا كانتا للشرط لا يكونان داخلين
فی شئ منها اجاب بقوله فہن ثمانیۃ ابواب حاصلہ نہ لیس ہذا من قبیل حصر المبنی فی ہذا الثمانیۃ
بل من قبیل حصر ابوابہ فیہا یعنی ان ابواب المبنی ثمانیۃ لاذانک ولا ناقصۃ عنہا فی لا یرد قول المضمیر
انما قدم علی سائر المبنیات اذ لیس فی شئ منہ اعراب ولا نزاع فی بناءہ ولیس فیہ ایض فساد الالتباس
اولا نہ عرف المعارف علۃ بناء ہما منہ الاحتیاج الی حضور و تقدّم مکفی عنہ علیہ کذا فی عبد
الغفور **قوله** ما وضع ای اسم وضع فلا یرد القیض بکافی ذلک ولا تم الہکذا بخارجی فان
الاول موضوع للمخاطب الثاني للغائب مع انہما لیس بمضمیرین **قوله** من حیث انہ متکلم جواب
سوال ہوانہ ینقض علی لفظ زید اذا عبر بہ المسمی بہ عن نفسہ فانہ موضوع لذلک المسمی بہ
انہ لا یسمی بمضمیر اجاب بقوله من حیث انہ متکلم لفظ زید موضوع لذلک مطلقا سواء کان
متکلمہ او لا **قوله** یحکی عن نفسہ جواب سوال ہوانہ ینقض علی لفظ المتکلم فانہ موضوع للمتکلم
من حیث انہ متکلم مع انہ لا یسمی بمضمیر اجاب بقوله یحکی عن نفسہ حاصلہ ان المراد بمضمیر
المتکلم ہو ذاتہ اما وضع للمتکلم من حیث انہ یحکی عن نفسہ لفظ المتکلم موضوع لمفہوم یعنی ذاتہ من
لہ التکلم سواء یحکی عن نفسہ او لا وذلك لان الحاکی عن النفس هو الذات لا المفہوم **قوله**
من حیث انہ مخاطب جواب سوال و ہوانہ ینقض علی لفظ زید اذا عبر بہ المتکلم عن المخاطب
فانہ موضوع لہ ولا یسمی بمضمیر اجاب بقوله من حیث انہ حاصل الجواب مثلا ما مرنا فیہ ان المراد
بمضمیر المخاطب ما وضع لہ من حیث انہ یتوجہ الیہ الخطاب و لفظ زید لیس کذلک فانہ موضوع لہ
سواء یتوجہ الیہ الخطاب او لا **قوله** یتوجہ الیہ الخطاب الخ جواب سوال امثلا ما مرنا المتکلم **قوله** وقیل
الخ عن ذلک سوال **قوله** المراد بالمتکلم المراد بالمتکلم لذلک کو فی قولہ ما وضع للمتکلم من یتکلم
و وجہ ضعفہ ان تعریف ضمیر المتکلم لا یصل علی ضمیر المتکلم المستتر نحو اضرب نفسہ و کذا تعریف ضمیر
المخاطب لا یصل علی ضمیر المخاطب نحو اضرب و تضرب **قوله** ہذا القید ابقید من تکلمہ **قوله** ن
یعنی تقدّم ذکرہ او لا **قوله** اذا دلت علی جواب سوال ہوانہ ینقض علی زید فی نحو ضرب غلامہ زید فا
الضمیر غلامہ اجعل الی زید ہو لیس بمقتد ذکرہ لا لفظا ولا حکما کما قرأ اجاب بما ترے حاصلہ انہ داخل
فی اللفظ لکن التقدّم اللفظی اعم من ان یتحققا و تقدّم لہ من قبیل الثاني لان مرتبۃ الفاعل
التقدّم **قوله** فکانہ متقدّم الخ لان کل فعل مشتمل علی المصدّق **قوله** فی ضمیر الشان والقصر والفرق
بینہما ان الاول یجئ للبدن کو نحو ہو یب قائم والثانی للمؤنث نحو ہی مند قائمہ **قوله** لانا ذلک
الضمیر **قوله** ان یقید ذکرہ اذ کو المرجع **قوله** ابلغ لان التفسیر بعد الاجمال وقع فی الذہن **قوله**
الی الحد ای الحدیث **قوله** المعروف یعنی ان ضمیر زید نحو ضمیر زید غلامہ معلوم بین المتکلم والمخاطب فذلک
ہذا الحدیث و ایض معلومۃ بینہما فی الخارج فصارت کانہا

المراد بالمتکلم الخ
المراد بالمخاطب الخ
المراد بالمتکلم الخ
المراد بالمخاطب الخ
المراد بالمتکلم الخ
المراد بالمخاطب الخ

مذکورہ حکم والضمیر عائد الیہا **قولہ** بالنظر الی ما قبلہ جواب سوال ہواں ہذا لیس التقسیم المضمیر
وما بعد وهو قولہ مرفوع ومنصوب ومجوز ایضاً تقسیم لہ فحج صادر ذکر احد ہما مستند کا اجابہ بقولہ
بالنظر الخ حاصل ان مفاد احد ہما غیر عن الآخر لان هذا التقسیم بالنظر الی الکلمۃ المتقدمۃ
باعتبارہ متصل بہا ومنفصل عنہا وما بعد فبالنظر الی الاعراب یعنی یكون بناءً بالرفع والنصب
والجوز **قولہ** قسمان جواب سوال ہواں نہ سبب ان یذکر ادوات المحصر لان الضمیر لیس الی علی قسمن متصل
ومنفعہ فلا بد من اذات المحصر ایضاً نہ یلزم اجمال الخاص علی العام لان المضمیر عام کل واحد من المتصل
والمنفصل خاص اجابہ تدریجاً فی شارة الی ان ہنا تقسیم العطف علی الربط وهو مفید للمحصر ما
الی ادوات المحصر ایضاً ان الخبر هو مجموع المنفصل والمتصل ہو باعتبار الافراد عام فلا یلزم اجمال
الخاص علی العام **قولہ** متصل ومنفصل وانما قلنا المتصل فی التقسیم لانہ اصل باعتبارہ اخضر وضع
الضمائر لیس الی لا یجوز الاختصار قلنا المنفصل فی التعریف باعتبار ان مفہوم وجود کشف لشارفہ **قولہ**
غیر محتاج جواب سوال ہواں ہذا التعریف صادق علی المتصل لانہ مستقلاً یضرب باعتبارہ نہ قسم
من المضمیر ہو قسم من الاسم والاسم مستقلاً فیکون هو ایضاً مستقلاً اجابہ بقولہ غیر محتاج
حاصل ان المستقل علی نوعین احد ہما ان یكون غیر محتاج فی التلغظ الی کلمۃ اخرى والثانی ان
یکون الدالۃ علی المعنی غیر محتاج والمراد ہنا ہوا الاول **قولہ** ما انت منطلقا والعامل ہو کلمۃ ما
المشہر بلیس **قولہ** المحتاج الی عاملہ جواب سوال ہواں المتصل مستقلاً باعتبارہ نہ قسم من الاسم
اجابہ بقولہ المحتاج حاصل الجواب مثلاً ما **قولہ** باعتبار الاعراب جواب سوال کما مر **قولہ** بالنظر الی
ما قبلہ حاصل الجواب ان التقسیم الاول بالنظر الی ما قبلہ الثاني باعتبار الاعراب والثالث باعتبار
الذات **قولہ** اقسام جواب سوال مثلاً ما مر **قولہ** قسمان **قولہ** لقیامہ مقال الظاہر جواب سوال ہواں
تقسیم المضمیر الی المرفوع والمنصوب والمجوز غیر جائز لانہ مبني المرفوع وغیرہ معرب اجابہ بقولہ لقیامہ
حاصل ان الظاہر منقسم الی المرفوع وغیرہ فکذا ما یقوم مقامہ لکن الاعراب فی الظاہر لفظی
فی المضمیر محلی **قولہ** المرفوع والمنصوب جواب سوال ہواں لفظ الاولان عبارة من المتصل والمنفصل
فعلم ہذا یلزم تقسیم الشئ الی نفسہ ذلک باطل اجابہ بآثرہ حاصلہ ان ہنا تقسیم احد ہما
تقسیم الضمیر باعتبار الاتصاوالانفصا مع قطع النظر من العامل والثانی تقسیم المضمیر باعتبار
الاعراب والمراد ہنا الثاني لا الاول فلا ید **قولہ** کل واحد منهما جواب عن السؤالین الاول لانہ لا
مطابقتین المبتدأ والخبر لان لفظ الاولان تثنیۃ وکل واحد من المتصل والمنفصل مفرد والثانی
انہ یفہم منہ ان المتصل والمنفصل مجموعہما لا احد ہما والامر لیس لک حاصل الجواب ان لفظ الاولان
مؤاخذ واحد فحج لا ید **قولہ** الضمیر المجوز فی شارة الی ان اللام فی قولہ الثالث للعہد **قولہ**
النوع الخ فی شارة الی ان الاول صفة لوصف عنہ وذا عنہ بہ النوع **قولہ** یعنی المرفوع المتصل فی شارة
الی ان اللام فی قولہ الاول للعہد کذا الحال فی لفظ الثاني والثالث والرابع **قولہ** علی

صیغۃ المتکلم الواحد جواب الہوان المصروفی صد الکلیۃ ذکر فی غایۃ القلۃ لعل التناول
لا کرمت غیرہ اجاب بمارتے حاصلہ ان المراد بقرۃ صیغۃ المتکلم الواحد المعلوم فی تناول
غیرہ ایضاً قولہ علی صیغۃ المتکلم الواحد المجہول جواب سوال مثل ما مر انفا قولہ المتہین فیہ
اشادۃ الی ان الجار والمجرور فی قولہ الی ضربین ظرف مستقر مع المتعلق صیغۃ لضر وضربت
قولہ اولہا الخ جواب سوال ہوانہ یفہم من عبادۃ المصروفی قولہ ضربت وضربت الی ضربین
وضربتین ان مجموعہ ضربت وضربت معامتہیان الی ضربین وضربتین والامر لیس کن لک بل
الاول منتہی الی الاول والثانی الی الثانی اجاب بقولہ اولہا الی ضربین وثانیہا الی ضربین
حاصلہ ان عبادۃ المصروفی قد اولہا وثانیہا فلا یدر الاشکال قولہ علی صیغۃ جمع الغائبۃ
جواب سوال ہوانہ کیف یکون ضربت منتہیا علی ضربین مع ان ضربت عام لان المراد بہ صیغۃ
المتکلم الواحد المعلوم الماضی الثانی خاص انتہاء العام علی الخاص غیر متصو اجاب بمارتے
حاصلہ ان ضربین ایضاً عام لان المراد بہ صیغۃ جمع الغائبۃ المعلوم الماضی قولہ علی صیغۃ
جمع الغائبۃ جواب سوال مثل ما مر انفا قولہ وانما بک الخ اوردہ لدفع ما قبل ان سئل
المصنفین قد ذکر الغائب والغائبۃ علی المخاطب واخر ذکر المتکلم فلم خالف المصنف عنہم
فدفع بمارتے قولہ اجماع الخ قیل علیہ ان خلاف المبر ثابت لان الضمیر عندہ هو التاء
وان بمنزلۃ العباد لہا کیف یصح لفظ الاجماع الا ان یقال ان خلافہ غیر مضر للاجماع لان
المراد اجماع البصریین والمبرد من الکوفیین قولہ هو قسمان جواب سوال ہوانہ ما الوجه
للمصنف انہ ذکر المنصوب المتصل مثالین الاول ضربنی والثانی انتی للرفع المتصل ذکر مثالاً اولاً
وهو ضربت اجاب بقولہ هو قسمان الخ اما المرفوع المتصل فیصل بالفعل والاسم ایضاً لکنہ لم
ینکرہ اقتصاراً قولہ ضربنا فالنون ضمیر المنصوب المتصل اذا كانت الباء متحرکۃ وضمیر المرفوع
المتصل اذا كانت الباء ساکنۃ قولہ ضربک ضربکما الخ اعلم ان ضمیر المنصوب المتصل و
والمجرور المتصل متحلیان من حیث الصوۃ لکن الفرق بینہما من حیث الاتصال فالاول
یتصل بالفعل نحو ضربنی ضربنا وبالحرف ایضاً نحو انتی انتا الخ واما التانی فیتصل بالاسم نحو
ضاربی ضاربنا وغلامی غلامنا وبالحرف ایضاً نحو لانا لانا الخ لکن الاول یتصل بالحرف العام
والثانی بالحرف الخاص کما تر من المثالین قولہ اختلاف کثیرۃ فعند بعضہا هو المجمع وعند
بعضہا هو الیاء الثانیۃ وکلمۃ ایا بمنزلۃ العباد والمختار ان الضمیر ہوا یا والواحق للذات
علی المتکلم قولہ باقی الانواع الخمسۃ ای المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل قولہ علا ومناسبات المناسبات التي ذکرہا فی المراح الارواح من تخصیص
التاء للمتکلم الواحد النون للمتکلم مع الغیر الالف التثنیۃ الواو فی الجمع المذکور النون فی المؤنث
قولہ او فو فی الواحد قبل ہذا مستدل بعد قولہ او مشی او مجموعاً کما تری لکن ذلک وقع

سہو امن قلم الناس او انه ليس كثير من النسخ **قال** في الصفة مطلقا تذكري **قوله** مطلقا
 باعتبار تاويل الصفة بالوصف او نقول بان التايد اذا كان في لفظ الشئ ومعناه مل كر يصح
 ارجاع الضمير المذكور اليه كذا في عبد لغفوق **قوله** والعامل جواب سوال وهو ان العامل
 ههنا يتغير لا نه يقال جاءني ضاربان ورايت ضاربين وموت بضاربين اجاب بما ترمي
قوله حرف التثنية قال المولانا عصام الدين لما قال فيها فالاولى في العبادة ان يقول
 حرفان بصيغة التثنية اقول لما في قوله فيما بقوله اي الالف والواو فايراد قوله حرف
 بصيغة الواحد يكون بتاويل كل واحد كذا في عبد الرحمن **قوله** اے لا يجوز جواب سوال
 هو ان المنفصل فاعل لقوله ولا يسوع والاصل في الفعل ان يكون مسئلا الى الفاعل ههنا لا
 يصح اسناده الى الفاعل فهو المنفصل لان نسبة السوء تكون الى الاجسام والمنفصل لا يكون جسما
 لا نه يحسن الصلاحية وهي في الجواهر الضمير من قبيل الاعراض اجاب بقوله اي لا يجوز
قوله لا جاشئ الخ فيه اشادة الى ان المستثنى مفرغ **قوله** اي لا جاشئ الخ فيه اشادة الى ان اللام
 في قوله لتعذر الاجل **قوله** جرت على غير الخ واجزاء الشئ على الشئ عبادة عن كونه خبرا له
 او حال اعنه ووصفته **قوله** واذا وقع الالتباس الخ جواب سوال وهو ان قوله المص فيما
 بعد هو هند زيد ضاربة هي لا التباس فيه لان تانيث الضاربة تدل على انها صفة هند
 فلم انفصل في هذه الصوة اجاب بما ترمي **قوله** وانما قال اعراض حاصله ان كلمة من يستعمل
 في ذوى العقول خاصة المراد ههنا مطلق الشئ سواء كان من ذوى العقول وغيره فصاحب
 والاصل فيمن جهل امره استعمال كلمة ما **قوله** اقتضا اجاب عن ذلك الاعتراض يعني لما
 كان ذوى العقول صلا اقتصر عليها **قوله** اياك ضربت في الاصل ضربتك **قوله** وقعت
 خبرا فان قيل كيف يصح ان يقع ضاربة خبرا عن زيد فان الخبر اذا كان مشتقيا لابد من
 المطابقة بين المبتدأ قلنا لا يكفي في المطابقة كون الخبر مشتقيا فقط بل لابد فيها ان يكون
 في الخبر ضمير يعود الى المبتدأ وههنا ليس كذلك في عبد الرحمن **قوله** وانما يصح جواب حال
 وهو ان التمثيل انما يصح اذا جعلت كلمة هي فاعلا للصفة واما اذا جعلت تاييدا للضمير المستتر
 فيها فلا فاجاب بما ترمي فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من هي وبين الفعل الذي
 جرت على غير من هو له حيث وجب ايراد الضمير في الصفة مطلقا عند البصريين وحمل صورة عد
 اللبس على صورة اللبس في الفعل اقتصر على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند
 زيد تضربه حيث لا تجب تضربه هي لعلة اللبس لم يحمل فيه صورة عد اللبس على صورة اللبس
 طرد الباب قلنا انما حمل صورة عد اللبس على صورة اللبس في الصفة دون الافعال تحصيل
 للفرق بينهما وبين الافعال لم يعكس لان الفعل بالتحفيف اولى وذلك باستقار
 الضائر في **قوله** ولكن تاييد الخ اعراض حاصله ان هي تاييد كخن تاييد للضمير

المرفوع في نحو ضاربوا في نحن الزيدان ضاربوهم نحن قوله ودع عن الزمخشري جواب عنه حاصله ان المتعبر عند النحاة هو الزمخشري وهو قرض ذلك بـ "ن" الواو قوله على خلا الاصل والاصل ان قد الاعرف قوله اي الاختيار فسر بـ "ل" ان للخيار معنى اخر وهو انه بالفارسية بادر نك هو غير مستقيم هنا قوله ان شئت اوردته جواب سؤال هو ان المراد بالخيار ههنا هو الخيار في ترك الثاني وعدمه في يفتض على الضميرين اذا كانا مفعولين لفعل من افعال القلوب فان حدث الثاني هناك غير جائز اجاب بقول ان شئت حاصل ان المراد ههنا هو الاتصال بعد لا غير قوله وخبريك مثال لما كان خبر المجرور مقدا على المنصوب قوله اي وان لم يكن احد ههنا جواب سؤال هو ان قوله الا شرط وقوله فهو منفصل جزاء وشرطية الا لا غير جائز لانه حرف الشرط لا يكون الا جملة اجاب بقوله اي وان لم يكن فان قيل كيف يصح نحو اعطيتك اياه مع انه مخالف عن قوله لا يسوغ المنفصل الاتعد الاتصال قلنا ان هذا بمنزلة الاستثناء عن ذلك الكلية ونقول ان التعد ههنا وان لم يكن موجودا من حيث اتصال الظاهر لكنه موجود من حيث المعنى باعتبار الضمير الا وضمير المنصوب وهو فضلة في الكلام قوله اي خبر كان جواب سؤال هو ان اضافة الباء الى كان لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول يخرج عنه خبر يكون صادرا وعلى الثاني بالعكس على الثالث يلزأ ظرفية الشئ مثلهما اجاب بقوله اخبر كان الخ حاصل ان المراد بخبر باب كان هو خبر كان اخواتها جميعا يعنى الافعال الناقصة قوله خبر المبتدأ والمبتدأ هو التاء قوله وفي الاستعمال فيلشارة الى ان اللام في الاكثر تبدل عن المضالية قوله انفصال الضمير جواب سؤال وهو انه لم يتعرض لقوله لولا مع ان الحكم فيه ايضا كالتخييض ذكر قوله لولا انت في غاية القلة مع ان المعنى في صد الكليات اجاب بقوله انفصال الضمير حاصل ان المراد هو الضمير المرفوع بعد لولا قوله وكان الا وفق الخ اعترض قوله بما سبق اي ضربت وضربنا قوله على انه اي الابتداء بضمير المتكلم ليس بضروري قوله اتصال الضمير المرفوع بعد عيسى جواب سؤال مثلهما مرانفا قوله لو لا عساك انما ذكره لبيان المقابيل بقوله الاكثر لولا انت قوله وقع موقع المجرور والجار هو الكاف قوله فالأخفش تصرف فيلشارة الى ان مذهب الأخفش مختار من مذهب سيبويه اذا اخفش تصرف في المعجول وهو الكافي سيبويه تصرف في العامل والتصرف في المعجول الى من التصرف في العامل اذ كثيرا ما يتصرف في المعجول ون العامل قوله لتقاربهما في المعنى لان كل واحد منهما الانشاء قوله في بيا المتكلم جواب سؤال وهو انه يفتض على خسة فانه ماض اخبراء ليست نون الوقاية لازمة معها اجاب بانه قوله هي اخت الجواب باعتبار اتحاد صوتيها فان قيل ان نون الوقاية حرة والكسرة كمتنع على الماضي كذلك يمتنع على الحرف اجاب بقوله التي هي اخت الخ حاصل ان دخول الكسرة ليست ممستغنى مطلقا بل الامتناع هو الكسرة التي هي اخت الجوز ذلك لا يتصور الا في الآخر نون الوقاية حرف واحد ليست لها اول واخر ولانه في الوسط حكما وان كان في الآخر حقيقة لان الياء كلمة

علیحد باعتبار انها ضمیر قولہ لعروضها فان قيل ان الكسرة في الما ضی یعارض الیاء ایضا فینبغ
ان لا یدخل فیہ نون الوقایة قلنا ان العروض على نوعین الاول من جهة الامر المستمع وهو التقاء
الساکین الثاني من جهة الامر الملائم وهو اقضاء کسرة ما قبلها فالاول معتبر کما فی لم یکن الذین
والثانی لا یعتبر کما فی الما ضی قولہ على الحركات البنائية وبناء نحو یضربون اخواتها علی الفتحۃ
وبناء نحو یضربان علی کسرة ونحو لدن علی السکون قیل علیہ ان بناء نحو یضربان یحفظ بدون
الوقایة ایضاً فینبغ ان لا یدخل فیہ اللهم الا ان یقال ان دخولها فی التثنية لیست الا حملاً علی اخواتها
قولہ کنت انت الرقیب التاء مبتدأ و الرقیب خبره وانت فاصل بینہما قولہ ثم اتسع جواب سوال
وهو ان الاحتیاج الی الفصل انما یكون اذا اتحد اعراب المبتدأ والخبر وكان اسما ظاهراً نحو زید
هو القائم کحصول اللبس اما اذا اختلف اعرابہما نحو ان زید هو القائم او کان المبتدأ ضمیراً نحو
کنت انت الرقیب انه هو الغفور الرحیم فلا احتیاج الی بعد اللبس اجاب بقوله ثم اتسع قولہ لا مثلاً
اللام یعنی کما لیدخل اللام علی ذی اللام کک لا یدخل علی فعل من کذا ایضاً لقیام من فی مقام
اللام ولهذا لا یجوز الجمع بینہما فلا یقال ذیل لا فضل من عمر وقولہ ولا موضع ای لا محل لـ
قولہ لکن الخلیل جواب سوال وهو انه لما کان علی صیغۃ الضمیر ینبغ للخیل ان یسمی بالاسم فاجاب
بما ترے قولہ الغاء الاسماء عن الاعراب قال بعض العرب والعلماء من العرب یسمی
بالخاتمة وسائرهم کالجہال یسمی بالعرب قولہ ای یتعمل بحیث جواب سوال وهو ان العرب لا
یعرفون المبتدأ والخبر فکیف یجعلونہ مبتدأ لان جعل الشئ مبتدأ وخبراً فروع العلم بالجهول اجاب بما ترے
قولہ علی انه خبر ای الکلمة ما قولہ حالاً عن الضمیر فیجوز قولہ فی مثل کنت انت الرقیب بالرفع
فعل ان ضمیر الفصل والحملۃ خبر العامل و لوقر بال نصب علم انه خبر للعامل و قال بعض العرب انه تأکید لما
قبله ویمتنع دخول التاکید علیہ فان لام التاکید لا یدخل علی التاکید بعضهم یجعلونہ تابعاً لما بعد فی
الاعراب اورد علیہ اعتراض بان کوا الشئ تابعاً لما بعد و الاعراب لیس بمفہوم من کلامہم علی انه ینقص
بقوله کنت انت الرقیب فان الرقیب منصوبات ضمیر مرفوع ولو کان ضمیر الفصل تابعاً لما بعد لوجب
اختلاف باختلاف المتبوع فوجب ان یقر کنت ایاہ الرقیب کذلک ینقص بنحو علمت ذلک هو المنطلق فانه
لو کان تابعاً لما بعد لوجب ان یقر ایاہ القائم اذ المتبوع منصوب فوجب ان ینکوا التابع ضمیراً لمنصوبات
النقص یتوجه علی من یجعلہ تأکید لما قبله ایضاً لانه ان کان تأکید لما قبله لوجب ان یقال ان زید ایاہ
القائم وعلمت ذلک ایاہ القائم لان التاکید ما یتبع المؤکد کذلک فی الغفوة والغایۃ قولہ ویراد لفظ قبل
جواب سوال وهو ان یراد لفظ قبل بعد لتقلد مستدلک باعتبار اتحاد معنایہما اجاب
بما ترے قولہ لان تقدم جواب سوال وهو ان التاکید لا یكون الا لرفع الوهم
وهنا غیر موجود اجاب بما ترے حاصله ان ایهام الوهم ههنا ثابت لانه یرفہم
من التقلد تقلد الضمیر علی المرجع وهو غیر صحیح فذلک بقوله قبل الجملة یعنی ان الضمیر

الی ان اللام فی اسماء الاشارة للعهد أو جواب سوال هوانه یقض بلفظ الاشارة فانه موضوع
 للاشارة لا للمشار الیه تعریف اسماء الاشارة ما وضع لمشار الیه فیکون تعریف اسماء الاشارة غیر
 جامع لافرادہ اجاب بقوله المعددة الخ حاصله ان خروج لفظ الاشارة غیر مضر لانه لیس
 بل خل فی المحذوف فلا یكون شمول المحذوف علی خبره ریا قوله بحسب الاصطلاح جواب سوال هوانه
 ان تعریف اسم الاشارة بالمشار الیه یستلزم الذی وباعتبار ان المشار الیه صیغۃ اسم المفعول ماخوذ
 من الاشارة فیلزم حیثین اخذ المحذوف فی الحد حاصل الجواب ان المراد بالاول الاصطلاح
 وبالثانی لغوی قوله ای اسماء جواب سوال هوانه مبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین فلا بد
 فیہما من ضمیر الفصل وهما الخبر معرفتان لان کلمۃ ما موصولة وما بعدہ صلة والموصولة
 مع الصلة معرفۃ حاصل الجواب ان کلمۃ ما موصولة لا غیر قوله کلا واحد منها جواب
 سوال هوانه لا مطابقة بین الراجع والمرجع حاصل الجواب ان الضمیر راجع الی کلا واحد
 قوله ای لکن مشار الیه جواب سوال هوانه هذا التعریف غیر جامع لافرادہ لان کل فرد من افراد
 لیس بموضوع للفظ المشار الیه بل موضوع لمعنی المشار الیه هو المدلول الخاجی أو طریق السؤال
 بوجه اخر وهوانه یرفہم من هذا التعریف ان لفظ هذا وضع لرجل فی هذا الرجل الامر لیس
 كذلك لان وضع اللفظ للفظ غیر معهود اجاب بقوله ای لمعنی الی اخره قوله ای اشارة
 حیث جواب سوال هوانه هذا التعریف لا یصیر مانعا عن دخول غیر حیث صار صادقا
 علی ضمیر الخائب والموصولات والاسم الذی یتطلب بالالف واللام فانها موضوع
 للمدلول الخاجی مع انها لا تسمی باسماء الاشارات اجاب بما ترے قوله ومثل ذلك
 الله جواب سوال هوانه هذا التعریف لا یصیر جامعا لافرادہ حیث لا یصیر صادقا علی
 نحو قوله تعالی ذکرکم الله ربکم فانه بلفظ ذکرکم اشارة الی الله تعالی الله غیر محسوس
 اجاب بقوله ومثل ذکرکم الله محمول علی التجوز الخ والعلاقة بینہما کما ان المشار الیه معلوم بحال
 الإنکشاف كذلك الله تعریف بصفات الکمالیة والادلة الظاہرة نازلة منزلة المحسوس لمشہد
 قوله حال کونها اشارة الی ان قوله للمدلول حال من ذاق قوله والعام الخ جواب سوال هوانه لابد
 للحال من العامل فای شئ عام لها وایضا کمال لا یتصور الا من الفاعل والمفعول والایکون شیئا منها
 بل هو خبر اجاب بقوله العامل الخ حاصله ان العامل فی الحال هو الماضی الجمہول المفہوم من
 شبه الخبر الی المبتدأ تقدیره نسبت ذی الی هی الضمیر فی مفعول مالم یم فاعله قوله حال کونها
 الخ فید اشارة الی ان قوله لمتناه حال من ذان ذین باعتبار المتعلق قوله قدم جواب سوال
 هوانه الحال تابع فحقه التأخیر فلم قدم اجاب بما ترے قوله علی احد لوجه یعنی ان
 التمثیل بهذا الایتما یم استقیم علی احد الوجه قیلا ان کلمۃ ان بمعنی نعم وهذان مبتدأ و
 الساحران خبر وقیل ضمیر الشان محذوف وقیل انهما حرف من حرکۃ المشبهة بالفعل وهذان
 لفظ

اسمہا ولسا حوان خبرها فالاستدلال بالآیۃ بالوجه الثالث **قوله** ووقوعها الخ جواب سوال دھوانہ
 لما كانت مبنیۃ فلم اورثت علی صوة المعرب اجاب بما تری **قوله** ۱۱ مدد اجواب سوال وھون
 مدد وقصر احالان عن الاولی الخ المحمول علی ذلک حال وھنا لا یصح الحمل فان المد القصص
 صفة محضۃ اجاب بما تری **قوله** یعنی خ جواب سوال ھون الحق عبادۃ عن الذکر فی الخ
 وھنا لیس کذلک وایض مفاد ھذا العبادۃ واللاق وهو قوله ویتصل الخ واحد اذا الاتصال الحق
 عبارتان عن الاتصال بأخر الشئ فالاولی ذکر احدھما لا یجوز اذ خیر الکلام ما قل ود لا اجاب
 بما تری حاصلہ بین الحق والاتصال تغائر فاحتجیر الی ذکرہما **قوله** علی سبیل الحق الخ جواب
 سوال ھوان ینقض بکلمۃ ذانی **قوله** ھي اللہ ذکر وانشاء ذان الخ فان اسم الاشارة مع انہ موجود
 بذن الہاء اجاب بقوله علی سبیل الحق والعروض بعد اعتبار اصلہا ای بعد اعتبار ذیہا بفسر
 فلا یرد **قوله** من انواع اسماء الاشارة جواب سوال ھون افراد اسماء الاشارة کثیرۃ ذائقۃ علی ۶
 الخمسۃ الا تری ان المؤنث الواحد ستۃ الفاظ اجاب بقوله من انواع الخ فلا شک ان انواع اسماء
 الاشارة خمسۃ **قوله** الی ستۃ قیل علیہ ان افراد المفرد المؤنث سبعۃ احدھا ذی الا ان یقال ۴
 ان المراد من افرادہ الافراد الاتفاقی وفي نخوذی اختلاف کما قال الشارح فی ما بعد **قوله** و
 یقال لم یقل وذ القرب مکان یقال حتی یكون الحکم قطعیا لان فی اید صیغۃ المجهول اشارة الی
 ان هذا الفرق ضعیف والمختار انہ لا فرق فیہ فی القرب والتوسط والبعد بل یتعل ذلک
 للقرب والتوسط والبعید وكذلك ذلک وذلك لکلو واحد منها بلا فرق **قوله**
 ھاتین جواب سوال وھون الذکور ثلثۃ اشیاء فکیف یكون مشد دتین حالا عنہا ۶
 بصیغۃ التثنیۃ وایض ان التشدید فیہا من جنس **قوله** اجاب بما تری ووجہ التشدید ان
 احد النونین فیہما نون التثنیۃ والاخرید لمن اللام المحذوف فی الواحد ھو ذلک للبعید ۴
 فیکون ذلک ایض للبعید عند المبرد **قوله** ای ھذا الکلمۃ الاربعة انما قال ذلک لدفع ۶
 من یتوهم ان اولئک مثله للام لیس کذلک بل الکلمات الاربعة مثله لک فاجاب بما
 تری **قوله** ای الموصولۃ فی اشارة الی ان اللام فی الموصول للعید اجواب سوال ھون ھذا
 التعریف غیر جامع لانہ خرج من لفظ الموصول لانہ لیس مما لا یتیم الا بصلة وعائد لانہ تام بذنہما لانہ
 مفید بذن ذکرہما لان معناه وصل کدہ شد وهو یفہم منہ بذن ذکرہما کما ان
 المضرب بمنحی زده شہہ بل المحتاج الیہما لفظ الذی والقی الخ فاجاب بقوله الموصول المعد
 من المبنیات لفظ الموصول لیس بعد ذنہما بل ھو معرب **قوله** فی اصطلاح النحاة الخ جواب
 سوال وھون تعریف الموصول بالصلة مستلز الدلکان معرفۃ موقوف علیہا معرفۃھا
 موقوف علیہ حیث قال فی تعریفہا ہی جملة خبریۃ لا بد فیہا من عائد ھی عبارة عن الجملة
 عہہ واما ذیک فقد اورده الزمخشری والمالکی وفي الصیغ لا تقل ذیک فافہ خطاء ۱۲ مفت

الذکورہ بعد الموصول حاصل الجواب ان الموقوف والموقوف علیہ ہنا مغائر لان تعریف الموصول موقوف علی الصلة اللغویۃ وہی عبارہ عما یصل بالشیء كما یفصح عن قول الشارح فیما بعد المراد بالصلة معناها اللغویۃ والموقوف علی الموصول هو الصلة الاصطلاحیۃ **قولہ** اسم جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصلین ہما وہنا لوجود اجاب ہما ترے **قولہ** یعنی لایکون حاصلہ ان نصب جزء اما بناء علی انها تميز من نسبتہ یتیم الی ضمیر کلمتہ ما فتح صارت کلمتہ یتیم من الافعال التامة اما بناء علی انه خبر عنه فتح صارت من الافعال الناقصة **قولہ** کالمبتدأ والخبر فان زیادہ فی مخوزید قائم جزء اولی ولا حاجة الی انضمام امر اخر حین انخل الكلام الیہ کذا القائم بخلاف الذی فی نحو جاء فی الذ ضرب فانه لیس بجزء اولی بدن ضرب **قولہ** والقریۃ جواب سوال وهو ان اخذ المعنی اللغوی مجاز واخلل لمجاز فی التعریفات ممنوع حاصل الجواب ان اخذ المجاز فی التعریفات ممنوع اذ الم یکن القریۃ بدل علیہ ہنا القریۃ موجودہ **قولہ** اذ وحیث فانہما انتم الزم الاضافة وصلتهما هو المضاف الیہ **قولہ** لقائل الخ جواب بطریق التسلیم حاصلہ ان المراد بالصلة ہنا المعنی الاصطلاحیۃ لکن معرفتہا موقوف علی معرفۃ الاسم المطلق فتح **قولہ** لما کان الخ لرد ما قبل ان مقص المص ہنا بیان الموصول الصلة والعائد فالاشتغال بہما فیما بعد بقولہ وصلتهما الخ اشتغال بما لا ینعیر **قولہ** ای صلتہ ما لا یتیم الخ ادجاع الضمیر الی التعریف لا الی المعرفۃ لقریۃ **قولہ** وما فی معناہا جواب سوال وهو ان هذا التعریف غیر جامع لافرادہ لان بعضا من الموصولات کالالف واللام لیس صلتہ جملة خبریۃ اجاب بقولہ او ما فی معناہا فلا حاجة الی القول بان قولہ وصلۃ الالف واللام اسم الفاعل والمفعول بمنزلة الاستثناء **قولہ** ای الموصولات وتانیث الضمیر باعتبار الخبلا المرجع لکن انما ذکر لفظ الموصولات انکان الذکور فیما سبق لفظ الموصول لمطابقة المرجع بالخبر **قولہ** الموصولات الخ جواب سوال وهو ان الضمیر ان کان داجعا الی الموصول فلا مطابقة وان کان داجعا الی الموصولات فیلزم الاضمار قبل الذکر وحاصل الجواب انہ راجع الی الموصولات ہی مذکورہ فیما تقدم لان اللام فی قولہ الموصول جنسیۃ **قولہ** ویكونان فیہ ارشادہ الی ان قولہ بالالف خبر بکونان المقدّم ثم الجملة حال عن قولہ الذان واللتان **قولہ** والاولی الخ واعلم ان الاولی بالالف اللام مع اسم موصول واما اولی بدن ہما فاسیم الارشادہ کما مر فی بحث الالف واللام لازم فیہ کذا فی الذ والقی کذا فی الجارید فی بحث الخط **قولہ** علی وزن العلم انما قالہ ذلک دفعا للوہم وهو انہ یکون علی وزن فعل ومنشأ الوہم کون الواو بعد الہزۃ فی رسم الخط دفعا للالتباس بالحق الجوانم لبعکس ان الی حرف جر مبنی الاصل فلا یناسب الی زیادہ فیہا لان الزیادہ نوع تغیر ہو غیر مستسبب بہ بخلاف الاول فانہ لیس بمبنی الاصل اجاب ہما ترے **قولہ** اجزاء الموصول جواب سوال وهو انہ علی تقدیر السکون یلزم التقاء الساکنین علی غیر حدث وهو غیر جار حاصل الجواب ان التقاء الساکنین معنی علی تقدیر تفسیر التعریف الاصطلاحی ہوا ہما جملة مذکورہ بعد الموصول شتملة علی ضمیر عائلیہ بانہما جملة متصلة

یہا جملة متصلة لان الموقوف علیہ ہنا مغائر لان تعریف الموصول موقوف علی الصلة اللغویۃ وہی عبارہ عما یصل بالشیء كما یفصح عن قول الشارح فیما بعد المراد بالصلة معناها اللغویۃ والموقوف علی الموصول هو الصلة الاصطلاحیۃ **قولہ** اسم جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصلین ہما وہنا لوجود اجاب ہما ترے **قولہ** یعنی لایکون حاصلہ ان نصب جزء اما بناء علی انها تميز من نسبتہ یتیم الی ضمیر کلمتہ ما فتح صارت کلمتہ یتیم من الافعال التامة اما بناء علی انه خبر عنه فتح صارت من الافعال الناقصة **قولہ** کالمبتدأ والخبر فان زیادہ فی مخوزید قائم جزء اولی ولا حاجة الی انضمام امر اخر حین انخل الكلام الیہ کذا القائم بخلاف الذی فی نحو جاء فی الذ ضرب فانه لیس بجزء اولی بدن ضرب **قولہ** والقریۃ جواب سوال وهو ان اخذ المعنی اللغوی مجاز واخلل لمجاز فی التعریفات ممنوع حاصل الجواب ان اخذ المجاز فی التعریفات ممنوع اذ الم یکن القریۃ بدل علیہ ہنا القریۃ موجودہ **قولہ** اذ وحیث فانہما انتم الزم الاضافة وصلتهما هو المضاف الیہ **قولہ** لقائل الخ جواب بطریق التسلیم حاصلہ ان المراد بالصلة ہنا المعنی الاصطلاحیۃ لکن معرفتہا موقوف علی معرفۃ الاسم المطلق فتح **قولہ** لما کان الخ لرد ما قبل ان مقص المص ہنا بیان الموصول الصلة والعائد فالاشتغال بہما فیما بعد بقولہ وصلتهما الخ اشتغال بما لا ینعیر **قولہ** ای صلتہ ما لا یتیم الخ ادجاع الضمیر الی التعریف لا الی المعرفۃ لقریۃ **قولہ** وما فی معناہا جواب سوال وهو ان هذا التعریف غیر جامع لافرادہ لان بعضا من الموصولات کالالف واللام لیس صلتہ جملة خبریۃ اجاب بقولہ او ما فی معناہا فلا حاجة الی القول بان قولہ وصلۃ الالف واللام اسم الفاعل والمفعول بمنزلة الاستثناء **قولہ** ای الموصولات وتانیث الضمیر باعتبار الخبلا المرجع لکن انما ذکر لفظ الموصولات انکان الذکور فیما سبق لفظ الموصول لمطابقة المرجع بالخبر **قولہ** الموصولات الخ جواب سوال وهو ان الضمیر ان کان داجعا الی الموصول فلا مطابقة وان کان داجعا الی الموصولات فیلزم الاضمار قبل الذکر وحاصل الجواب انہ راجع الی الموصولات ہی مذکورہ فیما تقدم لان اللام فی قولہ الموصول جنسیۃ **قولہ** ویكونان فیہ ارشادہ الی ان قولہ بالالف خبر بکونان المقدّم ثم الجملة حال عن قولہ الذان واللتان **قولہ** والاولی الخ واعلم ان الاولی بالالف اللام مع اسم موصول واما اولی بدن ہما فاسیم الارشادہ کما مر فی بحث الالف واللام لازم فیہ کذا فی الذ والقی کذا فی الجارید فی بحث الخط **قولہ** علی وزن العلم انما قالہ ذلک دفعا للوہم وهو انہ یکون علی وزن فعل ومنشأ الوہم کون الواو بعد الہزۃ فی رسم الخط دفعا للالتباس بالحق الجوانم لبعکس ان الی حرف جر مبنی الاصل فلا یناسب الی زیادہ فیہا لان الزیادہ نوع تغیر ہو غیر مستسبب بہ بخلاف الاول فانہ لیس بمبنی الاصل اجاب ہما ترے **قولہ** اجزاء الموصول جواب سوال وهو انہ علی تقدیر السکون یلزم التقاء الساکنین علی غیر حدث وهو غیر جار حاصل الجواب ان التقاء الساکنین معنی علی تقدیر تفسیر التعریف الاصطلاحی ہوا ہما جملة مذکورہ بعد الموصول شتملة علی ضمیر عائلیہ بانہما جملة متصلة

انما جاز فی حالة الوصل قیاساً علی حالة الوقف **قولہ** فیما لا یعقل المراد بالعقل العلم لئلا یرد علیہ **قولہ** تعالیٰ وما بناہا **قولہ** وبیر الخ واول الشعر هذا یدل علی ان الماء ماء ائی وجہ - وبیر الخ ذوق حفر و ذوق طویٹ + وهو عبارة عن احکام البیر بالین **قولہ** کاشة فی اشارة الی ان **قولہ** لا استفہام ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لکلمة **ما قولہ** ای العائد اشارة الی ان فی **قولہ** العائد للعہد **قولہ** اذ لم یمنع مانع الخ جواب سوال **ہو** انہ ینقص علی ایاہ فی نحو جاء فی الذی ماضی الا ایاہ فانہ من قبیل عائد المفعول مع انہ لا یجوز حذف فیہ ایضاً یتقصر علی الضمیر فی الذی ضربہ درہ فانہا عائد الی الموصول ولا یجوز حذف احد ہما اجاب بقولہ اذ المینع مانع والمانع ہنما وجود و هو التباس بالمتعلقات كالغلام ونحوہ اویفوت الحصر المطلوب او حذف اذ المقم حصر ضاربہ المتکلم بالموصول وهو لا یحصل الا بذکر العائد **قولہ** لمن یشاء فان فی نحو یشاء ضمیرین احد ہما مستتر راجع الی اللہ والثانی حذف راجع الی کلمتہ من **قولہ** اعلم الخ لرفع ما قبل ان مقم الضمیر الموصول غیر لا شتعا بالاجزاء بالک اشتغالہ بما لا ینصہ اجاب بآثر **قولہ** اے اذ اردت الخ جواب سوال **ہو** ان الخ جازہ یجب ان یکون متاخراً عن الشرط و ہنما مقد لان تصدیق ہما مقد علی الاخبار بها اجاب بقولہ اذ اردت الخ ولا شک ان اداة الاخبار مقد علی التقد **قولہ** باستعانة الخ جواب سوال **ہو** ان کلمتہ الباء فی **قولہ** بالن صلة الاخبار فہم من ان کلمتہ الذی مخبر بہ و لیس کک بل مخبر عنہ باعتبار انہ مبتدأ اجاب بقولہ باستعانة الذی **قولہ** والقی **ہو** ان الخ جواب سوال **ہو** ان الاخبار عن جزئ الجملة کما یکون بکلمتہ الذی کک تكون بکلمتہ التي والالف اللام ایضاً فلم لم یتعرض المصنف لہما اجاب بقولہ والقی **ہو** حاصل ان العادة علی حذف المعطوف **قولہ** او وقعت الخ جواب سوال **ہو** انہ ینفہم من ان کلمتہ الذی فی المثال مصدق بالشئ الاخر والامر لیس کن لک اجاب بقولہ ای او وقعت حاصلہ ان الايقاع لازم للتصد فیكون ذکر الملزوم و اداة لازم **قولہ** کلمتہ جواب سوال **ہو** انہ لا مطابقة بین الراجع والمرجع اجاب بآثر **قولہ** مخبر عنہ فان قیل ان زید لیس مخبراً عنہ بل مخبر بہ باعتبار انہ مفعول بہ والمخبر عنہ لا یکون الا المبتدأ والفاعل اجاب بان کلمتہ عن بمعنی الباء **قولہ** فی الجملة الثانية والمراد بہ التي یحکی بہا عن الجملة الاولى فی نحو الذی ضربہ زید والمراد بالجملة الاولى التي یحکی عنہا بالثانية نحو ضربت زید **قولہ** یعنی فی موضعہ جواب سوال **ہو** انہ کیف یتصور جعل الضمیر موضع المخبر عنہ لان الموضع الذی وقع فیہ الضمیر لا یقع فیہ مخبراً عنہ کما فی الجملة الاولى الموضع الذی وقع فیہ مخبراً عنہ لا یقع فیہ الضمیر کما فی الجملة الثانية لان موضع المخبر عنہ بالذی یکون فی الجملة الاولى لا الثانية والضمیر فی الجملة الثانية لا الاولى اجاب بقولہ یعنی فی موضعہ الذی الخ حاصل ان المراد بالموضع الموضع الذی فی الجملة الاولى والمراد بکونہ مخبراً عنہ باعتبار الجملة الثانية **قولہ** واخرتہ خبراً الخ لانه وقع خبراً وحققہ التاخیر **قولہ** مثلاً فی اشارة الی ان **قولہ** عن زید قید اتفاق **قولہ** من جملة جواب سوال **ہو**

ان کلمۃ من من الحروف لا تدخل الا على الاسماء من قولها ههنا جملة اجاب بقوله من جملة قول
 الالف اللام مثال ضرب زيد فاذا اخبرت عن زيد بالالف اللام تقول الضارب هو زيد **قولہ**
 ای مثالی ذی جواب سوال ہواں کن لک مبتدا والالف اللام خبرہ المبتدا لا یكون الا اسما وههنا
 حرف اجاب بما تری **قولہ** بشرط الخ جواب سوال ہواں یتقض بنعم الرجل زيد لیس ید قائما
 فانہما فعلان مع انہ لا یصح الاخبار فیہما اجاب بما تری **قولہ** متصرف ای یصح بناء اسم الفاعل
 وغیرہ منہ **قولہ** وبشرط الخ جواب سوال ہوا یتقض علی نحو سيقوم زيد فان الفعل فیہ
 متصرف ولا یصح الاخبار عنہ اجاب بما تری قال فی ضمیر الثانی ولو قال فی ضمیر المہم مثل نعم رجلا
 زيد ودرہ رجلا لکان اعم فائداً وایضاً حق العبارة ان یقول لمن ثم امتنع عن ضمیر الثانی لان
 ضمیر الثانی مخبر عنہ لا مخبر فیہ الا انہ جعل المخبر عنہ ظرفاً علی الاتساع نحو ان النجاة فی الصدق وانا فی
 حاجتك کذا فی الغفوة الغایۃ مثالی الذی ہو زيد قائم هو لتلا یلزام تقدیم المفسر بصیغۃ اسم
 الفاعل علی المفسر بصیغۃ اسم المفعول **قولہ** عن زيد بان یقول الذی ضربتہ العاقل زيد لانه علی هذا
 لزم وقوع الضمیر موصوفاً لا عن عاقل بان تقول فی ذلک المثالی الذی ضربت زيد ایاہ العاقل لانه علی
 هذا لزام وقوع الضمیر صفتہ لزيد لقیام مقام العاقل وقد عرفت ان الضمیر لا یوصف لا یوصف بہ
 قال والمصدق عاملاً وانما قبل المصدق بالعامل الجواز الاخبار عن المصدق الغیر العامل نحو لیت ضربک الذی
 دایتہ ضربک **قولہ** بدن الثوب بان تقول الذی عجت منہ الثوب دق القصاد فانہ لو کان کک
 لزم جعل الضمیر عاملاً وهو ممنوع **قولہ** بالحالیۃ بان تقول فی نحو جاء فی داکب الذی جاء فی زيد
 هو داکب **قولہ** المستحق بصیغۃ اسم المفعول **قولہ** بلا ضمیر بان تقول فی نحو زيد ضربتہ مخبرا
 بالذی عن الضمیر العائد الی المبتدا بان تقول الذی زيد ضربتہ هو فالضمیر المتصل اذا
 الی الموصول لزم خلو المبتدا عن الضمیر العائد الیہ ہوا باطل لما عرفت ان خبر المبتدا اذا کان جملة
 لابد فیہ من عائد الی المبتدا لربطہ بالمبتدا واذا عا دالی المبتدا لزم خلو الموصول عن العائد ہوا طالیسا
 عرفت لکن هذا التفریع ما بعد من الاسم المشتغل علیہ بالنظر الی الامر الذی لا یمکن التصدیق بالک
 فیہ كما عرفت انفاً والنشر فی الامثلة کلها علی غیر ترتیب الالف اخذ اللقوب بقدر الامکان فافہم
قال وما الاسمیۃ الی ما المنسوبۃ الی الاسم نسبتہ الجزئی الی کل لان ما جزئی والاسم کلی الی التی
 من جزئیات الاسم کل من جزئیات الحروف وانواعہ سیستلزم ذکر احوال الاسم اما اقسام الحروف
 فتجئ فی جمحہ فافہم **قولہ** اما کافر ای مانع لعل ان **قولہ** الی یجبک فیہ اشارة الی ان قولہ تعجب
 بصیغۃ اسم الفاعل لا المفعول **قولہ** فرجۃ ای خلاصی طبیعت **قولہ** العقل زانو بند شتر را گویند
قولہ تامة اما لا یمتاج الی انضمام امرا نحو الصفۃ والصلۃ وغیرہا **قولہ** فضلاً انصب
 بناء علی انہ تمیز عن نسبتہ کفی لی فاعلہ **قولہ** غیرنا وهم الانصار **قولہ** ایا نا مفعول لہ
 صلہ اللہ علیہ سلم **قولہ** ای کل من الخ جواب سوال ہوا نہ یلزم ادعاء الضمیر المفسر الی التثنیۃ حاصل

الجواب انہما مؤلان بکلمہ واحد تانیث الضمیر باعتبار الخبر و ہما مؤلان بالكلمة قوله بالاتفاق
 جواب الیہ وہو ان اللذان واللذان ذوالطائفة معربة عند البعض فی لا یصح ذکر قوله وحدها
 اجاب بقوله بالاتفاق حاصل الجواب ان مراد المصنوع بكونها معربة هو كونها بالاتفاق ولا شك ان لا
 یشادکھا غیر ہما من الموصوت فی كونها معربة بالاتفاق واما اللذان الخ فمعربة اختلافا فانهم قوله
 الی المفرد نحو ایہم فان کلمتہای مضافۃ الی المفرد قوله شیعة افزتہ قوله فیمن قرء بالضم واما اذا
 قرء بالفتح فی لا یصح الاستدلال باعتبار انه مفعول بہ لقوله لنزع عن قوله غیر الصلة وهو الضمیر
 باعتبار انه جزء الصلة لا عینہا قوله بالغایات والمراد بہا الظروف المقطوعة عن الاضافة
 کتبت و بعد قوله قولہم جواب سوال ہوان کلمتہ فی حرف جارید خل علی الاسم ما بعدہا
 جملة اجاب بقوله قولہم حاصل ان العبارة محمولة علی المساحة قوله جینئ فی اشادة الی
 ان قوله وجوابہ دفع لیس بجملۃ مستقلة قوله ای مرفوع جواب سوال ہوان قوله وجوابہ مبتدأ
 وقوله دفع خبرہ جملة هذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز اجاب بما تری قوله الاکرام ای هو الاکرام
 قوله والظاهر جواب سوال وهو انہ لما کان فی ای شیء اعتبار ان فیہ صافی ما ذا صنعت
 ثلثہ او جملہ واجاب بما تری قوله منصوب جوابا وسوالا مثلاً ما تری قوله الاکرام
 ای صنعت الاکرام قوله ای اسم جواب سوال مثلاً ما تری قوله فما قبل جواب سوال ہوانہ ینقض
 علی نحو ای و اوہ فانہما من اسماء الافعال مع انہما لیس بمعنی الامر والماضی بل بمعنی المضارع
 المتکلم الواحد انصح و اتوجع حاصل الجواب ان المراد من تلك المضارع الماضی انصحرت
 وتوجعت قوله عبر عن جواب سوال ہوانہ لما کان المراد من المضارع الماضی فلم عبر عن الماضی
 بالمضارع اجاب بقوله عبر عن قوله وقد الامر جواب سوال وهو انہما الوجه للمصنف انه قد
 الامر مع ان الاصل یقید الماضی لانہ مشتق من المصلد والامر مشتق من المضارع الذي هو مشتق من
 الماضی اجاب بقوله قد الامر قوله والذ حملہم جواب سوال ہوانہ لما کان اسماء الافعال مؤد بالمعنی
 الافعال حتی صادر وید بمعنی امہل مثلاً ینبغی ان یسمی بالافعال جاب قوله الذی الخ حاصلہ انہا
 لم تسم بالافعال باعتبار انہا تجئ علی ذلک الافعال وايضاً انہ لم یصیر فیہا مثل تصیر الافعال وهو اشتقاق بعضها
 عن بعض قوله لا انہما هذا جواب بعض الشارحین عن ذلك الاعتراض وجوابہ رد علیہم ما
 ذکرناہ انفا قوله قال الشارح الرضی الخ واما نقل قول الرضی للتاکید قوله والمبادی الخ جواب سوال
 وهو انہ ینقض علی الضارب نحو الضارب اس فانہ بمعنی الماضی مع انہ لا یسمی باسم الفعل اجاب
 بقوله المتبادر ان یكون هذا بحسب الوضع وذلك باعتبار ان لا یسمی قوله اما یوزن جواب سوال
 وهو ان تصار فاعال بقوله بمعنی الامر غیر جائز لانہ لیس الا امتیازاً بحرف الاصلیۃ عن الزوائد اجاب
 بما تری قوله کاش فیہ شارة الی ان قوله بمعنی الامر ظرف مستقر مع المتعلق صفة لقوله وفعال
 قوله المشتق فیہ شارة الی ان قوله الثلاثی المجرد ظرف مستقر یض باعتبار المتعلق صفة لما قبل قوله

اقیاسی جواب سوال ہون چلوں قیاس علی قولہ وفعلاً غیر جائز فکیف تجعل خبراً عنه اجاب بما تری
قولہ لا یقال الخ هذا اعتراض حاصل الاعتراض ان نحو قام یقو و قعد یقعد من الثلاثی المجرم
 انہ لا یجی عنها قوام و قعد قولہ فلہذا یا و جواب عنہ **قولہ** الا ناداً نحو قرا و معنی صوت من
 التصویت غرغاد بمعنی تلاعب بالغرغرة **قولہ** بمعنی الفجرة او الفجور فسرہ لہما اشادة الی ان نحو
 فجاء مصدک معرفتہ **قولہ** قال الشاذل الرضی اعتراض الجواب ان عدلاً وجدانک لا یستلزم العدل
 الدلیل علی تعریفہ تانیث فی الواقع بل الدلیل ہما موجودہ فاما الدلیل علی تعریفہ فهو ایضا بالمرعۃ
 نحو فجاء بمعنی الفجرة واما علی تانیثہ فہو تانیث سائر اوزان فعلاً نحو فساق بمعنی فاسقة **قولہ** قال الشیخ
 الرضی الغرض من نقلہ اعتراض الجواب عنہ ان ذلک الاصل انما ہو العدل اللفظی فقط والمراد
 ہما هو اللفظی والمعنوی **قولہ** ای لعین من الخ جواب سوال ہون نحو قوام لیس بعلم
 للاعیان بل للعین فی لامطابقة بین المثال والمثال اجاب بقولہ ای لعین من الاعیان حاصلہ
 ان العبادة محمول علی حذف المضاف کاقل **قولہ** استعمال الخ جواب سوال وہو انہ کیف یصح
 جعل الجواز ظرف البناء قطام مع انہ غیر متصو اجاب بما تری **قولہ** اهل الخ انما زاد لفظ اهل لان الجواز
 اسم للوطن لا یتصو منہ الاستعمال **قولہ** اعلم للتحقیق لا للسوال والجواب او جواب سوال ہون
 التعریف لا یصیر جامعاً لافراد حیث خرج عنہوا ہا و صرہ مر فان کل واحد منہما صو مع انہ لیس من قبیلہ
 ما حکى بہ صو او صو بہ لہما ثم اجاب بقولہ اعلم **قولہ** ولم تصر اسم فعل تفسیر لقولہ ولزمہ الصدق
قولہ مثلاً و اھا فانہ فی الاصل صوة ساذج لا معنی لہ ثم نقلہ عنہ الی باب المصادد فصار بمعنی
 التعجب **قولہ** صہ و مہ کلاھا صوتان فی الاصل لا معنی لہما ثم نقل الی باب المصادد فصار الاول
 بمعنی السکوت والثانی بمعنی الکف ثم صار بمعنی اسکت و اکفف **قولہ** معنی لہ کالنڈامہ و رؤیہ
 امر الغریب **قولہ** اما اللزج ای للمنع **قولہ** او الدعاء الطلب **قولہ** لاناخرة البعیر اخوابانید
 شر **قولہ** کما اذا قلت قال زید ای یکون العزم مثلاً حکایا عن مقولہ زید **قولہ** حکایہ عنہا الخ
 والمحکی فی حکم المحکی عنہ **قولہ** واخذھا حکمھا الخ تفسیر لقولہ لاجرائھا مجزاً ما یغنی اھا لخذھا
 حکمھا وهو البناء ذکرناھا فی باب الاسماء المبنیۃ بهذا الاعتبار **قولہ** اصک جواب سوال وہون
 الحکایۃ عبارة عن نقل الالفاظ الی كانت مشتملۃ علی الحروف والحركات الصبیحة مسموۃ مرتبۃ
 معتمدا علی المخارج و صو الغراب لیت من ہذا القییل فکیف یتصو الحکایۃ عن صو اجاب بقولہ ا
 اصک حاصلہ ان الحکایۃ مؤل بالصد و فلا یرد **قولہ** ذات القوائم الادب وان کان المراد بہ ما یدب
 علی وجہ الارض فی صناعاتہا یتنزل ولا کل **قولہ** المركبات فیہ اشارۃ الی ان اللام فی المركبات للعہد
قولہ حاصلہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ من کلمتین ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفۃ الاسم **قولہ**
 ترکیب جواب سوال ہون انصا الاسم بالکلمتین غیر جائز لان بینہما منافاة ظاہرۃ لان الکلمتین
 متعدن والاسم مفرد اجاب بقولہ ترکیب ثم قولہ وجعلہا کلمۃ واحداً تفسیر لہ **قولہ**

بکلام
الاصول

بکلام
الاصول

حقیقتہً او حکماً جواب سوال وہو انه یقض علی نحو سیبویہ نفطویۃ فانہما د اخلاق فی المحدث مع
 انہما لیساب حاصلین من کلمتین فان الجزء الاخیر منہ غیر موضوع للمعنی اجاب بقولہ حقیقتہً او حکماً
قولہ لا فی الحال جواب سوال وہو انه یقض علی نحو عبد اللہ و تأبط شراً فان النسبۃ فیہا بعد
 العلمیۃ معدۃ مع انہما لیساب بل خلیں فی المحدث دا اجاب بما ترے **قولہ** ینخرج مثل تأبط شراً فان
 قبل ہذا یناقض بما ذکرک فی بحث غیر المنقصر بقولہ لان الاعلام المشتلۃ علی الاسناد من قبیل
 المبنیات **قلنا** انه لا تناقض لان ما ذکرک فیما سبق محمول علی انہما دخل فی جنس المبنی وما ذکرک
 ہنا محمول علی انہا خارجۃ من ہذا القسم اعنی بہ المركب **قولہ** مثل خمسۃ عشر الخ اعتراض
 من الشیخ الرضی علی المصنوع اجاب عن ہذا الاعتراض الشارح الہند بان المراد بالنسبۃ المنفیۃ
 النسبۃ الاسنادیۃ والاضافیۃ لا غیر ثم رد الشارح ہذا الجواب بقولہ تعین النسبۃ الخ ایض **قولہ** اصلاد
 علیہ وجہ الرد **قولہ** من خط القتاد **قولہ** والاحسن جواب عن ذلک الاعتراض **قولہ** علی العشرۃ خمسۃ
 فی نحو خمسۃ عشر فانہا ثلاثۃ علی العشر **قولہ** اوصیغۃ الفاعل مثل حادی عشر **قولہ** من
 المفرد ان نحو ثلاثۃ **قولہ** ولا یتیسر جواب سوال وہو انه ینبغ ان یاخذ مثلاً ذلک من مجموع
 الجزئین اعنی بہ الاول والثانی اجاب بما ترے **قولہ** ان فی اخذ بعض اہ جواب سوال وہو انه
 ینبغ ان یاخذ و بعض الحروف من الاول وبعض من الثانی اجاب بما ترے **قولہ** واشتی عشرۃ
 ہذا للمؤنث والاول للمذکر فی اشارۃ الی ان العبادۃ علی حذف المعطوف **قولہ** لسقوط النون
 لان اصلہ اثنان **قولہ** ان لم یکن لدفع ما قبلہ انہ یقض علی نحو سیبویہ فان جزء منہ لیس بمضمین
 للحرف منہ لیس بمعرب بل مبنی باعتبار انہ صوۃ **قولہ** والمراد الخ جواب سوال وہو انه علی لکنایا
 من المبنیات غیر جائز لانہا جمع کنایۃ وهو فی اللغۃ والاصطلاح تعبیر عن الشئ المعین بلفظ
 غیر صریح فی الدلالۃ علیہ کما عرفت والتعبیر بمعنی مصداکی لا معرب ولا مبنی وایضاً حمل
 کم وکنا علیہا غیر جائز لانہما من قبیل ما یکنی بہ لا التعبیر فیلزم حیثین حمل صرف الذات علی
 صفت الصفۃ اجاب عنہما بقولہ المراد بہا الخ **قولہ** ولا کل ما یکنی بہ جواب سوال وہو انه نحو
 فلان وفلاتہ من قبیل ما یکنی بہ ایضاً مع انہما لیساب کنایۃ فیلزم حمل الخاص علی العام وهو
 باطل اجاب بقولہ ولا کل ما یکنی بہ بل بعضہ **قولہ** فکافہ اصطلاحاً جواب سوال وہو انه لما
 کان المراد بہا بعض ما یکنی بہ فینبغ ان یدکر بلفظ البعض کما ذکر الظروف اجاب بما ترے
قولہ وضع الحرف یعنی انہا وضعت علی حرفین فی الاغلب کا حرف نحو من **قولہ** و لکنایۃ عنہ
 جواب سوال وہو انه لما کان کم وکنا للعد فی صا صریح الدلالۃ علیہ کیف تجعلان من قبیل الکنایا
 اجاب بقولہ لکنایۃ عنہ فصلاً المعنی ان کم وکنا کنایۃ عن العد **قولہ** لکنایۃ عن الحدیث
 جواب سوال مثلاً ما مر الان **قولہ** والجملة تفسیر لما قبلہ وهو الحدیث **قولہ** موقع
 الجملة الخ یعنی ان الواحد من العرب اذا اخبر عن الحادثۃ بنحو جاء فی زید

مثلاً فقال له الآخر عند علمه مع هذا لك الحادثة كيت وكيت يعني اى حادثة **قوله** المتضمنة معنى الاستفهام فيه اشارة الى وجه التسمية **قوله** مفتر تقول كمر جلاضرت معناه چند از روی رحلت زد **قوله** ووسط العد الخ اعلم ان العد د على ثلاثة انواع احدها عد الاقل وهو من ثلاثة الى عشرة وتميزه بحجور ومجوع كافي لثلاثة اثواب ثانیها عد الاوسط وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين وتميزه بمفر منضوب كافي احد عشر ثوباً وثالثها عد الاكثر وهو من تسعة وتسعين الى ما لا نهاية له وتميزه بمفر دمجور كافي مائة ثوب ثم ميز كمر الاستفهامية بميز عد الاوسط لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان محكماً لان الواحد منها نكتة الترجيم اما الاقل فظا باعتبار انها اصل الاعداد واما الاكثر فباعتبار ان الغرة للتكاثر **قوله** وكم الخ فيه اشارة الى ان الخبرية عطف على الاستفهامية **قوله** كمر رجل عندى معناه بسیار از روی رحلت ثابت است نزد **قوله** ما يبنى عن كثرة وهو الصيغة الدالة على الكثرة كلفظ المائة مثلاً **قوله** قال الشارح الرضى اشارة الى الاعتراض **قوله** فلم اعثر له اطلع عليه **قوله** لكن جو جواب عن **قوله** او قال كلتا هما اعتراض **قوله** على تاويل جواب عن **قوله** اى كل واحد منهما جواب سوال وهو ان كلاهما مبتدأ ويقع خبره والمطابقة بينهما شرط فى الافراد والتثنية والجمع ولم يوجد كما ترى اجاب بقوله اى كل واحد منهما **قوله** ثم بين الخ فيه اشارة الى ان الفاء فى قوله فكما تفصيلية لا غير **قوله** لفظا وتقدير اجاب سوال وهو انه ينقض على نحو كمر جلاضرت فان بعد فعله مستغلا عنه بضميره مع انه داخل فى قاعدة النصب اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير اجاب بقوله لفظا وتقدير **قوله** وقع فيه اشارة الى ان قبله ظرف مستقيم مع المتعلق صلة او صفة للكمة ما **قوله** وانما جاز الخ اعتراض وقوله لان تاخير جواب عن **قوله** اى وان لم يكن جواب سوال الظاهر **قوله** كان مجردا الخ بيا لكونها مرفوعا لا غير **قوله** فهو جواب سوال وهو انه كيف تجعل قوله مرفوع جزاء لما قبله مع انه مفتر والجزء لا يكون الاجلة اجاب بقوله اى فهو حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف ثم الجملة جزاء لما قبله **قوله** فهو من ابوك فان قيل كيف يصح التمثيل بهذا مع ان كلامنا فى كمر الخ يكون مرفوعا بالابتداء قلنا هذا مثال لما كان المبتدأ غير ظرف ليس هذا مثال لكم بل نظير لمثال واما مثاله فهو كمر جلا ابوك **قوله** وهذا مبنى الخ جواب سوال وهو انه كيف تجعل كلمة من مبتدأ وابوك خبره مع انه من قبيل تنكير المبتدأ وتعريف الخبر وهو خلاف الوضع اجاب بقوله هذا مبنى حاصله وان كانت نكرة لكن معرفة من حيث المعنى معناه هذا ابوك ام ذلك **قوله** خبر المبتدأ يعني ان كم ظرف متعلق بالكائن متعلق الشئ عام له فيه فصار المعنى سفره كائن كم يوما فالسفر مبتدأ مضاف الى الكاف الكائن خبره ثم اذا حذف العامل وقع الظرف مقامه فاخذ حكمه **قوله** اى مثلاً الخ جواب سوال وهو ان الكاف

فی کذلک مبتدأ وما بعث خبره وابتدأئیة غیر جائز لان المبتدأ لا یكون الا مسنداً الیه کون الشئ مسنداً الیه لا یكون الا اسماً والكاف حرف اجاب بقوله مثل حاصل ان الکاف بمعنی المثل فصار اسماً الحرف قوله بمعنی الخ جواب سواله وهوان الوجه الرابع وهو الخبریة باعتبار کونه ظرفاً لایحیی فی بعض هذا الاسماء مکن وما وسانر اسماً الشرط فکیف یصح قوله کذلک اسماً الشرط الخ اجاب بما ترے قوله ینجو من این مثال ما کان مجرداً وایجاد قوله علی الظرفیة ای خاصته ای لا یقع مفعولاً به وله ومع قوله عن بعضهم اعتراض حاصل ان کلمة اذا الازم الظرفیة مع انه ینحصر من الظرفیة ویقع اسماً صریحاً فی نحو اذا یتقوم زیلاً اذا یقعد غیر وفکلمة اذا بمعنی الوقت مضافه الی الجملة والمضاف الیها فی الحقیقة مضاف الی مضمونها وهو قیام زید قعوده فصار المعنی وقت قیام زید وقت قعوده غیر فالوقت الاول مبتدأ والثانی خبره ثم قوله قال شارح الرضی جواب عن قوله من کلام العرب الخ واما المثال المذکور فهو موضوع قوله متی عهداً فالعهد مبتدأ مضاف الی الکاف وقوله متی خبره باعتبار سائر المتعلق قوله یعنی فیما الخ جواب سواله هوان اضافة المثالی کم عمراً لا یخلوا ما یكون بیانیه وکلامیه او ظرفیة فعلی الاول خرج عنہ کم اخت لك یا جری امته وعلی الثاني صادر بالعکس علی الثالث یلزم ظرفیة الشئ لمثلها اجاب بقوله یعنی فیما الخ حاصله ان مختارنا هو الاول والثانی لکن المراد بمثل کم عمراً کم موضوع احتمالیة الاستقنا ووالخبر و ذکر المیز و حد فی هذا القدر صادق علی کل واحد من المثالین المذکورین و غیرهما قوله فی بعضها ای ذکر بعضها قوله اما هو تمیز جواب سواله وهوان عثمان صادرة دفعها بالابتداء لا یثبت الا وجه التثنية فی التیز بل وجهان اجاب بقوله ای ما هو الخ حاصله ان المراد بالتمیز ههنا هو الذات مع قطع النظر عن صف التیز فصار المعنی فی مثلاً ما هو تمیز کم عمراً باعتبار بعض الوجه قوله دفعه فی صادرة عمراً بالنصب الخ جری تمیز وقوله قد حلت خبره قوله علی الظرفیة حین جعلت تمیزه ظرفاً محذوفاً وهو مرة او مرة بالنصب الخ جری عمراً مبتدأ وقد حلت خبره فکذلک حال خالفة فعلی هذا معناه هکذا کر چند عمراً بسیار عمراً ثابت است از برای تو ای جری قوله وعلی المصدا حین جعلت تمیزه مصداً محذوفاً ایضاً هو حلیة بالنصب الخ جری عمراً مبتدأ وقد حلت خبره قوله فانه اشار جواب سواله هوان نصب کم جرداً واحد فکیف یتصور فی ثلثة اوجبا اجاب بما ترے قوله ان الرفع بالابتداء وخبره وهو قد حلت وکم صادرة منصوبة علی الظرفیة او المصدا یتیم قوله والاخو وعلی هذین القدیین صادرة کم مرفوعة بالابتداء قوله الصق ای الیق قوله الا الوجه الاخیر الخ وهو اعتبار ثلثة اوجه فی التیز قوله للقر ذکر اسم الشاعر قوله جری مفعولاً به لقوله یجوا ے یعیب قوله المعوجة یعنی کج بنه قوله بمعنی الخ هذا لدفع ما قبل ان مقصود الفرق هو هو جری ذلک لا یحصل بالعوجاء اجاب بما ترے قوله وانما عد ے جواب سواله هوان المحلب متعدد بنفسه فلا حاجة الی التعد یتیم بکلمة علی حاصل ان کلمة علی لیست بصلة للمحلب بصلة لتضمنه وهو الثقل الکرامیة قوله الاناسی جمع اناس قوله الاستقنا اجاب سواله هوان مقم

بیان ہو الجری و هو لا یحصل بالاستقہام علی تقدیر النصب لان الذی یحصل بالاجاد لا بالانشاء فاجاب
 بقوله فالاستقہام علی تقدیر النصب علی سبیل التہکم ای الہذا **قوله** علی سبیل التہکم ای علی سبیل
 الہذا خبر لقوله فالاول **قوله** ذہل بمعنی غفل **قوله** وصحیح جواب سوال ہوان عم تکرۃ فیکفیکون
 مبتدأ اجاب بآتے **قوله** الواقع بعد ہا یعنی بہ جلبت **قوله** تسلط الظرفیۃ او المصدکۃ کامر
 الان **قوله** واضح الخ باعتبار انها تابعہ لہا **قوله** فی کلمات الخ جواب سوال امثالہ ما مر الان **قوله**
 واضح الخ باعتبار انها تابعہ لہا **قوله** فی کلمات الخ جواب سوال امثالہ ما مر الان **قوله** والی ضرباتک
 عطف علی قولہ مرات الخ **قوله** علی الظرفیۃ بان تجعل تیز ہامرۃ **قوله** او المصدکۃ بان تجعل
 تیز ہاضرۃ وضررۃ **قوله** والفرق جواب سوال و ہوان لا فرق بین المعنیین لان المرات
 موجودۃ فی الضربات ایضاً اجاب بقوله الفرق الخ حاصل ان المرات للعد والضربات بکسر الضیاء
 فہو للنوع وان جعلہا للعد علی وزن فعلۃ بفحۃ الفاء فالمقصد المرات ہو الزمان او کلاً و فی الضرب
 الحد فی وضع الفرق بینہما **قوله** یحتمل الخ جواب ثان یعنی ان نصبہا لیست باعتبار الظرفیۃ بل باعتبار
 انہا مفعول بہ **قوله** الظروف المعرۃ الخ جواب سوال ہوان عد الظرف ومن المبنیات مطلقاً غیر جائز
 ان الظروف کلہا لیست بمبنیۃ بل بعضہا لان اکثرہا معرفۃ بمثلین شمال وغد لیل ونہار و یوم و
 غیر ذلک فلا بد من تقدیر ہا بلفظ البعض لیطابق العنوان مع المعنوی التفسیر مع الاجمال اجاب
 بآتے حاصل ان اللام فی قولہ الظرف للہمد فلا حاجۃ حرج الی ذکر لفظ البعض **قوله** ای ظرف
 جواب سوال و ہوان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما او تحریک السوال
 بوجہ آخر و ہوان کلمۃ اللعمی فی یفقد علی یم الاول فی خویاتیم یم عد فانہ مقطوع عن الاضافۃ
 مع انہ لیس بظرف اجاب بآتے **قوله** حرف الاضافۃ یعنی بہ اللام فی الاضافۃ اللامیۃ ومن فی
 البیانۃ و فی فی الظرفیۃ **قوله** ما فی معناہا کالاسفل یعنی تحت والاعلیٰ بمعنی فوق والامام
 بمعنی قدام فان کلہا لیست بمسوعۃ قطعہا عن الاضافۃ **قوله** اکاد اعض من باب علم
 او فتح علی باقی القاموس **قوله** و بین ما بنی منہا فی ان کلامہا متضمن لمعنی حرف الاضافۃ **قوله**
 فی کثرۃ الاستعمال یعنی ان حسب کثیر الاستعمال بعد ہا **قوله** الی المصدک الذی الخ و ذلک المصدک
 غیر مذکور فشاہت الغایات فی الاحتیاج الی المضامیر **قوله** حرف الشرط مثلاً لو **قوله**
 ای جعل تحتاً فی اشارۃ الی ان اختیار فعل متعد و اشارۃ الی انہ لیس بمعنی محصل معین **قوله**
 فاجاء الامر مفاجۃ بمصدک ہو اللام من باب المفاعلة **قوله** فجئستۃ فجاءۃ بیان المجزئ بخلاف
قوله فاجاء الامر **قوله** والمراد الخ جواب سوال اظہر **قوله** معنی المفاجاۃ الاضافۃ بیانۃ
قوله ما فیہ فی اذا **قوله** من الدلالۃ بیان لکلمۃ **قوله** علیہ ای علی المفاجات **قوله**
 ای خرجت جواب سوال و ہوان عطف الجملۃ الاسمیۃ علی الفعلیۃ غیر ملائم اجاب بقوله
 ای خرجت حاصل ان العامرۃ اذا ہو فاجات جعلناہ کالمذکور و اذا زانیۃ او مکانیۃ

نہ
 زانیۃ

فصار المعنى خرجت ففاجأت زمان و قول السبع او مكانه في صا عطفًا بحملة الفعلية على الفعلية
 قوله وضع الحروف يعني ان اذ وضع على حرفين مثل من ما قوله للاستفهام والشرط جواب
 سوال وهو ان حالتها عنهما غير جائز لعل صحتها حملها عليهما لان ابن واني لا يكون استفهاما
 وشرطا اجاب بقوله للاستفهام حاصله ان حالتها عنهما مجازا باعتبار الموضوع المحذوف هو ذ
 اي ذ واستفهام وشرط قوله تارة جواب سوال وهو ان الواو في قوله بمعنى جميع المد للجمع و
 الجمع مجزا كجمع بلفظ الجمع وههنا لا يتصو ان يكونان بمعناها معا اجاب بقوله تارة حاصله
 ان الربط مقدم على العطف قوله مد زمان الفعل الخ فيه اشارة الى ان اللام في قوله المد بدل
 من المضاف اليه قوله اي يقع جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ما ريت يوم الجمعة من او
 منذ فان الاسم هناك يلى له ما مع انه غير جائز اجاب بما تر في قوله الاسم فيه اشارة الى ان
 المفرد صفة للمحذوف اعني به الاسم قوله حقيقة وحكما جواب سوال وهو انه ينقض بقوله ما ريت
 من يومان اللذان الخ فانه بمعنى اول المد مع انه ليس بمفرد اجاب بما تر في قوله اي الزمان فيه
 اشارة الى ان المقصود صفة لموضوع محذوف اعني الزمان قوله الذي قصد فيه اشارة الى ان
 اللام في المقصود بمعنى الذي في لفظ المقصود فع لما قيل ان قراء بالتخفيف يلزم عكس بيان
 المشد وان قراء بالتشديد يلزم عكس بيان المخفف حاصل المد فع انه اراد بهامعناه المجازي
 بمعنى القصد قوله حال كونه في اشارة الى ان قوله بالعد ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال
 عن المقصود قوله اي ما كتب على هذه الصلوة في يتناول لان وان مشدتين مخففتين ايضا
 قوله اكل واحد هذا فع لما قيل ان ارجاع ضمير المفرد الى التثنية غير جائز فاجاب بما ترى قوله
 اسمين الخ لان ابتداء ثبوتها حرفين غير جائز قوله هما معرفتان جواب سوال وهو انهما نكرتان فكيف يصح
 ابتداء ثبوتها حاصل الجواب انهما مؤنسان بالاول والجميع وهما معرفتان بالاضافة الى المد قوله
 كل منهما جواب سوال ظاهر قوله اعلم الخ اعترض قوله الا ان يراد جواب عنه قوله عن ذ خاصة
 لا يصير بكرة وسحرة منصوبان وان كانا مترادفين لغدة لان كلهما موضوعان لاول الصبح السحر
 قبل الصبح كذا في القاموس قوله هو اسم فعل يعني ان قط على نوعين احدهما اسم فعل بمعنى
 الامر وثانيهما ظرف قوله اي لا جلية اشارة الى ان اللام في قوله بالماضي للاجل قوله الفعل فيه
 اشارة الى ان الماض صفة للموضوع المحذوف هو الفعل والزمان قوله ليستغرق اي يستغرق قط
 لنف جميع الخ قوله عوض الخ بدل عن قوله اختها قوله الذي يبقى وهو الانسان وغيره قوله
 من المضاف اليه الجملة من حيث هي ليست الامنية قيل هذا يناقض بما سبق من ان الجملة من
 حيث هي هي لامعية ولامنية قلنا ان ذلك مبني على من هب الجمع وهو هذا على هذا الاخير
 فلا تناقض لكن بنا للظروف المضافة الى الجملة عند كجهم وليس باعتبار ذلك اعني ان الجملة
 له اي صاحب استفهام وشرط فالمراد بحاليتها حالتها للموصوف المذكور ۱۲

بل باعتبار انها مضافہ الی مضمونہا فی الحقیقہ قیل ان اذا واذو حیث مضافہ الی الجملہ ولا یجوز انما عا ہما
 بل بنا ہما لازمتہ قلنا ان الظروف علی نوعین بعضہا ما یکون لانفہ الاضافہ الی الجملہ نحو اذا واذ
 و حیث و ہذا النوع مبنی لا یصلح ان یکون مستحقا للاعراب بل یکون مبنیا وبعضہا ما یکون غیر
 لازمتہ الاضافہ الیہا بل ہی بعض الاحیان یکون مضافہ الی الفہرہ کالیوم فی نحو یومئذ و ہذا النوع
 یحذف عا ہما و بناء ہا والمراد فی الکتاب ہو الثانی قولہ ای ہذا باب فی بیان الخ فی اشارہ الی ان
 العبادۃ مبنی علی حذف المبتدأ والخبر ثم الخبر مضاف الی المعرۃ وقولہ المعرۃ خبر مجزئ المضافین
قولہ ای اسم جواب سوال ظاہر **قولہ** متلبس فی اشارہ الی ان قولہ بعینہ ظروف مستقر مع المتعلق
 صفۃ **قولہ** ای بذاتہ فیہ بلان للعين معان کثیرہ وکلہا غیر مستقیم ہنا **قولہ** یعنی اسماء
 الاشارۃ جواب سوال **ہو** ان علامہات من المعارف غیر جائز لان بین الایہام والتعین منافا
 اجاب بقولہ یعنی الخ حاصل ان المراد ہا اسماء الاشارۃ والموصولات و ہا لیس بالمہمین لکن
 تسمیہا بمہمات باعتبار ان اسم الاشارۃ من غیر الخ **قولہ** الیم الخ جواب سوال **ہو** ان حصر المعرۃ فی الستہ
 غیر جائز لان التعریف یحصل بالیم ایض کما ترے اجاب ہا ترے **قولہ** فلم یدکرہ جواب سوال **ہو** ان المص
 لم خالف عن المتقدمین لانہم لم یدکرہ المعرۃ بالنداء اجاب ہا ترے والفرق بین الاعلام الشخصیۃ
 والجنسیۃ ان الاول موضوع للذات کلفظ زید موضوع للمدلول الخادجی والثانی موضوع للمفہوم کلفظ
 اسمۃ موضوع للحيوان المفترس ثم الفرق بین الاعلام الجنسیۃ والجنس بین اسم الجنس ان الاول موضوع
 للماہیۃ الواحدۃ المتعینۃ المتمازۃ عن سائر الماہیات اما الاخرین موضوعان للماہیۃ من حیث
 ہی فی مع قطع النظر عن ذلک العوادض ثم الفرق بینہما ان الاول یطلق علی القلیل والكثیر علی السواء
 کالماء مثلاً والثانی یطلق علی الافراد بطریق البدلیۃ کالرجل مثلاً **قولہ** لا یضاف الیہ لان المناد
 ۶ یخرج عن المنادائیۃ بالاضافۃ الیہ **قولہ** لا یخفی جواب سوال **ہو** انہ ینقض علی نحو غیر و مثلاً و
 شہر فانہا لا تصیر معرفۃ بالاضافۃ الی احد الامور الخمسۃ اجاب ہا ترے **قولہ** ای اضافۃ الخ
 جواب سوال **ہو** ان کیف یجعل لفظ الغنۃ مفعولاً مطلقاً للمضاف مع ان معنی المضاف مشتمل علی
 الاضافۃ لا علیہ اجاب ہا ترے حاصل انہ مفعول مطلق مجازاً باعتبار حذف المضاف اعنی الاضافۃ ثم
 الاضافۃ الیہ بطلاقہ وہی کوہا معنویۃ فلذلک قال الشارح یعنی اضافۃ معنویۃ **قولہ** اسماء ماکان
 جواب سوال **ہو** ان المتبادر من العلم ہو الاسم المحض فہو ینقض علی نحو سیبویہ وابن عباس
 فانہما لیس بعلم مع ان التعریف صادق علیہما لانہما وضعائشہ بعینہ غیر متناولہ غیرہ بوضع
 واحد اجاب ہا ترے حاصل ان العلم اعم من ان یکون اسماً محضاً ولقباً او کنیۃ **قولہ**
 والاعلام الغالبۃ الخ جواب سوال **ہو** انہ ینقض علی نحو الاعلام الغالبۃ اذا تعینت لفرد معین
 بغلبۃ الاستعمال فیہ کابن عباس مثلاً فانہما من قبیل الاعلام مع عد صدق التعریف علیہا
 لعدا الوضع فیہا لثبۃ بعینہ اجاب ہا ترے **قولہ** الاعلام المشتركة فانہا تتناولہا غیر ہا

علی بن ابی حمزہ
 در اسم الجنس ۱۱

بوضع آخر قولہ فی الذکر لان المقدّم اعرف من المؤخر فضات المضمرات اعرف من کلہا قبل هذا
 یناقض بما ذکر فی التوابع بقولہ ثم المعرفۃ باللام والموصوت فیہما مساوات فیلحق هذا کیف تکتون
 الموصولات اعرف من ما عرف باللام ہنا تا مل قلنا للسیویۃ فی هذا المقام من ہیان احد ہما
 مشہو و ہو ما ذکرہ الشارح ہنا وثانیہا غیر مشہو و ہو ما ذکرہ فی بحث التوابع فلا تناقض فی کلا
 فاحفظ قولہ اما فرد ہا جواب سوال و ہوان بعض اسماء العدّ معرب بعضها مبني کخمسۃ عشر
 اذا تضمن الواو وبعضہا معرفتہ وبعضہا نکرۃ وبعضہا مذکر وبعضہا مؤنث وبعضہا مفردات و
 بعضها مرکبات فیلحق هذا صار ذکرہا بعد مستکّ لان المعرب والمبني منہا داخلۃ فیہما وکذا باقی
 الاسماء منہا داخلۃ فی الاقسام الباقیۃ اجاب بما ترے قولہ الفاظ الخ جواب سوال و ہوان المبتدأ
 والخبر اذا کانتا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما و ہنا لم یوجد فاجاب بما ترے وایضاً اما
 قال الفاظ دون اسماء لیتناول جمیع افراد اسماء الاعداد لان بعضها مرکبات المركب لیس باسم
 لان الاسم قسم من الکلمۃ والکلمۃ لفظ مفرد قولہ منفردۃ جواب سوال و ہوان الواحد من قبیل
 اسماء العدّ مع انہ لیس بموضوع للجمع کذلک الاثنین فلا یکون تعریف اسماء العدّ جامعاً لفرادہ
 حیث خرج عنہ احد اثنین اجاب بما ترے قولہ ما یجاب بہ ہو مدلول اللفظ الواحد والاثنین مثلاً
 اعنی بالوحد والاثنینۃ واما الفاظ الموضوعۃ لکمیۃ ہا فللفظ الواحد الاثنین مثلاً قولہ عندی
 بعض ہل الحساب لان العدّ عندہم عبارة عن نصف مجموع الحاشیتین اقلہا الاثنان فلا یکو
 الواحد عدّ عندہم قولہ ولا ینتقض جواب سوال حاصلہ ان نحو رجلان موضوع لکمیۃ
 احاد الاشیاء کما ترے مع انہ لیس من قبیل اسماء العدّ حاصلہ الخ جواب ان اسماء العدّ عبارة عما یکون
 موضوعاً لکمیۃ احاد الاشیاء فقط واما نحو رجلان موضوع لہا مع معنی اخر و ہو مذکور من بنی اذا تجاو
 من حد الصغر الى حد الکبر وکن لک فی رجلین البواقی قولہ کواحد واثنان و ہما فرعان للواحد
 والاثنان قولہ ثلاث الى تسع و ہما فرعان للثلاثۃ والاربعة الى التسعۃ مع التاء و ہکذا الثنینۃ و
 الجمع فرع الواحد قولہ وعشرین فانہ جمع حکمی ان لم یکن جمعا حقیقیا کما ذکرنا سابقاً بقولہ
 جمع المذکر السالم واولو وعشرون حیث ذکرہا بعد الجمع قولہ لتانیث الجماعۃ الخ لان الرجال
 بتاویل الجماعۃ مؤنث قولہ اسبق انی التخلیق لان ادم علیہ السلام قد خلق قبیل حواء او فی
 الاصطلاح اذ یقالہ جل وامرأۃ وقائم وقائمة قولہ تذکر الثاني فی الذکر الخ جواب سوال و ہوان
 التکریب فرع الافراد والعدّ فی حالۃ الافراد مؤنث فلم خالف الفرع الاصل اجاب بما ترے قولہ اما
 تذکر الثاني جواب سوال و ہوانہ ینبغی ان یؤنث الثاني فی نحو واحد عشر واثنی عشر لعدّ اجتماع
 علامتی التانیث اجاب بما ترے قولہ عند التکریب جواب سوال و ہوانہ ینقض علی عشرۃ فانہ مؤنث
 مع انہم لیسوا بقائلین علی کسرۃ الشین فیہا اجاب بما ترے قولہ اے من عشرۃ جواب سوال و
 ہوانہ ینقض علی نحو عشر فی ثلاثۃ عشر فانہ من قبیل اسماء العدّ المؤنث المركب مع غیرہ مع انہم

ليسوا بقائلين بكسرتيها بسكونها اجاب بما تراه حاصل ان المراد بالمؤنث هو الذي يكون مع بقاء التاء
قوله فتحات وهي فتح العين الشين والراء والتاء ولا اعتبار لفتح الدال في نحو احد عشرة لان
 بعد ساكن فلم يوجد التوالي **قوله** ولما غير الواحد الواحد الخ جواب سوال هوان العلة لتغيرهما
 ليس الا التركيب وههنا لم يوجد لوجود العاطف وايضاً ان العاطف فيها موجود فينبغي ان يذكر
 فيما بعد وهو قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقا اذ الاصل في العبارة الايجاز والاختصار اجاب عنها
 بقوله لما غير الواحد الواحد ههنا بدت التركيب لان المعطوف الخ حاصل الدفع الاول المعطوف
 والمعطوف عليه في قوة التركيب لانها علم لمرتبة معينة من العدد وحاصل الدفع الثاني ان العلة
 لتغيرهما لما صارت موجودة ههنا لم يجعل على صوة ما تقا من غير تغير فلذلك لم يذكرهما فيما بعد
قوله بل الى تسع وتسعين فيلشارة الى ان العبارة بخذ في المعطوف فلذلك لم يتعرض لذلك **قوله**
 معد يكره صل معك بفتح الياء ثم اسكن للتركيب بما بعد **قوله** والثلث الى العشر الخ فيلشارة الى ان
 العبارة بخذ في المعطوف فلذلك لم يتعرض المصمم لمع ان الحكم فيه ايضاً كذلك **قوله** اي مجز
 الخ جواب سوال هوان الخفض حقيقة في الاعراب بالحركة فجئ لا يتناول الاعراب بالحروف اجا
 بما تراه **قوله** استعماله استعمال عدد الاقل **قوله** اثروا اي اختاروا **قوله** مائة مئذ عن
 الثلث **قوله** استثناء جواب سوال هوان مائة في ثلثة مائة مخفوض ايضاً كيف يصح الاستثناء
 عن المخفوض المجموع اجاب بما تراه **قوله** مسلمين فلا يقال ثلثة مئين **قوله** المجموع بالالف
 الخ يعني ان مات تميز عن الثلثة ثم لفظ المات مبهم محتاج الى التمايز فيذكر مئذها يلزم الاتصال
 بها وهي خلاف مجيئة عادة اذ عادة مجيئة بعد ما هو في صوة المجموع **قوله** بل الى تسع تسعين
 فيلشارة الى ان العبارة بخذ في المعطوف **قوله** كالاسم الواحد لان المضاف اليه متمم للمضاف
 في الحقيقة كالشيء الواحد **قوله** ليورد الخ يعني ثلث مائة امرأة جائز حملها على مائة امرأة **قوله** المعبر
 به عنه فيلشارة الى ان الالم في قوله اللفظ للعهد **قوله** افق العد الخ جواب سوال هوان قوله فوجها
 جزاء لقوله اذ كان وجرائتيه غير جائز لان الجزاء لا يكون الاجلة وهذا مفق اجاب بما تراه صل
 انه مبتدأ للخبر المحذوف **قوله** اعتباراً باللفظ اي بلفظ الشخص اسم العدد مع المعدد والمنكر
 المجموع لا يكون الاموننا **قوله** بالمعنى اي بمعنى الشخص هو النسأ **قوله** وواحد فيلشارة الى ان
 العبارة على احد المعطوف وهكذا في اثنان واثنان او الى ان المصم ذكر الاصل وترك الفرع با
 لمقابلة ككلا وكلتا **قوله** اي الصالح الخ جواب سوال هوان بين قوله استغناء بين قوله بلفظ
 التميز منافاة لانه بالاستغناء لا يصير تميزاً واذا صاد تميزاً لا يجي منه الاستغناء اجاب بما تراه او جوا
 عن سوال بوجه آخر وهوان في عبادة المصم تناقض ظاهر اذ المفهوم من قوله ولا يميز الخ ان لا
 يكون لها تميز ومن قوله استغناء الخ وجود التميز فاجاب بقوله اي الصالح الخ حاصل ان
 المراد من العبارة السابقة علماً اي راد التميز معهما كما يفهم من عبادة الشارح ومن الثاني

الاستغناء علی تقدیر ذکرہ معہما قولہ بچوہر ای بادتہ فیہ اشارۃ الی وجہ الاستغناء قولہ فان
 من صیغۃ الخ المراد من الصیغۃ ہنہا ہو مجموع المادۃ والصکۃ وبالاولی الصکۃ فقط لان العام
 اذ ذکر بمقابلۃ الخاص یزاد بہ ما واء الخاص قولہ ولا یبعد جواب اخر قولہ بالتخصیص
 فیہ النص بالتخصیص لان النص معہ اخر ہو غیر مستقیم ہنہا وهو الایۃ والحديث قولہ باعتبار
 تصیرہ والفرق بین الفرد من المتعد باعتبار تصیرہ و بین المفرد من المتعد باعتبار حالہ
 بوجہین احدہما ان الاول لا یجئ فیما فوق العشرۃ بخلاف الاخیر والثانی ان الاول یضایح الی
 العدۃ الانقص نحو ثانی الواحد ثالث الاثنین وغیرہا بخلاف الاخیر فانہ یضایح الی المسائون نحو ثانی
 الاثنین وثالث الثلاثۃ قولہ الواحد انفسہ قولہ ای مرتبۃ فیہ اشارۃ الی ان للحال معنی اخر
 غیر مستقیم ہنہا وهو ما یبین ہیئۃ الفاعل والمفعول وزمان التکلم واصفۃ الشئ قولہ
 اسم جواب سوال مثل ما مو غیر مرقۃ قولہ کان فیہ اشارۃ الی ان لفظ فیہ ظرف مستقیم المتعلق
 صفۃ الکلمۃ ما قولہ ای ملفوظۃ جواب سوال وهو ان لفظا خبر لکان المحذوفۃ والاصل
 ان یکون خبرہا محمولۃ علی اسمہا وهنہا لا یصح لان العلامۃ لیست لفظا اجاب بما تری قولہ
 اذ الحرف الرابع فی المؤنث السماعی فی حکم التانیث الخ وکذا الخامس لان موضع التاء فی
 کلامہم فوق الثلاثۃ قولہ ای مقصدۃ جواب سوال مثل ما مر الان قولہ بمخالفتہ فیہ الخ
 بالمخالفتۃ لان الخلاف فی الاصل مشترک بین المجرّد والمزید والمراد بہ ہنہا باب المفاعلة
 قولہ کسلیۃ حبیل الاول مثالا من قبیل الاسیم والثانی مثالا من قبیل الصفۃ مکتل صحراء حمراء
 قولہ التاء وعلامۃ تاء التانیث ہی تاء زائدۃ فی اخر الاسم مفتوحة ما قبلہا تقلب فی الوقف
 ہاء کطلمۃ فتاء اخت لیست بتاء التانیث لا تنفائ القیدین الاخیرین فیہا قطعاً قولہ
 اسم جواب سوال ظاہر قولہ من جنسہ فیہ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ فی الجیوان للجنس
 لا للہک الخ ادجی قولہ بمخالفتہ فیہ اشارۃ الی ان المراد بالخلاف ہو مصدک المزید لا مصدک
 المجرّد قولہ بلا فصل جواب سوال وهو انہ یتقض علی حضرت فی نحو حضرت القاضی امراء
 وعلی قولہ ضرب الیوم ہند فان لک فیہ الخیار فی ذکر التاء وترکہا مع انہ مسند الی المؤنث
 الحقیقۃ اجاب بقولہ بلا فصل قولہ مطلقا فیہ رد علی بعض الشارحین کفاضل الہند لانہم قالوا ان
 ضمیر قولہ الیہ ارجع الی المؤنث الحقیقۃ مطلقا مظهر کان او مضمر او الی المضمر المؤنث اللفظی
 لا یرجع الی المظهر المؤنث اللفظی لانہ لو دمج الیہ یلزم التناقض بین ہذا و بین قولہ وانت فی
 ظاہر غیر الحقیقۃ بالخیار و وجہ الرد ان ضمیر الیہ ارجع الی المؤنث مطلقا حقیقۃ و لفظیا
 مظهر او مضمر او ما ذکر ظاہر غیر الحقیقۃ فیما بعد فهو بمنزلۃ الاستثناء من ہذا الکلمۃ لان
 الاصل انہ اذا حکم علی کل شیء ذکر بعض افرادہ فیما بعد فهو بمنزلۃ الاستثناء عن ہذا الکلمۃ ای
 فذلک الفعل الخ جواب سوال وهو ان قولہ فالتاء جزء لقولہ اذا اسند وجزائتہ

بما
 فی
 التذکر
 والمؤنث

لا یصح لان الجزء لا یكون الا جملة وهذا مفرد اجاب بما ترى حاصل ان قوله بالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر المتبداً المحذوف هو قوله فذلک الفعل ثم الجملة جزء لما قبلها قوله وجوباً جواب سوال هو ان مقابلة هذه العبادة بما بعد وهو قوله انت فی ظاهر غیر الحقیقة بالخیار غیر جائز لا فی کلہما ذکراً بالتاء اجاب بقوله وجوباً قوله لکن التانیث دلیل بقوله فذلک ان تقولاً الخ قوله وجعل بعض الشارحین هذا بیان للقول لا مردود ووجوب الرد علیہم ان المقصود ہنہا بیان مطلق المؤنث واذا جمع ضمیر الیہ الی المؤنث الحقیقی والی ضمیر المؤنث اللفظی یكون تخصیصاً وهو مخالف من سوق الکلام والاصل فی المطلق ان یجری علی الاطلاق وعلی من ہبہم یلزم اختیار المجاز وهو خلاف الاصل قوله ولو کان یستثنی الخ اعتراض حاصل ان المقصود الاستثنی صوة الخیار ینبغی ان یتستق صوة اسناد الفعل الیہ مع الفصل ایضاً لئلا یتحتاج الی التقیید بقولنا بلا فصل كما هو الاصل اجیب بان مقصود المقصود هو اسناد الفعل الیہ بدون الفصل وقولنا بلا فصل بیان لمراد المقصود لا تقیید لقوله قوله وحکم ظاہر الجمع المراد بالجمع ہنہا هو الجمع المذکور المکسر کالرجال جمع الرجل والجمع المؤنث السالم کالمؤمنات او مکسرة کالنسوة جمع النساء كما فی قوله تعالی وقال النسوة ۶ قوله الحق التاء ینظر الی تاویل الجمع بالجماعة قوله وان شئت ترکتها نظراً الی ظاہر التذکیر واما فی نحو الزیدین فقد وجدت الواو وهو یافی عن تاویل الجمع بالجماعة لانه من خواص التذکیر فلذلک لا یقال جاءت الزیدین بل جاء الزیدین قوله ای ضمیر فعلت جواب سوال وهو ان الخیر ہنہا غیر جائز لان نحو فعلت لیست بضمیر بل الضمیر فیہا مستتر اجاب بما ترى حاصل ان العبادة محمولة علی المسامحة قوله وهو المستکن فیہ جواب سوال هو ان ضمیر المذکور العاقلین كما كانت فعلت کذا افعلت ایضاً کافی الرجال اکرمتم فیمینن لا یصح التخصیص اجاب بما ترى حاصل ان المراد بضمیر فعلت هو الضمیر المستکن المقرون بالتاء وهو اعم منها قوله ای ضمیر فعلوا جواب سوال مثلاً ما مر الان قوله یعنی الواو جواب سوال وهو انہ ینقض علی نحو فعلوا نحو اکرموا اجاب بما ترى حاصل ان فی هذه العبارة ایضاً مسامحة قوله ای ضمیر النساء فیہ اشارة الی العطف قوله وما یماثلها جواب سوال وهو ان ضمیر العیون ایضاً کذلک فیمینن لا یصح تخصیص النساء حاصل الجواب ان المراد بالنساء هو جمع المؤنث وان لم یکن من العقلاء قوله ای ضمیر الايام وما یماثلها جواب سوال مثلاً ما مر الان قوله ای ضمیر فعلت مقرباً بالتاء جواب سوال ظاہر كما مر قوله فانه لا اصل لہ لا قاعدہ له قوله کالرجال فان لا اصل فی التذکیر هو الواو قوله فیراعی اعلی راعی قوله وفی الحواشی الہندیہ دلیل الخ قوله الخ مؤخرہ جواب سوال هو ان هذا التعریف لا یصیر جامعاً ومانعاً اما الاول فلان نحو مسلمان مثلاً والحال انہ لا یلحق باخوه الف او یاء اما الثاني فلان نحو مسلم قد لحق باخوه الف او یاء ولا یقال لہ لثنی اجاب عنہ سمع یعنی ان قوله والنساء عطف علی قوله العاقلین ۱۲ مولیاً مولوی محمد عبد الرحیم عفی عنہ

بثلثة اجوبة الاولى بقوله وقد الى قوله مع لواحقه المراد بالواحق تلك الالف والياء فحينئذ
 صار التعريف جامعاً وانما لان نحو المسلم ليس مع لواحقه مفرد ولفظ المسلم مفرد اذ لا يكون في
 اخره علامة التثنية والثاني بقوله باخر مفرد والثالث بقوله ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
 النحوي عن ان المصرا انما ترك هذه التكليفات لظهور المراد وهو ان المشي عبارة عن مجموع الاثنى
 والملحق وفي الجواب بحث بوجهين الاول انه يستلزم الدار لان المفرد صادر ماخوذ في تعريف
 المشي وهو ماخوذ في تعريف لان المفرد عندهم عبارة عما لم يكن مشي ولا مجموعاً والثاني ان التعريف
 صار صادقا على الجمع كسليمون لانه من قبيل الحق اخر مفرد الف او ياء مع انه لا يسمى بالمشي
 اجب عن الاول ان المفرد يبيح على معنيين احدها ما ذكرت والثاني عبارة عما يكون ذا الاعلى
 واحد والمراد ههنا هو الثاني في الاول وعن الثاني ان قيد الحيثية مراد في التعريف فصلا المعنى
 ان المشي ما حتى اخر مفرد الف او ياء من حيث انه حتى باخره واما الجمع فقد حتى باخره الواو و
 النون مطلقاً قوله ذلك للحق واللاحق جواب سوال وهو ان الضمير في قوله ليد لا يتخلو
 اما ان يكون ذا جعالي المصداً وهو الحق في ضمن حتى او الى اللاحق وحقاً او الى اللاحق مع
 الملحق به فالاول غير جائز لان الحق كما كان مشتملاً على حق الالف والياء كذلك مشتملاً
 مطلقاً على حق النون ايضاً والحال ان حق النون لا يدل على ذلك المعنى وهو قوله على ان
 مثله من جنسه كما يدل عليه الالف الياء اما الثا والثالث فهما غير جائزان ايضاً لهذا المعنى اجب عنه
 بوجه الاول ان ارجاع الضمير الى كل واحد من ذلك الثلاثة جائز لان المراد بالحق هو حق
 الالف والياء خاصة اما بطريق الانفرد او بطريق الاجتماع لان عموم الراجع لا يدل على عموم
 المرجع كما في قوله تبع وبعولتهن ائحى بردهن والثاني قد فهم من عبارة الشارح وهو قوله
 لانه على تقدير التسليم يعني لانسان ان حق النون لا يدل على ذلك المعنى بل يدل عليه ان يكون
 النون عوضاً عن الحركة او التثنية لا يدل على خصوصية عوضية عنها كما ان الالف في المعنى
 علامة للتثنية كذلك علامة لرفع ايضاً والثالث فقد صرح به الشارح بقوله اذ او لا موان النحوي
 هذا جواب بطريق التسليم المراد من الامر ان هو الالف الياء قوله اي مع مفرد جواب سوال
 وهو ان ضمير مع راجع الى المشي في ينبغي ان يصح اطلاق الرجلان على اربعة رجال لان الرجلين
 الاخيرين من جنس الاولين اجاب بقوله اي مع مفرد قوله في العدة جواب سوال وهو انه
 ينبغي ان لا يصح تسمية الرجل بالرجلين لاداة المسلم والكافر لان الكافر ليس من جنس المسلم اجاب
 بقوله في العدة قوله حال كون النحوي في اشارة الى ان قوله من جنس ظرف مستقر مع المتعلق
 حاله ان قوله من جنس مفرد جواب سوال مثلاً ما مر ان قوله باعتبار دخوله ادخله قوله
 تحت جنس موضوع له الاضاقه بياناً والمراد بالموضوع له المفرد فان قيل ينبغي ان لا
 يصح تسمية الابيض بالابيض لا ابيضا الاشارة الى ان الانسان البقر لا ينهما متعارفان من حيث

عنه
 من
 مجمل
 ح

الحقیقة قلنا المراد بالوضع الوضع العام یعنی سواء كان ذلك الشيئ متحدين من حيث الحقيقة
 كالمسلمين أو متغايرين كالانسان والبقرة بل ان يكونا داخلين تحت جنس الموضوع له فهناك لا
 الانسان والبقرة وان كانا متغايرين من حيث الحقيقة لكنهما داخلان تحت معنى الابيض هو الجنس
 الموضوع له بوضع واحد **قوله** بوضع واحد جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصح تثنية القرء بالقرآن
 لادادة الطهر والكحيز لان الطهر والكحيز داخلان تحت الموضوع له للكحيز جاب بقوله بوضع واحد
 والوضع في الكحيز الطهر متعدد لان من اداد بالقرء الطهر كالشافعي لم فهو يقول انه موضوع له
 ومن يقول انه وضع للكحيز كالحنفية وتوابعه فهو يقول القرء موضوع للكحيز لا للطهر فلهذا
 كان الوضع فيه متعددا فلا يصح تثنية القرء بالقرآن بادادة الطهر والكحيز **قوله** ولو اريد
 بقوله الخ اعتراض الجواب عن ان جعل الكلام على المعنى المتبادر واجب المتبادر من مثله هو المثل
 في العد لا الجنس ولان المتن مقابل للجمع المص قد ذكر في الجمع لفظ الأكثر مقام التلخيص قال
 ليدل على ان معناه أكثر منه المراد من الأكثر هو الأكثر في العد **قوله** ليدل الخ جواب سوال وهو ان
 تعريف المتن قد تم جمعا ومنعاف لا حاجة الى قوله ليدل على ان معناه حاصل الجواب
 ان هذه العبارة ليس من جنس التعريف بل ذكرها للفائدة التي ذكرها الشارح **قوله** ادعاء
 مجاز **قوله** ثم يؤا الخ جواب سوال وهو ان تسمية اللأم باسم الاب ادعاء لقوة التناسب مسلم لكن
 ليس بينهما اتحاد المفهوم الذي هو شرط في تثنية الاسم فلم يجوز تثنية فاجاب بما ترمي وقوله لقوة
 التناسب بينهما بيان العلاقة بين الحقيقة والمجاز وذلك التناسب عبارة عن كونها والدين
 للولد حاصل الجواب اننا لانسأله ان يثنى الاب باعتبار المعنيين المختلفين بل باعتبار المعنيين
 المتجانسين لان الام ح جعلناها مسمى بالاب مجازا ثم اولنا ذلك الاسم بالمسمى به ليحصل
 مفهومين ولهما وبعد حصول ذلك المفهومين المتساويين لهما صلا متجانسين **قوله** الادعاء اسمية اي الى تجوز
 الاسم **قوله** وليا واعطف على فليعتبر **قوله** قلنا الاشبه الخ حاصل الجواب ان ادادة الطهر والكحيز
 عن قرآن حين اولت القرء بالمسبة جائز لانه ح حصل من القرء مفهوم وشامل لهما واما كلامنا ففي ما اذا
 كان ادادتهما من مجز الاشتراك للفظ يعني قبل التاويل **قوله** ووجه بعضهم يعني ان الاداة الرجلين
 من لفظ زيد اذا كان علما لها قبل التاويل بالمسمى به غير جائز عند المص وجائز عند البعض ثم قوله
 فعمل قول هذا البعض ينبغ الخ هذا بيان الرد عليهم **قوله** ولما كان جواب سوال وهو ان تعريف
 المتن قد تم جمعا ومنافذ كقولهم والمقصود اشتغال بالادعية اجاب بقوله ولما كان الخ حاصله انه
 ليس من تمام التعريف بل شروع في حكم المتن **قوله** الى الاسم للمقصود في اشارة الى ان المقصود
 صفة لموضوع واحد اعني به الاسم ايضا في اشارة الى نكتة اخرى وهي ان المقصود لا يحى في
 الافعال هكذا الممد **قوله** مفردة الخ اخترا عن نحو حمراء هما لان في الفين **قوله**
 لازمة اخترا عن الالف التي ثبت عقيب زيد مثلا في نحو لايت زيد في حال الوقوف لانه لا يثبت

على فاعلا لا يسمي زيد بل يسمي حمراء

فی حال التشیة **قولہ** ضد الممد لان الممد دافیہ مد الصوت والمقصود بخلاف **قولہ** لم یکن کالاول
الخ الامارة عبارة عن التلفظ بالفتح التي قبل الالف بحيث يؤدي معها الكسرة والتلفظ بالالف بحيث
يؤدي معها الياء مثلاً هاجت ولا يدرك بها الا البصير كالاشام **قولہ** آخراً في اربعة الخ جواب
سوال وهو ان لفظ الثلاثي متناول للمزيد والمزيد فيه فحينئذ ينقض على نحو اعلى فان الالف منقلبة
عن الواو ولا يقلب الضرب الو او بل بالياء اجاب بما ترمي حاصله ان المراد من الثلاثي هو المجردون
المزيد في **قولہ** اي ان لم یکن جواب سوال ظاهر **قولہ** مقلوبة جواب سوال ظاهر **قولہ** اي غير
ثالثة كهزة علباء **قولہ** لا منقلبة عن اصلية كهزة كساء ودياء **قولہ** في الاشهر في الاستعمال
الاشهر ناعماً قال ذلك لان في غير الاشهر قبلها واوا كما حكى ابو علي في مائتي لك **قولہ** المتنسك اي
للعابد **قولہ** اي منقلبة عن الف الثاني جواب سوال هو ان الهزة لما كانت للثاني فخر يبطل
حصر علامة الثاني في التاء والالف اجاب بما ترمي **قولہ** مع انها غير اصلية جواب سوال هو انه ينبغي ان
ينقلب هزة قرء بالواو ايضاً اجاب بما ترمي حاصله ان الكلام المذكور جزء الدليل وتامله فما يحكي بقوله
مع انها غير اصلية فخر لا يمد **قولہ** والواو الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان ينقلب الهزة بالياء اجاب
بما ترمي **قولہ** اقتت وأجوة اصلها وقتت ووجه **قولہ** كعلباء وهو عبارة عن عصب العنق **قولہ**
المد كوران فيه إشارة الى ان اللام للممد **قولہ** جائز ان جواب سوال ظاهر **قولہ** في الصوال اولي
وهو علباء **قولہ** عن واو ياء يعني ان الممد في قوله علباء الواو والياء ثم ابدلت بالهزة **قولہ**
ملحقة بالاصل والمراد به هو السين في قرطاس لانها اصلية **قولہ** وفي الاخرى هو كساء ورداء
قولہ وفي الترجمة اعترض **قولہ** الشريفية صفة للترجمة والياء فيه للنسبة فصا المعنى وفي
الترجمة الشريفة المنسوبة الى سيدك الشريف **قولہ** لكن اريد فخصنا جواب عنه **قولہ** لا يمكن الانتفاع
الخ الانتفاع بالخصيتين هو الوطى بالاليتين هو القنوق **قولہ** في خشوه في وسط **قولہ** ولما كان الخ
لرفع ما قبله من الوجه ان المصداق في نونه لفظ المضارع وفي حذائه الثاني لفظ الماضي اجاب بما ترمي
قولہ للاستفراغ لان المضارع لا ينقطع بخلاف الماضي لانها غير مستمرة لو جاز قطعها **قولہ** اسم جواب سوال
ظاهر **قولہ** جملة جواب سوال وهو ان لفظا المجموع مبتدأ وقوله ما دل على احاد مقصودة خبره وخبريته غير
جائز لعد صحة الخبر لان اللام الاستفراغ يدل على احاد مقصودة مع انها لا تسمى بالمجموع اجاب **قولہ** على جملة
اخرى على مجموع احاد دفعة واحداً واما اللام الاستفراغية فقد دل على احاد متفرقة **قولہ** اي تعلق بها جواب سوال
وهو انه ينقض على لفظ الكل في نحو جائز كل قوم فانه لا يسمى بالمجموع مع انه يدل على احاد مقصود اجاب بقوله
يتعلق بها واما التعلق بها في ذلك المثال ففي ضمن القوم لا الكل **قولہ** لفرد فيه إشارة الى ان الاضافة
في قوله بخروف مفردة لامية **قولہ** الذي هو الاسم الخ جواب سوال وهو ان المفرد لما كان ما هو
في تعريف المجموع في يستلزم ذلك لان المجموع ما خوذ في تعريف المفرد ايضاً حيث قال اللفظ ما لا يكون

علم المجموع في يستلزم ذلك لان المجموع ما خوذ في تعريف المفرد ايضاً حيث قال اللفظ ما لا يكون

مثنیٰ ولا مجموعاً حاصل الجواب ان المقدر على نوعين احدهما ما ذكرتُ الثاني عبادة عما يكون دالا على واحد المراد ههنا هو الثاني **قوله** بحسب الصوة جواب سوال وهو ان المراد بالتغير هو التغير في المادة فيخرج ينقض على نحو رجال فان مجموع ولم يوجد فيه تغيير المادة اجاب بقوله بحسب الصوة والتغير بحسب الصوة في نحو رجال موجود لان الجسيم في مفرد مضموم وفيه مفتوح وكذا الرائي مفرد مفتوح وفي جمعه مكسوك وكذا زاد الالف في جمعه **قوله** اما بزيادة جواب سوال وهو انه ينقض على نحو مسلمون فان التغير بحسب الصوة ليس بوجوده في اجاب بآية **قوله** او اختلاف في الحركات جواب سوال وهو انه ينقض على نحو اميد فان الزيادة والنقصان ليست بموجودة فيه مع انه مجموع اجاب بقوله او اختلاف في الحركات **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه ينقض على نحو فلك في جمعه فلك فانه مجموع مع ان الاختلاف في الحركات السكناات ليست بموجودة فيه اجاب بآية حاصله ان التغير فيه موجود حكما حيث اعتبرت حركاته على حركات اسد لا **قوله** مما كان الفارق؟ جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى التمر لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية **فعله** الاول يخرج عنه كالم و دخل فيه تم وعلى الثاني بالعكس على الثالث يلزم ظرفية الشئ لمثله اجاب بآية **قوله** مما هو اسم جمع جواب سوال مثل ما مر **قوله** كجامل و باق و ركب فالمفرد الاول هو الجمل والثاني هو البقر والثالث هو الزاكن **قوله** نحو ابل وعظم مثالا لان اسم الجنس **قوله** مما الجمع والواحد الخ جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى الفلك ان كانت بيانية يلزم خروج الهجان عنه ودخول الفلك فيه ان كانت لامية يلزم العكس ان كانت ظرفية يلزم ظرفية الشئ لمثله اجاب بآية **قوله** نوعان جواب عن سوالين تقديرا لا ولا لانه ينبغي ان يذكر ادوات المحصر الثاني ان ضمير هو مبتدأ وكل واحد من صحيح ومكسر خبره وهذا الخبرية غير جائز للزوم حمل الخاص على العام اجاب عنها بقوله نوعان حاصل الجواب الاول ظاهر وحاصل الدفع الثاني ان الخبر هو مجموعهما الاكل واحد فيخرج يلزم حمل المساوي على المساوي وهو جائز **قوله** اخر مفرد جواب عن سوالين مثلاً ما في المتن **قوله** منع التخلوان جعل النون عوضا عنها ليس بمنع كما هو من بعض **قوله** ذلك الحق جواب سوال مثله ما في المتن **قوله** اي مع مفرد جواب سوال وهو ان الظاهر ان الضمير في قوله معراج الى ما حتى به ما حتى به عبادة عن الجمع فيجب ان يصح اطلاق المسلمين على سائر جال مثلاً وهو ادناه ولا يصح على ثلثه رجالا اصلا اجاب بآية **قوله** من حيث معناه دفع وهم وهو ان الظاهر ان ما معه يكون اكثر منه من حيث لفظه لا من حيث مدلوله الامر ليس كذلك لما هو اكثر منه من حيث مدلوله كسليمين فلنفع هذا الوهم قال من حيث معناه وحاصل ان الاكثرية في المسلمين انما ثبت من حيث المعنى لا من حيث اللفظ **قوله** ولا اكثر في الواحد فكيف ذكر المصنف لفظ الاكثر **قوله** اخر مفرد جواب سوال وهو ان الضمير في اخره راجع الى ما حتى به فيجوز ان ينقض على نحو قاضين فان في اخره ياء مع انه

الجموع ان ضمة فلك الذي هو مفرد لضمته نقل بالذي هو مفرد ايضاً وضمة فلك الذي هو جمع كضمته لاسم جمع اسد ١٢

لہ تجد اجاب ہمارے قول ملفوظہ جواب سوال ہوان آخر قاضی لم توجد الیاء فکیف تجد
 لان فیہ اسقاط الساقط اجاب ہمارے قولہ آخر الاسم الذی جواب سوال ہوان الظاہر
 ان الضمیر راجع الی مالکی بہ فرج ینقض علی نحو مصطفون فان فی آخرہ لم یوجد الالف فکیف
 حدث اجاب ہمارے قولہ ای شرط اسم جواب سوال ہوان الظاہر ان الضمیر فی شرطہ راجع
 الی مالکی بہ فرج ینبغ ان یجمع نحو الزیدان بجمع آخری اجاب ہمارے قولہ یعنی شرط صحیحہ جمعیہ
 جواب سوال وہوان الانسلم ان کونہ مذکور علمای عقل شرط لوجود الاسم لان الاصل ان الشرط
 لا یوجد بذات الشرط ونحو الفرس غیرہ اسم لم یوجد فیہ ہذا الشرط اجاب بقولہ یعنی الخ
 حاصلہ ان ہذا الشرط لیس بشرط لذات الاسم بل لصحیحہ جمعیہ قولہ ای اسماء محضہ جواب سوال
 وہوان الاسم اعم من الصفۃ فرج ذکر الصفۃ فیما بعد مستکملہ اجاب ہمارے قولہ ای فکو
 علمای جواب سوال وہوان المذکور اسم ایض فرج یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ ایض ان الشرط لا یكون الا
 عرضا والمذکور عین اجاب عنہا بقولہ ای فکونہ الخ حاصلہ ان الشرط ہنہا ہو کونہ مذکور
 وهو عرض لان الکو ن مصداً وهو عرض فلا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ لان کونہ عرضاً قائم
 بالاسم لا عینہ لان بین الشئ و بین القائم بہ تغاير ظاہر قولہ من حیث مسماہ جواب سوال
 وہوان لفظ زید لیس بذی عقل اجاب ہمارے قولہ واداد بالمذکور جواب سوال وہوان
 نحو طلحہ من جمیل ما ذكرت مع انہ لا یجمع بالواو والنون وایض ان نحو ورقاء وسلمہ
 اسمے جلین لیس بامذکورین لوجود علامۃ التانیث فیہما ویجمعان بالواو والنون اجاب
 ہمارے حاصلہ ان المراد بالمذکور ہو مخلوہ عن التاء لا غیر فنحو طلحہ غیر خال عن التاء فلن الم
 یجمع بالواو والنون نحو ورقاء وسلمہ خالیان عنہا فلذا یجمعان بالواو والنون قولہ
 فتتخی من باب الاتعالم من المحو بمعنی السلب الذوال قولہ من الصفات فیہ شارۃ الی ان التوین فی
 صفۃ التکثیر قولہ ای لہ شرط جواب سوال وہوانہ ینبغ للہم ان ینذکر ادوات الحصر اجاب قولہ
 ای لہ شرط قولہ کونہ مذکور اجاب عن سوالین مثلاً امر قولہ لہ امر وهو قولہ علمای عقل امر حیث
 مسماہ الخ واعطاء الاشراف قولہ ای مذکور اجاب سوال وہوان اضافۃ فعل الفاعل
 غیر جائز للزوم اضافۃ المعرفۃ الی النکرۃ لان کلمۃ افعلا وزن یراد بہ الموزون کذا وزن اذا یرید بہ الموزون
 صادر علمای الاجاب ہمارے حاصلہ ان کلمۃ افعلا لیت بعرفۃ بل بکرۃ لان المراد بہ الاسم الذی کو غیر
 مستوفی صیغۃ الصفۃ الکائن ذلک الاسم ایاہام مع المؤنث اے کیون ذلک الاسم عباۃ عن ذلک
 الصفۃ مع المؤنث قولہ بل کیون المذکور جواب سوال وہوانہ فعلی ہذا ینبغ ان لا یجمع افعلا
 التفضیل بالواو والنون ایض نحو انصر انصر لانہ ایض اسم مذکور غیر مستوفی صیغۃ الصفۃ الکائن
 ذلک الاسم ایاہام مع المؤنث وایض ان ذکر فعلان فعلی فیما بعد مستکملہ لانہ من ہذا القبیل ایضاً
 بقولہ لیکون المذکور الخ وحاصلہ ان المراد من انتقاء الاستواء لیس الانتقاء مطلقاً بل انتقاء الاستواء

فیہا کالسموات والكائنات اما البعض الآخر فلا کنار وشمس وفعلاعد السمع فیہا غیر مطلقا المصنوع
 سدید حاصل الجواب ان معنی قولہ مطلقا لیس ما ذکر ت بل المراد هو الاطلاق من اعتبار الشرط
قوله اے جمع فیہ شائدہ الی ان کلمتہ ما موصوفہ لا موصولة فلذلک لم یذکر ضمیر الفصل **قوله**
 واما التخییر للمذکور جواب سوال و هو انه لما کان المراد من التخییر من حیث نفس امرودہ الی خلقہ
 فیہ فحینئذ لا یتنا ولا التعریف مطلق الجمع فیما سبق ہو قولہ بحروف مفترکہ بتغییر نحو مسامون
 مصطفون اجاب بآترے **قوله** حقیقیا جواب سوال و هو انه ینبغ ان لا یصیر نحو فلک جمع التکثیر
 لعدک التخییر فیما اجاب بقولہ حقیقیا و اعتباریا **قوله** اری جمع یکون جواب سوال ہوان قولہ فعل
 خبر بقولہ جمع القلة و خبر یتہ غیر جائز لعدک صحتہ الحمل لان وضع الاوزان لیس الا امتیاز الحروف
 الاصلیۃ عن الزوائد ہی لا یم بالجمع لا بالمفرد اجاب بآترے ہکذا السؤال الجواب فیما بعد من
 المعطوفات **قوله** دغیف اسم للخبز الصغیر یطبخ للصیان **قوله** و فی شرح الرضی الخ اعترض
 وحاصل ان عد جمع الصحیح من جمع القلة غیر جائز لان الجمع الصحیح کما یطلق علی العشرة لذلک
 یطلق علی ما فوق العشرة ایضاً یم بان عدھا من جمع القلة باعتبار الوضع و اطلاقھا علی ما فوق العشرة
 بعارض الاستعمال **قوله** المذکور من الاوزان جواب سوال ہوان المشار الیہ بذلک هو فعل مع
 معطوفاتہ و هو لا یمح لان الاشارة بہ یمح ان الی المفرد لا غیر اجاب بقولہ المذکور الخ حاصل ان
 الاشارة الیہ بتاویل المفرد **قوله** یعنی بالحدث جواب سوال و هو ان للحدث معنیین احدهما ان الحدث
 بمعنی الحدث المقابل للثبوت والاخر ان الحدث عبادۃ عن معنی قائم بغيره کالعرض المعترض
 نظر الی ان المراد بالحدث ہنا هو المعنی الاول فحینئذ ینقض التعریف علی نحو الطول والقصر فانہما
 لیسا باسین للحدث مع انہما مصداقان اجاب بقولہ یعنی حاصلہ ان المراد بالحدث ہنا هو المعنی
 الاخر لا الاول فحینئذ صارت التعریف صادقا علیہما و جواب سوال بوجہ اخر و هو ان المتبنا
 من الحدث الصادر من الغیر لان للحدث لابد من المحداث فحینئذ ینقض التعریف
 علی نحو الطول والقصر فانہما مصداقان مع انہما لیسا باسباصا درین عن الغیر اجاب بقولہ یعنی الخ
قوله والمراد بجریانہ جواب سوال و هو ان جریان الشئ علی غیرہ اذا ذکر فی الخویر اذ بہرہ
 الاخر خبر الاول او وصفہ او حالہ و صلتہ والفعل لا یصلح ان یکون مبتداً او موصوفاً او ذی حال
 او موصولا للمصداق کیف یصدق هذا التعریف علی افراد الحدث اجاب بقولہ المراد بجریانہ
 علی الفعل ان یقع تأکیداً لہ او بیاناً لنوعہ او عددہ **قوله** بعد اشتقاق الخ جواب سوال ہو
 انہ ینقض التعریف علی مثل القادریۃ والعالمیۃ و ویلآلہ و ویجآلہ فی نحو قولہ قدات قادریۃ
 و علمت عالمیۃ و هلکت ویلآلہ و رجعت ویجآلہ فان کل واحد من ہذا یقع للتأکید لبيان
 نوعہ وعدہ مع انہ لا یم بالمصداق اجاب بقولہ ان یقع بعد اشتقاق الفعل منہ و اما ہذا
 المذکورات فما لم یشق منہ الفعل لان علمت مشتق من العلم وقد رت من القد رت

عدای الخ لجمع معطوفاتہ

ولما كان تثنية الفعل الخ جواب سوال وهو انه فعله هذا ينبغي ان لا يصح اضماع المفعول في الفعلين
ذلك العلة لانه لو اضمرفيه لا ضمير في المثني والمجموع قياسا عليه فينبغي ان لا يصح قوله زيد ضرب
ولا قوله لزيدان ضربا والزيدان ضربوا وهكذا في اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
اجاب بقوله لما كان الخ حاصل من الفعل لا يثنى بكذا بل لا يثنى فيه هو الضمير للفاعل اعني
به الالف في ضمها الراجع الى الزيد بن فحينئذ لا يلزم اجتماع التثنتين وهكذا في غيره من اسماء
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **قوله** ولا شبهة جواب سوال وهو انه يقتض على نحو ضرب
زيدا حاصل فان الياء قد اضمرف هذا المصدا فينبغي ان يذكر قيدا لاستداره كذا ولا يضمير مستند
ليخرج لان الياء في ضمير باردا جاب بقوله ولا شبهة الخ حاصله انه لا حاجة الى زيادة قيد
الاستدلال لانه قال ولا يضمرفيه بكلمة فيه الاضمار في يستلزم الاستدافيه فان الضمير اذا كان
باردا لا يقيم ضمرفيه بكلمة فيه بل يقال يضمرف مطلقا وفيه ايضد على الفاضل الهندك حيث قال
لا بد من اعتبار قيد الاستداف ليخرج مثل ضمرف زيد فرد الشارح عليه بقوله ولا شبهة ووجه
الرد ما ذكره الشارح بقوله فانه اذا لم يكن **الخ قوله** اء فاعلا لمصدا جواب سوال وهو انه
لا نسلم ان ذكر الفاعل غير لازم بل لازم كما في قوله ضربت زيدا اجاب بقوله اء فاعلا لمصدا
قوله لان النسبة الخ دليل المسئلة المتن او اشارة الى الفرق بين الفعل والمصدا حيث
يلزم فيه ذكر الفاعل **قوله** في مفهومه في مفهوم المصدا اعني به الحدث الساذج
قوله بخلاف الفعل اه لان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهومه اعني به الحدث
والنسبة والزمان وكذا اسم الفاعل اسم لثلاث من له الفعل **قوله** لكونه لكون
الفعل نكرة وفيه بحث بوجهين الاول انه يقتض بما سبق من ان التعريف والتكثير
من خواص الاسم والثاني ان اعمالا لمصدا مناسبة الاشتقاق لا للمشابهة
فكيف يصح ذكر المشابهة ههنا بقوله لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل اجاب عن
الاول بان التكثير على نوعين الاول حقيقة وهو من خواص الاسم والثاني حكمي
يوجد في الفعل ايضا لان الفعل يدل على حدث غير معلوم فصا تكثير الفعل باعتبار
المعنى وعن الثاني ان المواد من المشابهة هو المناسبة فكان من قبيل ذكر الخاص واداة
العام **قوله** على قلة جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة الايجاز فينبغي للمصدا ان يقول
ويجوز اضافته الى الفاعل والمفعول بدون ذكر قوله وقد يضاف الى المفعول اجاب
بقوله على القلة بالنسبة الخ وكلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل فلذلك
ذكرنا ههنا **قوله** متلبسا فيه اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر
مع المتعلق حاله عن الضمير في قوله واعماله **قوله** اء بلام التعريف جواب سوال
وهو انه لا نسلم ان اعماله باللام قليل بل كثير كما في قوله عجبت لضرب زيد

عمر الجاب بقوله اى لام التعريف **قوله** قبله يات في القرآن الخ فيه اشارة الى وجبة قلة اعمال
المصك باللام وايض اشارة الى جواز اعماله باللام **قوله** الجهر بالسوا الجهر مصدا عام في السوء مجز
الجرو هو الباء **قوله** صر فاجاب سوال وهو انه كيف يصح تقابل هذا بما عني وهو قوله وان كان
بدلا لان في كليهما وقع المصك مفعولا مطلقا اجاب بقوله صر فالخ **قوله** فيجوز فيه جهان
جواب سوال وهو ان الجزء لا يكون الاجملة وهما ليس كذلك فلا يصح جزايتها اجاب بقوله
فيجوز فيه الوجهان فلا يرد **قوله** وانما فضلا اعتراض حاصله انه كيف فضلا المص بين قسمي المص
بالجمل المعارضة وهو قوله ولا يفتك معموله عليه الى قوله قليل الاصلان يذكروا بعد هما
اجاب عنه الشارح بقوله لان عمل المصك في القسم الاول الخ **قوله** اى اسم فيه اشارة الى ان
كلمتها موصولة لا موصولة فلان ذلك لم يذكر ضمير الفصل **قوله** اى حدث جواب سوال
وهو ان الفا على ليس مشتق من الفعل بل من المصدر وايضا الاصلان يكون معنى المشتق
منه جزء من معنى المشتق ومعنى الفعل ليس بجزء من معنى اسم الفاعل اجاب بقوله اى حدث حاصله
ان المراد من المفعول الفعل اللغو وهو المصك لا الاصطلاحى كما زعمت **قوله** موضوعا
جواب سوال وهو ان اللام في قوله لمن صلة لقوله اشتق فحينئذ صدر التعريف صادقا
على اسم التفضيل مع انه لا يسمى باسم الفاعل اجاب بقوله موضوعا حاصله ان اللام
ليست بصلة لقوله اشتق بل صلة لمتضمنه وهو قوله موضوعا ثم المتبادر من الموضوع
له هو الموضوع له التمام يعنى ان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فيخرج اسم التفضيل لا مع الزيادة **قوله** اى لذات ما الخ جواب سوال وهو
ان كلمة من يستعمل في ذوى العقول فيخرج من التعريف نحو صاهل في قوله فرس صاهل
فانه من غير ذوى العقول اجاب بقوله اى لذات ما صاهل ان المراد بكلمة من هو الاعم منهما
قوله ولو قال الخ اعتراض **قوله** ولعله جواب عنه **قوله** قصد التغليب اى تغليب ذوى
العقول على غيره **قوله** يعنى بالحدث تجد وجوده له جواب سوال وهو ان الحدث معنيين
احد هما التجدد المقابل للثبوت الثاني المعنى القائم بالغير كالعرض المعترض نظرا الى ان المراد
بالحدث هنا هو المعنى الاخير في لا يصير التعريف مانعا عن دخول الغير حيث صادقا
على الصفة المشبهة كالحسن الشريف اجاب بقوله يعنى الخ حاصله ان المراد من الحدث
هنا هو المعنى الاول فيخرج عنه الصفة المشبهة لان قيام الفعل بالفا على طريق التجدد
لان الفا على انما سمي بالفاعل في حق تجد الفعل واما قيام الفعل بالصفة المشبهة فبطريق
الثبوت واللام والاستمرار ولا يتصور منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو امر
خلق قائم به على طريق اللام والاثبات **قوله** قال المص فيه اشارة الى بيان الجنس الفصل
في الحدث **قوله** في شرحه الامالى **قوله** داخل في الجمع الذي ذكره المص في شرحه

قوله واسند الخ اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدث وعند كثر الشارحين يستقيم في نحو اضرب لان قيام الفعل فيه ايضا بطريق التجنيد والحدث لا بطريق الحمل على احسن **قوله** و يخذ شهاه اعتراض حاصله ان اذ اصدار اللام صلة للضمين فيخرج من التعريف اسم الفاعل اذا كان للمبالغة نحو مضارب اجاب عنه بقوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اي لا باس باخراج من الحدث لان غير داخل في الحدث وويلد عليه حصر اسم الفاعل الخ **قوله** وجعل عطف على قوله حصر **قوله** وفي الترجمة للسيد الشريف **قوله** المعلوم جواب سوال وهو ان ايراد المضارع بصيغة الاطلاق ليس بصحيح اذ يفهم منه ان صيغة اسم الفاعل مثل صيغة مطلق المضارع والامر ليس كذلك بل هي مثل صيغة المضارع المعلوم اجاب بان المراد منه هو المعلوم **قوله** ان لم يكن ما قبل اخر المضارع كسر اجاب سوال وهو ان اطلاق كسر ما قبل الاخر ليس على ما ينبغي اجاب بقوله وان لم يكن الخ **قوله** ولو اقيم اعتراض الجواب عنه ان الاصل في المثال عند ذكره ثلاثا لا اشتغال بما لا يعنيه فكان ذكره فزارا من الاصل والنقطة انما يكون للفائدة لا للقادر فكان الاعتراض على خلاف الاصل **قوله** متلبا في اشارة الى ان قوله بشرط ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن الضمير في يعزل **قوله** اي شئ يشترط عمله به جواب سوال وهو ان الشرط مضاف الى المعنى ثم هو مضاف الى المحال والاستقبال وكل من الاضافتين غير جائز لعدم التغاير بينهما اجاب بقوله اي يشترط عمله **قوله** على المتصف به جواب سوال وهو ان اضاف الصاحب الى ضمير اسم الفاعل غير جائز لان الصا يستعمل في ذى الروح اجاب بما ترى **قوله** المتعك جواب سوال وهو انه ينقص على قائم في تخويز قائم ابوه **قوله** امس فانه اسم الفاعل للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بقوله المتعدي **قوله** اي الزمان في اشارة الى ان الماض صفة للزمان المحذوف **قوله** بالاستقلال جواب سوال وهو انه ينقص على خالق في نحو الله خالق كل شئ فانه اسم الفاعل مضاف الى ما بعد مع انه ليس للماض خاصته بل للام والاستمرار اجاب بما ترى **قوله** و اريد ذكر مفعول جواب سوال وهو انه يمتص على ضارب في نحو ضارب ابوه امس فانه اسم الفاعل المتعدي للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بما ترى **قوله** اے اضافة جواب سوال وهو ان قول معنى مفعول مطلق للاضافة المذكورة في المتن **قوله** ومفعولية كانه لان المفعول المطلق يشتمل عليه معنى الفعل مثل اشتمال الكل على الجزء وهما لا يكون معنى الاضافة مشتملا على معنى بل على الاضافة لان المصك العاملة يتاويل ان مع الفعل اجاب بقوله اي اضافة معنوية يعني انه مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف ثم ذكر اشارة الى النسبة في قوله معنوية لصحة حمل الصفة على الموضوع **قوله** لفواة شرط الاضافة اللفظية وهو كون المضاف مضافا الى

معمولاً ان الضارب اذا صار بمعنى الماضي لا يعمل في العمر والنصب لفوات معنى الحال والاستقبال
 فلا يصير هو معمولاً للضارب قبل الاضافة **قوله** اے فانتصابہ الخ جواب سوال وهو ان قوله
 فبفعل مقدّم جزء وجزائتہ لا يصح لان الجزء لا يكون الا جملة وهما مفرد اجاب بماترے **قوله**
 الموصولة جواب سوال وهو ان يراد اللام بصيغة الاطلاق ليس بصحيح اذ يفهم منها استواء الجميع
 من دخولهم مطلق اللام واللام ليس كذلك فاجاب بماترے **قوله** واما اذا كانت الخ جواب سوال
 وهو ان قوله مثله انما يصح على قول من قال ان صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل لان
 المثلية يقتضيه المغايرة بين الشيئين وهو موجود بينهما على قوله واما على قول من قال انها داخلية
 في حده فليس بصحيح لعدم التغاير الذي تقتضيه المثلية فاجاب بماترے **قوله** بتغير صيغة
 جواب سوال وهو ان يفهم من العبادة ان صيغة المبالغة من اسم الفاعل فعلى هذا يكون تشبيه
 الشئ بنفسه وهو باطل اجاب بقوله بتغير صيغة الخ **قوله** وما فيه من معنى المبالغة جواب
 سوال وهو ان عمل اسم الفاعل للمبالغة بالفعل لفظاً ومعنى وصيغة المبالغة ليس بهذا المثابة كما
 اجاب بماترے **قوله** اذ كان مقراً الخ جواب سوال وهو ان يفهم من عبادة المصرب ان صيغة
 التثنية والجمع من اسم الفاعل منه فعلى هذا يكون تشبيه الشئ بنفسه وهو باطل اجاب بماترے
قوله من حيث ذاتها جواب سوال وهو ان لا نسلم ان الخل لا يتطرق الى صيغة المفرد بالحاق
 علامتي التثنية والجمع بل هو يتطرق اليها لان اللام يكون مرفوعاً في المفرد ومفتوحاً ومكسوراً
 في التثنية والجمع فاجاب بان المراد من الخل هو بالنسبة الى ذات صيغة وذلك الخل
 من حيث الحركات لا من حيث الالات **قوله** واما على تقدير الخ جواب سوال وهو ان تقيد
 حذف النون بوجود هذين الشرطين غير مستقيم اذا حذف جائز بزيادة ونهما كما في الآية
 الكريمة اجاب بماترے **قوله** والقراءة ميالا اعتماد عليه جواب سوال ظاهر **قوله** ا
 حدث جواب سوال مثلاً ما مر في اسم الفاعل **قوله** موضوعا جواب سوال وهو ان التعريف
 لا يصير مانعاً عن دخول الغير حيث صدق على اسم التفضيل للمفعول اجاب بقوله موضوعاً
 حاصله مثلاً ما مر في اسم الفاعل في دفع السؤال والرد على الفاضل الهند ووجه الرد عليه من
 غير تغير في ذلك المذكورات **قوله** لئلا ما جواب سوال مثلاً ما مر في اسم الفاعل **قوله**
 من حيث وقوع الفعل جواب سوال وهو ان التعريف لا يصير جامعاً لا فواده حيث لم يصدق
 على مضروب في نحو يوم الجمعة مضروب فيه فانه اسم مفعول مع ان الفعل وقع فيه
 لا عليه اجاب بقوله من حيث الخ حاصله ان قيد الحيثية مراد في التعريف فصار المعنى
 موضوعاً لمن وقع عليه من حيث ان وقع الفعل عليه ولفظ المضروب في ذلك المثال
 من هذا القبيل وان صاد هو بعارض ذكر كلمة في من قبيل ما وقع فيه **قوله** اي شأنه جواب
 سوال وهو ان الامر في اللغز فرمودن كاره وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها ١٥

بما
 في
 القول

وكلا المعنيين لا يتصوأن ههنا فكيف ذكر الامرا جاب بقوله ^{في} شأنه وحاله **قوله** ^{في} عمل النصب
 جواب سؤال وهو انه ينقض على مضروب في نحو زيد مضروب ابوه امس فانه على الالاب الرفع
 مع ان هذا الشرائط غير موجودة فيها جاب بقوله ^{في} عمل النصب **قوله** من حيث انه تثني قيل
 عليه انه ينبغي ان يسمى اسما لمفعول بالصفة المشبهة لانه يثنى ويجمع ويدكر ويؤنث **قوله** ان تلك
 المذكورات ليست بوجوه التشبيه فقط بل مع الاسناد الى الفاعل وهذا لا يتصو في مفعول **قوله**
 والالزام اعم جواب وهو ان التعريف لا يصير صادقا على جميع فانه من قبيل صفة المشبهة مع انه
 مشتق من الفعل المتعدي وهو جزم بكسر العين اجاب بما تره **قوله** الا من دحرا لا يقربهم لذاته
قوله والمراد بكونه جواب سؤال وهو ان التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث يصلح على نحو
 ضاموطالق اذا كانت مطلقة بثلاثة تطبيقات فانها من قبيل اسم الفاعل مع انها موضوعان لمن قام به
 على معنى الثبوت اجاب بقوله المراد ان حاصلها في اصل الوضع للحد لان الواضع وضع نحو هذا
 لطلق الهاذل سواء كان بعارض المرض او غيره ونحو طالق وضع لمطلق المطلقة سواء كانت مطلقة
 الرجعية او البائنة ثم عرضهما الثبوت بعارض الاستعمال **قوله** اسم الخ جواب سؤال وهو ان تخصيص
 صفة المشبهة بالمخالفة غير جائز لان صيغة اسم الفاعل مخالفة عن صيغة الفاعل ايضا اجاب عنه
 بجوابين الاول بقوله اسم والثاني بقوله ولصيغة الفاعل الذي وحاصل التوجيهين ان عبادة المتن
 اما بحذف المضام كما اشار اليه الشارح بقوله اسم فيكون المراد من الفاعل هو اسم الفاعل الذي هو
 مقابل الاسم المفعول وبدون حذف المضام فيكون المراد من الفاعل هو الوزن الذي يثنى اسم
 الفاعل من الثلاثي المجرد عليه **الخ قوله** فيما ذكر من انها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث اي كاسم الفاعل
قوله امن غير اشتراط الزمان جواب سؤال وهو ان ذكر قوله مطلقا غير جائز لان اعتقاده على
 صاحب شرط اجاب بما تره **قوله** ليست بموصولة لان لام الموصولة لا يدخل على ما كان بمعنى
 الحد وكاسم الفاعل والمفعول **قوله** اي جعلها قسما جواب سؤال وهو ان اقسام التقسيم
 الى المسائل في قوله وتقسيم مسائلها غير جائز لان التقسيم عبارة عن اقسام القيومات البائنة
 المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم عليهن وههنا قل انضم القيوان الى
 الصفة المشبهة لا الى المسائل بل المسائل بنفسها قيودات اجاب بقوله جعلها اقسام لان في العبارة
 مسامحة والمراد بتقسيم المسائل ههنا جعل صفة المشبهة قسما قسما وبيان حكم كل قسم **قوله** ويسمى
 جواب سؤال وهو ان المراد من المسائل ههنا الاقسام فما وجد المناسبة بينهما من حيث جعل الاقسام
 بالمسائل اجاب بقوله يسمى حاصل لان المناسبة بينهما هو ان في كل منها سؤال عن الحكم وبحث عنها
قوله متلبسة فيه اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للصفة ^{٦٦}
قوله اما الخ جواب سؤال وهو ان المصم لم ترك الاولوية ههنا حيث لم يجعل المعطوف
 عليه مصدرة بكلمة اما اذا اصل ان المعطوف اذا كان مصدرة بكلمة

اما فقد يلطعطف عليه بما الآخر واجب والا فاولى وهنا من قبيل الثاني اجاب بقوله اما
 حاصله انها من كونه هنا حكما لان تقديرا المعطوف عليه بما اعم من ان يكون حقيقة او حكما
قوله اي معطوف الصفة الخ فيه اشارة الى ان اللام في قوله المعطوف بدل من المتصا اليه **قوله** تارة
 فيه اشارة الى ان كلمة الواو في قوله منصوب بـ **قوله** او فلا يرد السؤال المشهور من ان الجمع مجوف بالجمع
 كما لجمع بلفظ تارة في السؤال والجواب **قوله** الاقسام الثلاثة وهي كون المعطوف مرفوعا او منصوبا او
 مجرورا **قوله** في الاقسام الحاصلة وهي الاقسام الستة **قوله** في المعطوف فيه اشارة الى ان اللام
 في قوله فلا رفع للعهد **قوله** بالمفعول لانه لما تعد في الاعراب بالاصالة باعتبار انه معرفة
 لا يصير تميزا جعلناه مشابها بالمفعول لان كلامهما يقع بعد تمام الكلام ولم يكن مفعولا حقيقيا
 بامثابها لان المفعول الحقيقي للفعل المتعد والصفة المشبهة لا تدعى **قوله** وعلى التميز لان
 الاعراب بالاصالة اصل من الاعراب بالتشبيه فلا يصار اليه الا عند الضرورة وهنا لم توجد لان
 تعريف التميز جائز عند هم **قوله** على التشبيه بالمفعول لان المعطوف هنا اسم مخصوص وقع في
 مخصوص متلبس باعراب مخصوص تلبس باعراب مخصوص لا يتصلوا الا اذا جعلت اعرابها
 على التشبيه معرفة كانت او نكرة **قوله** التفصيل وهو ان النصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة
 وعلى التميز في النكرة **قوله** اي مفصل جواب سوال وهو ان قوله وتفصيلها مبتدأ والخلة المتأخرة
 وهي قوله حسن جهة ثلاثة خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ وحمل هذا الخبر على
 المبتدأ غير جائز لان هذه الجملة بالنسبة الى هذه الاقسام اما مفصل بصيغة اسم الفاعل او
 مفصل بصيغة اسم المفعول اجاب بقوله اي مفصل حاصل ان لفظ التفصيل مصد بـ **قوله** اي
 الفاعل والمفعول ففي قوله اي مفصل قرئين **قوله** في ضمن امثلة جزئية جواب سوال وهو
 ان تفصيل المسائل قد مر سابقا بقوله وتقسيم المسائل ان يكون الصفة باللام او مجردة الخ فلا حاجة
 الى التفصيل ثانيا وحاصل الجواب ان ما ذكر سابقا هو الاموال الكل المفصل بالذات هذا هو المفصل
 في ضمن الامثلة الجزئية واما التفصيل الاول ففي ضمن الكليات **قوله** قولنا جواب سوال وهو
 ان الجملة اذا وقعت خبر الابد فيها من العائد الى المبتدأ وهنالك يوجد اجاب بقوله قولنا
 حاصله ان الجملة متاولة بالقول وهو مفرد **قوله** بتوئين الصفة جواب سوال وهو ان شريف
 غلامه ايضا مفصل لهذه الاقسام فلم يتعرض المص الى ايضا ان المص في صلا الكليات فينبغي ان
 يذكر مثلا الكليات الاجزئية اجاب بقوله بتوئين الصفة حاصل ان المراد بحسن وجه كل صفة كانت
 منونا ومحمولة مضافا في صا كليات الاجزئية **قوله** فهذا التركيب جواب سوال وهو ان قوله
 ثلاث خبر لقوله حسن جهة ابتداء بـ غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مقرا باعتبار انه قسم
 من الاسم وهو قسم من الكلمة وهذا مركب اجاب بقوله فهذا التركيب حاصل انه مقول
 بالتركيب **قوله** امثلة جواب سوال وهو ان الكاف في كذا لك مبتدأ وما بعد خبره وابتداء سيرة

اي ان كان المبتدأ محمولا على الخبر فلهذا ما افقد المفعول عليه بما اولى

غیر جائز لاند حرف اجاب بقوله أمثلة قوله هذا التركيب جواب سوال هوان کلمة ذلك
 اشادة الى الجملة المتقدمة الاشادة اليها غير جائز لاند لا يكون الإشارة بذلك الا الى المفرد اجاب
 بقوله هذا التركيب حاصل الجملة مؤلة بالمفرد فحينئذ لا يد قوله في كونه امثلة ثلاثة جواب سوال
 وهوان الانسلم ان الثاني بمثلا لاول لان الصفة في الاقل متلبس باللام بخلاف الثاني اجاب
 بقوله في كونه امثلة ثلاثة قوله بالوجه المذكورة جواب سوال وهوان شريف الغلام مثله
 الاول ايضا فلم لم يتعرض له اجاب بقوله بالوجه الخ حاصله ان المراد بحسن الوجه كل مثال
 يكون الصفة فيه مجرد عن اللام ومحمولها متلبس بها فج لا يد وهكذا فهم من بعد من
 الاثنية سوالا وجوابا قوله احدهما ان يكون جواب سوال وهوان قوله الشريف غلامه
 ايضا مستغنى فلم لم يتعرض له اجاب بما ترمي بقوله بواسطة اي بواسطة الغلام كما في قوله
 الحسن جبر غلامه فالصفة في هذا المثال مضاف الى ضمير الموصوف بواسطة
 الغلام قوله او بغير واسطة كما في قوله الحسن وجهه قوله بواحد منها اما حذف ضمير
 الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل فظاهر انه لم يوجد واما حذف التوین
 من الصفة فمن جهة اللام لان الاضافة قوله من الاضافة اي الاضافة المعنوية لان
 الفصل فيها اضافة النكرة الى النكرة او الى المعرفة واما هنا فمن اضافة المعرفة الى
 النكرة فصار من حيث الصيغة تشبه عكس الاضافة المعنوية وعكسها غير جائز قوله منها
 جواب سوال وهوان قوله الباقية مبتدأ والجملة المتأخرة خبره وخبرية غير جائز لعدم العائد
 فيها اجاب بقوله منها قوله منها جواب سوال مثلا ما مر لان قوله على الضمير المحتاج اليه
 وهو ضمير الموصوف قوله لفظا وان وجد معنى لان الصفة والموصوف في الحقيقة شئ واحد
 قوله اے وان لم ترفع جواب سوال وهوان شرطية کلمة الا غير جائز لعدم كونها جملة آجاء
 بما ترمي قوله واسم المفعول جواب سوال وهوان اسم المفعول لا يكون الا متعكلا باعتبار
 انه لا يجي الا من الفعل المتعك اجاب بما ترمي حاصله ان اسم المفعول اذا كان متعكلا بالمفعول
 واحد كالمضرب لا يسم بالممتعك لقيام مفعوله مقام الفاعل بخلاف ما اذا كان الفعل
 متعكلا الى المفعولين فالمفعول ايضا متعكلا الى المفعولين كالمعط والمرا دهنها هو الاول لا
 الثاني قوله اي اسم اشتق فيه اشادة الى ان کلمة ما موصوفة لا موصولة فلان للکلمة يذك
 ضمير الفصل قوله اي حدث جواب سوال وهوان اسم التفضيل ليس مشتق من الفعل
 بل من المصك لان اشتقاق اسم التفضيل من الفعل خلاف لما تقر من الصرفين لانهم
 اتفقوا بحصر الاشتقاق من المصك اثني عشر شيئا وهي الماض والمضارع واسم الفاعل
 وغيرها وامثالها ظاهرة وان اشتق من الفعل عن الماض والمضارع والامر
 بطل الحصر باشتقاق اثني عشر شيئا من المصدر وايضا ان معنى المشتق

مضاف

بما ترمي
 قوله
 اے وان لم ترفع

منجزہ من معنی المشتق معنی الفاعل لیس بجزء من معنی اسم التفضیل اجاب عنہما بقولہ ای حد
 حاصل ان المراد من الفعل الفعل اللغوی وهو المصدا لا الاصطلاحی كما ذممت **قوله** قام بجواب ال
 وهوان المتأدیر من الموضوع هو من قام به فحينئذ ينقض التعريف على نحو أشغل من ذات التخييل
 فانه من قبيل اسم التفضيل مع ان التعريف غير صادق عليه اجاب بقوله قام به الفعل او وقع
 عليه **الفعل قوله** في اصل ذلك الفعل جواب سوال وهوان التعريف لا يصير مانعا عن دخول
 الغير حيث يصدق على زائد وفاضل فانها من قبيل ما ذكرته من التعريف مع ان كل واحد
 منهما لا يسمى باسم التفضيل بل باسم الفاعل اجاب بقوله في اصل ذلك الفعل واما الزيادة
 فيهما فباعتبار المعنى الآخر كالعلم والبياض **الشجاعة قوله** من حيث صيغة جواب سوال
 وهوان هو مبتدأ وفعل خبره والاصل فيه ان الخبر محمول على المبتدأ وهما لا يصح الحملان نحو
 افعل لا يسمى باسم التفضيل لانه وضع لامتياز الحروف الاصل من الزوائد اجاب بقوله من حيث
 الصيغة يعني ان اسم التفضيل يحى على صيغة افعول وفعل **قوله** وان كان بحسب الاصل جواب
 سوال وهوانه ينقض على نحو خير وشر فانها من قبيل اسم التفضيل مع انها ليسا على صيغتهما
 اجاب بما ترمي **قوله** ظاهر جواب سوال وهوان نحو اجل وابل اسم التفضيل مع انها من العيوب
 اجاب بقوله ظاهري وهما من الباطنة **قوله** وهذا التعليل الخ فيه اشادة الى الاعتراض **قوله**
 وهو كذلك جواب عن **قوله** والجواب بان المراد با لحق الخ هذا جواب ذكره الفاضل الهند
قوله ففيه شائبة هذا اعتراض على جواب الفاضل الهند ثم الفاء في قوله ففيه ما اذا لدة او
 جزائية كما المقتدة في اول الجواب فصاذا المعنى واما الجواب بان المراد الخ حاصل الاعتراض انه
 اذا لم يكن اناد حقيقة ظاهرة فينفي ان لا يحكم بشئ وذ اشتقاق احق من الحي قياسا على نحو
 اجل وابل ابل وايضا اشتقاق اجل وابل لمن يكون اثر جهل وبلادة ظاهرة على سبيل الشذو
 والحال لا يقول بذلك عاقل **اجيب** عنه بان الغالب في الحق ظهور اثره وما لا ظهور فيه حمل عليه
واما في نحو اجل وابل فلان الغالب فيهما عدا ظهور اثرهما وما ظهر فيه حمل عليه **قوله**
 والشاذ لا يرضى عدا الحق الخ تأييد لقوله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير **قوله** اے
 القياس الواقع في اسم التفضيل فيه الى ان اضافة القياس الى الضمير للعهد او اشارة الى ان
 الاضافة اليه بواسطة في يفي القياس في اسم التفضيل **قوله** لمن هو اشد معذرتا جواب سوال
 وهوان لقوله اعدا معنيين احدهما اشد معذرة والاخرى عذر كثره ترو الاول ان كان
 مرادا فهو صحيح وان كان الثاني فحينئذ لا يطابق المثال بالمثل اجاب بقوله من هو اشد
 معذرتيه وهذه السوال والجواب يجريان في ما بعده وهو قوله اشد ملتومية **قوله** حد جواب
 سواله وهوانه لان اسم التفضيل يستعمل على ثلاثة اوجه كما في قوله زيد افضل الناس اجاب
 بقوله احد حاصل ان عبادة المتن محمول على حذف المضاف **قوله** الا تفضل

الحقیقہ وہی عبادۃ عن منع الجمع الخلو بل الابد من وجود واحد منهما **قوله** واما **قوله** اولیٰ
ولست بالاکثر سوال وجواب وهو ان الجمع بین الاثنين ^{من} لیس بممتنع کما فی ^{من} قوله ولست بالاکثر
منهم ^{من} حصہ واما العزۃ للتکثر + اجاب بما تری **قوله** ویجوز ان یقال فیہ اشادۃ الی معلومیۃ ^{المفصل}
علیہ فی اللہ اکبر **قوله** ای احد ہما زیادۃ موضوع المقصودۃ اہ جواب سوال وهو ان قوله واحد ہما
مبتدأ وقوله ان تقصد بہ الزیادۃ باعتبار ان الناصبۃ مؤلۃ بالمصبک خبرۃ الاصل فیہ کحل علی المبتدأ
وهنا لا یصح الحلالان معنی اسم التفضیل لیس قصدا لزیادۃ فقط اجاب بقوله زیادۃ موضوعا حاصلہ
ان الامر کما قلت لکن عبادۃ المصنوع محمولۃ علی المسامحۃ یعنی ان الخبر ہو زیادۃ مضافۃ ^{المفصل} الی موضوع
قوله داخلا فیہ جواب سوال وهو ان بین قوله واذا الضیف اہ و بین قوله ان یکون بعضها
منہا تناقض لان المفہوم من الاول عند دخول الموضوع فی مضالیہ المفہوم من الثاني دخولہ فیہ
اجاب بما تری حاصلہ ان دخولہ بحسب المفہوم العام و خروجہ بحسب الارادۃ **قوله** انا فی معنیہ
زیادۃ اہ جواب سوال مثل ما مر فی المعنی الاول **قوله** ای لتوضیح اسم التفضیل اہ کما فی قوله نبینا
علیہ السلام افضل قریش **قوله** وتخصیصہ مثل قوله فلان اعلم بغذا **قوله** فی کون المفضل
علیہ متعلق بقوله ثابا فاعلم من **قوله** فی کونہ معرفۃ ولكن هذا معرفۃ باللام وتعریف السو ح
الاولی بالاضافۃ **قوله** احمر فانه اذا کان مستعملا بہن بان تقول فلان احمر من عمر صا د اسم
التفضیل وان لم یکن مستعملا بہن صار افعلا للصفۃ **قوله** الرفع بالفاعلیۃ جواب سوال وهو ان اسم
التفضیل قد یعلم فی الظاہر ای فی الظرف والحال والتمیز بالنصب کما فی قوله ذیل حسن منک البوم
واکبلا اجاب بقوله الرفع بالفاعلیۃ **قوله** بقریۃ الاستثناء وهو قوله الا اذا کان صفتہ **قوله**
ما یوہم ای اسم یوہم **قوله** ذلک ای النصب **قوله** ولا نہ لما کان اہ انما صا اسم التفضیل بہن
اصلا من سائر الاقسام لکن المفضل علیہ فیہ بخلاف المثال لا نہ یحتمل المعینین المذکورین اما
واما الغر باللام فظاہر **قوله** سببا جواب سوال وهو ان الصفۃ عبادۃ عن القائم بالمعنی واحسن
مثلا ما ریت رجلا احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید لیس بقائم بالرجل بل ہو قائم بالکحل اجاب
بقوله سببا حاصلہ ان المراد بالوصف هو الوصف السببی وهو عبارة عما یکون جاریا علی الشئ
وقائم بشئ اخر **قوله** معتمدا علیہ جواب سوال وهو ان اسم التفضیل کما یعمل اذا کان صفة للشئ کذلک
یعمل اذا کان خبرا عنہ او حالا عنہ مثلا الخبر قوله زید احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید مثلا
الحال قوله رایت رجلا احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید فینبغ ان یدکر ہا لیس اجاب بقوله
معتمدا علیہ حاصلہ ان المراد بالشئ هو المعتمد علیہ بان یقع اسم التفضیل یقتالہ او خبرا عنہ
او حالا عنہ **قوله** ای باعتبار تقدس بغيرہ حاصلہ ان الکحل فی المثال المذکور اذا صار مقیدا
بعین الرجل صار مفضلا و باعتبار تقدس بعین زید صار مفضلا علیہ **قوله**
والکحل مسبب فی جعل الکحل مسببا مسامحۃ بل مسبب ہو حسن الکحل وهو سبب حسن عین

حاشية

الرجاء وزيد قوله ليحصل له اه متعلق بقوله في اللفظ ثابت الشئ قوله ويحصل له فظهر متعلق
 بقوله وفي المعنى لسببه قوله كالصفة المشبهة لانها تعمل في متعلق الصاحب لان الوجه في
 قوله زيد حسن جرم من متعلقات زيد بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل في المظهر سواء كان ذلك
 المظهر من متعلقات الصاحب ولا كعمرو في قوله زيد ضارب عمرو فانه ليس من متعلقات زيد
 قوله وكذا كذا فعل اه جواب سؤال هوان الـ ليل اخص من المدعى لان الضمير في قوله لان راجع
 الى احسن المدعى في مطلق اسم التفضيل اجاب بقوله وكذا كذا فعل في المواد الاخرى التركيب
 الاخر حاصل ان الـ ليل عام ايضاً لان المراد باحسن هو ميزانه اعني به افعول والمراد بحسن هو فعل
 قوله اذ استولى النفي ود قوله مقام المدح لان المقصود هو مدح حسن كحل عين زيد على
 حسن كحل عين الرجل وبالمساواة يفوت المقصود بالضرورة تعين الدنية اي دونية حسن كحل
 عين الرجل عن حسن كحل عين زيد قوله ثانيهما اه هذا المعنى يحتمل المعنيين ايضاً الاول بينه
 الشارح بقوله ان يجعل اه وثانيهما بقوله ولا يبعث ان يقصد اه قوله لا يلائم المدح لان نفي الزيادة
 يستلزم المساواة فضرورة انتفاء المساواة يستلزم ثبوت الدنية قوله والزيادة بطريق الاولى جواب
 سؤال وهوانه ينبغي ان يثبت بعد انتفاء المساواة الزيادة لا الدنية كما هو المتبادر اجاب
 بقوله والزيادة بطريق الاولى قوله لما اقتضاه المقام لان اثبات الزيادة ياباه مقام المدح قيل عليه
 ان انتفاء الزيادة قد ثبتت بالعرف كما ذكرته لان بقوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي
 عليه لا ياتى مقام المساواة قلنا ان الزيادة على نوعين احدهما ما كان مدلولاً للتضمني لاسم التفضيل
 والاخر ما لم يأت لاسم التفضيل انتفاء المساواة كالدنية فالمراد بالاول هو الاول والثاني هو الثاني
 فلا يرد ذلك الاعتراض بان لا يتصور في الزيادة بالطريق الاولى قوله عرفا يعني ان هذا التجريد
 عرفي كما يصح العرف تجريد سائر الالفاظ عن بعض المعنى كما في قوله تعالى اسرى يعقوب ليلاً قوله
 دون حسن كحل عين زيد قيل ان هذا مخالف لما فهم من المتن لان المفهوم من الكحل المقيد بعين
 الرجل مفضل وباعتبار تقدّم عين زيد مفضل عليه المفهوم من هذا الشرح بعكس ذلك قلنا انه
 لا مخالفة بينهما لان المراد من ظاهر اللفظ والشارح ينظر الى الحقيقة والواقع قوله مختلفين
 بالذات لان المفضل هو الـ ب والمفضل عليه هو زيد قوله مع انهم لودفعوا جواب سؤال هوانه
 ينبغي ان يصير دفع المظهر بالابتداء ودفع اسم التفضيل بالخبرية قد عليه باعتبار انه عام في اجاب بها
 تر قوله اي ما عمل فيه جواب سؤال وهوانه لوم يرفعوا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالمعمول
 فيه ايضاً لان المعمول لاسم التفضيل هو نفس الاعراب للكحل والمعمول فيه هو نفسه وكذلك في منه
 في غير ذلك جاب بقوله اي ما عمل فيه حاصل ان المراد بالمعمول هو المعمول فيه قوله مزج حيث
 انه اسم التفضيل جواب سؤال وهوانه لا نسلم انه يلزم الفصل بينهما بالاجنبي لان الكحل مزج مع
 اسم التفضيل باعتبار اتحاد عاملهما وهو الابتداء اجاب بقوله مزج حيث انه اه قوله

ولو قد جواب سوال وهو انه اذا قل قولہ منہ فی عین زید علی الکحل ینبغ ان یصیر الکحل مفعولاً بالابتداء لا باسم التفضیل مع ان الامر هناك علی العکس ایضاً جواب بقولہ ولو قلنا الخ قولہ ولكن فی معناه تعقید رکبک والمراد بالتعقید لربکک ہولز وتقدیم المفضل علیہ علی الفضل والامر فی اسم التفضیل بالعکس قولہ وکذا لو قيل سوالا وجوابا مثلاً ما مر الان قولہ من الکحل فی ہذا وضع المظهر موضع المضمحل لان قولہ من الکحل تعبر من قولہ منہ فی قولہ منہ فی عین زید قولہ ہوا ہذا من قبیل وضع المضمحل مقام المظهر ہو قول الکحل فی قولہ ما رایت رجلاً ۶۶ احسن فی عینہ الکحل قولہ مع انہا جواب اخر عن ذلک السؤال قولہ مسئلۃ الکحل والمراد بمسئلۃ الکحل هو المعنی الذکور فی المتن والمراد بالشرائط هو ما ذکرہ المص بقولہ الا اذا کان صفة شئاً وهو المعنی اہ والمراد بما عبر بہ عنہا ہو نفس المثال قولہ بعبادة اخصر اہ مثالہ ما ذکرہ المص فیما بعد قولہ وعلی ترتیب عطف علی قولہ ان یعب عنہا قولہ غیر ترتیب مثالہ قولہ ما رایت کعبین احسن فیہا الکحل قولہ یطلق عطف علی قولہ ان ینبغ قولہ ما انشد ای قالہ قولہ علی کل تقدیر جواب سوال وهو انہ علی تقدیر دفع لفظ العین یوہم الواہم حد کحل اخر اجاب بمتارے قولہ و تقدیر ہای تفسیر قولہ المص ومعناه قولہ او تقول معناه ای معنی قول المص والفرق بین المعنیین فی الاول تفضیل عین زید علی عین الرجل فی اصل التکلیل یعنی ان فی عین زید تکحل لیس فی عین الرجل وفي الثاني التفضیل فی الاحسنیۃ یعنی ان احسن فی عین زید ازید علی احسن فی عین الرجل قولہ وانما جازت ہذا الصیوۃ فیہ شادۃ الی اعتراض ای جاز اعمال احسن الکحل بالافعالیۃ فی ہذا الصیوۃ ولم یرفعوا الکحل بالابتداء ثبوتہ وان لم یکن فیہا فصل قولہ لانہا فرع الاولی جواب عنہ قولہ لان التفضیلیۃ جواب اخر قولہ منضوج سوال وهو ان المثال مفعول مطلق لقولہ قلت ومثل ہذا المفعول المطلق غیر جائز لان معنی قلت مشتق علی القولا علی المثال اجاب بمتارے قولہ یماثل جواب سوال وهو ان الاصل ان یکون صفة الشئ محمولاً علیہ ہنا لا یصح لان القول لیس بمثل اجاب بمتارے قولہ وتوکل موصوف فیہ شادۃ الی الاعتراض قولہ لانہ فی مقام بیاف الاختصاصاً جواب عنہ ای ترک المص موضوع احسن هو عین الرجل فی المثال الذکور ہو قولہ کعبین زید ۶ احسن فیہا قولہ ای ایتان تائیۃ وانما زاد ایتان لان معنی قولہ اتوہ مشتق علی الایتان لا علی التائیۃ قولہ مصداق وصادر عنہ وقایۃ اللہ قولہ ولوعبرت بالعبادۃ الاولی والمراد بالعبادۃ الاولی ہو قولہ ما رایت رجلاً احسن عینہ الکحل منہ فی عین زید قولہ بالعبادۃ التائیۃ أمثل عبادة التائیۃ وهو قولہ احسن عینہ الکحل من عین زید قولہ ای کلمتہ جواب سوالین الاول والثانی والخبر اذا کان معرفتین لا بد من ضمیر الفصلینہما والثانی ان کلمتہ مالمعمو فینبغ ینقض علی مجموعہ ما فی قولہ من زید فانہ من قبیل ما ذکرہ فی التعریف مع انہ لا یمس بالفعل بل یمس بالجملة اجاب عنہما بقولہ ای کلمتہ حاصل الی فع الاول ان کلمتہ ما ہنا موصوفۃ لا موصولۃ ومصل

وینتقل

۱۳۳
 ای ما انشد ای قالہ قولہ علی کل تقدیر جواب

النافع الثاني ان المراد بكلمة ما هو الكلمة واما مجموع ذلك فجملة قوله ^(أي قوله ضمير) دلّت لما فيه كلمة ما بكلمة
احتاج الى تفسيره ليدل على ان الضمير بالمرجع في التانيث قوله ^(أي قوله ضمير) كائن فيه اشارة الى ان في
نفسه ظرف مستقربا اعتبارا المتعلق صفة للمعنى فيرد على بعض النحاة لانهم قالوا ان في نفسه
ظرف لغو متعلق بدل ووجه الرد عليهم انه لو كان كذلك يلزم جعل كلمة في بمعنى الباء لان كلمة لا تقع
صلة لكلمة دل وجعلها بمعنى الباء محجاز غير مشهور وادركها في التعريفات شنيع في جرده رد على
بعض اخر لانهم قالوا ان في نفسه ظرف مستقربا اعتبارا المتعلق وهو كائن حاله عن المعنى ووجه الرد
عليهم انه لو كان كذلك يلزم تقييد العاطف وهو دل والاصل ههنا هو الاطلاق لا التقييد ليتناول الجنس
فيدخل فيه الاسم المحرف **قوله** اي في نفس ما دل جواب سوال وهو ان الضمير في نفسه لا يخلو واما ان
يرجع الى الكلمة او الى ما دل الى المعنى فعلى الاول والثاني لا يطابق الضمير بالمرجع في التنيث كبر والتانيث
في صوة ارجاعه الى الكلمة وفي الافراد والتثنية في صوة ارجاعه الى ما دل وايضا ان الظر لا يكون الا
زمانا او مكانا والكلمة وما دل ليست بواحد منها وايضا لم يكن المفصل على فحج الجمال لان الجمال حو
الضمير الى الكلمة لا الى ما دل وعلى الثالث يلزم ظرفية الشيء لنفسه ايضا ان المعنى ليس بزمان لا مكان الظر
لا يخلو عن احد منها وايضا لا يصير المفصل على فحج الجمال لان في الجملة ارجاع الضمير الى الكلمة ههنا
الى المعنى اجاب الشارح بقوله اي في نفس ما دل حاصله ان الضمير ارجع الى ما دل وهو مذ كرفح ان
الاعتراض الاول بقية الثالث هو ان ما دل ليس بزمان لا مكان فكيف يكون فاجاب عنه بقوله و
المراد بكون المعنى في نفسه الاستقلال بالمفهومية ملحوظا في حد ذاته حاصله ان كلمة في ليست
للظرفية بل صفة ههنا عن معنى الظرفية الى مجرد الاعتبار كما يقال الدار في نفسه حكمها كذا اي
باعتبار نفسها حكمها كذا لا باعتبار غيرها من المنافع يعني ان الكلمة دلّت على معنى بنفسه من غير
حاجة الى انضمام كلمة الاخرى اليها الاستقلال لها بالمفهومية وبقي الثاني وهو انه لو رجع الضمير الى
ما دل يلزم ارجاع المفرد الى التثنية والرابع وهو انه لا يصير المفصل على فحج الجمال على طريقته
لان في وجهه ارجاع الضمير الى الكلمة اجاب عنها بقوله يعني الكلمة حاصله ان ههنا رجع الضمير
الى مجموع ما دل وهو عبارة عن الكلمة في لا يرد قوله ويمكن جواب اخر عن اصل السؤال يعني ان
الضمير ارجع الى المعنى لكن كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار يعني كون المعنى معتبرا في نفسه
لاستقلاله بالمفهومية في ان فعل الاعتراضين الاولين بقى الثالث هو عدل المطابقة بين
المفصل والجملة اجاب بقوله فارجع كون المعنى اه قوله لكن المطابق جواب سوال وهو انه لما كان
ارجاع الضمير الى كل واحد من ما دل والمعنى صحيحا فلم يذكر الثاني بلفظ يمكن اجاب بقوله لكن المطابقة
اه حاصله لا يحصل المطابقة ارجاع ضمير نفسه الى المعنى بحسب الظاهر ان كمالا الكلمة والمعنى الى
امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية لان ضمير في نفسها في وجهه حصر الكلمة يرجع الى الكلمة ههنا
من حيث انها مشتقة على منازلة بيوت وقريبة الى السوق والحمام والمسجد الجامع وغير ههنا

النتیجہ

الى المعنى قوله اعلم ان الفعل له جواب سوال وهو انه لانسلم ان معنى الفعل مستقلا بالمفهومية لان
 المعنى المطابق للفعل هو الحدث والنسبة والزمان والنسبة غير مستقلة كانه لا ملاحظة طرفيها
 وهو المسند المستداليه اما الزمان والحدث فمستقلان اما الدال على الحدث فهو المادة وعلى الزمان
 الهيئة وعلى الفاعل ايضا والمركب من المستقل وغير المستقل غير المستقل لان النتيجة تابعة للخص
 الازدواج وايضا ان اتصاف المعنى بقوله مقترن باحد الازمنة غير جائز للزوم اقتران الزمان بالزمان
 اجاب عن الاول بقوله فالمراد بالمعناه وعن الثاني بقوله لما وصفناه حاصل الجواب ان المراد با
 المعنى هو الحدث فقط في لا يرد ان قوله الى فاعلا ما قيل فاعلا ما عباداة عن الفاعل المبهم الفاعل الغير
 المعلوم في يلزم ارتكاب المجازي في جميع مواد استعمال الفعل لان الفعل في جميع المواد لا يكون الاستدال الى
 الظاهر نحو ضرب زيد قلنا المراد بفاعل ما هو الفاعل المعين على وجه العموم يعني ان الفعل ايضا الى المعين
 سواء كان ذلك الفاعل المعين نحو زيد وعمد او غيرها قوله وضعنا جوابا له هو ان هذا التعريف
 لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على اسماء الافعال لان معناها مقترن باحد الازمنة الثلاثة
 مع انها لا تسمى بالافعال وايضا لا يصير جامعا لافراد حيث لا يصير صادقا على الافعال المنسلخة
 عن الزمان فان معانيها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة مع انها تسمى بالافعال اجاب عنها بقوله
 وضعنا حاصله ان المراد بالاقتران بالاقتران بحسب الوضع في خرج عنها اسماء الافعال لان معانيها غير
 مقترن بحسب الوضع وان صادت مقترنة بحسب الاستعمال ودخل في الافعال المنسلخة لان معانيها با
 لعكس عن معنى اسماء الافعال قوله في الفهم جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن
 دخول الغير حيث صدق على المصطلح كالضرب لان معناه مقترن بحسب الوقوع لان الضرب لا يكون
 الا في زمان اجاب بقوله في الفهم قوله عن لفظه الدال جواب سوال وهو انه يقتض على نحو ضا
 امس فان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم مع انه لا يسمى بالفعل اجاب بقوله عن لفظه
 الدال وافهام الزمان هناك ليس من لفظ الضارب بل من الامس قوله اما منقولة وفي هذا
 العبارة قلب فصار تقديره لان جميعها منقولة اما عن المصادر في لا يرد ان جميعها ليست بمنقولة
 عن المصادر بل بعضها عنها وبعضها عن الظروف نحو امامك زيد وبعضها عن الجار والمجرور نحو
 عليك زيد ويصل جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير صادقا على المضارع
 لان معناه مقترن بالزمانين لاشتركاها بين الحال والاستقبال اجاب عنه بالجوابين الاول
 بقوله لوجود الاحد في الاثنين والثاني بقوله ولا نه مقترن قوله الى الحال كما اذا قلت قد ركب
 الامير يعني كان دكوبه قريبا الى زمان الحال قوله اول تقليله كما اذا دخلت على المضارع وتحققه
 كما اذا دخلت على الماضي قوله اذا دبخواه جواب سوال وهو انه كما ان كحوق تاء فعلت مختص
 بالفعل تاء اكرمت واستخرجت ايضا مختص به اجاب بما ترمي قوله اي فعل جواب سوالين
 الاول انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لابد من ضمير الفصل بينهما والثاني ان

بجواب ما في

بجواب ما في

سؤاله في قول تعالى واضرب بينهم ثلاثين

هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على الامس اجاب عنها بقوله اي فعل قوله
 بحسب اصل الوضع جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق
 على المضارع المجزوم بلم وايضا لا يصير جامعا لافراده حيث لا يصير صادقا على نحو ان ضربت
 اجاب عنها بقوله بحسب اصل الوضع ودلالة المضارع المجزوم بلم على ذلك بعارض لم واماد لالة
 الثانية على المستقبل فعارض حرف الشرط قوله الكاضر جواب سوال وهو انه يقتض على نحو
 ضرب زيد في الامس فانه ماض مع انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان جميع الازمنة من وقت
 التولد الى وقت الموت زمانك اجاب بقوله الكاضر قوله الذي انت فيه جواب سوال وهو انه لما كان
 المراد بالزمان المضاع الى ضمير المخاطب زمان حاضر وهو عبارة عن اليوم والليل فانه المتبادر ان
 كل واحد منهما حاضر في الفهم فلا يكون التعريف جامعا لافراده حيث لا يصدق التعريف على نحو
 ضرب في ضرب زيد والحال ان الضرب صدق عن زيد في وقت الضمعي اخبر عنه شخص في وقت
 العصر والمغرب بقوله ضرب زيد مع انه ماض وايضا لما كان المراد بالزمان هو زمان الحال فخرج لا يصير
 اضافته الى كاف الخطاب لانه ليس للمخاطب اجاب بقوله الذي انت فيه حاصل ان اضافته الى ضمير
 المخاطب لادنى الملازمة وهي الظرفية قوله قبلية جواب سوال وهو ان القبل ظرف زمان باعتبار
 التعلق اعني به ثابت صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات
 اي من الهموم الواقعة في الزمان وانه باطل على ما قد مر في موضعه ولا يصح ان يقال في الاعتراض
 فيلزم ان يكون للزمان زمان فيلزم اظرفية الشيء لنفسه انه محال اذ هي ليست بلازمة قطع كما لا يخفى
 اجاب بقوله قبلية حاصله ان معنى قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به هنا هو نفس
 التقدم لا الزمان لتجرده عنه قوله ذاتية اه جواب سوال وهو ان على تقدير تجرده عن الزمان
 يلزم اظرفية الزمان للزمان ايضا لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك اذا وجد في زمان قبل زمانك
 اجاب بقوله ذاتية حاصله ان قبل على نوعين احدهما ذاتية والاخرى زمانية وما ذكرناه انما هو في الزمان
 والمراد هنا الثانية قوله الذي هو الاصل وانما كان السكون اصلا في البناء لان البناء ضد الاعراب
 والسكون ضد الحركة فلما اعتبر الحركة في الاعراب اعتبر السكون في البناء لضرة التقابل قوله افع
 جواب سوالين الاول انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفين لا بد من ضمير الفصل بينهما وهما لم يوجد
 والثاني انه يقتض على نحو يزيد يشكر فانها في الاصل افعال اما بعد علمية هاهنا التعريف صادقا
 عليها مع انها لا يسمي بالمضارع اجاب عنها بقوله اي فعل قوله باحد حرونايت به احترز عن نحو ضرب
 فانه وان كان مشترك بين السير والفعل والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حرفي نايث قوله في
 اوائله جواب سوال وهو انه يقتض على نحو ضربت وضربنا وضربا ويضرب فان حرونايت موجودة
 فيها مع انها لا تسمي بالمضارع اجاب بقوله في اوائله قوله يعي الحرف جواب سوال هو ان اضافته
 الحرف الى نايث غير جائز لانها جمع الحرف والحرف هو اللفظ واللفظ اثنان بالموثر وهو المتلفظ لانه

بجواب ما في

اجاب بقوله يعني الحرف حاصله ان هذا الاضافة لاد في الملاسة وهوان يكون في نأيت جمع هذا الحرف والسوال بطريق اخر هوان اضافة الحرف الى نأيت غير جائز لان الاصل في الاضافة الالامية ثقيل الاختصاص هو ههنا لا يصح لان الحرف كما تكون لنأيت كذلك لا تين والناي اجاب بقوله يعني الحرف حاصله ان الاضافة لمجر النسبة لا لزيادة النسبة كما في علم الفقه ابوك قوله وهذا المشابهة في اشارة الى ان قوله لوقوعه متعلق بقوله اشبه قول علي الصحيح اعلم ان الاصح مقابل للصحيح هو مقابل للغلط وانما قوله مشترك بقوله بين زمان الحال والاستقبال وقيد بقوله على الصحيح للرد على المذهبين الآخرين حيث ذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال ولا بد لكل من ذهب من الدليل اما الدليل الاول فلان الحال موجود والاستقبال معدوم والموجود اشرف من المعدوم واما الدليل الثاني فلان الاستقبال موقوف عليه لا المتوقع كما في قوله ان دخلت الدار فانت طالق والموقوف عليه صل من غير الموقوف عليه اما الدليل الثالث فلانه يتحقق في المضارع اشارة المشتركة كتخصيصه بالسين او سوف للاستقبال وبإلام الابتداء للحال وكذلك بالان والغد كما تخصص سائر المشتركات بالقرائن ووجبه الرد على المذهبين الاولين بانها غلطان لانه لو كان حقيقة في الحال فينا قض بالغد في قوله زيد يعقل غدا لانه يفهم من يعقل زمان الحال ويفهم من قوله غدا زمان الاستقبال ولو قيد قوله يعقل بقوله الان فيستدل له قوله الان لانه يفهم من يعقل انه حقيقة في الحال ولو كان حقيقة في الاستقبال فيستدل له قوله غدا في قوله زيد يعقل غدا لانه يفهم من قوله يعقل انه حقيقة في الحال ولو قيد بقوله الان فيقال زيد يعقل الان فينا قض لانه يفهم من يعقل الاستقبال يفهم من قوله الان زمان الحال فالتناقض الاستدلال ظاهر في المذهبين قوله يعني الاستقبال تفسير لقوله بواحد لان السين سواء ما هو لتخصيص الاستقبال بالحال قوله وانما عر جواب سوال وهوانه ينبغي للمصنف ان يعر المضارع بالزمان كما مضى اجاب بما ترمي حاصله ان تعريف المضارع بالمشابهة ليس الملحض الاشعار على مناسبة المعنى الاصطلاحي اللغوي قوله كلا الشبهين اي الاشم المضار قوله من ضم واحد المراد به ههنا هو جبر التشبيه اعني به الاشتراك والتخصيص قوله فاهمة للتكلم جواب سوال وهوانه ينقض على نحو نصر الكرم ويسر وتضارب وتكرار تدحرج فان احد حروف نأيت موجودة في هذا المذكورات مع انها لا تسمى بالمضارع اجاب بقوله اي الهزة حاصله ان المراد بالهزة ليس مطلق الهزة بل التي كانت للتكلم ليست هزة اكم للتكلم وهكذا البواقي قوله وكانها جواب سوال وهوانه ما وجبه تخصيص الهزة بالتكلم مفرد والنون لانه اذا كان مع غيره اجاب بما ترمي قوله اي حال كون جواب سوال وهوان قوله غيبة حال عن المؤنث والمؤنثين والاصل في الحال ان يكون محمولا على ذي الحال ههنا لا يصح الحال ان

المؤنث والمؤنثين ليسا بغيبة اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله غائبات حاصل ان غيبة مصيبت
مبنى للفاعل والثاني بقوله وذوى غيبة حاصله ان العبادة محمولة على حد الموضوعات وقد السو
بوجه اخر وهو ان الغيبة صفة والمؤنث والمؤنثات ذات ففيه حمل الصفة على الذات وهو باطل
كما لا يخفى فاجاب بما ترى ففيه حمل الذات مع الصفة على الذات وهو جائز **قوله** لانه وان لم يصح
جواب سوال وهو ان بدلية النكرة من المعرفة غير جائز اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله لانه وان
لم يصح له والثاني بقوله وبالنصب **قوله** اى فيما كان ما ضربه على اربعة احرف جواب سوال
هو ان المراد بالرباعى لا يخلو اما ان يراد به الرباعى المجزأ والمطلق من المجزأ والمزيد فيه فغلة الاول
يبطل الحكم الثانى وهو قوله مفتوحة فيما سواه حيث ينقض على نحو يكرم فان حرف المضادة غير
مضمومة فيه مع انه ليس من الرباعى المجزأ وعلى الثانى يبطل الحكمين اما الثانى فبما ذكرته الان اما
الاول وهو قوله مضمومة فى الرباعى فلانه ينقض على نحو تد حرج واحرجم واقشع فان حرف
المضادة فى كلها مفتوحة مع انها من قبيل الرباعى المزيد فيه اجاب بما ترى **قوله** ولما كان جواب
سوال وهو ان تعلق قوله اذ المتصل بنون التاكيد بقوله ولا يعرب من الفعل غيره غير جائز
لانه يفهم منه اذ المتصل بنون التاكيد صامعيا والامر ليس كذلك اجاب بما ترى **قوله** هو
عند النجات جواب سوال وهو انه ينقض على نحو يقول فانه مضاد مرفوع بالضم مع انه ليس
بصحيح اجاب بما ترى **قوله** احوال كون اه جواب سوال وهو ان قوله لفظا ناعا عن الضمة والفتحة و
حالته عنهما غير جائز لعدا صحة الحمل اجاب بقوله حال كونه الضمة والفتحة لفظيتين حاصل ان القبا
مبنى على حذف النية **قوله** فى حالة الرفع جواب سوال وهو ان الواو فى قوله وحذفها للجمع
فى يلزم توارد الاعرابين المختلفين على كلمة واحدة اجاب بقوله فى حالة الرفع **قوله** وهو
الرفع وانما كان الرفع اسبق اعراب الاسم لانه اثر الفاعل هو اسبق من ساو المعولات بالتقديم
الى الفعل كما ذكره المصنف فى اول المرفوعات بقوله والاصل ان يلى الفعل واما كونه اقوى من النصب
فظاهر **قوله** الذى يضرب اه لان الاسم لا يقع صلة **قوله** وفى نحو سيقولان السين وسوف
من خواص الفعل فلا يصح دخولها على الاسم **قوله** نحو كاد زيد يقوم لان الشرط فى خبره
ان يكون فعلا مضارعا ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيين **قوله** و
نحو يقوم الزيدان لانه لا يجوز ما قام الزيدان لان لفظ الزيدان لا يجعل فاعلا اسم الفاعل ولا
يجعل مبتدأ لعل الا اعتماد على صاحب او الهمة او ما النافية ولعل المطابقة بين المبتدأ و
الخبر فى الافراد والتثنية **قوله** ويكتفىنا جواب سوال وهو ان الاصل فى كل شئ اذا وقع موقع
الغير فله حكم الغير وهما ليس كذلك لان اعراب يقو بالحركة واعراب قائمان بالحرف او
طريق السو بوجه اخر وهو ان العامل فى الزيدان فى يقوم الزيدان فعلا مضادعا والعامل فى الزيدان
فى قائمان الزيدان هو الابتداء وهو عامل معنوى وهما مختلفان بالذات باللفظية و

والمعنویۃ فکیف یقوم قائمان فی قائمان الزبدان مقام یقوم فی یقوم الزبدان اجاب بقوله
 ویکفینا وقوعه موقع الاسم **قوله** فی حکم السین یعنی ان سوا و ان کانت کلمۃ اخرى و لیس
 من اجزای الکلمۃ لکنها صارت فی حکم السین لمشاہتہ بینہما لان کل واحد منهما للاستقبال **قوله**
 ملفوظۃ جواب سوال و ہوان قوله و بان مقدرة و حاصل الجواب ان قوله و بان مقدرة لیس
 بمستدل لان المراد بان ہی الملفوظۃ فوہم الواہم ان المضاد ینصب بان الملفوظۃ لا
 المقدرة لان الملفوظۃ اصل و الحال انہ ینصب لہما فلنفع هذا الوہم اد قوله و بان مقدرة
 کذا فہم من عبد الرحمن **قوله** فی ای شیء حذف الیاء الثانیۃ و بقی الیاء الاولی فصارت ایش
قوله اذ ان حذف الہمزۃ و نقلت حرکتہا الی الذال فصارت اذن **قوله** لام کی سمیت بلام کی
 لتضمہا معنا و ہوسببیۃ الاولی للثانی **قوله** ہی اللام عبارة سمیت بلام الجحول لان الجحول ما خو من
 الجحول ہولیف و هذا اللام لما دخلت علی خبر کان النفع صار لتاکید النفع **قوله** الی ینصب بہا
 المضاد جواب سوال و ہوان ان مبتدأ و المثالی خبرہ و ابتداء ثبوتہ لا یصح باعتبار انها حرف و المبتدأ لا یكون
 الاسما اجاب بقوله الی ینصب حاصلہ انداسم لما وقع فی التركيب **قوله** کلمۃ جواب سوال
 و ہوان ان مبتدأ و الخفۃ خبرہ و ابتداء ثبوتہ غیر جائز باعتبار انها حرف اجاب بقوله کلمۃ
 حاصلہ ان ہنا الید بہ لفظ و کل لفظ اذ الید بہ لفظ صار علما و ہون قبیل الاسم **قوله**
 تقع بعد العلم فیہ اشارۃ الی بیان القاعدۃ فی ان الناصبۃ و الخفۃ من الثقلۃ لانہما متعلقان
 من حیث الصورۃ لا یزاحد ہما من الآخر و جواب عن السؤال الوارد علی قوله ینصب بان
 الملفوظۃ **قوله** اذ المرکیب اہ جواب سوال و ہوان الظن علم ایضاً فجزئاً بین هذا و بین قوله تقع
 بعد الظن فیہما الوجهان تناقض ظاہر اجاب بما تری حاصلہ ان المراد بالعلم ہنا الذی لم یکن
 بمعنی الظن لان العام اذ أقول بالخاص یراد بہ ما سوا ذلك الخاص **قوله** اف اہ فیہ اشارۃ الی ان
 الخفۃ صفتہ للموصوف و ہوان قبل علیہ ان کلمۃ ہی ضمیر الفصل بین المبتدأ و الخبر ضمیر
 الفصل لا یقبل لا حصہ المسند فی المسند لہ فخر صار ذکر قوله و لیت ہذا فیما بعد مستدکالاتھا
 مفادہما قلنا ان مفادہما سائر لان مفاد ضمیر الفصل ہوا الحصر المطلق و مفاد ما بعد ہوا الحصر الاضافی
 یعنی ان الواقعۃ بعد العلم قد یکون مخفۃ و قد یکون زائد فخر لا یرد **قوله** لن ابحر الاض ای لن ابحر من
 ارض المصر ہذا مقولۃ ابن یعقوب علیہ السلام **قوله** نقیام و کلا لا مؤوبک اہ فیہد علی المعترۃ
 لانہم قالوا لن یبغی نفی المؤبد فلن لک قالوا فی قوله تعالیٰ لن توفی ان دوتیرا لله تعالیٰ غیر ممکن و جاز
 ما ذکرہ الشارح بقوله یلزم **قوله** الی ینتصب اہ جواب سوال و اشارۃ فی قوله فان مثلاً **قوله** اہ لم یکن ما
 بعد ہا جواب سوال و ہوانہ ینقض علی نحو ان اذن احسن الیک فان ما بعد ہا لیس بمعتمد علی ما قبلہا
 لبعث عنہا مع انہ رفوع و لم یکن منصوباً اجاب بقوله لم یکن ما بعد ہا لعلہا ما قبلہا و ہنا تفسیر بن
 مستدک لان ان شاملۃ للملفوظۃ و المقدرة فلا حاجۃ الی قوله و بان المقدرة ص

الاولیٰ لم یکن مابعد مآبہا مآبہا بالخبیرۃ والثانی ای لم یکن مابعد معمولاً لعملاً مآبہا بان
 یكون عاملها واحداً وهذا من التفسيرين ليسا بموجودين في نحو ذلك المثالان الضمير مبتدأ والمضارع
 خبره وعاملها واحد هو لا مبتدأ فلا يردان في قوله انا اذا احسن اليك ايضاً لم يعتد مابعد مآبہا مآبہا
 بان يكون معمولاً مآبہا اذا احسن المثال المذكور لم یکن معمولاً مآبہا وهو انما كان معمولاً لعملاً
 مآبہا وهو لا مبتدأ حاصل من قوله معمولاً ام على حد المصنف تقدیره لعملاً اه **قوله** لمن يحدثك اذن
 انك كد بالان زمان الاحداث والظن متحد في فوات شرط الاستقبال **قوله** كما اشرنا اليه بقوله التي
 ينصب بها المضارع يعني ان اذا في قوله اذن لم يعتد ظرف زمان بل لا من المتعلق ومتعلقه هو الانشأ
 المفهومة المحذو من معنى اذن **قوله** على طريق تمثيلات وهي جعلان مبتدأ ولفظ المثل خبره وهكذا
 في اذن وان **قوله** جائز ان جواب سوال وهو ان قوله الوجهان جزء لقوله اذا وقعت وهو ليس
 بجمله فكيف يصح جزائية لكلمة اذا اجاب بقوله جائز ان **قوله** التي ينصب جواب سوال وهو ان
 حرف فكيف يصح ابتداء بئذ للمثل اجاب بماتر **قوله** التي جواب سوال مثلاً ما رلان قال مستقبل
 بالنظر الى مآبہا اي يكون وقوع مآبہا عقيباً عن وقوع مآبہا وانما شرط الاستقبال ليتحقق
 معناه ان لا نه اعلم بالاستقبال لانها للطمع والرجاء وهما لا يجيئان الا في المستقبل **قوله** اي حال كون
 حتى فيه شارة الى قوله يعني في ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن الضمير كان وانما شرط ان يكون
 يعني في اولى ليتأكد الاستقبال لان المسبب انتهاء الغاية لا يكون ان الا بعد السبب الابتداء **قوله**
 لانتهاء الغاية قيل عليهن حتى لانتهاء الغاية ايضاً فيجوز الاحاقرة الى جعل حتى بمعنى الى تامل **قوله** الى زمان
 التكلم ايضاً لان الدخول في الجنة لا يقع الا في دار الآخرة والتكلم بهذا الكلام انما هو في دار الدنيا
قوله فكانك كنت يعني كانك كنت فرضت في الامر ليس بدخولك في البلد زمان احد ثم
 نقلت في هذا اليوم ذلك الفرض التقدير بدلت التغيير **قوله** عند هذا الارادة في اشارة
 الى ان قوله كانت حرف ابتداء جزء لقوله فان اردت **قوله** وان فوات الاتصال اللفظي فالانصال
 اللفظي في حتى اذا صار عاطفة هو احتياجه الى المعطو عليه اذا صارت حرف الجار هو
 احتياجه الى المتعلق **قوله** حتى لا يرجونه فان قيل ان عدا الرجاء ليس في الحقيقة المستقبلاً
 لنظر الى مآبہا وهو المرض فينبغي ان يكون منصوباً بان المقدمة لا مرفوعة **قلنا** نعم لكن المراد
 بحالته الفعل هنا حالته باعتبار الحقيقة والواقع بل باعتبار قصد المتكلم واعتباره كما اشار اليه المصنف
 بقوله ان اردت وايضاً فهم من قول الشارح فانه قصد به نفى الرجاء فان قيل فاعلم هذا الاحاقرة الى
 قوله تحقيقاً وحكاية قلنا ذكرها للعموم والشمول يعني قصد حالته الفعل قد يكون بطريق التحقيق
 وقد يكون بطريق الحكاية **قوله** قولك جواب سوال وهو ان قوله في حرف جاد لا يكون مدخولها
 الاسما وهما مركبا جاب بماتر **قوله** وجواب سوال وهو ان قوله في الناقصة ظرف لقوله امتنع
 وهذا الظرفية غير جائز لان الظرف لا يكون الا زماناً ومكاناً ولفظ الناقصة ليس احد منها

الاول ان الشرط في انتصاب المضارع بعد الفاء ان يكون ما قبلها سبباً لما بعد ها وان يكون الواحد من الاشياء الستة المذكورة مقلاً عليها ويفهم من هذا ان الشرط في انتصاب المضارع بعد ها ان يكون المعطوف عليه سماً صريحاً لا غير ايجاب بقوله اى الحرف العاطفة الى قوله اذا كانت منها حاصلان المراد ههنا العاطفة اعم مما ذكر وغيره ولكن المراد بالعاطفة المذكورة ههنا ما لم يكن الشرط والمذكورة موجودة فيها فحاج لا بد لانتصاب المضارع بعد ها بتقدير ان يكون المعطوف عليه سماً صريحاً كالشتم في قوله العجني ضربك زيداً وشتم فالشتم عطف على الاسم الصريح وهو الضرب **قوله** وظاهر هذا انه اعترض **قوله** على التقدير الاول ببيان لقوله اقرب بحسب المعنى وحاصل الاعتراض ان قوله والعاطفة لا يخلو اما ان يكون مجرداً معطوفاً على حتى قوله وبان المقابلة بعد حتى او مفعولاً معطوفاً على ولا معددات الناصبة بتقدير ان وهو قوله حتى اذا كان مستقبلاً او على اخرها وهو قوله او بشرط معني الى ان او الان فالاول باطل للبعد بين المعطوف والمعطوف عليه بحسب اللفظ وايضاً لا بد ان يذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر العاطفة يعنى الفاء والواو ولا مكي ولا م الجوف وحتى واو وان كان الثاني فهو لا يخلو اما ان يكون اعم مما ذكر وغيره او مختص به فعلى الاول يلزم في التفصيل ذكر ما لم يكن في الاجمال هو ليس من ادب الفصحاء وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم به ليس في الواقع مخصوص به لان انتصاب المضارع بتقدير ان يعنى بعد ثم ايضاً لان يقال ان مختارنا ههنا الجوف لكن العاطفة بتقدير ان على قسمين بعضها ما يكون مختاراً عن البعض في الشرط كالعاطفة المذكورة وبعضها يكون مشتركاً في الشرط مثل ههنا العاطفة لانها مشتركة في كون المعطوف عليه اسماً صريحاً ففي الاول لا بد من ذكرها مرتين مرة في الاجمال للضبط ومرة في التفصيل لبيان الشرائط وما الثاني في كيفية ذكرها مرة واحدة **قوله** واما الواو والفاء واو والمراد بهذا الواو والفاء واو ما يكون بعضها امتداداً عن بعضها الآخر كالمذكورات المراد بالعاطفة المذكورة في المتن ما يكون شرطها ذكر المعطوف عليه سماً صريحاً لا يقتض بين الشرح والتمن **قوله** في صوة اه جواب سوال هو ان ظرفية قوله في اللام لقوله فيجب مع لا باطل للزوم ظرفية الشئ لنفسه جاب بما ترمي حاصله ان العبادة على حد المضافين الصوة والدخول **قوله** لتلايهم الاول لى لام كى والثاني لى لام لا **قوله** واعلم جواب سوال وهو ان حصرت قد ان المذكورات باطل لانها تنقد في غيرها ايضاً كما في تسمع في قوله تسمع بالمعبد اه اجاب بقوله واعلم حاصله ان المحصر في المذكورات انما هو ان العاملة وهناك غير عاملة **قوله** تسمع بالمعبد خير من ان تراه **قوله** المعبد اسم الشاعر واخره وتعرف قد اه اذا انقضى فاه + اللبيد المعبد كلاماً شاعراً سبب ورود ما ان الناس صفوا اللبيد بحسن اشعاره فلما ظفر عليه ما داه وجهه كره ما يلقى راي وجهه غير حسن اللبيد لنفسه تسمع بالمعبد خير من ان تراه فقالا المعبد تعرف قد اه اذا انقضى فاه اصله بالواو لانه فاعل القم و انما عدل من الواو الى الالف لرعاية السجع بقوله تراه **قوله** او مع علم الشذوذ جواب هو انه ينقض على

احضر في نحو الاياها اللامى احضر الوغى وان اشهد اللغات هل انت محمد فان ان المقدمة قد علمت
 فيه مع انه ليس من قبيل المذكورات حاصل الجواب انها شاذ ليست بقياس فلذلك لم يذكروها وسبب
 ورود هذا الشعر ان اقرباء الشاعر قد طعن عليه انك جئت من الحرب ثم يوم وقع المحاربة فيه بين
 اقربائه وبين الناس فقال لا قرباء في حين المحاربة الاياها الوغى عبادة عن المحاربة و
 اللغات عنها ايضا سمي المحاربة باللغات لمدح نفسه يعني ان المحاربة في حق لذات وقوله محمد
 اى انت مقلبه عن الحرب **قوله** معنى جواب سوال وهو ان صيغة النهى عبارة عن قوله لا تقبل
 مثلا وباستعماله في النهى يلزم اجتماع اللامين وهو مستكره اجاب بقوله معناه حاصل ان المراد
 بالنهى ليس صيغة بل معناه وهو الترتيب **قوله** فعلا واحد الدفع ما قيل انهما وجبة تقبل هذه
 الجواز على كمال المجازات فن دفعه بما تسمى **قوله** اى كلمات الشرط والجزاء جواب سوال وهو ان
 كلم المجازات عبارة عن جعل كون الشئ جزءا لشيء اخر وهذا الكلمات كما يجعل جزءا كذلك
 يجعل شرطاً ولم يتعرض له لم يقل كلمات الشرط والجزاء اجاب بما تسمى حاصل ان كلم المجازات عبارة
 عنها **قوله** فاذا وحيت اه لافع ما قيل انهما وجبة زيادة كلمته ما فيها **قوله** وهما تجزمان اه لافع
 ما قيل انهما لم يتعرض لافع ما متى ما بزيادة ما فيها كما في الاولين **قوله** وجوز حذف الفعل قيل
 عليه هذا يخالف لما ذكره فيما اضمر عامله في شرح قوله وبعد حرف النفي بقوله ولا يقدر معهما
 لضعف ما قلنا ان ذلك محمول بطريق الوجوب يعني ان تقدير معهما بطريق الوجوب ممنوع وهذا
 محمول على المجاز فيجوز لا تناقض ولا تخالف **قوله** شاذت اه اى قربتها والقريبة ههنا قريبة الى
 المدينة **قوله** فاصلة قوية حاصل ان لما در بقية حرف في صاد فاصلا قويا بين حرف الشرط و
 معهما بخلاف لم **قوله** واجب ان دفع ما قيل ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فالجزء مفرد **قوله**
 ففيه جواب سوال وهو ان قوله فالوجهان مفرد لاجل فكيف يصير جزءا لقوله ان كان اجاب بقوله
 ففيه حاصل ان لفظ الوجهان فاعل للظرف المحذوف **قوله** اتسقا لا الجزاء بحد الياء **قوله** اتية
 مثالا لجزء **قوله** المحقق واشار الى بيان المحقق بقوله لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه لان ذلك
 لتقريب الماضي الى الحال **قوله** لان ادات الشرط اه دليل الاتيان **قوله** واثرت اه دليل الترتيب
 يعني ان المضارع قبل دخول حرف الشرط مشترك بين الحال والاستقبال وبعد خولها مختص با
 لا استقبال فكان تأثيرا من جهة موجودة فيه **قوله** التي تجزم جواب سوال مثل ما مر في لين وان
قوله مقدمة فيه شاذة الى ان قوله بعد الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لان **قوله**
 اذا كان المضارع اى المضارع المذكورة لا المضارع المستفاد من الامر مثلا **قوله** فيمن قرء
 مرفوعا وعند البعض مجزوف صاير المعنى ان تهب يربثني **قوله** رائد هم اى رئيسهم **قوله**
 ادسوا اى استقاموا في الحرب **قوله** نزلوا لها اى نجاد بهم **قوله** فكل حنف اى مؤقوله
 يجرى اى يحى **قوله** بمقلد اى باجمله **قوله** وكان المراد جواب سوال وهو ان المثال مبتداء

مضاف وقولہ الامر مضی الی قولہ صیغۃ یطلب خبرہ وحمل هذا الخبر على المبتدأ غیر جائز لانه ليس بمثال بلا الامر هو عين امر اجاب بماترے قولہ وفي بعض الشرح جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالمثال الصيغة ينبغي ان يذكر لفظ الامر لان الاصل لا يجاز والاختصاص لا جاب بماترے قولہ من الافعال نحو ضرب قولہ في معنى المصك يعني فرمودن كاره قولہ وفي الصوة جواب سوال وهو ان الامر متنى عند البصريين والمجزوم معرب بالجازا فكيف يتصو وجعل حكمه حكم المجزوم اجاب بما ترے حاصله ان جعل حكمه حكم المجزوم ليس باعتبار الحقيقة كما توهمت بل باعتبار الصوة يعني من حيث السكون في الصحيح وسقوط نون الاعراب اه قولہ اى مثل جواب سوال وهو انه يفهم من كلام المصنف قيام الحكم الواحد بالحلين المختلفين هو باطلا اجاب بقولہ اى مثل حكم المضادة قولہ ما في اللام يعني الامر مشابه بالمجزوم باللام نحو يضرب لان كل واحد منهما للطلب فاعطى حكمه في الاسكان والسقوط قولہ والمراد بالرباعى جواب سوال وهو انه يفيض على نحو اخر نجم فان الهمزة فيه مكسوة مع انه من قبيل الرباعى المزيد في اجاب بماترے قولہ ليتوصل فيه اشارة الى وجه التسمية قولہ فانه اذا قيل في اقتلا قتل بفتح التاء هذه العبارة ليست بمطابقة للمدعى لان المدعى انما فتح الهمزة وكسر هاء التاء لكن وقع هناك السهو من قلم الناظر وليس في نسخة الشارح التي عند صاحب الفقه قولہ بالماضى الرباعى يعني من باب الافعال قولہ مقطوعة لان لك بعينه اه فللقطع معنيين احدهما القطع من صيغة المتكلم فحينئذ صار اللام في قوله لذلك للتعليل وذو الاشارة الى قوله جتماع الهمزتين والثاني القطع من الاسقاط في الله وفجر صاد الاشارة الى قوله لانه اصل قولہ اى فعلا لمفعول جواب سوال وهو ان المراد من كلمة ما لا يتخلو اما ان يراد به المفعول او الفعل في الاول لا يصح اضافة الفاعل الى ضميمه في قوله فاعله لان الفاعل انما هو للفعل لا للمفعول وعلى الثاني لا يصح اضافة الفعل الى كلمة ما للزوم اضافة الشيء الى نفسه اجاب عن الاول بقوله فعلا لمفعول فاعله لانه وهو الثاني بقوله ولا يبعد ان يرد اه قولہ لم يرد كفاعل جواب سوالين الاولين الا انه يفهم من قوله لم يرد كفاعل ما حدث فاعله ان له فاعلا لكن حدث فكان بينهما تناقض الثاني ان باب يسمى يتعد الى للمفعولين فالمفعول الاول ههنا هو لفظ الفاعل الثاني غير موجود اجاب عنها بقوله لم يذكر يعني ان قوله لم يرد لم يذكر وهو يتعد الى مفعول واحد فجز لا يرد ان قولہ واثم المفعول مقام جواب سوال وهو ان حدث الفاعل يثبت اقامة المفعول غير جائز اجاب بماترے قولہ لان معناه غريب وهو اسناده الى المفعول والاصل انما هو الاسناد الى الفاعل قولہ كخرجه الضمة بيا وزن غريب قولہ لا يرد حاصل الاعتراض ان نحو طوى وروى من الليفي من قبيل معتل العين مع انه لا يجوز فيها طوى وروى مثل قولہ في الاعتراض على الجواب المذكور كما انه يفيض على نحو عو وصيد فالحام معتل العين فقطع مع انه لا يجوز فيها عو وصيد فالاعتراض في اخراجه طوى وروى يقال ان المراد من معتل العين ما يكون عينه منقلبة الفاء مثقاله وباع في لا يرد الاعتراض

بجواب قولہ

علی نحو طوی و نحو و عو و صید جمیعاً قلنا الحاجة الى هذين القيدین لا الى المذکور ولا الى هذا لان
 المعنى ذكر لفظ المعتل وهو صيغة اسم المفعول معناه ما يجي في عين كلمته علاله وليس كل واحد منهما من
 هذا القبيل **قوله** وانما خص معتل العين لم يذکر معتل الفاء واللام هذا اعتراض قوله لزيادة غموض
 واختلاف جواب عنه **قوله** وبتبع ذكره جواب سوال وهو انه فعله هذا لا حاجة الى ذكر المضاد
 المجهول من معتل العين لعدم الغموض والخفاء والاختلاف نحو يقال ويبيع فيما بعد اجاب بقوله
 بتبعه حاصل لان ذكره تبعاً لما فيه من معتل العين **قوله** ان تتخاى قيل **قوله** بكسرة الفاء اه
 الباء التعدية **قوله** قليلاً متعلق بهما اي بقول ان تتخاى وبقوله فتميل الياء الساكنة **قوله** حالة
 الوقف كما اذا كان في آخر الكلمة كسرة فج لا بد من الاشمام فيها حالة الوقف وهو ان تضم
 الشفتين فقط **قوله** باب لما هي المجهول من معتل اه لدفع ما قيل ان اضافة الباب الى انقيد
 واختياره يخلو اما ان يكون لامية او ظرفية او بيانية **قوله** حقيقة كما في يتقاد ويختار **قوله** او
 حكماً كما في يباع وغيره **قوله** من الفعل جواب سوال وهو ان كل واحد من المتعد وغيره قسم من الفعل
 والاصلاح ان يكون قسم الشيء اخص مطلق منه من كسر تحت كالا انسان بالنسبة الى الحيوان وهما
 اخص من وجه لا نه قد يوجد المتعد ولا يوجد الفعل كالضارب مثلاً او بالعكس نحو ذهبت قد
 يوجدان نحو ضربت اجاب بقوله من الفعل حاصله انما ليس من قسمي الفعل بل هما قيدان للقسم
 فصار الفعل على نوعين الفعل المتعد والفعل الغير المتعد فج لا يريد فهم المراد بفهم المعنى **قوله**
 اي امر غير الفاعل جواب سوال وهو انه يتقضى على ذهب قام فان فهمه موقوف على المتعلق كما
 نفا علم انه لا يسمى بالمتعد اجاب بما تر **قوله** فان كل فعل اه بيان لقوله اي امر غير الفاعل
قوله والغاية هي المفعول وهيئة الفاعل المراد به الحال **قوله** ثانيهما غير الاول جواب سوال
 وهو ان ذكر علم بعد اعطى مستكرك لان ايضاح المثل بالواحد اجاب بقوله ثانيهما غير الاول
 وفي الثاني ثانيهما عين الاول فيما صدقاً عليه ان كانا مغايرين لفظاً نحو علمت عمرو فاضلا و
 اذا زيدت الالف في اوله زيد فيه من حيث المفهوم فجئت الحاجة الى ذكر الثاني **قوله**
 المفعول الاول لان علمت في علمت عمرو فاضلا اذا زيدت الالف في اوله قلت اعلمت زيداً
 غير فاضلاً **قوله** للعلم العلم ثبت في الظن ايضاً لكن المراد ههنا اليقين بذكره في مقابلة الظن
قوله من حيث الاخبار جواب سوال وهو ان زيداً قائم في نحو علمت ان زيداً قائماً جملة خبرية
 محتملة للصدق والكذب في الحقيقة وباختصاصها بالعلم والظن اتفق هذا الاحتمال اجاب بما تر
 ان احتمالها لذلك انما هو بحسب الحقيقة ومرارنا باختصاصها بالعلم والظن انما هو بحسب الاخبار
 فج لا يريد **قوله** ناشية فيما شادة الى ان قوله عنه ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لقوله **قوله**
 من الظن والعلم تفسير لكلمته ما **قوله** على قراءة لا يحسب بالياء واما على قراءة لا تحسب با
 لتاء الخطاب فج لا حذف لان المفعول الاول هو كلمته الذي **قوله** المنقوطة اي للوضو

بحسب مقتضى الحال
 بحسب مقتضى الحال
 بحسب مقتضى الحال

قوله بقطبتین ای جوہرین **قوله** فی قول الشاعر **قوله** وہ ان رجلا قال لایمان فلان مال کثیر
 فقال صاحبہ بعد شعر لا تخینا علی عزائک انا طاملاً قد وثی بنا الاعلاء **قوله** طال ای مضی وما
 مصدکاتہ فصداً بالمعنی وشئ الاعلاء بنا **قوله** وشئ بمعنی غیبت کردن **قوله** جائر عین هو المفعول
 الثاني والاوّل هو النون القریة علی حدّ فی ہو ذکر الفعل من افعال القلوب **قوله** مسموعه صادقاً
 والقریة علی حدّ فیما ہو ذکر یخبر بعد یسمع **قوله** ابطال عملها یعنی ان المراد من الالغاء هو ابطال عملها
 لا ابطال فی نفسها **قوله** بین مفعولها جواب سوال وهو ان جواز الالغاء یبنی عن جواز الاعمال
 والامر لیس كذلك لان الالغاء واجب فیما اذا توسطت بین الفعل ومرفوعه بین معمولان غیرها
 كما ذکرنا شارح فیما بعد اجاب بما ترے **قوله** فی معنی الظرف لیحصل ربطها بما قبلها **قوله** مصحوبها
 ای مدخولها **قوله** وتعلیقها اه تفسیر لتعلّق یعنی ان المراد من التعلیق هو وجوب ابطال
 عملها بالفظاد ون معنی **قوله** متصلین جواب سوال وهو انه لم یخص جواز اجتماعها بفعل من
 الافعال القلوب بل یجوز فی غیرها ایضاً كما فی قوله ایاك اعظمت اجاب بقوله متصلین **قوله** وهما
 اجری جواب سوال وهو انه ینقض علی فقد تنی وعد متنی فانها لیساً منہما مع ان اجتماعهما جائزاً
 بما ترے **قوله** وكذلك اجری جواب سوال وهو انه ینقض علی بخود فی فانه من رؤیة البصر یتّبع
 انها قد اجتمعا فی الاول مستتر الثاني الیاء وایضاً ینقض علی رای الکلمیة مثل ارا فی فی قوله یقال انی
 ارا فی اعصر حتم اجاب عنہا بما ترے الکلمة عبارة عن رؤیة ما فی المنام **قوله** للرواح جمع ریح **قوله**
 ورية بالفارسیة ستر **قوله** من عین یمین الخ کلمة عن الجانب تقدّر من جانب یمین **قوله** انما قید بذلك
 ای بقوله قریب من معانیها الاول **قوله** لان کلاً واحداً معنا اخر کنت لیس بقریب من معنیها الاول
 قوله یقال وهو اسم شئ استوی کون علی عنق امراة وعلی جنبها وایدیها **قوله** ذاحب اذا حساب
قوله والوهم نوع من العلم جواب سوال وهو ان ظننت اذا صادرت بمعنی اکتھمت فی کیف تصیر الیتمة قریباً
 من معنی علمت وهو العلم فلجاب بما ترے **قوله** وهو العلم جواب سوال وهو مثلاً ما را لان **قوله**
 بنفس شئ كالعلم علی نفس زید بدین قیامه واما العلم فهو عبارة عن العلم بنفس الشئ مع
 الحكم علیہ كما اذا قلت زید قائم **قوله** بالحاسة یعنی انه من الحواس الخمسة وهذا ایضاً جواب
 سوال مثلاً ما را لان **قوله** ولما کان مراده جواب سوال وهو ان علمت كما یجی بمعنی عرفت كذلك
 یجی بمعنی مشقوق الشقة العلیاء ووجدت جدیجی بمعنی استغنیت استغناء ووجدت موجدی
 یجی بمعنی غضبت غضباً ووجدت وجداً بمعنی حزنت حزناً فلم لم یعرض المصطلح لهذا المعنی اجاب
 بما ترے حاصله ان مراد المصطلح بالمعنی الاخر ما یمکن قریباً الی المعنی الاول وهذا المعنی لیس بقرین
 الیه **قوله** لتقریر الفاعل علی صفتهم لان نحو کان زید قائماً لتقریر زید وثبوتہ علی القیام
قوله اے الحمد جواب سوال وهو ان نحو ضرب فی ضرب زید لتقریر زید
 علی الضرب فیمیز ما التعریف صادقاً علی الافعال التامة اجاب عنہ بثلاثة

بجواب سوال

اجوبۃ الاول بقولہ الی العلم والثانی بقولہ ولو جعل والثالث بقولہ ولا یبعد **قوله** جاءت فی قولہم الخ جواب سوال وہوان صاحبک لیست بنا قصة لان مرکب الفعل لا یشکل الا مفردا **قوله** جاءت حاصلان عبارة المضمون محمولہ علی المسامحة **قوله** من الغیر بالغبین المعجمة عبارة عن الغفلة **قوله** ار منشف معنای الفارسیۃ تیز کر دشمنی خود را **قوله** ہذا الافعال ای افعال الماضیات المذكورات من نحو کان وصار الی اخرها **قوله** وما کان نحو من من المشقات عنہا كالمضارع واسم الفاعل والمفعول وغیرہا من المصنوع **قوله** المركب من المبتدأ والخبر جواب سوال ہوانہ ینقض علی نحو قائم الزیلان فانہ جملۃ اسمیۃ مع ان دخول ہذا الافعال علیہ غیر جائز لعدا صلاحیۃ الزیلان خبرا لہا لان الالف فیہ علامۃ الرفع حاصل الجواب ان المراد من الجملة الاسمیۃ المبتدأ والخبر لا مطلبہا واما نحو الزیلان فی ذلک المثال فلیس بخبر للصفة الواقعة بعد الف الاستفہام بل ہو فاعل لہا سد مسد لخبر کما حققناہ فی المرفوعات **قوله** منتقلا الیہ بیغۃ اسم المفعول ہو الغنۃ فی نحو صار ذید غنیاً والمتقل ہو ذید والمتقل فیہ ہو الفقر **قوله** الخ جزء اشارۃ الی الموضوع المحدث **قوله** کائتہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ لثبوتہ ظہر مستقر باعتبار المتعلق صفة لقولہ ناقصۃ **قوله** ثبوتاً جواب سوال وہوان قولہ ماضیا مفعول مطلق لقولہ لثبوت وهذا غیر جائز لان معنی الثبوت مشتمل علی الثبوت لا علی الماضی مع ان کلہما ماضی باعتبار ان ثبوت الاول بتا ویلان مع الفعل جاب بقولہ ثبوتاً یعنی ان قولہ ماضیا صفة لمفعول مطلق محذوف **قوله** فی الزمان فیہ اشارۃ الی ان الماضی صفة للموضوع المحدث وهو الزمان ثم الظرف مع المتعلق صفة للثبوت **قوله** عطفت جواب سوال وہوان قولہ وبمعنی صامراً عطفت علی الناقصۃ وهذا العطف غیر جائز لعدا صحۃ المقابلة لان نحو صامراً ناقصۃ ایضاً جاب بما ترے حاصل انہ عطفت علی القسم ہو قولہ لثبوت خبرہا لا علی المقسم ہو قولہ وکان یشکل انہ ناقصۃ **قال** الشارح بقول الشاعر بیتاء قفر والمطی کاہنا قطاء الحزن قد کان فراخاً بیوضہا بقولہ بیتاء اسم المفازۃ البحار والمجرور متعلق بمبرات قولہ قفر صفة بیتاء معنای الخالی عزالاً والكلاء وقولہ والمطی اسم مرکب کالفرس غیرہ قولہ قطاء اسم للحمامۃ وقولہ الحزن عبارة عن المفازۃ السخینۃ وقولہ فراخاً خبر کان معنی هذا بالفارسیۃ من یگز شتم در بیابانیکہ خالی بود از آب علف مرکباً مایان نیز میرشد مثل کوتر مایکہ در بیابان کہ سخت باشد وکجا آنہا تخم برآیہ باشد ودر مکان خود باشد **قوله** صنف ثننیۃ صنف **قوله** شامۃ معنای بالفارسیۃ تہمت کتہہ باشد **قوله** بالذی ای بالفعل الذی **قوله** کن فیکون ای ثبت فیثبت **قوله** ویلحق جواب سوال وہوان حصراً لافعال ناقصۃ فی المذكورات باطلان نحو الورد جمع واستعمال ونحو وارتد من الافعال الناقصۃ ایضاً جاب بقولہ یلحق بصاۃ لان معانی کلہا ہو الانتقال **قوله** فارتد اصابع **قوله** یشجلی تصیر **قوله** فیالک خطاب اللہ تعالیٰ **قوله** تحول ای صار **قوله** ابوسا اشتد ومعنی هذا

البیت میسری گردانی آن نعمتہا کہ بر من سخت می باشد **قوله** المدلول علیہا جواب سوال وهو ان نحو کان
 لا قتران مضمون الجملة بوضعها ایضاً اجاب بما ترے **قوله** بموادها جمع مادة والمادة فی الصبح هو الصبح
 وفی امیسه هو المسمی فی اضحی هو الضحی **قوله** من المحقق ای بصاد **قوله** من انزال رد علی بعض
 النخاة **قوله** امر المراد بالامر هو اجلس نحو اجلس ما دام زید جالساً **قوله** وجود جواب سوال
 وهو ان المراد من الکلام هو الکلام المذكور لفظاً فی یقض علی نحو ما دام زید جالساً فی جواب **قوله**
 حتی اجلس فان الکلام فیہ هو اجلس غیر مذکور لفظاً بل مذکور تقدیراً اجاب بقوله وجوداً ما
 ان المراد من الکلام هو اعم من المذکور المقدّم **قوله** بخلاف الافعال اہ نحو ما زال غیره **قوله** البس
 خلق الله مثله المراد هو الشریک **قوله** فان ارید اہ اعتراض **قوله** نفی الضرورة عن جانبی
 وجوه وعدّه وهو تقييد اخبارها بان ارید بالجواز لا مکان الخاص **قوله** کہ کان مالک اہ المالا سہما
 وکم خبرها فک علیہا لاقتضاء الصدادة **قوله** من جانب العکاة لادّة من الجواز لا مکان العام **قوله**
 وجرأی حین اذ اقلید للعبارة بذلک العبارة یحذر ان یکون التقديّم واجبا کما فی المثال المذكور وهو
قوله کہ کان مالک اہیب عندہ لا حاجة الى هذه القيود لان حکم العوارض معلول لا حاجة الی
 بیانہا وهو عکاة الاعتبار لها یعنی ان المراد بالجواز هو الامکان الخاص لکن لم یذکر القید لکن کور لعد
 الاحتیاج **قوله** وبخلاف فیہ اشارة الى ان خلافاً مفعول مطلق للفعلا المحذوف الذی هو خبر
 المبتدأ المحذوف **قوله** ثابتاً فیہ اشارة الى ان لابن ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة بخلاف
قوله واقعا ظاهراً جواب سوال وهو انہ کان من الواجب علی المصنّ ان یجعل ما فی اولہ ما لثانیة
 من قبیل المختلف فیہ لوقوع الخلاف فیہا من ابن کیسا اجاب بما ترے **قوله** وبهذا بقوله
 واقعا ظاهراً **قوله** ای فعل جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفین لابد فیہما
 من ضمیر الفصل اجاب بما ترے **قوله** ای للدلالة فیہ اشارة الى ان اللام فی قولہ لمدنوا الخبر
 لیست صلة للوضع بل لغرض الدلالة **قوله** منصوب علی المصدکة یعنی ان مفعول مطلق لمدنوا
قوله بتقدّم مضایب سوال وهو ان الذنوب شتم علی الذین ولا علی الرجاء فكيف یکون مفعول
 مطلقاً اجاب بما ترے **قوله** یدون حصو جواب سوال وهو ما مر الان **قوله** ای دنواخذ جواب سوال ظاہر
قوله شرعاً تفسیر اخذ **قوله** لا شراف الخبر ای لقرین الخبر **قوله** بالتصد معناه بالفارسیة
 تباری کرین کثیر اسباب العیمة وغیرہ کو وضع السرج علی الفرس الخ **قوله** فطفق معنی کواحد
 عسے کاد وطفق هو القرب لکن الاول یستعمل فی الاول وهو دنواخذ الخبر دنو رجاء والثانی فی الثانی و
 هو دنواخذ الخبر دنو حصو والثالث فی الثالث هو دنواخذ الخبر للفاعلة دنواخذ شرعاً **قوله** حیث لا یجی
 من جواب سوال وهو انہ لا نسلم انہ غیر متضرر حیث یجی من التثیة والجمع والمؤنث حیث قال
 عسے عسیا عسوا عست الى اخرها اجاب بما ترے **قوله** فی الاغلب انما قید بذکر الاغلب
 لان الامر والنهی عنہ من الانشائیات ایضاً **قوله** بتقدّم مضایب سوال ظاہر

قوله قارب متعدي يحتاج الى الفاعل والمفعول والانشاء لازمي **قوله** بان يد كرفع وهو قوله
ان يخرج **قوله** الاسم هو المخرج **قوله** تشبها بكاد لان كل واحد منهما للقرب اسم كل واحد منهما
قد ذكر عقبيهما وخبرهما عقيب الاسم **قوله** عيسى الهم الذي الغم الذي امسيت فيه يكون را
فرج قريب الهم عبارة عن الغم الذي يكون في يوم الامس **قوله** قد كاد اول الشعر رسم عفا
من بعد ما قد انخأ قد كاد طول البلاء من مضى **فقوله** رسم عبارة من اثار البناء الخراب خبر
المبتدأ المحذوف فصار تقديره هذا وقوله عفاى خربت وقوله نحا معناه المحو التخريب اثار البناء قد
خربت بعد تخريب رسم البناء وقوله كاد اسمها الضمير المستتر فيهما الراجع الى الرسم قوله من طول
البلاء من طول الخلق بالفارسية كهنك وقوله ن مضمحا خبر لكاد معناه المحو التخريب ايضا وسبب
ورد هذا الشعر فرقة العاشق من المعشوق سنين ثم جاء الى بلد بعد التخريب فقال هذا الشعر **قوله**
نقى مضمونها مثل ايضا زريد **قوله** الشعراء المراد بها ابن شبرمة في الرومة هو اسم للشاعر **قوله**
لم يكن اول الشعر هذا اذا غير المحر المحبين لم يكن + رسيس الهوا من حب ميت يبرح **فقوله**
المحر عبارة عن الفرق بين العاشق والمعشوق سبب نقصان العشق المحبة والرسيس عبارة عن الغزل
يعني ان الفرق بين العاشق والمعشوق سبب نقصان العشق المحبة والرسيس عبارة عن الغزل
ومعناه بالفارسية تارهاى عشق وقوله يبرح اى يزول يعني ان فراق من المعشوق ليس بسبب
نقص العشق كما في سائر المحبين **قوله** وجعل يقول اى وجعل يد يقول **قوله** وضع تفسير للتعريف
قوله اى فعل وضع اه جواب سوال وهو انه ينقص على قوله لله در فارشا وعلى قوله واهاله فانها
لا يميان بفعل التعجب مع ان التعريف صادق عليهما لان الاول للانشاء والتعجب حسن الخيرة
زيد الثاني الهلاكة له اجاب عنه بقوله اى فعل وهما ليسا من الافعال الاولى فظاهر اما الثاني
فلان **قوله** واهاله وهو عبارة عن الهلاكة **قوله** لكن ينقص اه حاصله ان نحو قاتل
الله ولا مثل في قوله قاتله الله من شاعر ولا مثل عشرة من الافعال لانشاء المدح اما الاول
فللتعجب في حسن اشعاره واما الثاني فللتعجب في حسن كتابته خياطيه مع انهما لا يميان بافعلا
التعجب **قوله** من شاعر تفسير للضمير في قاتله الراجع الى زيد مثلاً **قوله** ولا مثل الشان
اليوسه ومعناه بالفارسية خشك **قوله** عشرة عبارة عن الاصابه العشرة **قوله** الفعل
التعجب لما وضع اه فيه اشادة الى ان الضمير في له اما راجع الى المعروف باعتبار ان الاصلان كلما ود
عليه التعريف ورد عليه التقسيم الى التعريف للقرب **قوله** احدها اه جواب سوال وهو انه
ينبغي ان يذكر ادوات المحر اجاب بما تراءى **قوله** الذى تضمنه تركيب اه جواب سوالين
الاولان ما افعله ليس بصيغة فعل التعجب باعتبار ان وزن كسائر اوزان المفرد باعتبار انها
قسم من الكلمة والا وزن لا يسم بصيغة فعل التعجب الثاني ان صيغة الفعل لا يكون الا مفردا
باعتبار انها قسم من الكلمة وصيغة ما افعله مركب من كلمة ما وا فعمل

والضمیر اجاب بقولہ الذی تضمنہ ترکیب حاصل الجواب ان صیغۃ الفعل عبارة عن الصیغۃ التي تضمنہ
 ترکیب ما فعلہ فی لا یدر **قوله** ترکیب الفعل بجواب سوالین مثلاً مر الان **قوله** بشرط ان تكونا هـ جواب
 سوال وهوان کلمۃ ما والضمیر فی الاول والمجرور والمجرور فی الثاني لیست من افعال التعجب بل هی فعل وفعل
 فی الحاجة الی ذکرهما اجاب بقولہ بشرط اہ حاصلہ نعم ذکرهما باعتبار انہما شرط لافعال التعجب **غير قوله**
 وقد شذاه جواب سوال وهوانہ ینقض علی نحو ما شہی ما امتقت فی قولہم ما شہی الطعما وما امتقت
 الکذب فانہما من افعال التعجب مع انہما بینا اللغز لان الاول للتعجب فی حسن طعم الطعام والثانی
 فی مبعوضیۃ الکذب فاجاب بقولہ وشذاه **قوله** وجعل الممتنع اہ یعنی ان قوله استخراج
 مفعول لقولہ ما شذ **قوله** الامثال جمع المثل معنای الفارسیۃ مانند وانما جرے مجرے
 الامثال لان کل واحد قد خرج عن موضعه الاصل للمثال لان الموضع الاصل للمثال مثلاً
قوله کما لا یتغیر الامثال فان ذکرہا لیست الا للذکر علی القصۃ الغریبۃ وبتغیر ما لا تدل علیہا
قوله من باب شراہر ذاناب وهو اھراذ الکلب حین صعود الشیطان الی السماء ثم نقل عنہ
 واستعمل فیما غلب الرجل الضعیف علی القوی والمغنی الاصل لقولہ ما احسن ید احسن بہ ہو
 ما ذکرہ المضم بقولہ وما ابتداء عند سیبویہ الی قولہ ففیہ ضمیر فاعل ثم نقل عنہ وصاد لا نشاء
 التعجب وجواب سوال وهوان المبتدأ لا یتكون الا مع رفۃ کیف یتكون مانکرۃ بمعنی شئ مبتدأ **اجاب**
 بقولہ من باب شراہر اناب حاصلہ انہ من قبیل النکرۃ المخصصۃ فذکر فیہ ما ذکر فی قولہ شراہر
 اھرذ اناب **قوله** ای مبتدأ ہ جواب سوال وهوان قولہ ما مبتدأ وقولہ ابتداء خبرہ الخبر
 یتكون محمولاً علی المبتدأ وحمل هذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانہا لیست بابتداء **اجاب** عنہ بالجوابین
 کما ترے **قوله** ای جعلہ احسن فیلہ شادۃ الی ان الھنۃ فی ما احسن للتعدیۃ لا للصریۃ
قوله وما اذ لیک ما یؤال الذین ای ای شئ یوم الذین **قوله** بمعنی صادر فیلہ شادۃ الی ان الھنۃ
 للصریۃ **قوله** یجررہ اہ جواب سوال وهوان الفاعل لا یتكون الا مفعولاً والمجرور مرکب اجاب
 بقولہ یجررہ وکذا قولہ وبمفعول جوابا وسوال **قوله** بمعنی صغیرہ جواب سوال وهوان لا
 تقد بجعل ید حسنا لانہ خاصۃ من خصائص اللہ سبحانہ وتعالی اللہ عما یقول الظالمون علواً کبیراً
 لاجاب بآثرے **قوله** یعنی افعالاً مشہورۃ جواب سوال وهوان ینقض علی نحو ما حتمہ وذھمتہ
 فانہما لا نشاء اللہ والذم ولا یتسمیان بافعال اللہ والذم لاجاب بآثرے **قوله** وهما فی
 الاصل اہ جواب سوال وهوان الافعال لیست الا ماضیا ومضارعاً وامراً وہی علی اوزان مشہورۃ
 وهما علی وزن لا ینعی فعلم ان الافعال علیہما من الافعال لاجاب بآثرے **قوله** ہلم اہ
 اسم فعل بمعنی آیت وبالفارسیۃ ہجین بیا **قوله** جرّامن جرّیح معنای بالفارسیۃ کشیدن المراد
 ہنا زیادۃ الاسم علی الاسم الاخر بان تقول نعم عین وجہ فرس غلام الرجل وھکذا انددہ
قوله ای نعم شیئاً ہی فاعل ہوا الضمیر فی نعم وشیئاً تمیزہ وضمیر محض **قوله** لم یحج

اہ جواب سوال وہوان الجملۃ اذ وقعت خبر الابد فیہ من ضمیر المبتدأ وھنالم یوجد فاجاب بماثر
قوله یعنی شرط صحیحہ کاشترط ذاته **قوله** حقیقۃ اوتا ویلا اہ جواب سوال وہوانہ یتقض
 علی استثنای نعم الرجل السد فانہ مخصوص للفاعل مع انہ لیس من جنس الرجل **اجاب** بقوله
 اوتا ویلا والاسد ھنا مؤول بالرجل الشجاع **قوله** مع افراد الفاعل فانقیل مطابقتہ المخصوص
 بالفاعل کمال یوجد فی الافراد والجمعیۃ کذلک لا یوجد فی الجنسیۃ ایضاً لان الذن من ذوی
 العقول والمثل من غیرہ فلم یتعرض الشارح الی هذا قلنا کجواز التوہم بان یراد بکلمۃ الذین
 المثل بعینہ مبالغۃ وان کان تاویلا **قوله** بتقدّم مثل الذین اہ فی صارا مثلاً الثانی غصوا للمثل
 الاول فانقیل فیلزم هذا یلزم الاتحاد بین الفاعل والمخصوص قلنا المغائرۃ بینہما بحسب مغائرۃ
 المضاف الیہ لان الاول مضاف الی القوم والثانی الی الذین **قوله** وحدّ المخصوص الخ والقدر
 علی حدّ فہ قوله تعالیٰ مثلاً الذین حُبِلُوا التّورۃ الایۃ فی لا یرد **قوله** قوله تعالیٰ جواب سوال و
 ہوان اضافۃ المثالی **قوله** نعم العبد غیر جائز لانہ مرکب المضاف الیہ لا یكون الا مقراً **اجاب** بماثر
قوله آئین الخ بقریۃ قوله تعالیٰ اَلْاَرْضُ فَرَشْنٰهَا **قوله** فی افادۃ الذمّ اہ جواب سوال وہوان
 ساء لجوف ممّوالام وثبّس مہمّوالعین فکیف یتصوّر اتحادہما مع الآخر فاجاب بماثر **قوله**
 حسب الخ جواب الی وہوان جذب لیس بفعل من افعال الملاح بل مرکب من الفاعل والمفعول **اجاب** بماثر
قوله اوجبا الخ وهذا علی تقدیر نقل حرکتہ یاء الاول الی الحاء بعد سلب حرکتہا **قوله** تجزأ مثلاً
 فی نقلہا عن الموضع الاصلی لان حبذا فی حبذا زید فی الاصل فعل خاص معلوم نقلت عنہ صلاۃ انشاء
 المد **قوله** علی الوجہین المذكورین فانقیل فعل تقدیر الوجہ الاول بان جعل حبذا خبراً وزید
 مبتدأ لابد فیہما من العائد وهو لم یوجد فی مثل قوله حبذا زید قلنا بان اسم الاشارة قائم مقام
 العائد لانہ بمنزلۃ لام التعریف لان کلہما للتعریف **قوله** ما فی حبذا العبادة محمولۃ علی المسامحۃ یعنی
 حبّ حبذا **قوله** ای کلمۃ الخ جواب عن اسولۃ ثلاثۃ الاول ان کلمۃ مالمعروف فی لا یصیر تعریف
 الحرف مانعاً عن دخولہ الخیر حیث دخل فیہ قد ضرب فان هذا التركیب یدل علی غیرہا باعتبار
 دلالة الفعل علی النسبۃ مع انہ لا یكون حرف لان الحرف قسم من الکلمۃ وقد ضرب لیس بکلمۃ بل
 ہو مرکب الثانی ان کلمۃ مالمکان للعمو فی ینقض التعریف علی من المنقوشۃ مثلاً علی الجذر فان
 التعریف صادق علیہما مع انہا لا یسمی بالحرف الثالث ان المبتدأ والخبر اذا کاذا معرفتین لابد من
 ضمیر الفصل بینہما وہنالم یوجد جاب عنها بقولہ ای کلمۃ حاصلۃ من کلمۃ ماہنما مؤول بکلمۃ
 فاذا افسر بکلمۃ ان فہ الاول والثانی لان قد ضرب لیس بکلمۃ لان الکلمۃ مفترقۃ وہی مرکبۃ ومن المنقوشۃ
 ایضاً لیس بکلمۃ لعدا تصوّر التلفظ علیہا لان بعض العلماء قد ضعفوا هذا السوال قالوا ان من المنقوشۃ
 تدل علی معنی مستقر یا المفہومیۃ فی لا یصیر داخلہ فی الحرف ولا فی الحدّ واما تفسیر الشارح
 کلمۃ ما بالکلمۃ فلیس لہ فع الا اعتراض بل الحرف علی غویۃ ہو الاسم والفعل یعنی ان الشارح لما فسر

کلمہ ہائی اول الاسم الفعل بالكلمة كاترے فسرہائی اول بحث الحرف بها ايض حملًا عليهما والمسا
بالنكرة اندفع الثالث والقريئة على ان المراد بالكلمة الكلمة النكرة وقوع لفظ ما في موضع الخبر
قوله دلت اءه هذا تفسير مطابقة الضمير بالمرجع **قوله** حاصله اءه فيه اشادة الى ان
في غيره ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة المعنى **قوله** متعلق بالنسبة اليه جواب سوال و
هوان بين كلامي المصنوع تناقض لان يفهم من قوله اءه على معنى ان هذا المعنى انما هو معنى لكلمة
ما كان القاعد ان اذا نسب المعنى الى الكلمة بواسطة في تقييد مدلولية المعنى كذا لك الكلمة ومن
قوله في غيره يفهم ان هذا المعنى انما معناه للغير لان الاصل ان المعنى اذا نسب الى الغير بواسطة في
يراد بان هذا المعنى معنى لك الغير اجاب عنه بقوله متعلق حاصله ان المراد في غيره ان ذلك المعنى
لاستقلاله بتعلق ذلك الغير **قوله** اءه لا يكون مستقلا اءه جواب سوال وهو انه ينقض على
الاسماء المتضائفة كالابوة والبنوة فان معنى الابوة لا يتعقل الا بعد تصوُّر معنى الابن مع انه لا
يسمى بالحرف اجاب عنه بقوله اءه لا يكون مستقلا اءه **قوله** بالمفهومية يعني يكون كلمة الحرف في
الدلالة عليه محتاجا الى انضمام كلمة اخرى ونحو الابوة مثلا ليس من هذا القبيل **قوله** بحيث يصلح
اءه جواب سوال وهو انه ينقض على الفعل بالنسبة الى معناه المطابق فانه لا يسمى بالحرف مع ان معناه غير
مستقلا بالمفهومية لان النسبة فيه معنى حرفي كما ذكرنا بتحقيقه هناك اجاب بقوله بحيث يصلح ان
يحكم عليه في معنى الفعل يصلح ان يحكم به **قوله** الكلام اءه جواب سوال وهو انه ينقض على نحو من في
قوله ومن الى فانه جزء من ذلك المجموع مع انه لا يحتاج الى اسم فعل اجاب بقوله للكلام وذلك ليس
بكلام **قوله** دكتاه الركن عبادته عما يكون مسئلك او مسئلك اليه مثلا الركن مثلا في نحو الجماد كحى
ومثال غير الركن هو من في نحو سرت من البصر الى الكوفة **قوله** ايصاله اءه جواب سوال وهو
ان المعنى الحقيقي لا قضا هو الوصف صادر التعريف غير جامع لافراد كان كل فرد من الافراد
ليس بموضوع لوصف الشيء اى لو صلت الفعل الى ما يليه اجاب بما تترى **قوله** بما رحبت الباء بمعنى
مع وكلمة مامصكية فصار المعنى اى مع ادجها **قوله** من الى وحتى وفي اخر هذه الاربعة
مثلا وقع في الكلام لان الواقعة في قوله سرت من البصر الى الكوفة والواقعة في كلام المصنوع
مركب منهما ايض هكذا غير هاجلا فالباء واللام فانها اسمان لما وقعت في الكلام فان الباء في قوله
مرد بزيد اقعة بحرفي احد الواقعة في كلام المصنوع مركب من ثلث احرف الباء والالف والهمزة فكما
هذا اسم لما وقعت في الكلام وهكذا اللام والتاء والواو والكاف **قوله** ذكر هذا الحرف الخ جواب
سوال هوانه ما الوجه للمصنوع ذكر هذا الحرف على سبيل الحكاية والباء واللام باسميها اجاب
بما تترى **قوله** اءه الواو التي الخ جواب سوال وهو ان اضافة الواو الى ضمير رب غير جائز
لانها حرف والحرف لا يضاف الا الى الذي الحرف جزء منه حاصل الجواب ان اضافة التاء لا بد
ملازمة هو تقدريها بعد **قوله** وفي عداى الواو **قوله** والعشرة الاولى وهى

بمقوله

مع
لاعلى

من قوله من الى قوله وثاناً الخ جواب سوال وهو ان المقدم قبل العشرة الاول على الخمسة الاخيرة ثم قدم
 هي على الثلاثة الاخيرة اجاب بقوله فالعشرة الاولى الخ حاصل ان تقدیمها باعتبار انها ملائمة بالمقام
 لانها الحرف المحض والمبحث ههنا في الحرف ايضاً واما تقدیم الخمسة التي يليها على الثلاثة الاخيرة
 باعتبار ان لها جهتان جهة الملائمة بالمقام باعتبار انها حرف جهة اصله الاسم باعتبار انها تكون اسماً واما
 الثلاثة الاخيرة فلها جهة واحدة وهو الملائمة بالمقام وليست لها جهة اصلية الاسمية بل جهة في غير
 العمل لانها تكون حرفاً **قوله** والمراد بالغاية الخ جواب سوال وهو ان اضافة الابتداء الى الغاية غير
 جائز لان الغاية عبادة عن الانتهاء ولا معنى لابتداء النهاية اجاب عنه بجوابين الاول بقوله
 والمراد بالغاية المسافة والمسافة كما يكون له انتهاء كذلك يكون له ابتداء ووسط ثم قوله
 اطلاق الاسم الخ جزء على الكلي لبيان العلاقة والثاني بقوله وقيل كثيراً ما **قوله** وعلامة
 من الابتداءية جواب سوال وهو ان مشتركين في المذكورة في المتن بين غيرها من
 المعاني والمشارك اذا اريد بل احد المعنيين لا بد من القرينة فالقرينة ههنا اجاب بما تكرر
قوله اى لاظهار المقصود الخ في اشارة الى ان المراد من التعين التبيين الخاص لا مطلق
 التبيين فلا يرد ان معنى من مستقل ههنا ومعنى الحرف غير مستقل **قوله** وما يفيد
 فائدتها وهي قوله اعوذ بالله فان هذا مفيد لفائدة كلمة الى لان معناها النجى اليه
قوله وعلامة الخ جواب سوال مثل ما مر لان **قوله** اى وقد نجى للتبويض اشارة الى
 ان المراد بالتبويض التبويض الخاص اى تبويض الشيء لا مطلقاً **قوله** عطف على قوله الابتداء
 بخلاف الاولين فانها معطوفان على المجزوء باللام **قوله** اكد كان اه وقد كان بمعنى ثبت
قوله وهو وارد الخ جواب الخ من طرف المصنف للكوفين والاعفش **قوله** اوشى الخ هذا
 مرجع للضمير في كان وقوله من مطريبان عنه **قوله** المخاطب الخ بصيغة اسم الفاعل او
 المفعول وقوله منته بصيغة اسم الفاعل والمفعول ايضاً **قوله** اى مثلاً الخ في اشارة الى جواب الخ
 وهو ان الكاف في كذلك حرف فكيف يصير خبراً لقوله حتى اجاب بما تكرر **قوله** في كونها
 الخ جواب سوال وهو ان حتى لما كان مثلاً الى في لا حاجة الى قوله وبمعنى مع كثيراً بعد قوله
 حتى كذلك اجاب بقوله في كونها لانتهاء الغاية لا مطلقاً **قوله** لا تنبس الضمير المجزوء اى
 مجزوء حتى **قوله** بالمنصو اى بعد حتى العاطفة اذا كان المعطوف عليه منصوباً ولم يقل
 المرفوع لان الالتفات انما يجرى ههنا بين المجزوء والمنصو لا اتحادهما من حيث الصوة كما في بحث
 المضمرات واما المرفوع فغائر عنهما من حيث الصوة **قوله** في بعض اشعار العرب وهو قوله
 والله لا يبقى اناس فتي حتى كيا ابن ابي زياد واللام في قوله فلا زائدة وقوله فتي معناه
 الشاب **قوله** على سبيل النكدة جواب الى المبرك لان النادى كالمعلم وليس بشئ فلا اعتداد
 ببعض الاشعار **قال** لصاق وهو عبارة عن الاتصال والمصاحبة عبارة عن المعية لانه

عبارة عن جود شيء مع شيء في زمان أحد **قوله** فغناه الخ جواب سوال وهو ان ذكر المصاحبة
 بعلة الصاق مستدل لأنه مستلزم المصاحبة والمصاحبة مستلزمة فاجاب بما تری **قوله** أ
 يجعل الفعل الخ جواب سوال وهو ان اختصاص التعدية بالباء ليس بجائر لان التعدية ههنا بمعنى
 افضاء الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر جر والجر كلها سواء اجاب بما تری **قوله** بجائر لان
 في الاصل كان بمعنى قد كما في قوله نعم هل أتى على الإنسان أقد أتى واستعمالها في الاستفهام غير
 اصل و زيادة الباء ايضاً غير اصل فاعطى غير الاصل لغيره بخلاف الهزرة لأنها اصل في الاستفهام
 مثل علة زيادة الباء فاعطى الاصل له **قوله** للتأديب فان العلة لابد ان يكون مقداً ما على
 العلول والتأديب مؤخر عن الضرب في الوجود ومقدماً عليه الذهن فلذلك سميت بالعلة
 الذهنية بخلاف الخافعة **قوله** يعني الذي الخ جواب سوال وهو ان اضافة الفعل الى رب غير
 جائز لان الفعل انما يكون للفاعل لا لرب اجاب بما تری حاصله ان اضافة الفعل الى رب
 باعتبار اذ في الملازمة لان رب يتعلق بالفعل **قوله** للتقليل المحقق زمان الماضي ايضاً متحقق
 فاعطى المحقق له **قوله** لا مرجع له تفسير لقوله مبهم **قال** في مطابقة التميز فان قيل ان الاصل
 ان كلمة في اذ التعلق بخلاف فيصير نقيض مجزرها قولاً للخالف ونقيض المطابقة هو عدلها
 فيهم من ان الكوفيين قائلون على عدل المطابقة والا لم يزل كذلك لانهم قائلون على
 المطابقة قلنا الفاء بمعنى اللام **قوله** ربها ضربة بسيف صيقل - بين بصرى وطعنة بخلاء
 الصيقل عبارة عن الحد **قوله** وبلد اي رب بلد ليس لها انيس - الا اليعا فير الا العيس -
 انيس معناه بالفارسية باران واليعا فير عباداة عن ولد البقر لوحش والعيس عبارة عن
 الجمال الابيض **قوله** تصف اي مشقة **قوله** وخص لظاهر الخ جواب سوال ظاهر **قوله** و
 الواو دون الضمير **قوله** الذي هو الخ اعلم ان الاصل في حروف القسم الباء لان تعلق فعل
 القسم بالمقسم بالصاق والباء اصل في الصاق ثم الواو لانها للجمعية وهو مستلزم الصاق
 ثم التاء لقربها في المنحج الى الواو ولا هنا خرت تؤدي في رأس اللسان عند صول الاسنان **قوله**
 في جميع ما ذكر الخ جواب سوال ظاهر وايضاً اشارة الى ان الالف واللام في قوله في الجميع عوض
 عن المضاهية **قوله** من حد الفعل الى قوله فهي جواب سوال وهو ان المراد بقوله في الجميع
 الاختصاص علة الاختصاص فيلزم التناقض في استعمال البناء من جهة المناقاة بين الاختصاص
 وعدل اجاب بما تری حاصله ان المراد بقوله في الجميع الامور المذكورة لا الاختصاص عدل
 حتى يلزم التناقض كما تری **قوله** فالمراد الخ اظهاد امور المذكورة من قبل **قوله** من الامور
 المختصة فصارح معنى المتن والباء اعلم من الامور المذكورة **قوله** اي يجاب في اشارة
 الى ان لقوله ويتلقى معنى اخر غير مراده ههنا وهو الملاقات وتفسير غير المشهور بالمشهور
قوله اي وسط في اشارة الى ان لقوله اعتراض معنى اخر غير مراده ههنا وهو

قوله في جميع ما ذكر الخ
 جواب سوال ظاهر
 وايضاً اشارة الى ان الالف
 واللام في قوله في الجميع
 عوض عن المضاهية

الاعتراض او تفسیر غیر المشہور بالمشہور **قوله** وتعدیہ تفسیر للجواز **قوله** ای من جانب
 یمنیٰ انما جعل عن یمنی الجانب لان من حرف کعن ودخول الحرف علی الحرف متمم
 قد یكون اسم الکاف التشبیہ محتاجة الی المتعلق بخلاف الاسمیة **قوله** نحو لیس کثلہ شیء الخ
 لان المقصود نفی ما ینکون مثله لا نفی ان ینکون الشیء مثل مثله بدلیل سباق الکلام و
 هو قوله تعالی فاطر السموات والارض واما قال علی بغض الوجه لان فی الآیة ۶۶
 وجهین اخریین لیس الکاف فیها زائداً احدھما ان ینفی الشیء بنفی اللازم لان نفی الاثر
 ینتزلز نفی المنزول كما ینقال لیس لآخر زید اخو الآخر کما ینکون لیس لآخر زید من اخو وهو زید
 فنفت هذا الاثر واللام نفی ملزوم واما لزیل اخر اذ لو کان لآخر کان لک الآخر اخر وهو زید
 فکذا نفیت ان ینکون مثلاً لله مثل والمراد نفی مثله تعالی اذ لو کان له مثل لکان هو مثل مثله اذ التقدير
 انه موجود والثانی ما ذکره صاحب الکشاف وهو انهم قد قالوا مثلاً لا ینحل نفی الخ لعل عن المثل
 والغرض نفی عن انہ فسلوک طریق الکافیة لقصد المبالغة لانهم اذا انفوا عما یمثلہ لکونه علی الخصر
 او صاف لصادہ مسادہ فقد نفوا عنه علیحد **قوله** استغناء عنه یعنی الغرض من دخول الکاف
 علی المضمر هو تشبیہ الشیء بالمضمر وهذا الغرض یمحصل بدخول المثل ونحوه علی فلا حاجة الی
 دخول الکاف علیہ **قوله** لا تكون فیما الخ التاء للخطاب لا تكون انت موجودة فی هذه السنة
 الماضية **قوله** للظرفیة المحضه جواب سوال وهو ان الاولین ایضاً لظرفیة زمان الماضي
 للفعل فلا ینصح مقابلة هذا بالاولین اجاب بما ترے **قوله** اعتباریة حاضر الخ جواب سوال
 وهو ان بعض جزاء الشهر ماضیة وبعضها حالیة فعلی هذا لا یطابق المثال مع المثل اجاب بما ترے
قوله مبدأ الزمان الخ لان مبدأ الزمان لا یمحی الا اذا کان الزمان ماضیة **قوله** بحسب
 الظاهر لان الظاهر ان تعدی المثال انما یمحی باعتبار تعدی المثل **قوله** دخول شهرنا ودخول
 الشهر ان اودخول الاشهر **قوله** الی الثلاثی مثلاً وان لیت **قوله** والرابعی مثل کان ولعل
قوله والخامسی مثل لکن **قوله** مثلاً کت کان وان والبواقی للبواقی **قوله** وكان التائب
 الخ اعتراض علی المص **قوله** لکنهم جواب عنه **قوله** اخرها یعنی ان الاصل تقدیمها علی قوله
 لکن لان الاول ثلاثی والثانی رباعی **قوله** لا نشاءه لانہ فرغ الاخبار لانه یفید فائدة تامة ۶۶
 الخطاب **قوله** ای بعکس باقیها الخ جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله بعکسها راجع
 الی الحروف التي هو مشابہة بالفعل وان المفتوحة من ذلك الحروف ایضاً فعلی ینزوم
 عکسیة الشیء لنفسه هو باطل فاجاب بقوله ای بعکس باقیها **قوله** بان تقتضی علی الصلاة
 الخ جواب سوال وهو ان ذکر قوله بعکسها بعد الاستثناء وهو قوله سوان المفتوحة مستدک
 لاتحاد مفادها اجاب بما ترے حاصل ان مفادها مغائر لان مفاد الاستثناء هو علی اقتضاء
 الصلاة ومفاد العکس اقتضاء علی الصلاة

قوله فی بعض شعاعدهم وهو ما رے من بیت النابتة الی الیہما هذا الجملة الی حامتنا فقولہ
 الی حامتنا ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعنی بہ مضمومہ خبر بقولہ لیتما والجملة جمع جامدة
 وسبب وادین شعر آنست کہ یک دم ذور لے ونظر و شعر بود باشاعرے روزے در مجلس بادشاہ شہتہ بود در
 حالت چند عقد کو تر بہو امیر فتند این شاعر گفت کہ کو تر یا چندہست آن آدم این شعر گفت یعنی ان لہ حاتمہ واحد
قوله سماها جملة الخ جواب سوال وهو ان المفتوحة مع اسمها وخبرها فی حکم المفرد
 لان قولہ ان زیلا قائم فی نحو قولہ بلغنی ان زیلا قائم مؤل بقیام زید فکیف یصح قولہ مع جملتها
 فاجاب ہاترے **قوله** المذكور جواب سوال وهو ان قولہ ثم اشارة الی المفرد والمشار الیہ هنا
 نتیجۃ لاجاب بقولہ المذكور حاصلہ انہما مؤن لان بالمدکور **قوله** یقتضی الجمل جواب سوال
 وهو ان اضافة الموضع الی الجمل غیر جائز لانه لیست موضع باعتبار انہا لفظ فاجاب ہاترے
قوله حال کو نہا فیہ اشارة الی ان قولہ فاعلة حال عن الضمیر فی فتحت **قوله** مع جملتها
 وانما تصیر ان المفتوحة مع جملتها فاعلة لان ان المفتوحة مع جملتها لا یتصوان نصیر فاعلة
 لانہا نحو وانما تصیر ان المفتوحة مع جملتها فی حکم المفرد لانہا مشابہة بالمخففة المصدکۃ فی
 اقتضاء الصدق والصورة والكتابة ثم المخففة المصدکۃ مشابہة بالمصدکۃ لان کل واحد منها
 حر **قوله** معادلک ای مقابلک **قوله** زعمت تفسیر للفعلا المحذوف **قوله** مما وقع بعد
 الفاء جواب سوال وهو ان اضافة المثل الی ما بعدہ لا یخلو اما ان یکون باینیۃ اولامیۃ وظرفیۃ
 فعل الاول اخرج عنہ یضرب فی اضربۃ علی الثانی بالعکس علی الثالث یلزم اظرفیۃ الشیء
 لنفسہ اجاب ہاترے حاصلہ ان المراد بہ هو ان التی تقع بعد الفاء الجزائیۃ **قوله** فانا
 اکرم الخ فضیر انا مبتداً واکرم خبرہ ثم هذا جزاء لکلمۃ من فی وجب الکسر لان الجزاء
 لا یکون الا جملة **قوله** فجزائرا فی اکرم الجزاء مبتداً مضاف الی الضمیر وجزاء لکلمۃ
 من وقولہ انی اکرم خبرہ فی وجب الفتح لان کون الخبر مفرد واجب **قوله** او اکرامی
 یعنی ان اسمہا وخبرہا مؤل بقولہ اکرامی ثم الاکرام مبتداً وخبرہ محذوف اعنی بہ ثانی
 فی وجب الفتح ایضاً کما ترے **قوله** ومثلا الخ فی اشارة الی العطف **قوله** قولہ الشاعر جواب
 سوال وهو ان اضافة المثل الی ما بعدہ غیر جائز یترکبہ فاجاب ہاترے **قوله** مما وقعت
 جواب سوال مثلاً مرفی من یتکرمی **قوله** اذ المفاجات والواقع بعد ہا لا یکون الا
 جملة **قوله** ای اذا عیوبتہ الخ یعنی ان اسمہا وخبرہا مؤل بالعبودیۃ ثم العبودیۃ مبتداً
 خبر محذوف وهو ثابت **قوله** مفعولہ الثانی ومفعولہ الاول هو الضمیر المستتر فیہ لاجمع
 المتکلم **قوله** لیثم معناه بالفارسیۃ یدبخت **قوله** ای ہمتہ جواب سوال وهو ان مقصود
 الشارح هو العلم وهو لا یحصل بمجرد قولہ عبد القفاء والهازم فاجاب بقولہ ہمتہ **قوله**
 جمع ہما جواب سوال ظہر **قوله** ذلك الشبر **قوله** تعین الکسر لان مقولہ القول ینکون الا جملة

قوله اولاً قوالی قبل علیہن بما الصدکۃ صارا الاقوال مؤلاً بالقول فکیف یصح اقوالی قلنا نعم
 لکن القول بعد مؤلاً بالقوالی لصحة لفظ الاول لا ینال محیی الا فی الاعلاد والقول مفرد فالولاء بالاقوال
قوله فی محل الرفع لا ینکون المعطوف مرفوعاً **قوله** سواء كانت ذیل شارة الی ان قوله لفظاً واحداً
 تعمیم للمسکوک **قوله** بعد لعلم ان الواقع بعد العلم لا ینکون الا جملة لانه تقتضی المفعولین
 قبل علیہن ینقض علی نحو قوله نعم ان الله برئ من الشریکین وراسوله فان الرسول هناك معطوف
 علی اسم ان المفتوحة قلنا انها واقعة بعد ما فی معنی الجملة **قوله** ای ذکر خیرها جواب سوال وهو
 ان قائماً فی نحو ان زیدا قائم وعمر ولس بماضی لان الماضی ما دل علی زمان قبل زمانک وهو لیس
 من هذا القبیل حاصل الجواب ان المراد من مضی الخبر ذکره قبل المعطوف **قوله** خبر عن کل واحد
 من المعطوف والمعطوف علیہ لان لفظ ذهابان تثنیة بخلاف قائم فی نحو ان زیدا وعمر قائم فانه خبر
 للمعطوف وخبر المعطوف علیہ مقدر **قوله** ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان خبریة کنی لک غیر جائز
 باعتبار ان خبر اجاب بقولہ ای مثلاً **قوله** ان فی الدار للزید ولا یجوز ان لقی الدار لزید لتوالی
 حرفی التکید **قوله** ولكننی من جهة العید ان الیاء اسمها وقولہ لعید خبرها ومعناه با
 لفارسیة ترید **قوله** ولهذا ای باعتبار ان عملها غالب **قوله** لم ینکره ای جواز اعمالها **قوله**
 ای من الافعال التي الخ جواب سوال وهو ان اضافة الافعال الی المبتدأ غیر جائز لان المبتدأ
 اسم لیس له افعال اجاب بما تری حاصله ان اضافة باعتبار ان فی ملازمة **قوله** ذلك الاعمال
 لان بعد جواز الغائبات لا یشرط صلاحية المحل **قال** فی التعمیم الفاء بمعنی الام كما ذکرنا فی رب
قوله تالله دیک ان قلت لمسا وجبت علیک عقوبة المتعل فان الرب فی قوله لیک صفة
 الله وقوله عقوبة المتعل هي القصاص **قوله** ان مشابرة المفتوحة بالفعل کثیر باعتبار ان
 الهبة مفتوحة كالفاء فی ضمیر **قوله** كما سبق یعنی فی بحث المضمون فی شرح قوله مع ان المفتوحة
 اذا خففت **قوله** والعلم فی ظاهر جواب سوال وهو ان ترجیم الاضعف علی الاقوی ثابت ای
 لان العلم فی الظاهر من العمل فی المقدر اجاب بما تری **قوله** او غیر داخل یعنی لا ینکون من داخل
 المبتدأ والخبر **قوله** فلوانک فی يوم الرخا سالتنی فراقک لم یجل وانت صدیق الرخاء
 عبارة عن الیوم الفارخ **قوله** مقترنة فی إشارة الی ان قوله مع الفعل ظرف مستقر
 باعتبار المتعلق حال عن الضمیر فی یلزمها **قوله** كما قد راى فی التقدير **قوله** الا
 فی المصدرة فانقل هذا مخالف عما سبق فی شرح قوله فان اردت الحال تحقیقا او
 حکایة بقوله لانها علم الاستقبال وایضاً ان المحققة لیست للاستقبال لانها لیست بالانقراض
 معنی الجملة بخلاف المسکنة لانها للترجیة وهي لا ینحی الا فی الاستقبال لانها عبارة عن
 توقع وجوب الشئ فی زمان المستقبل فعلم هذا صادر الامرین بما بالعکس قلنا ان العبارة
 الشارحة وقع سهواً من قلم الناسخ او نقول ان المراد من المخففة الوضعية

سوالی لفظ کل الی قوله

والمراد من قوله في المصداقية هي المخففة من المشددة والمصدقية هي الداخلة على المضارع
نحو ان يضرب **قوله** لا نشاء اشارة الى ان العبادة بحذف المضاف قيل عليه هذا
ينقض بما ذكرت في اول البحث بقوله اخرها لكونها لا نشاء بخلاف الادبقة السابقة فانها
لاخبار قلنا المراد من الانشاء ههنا الاظهار **قوله** ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقتان النحر
عبارة عن الصدك ومشرق اللون صفة اللون صفة النحر معناه بالفارسية سرخ رنگ قوله ثديا
مثنية ثدي وهي عبارة عن الضرع **قوله** اي تغائر معنويا جواب سؤال وهو ان قوله
معنى مفعول مطلق لقوله مغائرين وهو غير جائز لان المفعول مطلق ما يشتمل عليه معنى
الفعل كاشتال على الجزر ومعنى المتغائرين لا يكون مشتملا على المعنى اجاب بقوله تغائر معنويا
حاصل من قوله معنى مفعول مطلق لقوله مغائرين مجازا باعتبار الموضع المحذوف
قوله اشبهت العاطفة اي ببلكن العاطفة وهي مخففة وضعا **قوله** مجراها في عدا الفعل
لان العاطفة غير عاملة **قوله** ما جريتا عليه اي في العمل واما ان الناصبة وان الشرطية فما
عاملة كما ترى فلان لك لم تجر مجراها **قوله** كائنا جواب سؤال وهو ان التمني يتعد الى المفعول
الواحد لا الاثنين اجاب بقوله كائنا حاصله ان نصب المفعول الثاني بناء على الحالية
قوله وانشد النحر اي قال السهر في ذلك شعرا وهو وداعدا نانا من يجيب الى النداء
اي الى المعطى فلم يستجب عند ذلك عجيب - فقلت ادع اخرى وادفع الصوت دعوة
لعلا في المغوار منك قريب **قوله** في الاحوال الثلاثة وهي حالة الرفع والنصب الجر **قوله**
الامالة وهي متعلا والميلان لازمي **قوله** بكسر الهمزة احتراز عن اما بفتح الهمزة لا بها حرف
الشرط **قوله** اي المفسرة في مثل جاء في رجل اي زيد يعني ان كلمة اي في هذا المثال للعطف
عند البعض عند البعض لاخر لا بد ان يكون ما بعد هابيا نال ما قبلها **قوله** اعم ان يكون
جواب سؤال وهو ان الواو للجمع واما الثلاثة الاخيرة فليست للجمع بل للترتيب المهمة
كما ذكره فيما بعد اجاب بما ترى **قوله** ومراد النجاة جواب سؤال وهو ان المراد من الجمعية
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه الفعل في زمان واحد او مكان واحد فحينئذ
ينقض على نحو جاءني زيد عمرو اذا كان مجيئها مختلفا من حيث الزمان والمكان اجاب
بما ترى **قوله** لا ترتيب فيها النحر جواب سؤال وهو ان ذكر قوله لا ترتيب فيها بعد قول مطلقا
مستك لان المراد من المطلق ليس ان الاطلاق من الترتيب وعد مر حاصل الجواب
ان محمول على التاكيد لا للتقييد اي بيان لاطلاقها لا تقيد لها **قوله** يعني ان جواب سؤال
وهو ان اذا كان بينهما ترتيب في الفعل ينبغي ان لا يصير الواو وهناك للجمع اجاب بما ترى **قوله**
بحسب ما اقتضاه وضعها يعني ان وضعها وضع الجزئية للمتبع **قوله** قوة اي قوة الحكم في
المعطوف **قوله** كان غيره فصلا النحر ولو لم يقيد ذلك لم يحصل الغيرية ولا الصلاحية **قوله** حق النشاء معنا

بالفارسية بيان **قوله** واعلم فيه اشارة الى الفرق بين المجارة والعاطفة أو جواب سوال و
هو الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل بجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بال
الملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك مت البارحت حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم
بجميع اجزاء الليل لما وجه للمص حيث تعرض لذلك ولم يتعرض لهذا وايضا فيه على الفاضل الهندك
حيث قال في جواب هذا الاعتراض ان الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما يشتمل المجزأين اجزا
بقوله واعلم ان الانتهاء **قوله** ليبقى للاصل منزلة على الفرع الخ هذا وجه الرد عليه على الحاجة
الى ان الجزء اعم وهذا قوله مردود **قوله** ما يلاقى الجزء الاخير المراد بالملاقات هو اول جزء
الصباح الملاقى والمجاور بالجزء الاخير من الليل **قوله** وجه اختصاص المراد بالوجه هو
حملها على المجارة **قوله** وعلى الحاجة باعتبار انه لم يأت في العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير **قوله**
احدا لمستويين تفسير لام المتصلة **قوله** والمنقول اعتراض على المص حاصل ان ذكر قوله لم يجر
باعتبار ان هذا التركيب حسن فصيح لم يصح **قوله** ولا يخفى اعتراض على الترجمة السيئة لشرهف
حاصل ان ذكر الضعف في قوله ومن ثم ضعف لان الحكم لضعفه لتزله الخ والجواب عن طرف المص
ان لم يجر بمعنى لم يجب او بمعنى لم يفصح فلا يرد على المص شيء وقد يجاب ان ام المتصلة مشروطة على شرطين
احد هبايلها احدا لمستويين والاخر الهزة والثاني قوله بعد ثبوت احدها لطلب اليقين و
في هذه العبادة بيان لقوله المردود **قوله** اقتصر الخ اعتراض على المص **قوله** لكان
اخصر واحسن واختصار دية ظاهري واما احسنيته فلان تكرار ثم متوهم ان لكل من
الشرطين مدخلا في تفريع كل من الحكمين والجواب عن هذا الاعتراض ان المص رحمه لم
لم يقتصر على ثم الاول لرعاية المبتدئ لان المبتدئ لا يفهم من قوله رايت ذيلا ام عمما ان هذا
تفريع للحكم الثاني اعني قوله لطلب التعيين فلذا ذكر المص ثم الثاني **قوله** وايضا من ثم اى
من اجلا ما ذكر بعينه وفيه على الفاضل الهندك حيث اجاب عن الاعتراض الوارد على
المص من ان ذكر ثم الثاني ههنا مستكرك لانه لا يشير ثم الثاني الى ما يشير بتم الاول
فقال الفاضل الهندك في جواب هذا الاعتراض ان المشار اليه بتم الثاني مغاير من المشار
اليه بتم الاول لان المشار اليه بتم الثاني قوله لطلب التعيين والمشار اليه بتم الاول قوله ليها
احدا لمستويين والاخر الهزة فجاء لا يرد قوله فردا لشارح عليه بقوله ايضا من ثم
الى من اجلا ما ذكر بعينه حاصل الرد ان المشار اليه بتم في الموضوعين امر واحد **قوله** فلما اشار اليه بتم
هذا تفريع على قوله وايضا من ثم امن اجلا الخ **قوله** جعلها اشارة الى قوله مردود **قوله** لا يخفى عن سماحة
اعخذ شته لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل واحد منهما استقلال **قوله** وعطف
قوله كان بدون ذكر قوله من ثم في الكلام الثاني **قوله** في الاضراب جواب سوال وهو ان هذا احد
الامرئين معينا وام ليس كذلك اجاب بما تراءى **قوله** الى ان القطيعة بيان المرجح **قوله** حين تفصله

جواب سوال و هو ان قوله زيد عند له ام غير احتمال ام المتصلة ثابت فاداة هذا الاحتمال
لا يصح فلا يصح التمثيل به هنا اجاب بما تدرى **قوله** ولا لكن لا يجب الخ وجه الفرق اذ
اوضعي في افادة الشك لا ينبغي بمعنى واو الجمعية ايض بخلاف اما الخ **قوله** هذا الحرف
الثلاثة اجاب سوال و هو ان ابتداء الثلاثة لما بعد غير جائز باعتبار انها حرف حاصل
الاجاب انها وقعت اسما لما وقع في التركيب لان اللفظ اذ اريد به مجرد اللفظ يكون
علما لنفسه **قوله** والاخبار الذي جواب سوال و هو انه كيف لا يكون في المعطوف عليه حكم
مع ان المتكلم اخبر عن محي زيد وقال جاء في زيد اجاب بقوله والاخبار الذي حاصله ان
ذكره كان مبهما وكان خطأ عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد فلا يرد **قوله**
في حكم المسكوت عنه لئلا يلزم التناقض بين كلامي القائل **قوله** وكان الخ جواب سوال و هو
ان المهمة ليست للقريب بل للمتوسط اجاب بما تدرى **قوله** وجه تسميتها و هو ان كلها
لا يجب والاثبات **قوله** اے لا تستعمل الخ جواب سوال و هو انه يتقضى على نحو والله
لا فعلن كلا فانه يوجد القسم ولا يوجد اى مع انك قلت ويلزمها القسم اجاب بقوله
اى لا تستعمل الخ **قوله** لا كسر اه اى كسر الراء وفتحها واما الجيم ففتوح لا غير **قوله** ليست
شعرى هل للمحب شفاء من جوى جهن ان ايلقاء فقوله شعرى اى علمي قوله للمحب اى
للعاشق وقوله من جوى جهن معناه بالفارسية از سوختن عشق ايشان **قوله** الزيادة
المراد بها هنا ما لا يحتل اصلا لمعنى بد و نه اوالتي جمعها هويت السماء كما في كتب
التصريف والتي لا تكون بمقابلتها الفاء العين اللام كالهزة في اكرم وهكذا غيرها من
الترائد ايض **قوله** وانما سميت الخ رد على بعض النحاة وايض جواب سوال و هو انه اذا كا
هذا الحرف زوائد فلا تقع الزائدة فيقضى على من في نحو ستر من البصرة وعلى الباء في نحو
مر زيد وغير ذلك من مواد النقص اجاب بقوله انما سميت الخ **قوله** ومعنا كونها
زائدة وفيه على الفاضل الهندى حيث قال ان مع كونها زائدة لا فائدة لها اصلا فرد الشارح عليه قوله
ومعنى كونها الخ وقوله والا لعدت عبثا وجه الرد عليه قوله من الاستغراقية في قوله
ما من جمل **قوله** في خبرها ولا وليس كما في قوله ما زيد ولا زيد وليس زيد بقاء **قوله**
مخففين اى من حيث الوضع قولام جالوس الخ انما زاد لفظ المد لان ارتباط المصدك باقبلها لا
يحصل بدونها **قوله** كان ظبية الخ او لا الشعر هذا ويوما توفينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطوا الى ناضر السلم قوله توفينا اى جننا الى المعشوق وقوله مقسم اى وجه احسن او
قوله تعطوا اى تميل عنقر وقوله الى ناضر السلم اے اغصان الشجر لا كل الاوراق
قوله بالجرو اما على تقدير راية ظبية بالنصب فليت كلمته ان زائدة بل مخففة
عن المثقلة المفتوحة و ظبية اسمها **قوله** في بير لا حور سري وما شعر

ليت

وقامه قوله بآفكه حتى اذا الصبح حشر المراد باليد اليد نيا الحو جمع الحائر اي الهالك
وقوله سرى اي سر العبد و ما شعر اي وما علم بآفكه اي عالم نبود بسبب غفلت خود فقلت
الباء لتعليق ما قبله قوله ذا الصبح المراد بيوم القيمة وقوله حشر معناه بالفار سترد ميد
وهي كناية عن مجيئة يوم القيمة **قوله** نادينه ليس بالقول بصريح بل مؤد معناه **قوله** قوله
تعالى جواب سوال وهو انه ينقص على قوله ان اعبدني اي قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني
بر ان اعبدوا لله فان ان حرف التفسير ههنا مع انه يفسر للقول الصريح اجاب بما لله
قوله بقوا مثال الكلمة ما ثم هي فعلا ماضى معلوم للجمع المنكر ماضى **قوله** ما الدنيا
باقية الدنيا مبتدأ و باقية خبره وكلمة ماصصة فصاد تقديره بقوا في الدنيا بقاء
الدنيا **قوله** اذ اكدت بما اي صارت مكفوفة بما الكافة **قوله** مصك خبرها فالقائم
في نحو اعجبني انك قائم خبرها لان ذلك القائم مضاف الى كاف الخطاب **قوله** او
ما في معناه اي معنى المصك فان الاخر في نحو اعجبني ان زيد اخوك جامد ليس له مصد
لكن الاخوة الماخوذة منه في معنى المصك لانه لحد يث كالمصك **قوله** وفي بعض النسخة وفيه
اشارة الى الحذف في هذه النسخة لان الفعل معروض حو التخفيض عارضة والاصل
في الفعل ان يكون مسند الى العارض فصاد تقديره وتلزم هذا الحرف الفعل فتكون
النسخة الاخيرة اولى من الاولى كما لا يخفى **قوله** هلا زيد اضربه مثال تقدير الفعل من
قبيل ما اضره عامله على شريطة التفسير **قوله** ثم انه يضاف اي ينظم فالمعنى ان كلمة
قد اذ ادخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق لكن اذ ادخلت على الماضي
ينظم الى هذا المعنى وهو التحقيق وفي بعض المواضع التقريب من الحال مع التوقع واذا
دخلت على المضارع ينظم الى هذا المعنى غالباً وهو التقليل **قوله** وان يكون مصداقاً و
المصك في نحو ركب الامير هو الركوب **قوله** متوقعاً بضم المفعول **قوله** حرف تنفيس هو
السين سو وانا سمي آخر التنفيس لان التنفيس عبارة عن التأخير وهذا الحرف ايضا يضاف
مدخولها عنهما **قوله** تذكرة الخ الضمير في ذات و تذكرت راجع الى لفظ قد **قوله** الخ
معناه چراغه والمراد ههنا دخولها على الفعل **قوله** وحت اي مائل بشر **قوله** الالف
بكسرة الهمة وسكون الالف والمجبة **قوله** المألوف اي القديم **قوله** عانقته الى
عانق قد الفعل **قوله** تسلت اسمليت عن الفعل **قوله** اهله احوال كونها غافلة **قوله** و
اعلم الخ جواب سوال وهو ان لوم موضوعه لتعليق الشيء بالشيء من قال ان لو لا انتقاء الثاني
لا انتقاء الاول ولا انتقاء الاول لا انتقاء الثاني كلاهما غلطان اجاب بقوله واعلم الخ
حاصله لا شك ان لوم موضوعه لتعليق الشيء لكن هذا القول لا لازم معناه فلا يرد وايضاً في
هذه العبارة مراد على المص حيث قال ان لو لا انتقاء الاول لا انتقاء الثاني

فرد علیہ الشارح بقوله اعلم **قوله** مقفّٰ فیہ ای مفروض فیہ **قوله** فی زعم المتکلم
 واما بحسب الحقيقة فبالعکس **قوله** وقد يستعمل علی قصد الخ هذا **قوله** مردود **قوله**
 توهم الممرج یعنی ذکرہ فی شرح الامالی ہکذا **قوله** وخطأ ای المصوّح **قوله** ولم یکن انما ذکر
 الخ هذا وجه الشر علیہ **قوله** ان المعنی المشہور بیان سببیت الخ هذا وجه الرد الاخیر علیہ
قوله ولها استعمال الثالث ای لکلمۃ لو اسمعالات ثلاثۃ منہا المذکور من قبل والثالث هذا
 وقوله وهذا لازم معناه یعنی ان انتفاء الثاني لا انتفاء الاول لیس بمعناه بل هو لازم معناه فانہ
 موضوعہ لتعلیق الخ **قوله** بابعث النقیضین وابعث النقیضین هو الالہاتہ ونقیض
 النقیض ای نقیض الکرام موعداً الاکرام فی نحو قوله لو اهاننی لا کرمتہ **قوله**
 واما انتم الخ جواب سوال وهو انه لا نسلم ان انتم فاعل للفعل المحذوف
 بل فاعلہ هو الضمیر المتصل بالفعل المحذوف وهو الواو وقوله انتم تاکید لاجاب
 بما ترے **قوله** کان ضمیراً مستتراً الخ فقوله مستتر اسہو من قلم الناسخ لان الواو ضمیر
 بارز فی تملکون فصلاً من فصل بارزاً بعد حذف الفعل فقوله اسہو من قلم الناسخ لان
 المنفصل لا یكون الا بارزاً **قوله** ای فی موضع الخ جواب سوال وهو ان موضع المنطلق
 لا یكون موضعاً للفعل وبلا وقوع الفعل فیہ لا یصیر ہو موضع المنطلق اجاب بما ترے
قوله علی معنی التحقيق لان کلمۃ ان تدل علیہ **قوله** اے فی اول الخ اشارۃ الی ان
 نصب الاول بناء علی الظرفیۃ **قوله** زمان الخ جواب سوالین احدہما ان نصب
 الاول بناء علی الظرفیۃ غیر جائز لان الظرف لا یكون الا زماناً او مکاناً
 ولیفظ الاول لیس بواحد منہما وثانیہما ان تقدیرہ فیہ غیر جائز لان تقدیرہ فی
 لا یجئ الا فی زمان او مکان مبہم و الاول لیس بواحد منہما اجاب بقوله زمان
 الشکم حاصلہ ان المراد بالاول هو الزمان الاول فلا یدر **قوله** لا تنظر فیہ الخ وعلم
 ادوات الشرط الخ وهو لا یتصور فی الماضی **قوله** القسم فیہ اشارۃ الی ان الظہیر فی
 یعتبر اجمع الی القسم **قوله** ویلغی الشرط فلا بد من اعتباره وھکذا فی قوله ان یلغی
قوله وجواز الغاء القسم لان المصّ ذکر الشرط فی المثال فعل المضارع والجزء محذوم بحذف
 الیاء لان اصلہ ایتیک **قوله** علی غیر ترتیب اللف اعلم ان فی عبارة المصّ حذف المعطوف
 تقدیرہ انا وایللہ ان تاتنی ایتک وان تاتنی لا تیتک فالمعطوف علیہ مثال لتقدیم غیر
 الشرط وجواز الغاء القسم المعطوف مثال لاعتبار القسم المتقدم علی الغایۃ فی الذکر فعلم
 ہذا صاۃ لثالان مطابقاً للمثل فی الشرع علی غیر ترتیب اللف **قوله** علی ترتیب اللف
 اعلم ان ہذا العبارة علی حذف المعطوف ایضاً فصار تقدیرہ وان ایتنی
 واللہ لا تیتک وان تاتنی لا تیتک فالمعطوف علیہ مثال للاول والمعطوف

مثال للثانی وهو الغاء فلذلك قال على ترتيب اللف قوله **خلاف** بين اعتباريه كما قاله في المثال الاول في المعنى الثاني بقوله فيكون نشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على الترتيب في المثال الثاني في المعنى الثاني بقوله فالنشر باعتبار الاول على الترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيب اللف بخلاف المعنى الاول فانه لا اختلاف فيه بين الاعتبارين لانهما ان يكون النشر على غير ترتيب اللف كما في المثال الاول او يكون على الترتيب كما في المثال الثاني فحينئذ صار حمل قوله ان يعتبر وان يلغى على المعنى الاول او كما ترے قوله على تقدير الحمل عليه الخ جواب سوال و هو انه لما كانت عبارة المصم محمولة على المعنى الاول ينبغي ان يتقدم المثال الثاني على الاول ليحصل مطابقة النشر بترتيب اللف اجاب بما ترے حاصله ان مراد المصم هو اتصال المثال وقر به بالممثل فذكر المثال الاول بعد قوله وان يلغى سبلا فصل باعتبار ان مثال الغاء وتقدم غير الشرط واما فصلا المثال الثاني عن الممثل فهو باعتبار القسم بالمثال للضرورة وعدا القدة فلذلك قال الشارح قد يقدرا الامكان واما تقدم المثال الثاني على الاول وان كان يحصله الاتصال بينهما لكن لا يحصل الاتصال بينهما **قوله** اے كالتلفظ جواب سوال وهو ان التقدير صفة اللفظ ذات مع الصفة لانه عبارة عما يتلفظ به الانسان فعلى هذا يلزم تشبيه الصفة بالذات مع الصفة وهو باطل اجاب بقوله اے كالتلفظ حاصله ان المراد باللفظ هو المعنى المصدقى وهو الحدث اى كون التلفظ فحينئذ صارت تشبيه الصفة بالصفة او نقول ان التقدير واللفظ كلاهما مصدران مبنيان ههنا للفعول فصايعن المقدرا والمفوض كما اشار اليه الشارح او مقدرا كلفوظ فعلى هذا صارت تشبيه الذات بالذات **قوله** وجب تكرارها اى تكرار **قوله** الواقعة في جزائها جواب سوال وهو ان اضافة الفاء الى ضمير ما غير جائز لان الفاء ليست لها اجاب بما ترے **قوله** اى حيز فائها جواب سوال وهو ان الواسطة بين اما والفاء انما هي الكلمة التى في حيز الفاء كما ترے فعلى هذا لا يصح الاضافة الى اما اجاب بما ترے **قوله** اے تعويضا جواب سوال وهو ان معنى عوض مشتقة على العوض لا على المطلق فكيف يكون مفعولا مطلقا اجاب بما ترے **قوله** تقدم مطلقا اے سواء كان وراء الفاء مانعا اخر الامم أو الشرط او جزء ما في حيزها يعنى ان الواسطة الواقعة بينهما قد يكون مبتدأ كزيد في نحو ما زيد فنطلق وقد يكون معمو لا

لہا وقع بعد لفاء کالیون فی نحو امایوم الجمعة فزید منطلق کماتری هذا عند سیبویہ واما
 عند المبرد یکون ہی معمول الشرط اعنی بہ یکن کماتری **قوله** عملا فیہ اشارۃ الی
 ان قوله منطلقا منصوب بناء علی انہ مفعول مطلق للمعمول **قوله** اے معمولیۃ
 جواب سوال وهو ان العلم مصدر ومعناه هو الاثر القائم بالفاعل والاثر الذی ثبت
 فی المعمول قائم بالمفعول فیلے هذا کیف یجحد قوله مطلقا باعتبار العلم مفعولا مطلقا للمعمول
 اجاب بما تری حاصلہ نعم لکن المراد بالعلم هو المصداک المجہول واثری السوال بوجه اخر
 وهو ان مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف وهو عملا ویکون المراد منه
 المصداک المبنی للفاعل فیکون عاملا فیکون تقدیر الکلام **وقیل** هو معمول عامل ومطلقا
 وهو غیر جائز لان المتوسطین اما وفاء ہا لا یکون عاملا بل معمول اجاب بما تری
حاصلہ ان المراد من المصداک المبنی للمفعول **قوله** واما تقدیرہ علی تقدیر الرفع
 الخ جواب سوال وهو انہ کما یصح تقدیر یکن من شئی کننک یصح تقدیر ید کر کما ذکر فی
 الکتاب فما وجہ التخصیص **اجاب** بقوله واما تقدیرہ ای علی المذهب الثانی **قوله**
 فوجہ غیر ظاہر هذا خبر لقوله واما تقدیرہ الخ وعدم ظہورہ من جہتہ انہ کما یصح ید کر
 کننک یصح تقدیر سائر الافعال الخاصة فلان لم یقید **قوله** مع انہ یوہو الخ هذا وجہ
 اخر لعد اعتبار هذا التقدیر ای تقدیر ید کر **قوله** ولتیرای ما اتصلت بہ **قوله** فانت
 غیر الخ جواب سوال وهو ان قوله فخير مفعول فیکف یکون هو جزاء لقوله فان کان
 لان الجزاء لا یکون الاجلۃ اجاب بقوله فانت حاصلہ انہ خبر المبتدأ عامل محذوف
 اعنی بہ قوله فانت اوضہر هو **قوله** فخير جواب سوال وهو ان قوله فخير لا یخلو اما
 ان یکون علی صیغۃ اسم الفاعل وعلی صیغۃ اسم المفعول فعلى الاول یصح حذف
 ضمیر انت لاہولانہ راجع الی الحاق تاء التانیث والحقا قہا لیس بخیر بل الخیر هو
 المتکلم وعلی الثانی لا یصح حذف کلاہما اما ضمیر انت فظاہر باعتبار انک فاعل
 الاختیار لا مفعول واما حذف ضمیرہو فباعتبار ان الحاق تاء التانیث وقع غیر
 فیہ لا غیر یعنی وقع مفعولا فیہ لا مفعولا بل اجاب بقوله فخير فیہ حاصلہ ان کلا التقدیر
 ہنا مستقیم لکن علی التقدیر الاول حذف الضمیر المرفوع اعنی بہ انت لا غیر وعلی
 الثانی حذف الضمیر المنصوب اعنی بہ ہو لا غیر لکن العبادة محمولة علی الحذف والایصال
 فعلى هذا مآل المراد بالخیر الخیر فیہ **قوله** علی الحذف الی حذف التاء اعلم ان الحذف
 والا یصالا ناجح فی الفعل اللانہ فی والمتعدی الی المفعول بواسطۃ حرف الجر ثم حذف
 الجزوی بقی الفعل بعد حذفہا علی التعدیہ کما کان قبلہ **قوله** معنویا کما فی ہند **قوله** اسماعیلا
 کما فی الشمس **قوله** علامۃ الثنیۃ والجمعة کما فی نحو الزیدان الزیدین **قوله** غالباً

لأن التانیث

لا
يكون

احتراز عن نحو كتب ذلك **قوله** واذا الحقت الخ جواب سوال وهو ان في نحو قولهم علامتها على
الضعف يلزم المحذرين المذكورين الاول هو الاضمار قبل الذكر والثاني تعدد الفاعل اجاب
بما تروى **قوله** من غير فائدة جواب بطريق التسليم حاصل ان الظاهر ان العبد في الضمير فلا
يلزم التعدد واما الاضمار قبل الذكر فلفائدة المبالغة كما في بدل الك عن الكل **قوله** او تكون
الجملة جواب اخر عن قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر **قوله** تظفلها اي تتبعها **قوله** اي
كون الاسم الخ تفسير للمكنية **قوله** بالوجهين الاعتبارين هما وجود العلتين في الاسم
كما ان في الفعل وجود الفرعتين احدهما الاشتقاق من والثاني انقاره اليه **قوله** معنا
في غير المنصهر وهو كون الاسم لم يشبه الفعل **قوله** بل هو للتمكن قبل هذا يناقض بقوله فلا
يتصور معناه في غير... المنصهر لان نحو ابراهيم واحمد غير منصرفين كما تروى في نسخة الا
انها منصرفان باعتبار انهما نكرتين بقرينة دخول رب قيل فعلى هذا لا معنى لقوله فليس للتكثير
الا ان معناه ان التنوين ليست بدالة على تنكيرها بمعنى حينئذ **قوله** اي فوق بعضهم يعني
ان البعض مضى الى الضمير وعوض عن التنوين فصلاً **قوله** لانها اي المقابلة **قوله** عليه
اي على ذلك المعنى **قوله** والمصادر جمع مصرع وهو عبارة عن نصف البيت **قوله** ان النشأ
معناه بالفارسية خواندن **قوله** للتديد معناه الضرورة **قوله** وانما اعتبروا التزم **قوله**
وان كان التنوين **قوله** القافية اعلم ان للقافية ثلاثة اجزاء احدها الحرف الروي والثاني
الحرف الساكن قبلها والثالث هو الحركة التي قبل الساكن فاضافة الروية الى القافية
من قبيل اضافة الجزء الى الكل **قوله** اقله اليوم عاذل والعتابن يعني كم يكون بملاصقتها عاذل
وكم يكون عتاب برن وقولي ان اصبقت فقدا صابن يعني يكون بشرط يكون صادق باسمه وحق
گو باشم در حق عشق که بتحقيق برحق هست وشرق **قوله** اقله الخ فعل امر حاضر **قوله** عاذل اسم للمعشوقة
اصلها عاذل حذف الياء منه وهذا البيت بحرف **قوله** فرغ هذا الخ الروي عبارة عن
الحرف الاخير في البيت **قوله** وقال الشاعرو قاتم الاعماق الخ الواو بمعنى رب والقاصعة
للمحذوف اي عن به المفاضة **قوله** خا ومعناه بالفارسية خالي **قوله** المخترقن عبارة
عن الطريق خالي المرو **قوله** لماع مبالغة في كالمع معناه الزلق **قوله** الخفق يعني سيرا
قوله نحو جاءني رجل ابن نريد قيل عليه ان رجلاً نكده فكيف يصح انصافه بالابن لان معرفة
بالاضافة الى زيد الا ان يقم ان ذكراً ههنا نكرة مؤنثه بالواحد من الجماعة المستماتة به ورجلا
يرد وهكذا في المثال الثاني **قوله** وحكم الابنة جواب سوال الظاهر حاصل ان المراد بالابن اعم
من ان يكون مجرداً عن التاء او معها **قوله** بينت اذا الالتباس بين الابنة والبنات لان التفت
مؤنث وضاعاً بخلاف الابنة فانها مذكورة في الاصل لان اصله ابن ثم صار مؤنثاً بالحاق التاء
له محاب بقوله قيل ١٣ **قوله** تقرير السؤال الظاهر ان هذا الحكم مختص بالابن لا بالابنة

نقص
النسبة

فصار لفظ الابن اہنة **قوله** کائن فیہ اشارۃ الی ان قوله فی الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق
 صفة المستقبل **قوله** فی ضمن الخ جواب سوال وهو ان الامر مستقبل الیض فعلہ هذا یلزم ظرفیہ
 الشئ لنفسہ **اجاب** بقوله فی ضمن حاصلہ انہ من قبیل ظرفیۃ الخاص للعام ولا بأس
 فیما کان العام لا یوجب الا فی ضمن الخاص **قوله** ای فی جواب المثبت فیہ اشارۃ الی ان العبادۃ
 بجذات الموصو و هو **اجاب** **قوله** ای الشرط المؤکد یعنی ان قوله اما فی الاصلان ما انتمت
 النون المیم فصارت اما **قوله** غیر ما ذکر لان حکمها ہو سکون ما قبلها **قوله** معتقرا ای جائزا
قوله کافی الوقف کما فی الاسماء المعدۃ تحوید و عمر و بکر یعنی ما ذکر من اثبات الالف
 و کسرة النون **قوله** فی کتب التصریف ان کان الاصل تقدیم **قوله** اغزون عطف علی
 قوله هل ترین لان هذا وقولہ ترین مثالان لما هو مع الضمیر البازک المتصلا و تقدیم قوله
 اغزون عطف علی قوله اغزون لان هذا وقولہ هل ترین مثالان لما هو مع الضمیر البازک
 کالمقتبل **قوله** ای لا لقاء جواب سوال وهو ان العلة لا تكون الاعراضا والساکن لیس بعرض
 فكيف یصیر هو علة الحد **اجاب** بقوله ای لا لقاء **قوله** ای لا لقاء الساکنین جواب سوال
 مثلما مر لان **قوله** قال الشاعر لا یهین الفقیر علك ان ترکم یوما والد هرقد دفعه
 قولک علك فی العمل وقوله ان ترکم معناه بالفارسیۃ کجہ شدن وقوله ای لا یهین
 حذف الیاء لا لقاء الساکنین بعراض النہی وحذف النون المخففة **قوله** والا ای وان
 لم یکن تحذف النون المخففة **قوله** لا یهین الفقیر بکسرة النون لان الساکن اذا حرك
 حرك بالکسر **قوله** کما تتحرك التنوین فی نحو قوله تعالی عاذن الاوّل **قوله** فی الوصل
 هو عبارة عما یقابل بالوقت **قوله** تقلب الفای تقلب فی حالة الوقف **قوله** اصابت
 خیر واختم لی بالخیر الاول مثال لما تقلب حال الوقف والثانی مثال لما حذّ حال الوقف و
 کان ما قبلها مضموما والثالث لما حذّ فی الوقف وکان ما قبلها مکسورا **قوله** من تبعه
 ای عاقبة **قوله** ضیاء ای ضرا **قوله** نونات کنایۃ عن الافعال السیئة واصافتها الی
 النقائص بیانیۃ **قوله** خفیفة كانت او ثقیلة ای قلیلة كانت او کثیرۃ **قوله** بالالف الخ
 کنایۃ عن الاتصال الحسنۃ واصافتها الی الاداب بیانیۃ **قوله** فی محوار قام الضلالة
 الاسقام عبارة عن الخط التي کتبت فیها کرام الکاتبین الافعال السیئة **قوله** عن
 مضرة ای ضرا **قوله** اسقام عبارة عن السیئات واصافة المضرة الی الاسقام بیانیۃ **قوله**
 استراح بمعنی الراحة **قوله** من کد معناه بالفارسیۃ سختی **قوله** الانتهاض بمعنی المشقة و
 المراد ههنا الاستراحة من تصنیف الکتاب **قوله** من السواد معناه بالفارسیۃ
 دیوان **قوله** الی البیاض یعنی کاغذ **قوله** للاعتراض متعلق بقوله وفقه **قوله**
 الاعتراض جمع العرض وهو لا فعال الحسنۃ فقط + سه لا لقاءها اللام الساکنۃ التي

خاتمة الطبعة

الحمد لله رب العالمين الحمد لله الرحمن الرحيم العفو الكافض العليم والصلوة على الصادق
الحكيم الذي بقائه عصمة من عذاب اليم وعلى الله الذين مثلهم قديم واصحابه
الذين هم شمس الاقاليم وعصام للدين المحقق القويم اللهم اصر فنام النار يوم
يكون قميص المجرمين من قطران وتغشيه وجوههم النار واجعل بيننا وبين النار حجابا
كبارا يوم تسو وجه المبني عين الكفاد كما اغشيت وجوههم قطعا من تظلم الليل الذي اسرا
دبنا اصرا عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقر ومقاما اللهم
احفظنا من شر الحسوس كالشياطين المردودين بالشهب المورث اللهم ابصرهم بعيون
الانصاف والصدق واعلمهم من نظرة العيوب والحق والصبرم بعيوب انفسهم المردود
وابعدهم من العداوة والبغض المحسوسا ما بعد جون اين كتاب كه حاشية فوائذ ضيائية مستمعي
يسوال كالملي است كه در حق ضيائية مثل تظير ندارد بلكه استغنى است از حواشي ديگر و براء ضيائية حاشية كافى بلكه
اكفى است ديگر اسوله رتقا بلاش كاللا شئ اند پس منصفان را بايد كه بنظر انصاف نظر فرمايند و نه بنظر حسد اعتساف
از تقريرات عالم كامل و مكمل حاجى الحرمين الشريفين اعني حاجى محمد نسيم اخوندزاده صاحب رجوم غفر الله
له و لوالديه ساكن چهاردهى و از تصنيفات عالم زكى جامع معقول منقول حاوى الفروع و الاصول الموسوم بكمال محمد
عمره اخوندزاده صاحب ساكن ميدان كابل كه تليذ پر تيز و شاگرد عزيز حاجى صاحب مخرج بود و در بهنگام صغارت فوائذ ضيائية
نزد حاجى صاحب رجوم مخرج ميخواند و آنچه تقريرات بسمع بايون ملا صاحب موصوف ميرسيد بقيد تحريري آورد و چون بدين
بلوغ رسيد و جوان شد بعد از مطالعه كتب باضافه ابجاث ديگر كتاب را مرتب فرموده نام آن سوال كالملي نهاد و چون
اين كتاب مفتاح مشكلات فوائذ ضيائية بود طالبان علم لكه مدرسان زمانه اين كتاب را سرمايه علم دانسته در نوشتن او
سرگرم شدند هر بهر ميرسيد غنيمت شمرده تعوذ جان مي فرمودند و معلوم است كه اكثر طالبان علم رعايت رسم الخط نمي نمايند
و سرعت در كتابت بهتر است انگار نديان بران غلطى نمائى بسيار در نسخها از بهر باب اقع شده بلكه تا آخر كتاب مذكور ريت
بعضى بعضى بابت مى شناسند كه از ان دولت عظمى بهر بود و دند چون اين مسكين اعني عبدالعزىز ماور شدا از جناب
مفتي محمد ابن مفتي عبدالغفور رجوم حفظ الله تعالى عن الغموت تصحيح اين كتاب پس بگوشتن قهرم بشماره بفرستاد
آوردن نسخهاى عديده كه بعضى ناقص بعضى غير ناقص كه هريك بكتاب مرقومه الصده مكتوب بود پس جمع كردن

حواشی فوائد ضیائیہ چون عجل الرحمن وعجل الغفور وعصام الدین و عصمت و میر ابو البقاء و
 زبده و جامع الغموض خود فوائد ضیائیہ قلمی چالی کر سہت بیان جان بستہ در تطبیس عبارات و اقوال
 و صحت خط و عبارات و مضامین آنها کہ بیان آن در اینجا گنجایش ندارد و بر صاحبان انظار اہر و مبرہن است
 سعی بلیغ نموده در مدت دو نیم سال بانجام رسانیده برای طبعش بمقتی صاحب موصوف الصدا جازت دائمی دادہ شد
 امید از ناظرین آن کہ مصنف و مہتمم و مصحح را بدعا خیر یاد فرمایند و اگر بر خطائے واقف شوند بقلم عفو در پوشند
 و از بد و ناسزا گفتن مستبعد باشند کہ نسیان و خطا از لوازم انسان است ورنہ ہر کس بقدر طاقت بشری خود
 سعی میکند و مبرا بودن از عیب و خطا خاصہ اش اجباری است والسلام علی من اتبع الهدی +

افلک کتبہ الشریفہ

سرکی رود کوئٹہ ۰
 ۸۲۲۲۶۲
 ۸۲۸۳۹۸

مناجبات گاه قاضی الحاجات

سخت بدکارم خدایا عاصم قال وکیل بردست آورده ام روایات حقین حلیل	برین رحمت نظر کن از سر لطف جزیل خُدْ بِلُطْفِكَ يَا اَلٰهِي مَنْ لَكَ ذَاذٌ قَلِيلٌ
مُفْلَسٌ بِالْحَقِّدِ يَأْتِي عِنْدَ بَابِكَ يَا جَلِيلُ	
هر که بدگماست آید از سر صدق ای کریم لطف کن بر او که دارد بیم از نارنجیم	وز تو بگوید امان از شر شیطان ازجیم ذَنْبُهُ ذَنْبٌ عَظِيمٌ فَاعْفِ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ
اِنَّهُ شَقِيقٌ غَرِيبٌ مُذْنِبٌ عَبْدٌ ذَلِيلٌ	
صرف کردم عمر خود در گفتگو صرف نحو چون توئی مقصود جز تو جملگی دست لہو	در میان علم منطق روزگارم گشت محو مِنْهُ عَصِيَانٌ وَنِسْيَانٌ وَسَمُوْعٌ بَعْدَ سَمُوْ
مِنْكَ اِحْسَانٌ وَفَضْلٌ بَعْدَ عَطَاءِ الْكَجْرِ زِيلُ	
هر چه من کردم بعمر خویش از افعال بد ای دریغ از سیئات بشمار و بعد	عفو کن من بختا محو گردان ای صمد قَالَ يَا رَبِّ ذُنُوْبِيْ مُثَلَّ ذَمْلٌ لَا تُعَدُّ
فَاعْفُ عَنِّيْ كُلَّ ذَنْبٍ فَاصْفِ الصَّفْءَ الْجَبِيلُ	
گر گناه من بود در عمرم خود مثل الجبل آه زین بدکار ظالم حیف زین دودغل	نفس سرکش در رهیم نداشت حد و رول كَيْفَ حَالِي يَا اَلٰهِي لَيْسَ لِيْ خَيْرٌ مِنَ الْعَلِّ
سَوْءُ اَعْمَالِيْ كَثِيْرٌ زَاذُ طَاعَاتِيْ قَلِيْلٌ	
عمر من بکار در ره حرص و هوا	طاعت از دستم نماند حیف عمر ماضی

عفو تقصیرت ماکن از طفیل مصطفیٰ
کَلَّ نَاهِرًا بَرْدِي يَارَبِّ فِي حَقِّ كَمَا

قُلْتُ قُلْ يَا نَارُ كُونِي أَنْتَ فِي حَقِّ الْخَلِيلِ

همتم در کار نیکی ده نگهبان از زبیدی
بر تو اضع عداوتم دور از سر کشی
بر قامت مستقیمم از هر صوبی
عَافِنِي مِنْ كُودَايِرٍ وَقَضِ عَنِّي حَاجَتِي

إِنِّي قَلْبًا سَقِيمًا أَنْتَ مَنْ يَشْفِي الْعَلِيلَ

از دلم پیوسته یارب کن تو این اندوه
از تو خواهم جلگی حاجات هر شام و سحر
بر دلم مفتوح گردان جمله اسباب و سر
أَنْتَ شَافِي أَنْتَ كَافِي فِي مُهِمَّاتِ الْأُمُورِ

أَنْتَ رَبِّي أَنْتَ حَسْبِي أَنْتَ لِي نِعَمُ الْوَكِيلِ ۰۶۶

آنچه از فرموده هایت نفس من کرد و خلاف
چهره مقصود ما را از کرد و رت اوصاف
یارب از لطف کرم کن این بنده من معاف
هَبْ لَنَا مُلْكًا كَثِيرًا نَجِّنَا مِنْ خِيفَتِ الْمَخَافِ

رَبَّنَا إِذْ أَنْتَ قَاضِي الْمُنَادِيَةِ جَبْرَئِيلُ

استقامت ده مرا یارب آه مستقیم
پس برو ما کشا ابواب جنات النعیم
در پناه خود نگاهم دار از نفس لایم
رَبِّ هَبْ لِي كَنْزَ فَضْلِكَ وَهَبْ كَرِيمًا

أَعْطِنِي مَا فِي ضَمِيرِي دَلِيلِي خَيْرُ الدَّلِيلِ

یاد مولیٰ روز و شب کن تبایبی صلح
فاش کن در نفس جامی خود تو هر صبح
ذکر حق باشد همیشه دل اوقوت روح
أَيُّنَ مُوسَىٰ أَيْنَ عِيسَىٰ أَيْنَ يَحْيَىٰ أَيْنَ نُوحٍ

أَنْتَ يَا صِدِّيقُ أَكْبَرُتُبُّ إِلَهَ الْمَوْتِ الْعَجَلِيلِ

تمام شد کتاب بعون الملک الوهاب بتاریخ یوم شنبه ۱۲ ربیع الاول ۱۳۵۷ هـ